

فلسطين

سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية

د. محسن محمد صالح
الأستاذ المشارك في الدراسات الفلسطينية
وتاريخ العرب الحديث

حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
مايو 2002
كوالالمبور - ماليزيا

Fajar Ulung
No. 42G, Jalan 6/21 D,
Medan Idaman, Batu 5, Off Jalan Gombak,
53100 Kuala Lumpur,
Malaysia.

Tel: (603) 40219023
Fax: (603) 40219029
Email: faz3000@pd.jaring.my

Professional Eagle Trading Sdn. Bhd.
No. 28A, Jalan 4/21D,
Medan Idaman, Batu 5, off Jalan Gombak,
53100 Kuala Lumpur,
Malaysia.

Tel: (603) 40229700
Telfax: (603) 40244700
Email: petra998@tm.net.my

petrad_55@yahoo.com

المحتويات

مقدمة المؤلف

تمهيد

فلسطين

فلسطين عبر التاريخ

فلسطين في العهد الإسلامي

خلفيات ظهور القضية الفلسطينية في التاريخ

الحديث

التطور السياسي للقضية الفلسطينية حتى عام

1914

قضية فلسطين في الحرب العالمية الأولى 1914-

1918

فلسطين تحت الاحتلال البريطاني 1917-1948

ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية

الفصل الأول: أرض فلسطين

فلسطين

جغرافية فلسطين (التضاريس والمناخ)

مكانة فلسطين الإسلامية

لمن الحق الديني والتاريخي في أرض فلسطين؟

أولاً : الادعاءات الدينية

ثانياً: المزاعم التاريخية

الاستيطان اليهودي والاستيلاء على أرض فلسطين

في التاريخ الحديث والمعاصر

ماذا تعطي التسوية السلمية من الأرض

للفلسطينيين؟

هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟!

كيف يتعامل اليهود الصهاينة مع أراضي الوقف

الإسلامي ومقدسات المسلمين

القدس والوضع الحالي

الفصل الثاني: شعب فلسطين تكوين شعب

فلسطين

هل ترك الفلسطينيون أرضهم بناء على رغبتهم؟

الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة 1948

الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة
(فلسطين المحتلة 1967)
الشعب الفلسطيني في الخارج
الفلسطينيون في دول الطوق
بين التوطين والعودة
المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني

الفصل الثاني: شعب فلسطين تكوين شعب فلسطين

هل ترك الفلسطينيون أرضهم بناء على رغبتهم؟
الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة 1948
الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة
(فلسطين المحتلة 1967)
الشعب الفلسطيني في الخارج
الفلسطينيون في دول الطوق
بين التوطين والعودة
المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني

الفصل الثالث: الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني

الديانة اليهودية
اليهود في القرآن
خلفيات ظهور المشروع الصهيوني
المنظمة الصهيونية العالمية
مفكرو الصهيونية وروادها الأوائل
إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية
مسار المنظمة الصهيونية العالمية حتى قيام الكيان
الصهيوني 1948
مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948- 2000
الفكر الصهيوني (الأيديولوجية الصهيونية)
الاتجاهات والمدارس الصهيونية

الفصل الرابع: الكيان اليهودي الصهيوني ويهود العالم

**النظام السياسي في الكيان الصهيوني
الأحزاب السياسية
الأوضاع السكانية في الكيان الصهيوني
الأوضاع الاقتصادية في الكيان الصهيوني
الأوضاع العسكرية
اليهود في العالم
النفوذ اليهودي العالمي
النفوذ اليهودي في أمريكا
النفوذ اليهودي في الاتحاد السوفيتي (روسيا)**

الفصل الخامس: المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني في فلسطين والكيان الإسرائيلي

**المقاومة في أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين
1917 - 1948
انتفاضة موسم النبي موسى، القدس أبريل 1920
انتفاضة يافا: مايو 1921
ثورة البراق: أغسطس 1929
ثورة الكف الأخضر: 1929 - 1930
انتفاضة أكتوبر 1933
استشهاد الشيخ عز الدين القسام: نوفمبر 1935
الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 - 1939
المرحلة الأولى من الثورة: أبريل - أكتوبر 1936
مرحلة التوقف المؤقت للثورة: أكتوبر 1936 -
سبتمبر 1937
المرحلة الثانية من الثورة: سبتمبر 1937 - سبتمبر
1939
الحرب العربية الإسرائيلية 1948
حرب 1956
حرب 1967
حرب أكتوبر 1973
المقاومة الفلسطينية 1949-2001
أولا: مرحلة المد القومي العربي 1949-1967**

ثانياً: مرحلة 1967-1987
حرب 1982
مرحلة 1987 - 2001
الانتفاضة المباركة
هبة الدفاع عن الأقصى
تحرير جنوب لبنان: 24 مايو 2000
انتفاضة الأقصى: 28 سبتمبر 2000 - يناير 2003
المقاومة الشعبية العربية والإسلامية للمشروع الصهيوني
الإخوان المسلمون في حرب 1948 نموذجاً
نشأة حركة الإخوان المسلمين وطبيعتها
الإخوان المسلمون وقضية فلسطين
نشأة حركة الإخوان في فلسطين
دور الإخوان المسلمين في حرب فلسطين 1947-1948

الفصل السادس: منظمات وحركات التحرير الفلسطينية

أولاً - المؤسسات الناطقة باسم الشعب الفلسطيني
منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف)
هيكلة م.ت.ف
السلطة الوطنية الفلسطينية
ثانياً - حركات المقاومة الفلسطينية حتى سنة 1956

جماعة القسام "الجهادية"
منظمة الجهاد المقدس
حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"
الرؤية الفكرية والسياسية
فتح والكفاح المسلح
البنية التنظيمية وقيادتها
فتح والتسوية السلمية
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
المواقف السياسية
قيادة الجبهة وتواجدها الشعبي
الكفاح المسلح

الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين
الجبهة الشعبية - القيادة العامة
طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة)
جبهة التحرير العربية
حركة المقاومة الإسلامية (حماس)
الطرح السياسي والفكري
أهداف حماس
مواقف حماس وسياساتها
بنية حماس التنظيمية وقيادتها
التأييد الشعبي
حماس والعمل العسكري
حركة الجهاد الإسلامي

الفصل السابع: مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية
تطور مشاريع التسوية السلمية حتى حرب 1948
مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة
181 لسنة 1947
مشاريع التسوية السلمية 1948 - 1967
مشاريع التسوية 1967 - 1987
مشروع ألون
قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967
مشروع روجرز 25 يونيو 1970
مشروع المملكة العربية المتحدة 1972
قرار مجلس الأمن 338 (سنة 1973)
الفلسطينيون وحق تقرير المصير في الأمم المتحدة
م.ت.ف وبداية المسار السلمي
اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي
1978
مشاريع التسوية 1987 - 2000
مشروع السلام الفلسطيني (نوفمبر 1988)
مشروع شامير للحكم الذاتي (مايو 1989)
مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر 1991)
اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993)

اتفاق القاهرة (مايو 1994)
اتفاق طابا (أوسلو 2) (28 أيلول / سبتمبر 1995)
اتفاق الخليل (15 كانون ثاني / يناير 1997)
اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين أول / أكتوبر 1998)
اتفاقية شرم الشيخ (4 أيلول / سبتمبر 1999)
تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد (تموز / يوليو 2000)
مشروع بيل كلينتون للسلام كانون أول / ديسمبر 2000
شارون وتعطّل مسار التسوية
رؤية تحليلية للموقف العربي والفلسطيني
و"الإسرائيلي" من التسوية
انعكاسات مشروع التسوية على المنطقة
الحكم الشرعي للتسوية السلمية مع الكيان
"الإسرائيلي"

تقويم وخلاصات
المراجع

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسرني أن أقدم بين يدي القارئ هذا الكتاب، الذي يجمع بين دفتيه سبعة فصول يكمل بعضها بعضاً، لتعطي - بإذن الله - صورة واضحة وشاملة حول القضية الفلسطينية.

وبالطبع، فقد كتبت آلاف الكتب والدراسات حول القضية الفلسطينية من مختلف زواياها، غير أن الدراسات العلمية تميل عادة إلى تغطية أحد جوانب الموضوع أو فرع من فروعها. أما الدراسات المنهجية التي تقدم القضية بصورة مركزة شاملة بين دفتي كتاب واحد فهي قليلة محدودة. وقد اعتمدنا في هذا الكتاب التصنيف حسب المواضيع أو الخطوط العامة للقضية الفلسطينية. فهناك فصل عن أرض فلسطين، وفصل عن شعب فلسطين، وفصل عن الحركة الصهيونية وفكرها، وفصل عن الكيان الإسرائيلي وأوضاعه السياسية والسكانية والاقتصادية والعسكرية، وفصل عن مقاومة المشروع الصهيوني، وما تضمنته من حروب وثورات وانتفاضات، وآخر عن حركات المقاومة نفسها، كما أفردنا فصلاً حول مشاريع التسوية السلمية. وحتى لا يشعر القارئ الكريم بالتشتت، فقد وضعنا تمهيداً ناطماً لما بعده من فصول. وهو تمهيد يقدم نظرة سريعة حول فلسطين عبر التاريخ وخلفيات ظهور القضية الفلسطينية؛ بحيث يقدم لمن يقرؤه أرضية عامة، تُسهّل استيعاب الفصول المتخصصة التالية، التي فضّلت كثيراً من النقاط التي أشار إليها هذا التمهيد.

ويستهدف هذا الكتاب قطاعات المثقفين وطلبة المعاهد والجامعات، وكافة المهتمين بالقضية الفلسطينية. وهو يصلح - بإذن الله - كتاباً منهجياً حول القضية يمكن أن يدرسه طلبة العلم وخصوصاً في الجامعات. وهو مكتوب بلغة أكاديمية سهلة، والمعلومات الواردة فيه موثقة علمياً، كما يعتمد آخر الأرقام والإحصائيات المتعلقة بالقضية حتى سنة 2002م.

وقد كتب هذا الكتاب وفق رؤية تؤمن بأن فلسطين أرض عربية إسلامية، وبحقّ أبنائها فيها، وبشرعية جهاد العرب والمسلمين وكفاحهم، لتحرير كامل أرضهم المقدسة المباركة.

نسأل الله سبحانه أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، والصدر مفتوح لكل اقتراح أو توجيه أو نقد بئاء.

د. محسن محمد صالح

تمهيد

الخلفيات التاريخية للقضية الفلسطينية

تمهيد

الخلفيات التاريخية للقضية الفلسطينية

يسعى هذا التمهيد إلى تقديم نظرة سريعة على فلسطين عبر التاريخ، وعلى خلفيات نشوء القضية الفلسطينية في التاريخ الحديث والمعاصر، بما يشكل أرضية مناسبة للانطلاق للفصول التي تشملها هذه الدراسات المنهجية.

مقدمة:

ثلاثة جوانب تجعل القضية الفلسطينية القضية الأبرز التي شغلت - ولا تزال تشغل - العالم العربي والإسلامي:

الجانب الأول: طبيعة الأرض بقديسيها وبركتها ومركزيتها في قلوب المسلمين.
والجانب الثاني: طبيعة العدو بخلفيته العقائدية وعدائه التاريخي.
والجانب الثالث: طبيعة التحالف الغربي الصهيوني الذي هدف أساساً إلى تمزيق الأمة الإسلامية، وإضعافها وإبقائها مفككة الأوصال، تدور في فلك التبعية للقوى الكبرى.
ولذلك يمثل التحدي اليهودي الصهيوني، الذي انزرع في فلسطين - قلب العالم الإسلامي - بأشكاله العسكرية السياسية والحضارية، أبرز التحديات التي تواجه الأمة المسلمة، وسعيها نحو التحرر والوحدة والنهضة، لاسترداد مكانتها وريادتها بين الأمم.
وليس بخاف أن هذه القضية لم تكن يوماً قضية الفلسطينيين وحدهم؛ لأن إنشاء الكيان اليهودي - الصهيوني على أرض فلسطين لم يكن إلا مركزاً متقدماً لتنفيذ هذا البرنامج الغربي - الصهيوني. وسواء التقى ذلك مع أهداف أخرى من حل مشكلة اليهود في أوروبا، أو التعاطف الديني مع رغباتهم، فإن الحقيقة الصارخة تكشف مدى الظلم الذي يرتكبه الغرب في تهجير شعب فلسطين وتدمير كيانه، وتعرض العالم الإسلامي للخطر، والاستقرار العالمي للانفجار، في سبيل تحقيق أهدافهم تلك، في عالم يزعمون فيه دعوتهم للسلام العالمي وحقوق الإنسان.

فلسطين:

يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي لبلاد الشام، وهي الأرض الواقعة غربي آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط.
ولفلسطين موقع استراتيجي مهم، إذ تعد صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي.
وقد سكن الإنسان أرض فلسطين منذ عصور موعلة في القدم كما تدل الحفريات والآثار، وشهدت أرضها مراحل التطور الإنساني الأولى في التحول من الرعي إلى الزراعة، كما أن أول مدينة جرى تشييدها في التاريخ هي مدينة "أريحا" الواقعة شمال شرقي فلسطين وذلك نحو 8000 ق.م حسبما يذكر علماء الآثار.

وأقدم اسم معروف لهذه الأرض هو "أرض كنعان"؛ لأن أول شعب سكن هذه الأرض ومعروف لدينا تاريخياً هم "الكنعانيون"، الذين قدموا من جزيرة العرب نحو 2500 ق.م. واسم فلسطين هو اسم مشتق من اسم أقوام بحرية، لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجة حوالي القرن الثاني عشر ق.م، وورد اسمها في النقوش المصرية باسم "ب ل س ت"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، فلم يبق لهم أثر مميز سوى أنهم أعطوا الأرض اسمهم.

أما أرض فلسطين بحدودها الجغرافية المتعارف عليها حالياً، فلم تتحدد بدقة إلا في أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين (وخصوصاً خلال 1920-1923). وقد ظلت حدود أرض فلسطين تضيق وتتنوع عبر التاريخ، غير أنها ظلت تعبر بشكل عام عن الأرض الواقعة بين البحر المتوسط والبحر الميت ونهر الأردن. وعلى أي حال، فإن مساحة فلسطين وفق التقسيمات المعاصرة تبلغ 27009 كم². وتتمتع فلسطين بمناخ معتدل هو مناخ البحر المتوسط، وهو مناخ يساعد على الاستقرار والإنتاج.

فلسطين عبر التاريخ:

هناك آثار تشير إلى أن الإنسان سكن فلسطين منذ العصر الحجري القديم (500 ألف - 14 ألفاً ق.م)، كما يشير العصر الحجري الوسيط (14 ألفاً - 8 آلاف ق.م) إلى وجود أشكال حياة حضارية تمثلت فيما يعرف بالحجارة النطوفية. وعندما قدم الكنعانيون من جزيرة العرب (نحو 2500 ق.م) كانت هجرتهم واسعة بحيث أصبحوا السكان الأساسيين للبلاد، وقد أنشأوا ما لا يقل عن مائتي مدينة وقرية في فلسطين، مثل مدن بيسان وعسقلان وعكا وحيفا والخليل وأسدود ويثر السبع وبيت لحم. وبرى ثقافات المؤرخين أن معظم أهل فلسطين الحاليين، وخصوصاً القرويين، هم من أنسال القبائل الكنعانية والعمورية والفلسطينية، ومن القبائل العربية التي استقرت في فلسطين قبل الفتح الإسلامي وبعده، حيث اندمج الجميع في نسيج واحد، يجمعهم الإسلام واللغة العربية، حيث أسلم الجميع واستعربوا تحت الحكم الإسلامي طوال ثلاثة عشر قرناً. كان قدوم إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين (نحو 1900 ق.م) إشراقاً لنور التوحيد في هذه الأرض المباركة، وقد عاصر حاكم القدس "ملكي صادق" الذي كان على ما يبدو مرحباً وصديقاً له. وكان لأبي الأنبياء دوره في نشر رسالة التوحيد، ويبدو أنه لم يجد عناءً ولا عناءً من أهل فلسطين، ولم يضطر لتركها بسبب دينه أو دعوته، فظل مستقراً فيها ويتنقل بخربة حيث يشاء إلى أن توفاه الله في المدينة التي حملت اسمه "الخليل". وقد سار على دربه أنباؤه الأنبياء من بعده إسماعيل (الذي استقر في مكة)، وإسحق وابنه يعقوب اللذان استقرا في فلسطين. وكان ليعقوب عليه السلام اثنا عشر ابناً هم الأسباط المعروفون ببني إسرائيل (وإسرائيل هو لقب يعقوب عليه السلام) وقد هاجروا إلى مصر واستقروا فيها، حيث عانوا من اضطهاد الفراعنة بضعة قرون. وأرسل الله لهم موسى عليه السلام (في القرن 13 ق.م) لينقذهم من فرعون وطغيانه، وأهلك الله فرعون وجنوده، غير أن بني إسرائيل في ذلك الزمان كانوا قد طبعوا على الذل والجبن فرفضوا الذهاب إلى الأرض المقدسة قائلين لموسى: "فأذهب أنت وربك فقاتل إنا هاهنا قاعدون".

وتوفي موسى عليه السلام قبل أن يدخل فلسطين، وعندما نشأ جيل جديد صلب من بني إسرائيل بعد أربعين سنة من التيه، قادهم يوشع بن نون عليه السلام (نحو 1190 ق.م) حيث عبر بهم نهر الأردن، واستطاع

تحقيق بعض السيطرة لبني إسرائيل في الجزء الشمالي الشرقي من فلسطين. ولمدة 150 سنة تالية سادت النكبات والفوضى والخلافات والانحلال الخلقي والديني بين بني إسرائيل. ولم يتحسن حالهم إلا بقدوم طالوت ملكا عليهم، والذي استطاع الانتصار على أعدائه. وكان ظهور داود عليه السلام الذي خلف طالوت إيداناً ببدء مرحلة جديدة لنور التوحيد في الأرض البارة، حيث آتاه الله الملك (نحو 1004 ق.م) وقد واصل حربه ضد الأقوام الكافرة على الأرض المقدسة حيث أخضعها واستطاع نقل عاصمته إلى القدس سنة 995 ق.م وسيطر على معظم فلسطين، باستثناء معظم المناطق الساحلية التي لم تخضع له. واستمر في حكمه عليه السلام حتى 963 ق.م حيث خلفه ابنه سليمان عليه السلام (963-923 ق.م) حيث شهدت فلسطين حركة بناء وعمران وازدهار ضخمة، وسخر الله له الريح والجن، وأعطاه ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده. وكان حكم داود وسليمان عليهما السلام هو العصر الذهبي الذي حكمت فيه فلسطين نحو ثمانين عاماً تحت راية الإيمان والتوحيد قبل الفتح الإسلامي لها.

وبعد وفاة سليمان عليه السلام، انقسمت مملكته إلى دولتين منفصلتين متعاديتين في كثير من الأحيان فنشأت مملكة "إسرائيل" شمال فلسطين خلال الفترة (923-721 ق.م) التي سميتها دائرة المعارف البريطانية ازدراء "المملكة الذيلية" حيث ضعفت وفسد حكامها وانتهى أمرها بسيطرة الآشوريين بقيادة سرجون الثاني عليها، وتدميرها ونقل سكانها من بني إسرائيل إلى حرّان والخابور وكردستان وفارس، وأحلو مكانهم جماعات من الآراميين، ولم يبق بعد ذلك أثر لأسباط بني إسرائيل العشرة الذين شكلوا هذه الدولة. أما "مملكة يهوذا" فاستمرت منذ (923-586 ق.م)، وكانت عاصمتها القدس وقد اعترتها عوامل الضعف والوقوع تحت النفوذ الخارجي فترات طويلة، فقد هزمها ودخل عاصمتها شيشق فرعون مصر (أواخر القرن 10 ق.م)، وفعل مثله الفلسطينيون في عهد يهورام (849-842 ق.م)، واضطرت لدفع الجزية إلى الآشوريين ...، ثم إنها سقطت أخيراً بيد البابليين بقيادة نبوخذ نصر الذي حَرَّب القدس، ودمّر الهيكل، وسبى حوالي 40 ألفاً من اليهود، وبذلك سقطت مملكتهم سنة 586 ق.م.

وهكذا، فلم تطل مملكة بني إسرائيل في فلسطين أكثر من أربعة قرون حكموا في معظم الوقت بعضاً من أرضها، وكان حكمهم غالب الوقت ضعيفاً مفككاً، وخضع أحياناً لنفوذ وهيمنة دول قوية مجاورة. وفي الوقت نفسه، ظل أبناء فلسطين من الكنعانيين وغيرهم في أرضهم، ولم يهجروها أو يرتحلوا عنها.

وقد سمح الإمبراطور الفارسي قورش لليهود بالعودة إلى فلسطين، فعادت قلة منهم، عاشت إلى جانب أبناء فلسطين، وتمتعت منطقة القدس بنوع من الحكم الذاتي تحت السلطة الفارسية التي استمرت (539-332 ق.م). وتلا ذلك عصر السيطرة الهلينية الإغريقية على فلسطين (332-63 ق.م) واستمر يدير شئون اليهود "الكاهن الأكبر"، واستطاع اليهود تحقيق حكم ذاتي منذ سنة 146 ق.م أخذ يضيق ويتسع، وتزداد مظاهر استقلاله وتضعف حسب صراع القوى الكبرى في ذلك الوقت على فلسطين (الرومان، البطالمة، السلوقيين ...).

وقد تمكن الرومان من السيطرة على فلسطين 63 ق.م، وأخضعوها لحكمهم المباشر من سنة 6 م، حيث ألغوا الحكم الذاتي اليهودي في منطقة القدس. وقد ثار اليهود (66-70 م) لكن القائد العسكري الروماني تيتوس أخمد ثورتهم ودمّر الهيكل، ثم ثار اليهود مرة أخرى وأخيرة (132-145 م) لكن القائد الروماني جوليوس سفروس احتل القدس ودمرها، وأقام الإمبراطور الروماني هدریان مدينة جديدة فوق خرائبها

سماها إيليا كابيتولينا حيث عرفت بعد ذلك باسم إيلياء، وهو اسم هديران الأول. وحظر على اليهود دخول القدس حوالي 200 سنة تالية، وندرت أعدادهم نسبة إلى السكان طوال 18 قرناً تالية. بينما ظل أهل البلاد الأصليون من كنعانيين ومن اختلط بهم من قبائل العرب مستقرين في البلاد قبل قدوم بني إسرائيل وفي أثناء وجودهم، وظلوا مستمرين كذلك إلى أيامنا هذه.

فلسطين في العهد الإسلامي:

قبل أن تتشكل الدولة الإسلامية في المدينة المنورة، كانت أنظار القلّة المستضعفة من المسلمين في مكة تتجه إلى المسجد الأقصى وبيت المقدس في فلسطين. إذ أن معجزة الإسراء تمت من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى. وكان المسجد الأقصى هو القبة الأولى للمسلمين في الصلاة. وقد كان فتح خيبر وفدك (7هـ) وغزوات مؤتة (8هـ) وتبوك (9هـ) وحملة أسامة بن زيد (11هـ) مقدمة لتطلع المسلمين إلى بلاد الشام.

أما فتح فلسطين فكانت أبرز المعارك التي أدت إلى فتحها هي معركة أجنادين بقيادة خالد بن الوليد رضي الله عنه في 27 جمادى الأولى 13هـ - 30 يوليو 634م قرب بيت جبرين التي قتل فيها نحو ثلاثة آلاف من الروم، ومعركة فحل - بيسان في 28 ذي القعدة 13هـ - 23 يناير 635م والتي كان ميدانها غربي نهر الأردن إلى الجنوب من بيسان. أما المعركة الفاصلة فكانت معركة اليرموك شمالي الأردن في 5 رجب 15هـ - 12 أغسطس 636م والتي واجه فيها جيش المسلمين المكون من 36 ألفاً بقيادة أبي عبيدة وخالد بن الوليد رضي الله عنهما جيش الروم البالغ 200 ألف. وقد حلت كارثة كبرى في الروم قدرها المؤرخون بنحو 130 ألف قتيل. وقد أدت هذه المعركة إلى فتح بلاد الشام. وجاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بنفسه لاستلام مفاتيح بيت المقدس بعد أن حاصرها المسلمون بضعة أشهر ورغب أهلها في الصلح شرط أن يتولى عمر رضي الله عنه العقد بنفسه. وهي المدينة الوحيدة في عهد الراشدين التي تولى خليفة بنفسه استلام مفاتيحها، وقد شارك عمر في الفتح نحو أربعة آلاف من الصحابة وصدح صوت بلال بن رباح فيها بالأذان بعد أن كان امتنع عن ذلك منذ وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم وقد كتب عمر بن الخطاب عهداً، اشتهر باسم "العهد العمرية" وقد جاء فيه:

"بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان، أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمتها وبريئتها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم، ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم، ولا يسكن بإيلياء معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيلياء أن يعطوا الجزية كما يعطي أهل المدائن. وعليهم أن يخرجوا منها الروم واللصوص، فمن خرج منهم فإنه آمن علي نفسه وماله حتى يبلغوا مأمنهم، ومن قام منهم فهو آمن وله مثل ما على أهل إيلياء من الجزية..."

شهد على ذلك خالد بن الوليد، وعمر بن العاص، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاوية ابن أبي سفيان، وكتب وحضر سنة 15هـ. ويعكس هذا النص مدى التسامح الديني عند المسلمين في عالم كان يسوده التعصب الأعمى والإكراه على الدين. وقد تم فتح القدس على الأرجح في ربيع الآخر 15هـ - مايو 637م. وكانت "قيسارية" آخر مدينة

تفتح في فلسطين في شوال 19هـ - أكتوبر 639م وكانت ميناء ومدينة عامرة قوية سعى الروم للاحتفاظ بها قدر استطاعتهم. وحسب التقسيمات الإدارية أصبحت فلسطين "جندا" من "أجناد" الشام الذي توزع على أربعة أجناد في الراشدين, وأصبحت خمسا في عهد الدولة الأموية. وقد ظلت فلسطين جزءاً أصيلاً في الدولة الإسلامية ومتفاعلاً مع تطوراتها السياسية والحضارية. ولم يكن تغير الدول والأسر الحاكمة ليؤثر على حقيقة أن أهل فلسطين عرب مسلمون موالون لدولة الإسلام وحكم الإسلام.

وقد استمر حكم الراشدين حتى سنة 41هـ - 661م ثم تبعه حكم بني أمية حتى 132هـ - 750م, ثم العباسيون الذين استمر حكمهم المباشر على فلسطين إلى أن بدأ يعاني من الضعف والتفكك مع انتهاء العصر العباسي الأول بمقتل الخليفة العباسي المتوكل سنة 247هـ - 861م مما أعطي الفرصة للولاة إلى أن يشكلوا لأنفسهم سلطات محلية وراثية, كما حدث مع العائلة الطولونية التي حكمت مصر وضمّت فلسطين إليها 264-292هـ أي 878-905م, وقد حذا الإخشيدون حذو الطولونيين عندما حكموا مصر, فضموها إلى نفوذهم 323-358هـ أي 935-969م. وقد حكم الإخشيدون والطولونيون تحت الظل الاسمي للدولة العباسية.

وفي 358هـ تمكن الفاطميون الذين ينتمون إلى المذهب الإسماعيلي من السيطرة على فلسطين. وخاض الفاطميون صراعات مع الثورات المحلية والقرامطة والأتراك السلاجقة للسيطرة على فلسطين. وتمكن السلاجقة في 464هـ - 1071م من السيطرة على معظمها. لكن الصراع عاد ليحتدم بين السلاجقة أنفسهم وبينهم وبين الفاطميين الذين تمكنوا من السيطرة على صور سنة 1097م وبيت المقدس في فبراير 1098م وقد كان هذا الصراع في غمرة الحملة الصليبية الأولى التي بدأت طلائعها في الوصول إلى بلاد الشام. وقام الفاطميون بمراسلة الصليبيين عارضين عليهم التعاون في قتال السلاجقة مقابل أن يكون القسم الشمالي من بلاد الشام للصليبيين وفلسطين للفاطميين. وليس من منهجنا في هذه الدراسة أن نتحدث عن تفصيلات الحروب الصليبية. ولكننا نذكر أن الصليبيين تمكنوا من احتلال فلسطين, وسيطروا على القدس 493هـ - 1099م بعد أن خاضوا في بحر من دماء المسلمين, وقتلوا منهم في القدس حوالي سبعين ألفاً. لكن الأمة الإسلامية كانت لا تزال تملك الكثير من القوة والحيوية وكانت أرقى حضارياً وعلمياً من الصليبيين الأوروبيين, رغم ما كانت تعانيه من تشردم وصراع سياسي وحروب داخلية فقد ظهر أبطال مجاهدون أنهكوا الصليبيين طيلة فترة حكمهم, ومن أمثالهم أفسنقر البرسقي 508-520هـ, وعماد الدين زنكي 521-540هـ الذي أسقط إمارة الرها الصليبية, وأبنيه نور الدين محمود 541-569هـ / 1146-1174م الذي قدم نموذجاً فذاً للقيادة المسلمة, وتبني مشروعاً نهضوياً حضارياً موازياً لمشروع التحرير الذي شغله طيلة حكمه, فتمكن من توحيد القوى الإسلامية بقيادته في بلاد الشام, ثم ضم مصر إلى حكمه, وأسقط الخلافة الفاطمية فيها على يد واليه هناك صلاح الدين الأيوبي, وتمكن من تحرير نحو خمسين مدينة وقلعة من الصليبيين. إلا أنه توفي رحمه الله بعد أن استكمل تثبيت فكي الكماشة (مصر والشام) على عنق الصليبيين. رفع صلاح الدين الأيوبي راية الجهاد بعد نور الدين 569-589هـ / 1174-1193م, وأعاد توحيد الشام ومصر تحت قيادته, وخاض معركة حطين مع الصليبيين في 24 ربيع الآخر 583هـ - 4 يوليو 1187م وهي معركة فاصلة في التاريخ أدت إلى تحطيم الوجود الصليبي وفتح بيت المقدس في 27 رجب 583هـ - 2 أكتوبر 1187م أي بعد نحو 88 عاماً من الحكم

الصليبي. وقد تابع الصليبيون حملاتهم وتمكنوا من السيطرة على شريط ساحلي بين يافا وصور، كما سيطروا مرة أخرى على القدس (بسبب الصراعات الداخلية في الدولة الأيوبية) معظم الفترة بين 626-642هـ / 1229 - 1244م إلى أن عادت نهائياً إلى حظيرة الإسلام، واستمرت كذلك حتى الاحتلال البريطاني لفلسطين سنة 1917م.

وقد خلف المماليك الدولة الأيوبية سنة 648هـ- 1250م وواجهوا الزحف المغولي على أرض فلسطين في معركة عين جالوت 25 رمضان 658هـ الموافق 6 سبتمبر 1260م بقيادة قطز (محمود بن ممدود) والتي تعد من المعارك الفاصلة في التاريخ. ثم تابع المماليك مشروع تحرير فلسطين وبلاد الشام من بقايا الصليبيين، فقام الظاهر بيبرس بجهد كبير في ذلك، حيث استرد العديد من المناطق في فلسطين والشام ثم تابعه سيف الدين قلاوون، ثم ابنه الأشرف خليل بن قلاوون الذي تم على يديه إنهاء الوجود الصليبي في بلاد الشام بإسقاطه مملكة عكا الصليبية. إذ حرر عكا في 17 جمادى الأولى 790هـ الموافق 18 مايو 1291م، واستولى بعد ذلك بسرعة على صيدا وصور وحيفا وعتليت لتعود السيطرة الكاملة على فلسطين والشام من جديد لحكم الإسلام.

وعندما ضعف شأن المماليك قام العثمانيون بالسيطرة على فلسطين (وباقى الشام) سنة 1516م، وسيطروا على مصر في السنة التالية، ووسعوا سيطرتهم خلال نصف القرن التالي لتشمل معظم العالم العربي، حيث استمر حكمهم حتى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة 1918م.

وعلى أي حال، فإن الحكم الإسلامي لفلسطين استمر نحواً من 1200 سنة حتى 1917م، وهي أطول فترة تاريخية مقارنة بأي حكم آخر، كان الحكم فيها مسلماً والشعب مسلماً، وغطى الحكم كل فلسطين وليس بعضها، كما ضرب المسلمون المثل الأعلى في التسامح الديني وحرية الأديان، فكانوا خير من خدم الأرض المقدسة، وحمى حرمتها.

وقد ترسخ الإسلام في فلسطين بقدم عدد من الصحابة رضي الله عنهم واستقرارهم في فلسطين ونشرهم للإسلام فيها، وكان منهم: عبادة بن الصامت، وشداد بن أوس، وأسامة بن زيد بن حارثة، ووائل بن الأسقع، وفيروز الديلمي، ودحية الكلبي، وعبد الرحمن بن غنم الأشعري، وعلقمة بن مجزر الكناني، وأوس بن الصامت، ومسعد بن أوس بن زيد، وزيناب بن روح، وأبو ريحانة شمعون الأنصاري، وأئيف بن ملة الجذامي، وأبو رويحة الفرعي .. وغيرهم من الصحابة الذين عاشوا في فلسطين ودفنوا في ثراها.

ومن التابعين من أبناء فلسطين رجاء بن حيوة الكندي من مواليد بيسان، وهو الذي أشار على سليمان بن عبد الملك بتولية عمر بن عبد العزيز الخلافة. ومن التابعين أيضاً عبادة ابن نسي الكندي، وروح ابن زيناب، وممن سكن فلسطين أو زارها من التابعين مالك ابن دينار والأوزاعي وهانئ بن كثوم وحמיד بن عبد الله اللخمي، وسفيان الثوري، وابن شهاب الزهري.

ومن كبار الأئمة والفقهاء الذين ولدوا في فلسطين الإمام الشافعي الذي ولد في مدينة غزة، وممن عاشوا في فلسطين أو زاروها من الأئمة إبراهيم بن أدهم، والليث بن سعد، وأبو بكر بن حمد الطرطوشي، وأبوبكر الجرجاني، وابن قدامة المقدسي.

وإلى فلسطين ينتسب فاتح الأندلس القائد موسى بن نصير اللخمي، كما ينتسب عبد الحميد بن يحيى رئيس فن الكتابة وسيد الإنشاء والدواوين في عصره، وينتسب إليها أيضاً أول علماء الكيمياء الكبار في التاريخ الإسلامي خالد بن يزيد الأموي. ولا يتسع المجال للاستطراد، فقد كانت الأرض المقدسة مركزاً للحضارة الإسلامية، ومهوى لأفئدة

المسلمين، وشارك أبنائها بفعالية في بناء صرح الأمة الإسلامية الشامل وفي الارتقاء بنهضتها.

خلفيات ظهور القضية الفلسطينية في التاريخ الحديث:

كما أشرنا سابقاً، فَقَدَ اليهود صلتهم بفلسطين عملياً حوالي ألف وثمانمائة عام، ولم يكن لديهم سوى العاطفة الدينية التي رفض أحبارهم وحاخاماتهم وقادتهم تحويلها إلى برنامج عملي، لأنهم كانوا يؤمنون أنهم استحقوا تدمير دولتهم وشتاتهم بسبب خطاياهم، وأن عليهم انتظار المسيح المخلص الخاص بهم "الماشيح" أو "المسيا"، وعند ذلك يجوز لهم الاستقرار في فلسطين وإقامة كيانهم. على أن عدداً من التغيرات المهمة حدثت في التاريخ الأوروبي الحديث، انعكست بدورها على اليهود وإنشاء المشروع الصهيوني. فمنذ القرن السادس عشر الميلادي ظهرت حركة الإصلاح الديني "الحركة البروتستانتية" التي ركزت على الإيمان بالعهد القديم "التوراة"، ونظرت لليهود وفق رؤية تورانية بأنهم "أهل فلسطين" المشردون في الأرض، وأمنت بأن اليهود سيُجمعون من جديد في فلسطين لعودة المسيح المنتظر الذي سيقوم بتنصيرهم، ليبدأ بعد ذلك عهد يمتد ألف سنة من السعادة. وقد شكل أتباع الكنائس البروتستانتية أغلبية سكان بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونحو نصف سكان ألمانيا. وهكذا ظهرت "الصهيونية" غير اليهودية خصوصاً وسط هؤلاء البروتستانت الذين دعموا المشروع الصهيوني بناء على خلفية دينية. ومن جهة أخرى، فإن أوروبا - خصوصاً في القرن التاسع عشر - شهدت تحولات سياسية مهمة، فمنذ الثورة الفرنسية على الحكم الملكي سنة 1789 أخذت تتشكل الدولة الأوروبية الحديثة، وانتشرت الفكرة القومية والمشاعر الوطنية، وتم إنشاء أنظمة علمانية فصلت الدين عن الدولة وهُمّشت دور الكنيسة. وتم "تحرير" اليهود، وإعطائهم كافة حقوق المواطنة، خصوصاً في أوروبا الغربية، مما سهل على اليهود اختراق هذه المجتمعات والأنظمة، والارتقاء بمكانتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق مستويات أعلى من النفوذ في دوائر السياسة والاقتصاد والإعلام. وفي المقابل فإن الدولة القومية والمشاعر الوطنية في روسيا وأوروبا الشرقية قد أخذت منحى آخر، حيث كان يتواجد غالبية يهود العالم. إذ قاوم يهود روسيا عمليات الدمج والتحديث الروسية، التي تميزت بالفوقية والقسر والإرهاب. وزادت مشاركة الكثير من اليهود في الحركات الثورية اليسارية من عداا الحكومة القيصرية الروسية لهم، وانفجرت العداوة ضدهم بشكل مكشوف إثر اغتيال قيصر روسيا ألكسندر الثاني 1881، والذي اتهم به اليهود. وبدأت موجة من الإجراءات العنيفة القاسية ضدهم سميت بـ "اللاسامية" anti-semitism، أي العداا لليهود لكونهم يهوداً ينتمون إلى العنصر السامي، وقد أدى ذلك إلى نشوء "المشكلة اليهودية" إذ أن ملايين اليهود في روسيا أخذوا يبحثون عن فرصة للخلاص مما هم فيه، وبدأت أعداد هائلة منهم في الهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية. وقد كانت هذه فرصة الحركة الصهيونية للظهور الدعوة إلى حل المشكلة اليهودية بإنشاء كيان آمن مستقل لليهود في فلسطين، وتعاطف الكثير من

الأوروبيين والأمريكان مع هذه الدعوة سواء لخلفياتهم الدينية، أو تخلصاً من أعباء التدفق اليهودي على أرضهم. وأسهم ضعف الدولة العثمانية - التي كانت فلسطين تحت حكمها (1516-1917) - وسعي الدول الغربية لتقاسم أراضيها إلى بروز أجواء عملية أفضل لتأسيس المشروع الصهيوني. ففي مؤتمر لندن الاستعماري (1905-1907) ظهرت فكرة إنشاء "الدولة الحاضرة" في منطقة فلسطين، واقترح المؤتمرون الذين رفعوا توصياتهم إلى رئيس وزراء بريطانيا في ذلك الوقت كامبل بنرمان C. Bannerman إنشاء هذا الكيان بحيث يتشكل حاجر بشري قوي وغريب، شرقي البحر المتوسط، يكون قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومعتمدة عليها. وكان أفضل من ينفذ هذا المشروع هم اليهود. وقد هدف المشروع الغربي من إنشاء فكرة الدولة الحاضرة إلى غرس كيان غريب في قلب العالم الإسلامي، ويفصل جناحه الآسيوي عن جناحه الإفريقي. يمنع وحدته، ويضمن ضعفه وتفككه، إذ أن استمرار مثل هذا الكيان مرتبط بذلك. وسيسعى هذا الكيان بالتالي لضرب أي نمو حضاري قوي في المنطقة، وسيشغل العالم الإسلامي بمشكلة طويلة معقدة تستنزف طاقته وجهوده، وتبقيه إلى أبعد مدى ممكن في فلك التبعية والضعف والحاجة للعالم الغربي وقواه الكبرى. وكما أن هذا الكيان سيكون بحاجة إلى دعم الغرب لضمان استمراره، فإن الغرب كذلك سيكون بحاجة إليه لضمان ضعف العالم الإسلامي وتفككه وتبعيته، وبذلك ينشأ بينهما تحالف يهودي صهيوني-غربي صليبي لا ينقسم. وهنا تكمن أهمية أن يفهم المسلمون أن هذا المشروع موجه ضد كل مسلم وأماله في الوحدة والنهضة والتقدم وليس ضد الفلسطينيين وحدهم. لقد عانى الغرب الصليبي من قرون طويلة من الصراع مع المسلمين، كانت فيه اليد الطولى للمسلمين نحو أحد عشر قرناً، وما كانت لتنتهي دولة مسلمة حتى تحل مكانها دولة مسلمة تجدد الحيوية في هذه الأمة وتحفظ عزتها وكرمتها، فكانت دول الراشدين والأمويين والعباسيين والمماليك، وتمكن العثمانيون الذين خلفوا المماليك من فتح معظم أوروبا الشرقية، ومن توحيد العالم العربي تحت رايته فكانوا حصناً عظيماً للإسلام قروناً عديدة. غير أن ضعف الدولة العثمانية خصوصاً في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين جعل الأوروبيين يفكرون بطريقة تضمن ألا تقوم بعد ذلك للعالم الإسلامي قائمة، وألا تحل محل العثمانيين دولة مسلمة جديدة، تبعث الحيوية والنهضة فيهم، فكانت فكرة الدولة الحاضرة.

التطور السياسي للقضية الفلسطينية حتى عام 1914

لفتت حملة نابليون بونابرت على مصر التي احتلها بسهولة في يوليو 1798 الأنظار إلى مدى ضعف الدولة العثمانية وفتحت شهية الاستعمار الأوروبي لاقتسام تركة هذه الدولة. ورغم أن حملة نابليون بونابرت على فلسطين انتهت بالفشل على أسوار مدينة عكا 1799، إلا أنه كان أول زعيم سياسي أوروبي يصدر دعوة رسمية لليهود لتحقيق آمالهم وإقامة كيانهم على أرض فلسطين، وقد نشر دعوته هذه في 20 أبريل 1799 في أثناء حصاره لعكا.

ولم تكن الأهمية الخاصة لمصر وبلاد الشام لتغيب عن أعين البريطانيين الذين كانوا القوة الكبرى الأولى في العالم، فافتتحت بريطانيا قنصلية لها في القدس سنة 1838. وفي أول رسالة لنائب القنصل في القدس، طلبت الخارجية البريطانية منه توفير الحماية لليهود، حتى وإن كانوا غير

بريطانيين، ولذلك ظلت هذه القنصلية مركزاً للدفاع عن مصالح اليهود حتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914. وعندما تم للبريطانيين السيطرة على قبرص 1878، ومصر 1882، أصبحت الدولة الاستعمارية الوحيدة التي لها قواعد شرقي البحر المتوسط. وفضلاً عن الخلفيات الدينية والتاريخية، فقد أصبحت تنظر إلى فلسطين في ضوء التنافس الاستعماري على المنطقة، وفي ضوء حاجتها لحماية الجناح الشرقي لقناة السويس التي أصبحت الشريان الحيوي للمواصلات البريطانية خصوصاً إلى الهند. وعندما تأسس المشروع الصهيوني، وظهرت فكرة الدولة الحاضرة فإنها كانت تخدم - بلا شك - مختلف الدوافع والخلفيات الدينية والحضارية والسياسية والاستراتيجية. وأصبحت تتخذ أبعاداً عملية يمكن تنفيذها في ضوء التدهور العثماني المتسارع.

ولم تكن أصداء الدعاوى التي أطلقها اليهود والصهاينة غير اليهود "للعودة" إلى فلسطين لتأخذ أبعاداً جدية قبل نهايات القرن التاسع عشر. فقد ظهرت بواكير هذه الدعوات في القرن السادس عشر، مروراً بأول كتاب صدر حول هذا الموضوع بقلم المحامي البريطاني هنري فنش H. Finch سنة 1621 بعنوان "البعث العالمي الكبير أو دعوة اليهود"، كما ظهرت في كتابات ودعوات النصارى أمثال اسحق نيوتن (1643-1727)، جان جاك روسو (1712-1778)، وبريستلي (1733-1804)، وشافيتسبري ولورنس أوليفنت. وظهرت كذلك دعوات اليهود أمثال شبناي بن زفي (1626-1676)، ويهودا القالي (1798-1878) وموريس هس (1812-1875) وغيرهم. غير أن قدوم اليهود ظل مرتبطاً بالعاطفة الدينية التقليدية في زيارة الأماكن المقدسة أو السكن بجواره، كما ارتبط بمشاريع استيطانية "خيرية"، ولم يأخذ طابع البرنامج السياسي المنظم المكشوف. فقد كان عدد اليهود في فلسطين سنة 1799 نحو خمسة آلاف، وفي عام 1876، بلغ 13920 يهودياً. أخذت الهجرة اليهودية تتخذ طابعاً أكثر تنظيماً وكثافة منذ 1882 إثر تصاعد "المشكلة اليهودية" في روسيا، وقامت السلطات العثمانية بعدد من الإجراءات لمنع الاستيطان اليهودي في فلسطين، وقامت سنة 1887 بفصل سنح القدس عن ولاية سوريا، ووضعته مباشرة تحت إشراف الحكومة المركزية (الباب العالي) لإعطاء رعاية واهتمام أكبر لهذه المنطقة. ورغم أن عدد اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية (خصوصاً روسيا وشرقي أوروبا) بلغ مليونين و366 ألفاً و941 شخصاً خلال الفترة (1881-1914)، إلا أن عدد من استطلاع الهجرة منهم إلى فلسطين بلغ 55 ألفاً، أي ما نسبته 2.32% بينما هاجرت الأغلبية الساحقة إلى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وأمريكا الجنوبية. وهذا يدل على نجاح نسبي للسلطات العثمانية في الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

ولقد كان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization وانعقاد مؤتمرها الأول في بال بسويسرا 27-29 أغسطس 1897 بزعامة ثيودور هرتزل T. Hertzl فاتحة العمل الصهيونية السياسي المؤسسي المنظم لتأسيس الدولة اليهودية على أرض فلسطين. وقد حرص هرتزل على تحقيق المشروع الصهيوني من خلال الاتصالات الدبلوماسية، ومحاولة تشجيع القوى الكبرى، وخصوصاً بريطانيا، على تبني هذا المشروع، في ضوء المصالح والفوائد التي يمكن أن يجنيها الغرب الاستعماري الصليبي، وقد حاول هرتزل عبثاً إقناع الدولة العثمانية ببيع فلسطين وإعطاء اليهود حكماً ذاتياً فيها تحت السيادة العثمانية، وفتح أبواب الهجرة اليهودية إليها مقابل عروض مغرية، كانت الدولة العثمانية في أمس الحاجة إليها. إلا أن السلطان عبد

الحמיד الثاني (1876-1909) وقف سداً منيعاً ضد رغبات اليهود، وردّ على من نقل اقتراح هرتزل إليه قائلاً: "أنصحك بالأسير أبداً في هذا الأمر. لا أقدر أن أبيع ولو قدماً واحداً من البلاد؛ لأنها ليست لي بل لشعبي. ولقد حصل شعبي على هذه الإمبراطورية بإراقة دمائهم، وقد غدوها فيما بعد بدمائهم، وسوف نغطيها بدمائنا قبل أن نسمح لأحد باغتصابها منا ... ليحتفظ اليهود ببلايئهم، فإذا قسمت الإمبراطورية، فقد يحصل اليهود على فلسطين دون مقابل، إنما لن تقسم إلا على جثتنا، ولن أقبل بتشريحنا لأيّ غرض كان".

وقد شارك اليهود بفعالية في إسقاط السلطان عبد الحميد من منصبه، من خلال انبثاقهم ونفوذهم الكبير في جمعية تركيا الفتة وذراعها لجنة الاتحاد والترقي، والتي قامت بالانقلاب العسكري عليه، إجباره على التنازل عن العرش، وتعمدت إرسال قره صو اليهودي ضمن الوفد الذي أبلغ السلطان عبد الحميد بقرار عزله. وكان قره صو هذا قد حاول التأثير على السلطان عبد الحميد لإسكان اليهود في فلسطين، فقام بطرده. وقد استمتع اليهود بنفوذ كبير تحت حكم الاتحاد والترقي خلال الفترة (1909-1914)، فبينما كان لليهود ثلاثة وزراء من أصل 13 وزيراً في حكومة الاتحاد والترقي التي تشكلت سنة 1913، كان للعرب الذين يزيد عددهم عن نصف السكان وزير واحد. وقد كان لأبناء فلسطين نشاط مبكر في مواجهة المشروع الصهيونية، وكانت أولى الاصطدامات المسلحة بين الفلاحين الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة عام 1886، وقاموا بتقديم عرائض للسلطات العثمانية، كما نشطت الصحف في تبيان الخطر الصهيوني مثل جريدتي الكرمل وفلسطين. وكان للشيخ محمد رشيد رضا المصلح الإسلامي "اللبناني" المقيم في مصر من خلال مجلة المنار دور رائد في ذلك. كما برز من رجالات فلسطين يوسف ضيا الخالدي وسليمان التاجي الفاروقي وإسعاف النشاشيبي ... ممن تحدثوا عن الخطر الصهيوني. وكانت سياسات "التريك" والمحاباة للصهيونية التي مارستها حكومة الاتحاد والترقي باعثاً رئيسياً لأبناء فلسطين والعرب للانضمام للجمعيات العربية، التي أخذت تطالب بالإصلاح ضمن الدولة العثمانية، مثل حزبي اللامركزية والعربية الفتاة وغيرهما.

قضية فلسطين في الحرب العالمية الأولى 1914-1918:

ومع بداية الحرب العالمية الأولى 1914 كان قد بلغ عدد اليهود في فلسطين نحو 80 ألفاً، غير أن موقف اليهود الممالي لبريطانيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية قد جعل العثمانيين يضيقون عليهم فترة الحرب (1914-1918)، فانخفض عددهم مع نهايتها إلى 55 ألفاً. وقد كانت الحرب العالمية الأولى خطراً هائلاً على الجميع، لكنها مثلت في الوقت نفسه فرصة أمام كل طرف للانتفاع من نتائجها في حالة الانتصار، فنشط سوق المفاوضات والاتصالات السرية والمعاهدات لترتيبات ما بعد الحرب. ورغم أن المنظمة الصهيونية العالمية عانت مؤقتاً من حالة من التشتت بسبب وجود الكثير من قياداتها في ألمانيا، إلا أن حاييم وايزمان C.Weizmann استطاع إعادة ترتيب أوراقها، وقيادتها عملياً من خلال مركزه في بريطانيا. أما بريطانيا فقد سعت إلى ضمان نفوذها في بلاد الشام والعراق من خلال السير في ثلاثة

اتجاهات متعارضة متضاربة، ولم تبال بهذا التعارض كثيراً في سبيل تحقيق أهدافها والانتصار في الحرب.

كان الاتجاه الأول التفاوض مع الشريف حسين بن علي أمير الحجاز (مراسلات حسين - مكماهون يوليو 1915 - مارس 1916) لدفعه لإعلان الثورة العربية على العثمانيين مقابل وعود باستقلال معظم المناطق العربية في جزيرة العرب وبلاد الشام والعراق تحت زعامته. وكان الكثير من رجالات العرب قد أصيبوا بالإحباط جراء سياسات الاتحاد والترقي، التي أفقدت الدولة العثمانية مصداقيتها الإسلامية، كما غضبوا لقيام جمال باشا الصغير والي سوريا بتعليق العديد من القيادات العربية على أعواد المشانق في مايو 1915، رغم أن زعامات الجمعيات العربية كانت قد أعلنت في بداية الحرب تناسي خلافاتها مع العثمانيين، والوقوف إلى جانبها في محاربة "الكفار". وقد تعمدت بريطانيا سياسة عدم الوضوح في تحديد التزاماتها، وقد ضغط الشريف حسين على بريطانيا لتكون أكثر تحديداً، خصوصاً فيما يتعلق بحدود الدولة العربية المقترحة، فأرسلت بريطانيا في 24 أكتوبر 1915 عدداً من التحفظات على الحدود، كمطالبتها بعدم ضم إقليم مرسين وأضنة، وكذلك المناطق التي تقع إلى الغرب من سنح حلب وحمص وحماة ودمشق، فضلاً عن استمرار استعمارها لجنوب اليمن وإمارات الخليج العربي، ومطالبتها بوضع إداري خاص لجنوب العراق يكفل المصالح البريطانية. ورغم أن الشريف حسين كان يفهم أنه لا يستطيع تغيير شيء بالنسبة للبلدان العربية المستعمرة، كما عبر عن استعداده لمناقشة المصالح البريطانية في جنوب العراق، إلا أنه أصر على عروبة المناطق غربي مناطق حلب وحمص ودمشق (وهي ما فهم أن المقصود منها ما يعرف الآن بלבان). وقد تم الاتفاق على ضرورة المسارعة في إعلان الثورة على أن تتم مناقشة الأمور المتعلقة بعد انتهاء الحرب. فقام الشريف حسين بإعلان الثورة في الحجاز في 10 يونيو 1917، وتحالف علناً مع البريطانيين، وأيدته في ذلك الجمعيات العربية التي كان لها نفوذ قوي خصوصاً في بلاد الشام كالعربية الفتاة واللامركزية والعهد.

أما الاتجاه البريطاني الثاني فكان التفاوض مع فرنسا (انضمت بعد ذلك روسيا للمفاوضات) بشأن مستقبل العراق وبلاد الشام. وقد تم الاتفاق فيما يعرف بمعاهدة سايكس - بيكو Sykes-Picot Agreement في مايو 1916 على إعطاء البريطانيين معظم العراق (مقارنة بحدوده الحالية) وشرق الأردن ومنطقة حيفا في فلسطين، أما لبنان وسوريا فتوضعان تحت الاستعمار الفرنسي. ونظراً لرغبة كافة الأطراف في استعمار فلسطين فقد أُنقِص على أن توضع تحت إشراف دولي. وكان الاتجاه البريطاني الثالث هو التفاوض مع المنظمة الصهيونية العالمية حول مستقبل فلسطين. وقد دفعهم إلى ذلك حاجتهم الماسة لاستخدام النفوذ اليهودي في الولايات المتحدة لدفعها للمشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها (وهذا ما حدث فعلاً في مارس 1917)، فضلاً عن وجود النفوذ اليهودي الصهيوني في بريطانيا وفي الحكومة البريطانية نفسها من خلال وزير الداخلية اليهودي الصهيوني هربرت صمويل H.Samuel، والنصارى المتصهينيين مثل رئيس الوزراء لويد جورج L.George، ووزير الخارجية بلفور Balfour هذا بالإضافة إلى ما أشرنا إليه سابقاً من دوافع وخلفيات دينية وسياسية واستراتيجية ... وكانت النتيجة صدور وعد بلفور في 2 نوفمبر 1917 بتعهد بريطانيا بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد كان هذا من أغرب الوعود في التاريخ الإنساني، ففضلاً عن تعارضه مع المعاهدات الأخرى، فقد تجاوز بصفه وغرور رغبات وأمانى أصحاب البلاد الشرعيين، وتعهد بأن يعطي أرضاً لا يملكها - بل ولم يكن قد احتلها بعد - إلى أناس لا

يستحقونها، وكان ذلك في ذروة الحديث عن الشرف البريطاني، والدفاع عن القيم والمبادئ.

لم تبق اتفاقية سايكس - بيكو طي الكتمان، إذ قام الروس بكشفها بعد أن استطاعت الثورة الشيوعية القضاء على الحكم القيصري في روسيا في أكتوبر 1917 وأعلنت انسحابها من الحرب. كما عرف الناس مبكراً بوعد بلفور الذي لم يعد سراً بعد أن وصل للصحافة في البلاد العربية - مصر بالتحديد - بعد أقل من أسبوع من صدوره. وقد كان ذلك صدمة كبيرة للثورة العربية، إذ لم يتخلوا أبداً هذه الدرجة من الخداع البريطاني، ولذلك رفض جنود الثورة العربية الاستمرار ما لم توضح الأمور، فأرسلت بريطانيا إمعاناً في التضليل أحد مبعوثيها (هوغارث Hogarth) في يناير 1918 لطمأنه الشريف حسين، حيث حملت تصريحاً بريطانياً بأن الهجرة اليهودية لفلسطين لن تتعارض مع مصالح السكان السياسية والاقتصادية. كما حمل التصريح البريطاني إلى القبايين السوريين السبعة في يونيو 1918 تأكيدات واضحة على أن الأرض التي يحتلها البريطانيون (جنوب فلسطين وجنوب العراق) سوف تحكم وفق رغبات السكان، فضلاً عن الموافقة على استقلال ما كان لا يزال تحت السيادة العثمانية من شمال فلسطين وشرق الأردن وسوريا ولبنان وشمال العراق. وعندما انتهت الحرب العالمية صدر التصريح الأنجلو - فرنسي 7 نوفمبر 1918 بتأكيد التعهدات للعرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني في الحرب والاستقلال.

فلسطين تحت الاحتلال البريطاني 1917-1948:

أتم البريطانيون احتلال جنوب فلسطين ووسطها في ديسمبر 1917، واحتلوا القدس في 9 ديسمبر 1917. وخطب قائد الجيش البريطاني اللنبي Allenby في القدس محتفلاً بانتصاره قائلاً: "والآن انتهت الحروب الصليبية"، وكان حملتهم على فلسطين كانت آخر حملة صليبية، وكان الحرب الصليبية لم تتوقف منذ أن شنّها الأوروبيون قبل ذلك بأكثر من 800 عام. وفي سبتمبر 1918 احتل البريطانيون شمال فلسطين، كما احتلوا في سبتمبر - أكتوبر 1918 شرق الأردن وسوريا ولبنان. ومنذ ذلك الوقت فتحت بريطانيا بالقوة مشروع التهويد المنظم لأرض فلسطين، واستطاعت بريطانيا بعد ذلك إقناع فرنسا بالتخلي عن مشروع تدويل القدس كما في نصوص سايكس بيكو، مقابل رفع بريطانيا لدعمها للحكومة العربية التي نشأت في دمشق بزعامة فيصل بن الشريف حسين، حتى تتمكن فرنسا من احتلال سوريا. ثم وفرت بريطانيا لنفسها غطاءً دولياً باستصدار قرار من عصبة الأمم في 24 يوليو 1922 بانتدابها على فلسطين، وتم تضمين وعد بلفور في صك الانتداب، بحيث أصبح التزاماً رسمياً معتمداً دولياً. غير أن فكرة الانتداب التي ابتدعتها عصبة الأمم، كانت قائمة على أساس مساعدة الشعوب المنتدبة وإعدادها لنيل استقلالها. وقد تضمن صك الانتداب نفسه على فلسطين مسئولية الدولة المنتدبة (بريطانيا) في الارتقاء بمؤسسات الحكم المحلي، وصيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين. وهذا يعني ألا يقف وعد بلفور في نهاية الأمر عائقاً في وجه أبناء فلسطين ضد الارتقاء بمؤسساتهم وإقامة دولتهم. وكان تنفيذ وعد بلفور يعني عملياً الإضرار بمصالح أهل فلسطين وحقوقهم، وتعطيل بناء مؤسساتهم الدستورية باتجاه إقامة دولتهم. وقد فصلت بريطانيا دائماً التزام الشق المتعلق بوعد بلفور، وأصمّت أذانها ولم تحترم الشق المتعلق بحقوق أبناء فلسطين العرب الذين كانوا يمثلون نحو 92% من السكان عند بداية الاحتلال. وربما أرادت بريطانيا من إيجاد نصوص

متعلقة بحقوق الفلسطينيين إظهار نفسها بمظهر الحكم العادل بين الطرفين العربي واليهودي، وتشجيع الفلسطينيين على المطالبة بحقوقهم وفق أساليب مدنية "دستورية"، وعدم إغلاق كافة المنافذ أمامهم، بحيث لا يصلون إلى درجة الانفجار والثورة بسرعة، في الوقت الذي تقوم فيه بالتسويق والمماطلة، ريثما يتم لها ترسيخ الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

وضعت بريطانيا فلسطين تحت الحكم العسكري حتى نهاية يونيو 1920، ثم حولتها إلى الحكم المدني، وعينت اليهودي الصهيوني هربرت صمويل أول مندوب سام لها على فلسطين (1920-1925) حيث شرع في تنفيذ المشروع الصهيوني ميدانياً على الأرض. وتابع المندوبون "السامون" المسيرة نفسها، غير أن أكثرهم سوءاً ودهاءً ونجاحاً في التنفيذ كان آرثر واكهوب (1931-1938) حيث وصل المشروع الصهيوني في عهد إلى درجات خطيرة.

تطور المشروع الصهيوني:

وعلى أي حال، فقد عاشت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني مؤامرة رهيبة، فحُرم أهل فلسطين من بناء مؤسساتهم وحُكم أنفسهم، ووضعت تحت الحكم البريطاني المباشر، وأعطى المندوبون السامون صلاحيات مطلقة. وضيقت بريطانيا على الفلسطينيين سبل العيش وكسب الرزق، وشجعت الفساد، وسعت لتعميق الانقسامات العائلية والطائفية وإشغال أبناء فلسطين ببعضهم. وفي المقابل شجعت الهجرة اليهودية، فزاد عدد اليهود من 55 ألفاً (8% من السكان) سنة 1918 إلى 650 ألفاً (31% من السكان) سنة 1948. ورغم الجهود اليهودية - البريطانية المضنية للحصول على الأرض، إلا أن اليهود لم يتمكنوا من الحصول سوى على نحو 6.5% من فلسطين بحلول 1948، كان معظمها إما أراض حكومية، أو أراض باعها إقطاعيون غير فلسطينيين كانوا يقيمون في لبنان وسوريا وغيرهما، وقد بنى اليهود على هذه الأراضي 291 مستعمرة. وفي الوقت الذي كانت فيه السلطات البريطانية تسعى حثيثاً لنزع أسلحة الفلسطينيين، وتقتل أحياناً من يحوز سلاحاً نارياً، بل وتسجن لسنوات من يملك رصاصات أو خنجراً أو سكيناً طويلاً، فإنها غضت الطرف، بل وشجعت سراً تسليح اليهود لأنفسهم، وتشكيلهم قوات عسكرية وتدريبها، بلغ عددها مع اندلاع حرب 1948 أكثر من سبعين ألف مقاتل (64 ألف مقاتل من الهاغاناه، وخمسة آلاف من الأرغون، وألفين من شتيرن .. وغيرها)، وهو عدد يبلغ أكثر من ثلاثة أضعاف الجيوش العربية السبعة التي شاركت في حرب 1948!! وأسس اليهود الوكالة اليهودية سنة 1929، والتي تولت شئون اليهود في فلسطين، وأصبحت أشبه بدولة داخل دولة لما تمتعت به من صلاحيات واسعة. وأقام اليهود مؤسسات اقتصادية واجتماعية وتعليمية ضخمة، شكلت بنية قوية تحتية للدولة اليهودية القادمة، فتأسس الهستدروت (اتحاد العمال) وافتتحت الجامعة العبرية بالقدس سنة 1925 ... وكما نرى، فإن الظلم والقهر والمحابة كان السمة الأبرز للاستعمار البريطاني لفلسطين. وهكذا، تمكنت الحركة الصهيونية من إنشاء الكيان الإسرائيلي ف منتصف مايو 1948، لتشهد المنطقة ظروفًا وتعقيدات جديدة؛ غير أننا نترك للفصلين الثالث والرابع الحديث بالتفصيل عن الحركة الصهيونية والكيان الإسرائيلي.

ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية:

ورغم حالة الإنهاك التي خرج بها الفلسطينيون من الحرب العالمية الأولى، ورغم وقوع البلاد العربية من حولهم - والعالم الإسلامي بشكل عام - تحت سطوة الاستعمار ونفوذه، ورغم ضعف إمكاناتهم المادية، وانعدام أدوات الضغط والنفوذ السياسي لديهم، مقارنة بما حظي به المشروع الصهيوني من دعم يهودي عالمي، ومن رعاية القوى العظمى له، رغم ذلك كله، فإن التمسك بحقهم الكامل في فلسطين، والإصرار على استقلالهم مهما كلفهم الثمن، كانت السمة الأبرز لنشاطهم السياسي الجهادي طوال فترة الاحتلال البريطاني. وقد تمحور النشاط السياسي الفلسطيني حول مطالب محددة أبرزها:

- إلغاء وعد بلفور لما يتضمنه من ظلم وإجحاف بحقوق الأغلبية الساحقة من السكان.
- إيقاف الهجرة اليهودية.
- وقف بيع الأراضي لليهود.
- إقامة حكومة وطنية فلسطينية منتخبة عبر برلمان (مجلس تشريعي) يمثل الإرادة الحقيقية الحرة للسكان.
- الدخول في مفاوضات مع البريطانيين لعقد معاهدة تؤدي في النهاية إلى استقلال فلسطين.

وعلى هذه الأسس نشأت الحركة الوطنية الفلسطينية، وأقام الفلسطينيون مؤتمرهم الأول (المؤتمر العربي الفلسطيني 27 يناير-10 فبراير 1919) في القدس، فرفض تقسيم بلاد الشام وفقاً لمصالح الاستعمارية، وعدّ فلسطين جزءاً من سوريا (بلاد الشام)، وطالب باستقلال سوريا ضمن الوحدة العربية، وتشكيل حكومة وطنية تمارس الحكم في فلسطين، وقد عقد الفلسطينيون سبعة مؤتمرات من هذا النوع حتى عام 1928. وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني موسى كاظم الحسيني الذي استمر في الزعامة الرسمية للحركة الوطنية حتى وفاته في مارس 1934. غير أنه من الناحية الفعلية برز اسم الحاج أمين الحسيني، الذي أصبح مفتي القدس سنة 1921، ورئيس المجلس الإسلامي الشرعي الأعلى منذ تأسيسه سنة 1922، والذي غدا أهم قلعة للحركة الوطنية والقوة الدافعة خلفها. وبوفاة موسى كاظم الحسيني أصبح الحاج أمين زعيم فلسطين دون منازع حتى نهاية الاستعمار البريطاني سنة 1948. وهكذا، فإن شعب فلسطين رفض منذ البداية المشروع الصهيوني، وقاومه بكل الوسائل، وسنترك للفصلين الخامس والسادس الحديث بالتفصيل عن جهاد هذا الشعب وثوراته وحركاته ومنظوماته. ونكتفي بهذا القدر من التمهيد، الذي نرجو أن يشكل أرضية مناسبة للدخول في تفصيلات المواضيع التي تتضمنها هذه الدراسات المنهجية.

¹ لمزيد من التفصيل حول تاريخ فلسطين القديم، انظر مثلاً: محمد أديب العامري، **عروبة فلسطين في التاريخ** (صيدا-بيروت: المكتبة العصرية، 172)، و**الموسوعة الفلسطينية**، إشراف أحمد المرعشلي (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج1، ص37، وج3، ص273-279، وج4، ص174.

² انظر **الموسوعة الفلسطينية**، ج1، ص117-129.

³ حول التفصيلات عن أرض فلسطين ومكانتها في الإسلام يرجى الاطلاع على الفصل الثاني من هذا الكتاب.

⁴ انظر **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص 271-279، وص 666-670.

⁵ سورة المائدة: 24.

⁶ انظر مثلاً حول تاريخ بني إسرائيل القديم المشار إليه في الفقرات السابقة في: **ظفر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم 1220 ق.م-1459 م: منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي**، ط4 (بيروت، دار النفائس، 1984). **والموسوعة الفلسطينية** ج1، ص 238، وج3، ص 184-186، وص 266-268، وج4، ص 216-218.

⁷ حول فتح فلسطين وبلاد الشام، انظر مثلاً: الأزدي، **تاريخ فتوح الشام**، تحقيق عبد المنعم عبد الله عامر (القاهرة: مؤسسة سجل العرب، 1970)، وأحمد عادل كمال، **الطريق إلى دمشق** (بيروت، دار النفائس، 1980)، ومحسن صالح، **الطريق إلى القدس**، ط3 (لندن: فلسطين المسلمة، 1998)، ص 49-77.

⁸ انظر نص العهدة العمرية في: محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الرسل والملوك**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ج3، ص 418.

⁹ حول فلسطين في عهد الراشدين والأمويين والعباسيين والفاطميين والأيوبيين، انظر مثلاً: **الموسوعة الفلسطينية**، ج3، ص 242-266، وص 426-428.

¹⁰ ناقشنا في كتابنا الطريق إلى القدس في الفصل الثالث بالتفصيل جهاد المسلمين لتحرير فلسطين من الصليبيين والتتار، انظر: **الطريق إلى القدس**، ص 89-128.

¹¹ انظر مثلاً حول الصحابة والتابعين ورجال الإسلام الذين عاشوا في فلسطين في: ضياء الدين محمد المقدسي، **فضائل بيت المقدس**، تحقيق محمد مطيع حافظ، سلسلة فضائل الشام رقم 2 (دمشق: دار الفكر، 1985)، ص 90-92، ومصطفى مراد الدباغ، **القبائل العربية وسلالتها في بلادنا فلسطين** (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص 47-48، وص 111-113، وص 138-140، وص 188. ومصطفى مراد الدباغ، **من هنا وهناك**، ص 80-83، وص 112.

¹² انظر حول هذا الموضوع: ريجينا الشريف: **الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي**، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1985).

¹³ انظر حول هذا الموضوع في: عبد الوهاب المسيري، **الأيدلوجية الصهيونية**، سلسلة عالم المعرفة، رقم 60-61 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1982-يناير 1983)، ج1، ص 89-116. وأسعد عبد الرحمن، **المنظمة الصهيونية العالمية 1882-1982** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 23-26.

¹⁴ انظر ملف وثائق فلسطين، إعداد وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 1969)، ج1، ص 121.

¹⁵ انظر ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 106-110، **والموسوعة الفلسطينية**، ج2، ص 279.

Albert H. Hyamson, Palestine under the Mandate 1920-1948¹⁶
(Great Britain: Methues, 1950). P.7

¹⁷ انظر ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 79-81، وأسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 27-30.

¹⁸ حسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897 - 1909**، ط 2 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980)، ص 82-84.

¹⁹ سمير أيوب، **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيونية** (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر، 1984)، ج 1، ص 280.

²⁰ انظر: حسان حلاق، مرجع سابق، ص 101-105.

²¹ انظر: وليم فهمي، **الهجرة اليهودية إلى فلسطين** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص 36، وقد قُدرت مراجع أخرى عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين 1882-1914 بحوالي 55-70 ألفاً، انظر مثلاً: **دليل إسرائيل العام**، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 40.

²² سمير أيوب، مرجع سابق، ج 1، ص 128.

²³ انظر: صالح أبو يصير، **جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن** (بيروت: دار الفتح، 1970)، ص 33.

²⁴ عجاج نويهض، **رجال من فلسطين** (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1980)، ص 326-327.

²⁵ انظر حول هذا الموضوع في: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط 9 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 37-67.

²⁶ حول المفاوضات والوعود البريطانية مع الشريف حسين، والفرنسيين، والمنظمة الصهيونية العالمية، انظر: المرجع نفسه، ص 72-84. وأيضاً: George Antonius, **The Arab Awakening** (London: Hamish Hamilton, 1955) pp.260-272 و**تقرير اللجنة الملكية، الكتاب الأبيض رقم 5479**، النسخة العربية الرسمية، إصدار حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين (القدس، 1937)، ص 23-31. (اشتهر هذا التقرير بتقرير بيل).

²⁷ أميل الغوري، **فلسطين عبر ستين عاماً** (بيروت: دار النهار للنشر، 1972)، ص 28-30.

²⁸ كان عدد العرب نحو 610 آلاف واليهود نحو 50-55 ألفاً.

²⁹ انظر مثلاً لمزيد من التفصيل حول المشروع الصهيوني في: محمد سلامة النحال، **سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين**، ط 2 (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1982)، و**حرب فلسطين 1947-1948** (الرواية الإسرائيلية الرسمية) ترجمة أحمد خليفة (قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1948)، ص 18، وص 26. وصالح أبو بصير، مرجع سابق، ص 465-485/ومحمد عبد الرؤوف سليم، **نشاط الوكالة اليهودية فلسطين، منذ إنشائها وحتى قيام دولة إسرائيل 1922-1948** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).

الفصل الأول

أرض فلسطين

فلسطين:

يطلق اسم فلسطين على القسم الجنوبي الغربي من بلاد الشام، وهي الأرض الواقعة غربي آسيا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وفلسطين ذات موقع استراتيجي مهم، إذ تعد صلة الوصل بين قارتي آسيا وإفريقيا، ونقطة التقاء جناحي العالم الإسلامي.

وأقدم اسم معروف لهذه البلاد هو "أرض كنعان"، لأن أول شعب تاريخي استقر فيها هم الكنعانيون، الذين جاءوا من جزيرة العرب أوائل الألف الثالث قبل الميلاد. واسم فلسطين اسم مشتق من اسم أقوام بحرية لعلها جاءت من غرب آسيا الصغرى ومناطق بحر إيجه حوالي القرن الثاني عشر قبل الميلاد، وورد اسمها في النقوش المصرية "ب ل س ت PLST"، وربما أضيفت النون بعد ذلك للجمع، وقد سكنوا المناطق الساحلية، واندمجوا بالكنعانيين بسرعة، لكنهم أعطوا الأرض اسمهم.

ولم يتحدد شكل فلسطين وحدودها الجغرافية المتعارف عليها في عصرنا هذا إلا أيام الاحتلال البريطاني لفلسطين (1920 - 1923)، وقد كان تحديد أرض فلسطين يضيق ويتسع باختلاف العصور المتعاقبة عليها غير أنها طلت جزءاً تاريخياً من بلاد الشام. ومن الصعب متابعة حدود فلسطين التاريخية، لأن طبيعة دراستنا هنا لا تميل إلى التفصيل الدقيق، غير أننا سنمر بأهم معالم التطور التاريخي لهذه الحدود. ففي العهد البيزنطي، ومنذ أواسط القرن الرابع للميلاد، قُسمت فلسطين إلى ثلاث وحدات إدارية، هي:

1 - فلسطين الأولى Palaestina I : وتشمل المنطقة من جنوب جبل الكرمل ومرج ابن عامر إلى خط يبدأ جنوبي رفح ويمتد شرقاً إلى وسط البحر الميت، وكان حُدّها الشرقي يضم أجزاء من شرق الأردن، فيمر خط حدودها من جنوبي بيسان ويقطع نهر الأردن بحيث يحيط بالمنطقة بين عجلون شمالاً وطرف البحر الميت الشمالي الشرقي، وكان مركز فلسطين الأولى مدينة قيسارية، ومن مدنها القدس ونابلس وبافا وعزة وعسقلان.

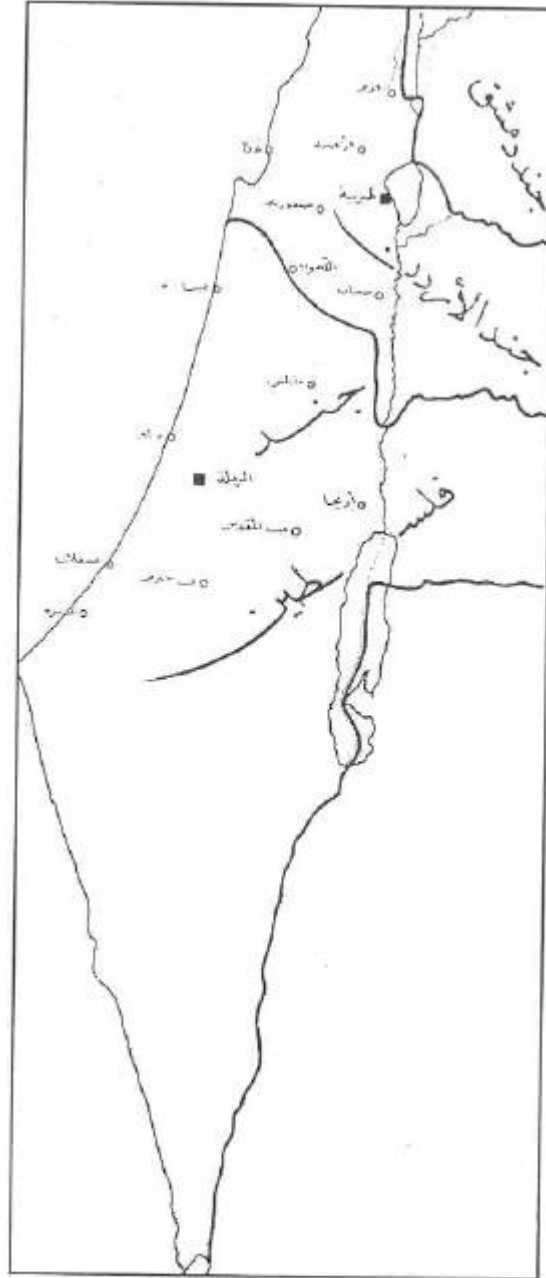
2 - فلسطين الثانية Palaestina II : وكانت تشمل جبال الجليل ومرج ابن عامر والمرتفعات الواقعة إلى الشرق من بحيرة طبرية، أي أجزاء من شرق الأردن وسوريا الحالية.

3 - فلسطين الثالثة Palaestina III : وكانت تضم المنطقة الواقعة جنوب خط رفح- البحر الميت، إلى خليج العقبة، وكان مركزها مدينة البتراء الواقعة الآن في شرق الأردن[1].

وعندما دخلت فلسطين تحت الحكم الإسلامي في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه عُدَّت جزءاً من بلاد الشام، حيث قسمت الدولة إلى سبعة أمصار، وكانت بلاد الشام أحد هذه الأمصار. وقد قُسمت

الشام إدارياً إلى أجناد في عهد الراشدين، هي جُنْدُ حمص، وجند دمشق، وجند فلسطين، وجند الأردن، وفي العهد الأموي أضيف جند خامس هو جند قنسرين، وكان جند فلسطين يمتد من رفح على الحدود مع سيناء إلى اللجون، وهي مدينة تقع على بعد 18 كم شمالي غرب مدينة جنين. وكانت اللد عاصمة جند فلسطين إلى أن تولى سليمان بن عبد الملك ولاية هذا الجند في عهد أخيه الوليد بن عبد الملك (86-96هـ)، فأمر سليمان ببناء مدينة الرملة التي أصبحت عاصمة هذا الجند. ثم ما لبث جند فلسطين أن أصبح ولاية مستقلة في العصر العباسي، بعد عهد أبي العباس السفاح، وظل مركزها الرملة. وكانت مقسومة إلى اثنتي عشرة "كورة" هي الرملة، وإيلياء (القدس)، وعمواس، واللد، وبننة، وبافا، وقيسارية، ونابلس، وسيسطية، وعسقلان، وغزة، وبيت جبرين، ويضم إليها نواحي زغر، وديار قوم لوط، والشرارة والجبال حتى أيلة على خليج العقبة.

أمّا جُند الأردن فقد كان يضم وفق الاعتبارات المعاصرة أجزاء من شرق الأردن وشمال فلسطين وجنوب لبنان، وكان هو أصغر أجناد الشام، وكان مركزه (عاصمته) طبرية، ويضم ثلاث عشرة "كورة" هي طبرية، والسامرة، وبيسان، وفحل، وجرش، وبيت راس، وجدر، وأبل، وسوسية، وصفورية، وعكا، وقُدس (شمال صفد)، وصور.



التقسيمات الإدارية في صدر الإسلام

المصدر: الموسوعة الفلسطينية - ج ١ - ص ١١٨

وفي عهد المماليك (1250 - 1517)، قُسمت بلاد الشام إدارياً إلى "نابات"، وارتبطت أرض فلسطين بثلاث نابات هي نيابة صفد، ونيابة القدس، ونيابة غزة، وكانت نيابة صفد تضم أجزاء من شمال فلسطين وجنوب لبنان حتى نهر الليطاني. وفي العهد العثماني في بلاد الشام (1516 - 1918)، قسمت بلاد الشام إلى ثلاث إيالات "ولايات"، هي إيالة دمشق، وإيالة حلب، وإيالة طرابلس، وألحق بكل إيالة وحدات إدارية تسمى "سناجق" وكانت سناجق نابلس وغزة والقدس واللجون وصفد تتبع إيالة دمشق، وكان سناجق نابلس يضم أجزاء من شرق الأردن. وعندما استُحدثت إيالة صيدا سنة 1660 ضُمَّت مناطق صفد إليها، وانتقل مركز هذه الإيالة إلى عكا عام 1777، وتبعَت أُلوية

القدس ونابلس والبلقاء فيما بعد إيالة صيدا. وعندما صدر نظام الولايات الجديد سنة 1864 صُمِّت إيالة صيدا إلى ولاية سوريا.

وعندما أنشئت ولاية بيروت سنة 1887 فصل لواء عكا والبلقاء وثلاثة ألوية أخرى عن ولاية سوريا لتكوّن الولايات الجديدة. وكانت ولاية بيروت تمتد إلى منتصف الطريق بين نابلس والقدس، ضامّة بذلك لواء البلقاء الذي كان مركزه نابلس، وكان يضم أقضية جنين، وبنى صعب وجماعين والسلط، في حين ضم لواء عكا أقضية حيفا والناصرة وطبريا وصفد، وقد ظلت هذه الأجزاء من شمال فلسطين جزءاً من ولاية بيروت حتى عام 1914. أما لواء القدس، فنظراً لأهميته ومخاوف الدولة العثمانية من الأطماع اليهودية الصهيونية فيه، ومن تدخلات الدول الأجنبية في شؤونه، فقد قامت بفصله عن ولاية سوريا، وأعلنته متصرفيةً مستقلةً وربطته بالحكومة المركزية في العاصمة رباطاً مباشراً منذ عام 1874، وضمت هذه المتصرفية مناطق وسط فلسطين وجنوبها، وتبعثها أقضية القدس وبافا وعزة والخليل. وفي عام 1909 أنشئت قضاء بئر السبع وكان قبل ذلك جزءاً من قضاء غزة. ونظراً لقوة متصرفية القدس فقد حدث أكثر من مرة أن ألحق بها لواء نابلس (البلقاء) كما حدث أن ألحق بها قضاء الناصرة خلال الفترة 1906 - 1909. وقد استمرت متصرفية القدس حتى نهاية الدولة العثمانية[2].

لقد أردنا من هذا الاستطراد في الحديث عن الحدود الجغرافية لفلسطين التأكيد على عدد من المعاني أهمها:
- إنَّ تسمية فلسطين تسمية قديمة وهي غالباً ما تغطي المنطقة بين البحر المتوسط والبحر الميت ونهر الأردن.

- إنَّ فلسطين جزء من بلاد الشام، ولم تكن التقسيمات الإدارية أو التسميات أو توسيع بعض المناطق وتضييقها ليؤثر على شعور أبنائها الأصل بأنهم أبناء أمة مسلمة واحدة، وأن ولاءهم للحكم لا يهتز ما دام مسلماً.

- ولم تكن التقسيمات الإدارية سوى تقسيمات فنية، لتسهيل متابعة الدولة المسلمة لشؤون الأقاليم، ولم يكن تغييرها ليشير أية حساسيات حقيقية لدى عامة الناس. وكانت هذه التغييرات تحدث كما يحدث الآن في أي بلد من توسيع أو تضييق أو إعادة تسمية للمحافظات والأقضية، دون أن يمس ذلك جوهر حياة الناس. وعلى ذلك، فقد كان طبعياً أن يكون شمال فلسطين جزءاً من جند الأردن وأجزاء من شرق الأردن جزءاً من جند فلسطين، ثم يحدث أن تتبع أجزاء من شمال فلسطين ولاية بيروت، وأن يكون مركز لواء البلقاء هو مدينة نابلس، .. إلخ.

- إن المشاعر الإقليمية الضيقة لم تكن لتوجد بين أبناء بلاد الشام (والمسلمين بشكل عام)، فكانت حرية التنقل والحركة والإقامة والعمل والتملك أموراً عادية يمارسها الجميع دون قيد أو حرج.
- إن التحديدات والجنسيات الإقليمية كانت بعيدة تماماً عن حس المسلم طوال العهد الإسلامي حتى نهاية الدولة العثمانية، ولم تنبت

بذورها إلا في عهد الاستعمار الغربي، ولكنها لم تتجذر للأسف إلا بظهور الدول الإقليمية العربية والإسلامية المستقلة.

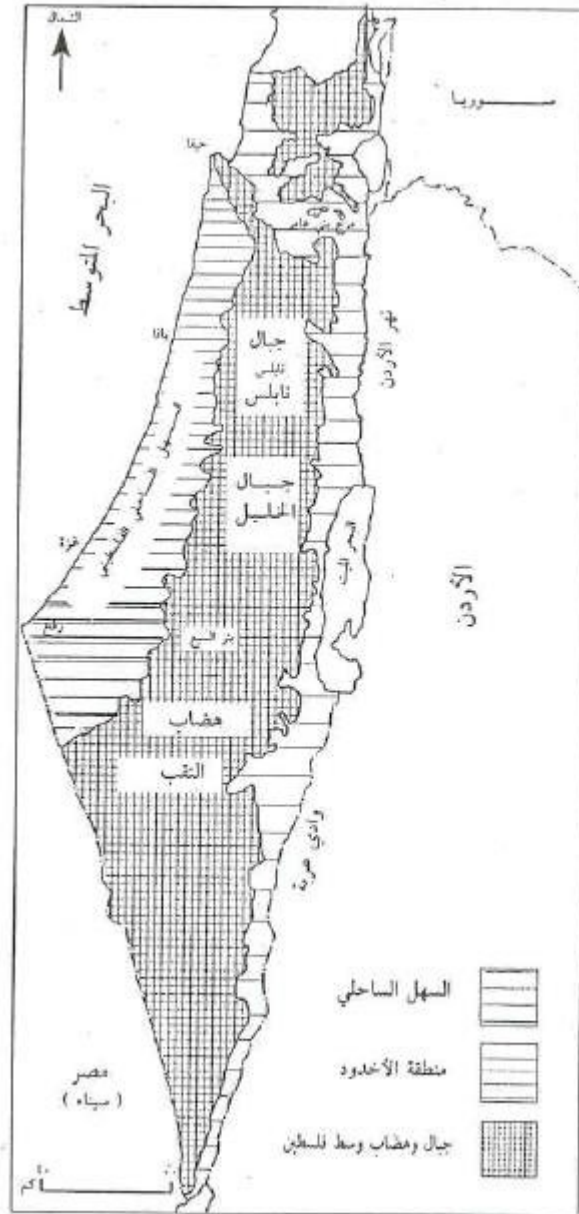
وكان من عادة العرب أن يطلقوا على أرض فلسطين اسم "سوريا الجنوبية" وذلك باعتبارها جزءاً من سوريا (بلاد الشام). وفي أثناء عهد الحكومة العربية في دمشق، (منذ أوائل أكتوبر 1918 حتى يوليو 1920) كانت فلسطين - على الرغم من الاحتلال البريطاني - ممثلة في المؤتمر السوري العام، وأول جريدة عربية ظهرت بعد الاحتلال البريطاني حملت اسم "سوريا الجنوبية". وكان الكثير من رجالات فلسطين في دمشق، ومنهم نواب في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سوريا في 8 مارس 1920. ولم يغب هذا الاسم عن فلسطين إلا بعد معركة ميسلون، والاحتلال الفرنسي لسوريا، وسقوط الحكم العربي فيها (يوليو 1920) [3].

وتحت الاحتلال البريطاني تعينت الحدود بين فلسطين من جهة، وبين لبنان وسورية من جهة أخرى بموجب الاتفاق الفرنسي - البريطاني، المنعقد في 23 ديسمبر 1920، وقد حدث عليها بعض التعديل عام 1922 - 1923. أما حدود فلسطين مع شرق الأردن فقد حددها المندوب السامي لفلسطين وشرق الأردن في الأول من سبتمبر 1922. وبهذا التحديد بلغت مساحة فلسطين 27009 كيلومترات مربعة، وامتدت بين خطي عرض 30 29 و 15 33 شمالاً، وبين خطي طول 15 34 و 40 35 شرقي غرينتش[4]. وبلغت حدود فلسطين مع شرق الأردن 360 كم، ومع سوريا 70 كم، ومع لبنان 79 كم، ومع مصر 210 كم. أما الساحل الفلسطيني على البحر المتوسط فيبلغ طوله 224 كم.



جغرافية فلسطين (التضاريس والمناخ)

يمكن أن تقسم فلسطين إلى ثلاثة قطاعات طولية رئيسية هي السهل الساحلي، والمرتفعات الجبلية الوسطى التي تشغل معظم مساحة فلسطين، والأخدود الأردني. ويضيق السهل الساحلي بمحاذاة جبل الكرمل عند حيفا إلى 200 متر، ويتسع جنوباً ليزيد عرضه عن ثلاثين كيلومتراً في منطقة غزة، وهو منطقة تركيز سكاني واقتصادي كبير. وفي الوقت الحالي يتركز حوالي ثلاثة أرباع سكان فلسطين فيه، وفضلاً عن النشاط الاقتصادي للموانئ وخصوصاً حيفا، فإنه يعد من المناطق الزراعية المهمة وخصوصاً للحمضيات. أما مرتفعات وسط فلسطين فهي تشمل جبال نابلس وجبال الخليل وهضبة النقب، ويبلغ ارتفاع جبالها إلى حوالي ألف متر، فيصل جبل حلحول إلى 1020 متراً ، وجبل جرزيم وعيبال إلى 940 متراً . وفي سلسلة جبال الجليل شمال فلسطين، تقع أعلى قمم جبال فلسطين، حيث يرتفع جبل الجرمق إلى 1208 أمتار.



وقد نشأت في هذه المرتفعات عددٌ من حواضر فلسطين المهمة مثل القدس ونابلس والخليل وبيت لحم ورام الله. ورغم وعورة السطح إلا أن هذه المناطق ظلت منذ آلاف السنين مراكز للعمران القروي، حيث تغطي الكثير من السفوح تربةً صالحة للزراعة، استخدمها الفلاح الفلسطيني لإنتاج الحبوب و الخضراوات وزراعة أشجار الزيتون والكروم واللوزيات فضلاً عن الرعي وتربية الماشية. أما هضبة النقب التي تصل مساحتها إلى عشرة آلاف كم² فهي صحراوية قليلة الإمكانات باستثناء مشارفها الشمالية، أما أجزاؤها الأخرى فلا يصيبها سوى 50 مم أو أقل من المطر، وهي أقل مناطق فلسطين كثافة سكانية.

ويمتد الأخدود الأردني مسافة 460 كم من قواعد جبل الشيخ شمالاً إلى خليج العقبة جنوباً، وعلى طول الحدود الأردنية الفلسطينية، ويجري نهر الأردن في جزئه الشمالي، ليدخل في بحيرة طبرية ثم يخرج منها ليصب في البحر الميت على منسوب يقل عن 395 متراً تحت سطح البحر. أما البحر الميت فينتشر على مساحة 940 كم²، ومياهه أشد ملوحة من أي بحر أو بحيرة أخرى على وجه الأرض، ولا توجد فيه حياة بحرية. ومنطقة غور الأردن والبحر الميت هي أكثر المناطق انخفاضاً عن سطح البحر من أي مكان آخر على وجه الأرض، وتتميز هذه المناطق بحرارتها طوال العام، ويزرع سكانها النخيل والموز والخضراوات. وفي هذه المنطقة من الجانب الفلسطيني تقع أقدم مدينة في التاريخ وهي مدينة أريحا، التي نشأت حوالي سنة 8000 قبل الميلاد، وإلى الجنوب من البحر الميت يستمر هذا الأخدود أكثر من 150 كم، وهو ما يطلق عليه وادي عربة، غير أنه كلما اتجه جنوباً زاد ارتفاعاً، ثم يبدأ بالانخفاض من جديد إلى أن يصل إلى مستوى سطح البحر على شاطئ خليج العقبة.

والمناخ في فلسطين هو مناخ البحر المتوسط بشكل عام، وهو حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءً، وتتراوح معدلات نزول الأمطار من 600 - 800 مم سنوياً في مرتفعات الجليل ونابلس والخليل. وفي السهل الساحلي تتضاءل كمية الأمطار كلما اتجهنا جنوباً، حيث تبدأ منطقة الكرمل بحوالي 800 مم، حتى تصل في منطقة رفح إلى حوالي 150 مم سنوياً. أما في منطقة غور الأردن فيصل معدل الأمطار إلى 200 مم سنوياً، وفي النقب 50 مم سنوياً.

أما درجات الحرارة فالمناخ معتدل نسبياً بشكل عام، فمعدل درجة الحرارة الدنيا لأبرد الشهور في القدس هو في يناير 8 م ، وفي أغسطس 25 م وهو أعلاها حرارة، وفي السهل الساحلي لا يتدنّى معدل الحرارة عن 19 م، ولا يزيد (المعدل الأدنى) عن 26 م في أغسطس. أم النهايات القصوى للحرارة فتتخفّض إلى الصفر في الشتاء، خصوصاً في المرتفعات الجبلية، وتصل إلى 40 درجة في الصيف خصوصاً في مناطق غور الأردن[5].

مكانة فلسطين الإسلامية

تتمتع أرض فلسطين بمكانة خاصة في التصور الإسلامي، وهي المكانة التي جعلتها محط أنظار المسلمين ومهوى أفئدتهم، وسنشير هنا باختصار إلى أهم النقاط التي جعلتها تحظى بهذه المكانة:

- في أرض فلسطين المسجد الأقصى المبارك، وهو أول قبلة للمسلمين في صلاتهم، كما يُعدُّ ثالث المساجد مكانة ومنزلة في الإسلام بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي، ويُسنُّ شد الرحال إليه وزيارته، والصلاة فيه بخمسائة صلاة عما سواه من المساجد. فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى" [6]، وقال صلى الله عليه وسلم: "الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة، والصلاة في مسجدي بألف صلاة، والصلاة في بيت المقدس بخمسائة صلاة" [7]. وعن البراء بن عازب رضي الله عنه "أن النبي صلى الله عليه وسلم كان أول ما قدم المدينة نزل على أخواله من الأنصار، وأنه صلى قبل بيت المقدس" [8].

وروى الطبري في تاريخه عن قتادة قال: "كانوا يصلُّون نحو بيت المقدس ورسول الله صلى الله عليه وسلم بمكة قبل الهجرة، وبعدما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً، ثم وجَّه بعد ذلك نحو الكعبة البيت الحرام" [9].

وعن أبي ذر رضي الله عنه قال "سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أول مسجد وضع في الأرض، قال: المسجد الحرام، قلت ثم أي، قال: المسجد الأقصى" [10]. وعن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: يا رسول الله، أفتنا في بيت المقدس، فقال: "ائتوه فصلوا فيه، فإن لم تأتوه وتصلوا فيه فابعثوا بزيت يسرج في قناديله" [11].

وعن أم المؤمنين أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أהלَّ بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر"، أو "وجبت له الجنة"، ثم قال: يرحم الله وكيعاً أحرم من بيت المقدس (يعني إلى مكة) [12]. ورواه البيهقي وابن حبان في صحيحه ولفظه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أהלَّ من المسجد الأقصى بعمرة غفر له ما تقدم من ذنبه"، قال: فركبت أم حكيم إلى بيت المقدس حتى أهلت منه بعمرة.

- وأرض فلسطين أرض مباركة بنص القرآن الكريم: سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا خَوْلَهُ [13]، وقال تعالى: وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا [14]، قال ابن كثير: بلاد الشام [15]، وقوله تعالى: وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحُ غَاصِقَةٌ تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا [16]، قال ابن كثير: بلاد الشام [17]، وقال تعالى: وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً [18]، قال ابن عباس: القرى التي باركنا فيها هي بيت المقدس [19]. والبركة هنا حسية ومعنوية لما فيها من ثمار وخيرات، ولما خصت به من مكانة، ولكونها مقر الأنبياء ومهبط الملائكة الأطهار.

- وهي أرض مقدسة بنص القرآن الكريم، قال الله تعالى على لسان موسى عليه السلام: **[20]** يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ **[20]**، قال الزجاج: المقدسة : الطاهرة، وقيل سماها المقدسة لأنها ظهرت من الشرك وجعلت مسكناً للأنبياء والمؤمنين، قال الكلبي: الأرض المقدسة هي دمشق وفلسطين وبعض الأردن، وقال قتادة: هي الشام كلها **[21]**.

- وفلسطين أرض الأنبياء ومبعثهم عليهم السلام، فعلى أرضها عاش إبراهيم وإسماعيل، وإسحاق ويعقوب ويوسف ولوط، وداود وسليمان وصالح وزكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام ممن ورد ذكرهم في القرآن الكريم، كما زارها محمد صلى الله عليه وسلم. كما عاش على أرضها الكثير من أنبياء بني إسرائيل الذي كانت تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي جاءهم نبي، وممن ورد ذكرهم في الحديث الصحيح نبي الله يوشع عليه السلام **[22]**. ولذلك فإن المسلمين عندما يقرؤون القرآن الكريم يشعرون بارتباط عظيم بينهم وبين هذه الأرض لأن ميدان الصراع بين الحق والباطل تركز على هذه الأرض، ولأنهم يؤمنون بأنهم حاملو ميراث الأنبياء ورافعو رايتهم.

- وتكثر في فلسطين أضرحة ومقامات ومزارات الأنبياء، وهي تُخلد ذكرى استقرارهم أو مرورهم في هذه الأماكن، فأبو الأنبياء إبراهيم عليه السلام سميت باسمه إحدى أهم مدن فلسطين، وهي مدينة الخليل، ويقع ضريحه في هذه المدينة داخل الحرم الإبراهيمي. وللنبي صالح سبعة أماكن على الأقل تخلد ذكرى نزوله في فلسطين أحدها في الرملة، وله فيها موسم زيارة سنوي مشهور، في شهر إبريل من كل عام. وهناك قرية من قرى قضاء طولكرم اسمها "ارتاح" تناقل الناس جيلاً بعد جيل أن يعقوب عليه السلام قد ارتاح فيها. وفي فلسطين أكثر من مقام للنبي شعيب عليه السلام. وهناك مقام مشهور للنبي موسى عليه السلام قرب أريحا، كما أن في القدس ضريح داود عليه السلام. أما المسيح عيسى عليه السلام فهناك العديد من الأماكن التي تخلد ذكراه في القدس وبيت لحم والناصرية وغيرها **[23]**.

- وفلسطين أرض الإسراء، فقد اختار الله سبحانه المسجد الأقصى ليكون مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومنه كان معجازه إلى السماء، فشرّف الله بذلك هذا المسجد وأرض فلسطين تشرiffاً عظيماً، وجُعلت بيت المقدس بذلك بوابة الأرض إلى السماء. وهناك في المسجد الأقصى جمع الله سبحانه لرسوله الأنبياء من قبله فأَمَّهُم في الصلاة، دلالة على استمرار رسالة التوحيد التي جاء بها الأنبياء، وعلى انتقال الإمامة والريادة وأعباء الرسالة إلى الأمة الإسلامية.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أتيت بالبراق فركبته، حتى أتيت بيت المقدس فربطته بالحلقة التي يربط بها الأنبياء، ثم دخلت المسجد، فصليت فيه ركعتين، ثم عُرج بنا إلى السماء" **[24]**.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لقد رأيتني في الجحر وقريش تسألني عن مسراي، فسألني عن أشياء لم أثبتها فكربت كربة ما كربت مثلها قط، فرفعه الله لي [أي بيت المقدس] أنظر إليه ما يسألونني عن شيء إلا أنبأتهم به. وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء [يعني في بيت المقدس] فإذا موسى قائم يُصلي، فإذا رجل ضرب جعد كأنه من رجال شنوءة. وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبهاً عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه صلى الله عليه وسلم، فحانت الصلاة فأممتهم، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: يا محمد هذا مالك صاحب النار، فسلم عليه، فالتفت إليه، فبدأنى بالسلام" [25].

- وتبسط الملائكة أجنحتها على أرض فلسطين، التي هي جزء من بلاد الشام، ففي الحديث الصحيح عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "يا طوبى للشام، يا طوبى للشام، قالوا: يا رسول الله وبم ذلك؟ قال: تلك ملائكة الله باسطة أجنحتها على الشام" [26].

- وهي أرض المحشر والمنشر، فقد روى الإمام أحمد بسنده عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت: يا نبي الله أفتنا في بيت المقدس، فقال: "أرض المحشر والمنشر" [27].

- وهي عقر دار الإسلام، وقت اشتداد المحن والفتن، فعن سلمة بن نفيل قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "عقر دار الإسلام بالشام" [28]، وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إني رأيت عمود الكتاب انتزع من تحت وسادتي، فنظرت فإذا نور ساطع عمده إلى الشام، ألا إن الإيمان إذا وقعت الفتن بالشام" [29].

- والمقيم المحتسب فيها كالمجاهد والمرابط في سبيل الله، فعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أهل الشام وأزواجهم وذرياتهم وعبيدهم وإماؤهم إلى منتهى الجزيرة مرابطون في سبيل الله، فمن احتل مدينة من المدائن فهو في رباط، ومن احتل منها ثغراً فهو في جهاد" [30].

- وفي أحاديث يفسر ويقوي بعضها بعضاً أن الطائفة المنصورة الثابتة على الحق تسكن الشام وخصوصاً بيت المقدس وأكنافها، فعن أبي أمامة مرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لعدوهم قاهرين، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قيل: يا رسول الله أين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس" [31].

لمن الحق الديني والتاريخي في أرض فلسطين؟

أقام اليهود حججهم في اغتصاب أرض فلسطين وإنشاء الكيان اليهودي الصهيوني عليها، على ادعاءات دينية وتاريخية، ونحاول هنا أن نناقش الأمر من هاتين الزاويتين:

أولاً : الادعاءات الدينية

الغريب في أمر الادعاءات الدينية أن اليهود يريدون من الآخرين أن يقتنعوا ويؤمنوا بما يؤمنون به، ولو كان المسلمون يؤمنون بحق اليهود في فلسطين لما حدثت صراعات وحروب. إن نقطة الالتقاء في القناعات الدينية توجب أن يؤمن أحد الطرفين بما عند الآخر، وهو ما يجعل الأمر يبدو مستحيلاً من الناحية المنطقية، إذ لا يوجد معايير دقيقة يقبلها الطرفان، ويمكن الاحتكام إليها.

يبنى اليهود ادعاءاتهم الدينية على ما ينقلونه من التوراة المحرفة من إعطاء الله سبحانه هذه الأرض لإبراهيم ونسله. ومما جاء فيها "وقال الرب لإبراهيم: اذهب من أرضك ومن عشيرتك ومن بيت أبيك إلى الأرض التي أريك... فذهب إبراهيم كما قال الرب... فأتوا إلى أرض كنعان... وظهر الرب لإبراهيم وقال: لنسلك أعطي هذه الأرض" [32]، وجاء في التوراة المحرفة أيضاً "وسكن (إبراهيم) في أرض كنعان فقال له الرب: ارفع عينيك وانظر من الموضع الذي أنت فيه شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً، لأن جميع الأرض التي أنت ترى لك أعطيها ولنسلك إلى الأبد" [33]، وجاء فيها أيضاً: "قطع الرب مع إبراهيم ميثاقاً قائلاً: لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" [34].

كما يحتجون بتراث أنبياء بني إسرائيل في الأرض المقدسة، وسعيهم لإسكان أتباعهم فيها، ومد نفوذهم عليها كما فعل موسى ويوشع ودأود وسليمان عليهم السلام، غير أن الرؤية الإسلامية تنظر للأمر من زاوية مختلفة، ويمكن إجمال رد المسلمين على اليهود في النقاط التالية:

أولاً: يؤمن المسلمون بكل الأنبياء، والإيمان بالأنبياء من أركان الإيمان، والكفر بأي منهم ممن ثبتت رسالتهم (بما فيهم أنبياء بني إسرائيل) كفر يخرج عن الإسلام. غير أن المسلمين يؤمنون أن اليهود حَرَفُوا التوراة، وكَذَّبُوا أنبياءهم وقتلوا عدداً منهم، ولم يتبعوا هدايتهم. ويؤمن المسلمون أنهم الأتباع الحقيقيون لهؤلاء الأنبياء، وأنهم ورثة رسالتهم، في هذا الزمان وليس اليهود.

وإذا كانت رابطة العقيدة والإيمان هي الأساس الذي يجتمع عليه المسلمون مهما اختلفت أجناسهم وألوانهم، فإن المسلمين هم أحق الناس بميراث الأنبياء بما فيهم أنبياء بني إسرائيل؛ لأن المسلمين هم الذين لا يزالون يرفعون الراية التي رفعها الأنبياء، وهم السائرون على دربهم وطريقهم. وهؤلاء الأنبياء هم مسلمون موحدون حسب الفهم القرآني. وانظر قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [35]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَبُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ. وَمَنْ يَرْغَبْ

عَنْ مَلَّةٍ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ. إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ. أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ [36].

وبشكل عام، فأمّة التوحيد واحدة من لدن آدم عليه السلام حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وأنبياء الله ورسله وأتباعهم هم جزء من أمّة التوحيد، ودعوة الإسلام هي امتداد لدعوتهم، والمسلمون هم أحق الناس بأنبياء الله ورسله وميراثهم.

فرصيد الأنبياء هو رصيدنا وتجربتهم هي تجربتنا، وتاريخهم هو تاريخنا، والشرعية التي أعطاهها الله للأنبياء وأتباعهم في حكم الأرض المباركة المقدسة هي دلالة على شرعيتنا وحقنا في هذه الأرض وحكمها.

ثانياً: يؤمن المسلمون أن الله سبحانه وتعالى أعطى هذه الأرض لبني إسرائيل لفترة محدودة، عندما كانوا مستقيمين على أمر الله، وعندما كانوا يمثلون أمّة التوحيد في الأزمان الغابرة، ولسنا نخجل أو نتردد في ذكر هذه الحقيقة وإلا خالفنا صريح القرآن، ومن ذلك قول موسى عليه السلام لقومه: يَا قَوْمِ ادْخُلُوا الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ الَّتِي كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَرْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِكُمْ فَتَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ [37]، غير أن هذه الشرعية ارتبطت بمدى التزامهم بالتوحيد والالتزام بمنهج الله، فلما كفروا بالله وعصوا رسله وقتلوا الأنبياء ونقضوا عهودهم وميثاقهم، ورفضوا اتباع الرسالة الإسلامية التي جاء بها محمد صلى الله عليه وسلم والذي بشر به أنبياء بني إسرائيل قومهم الرُّسُولَ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ [38]، وَمُبَشَّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ [39]، فلما فعلوا ذلك حلت عليهم لعنة الله وغضبه فِيمَا نَقَضُوا مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً [40]، وقال تعالى قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَعُصِبَتْ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْفِرْدَوْسَ وَالْخَنَابِزَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ [41].

وبذلك تحولت شرعية حكم الأرض المقدسة إلى الأمّة التي سارت على منهج الأنبياء وحملت رايبتهم، وهي أمّة الإسلام. فالمسألة في فهمنا ليست متعلقة بالجنس والنسل والقوم، وإنما باتباع المنهج.

لقد شوه اليهود جمال التوحيد، وافتروا على الله الكذب، وزوروا تاريخ أنبيائهم. وعلى سبيل المثال يذكر التوراة المحرفة والتلمود أن الله (تعالى عما يقولون علواً كبيراً) يلعب مع الحوت والأسماك كل يوم ثلاث ساعات، وأنه بكى على هدم الهيكل حتى صغر حجمه من سبع سماوات إلى أربع سماوات، وأن الزلازل والأعاصير تحدث نتيجة نزول دمع الله على البحر ندماً على خراب الهيكل [42]، هذا فضلاً عما ذكره القرآن من ادعاءاتهم وَقَالَتِ الْيَهُودُ بَدَأَ اللَّهُ مَعْلُولَةً [43]، لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ [44]، وَقَالَتِ الْيَهُودُ غَرِيبٌ ابْنُ اللَّهِ [45].

كما ينسب اليهود إلى سيدنا يعقوب عليه السلام سرقة صنم ذهبي من أبيه، وأنه صارع الله (!! قرب نابلس، وسمي بذلك بإسرائيل، كما تنسب له رشوة أخيه وخدعة أبيه، وأنه سكت عن زنا ابنتيه وأنه أشرك بربه...!! وقس على ذلك ما ذكرنا عن باقي الأنبياء عليهم السلام[46].

إن اليهود أنفسهم يعترفون بالمنكرات التي فعلوها بحق الله وحق أنبيائه، فيذكرون أن ملكهم يوحاز بن يوتام 735 - 715 ق.م علق قلبه بحب الأوثان حتى إنه ضحى بأولاده علي مذابح الآلهة الوثنية وأطلق لنفسه عنان الشهوات والشرور، وأضل منسي بن حزقيا الذي حكم خلال الفترة 687 - 642 ق.م قومه عن عبادة الله وأقام معابد وثنية[47].

ولسنا نستغرب هذا عن بني إسرائيل فتلک أخلاقهم مع موسى عليه السلام تشهد بذلك، كما أن القرآن الكريم يشير إلى أنهم غيروا وبدلوا وقتلوا الأنبياء لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَارْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ قَرِيبًا كَذَبُوا وَقَرِيبًا يَقْتُلُون[48]، ويحدثنا التاريخ أنهم قتلوا النبي حزقيال حيث قتله قاض من قضائهم لأنه نهاه عن منكرات فعلها، وأن الملك منسي بن [حزقيا] قتل النبي أشعيا بن أموص إذ أمر بنشره علي جذع شجرة لأنه نصحه ووعظه، وأن اليهود قتلوا النبي أرميا رجما بالحجارة لأنه ويخهم على منكرات فعلوها[49].

وبسجل التلمود أن سقوط دولة اليهود وتدميرها لم يكن إلا "عندما بلغت ذنوب بني إسرائيل مبلغها وفاقت حدود ما يطيقه الإله العظيم، وعندما رفضوا أن ينصتوا لكلمات وتحذيرات إرمياه". وبعد تدمير الهيكل وجه النبي إرمياه كلامه إلى نبوخذ نصر والكلدانيين قائلا: "لا تظن أنك بقوةك وحدها استطعت أن تتغلب على شعب الله المختار، إنها ذنوبهم الفاجرة التي ساقتهم إلى هذا العذاب"[50].

وتشير التوراة إلى آثام بني إسرائيل التي استحقوا بسببها سقوط مملكتهم، فتذكر على لسان أشعيا أحد أنبيائهم "ويل للأمة الخاطئة، الشعب الثقيل الأثم، نسل فاعلي الشر، أولاد مفسدون تركوا الرب، استهانوا بقُدوس إسرائيل، ارتدوا إلى وراء"، سفر أشعيا الإصحاح الأول (4)، وتقول التوراة "والأرض تدينست تحت سكانها لأنهم تعدوا الشرائع، غيروا الفريضة، نكثوا العهد الأبدي" سفر أشعيا الإصحاح 24 (5).

وهكذا لم يعد اليهود مؤهلين لحمل أعباء الرسالة وتكاليفها، ففقدوا حقهم الديني في الأرض المقدسة.

ثالثاً: فضلاً عن فهمنا المسألة في أصلها الشرعي، فإذا كان الله قد أعطى إبراهيم عليه السلام ونسله هذه الأرض، فإن بني إسرائيل ليسوا وحدهم نسل إبراهيم، فالعرب العدنانيون هم من نسله أيضاً، وهم أبناء إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، وإليهم تنتمي قبيلة قريش، التي ينتسب إليها محمد صلى الله عليه وسلم. وبالتالي فللعرب حقهم في الأرض.

رابعاً: إن القرآن الكريم يوضح مسألة إمامة سيدنا إبراهيم وذريته في شكل لا لبس فيه، وتأمل قوله تعالى "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ" [51].

فعندما سأل إبراهيم الله أن تكون الإمامة في ذريته بين الله له أن عهده لذريته بالإمامة لا يستحقه ولا يناله الظالمون، وأي ظلم وكفر وصد عن سبيل الله وإفساد في الأرض أكبر مما فعله بنو إسرائيل ويفعلونه!!.

ثانياً: المزاعم التاريخية

يزعم اليهود أن فلسطين هي أرضهم التاريخية، وأن تاريخهم وتراثهم قد ارتبط بها، وأنهم هم الأصل في هذه الأرض وغيرهم ليسوا من أبنائها، وليسوا أكثر من عابري سبيل، وأن الأرض لا ترتبط عندهم بمعنى مميز كما ترتبط لدى اليهود.. ويشيرون إلى فترات حكم داود وسليمان عليهما السلام ودولتي إسرائيل ويهودا.. إلخ.

وابتداءً، فإننا لا نعدُّ اليهود الحاليين امتداداً تاريخياً شرعياً لبني إسرائيل، وحكم الأنبياء و الصالحين لأرض فلسطين، وصراعهم مع أعدائهم هو جزء من تاريخ أمة التوحيد، التي تعد أمة الإسلام امتداداً تاريخياً طبيعياً لهم.

وعلى أي حال، وحتى لو قبلنا فرضاً، بمناقشة الأمر وفق الافتراضات اليهودية، فإنه يمكن إجمال ردنا عليهم فيما يلي:

أولاً: سكن الإنسان أرض فلسطين منذ العصور الموعلة في القدم، أي قبل حوالي مليون عام، وبنى أبناء فلسطين أقدم مدينة في العالم "أريحا" قبل نحو عشرة آلاف سنة أي 8000 قبل الميلاد، وهاجر الكنعانيون من جزيرة العرب إلى فلسطين حوالي 2500 ق.م، وكانت هجرتهم واسعة بحيث أصبحوا السكان الأساسيين للبلاد، وعرفت البلاد باسمهم، وأنشأوا معظم مدن فلسطين وقراها والتي بلغت في الألف الثاني قبل الميلاد حوالي مائتي مدينة وقرية، ومنها مدن شكيم (نابلس وبلاطة)، وبيسان وعسقلان وعكا وحيفا والخليل وأسدود وعافر وبئر السبع وبيت لحم وغيرها.

وبرى ثقاة المؤرخين أن عامة أهل فلسطين الحاليين وخاصة القرويين هم من أنسال الكنعانيين والشعوب القديمة، مثل شعوب البحر "الفلسطينيون"، أو من العرب والمسلمين الذين استقروا في البلاد إثر الفتح الإسلامي لها، وامتزجوا بأهلها الأصليين، أي أن جذور الفلسطينيين الحاليين تعود إلى 4500 سنة على الأقل، وهم لم يغادروها أو يهجروها طوال هذه الفترة إلى أي مكان آخر [52].

ثانياً: إن قدوم إبراهيم عليه السلام إلى فلسطين كان حوالي سنة 1900 ق.م، والتوراة تعترف أنها كانت أرضاً عامرة وتسميها باسمها "أرض كنعان"، حتى إن إبراهيم عليه السلام اشترى من أهلها مكاناً يدفن فيه زوجته سارة، وهو مغارة المكفيلة، والتي دفن فيها هو أيضاً فيما بعد، وكذلك ابنه إسحاق وحفيده يعقوب عليهما السلام، وهي التي بنى عليها المسجد الإبراهيمي. واستقر بنو يعقوب فيما بعد (واسمه إسرائيل أيضاً)، في مصر بعد ذلك لأجيال عديدة حتى جاء

موسى عليه السلام بتكليف إرسالهم إلى الأرض المقدسة حوالي 1250 ق.م.



أهم المواقع الأثرية في فلسطين

وحتى سنة 1000 ق.م لم يتمكن بنو إسرائيل سوى من الاستيطان في أجزاء ضئيلة من فلسطين في الأراضي المرتفعة المحيطة بالقدس، وفي السهول الشمالية.

ثالثاً: إن ملك داود وسليمان عليهما السلام استمر حوالي ثمانين عاماً فقط (1004 - 923 ق.م)، وخلالها تمت السيطرة على معظم أنحاء فلسطين باستثناء المناطق الساحلية التي لم تلامسها المملكة إلا من مكان قريب من يافا.

وبعد وفاة سليمان عليه السلام انقسم اليهود إلى مملكتين:

1 - مملكة إسرائيل: في الجزء الشمالي من فلسطين، وعاصمتها في شكيم ثم ترزة ثم السامرة قرب نابلس، واستمرت حوالي مائتي عام (923-721 ق.م)، وقد سمتها دائرة المعارف البريطانية ازدرء "المملكة الذيلية"، لضعفها وقلة شأنها. وقد قام الآشوريون بقيادة سرجون الثاني بالقضاء على هذه الدولة ونقلوا سكانها اليهود إلى حران والخابور وكرديستان وفارس، وأحلوا محلهم جماعات من الآراميين، ويظهر أن المنفيين الإسرائيليين اندمجوا تماماً في الشعوب المجاورة لهم في المنفى، فلم يبق بعد ذلك أثر لنسل

الأسباط العشرة من بني إسرائيل (يعقوب)، وهم الذين كانوا يتبعون هذه المملكة.

2 - مملكة يهودا: وعاصمتها القدس واستمرت 337 عاماً أي الفترة 923 - 586 ق.م، ولم تكن تملك سوى أجزاء محدودة من وسط فلسطين، وقد اعترتها عوامل الضعف ووقعت تحت النفوذ الخارجي فترات طويلة، ودخل المهاجمون القدس نفسها مرات عديدة، كما فعل فرعون مصر شيشق أواخر القرن العاشر ق.م، والفلسطينيون الذين استولوا على قصر الملك يهورام (849-842 ق.م) وسبوا بنيه ونساءه، كما خضعت للنفوذ الآشوري في عهود سرجون الثاني، وأسرحدون وآشور بانيبال، إلخ، وأخيراً أسقط البابليون بقيادة نبوخذ نصر "بختنصر" هذه المملكة، وسبى 40 ألفاً من اليهود إلى بابل في العراق، وهاجر من بقي من اليهود إلى مصر.

وعلى هذا، فإن ملك بني إسرائيل استمر في أقصى مداه الزمني حوالي أربعة قرون لكنه كان على الأغلب على أجزاء محدودة من أرض فلسطين، وكانت مساحة نفوذهم على الأرض ونفوذهم السياسي تتآكل كلما مر الوقت.

رابعاً: عندما دخلت فلسطين تحت الحكم الفارسي 539 - 332 ق.م سمح الإمبراطور قورش الثاني لليهود بالعودة إلى فلسطين من سبيهم البابلي، فرجعت أقلية منهم بينما بقيت أغليتهم في الأرض الجديدة (العراق) بعد أن أعجبتهم فاستقروا فيها. وسمح لليهود بنوع من الحكم الذاتي تحت الهيمنة الفارسية في منطقة القدس وبمساحة لا يتجاوز نصف قطرها 20 كيلو متراً في أي اتجاه، أي بما لا يزيد عن 4.8 % من مساحة فلسطين الحالية؟!

وتحت الحكم الهليني الإغريقي 332 - 63 ق.م استمر وضعهم على حاله تقريباً في عصر البطالمة (302 - 198 ق.م) غير أنهم عانوا من حكم السلوقيين (198 - 63 ق.م) الذين حاولوا فرض عبادة الآلهة اليونانية عليهم. وعندما ثار اليهود على الوضع، سمح لهم السلوقيون بممارسة دينهم، وتأسس لهم حكم ذاتي في القدس منذ 164 ق.م أخذ يضيق ويتسع، وتزداد مظاهر استقلاله أو تضعف حسب صراع القوى الكبرى في ذلك الزمان على فلسطين. لكنهم ظلوا تحت نفوذ غيرهم، ولم يتهياً لهم الاستقلال السياسي الكامل رغم أنهم شهدوا انتعاشاً وتوسعاً تحت زعيمهم الكسندر جانيوس 103 - 76 ق.م. وقد غيّر الرومان الذين بدأوا حكم فلسطين منذ 63 ق.م من سياستهم تجاه الحكم الذاتي اليهودي منذ السنة السادسة للميلاد، فبدأوا حكماً مباشراً على القدس وباقي فلسطين. وعندما ثار اليهود على الرومان 66 - 70 م أحمدهم الرومان الثورة بفسوة، ودمروا الهيكل والقدس. كما قضى الرومان على ثورة أخرى وأخيرة لليهود 132 - 135 م فدمروا القدس وحرثوا موقعها، ومنع اليهود من دخولها، والسكن فيها، وسمح للمسيحيين فقط بالإقامة على ألا يكونوا من أصل يهودي. وأقام الرومان مدينة جديدة فوق خرائب أورشليم (القدس) سموها إيليا كابيتولينا، ولذلك عرفت القدس فيما بعد باسم إيلياء، وهو الاسم الأول للإمبراطور الروماني في ذلك الوقت هادريان. واستمر حظر دخول اليهود للقدس مائتي سنة أخرى [53].

خامساً: منذ القرن الثاني للميلاد وحتى القرن العشرين، وطوال حوالي 1800 سنة لم يشكل اليهود أية مجموعة بشرية أو سياسية ذات شأن في تاريخ فلسطين، وانقطعت صلتهم بها، سوى ما حفظوه من عواطف روحية، لم يكن لها تأثير سوى زيارة بعضهم للقدس، بإذنٍ وتسامح من المسلمين.

ويدعي اليهود ارتباطهم المقدس بأرض فلسطين، وأنهم لم يخرجوا منها إلا قسراً، وأنهم لو سمح لهم لعادوا كلهم إليها، وهذا ينطوي على قدر هائل من المبالغة، إذ يذكر المؤرخون أن أغلب اليهود استنكفوا عن العودة إلى فلسطين بعد أن سمح لهم الإمبراطور الفارسي قورش بذلك. كما يجمع المؤرخون أن أعداد اليهود في فلسطين لم تزد عن ثلث يهود العالم قبل أن يحطم الرومان القدس على يد تيتوس في القرن الأول الميلادي. والآن، وبعد أكثر من خمسين عاماً على إنشاء الكيان اليهودي لا يزال أكثر من 60% من يهود العالم يعيشون خارج فلسطين، ويستنكفون عن الهجرة إليها، خصوصاً من تلك المناطق التي تتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل كالولايات المتحدة وأوروبا الغربية[54].

سادساً: انقسمت الإمبراطورية الرومانية إلى قسمين شرقي وغربي منذ 395 م، فتكونت الإمبراطورية الرومانية الشرقية وعاصمتها القسطنطينية، والإمبراطورية الرومانية الغربية وعاصمتها روما، غير أن الإمبراطورية الشرقية، التي عرفها العرب بدولة الروم، والتي عرفت كذلك باسم الدولة البيزنطية، حافظت على الهيمنة على فلسطين باستثناء فترات ضئيلة حتى جاء الفتح الإسلامي.

سابعاً: فتح المسلمون فلسطين في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بعد هزيمة الروم في أجنادين واليرموك وغيرها، ودخلوا القدس في 15هـ/ 636م. ومنذ ذلك الزمان اكتسبت فلسطين طابعها الإسلامي، ودخل أهلها في دين الله أفواجا، وتعرب سكانها وتعربت لغتها بامتزاج أبنائها في ظل الحضارة الإسلامية مع القبائل العربية القادمة من الجزيرة، وظلت محتفظة بشكل عام بطابعها الإسلامي إلى عصرنا هذا.

ثامناً: احتل الصليبيون القدس وأنشأوا مملكة بيت المقدس، واستمر حكمهم 88 عاماً 1099 - 1187 إلى أن استطاع صلاح الدين الأيوبي تحريرها إثر معركة حطين. وفيما عدا ذلك فإن فلسطين نعمت بالحكم تحت راية الإسلام 636 - 1917، أي حوالي 1200 عام. وهي أطول فترة تاريخية مقارنة بأي حكم آخر، كان الحكم فيه مسلماً والشعب مسلماً، وهو ما لم يحظ به أي عهد آخر مَرَّ على فلسطين. ثم إن المسلمين حكموا على مر تاريخهم فلسطين كلها وليس بعضاً منها. كما ضرب المسلمون المثل الأعلى في التسامح الديني، فوفروا حرية العبادة لليهود والنصارى، وأمنوهم على أموالهم وأرواحهم وأعراضهم، فكانوا خير من خدم الأرض المقدسة وحمى حرمتها ومنع سفك الدماء.

تاسعاً: إذا كانت المسألة متعلقة بالانتماء القومي والتركيب العرقي، فهل يستطيع يهود هذا الزمان إثبات أنهم أنسال بني إسرائيل الذي عاشوا في فلسطين قبل ألفي عام؟ إن الدراسات العلمية الأكاديمية لعدد من اليهود أنفسهم، وعلى رأسهم الكاتب المشهور آرثر كوستلر A. Koestler في كتابه القبيلة الثالثة عشر: The Thirteenth Tribe The Khazar Empire & its Heritage تشير إلى أن الأغلبية الساحقة ليهود هذا الزمان ليست من ذرية بني إسرائيل القدماء، وأن معظم اليهود الآن هم من نسل يهود الخزر، وهم في أصلهم قبائل تترية قديمة كانت تعيش في منطقة القوقاز، وأسست لنفسها مملكة في القرن السادس الميلادي شمال غربي بحر الخزر (بحر قزوين). وقد تهودت هذه المملكة في القرن الثامن الميلادي، ودخل ملكها بولان في اليهودية سنة 740 للميلاد، وقد سقطت هذه المملكة في نهاية القرن العاشر وأوائل القرن الحادي عشر على يد تحالف الروس والبيزنطيين، وانتشر يهود الخزر بعد ذلك في روسيا وأوروبا الشرقية والغربية، واستقرت أعداد منهم في الأندلس أيام الحكم الإسلامي، وبعد سقوطها على يد الأسبان، هاجروا إلى شمال إفريقيا حيث شملهم تسامح المسلمين ورحمتهم[55].

عاشرًا: إن الحكم اليهودي الصهيوني المعاصر على معظم أرض فلسطين منذ سنة 1948 لم يتم إلا بالغصب والقوة والبطش و الدمار، وبناء على طرد أهلها وحرمانهم من حقوقهم، وتحت حماية القوى الكبرى ورعايتها كبريطانيا وأمريكا، وهو يفتح باباً لسفك الدماء والحروب التي لا يعلم مداها إلا الله. وهكذا فمن الناحية التاريخية لم يحكم اليهود إلا أجزاء من فلسطين وبما لا يزيد عن أربعة قرون (400 عام)، بينما حكمها المسلمون حوالي 1200 عام. ثم إن أهل فلسطين من الكنعانيين ومن امتزج بهم ظلوا أهلها منذ 4500 عام وحتى الآن، ولم يخرجوا منها على مر العصور، وهم الذين تنصروا أيام الرومان، وهم الذين أسلموا فيما بعد، فبقيت الأرض أرضهم، والبلاد بلادهم، أما اليهود فقد انقطعت صلتهم بفلسطين حوالي 1800 عام (135-1948)، ولأصحاب العقل والمنطق أن يجيبوا الآن: من هو صاحب الحق التاريخي في أرض فلسطين؟

حادي عشر: ما هو التقويم التاريخي الحضاري للدور الذي قام به اليهود في فلسطين؟

نترك الإجابة لبعض مؤرخي النصارى المشهورين، فمثلاً يقول هـ.ج. ولز في كتاب موجز التاريخ حول تجربة بني إسرائيل في فلسطين بعد السبي البابلي: "كانت حياة العبرانيين في فلسطين تشبه حياة رجل يصير على الإقامة وسط طريق مزدحم، فتدوسه الحافلات والشاحنات باستمرار... ومن الأول إلى الآخر لم تكن مملكتهم سوى حادث طارئ في تاريخ مصر وسورية وأشور وفينيقية، ذلك التاريخ الذي هو أكبر وأعظم من تاريخهم"[56].

ويذكر المؤرخ المشهور غوستاف لوبون أن بني إسرائيل عندما استقروا في فلسطين "لم يقتبسوا من تلك الأمم سوى أحسن ما في حضارتها، أي لم يقتبسوا غير عيوبها وعاداتها الضارة ودعارتها وخرافاتها فقبروا لجميع آلهة آسيا، قربوا لعشثروت ولبلع ولمولوخ

من القرابين ما هو أكثر جداً مما قربوه لإله قبيلتهم يهوه العبوس الحقود الذي لم يثقوا به إلا قليلاً" ويقول: "اليهود عاشوا عيشة القوضى الهائلة على الدوام تقريباً، ولم يكن تاريخهم غير قصة لضروب المنكرات.." "إن تاريخ اليهود في ضروب الحضارة صفر.. وهم لم يستحقوا أن يُعدّوا من الأمم المتمدنة بأي وجه". ويقول غوستاف لوبون أيضاً: "وبقي بنو إسرائيل حتى في عهد ملوكهم بدواً أفاقين مفاجئين مغيرين سفاكين.. مندفعين في الخصام الوحشي"، ويقول: "إن مزاج اليهود النفسي ظل على الدوام قريباً جداً من حال أشد الشعوب بدائية. فقد كان اليهود عُنداً مندفعين، عُفلاً سُدجاً جفاة كالوحوش والأطفال.." "ولا تجد شعباً عطل عن الذوق الفني كما عطل اليهود" [57].

الاستيطان اليهودي والاستيلاء على أرض فلسطين في التاريخ الحديث والمعاصر

كان الوجود اليهودي في فلسطين مما لا يؤبه له طوال العصور الإسلامية، ولم يزد عدد اليهود في بداية القرن التاسع عشر عن خمسة آلاف [58] لا يكادون يملكون شيئاً من أرضها. ومع نشوء المسألة اليهودية في أوروبا، وتجدد اضطهاد اليهود خصوصاً في روسيا وشرق أوروبا، ونشوء المشروع الصهيوني، أخذت أعداد متزايدة من اليهود بالهجرة والاستيطان المنظم في فلسطين، خصوصاً منذ العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر. وبدأوا بإنشاء مستوطنات زراعية مثل بتاح تكفا (التي أسست عام 1878 وفشلت ثم أعيد تأسيسها 1882)، وريشون ليتسيون، وزخرون يعقوب 1882. ثم تتابع إنشاء المستوطنات بدعم من المليونير اليهودي روتشيلد، والصندوق القومي اليهودي (الكيرين كايमित)، الذي أنشأته المنظمة الصهيونية العالمية. ومع نهاية عهد الدولة العثمانية في فلسطين سنة 1917 - 1918، كان اليهود يملكون 420 ألف دونم (الدونم يساوي ألف متر مربع) من الأراضي أي 1.56% من مساحة فلسطين، وهي من أراضي الدولة الأميرية التي حصلوا عليها بحجة استصلاحها وتأسيس مدارس زراعية أو بالشراء أحياناً، واستفادوا من الفساد في الجهاز الإداري العثماني في تلك الفترة، واستخدموا أساليب الرشوة والخداع لتحقيق مآربهم [59].

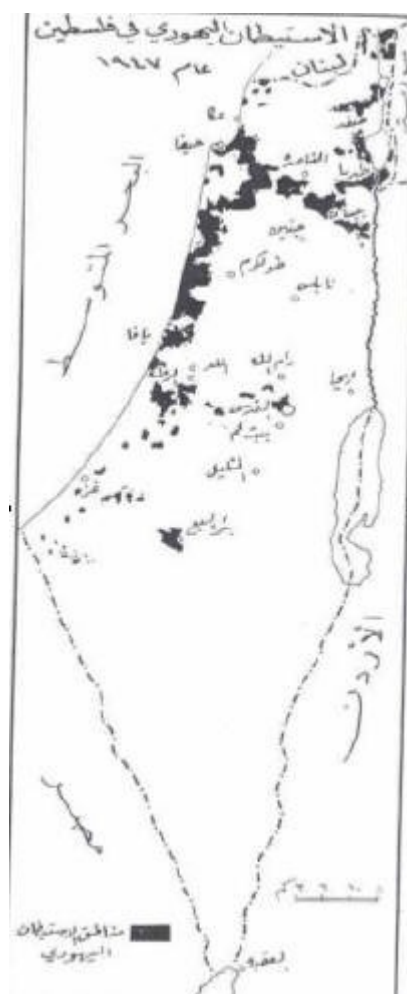
استولى اليهود خلال فترة الاستعمار البريطاني لفلسطين وتحت رعايته 1917- 1948 على مساحات أخرى تقدر بمليون و380 ألف دونم، ووصل مجموع مساحة الأرض التي استولى عليها اليهود بمختلف الطرق حتى عام 1948 إلى حوالي مليون و800 ألف دونم أي 6.67% من مساحة فلسطين، أقاموا عليها 291 مستوطنة، وقد أعطى قرار الأمم المتحدة 181 بتقسيم فلسطين والصادر في 29 نوفمبر 1947 اليهود نحو 54%، بينما أعطى العرب نحو 45%، وجعل منطقة القدس منطقة تحت إشراف دولي على 1% من أرض فلسطين [60].

وخلال حرب فلسطين 1948 تمكنت القوات اليهودية من احتلال نحو 77% من أرض فلسطين (20770 كم²)، ولم يبق من فلسطين سوى الضفة الغربية (5876 كم²)، وقطاع غزة (363 كم²). وقد دمر الكيان الصهيوني معظم القرى الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرته وهجر

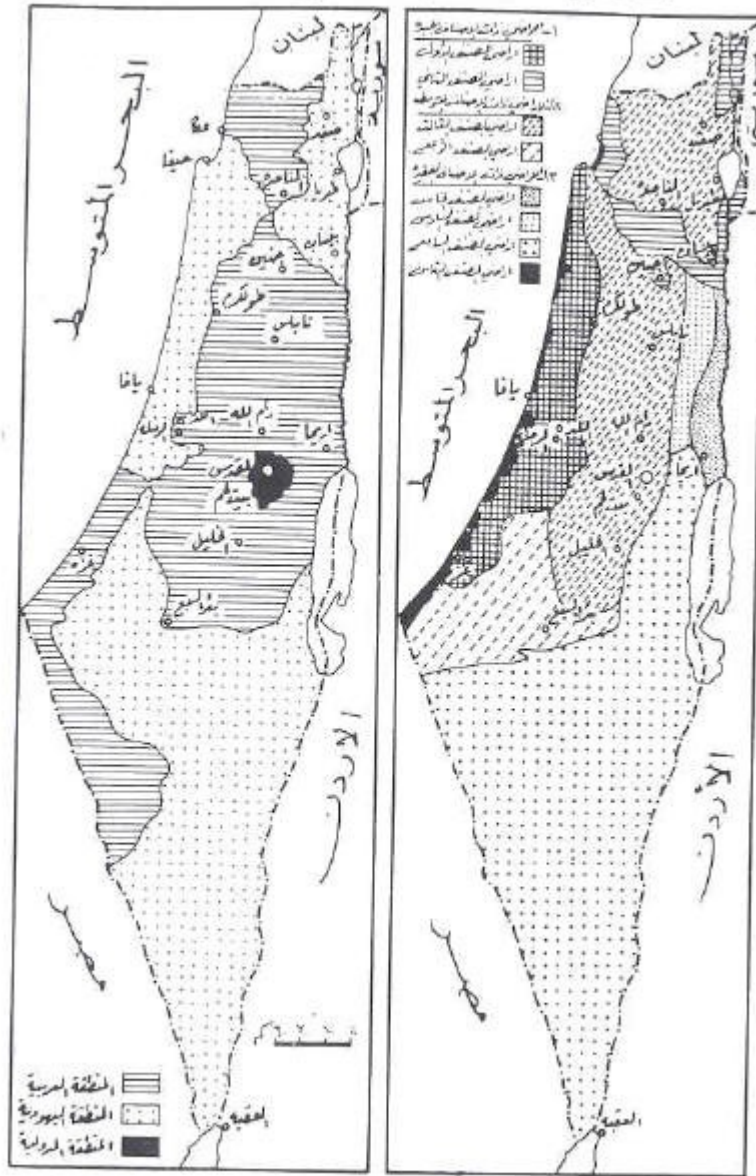
أهلها وبلغت القرى المدمرة على 478 قرية من أصل 585 قرية كانت قائمة في الأرض المحتلة سنة 1948. وبنى اليهود مستعمرات جديدة في الأرض المحتلة سنة 1948 حتى بلغت 756 مستعمرة سنة 1985. كما قاموا بالاستيلاء على ممتلكات من بقي من العرب فاستولوا على 62 قرية أخرى وشرّدوا سكانها، وطردوا الآلاف من بدو النقب وصادروا أكثر من مليوني دونم من أراضيهم، كما صادروا معظم الأوقاف الإسلامية ووضعوها تحت تصرفهم. ولم يبق تحت تصرف أبناء فلسطين العرب في الأرض المحتلة سنة 1948 سوى نحو 4% من الأرض، لازال اليهود يحاولون انتزاعها بالتدرج وبشتى الوسائل^[61].

وخلال حرب الأيام الستة في يونيو 1967 تمكن الكيان الصهيوني من احتلال باقي فلسطين (الضفة الغربية وغزة)، فضلاً عن احتلاله لشبه جزيرة سيناء من مصر، ولهضبة الجولان السورية. وقد واصل اليهود سياسة الاستيطان والاستيلاء على الأرض فأعلنوا ضم منطقة القدس الشرقية (حيث المسجد الأقصى) ضمّاً أبدياً للكيان الصهيوني، وأعدوا مشروعاً كبيراً لإنشاء القدس الكبرى بحث تغطي 20% من أرض الضفة الغربية. وخلال عشرين عاماً 1967 - 1987 قام الكيان الصهيوني بمصادرة 3.179.215 دونم، وفي الفترة 1988 - 1997 ضم حوالي 512 ألف دونم أخرى، وفي السنتين الأخيرتين من القرن العشرين ضم حوالي 150 ألف دونم، ليصبح مجموع الأراضي المصادرة من الضفة ثلاثة ملايين و 841 ألف دونم، أي نحو 62% من مجموع مساحة الضفة والقطاع. (منها نحو 3 ملايين و 686 ألف دونم في الضفة أي 62.7% من مساحتها، و 155 ألف دونم في القطاع، أي 43% من مساحته)^[62].

وفي شرقي القدس أقام اليهود أكثر من عشرة أحياء سكنية يسكنها نحو 190 ألف مستوطن حتى زادوا عن أعداد العرب في القدس الشرقية، كما أقاموا أكثر من 160 مستوطنة في باقي الضفة الغربية مزودة بالطرق والخدمات الحديثة حتى بدت المدن والقرى الفلسطينية جزراً معزولة وأشلاء مقطعة في بحر الاستيطان المتلاطم، ويسكن في هذه المستوطنات نحو 200 ألف مستوطن حسب تقديرات سنة 2000. وفي قطاع غزة أنشأ اليهود 16 مستعمرة يسكنها نحو خمسة آلاف مستوطن، ولا تزال مشاريع الاستيطان وتوسيع المستعمرات قائمة على قدم وساق غير أبهة بالتسوية السلمية التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993^[63].



الملاحق بين أصناف الأرض ومشروع تقسيم فلسطين



مشروع تقسيم فلسطين ١٩٤٧

أصناف الأرض في فلسطين ١٩٤٦

ماذا تعطي التسوية السلمية من الأرض للفلسطينيين؟

بعد حوالي سبع سنوات من توقيع اتفاقيات الحكم الذاتي بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية فإن جل ما حصل عليه الفلسطينيون حتى مارس 2001 لا يتجاوز 17% أي نحو 1000 كم² من أرض الضفة الغربية وهناك 25% أخرى تخضع للسيطرة المشتركة من الجانبين (مناطق ب)، ولا زال 58% من أرض الضفة تحت السيطرة الكاملة لليهود، وتسيطر السلطة الفلسطينية على نحو 55% حوالي (200 كم²) من أرض القطاع، وبذلك يبلغ مجموع ما تسيطر عليه فعلياً من الأرض حوالي 1200 كم² أي 4.4 % من كل أرض فلسطين.

لقد أخرجت اتفاقات التسوية الأراضي المحتلة سنة 1948 من دائرة المناقشة وأقرت ملكيتها للكيان الصهيوني، وانحصرت دائرة النقاش في أرض الضفة الغربية والقطاع، وبانتظار اتفاقات التسوية النهائية حول الأرض والمستوطنات فإن الصهاينة يوجدون كل يوم واقعاً جديداً ينهب الأرض وخيراتهما، حتى يخشى ألا تجد السلطة الفلسطينية ما تفاوض عليه بعد ذلك. وكان العرض الإسرائيلي المبدئي للتسوية النهائية يقترح (بعد استثناء منطقة القدس التي ضمها) إعطاء 50% مما تبقى من الضفة الغربية للفلسطينيين، وضم 10% نهائياً للكيان الإسرائيلي وإبقاء 40% معلقاً لمفاوضات لاحقة، مع الإصرار على احتفاظ اليهود بالمستوطنات حتى لو تحولت إلى مناطق تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وفي مفاوضات كامب ديفيد في يوليو 2000 عرض الجانب الإسرائيلي تسليم أكثر من 90% من الضفة الغربية لكن عدم الاتفاق حول مستقبل القدس واللاجئين الفلسطينيين أفضل المفاوضات. وعندما تسلم شارون رئاسة الوزراء في مارس 2001 عاد مرة أخرى ليعرض على الفلسطينيين 42% فقط من أرض الضفة الغربية، وليستمر في سياسة التوسع الاستيطاني وضم الأراضي الفلسطينية.

هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟!

سألني ذات مرة أحد أساتذة الجامعات العرب على استحياء هذا السؤال: هل باع الفلسطينيون أرضهم، وتخلوا عنها لليهود؟ ولم يكن ليسأل لولا أن الصلة توثقت بيننا، وعلم أنه لن يُخرجني بسؤاله. والواقع أنني لم أخرج من سؤاله، ولكن ما أثار استغرابي أنه أستاذ في التاريخ الحديث، وممن أسهموا في إعداد مناهج التاريخ في بلده العربي، وفيها مباحث عن فلسطين!! فهمت بعد ذلك أن هذا السؤال يتردد في صدور الكثيرين، ويجدون حرجاً في إثارته، وعرفت كم يقصر الفلسطينيون، والمتخصصون في الدراسات الفلسطينية في شرح القضية بشكل سليم وموضوعي، ليس للعالم وإنما حتى لأبناء جلدتهم ودينهم.

تُرَكِّز الدعاية اليهودية الصهيونية على أن الفلسطينيين هم الذين باعوا أرضهم لليهود، وأن اليهود إنما اشتروها "بالحلال" من أموالهم، فلا ينبغي للفلسطينيين أن يطالبوا بعد ذلك بها! ولعلنا نستطيع هنا إعطاء فكرة مختصرة عن الموضوع.

إن الدعاية الصهيونية في بداياتها ومنذ القرن التاسع عشر ارتكزت على فكرة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، مُعتبرةً أنه لا يوجد شعب في فلسطين، وأن من حق اليهود الذي لا يملكون أرضاً أن تكون هذه الأرض لهم. لكنهم ومنذ بؤادر الاستيطان الأولى وجدوها عامرة بالحياة والنشاط يعيش فيها شعب كادح متجذر في أرضه. ومن الطريف أن نذكر أنه في العقد الأخير من القرن التاسع عشر بعث ماركس نوردو أحد كبار قادة الحركة الصهيونية المقربين إلى هرتزل بحاخامين اثنين ليرفعا تقريراً إلى المؤتمر الصهيوني عن إمكانية العملية للهجرة إلى فلسطين، وبعد أن رجعا، كتبا تقريراً جاء فيه: "إن فلسطين عروس جميلة وهي مستوفية لجميع الشروط، ولكنها متزوجة فعلاً"، أي أن هناك شعباً يسكنها وليست أرضاً بلا شعب.

لقد بدأت المقاومة الفلسطينية النشطة للاستيطان اليهودي في فلسطين منذ أن بدأ هذا المشروع بالظهور، ومنذ المراحل الأولى المبكرة له، في أيام الدولة العثمانية. فقد حدثت اصطدامات بين الفلاحين الفلسطينيين وبين المستوطنين اليهود 1886، وعندما جاء رشاد باشا متصرفاً للقدس وأبدى محاباة للصهيانية قام وفد من وجهاء القدس بتقديم الاحتجاجات ضده في مايو 1890، وقام وجهاء القدس في 24 يونيو 1891 بتقديم عريضة للصدر الأعظم (رئيس الوزراء) في الدولة العثمانية طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين وتحريم استملاكهم للأراضي فيها [64]. وقام علماء فلسطين وممثلوها لدى السلطات العثمانية، كذلك صحف فلسطين بالتنبيه على خطر الاستيطان اليهودي والمطالبات بإجراءات صارمة لمواجهة. وترأس الشيخ محمد طاهر الحسيني مفتي القدس سنة 1897 هيئة محلية ذات صلاحيات حكومية للتدقيق في طلبات نقل الملكية في متصرفية بيت المقدس، فحال دون انتقال أراض كثيرة لليهود. وكان للشيخ سليمان التاجي الفاروقي الذي أسس الحزب الوطني العثماني في سنة 1911 دوره في التحذير من الخطر الصهيوني، وكذلك فعل يوسف الخالدي، وروحي الخالدي، وسعيد الحسيني ونجيب نصار [65].

ورغم أن السلطان عبد الحميد والسلطات المركزية أصدرت تعليماتها بمقاومة الهجرة والاستيطان اليهودي، إلا أن فساد الجهاز الإداري العثماني حال دون تنفيذها، واستطاع اليهود من خلال الرشاوى شراء الكثير من الأراضي، ثم إن سيطرة حزب الاتحاد والترقي على الدولة العثمانية وإسقاطهم السلطان عبد الحميد 1909، والنفوذ اليهودي الكبير بداخله، قد سهل استملاك اليهود للأرض وهجرتهم لفلسطين. ومع نهاية الدولة العثمانية 1918 كان اليهود قد حصلوا على حوالي 420 ألف دونم من أرض فلسطين اشتروها من ملاك إقطاعيين لبنانيين مثل آل سرسق، وتيان، وتويني، ومدور، أو من الإدارة العثمانية عن طريق المزاد العلني الذي تباع فيه أراضي الفلاحين الفلسطينيين العاجزين عن دفع الضرائب المترتبة عليهم، أو من بعض الملاكين الفلسطينيين ومعظمهم من النصاري أمثال عائلات روك، وكسار، وخوري وحنا. وقد غطت عمليات الشراء هذه نحو 93% من الأرض التي حصلوا عليها. وعلى أي حال، فإن الخطر الصهيوني لم يكن يمثل خطراً جدياً على أبناء فلسطين في ذلك الوقت، لضالة الحجم الاستيطاني والسكاني اليهودي وللأستحالة العملية لإنشاء كيان صهيوني في ظل دولة مسلمة (الدولة العثمانية) [66].

وعندما وقعت فلسطين تحت الاحتلال البريطاني 1917 - 1948، كان من الواضح أن هذه الدولة جاءت لتنفيذ المشروع الصهيوني وإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد استثمرت كل صلاحيات الحكم الاستعماري وقهره لغرض هذا الواقع. وقد قاومت الحركة الوطنية الفلسطينية الاستيطان اليهودي بكل ما تملك من وسائل سياسية وإعلامية واحتجاجية، وخاضت الكثير من الثورات والمجاهدات. وقد بلغ مجموع ما تمكن اليهود من الاستيلاء عليه خلال فترة الاحتلال البريطاني حوالي مليون و 380 ألف دونم أي حوالي 5.1% فقط من أرض فلسطين رغم ما جندته من إمكانيات عالمية، ورؤوس أموال ضخمة، وتحت الدعم والإرهاب المباشر لقوة الاحتلال غاشمة. ولكن مهلاً! فمعظم هذه الأراضي لم يشتروها في الواقع من أبناء

فلسطين! فالحقائق الموضوعية تشير إلى أن معظم هذه الأراضي تسرب لليهود عن طريق منح حكومية بريطانية لأراضي فلسطين الأميرية "أراضي الدولة"، أو عن طريق ملاك إقطاعيين كبار غير فلسطينيين كانوا يقيمون في الخارج، ومنعوا عملياً ورسمياً من الدخول إلى هذه المنطقة (تحت الاحتلال البريطاني) لاستثمار أرضهم إن كانوا يرغبون بذلك فعلاً.

فقد منحت السلطات البريطانية نحو 300 ألف دونم لليهود من الأراضي الأميرية دون مقابل، كما منحتهم 200 ألف دونم أخرى مقابل أجر رمزي، ففي عهد هربرت صموئيل أول مندوب سام بريطاني على فلسطين (1920 - 1925) وهو يهودي صهيوني، قام بمنح 175 ألف دونم من أخصب أراضي الدولة على الساحل بين حيفا وقيسارية لليهود، وتكررت هباته الضخمة على الأراضي الساحلية الأخرى وفي النقب وعلى ساحل البحر الميت [67].

وكان هناك أملاك إقطاعية ضخمة لعائلات حصلت على هذه الأراضي، خصوصاً سنة 1869 عندما اضطرت الدولة العثمانية لبيع أراضٍ أميرية لتوفير بعض الأموال لخزينتها، فقامت بشرائها عائلات لبنانية غنية، وقد مثل ذلك وجهاً آخر للمأساة. فقد باعت هذه العائلات ما مجموعه 625 ألف دونم. فقد باعت عائلة سرسق اللبنانية أكثر من 200 ألف دونم من أراضي مرج ابن عامر للصهاينة وتسبب ذلك في تشريد 2746 أسرة عربية هم أهل 22 قرية فلسطينية، كانت تغلح هذه الأراضي لمئات السنين. وتكررت المأساة عندما باعت عائلات لبنانية أخرى حوالي 120 ألف دونم حول بحيرة الحولة شمال فلسطين، كما باعت أسرتان لبنانيتان أراضي وادي الحوارث (32 ألف دونم) مما تسبب في تشريد 15 ألف فلسطيني. ومن العائلات التي قامت ببيع كبيرة للأراضي لليهود في أثناء الاحتلال البريطاني: آل سلام، وآل تيان، وآل قباني، وآل يوسف، والصباغ، والتويني، والجزائري، وشمعة، والقوتلي، والمارديني، وكلها أسر لبنانية أو سورية. وقد بلغت نسبة الأراضي الزراعية التي باعها الملاك الإقطاعيون الغائبون خارج فلسطين خلال الفترة 1920 - 1936 ما نسبته 55.5% مما حصل عليه اليهود من أراضٍ زراعية [68]. وعلى الرغم مما يتحمله من قام بهذه البيوع من أبناء هذه العائلات من مسئولية، فإن اللوم لا يقع بشكل كامل عليهم وحدهم، إذ إن السلطات البريطانية منعتهم من الدخول لاستغلال هذه الأراضي، بحجة أنهم أجانب، وذلك بعد أن تم فصل فلسطين عن سوريا ولبنان وفق تقسيمات سايكس-بيكو بين الاستعمارين البريطاني والفرنسي.

أما مجموع ما تسرب إلى أيدي اليهود من أراضٍ باعها لهم عرب فلسطين خلال الاحتلال البريطاني فكان حوالي 260 ألف دونم. وقد حصل اليهود على هذه الأراضي بسبب الظروف القاسية التي وضعت حكومة الاستعمار البريطاني الفلاحين الفلسطينيين فيها، ونتيجة لاستخدام البريطانيين لأسلوب نزع الملكية العربية لصالح اليهود وفق مواد من صك الانتداب البريطاني على فلسطين، والتي تخول المندوب السامي هذا الحق. كما حدثت حالات بيع بسبب ضعف عدد من الفلسطينيين ووقوعهم تحت الإغراءات المادية وليس من المستغرب أن توجد في كل زمان ومكان في أي بلد عربي أو غير عربي، فئات قليلة تضعف أمام الإغراءات، لكنها على أي حال فئة

منبوذة محاربة من مجمل أبناء شعب فلسطين، وقد تعرض الكثير منهم للمقاطعة والتصفية والاغتيال خصوصاً في أثناء الثورة العربية الكبرى التي عمت فلسطين خلال 1936 - 1939.

وعلى هذا فإن مجموع ما حصل عليه اليهود من أبناء فلسطين حتى سنة 1948 لا يتجاوز 1% من أرض فلسطين، وخلال سبعين عاماً من بداية الاستيطان والهجرة المنظمة لفلسطين، وتحت ظروف قاسية. وهذا بحد ذاته يبرز مدى المعاناة التي لقيها اليهود في تثبيت مشروعاتهم وإنجاحه في فلسطين، ومدى إصرار الفلسطينيين على التمسك بأرضهم [69].

وقد قام أبناء فلسطين خصوصاً في الثلاثينيات من القرن العشرين بجهود كبيرة في محاربة بيع الأراضي، وكان للمجلس الإسلامي الأعلى بقيادة الحاج أمين الحسيني، وعلماء فلسطين دور بارز. فقد أصدر مؤتمر علماء فلسطين الأول في 25 يناير 1935 فتوى بالإجماع تحرم بيع أي شبر من أراضي فلسطين لليهود، وتعدّ البائع والسمسار والوسيط المستحل للبيع مارقين من الدين، خارجين من زمرة المسلمين، وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين، ومقاطعتهم في كل شيء والتشهير بهم [70]. وقام العلماء بحملة كبرى في جميع مدن وقرى فلسطين ضد بيع الأراضي لليهود، وعقدوا الكثير من الاجتماعات وأخذوا العهود والمواثيق على الجماهير بأن يتمسكوا بأرضهم، وألا يفرطوا بشيء منها. وقد تمكن العلماء من إنقاذ أراض كثيرة كانت مهددة بالبيع، واشترى المجلس الإسلامي الأعلى قرى بأكملها مثل دير عمرو وزيتا، والأرض المشاع في قرى الطيبة وعتيل والطيرة، وأوقف البيع في حوالي ستين قرية من قرى يافا. وتألّفت مؤسسات وطنية أسهمت في إيقاف بيع الأراضي، فأنشئ "صندوق الأمة" بإدارة الاقتصادي الفلسطيني أحمد حلمي باشا، وتمكن من إنقاذ أراضي البطيحة شمال شرقي فلسطين، ومساحتها تبلغ ثلاثمائة ألف دونم [71].

إن الخسارة الحقيقية لأرض فلسطين لم تكن بسبب بيع الفلسطينيين لأرضهم وإنما بسبب هزيمة الجيوش العربية في حرب 1948، وإنشاء الكيان الصهيوني - إثر ذلك - على 77% من أرض فلسطين، وقيامه مباشرة وبقوة السلاح بطرد أبناء فلسطين، والاستيلاء على أراضيهم، ثم باحتلال باقي أرض فلسطين إثر حرب 1967 مع الجيوش العربية، وقيامه بمصادرة الأراضي تحت مختلف الذرائع. وقد ظلت نظرة أبناء فلسطين حتى الآن إلى من يبيع أرضه أو يتوسط بالبيع نظرة احتقار وازدراء، وظل حكم الإعدام يلاحق كل من تُسوّل له نفسه بيع الأرض، وقام رجال الثورة الفلسطينية بتصفية الكثيرين من هؤلاء على الرغم من حماية قوات الاحتلال الصهيوني لهم.

كيف يتعامل اليهود الصهاينة مع أراضي الوقف الإسلامي ومقدسات المسلمين

لم تسلم أوقاف المسلمين ومقدساتهم من عدوان اليهود الصهاينة عليها ومصادرتها ومحاولة محو آثارها. ففلسطين مليئة بالمقدسات والأراضي التي وقفها أصحابها لخدمة المسلمين وحاجاتهم كالفقراء

والمساكين وطلبة العلم وعابري السبيل وخدمة المساجد. وتشكل الأوقاف في فلسطين نحو مليون و 680 ألف دونم (6.25 % من مساحة فلسطين)، وهي تمثل 10% من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة، وهناك في فلسطين 340 قرية تُعدّ وقفاً كلياً أو جزئياً، مثل قرى بورين وبيت فوريك، وشططا، وسعسع.

وفي الأرض التي احتلت سنة 1948 استولى اليهود على معظم الأوقاف بحجة أنها أملاك غائبين، وسلموها لبني دينهم الذين أقاموا عليها المستوطنات والمشاريع الزراعية والصناعية والتجارية. ولم تسلم حتى مساجد المسلمين ومقابرهم وأثارهم التاريخية من هذا العدوان. فقد تمت مصادرة معظم مساحة المسجد الإبراهيمي في الخليل وجعلت كنيساً ومزاراً لتعبد اليهود، واستولى اليهود على الحائط الغربي للمسجد الأقصى "حائط البراق" الذي يسمونه حائط المبكى، وصادروا حارة المغاربة الملاصقة له وهي أرض وقف وهدموا أبنيتها وجعلوها ساحة لزائري حائط مبكاهم. وحولوا مسجد الظاهر بيبرس في المجدل الذي بني قبل أكثر من 700 سنة إلى مطعم، أما أشهر مسجد في يافا "مسجد السكسك" فقد حولوه إلى ناد لليهود من أصل بلغاري، وحولوا مسجد قيسارية إلى بار وخمارة، واستخدم المسجد الصغير في حيفا مكاناً للتحتيش والدعارة، وحول مسجد صفد إلى متحف للآثار ومكان سياحية. وهدموا مسجد الإمام الحسين ومقامه في عسقلان، وأنشأوا مكانهما مستشفى يهودياً. ولم تكن مئات المساجد الأخرى بأحسن حظاً من المساجد التي ذكرنا أمثلتها فتعرضت لمصائر مشابهة مثل مساجد عكا وطبريا وصفد وحوقين وأقرت وأبو كبير وسلمة وقبية وعمواس ولوبية وصرفند .. وغيرها[72].

ولم يرع اليهود الصهانية حرمة مقابر المسلمين، ففي القدس بني على جزء من مقبرة مأمّن الله "ماميلا"، فندق بلازا الفخم، وفتحت فيها شوارع وحول القسم المتبقي إلى حديقة عامة فوق قبور المسلمين، أما مقبرة يازور قرب يافا فقد صودر جزء لعمل شارع عليها، والباقي حول إلى مشاغل ومكان لتجميع النفايات. وتحولت مقبرة الشيخ مؤنس قرب يافا إلى مشاغل ومصانع، وبنيت على جزء آخر بنايات تتبع جامعة تل أبيب. أما مقبرة الاستقلال في حيفا فقد أزيل جزء منها ونش حوالي ثلاثة آلاف قبر، وبنى فندق سياحي مكانها. وقاموا بنش قبر "مشهد" فاطمة بنت الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما في قرية بني نعيم قرب الخليل، بحجة البحث عن بقايا أثرية، كما حاولوا بنش قبر الشيخ عز الدين القسام رمز الجهاد والوطنية في فلسطين في القرن العشرين.. وهذا غيظ من فيض ... وما نذكر هنا ذكر على سبيل المثال لا الحصر[73].

القدس والوضع الحالي

احتل اليهود القدس الغربية في حرب 1948، (وهي تساوي نحو 84.1% من المساحة الكلية للقدس)، وقاموا بتهويد هذه المنطقة - التي تعود 85 % من ملكيتها للعرب - وبناء أحياء سكنية يهودية فوق أراضيها وأراضي القرى العربية المصادرة حولها، مثل قرية لفتا التي بُني عليها البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" وعدد من الوزارات، وقرى عين كارم ودير ياسين والمالحة وغيرها.[74]

وفي عام 1967 أكمل الكيان الصهيوني احتلاله للقدس الشرقية، التي تُعدّ جزءاً من الضفة الغربية، والتي يقع فيها المسجد الأقصى. ومنذ ذلك الوقت بدأ حملة تهويد محمومة لشرقي القدس، فأعلن عن توحيد شطري القدس تحت الإدارة "الإسرائيلية" في 27 يونيو 1967، ثم أعلن رسمياً في 30 يوليو 1980 أن القدس عاصمة أبدية موحدة للكيان "الإسرائيلي". [75]

وقد كان التركيز على القدس مسألة مركزية في الفكر اليهودي الصهيوني؛ لما تمثله من أبعاد دينية وتاريخية، وقبل أن ينشأ الكيان الإسرائيلي بحوالي خمسين عاماً قال هرتزل، مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية، "إذا حصلنا على مدينة القدس، وكنت لا أزال حياً وقادراً على القيام بأي عمل، فسوف أزيل كل شيء ليس مقدساً لدى اليهود فيها، وسوف أحرق جميع الآثار التي مرت عليها قرون" [76]، وكان المؤسس الفعلي للكيان الإسرائيلي وأول رئيس وزراء له ديفيد بن جوريون يقول "إنه لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس دون الهيكل".

وقام الكيان الإسرائيلي بتوسيع نطاق بلدية القدس تدريجياً؛ ليتمكن من ضم مناطق أخرى من الضفة الغربية نهائياً إلى كيانه، وليقوم بعملية تهويد القدس على نطاق مبرمج واسع. فتوسع نطاق البلدية شرقي القدس من 6.5 كم² سنة 1967 إلى 123 كم² سنة 1990. أما خطة ما يسمى بالقدس الكبرى التي يطمح لتنفيذها فتشمل 840 كم²، أي نحو 15 % من مساحة الضفة الغربية. وفي نطاق بلدية شرقي القدس أنشأ الصهاينة طوقاً من 11 حياً يهودياً حول المدينة القديمة حيث المسجد الأقصى، يسكنها نحو 190 ألف يهودي. كما أنشأ طوقاً آخر - أكثر اتساعاً - حول القدس من 17 مستعمرة يهودية محاولاً قطع القدس عن محيطها العربي الإسلامي، وبالتالي قطع الطريق عن أي تسوية سلمية يمكن أن تعيد القدس أو شرقي القدس للفلسطينيين. [77]

ويسكن القدس بشقيها الغربي والشرقي حوالي 650 ألفاً حسب تقديرات سنة 2000 من بينهم 450 ألف يهودي، و 200 ألف عربي (كل العرب تقريباً يسكنون شرقي القدس). وبسبب سياسات المصادرة والقهر استولى الصهاينة على 86 % من مساحة القدس، وبقي للعرب الفلسطينيون فعلياً 4 %، بينما هناك 10 % مُنع العرب من الانتفاع بها ومعدّة لمشاريع يهودية، مما يشير إلى مدى الخطورة التي وصل إليها مشروع تهويد مدينة القدس. مع العلم أن الفلسطينيين كانوا يملكون 90 % من القدس عند بدء الاحتلال البريطاني 1918. [78]

أما الحرم القدسي "المسجد الأقصى" فهي قصة مأساة أكثر إيلاماً. ولقد بدأ التحريض اليهودي واضحاً بهذا الاتجاه منذ العشرينيات من القرن العشرين، وركز اليهود مطالبهم في البداية على الحائط الغربي للمسجد الأقصى الشريف "حائط البراق" والذي يسمونه حائط المبكى. والحائط والمنطقة التي حوله هي في الحقيقة أرض وقف إسلامي مثبتة بالشهادات والوثائق، وهو ما اعترفت به حتى لجان التحقيق الدولية. فبعد أيام من احتلال اليهود القدس الشرقية، قاموا بتدمير حي المغاربة المقابل للحائط الغربي للمسجد الأقصى (حائط البراق أو ما يسميه اليهود حائط المبكى)، وهو حي مكون من 135 بيتاً ومسجدين، وجرى تسويته بالأرض ليكون ساحة يستخدمها اليهود لأغراض عبادتهم، رغم أن الحي أرض وقف إسلامي.

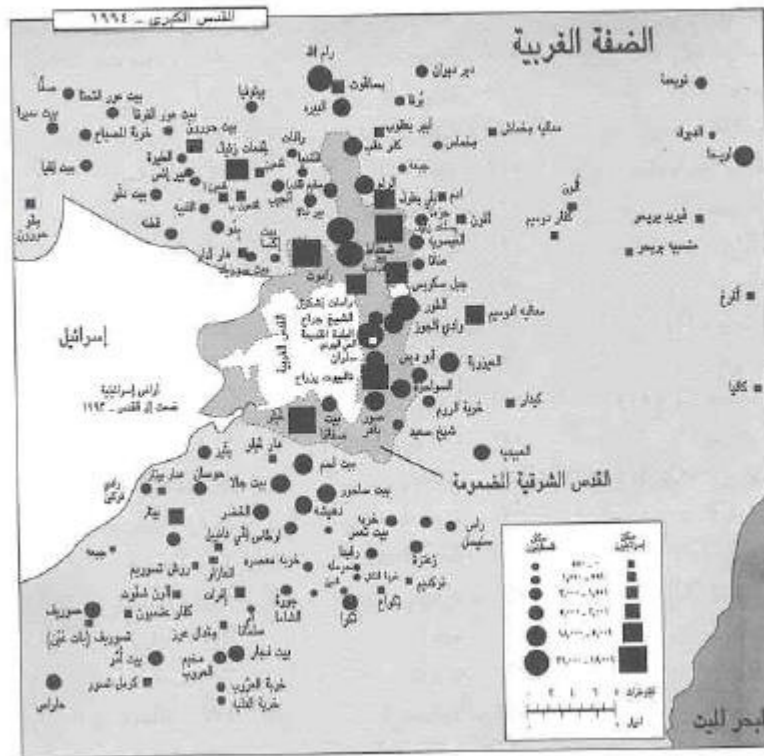
وبدأ اليهود حملة محمومة من الحفريات تحت المسجد الأقصى والمنطقة التي حوله، مركزين على المنطقة الغربية والجنوبية للمسجد، محاولين إيجاد أي دليل حول هيكلكم، لكن كان معظم ما وجدوه أثاراً إسلامية تعزز مكانة القدس وهويتها الإسلامية. ومنذ 1967 وحتى سنة 2000 مرت عمليات الحفريات بعشر مراحل، كانت تتم بنشاط ولكن بهدوء وتكتم، و ركزت على المنطقتين الغربية والجنوبية للمسجد الأقصى وصادرت خلالها الكثير من المساجد والمباني التاريخية الإسلامية وهدمتها، فقامت مثلاً في 14 - 20 يونيو 1969 بهدم 31 مبنى إسلامياً تاريخياً وشردت سكانها. وتم حفر عدد من الأنفاق تحت المسجد الأقصى. وكان جل ما وجدوا أثاراً إسلامية تعزز مكانة القدس الإسلامية وهويتها، مما زادهم غيظاً وحقدًا. وبلغت الحفريات مراحل خطيرة عندما أخذوا يفرغون الأتربة والصخور من تحت المسجد الأقصى وقبة الصخرة، مستخدمين المواد الكيماوية لتذويب الصخور، مما يجعل الأقصى تحت خطر الانهيار في أي لحظة، بسبب أية عاصفة قوية أو زلزال خفيف.

أما الاعتداءات على المسجد الأقصى فقد جرى 40 اعتداءً خلال 1967 - 1990، ولم تنفع التسوية السلمية واتفاقات أوسلو في وقف الاعتداءات، فتم تسجيل 72 اعتداءً خلال الفترة 1993 - 1998، مما يشير إلى ازدياد الحملة الشرسة ضد أحد أقدس مقدسات المسلمين. وكان من أبرز الاعتداءات عملية إحراق المسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969 التي اتهم فيها نصراني متعصب يدعى دينيس مايكل روهان وينتمي إلى كنيسة الله. وقد أتت النيران على أثاث المسجد وجدرانها، كما أحرقت منبره العظيم الذي بناه نور الدين زنكي، ووضع صلاح الدين الأيوبي فيه بعد تحرير الأقصى من الصليبيين سنة 1187م. وقد أخلى اليهود سبيل روهان بعد محاكمة صورية حكمت بأنه لا يتحمل مسؤولية جنائية لأنه "مجنون". وقد تلكأت سلطات الاحتلال في المساعدة على إطفاء الحريق، بل وعرقلت جهود المسلمين الذين اندفعوا بالآلاف لإطفائه.

وقد أنشئت منظمة المؤتمر الإسلامي بعد شهر من هذا الحريق عندما تنادى زعماء دول العالم الإسلامي لمناقشة سبل حماية المسجد الأقصى والقدس الشريف، غير أن ضعف الدول الإسلامية، وتضارب ولاءاتها وأيديولوجياتها، وعدم تبني خطوات عملية جادة من قبلها، جعل من هذه المنظمة مؤسسة تكاد تكون عديمة الجدوى، ولا تتجاوز أعمالها عقد الاجتماعات وإصدار البيانات وتفرغ المشاعر.

وفي 30 يناير 1976 أقرت إحدى المحاكم الإسرائيلية حق اليهود في الصلاة في ساحات المسجد الأقصى في أي وقت يشاءون من النهار. وفي الأول من مايو 1980 اكتشفت محاولة لتدمير الأقصى عندما وجد بالقرب منه أكثر من ألف كيلو من مادة (تي.إن.تي). وفي إبريل 1982 اقتحم جندي يهودي اسمه آلان جودمان المسجد الأقصى، وأطلق النار على حارس البوابة، ثم هرع إلى مسجد قبة الصخرة وهو يطلق النار بغزارة وبشكل عشوائي، فأصاب عدداً من المصلين، وشاركه جنود متمركزون على أسطح المنازل المجاورة في إطلاق النار تجاه قبة الصخرة، فتدافع المسلمون نحو المسجد لحمايته

المستوطنات الإسرائيلية
في القدس



لقد صدرت عشرات القرارات الدولية عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي برفض ضم الكيان الإسرائيلي للقدس الشرقية، ورفض أية إجراءات مادية أو إدارية أو قانونية تغيّر من واقع القدس واعتبار ذلك لاغياً، واعتبرت هذه القرارات الكيان "الإسرائيلي" قوة احتلال يجب أن تخرج من القدس (ومن الضفة الغربية وقطاع غزة ككل). وقد صدر أول هذه القرارات في 4 يوليو 1967 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت رقم 2253. وظلت القرارات تتوالى إلى أن ضم الكيان الإسرائيلي القدس رسمياً إليه، فاتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار ES 712 في 29 يوليو 1980 بغالبية 112 صوتاً مقابل 7 أصوات وامتناع 24، يدعو الصهاينة إلى الانسحاب الكامل ودون شروط من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس. واتخذ مجلس الأمن في 30 يوليو 1980 بغالبية 14 صوتاً ضد لا شيء وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت قراراً بإعلان بطلان الإجراءات التي اتخذها الكيان الإسرائيلي لتغيير وضع القدس، مؤكداً ضرورة إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي". واستمرت القرارات في الصدور إلى الآن، غير أنها وإن كانت تعترف بحقوق الفلسطينيين، إلا أنها تفتقر الجدية والآلية اللازمة لإرغام الكيان الإسرائيلي على احترام القرارات الدولية. [81]

الفصل الثاني شعب فلسطين

تكوين شعب فلسطين:

تدل آثار الإنسان القديم في حفریات شقية في وادي النطوف أن سكان فلسطين في عصور ما قبل التاريخ هم من العرق الذي يسمى عرق البحر المتوسط. ومنذ 3000 ق.م أخذت الهجرات السامية تتوالى على فلسطين من الجزيرة العربية حتى غلب عليها العنصر السامي، فنزل الكنعانيون فلسطين حوالي 2500 ق.م. وفي 1500 ق.م جاءت هجرة سامية من القبائل المأبية والإيدومية والعمونية، واستقرت جنوبي سوريا في الإقليم الممتد بين البحر الميت وخليج العقبة، ثم جاءت هجرة سامية ثالثة بالأنباط الذين استقروا في بلاد الشام نحو 500 ق.م[82].

ومن جهة أخرى هاجرت إلى فلسطين نحو 1200 ق.م أقوام بحرية من غربي آسيا الصغرى وجزر بحر إيجه استقرت على ساحل فلسطين، وعُرفت باسم "بلست PLST" وسرعان ما اندمجت وذابت في الكنعانيين. أما بنو إسرائيل فقد حاولوا دخول فلسطين تحت قيادة موسى عليه السلام أواخر القرن الثاني عشر (حوالي 1230 ق.م)، ثم إنهم استقروا بعد ذلك في أجزاء من شمال شرقي فلسطين، غير أن سقوط دولتهم إسرائيل سنة 721 ق.م أدى إلى هجرة عشرة من قبائلهم الإثني عشر، كما أن السبي البابلي بعد ذلك سنة 597 ق.م وسنة 586 ق.م قد أخذ أعداداً ضخمة من اليهود إلى العراق، حيث تضاءل شأن اليهود وعددهم في فلسطين. وقد كان لهم بعض الازدهار بعد ذلك، عندما حققوا حكماً ذاتياً بزعامة الأسرة المكابية (164 - 37 ق.م)، وذلك تحت الهيمنة الإغريقية ثم الرومانية، ولكن لم يعد لهم شأن يذكر منذ القرن الثاني للميلاد (بعد 135م)[83].

وكان لليمنيين من السبئيين والمعينيين جاليات كبيرة في الواحات التي تمر بها الطرق التجارية في بلاد الشام منذ الألف الأول قبل الميلاد. ومن القبائل العربية الأولى الشهيرة التي استقرت بأرض الشام ومنها فلسطين قبيلة قضاعة التي تنصرت فيما بعد، وولاهها ملوك الروم على عرب بلاد الشام. ثم وردت قبيلة سليح فحلت مكانها. ثم إن بني غسان "الغساسنة" هاجروا من اليمن أواخر القرن الثالث الميلادي، فاستقروا شمال الحجاز، ثم انتقلوا للشام، واعترف لهم البيزنطيون بنوع من السيادة، وأقاموا دولة حاضرة بين الروم والفرس، وامتدت سلطتهم على القبائل العربية في فلسطين، واستمر ملكهم حتى حوالي سنة 584 م حيث بدأ انهيارهم عندما خاصموا الروم. وحين غزا الفرس الشام 613م قضوا على آخر نفوذ للغساسنة، وكان هذا بُعيد نزول الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم، وبدء انتشار الإسلام.

وقد شهدت بلاد الشام ثلاثة كيانات عربية قبل الإسلام، فظهر الأنباط في الجنوب، وظهرت تدمر في الشمال، والغساسنة بينهما. أما تدمر

فلم يصل نفوذها إلى فلسطين، وأما الأنباط فقد تمركزوا في البتراء شرق الأردن، وسرعان ما وسَّعوا نفوذهم، وأسسوا لأنفسهم مملكة رأسها الحارث الأول منذ 169 ق.م. وفي أوج ازدهارهم شملت دولتهم الأقسام الشرقية والجنوبية من فلسطين وحووران وإيدوم ومدين وسواحل البحر الأحمر، وبانت دولتهم تحيط بمنطقة المكابيين (اليهود) من ثلاث جهات على عهد الحارث الثاني والثالث. غير أن دولتهم ما لبثت أن سقطت في نهاية القرن الأول الميلادي على يد الرومان [84].

وبعد الفتح الإسلامي انتشرت القبائل العربية في فلسطين، وامتزجت بمن سبقها من كنعانيين وغيرهم، وحدثت حركة أسلمة وتعريب تدريجية وطبيعية تحت راية الحكم الإسلامي، حتى أصبح دين أهل فلسطين الإسلام ولسانهم العربية. وبشكل عام، فإن غالبية من استقر من العرب في فلسطين هم من القحطانية أي من العرب العاربة، أي من القبائل العربية التي ترجع إلى أصول يمنية، فقد كانت معظم جيوش الفتح الإسلامي من هذه القبائل. فنزل مثلاً قوم من الأشعرين طبرية وغلبوا عليها، ونزل بعض أفخاذ جذام في بيت جبرين، وفيما يلي طبرية من أرض، وسكن أقوام من بكر بن وائل جنين وآخرون من مضر بن نزار في نابلس. وفي منطقة الخليل وما حولها كانت قد استقرت لخم، وبطن من بني عبد الدار وهم رهط تميم الداري رضي الله عنه. ومن أهم قبائل العرب العاربة جُمَيْر التي ينسب جل أفرادها إلى قبيلة قضاعة، والتي انتشرت بطونها في قرى البطاني (غزة)، وجماعين (نابلس)، ووادي حنين (يافا)، وغيرها. ومن بطون قضاعة التي انتشرت في فلسطين، قبائل كلب وبلي وجهينة وجرم وقدامة وبنو بهراء وبنو عذرة والقين و مسكة. ومن العرب العاربة قبائل بنو كهلان، ومن أهمها طيء التي تعرف اليوم باسم "شمر"، ولخم وزبيد والأوس والخزرج، وكلها انتشرت في أماكن مختلفة من فلسطين. وهناك أعداد من عرب شمال الجزيرة العربية الذين يعرفون ببني عدنان أو بني إسماعيل أو العرب المستعربة، وإليها تنسب قريش التي جاء العديد من عائلاتها إلى فلسطين من نسل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي والعباس وغيرهم من الصحابة، وهناك كذلك قبيلة غَنَزَة، وحرب وغيرها [85].

وظل شعب فلسطين مسلماً عربي اللسان منذ الفتح الإسلامي وإلى وقتنا هذا. ولم تؤثر فترة الحروب الصليبية في تركيبة السكان إلا قليلاً عندما غزاها صليبيو أوروبا، فسرعان ما استوعب المسلمون هذه الهجمة وأعادوا للأرض هويتها المسلمة. وقد ظلت فلسطين منطقة جذب سكاني لمكانتها المقدسة ولموقعها الجغرافي ولمناخها المعتدل وإمكانات الزراعة والتجارة وغيرها، فاستقر بها بعض المسلمين من الأكراد والبربر والشيشان والبوسنة والأتراك حيث تعربوا وامتزجوا بأهلها، وظلت في فلسطين أقلية نصرانية تعيش بسلام وطمأنينة في ظل حكم المسلمين، وكان من نصارى فلسطين أولئك الذي ظلوا على دينهم من أهل البلد، ومن استقر من النصارى فيما بعد ممن رغبوا في السكن في الأرض المقدسة، من أرمن ويونان وغيرهم. كما اتسع التسامح الإسلامي لسكن اليهود واستقرارهم، بوصفهم أهل ذمة، فعاشت أقلية ضئيلة منهم دون طموحات سياسية، وكانوا في بداية القرن التاسع عشر لا يتجاوزون

الخمسـة آلاف. ووصل عددهم قبيل بداية البرنامج العملي النشط للهجرة الصهيونية أي حوالي 1880م إلى 23 ألفاً تقريباً [86].

وعندما احتل البريطانيون فلسطين عام 1918 كان عدد سكان فلسطين نحواً من 665 ألف نسمة منهم حوالي 550 ألف مسلم، والنصارى حوالي 60 ألفاً، واليهود 55 ألفاً. أي أن العرب كانوا نحو 91.73% من السكان، بينما كان اليهود 8.27% وكانت غالبية هؤلاء اليهود من المهاجرين الغرباء القادمين من روسيا وشرق أوروبا خلال السنوات الأربعين السابقة [87].

وتحت الاحتلال البريطاني، الذي تعهد بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، تم فتح أبواب الهجرة والاستيطان على مصراعيها لليهود حيث هاجر في الفترة 1919 - 1948 نحو 483 ألف يهودي [88]. ولكن حتى صدور قرار تقسيم فلسطين من الأمم المتحدة في نوفمبر 1947 فإن العرب ظلوا أغلبية السكان. فحسب المعلومات التي ذكرتها لجنة الأمم المتحدة التي أوصت بالتقسيم فإن عدد السكان العرب بلغ مليوناً و 237 ألفاً و 374 شخصاً (67.05%) وبلغ عدد السكان اليهود 608 آلاف و 225 شخصاً (32.95%) وهي أرقام تستند إلى الإحصائيات البريطانية لسنة 1946 [89].

لقد حاول قرار الأمم المتحدة الظالم بتقسيم فلسطين أن يضفي شرعية على إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وكان من أبرز أوجه الظلم التي أنبتت على هذا القرار تمزيق شعب فلسطين وتشريدته. ففي المنطقة التي قضى التقسيم إعطاؤها لليهود (54% من الأرض) كان يعيش 498 ألف يهودي و 497 ألف عربي، وفي المنطقة التي قضى بإعطائها للعرب (45% من الأرض) كان يعيش 725 ألف عربي و 10 آلاف يهودي فقط، بينما تقرر وضع منطقة القدس (1% من الأرض) تحت إشراف دولي حيث يسكنها 105 آلاف عربي، و 100 ألف يهودي [90]. وحسب دراسة إحصائية دقيقة قامت بها جانيت أبو لغد فإن عدد الفلسطينيين العرب في نهاية سنة 1948 كان مليوناً و 398 ألفاً، أما تقديرات سلمان أبو ستة للسنة نفسها فهي مليون و 441 ألفاً [91].

ولأن اليهود كانوا قد تجهزوا تماماً للحرب بدعم من القوى الكبرى لفرض قرار التقسيم، بل وتوسيع كياناتهم وطرد أبناء فلسطين من الأرض التي يسكنون عليها، فقد تسببت حرب فلسطين 1948 بمأساة كبرى لشعب فلسطين، فحسب إحصاءات الأمم المتحدة تم تشريد 726 ألف فلسطيني من أرضهم، وزادت التقديرات بعد ذلك إلى نحو 900 ألف لاجئ، أي أن نحواً من ثلثي شعب فلسطين قد طردوا من أرضهم، حيث قام اليهود الصهاينة بأحد أبشع حالات التطهير العرقي في التاريخ الحديث. ثم قاموا بإحلال اليهود من شتى الأجناس والألوان مكان أبناء البلاد الأصليين، وفي العام 1967 احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وغزة) وشردوا 330 ألف فلسطيني آخرين [92]. ومنعت القوات الصهيونية ولا تزال تمنع الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم، وبذلك ظلت أعداد هائلة من الفلسطينيين تزيد عن نصف العدد الكلي لاجئة خارج فلسطين.

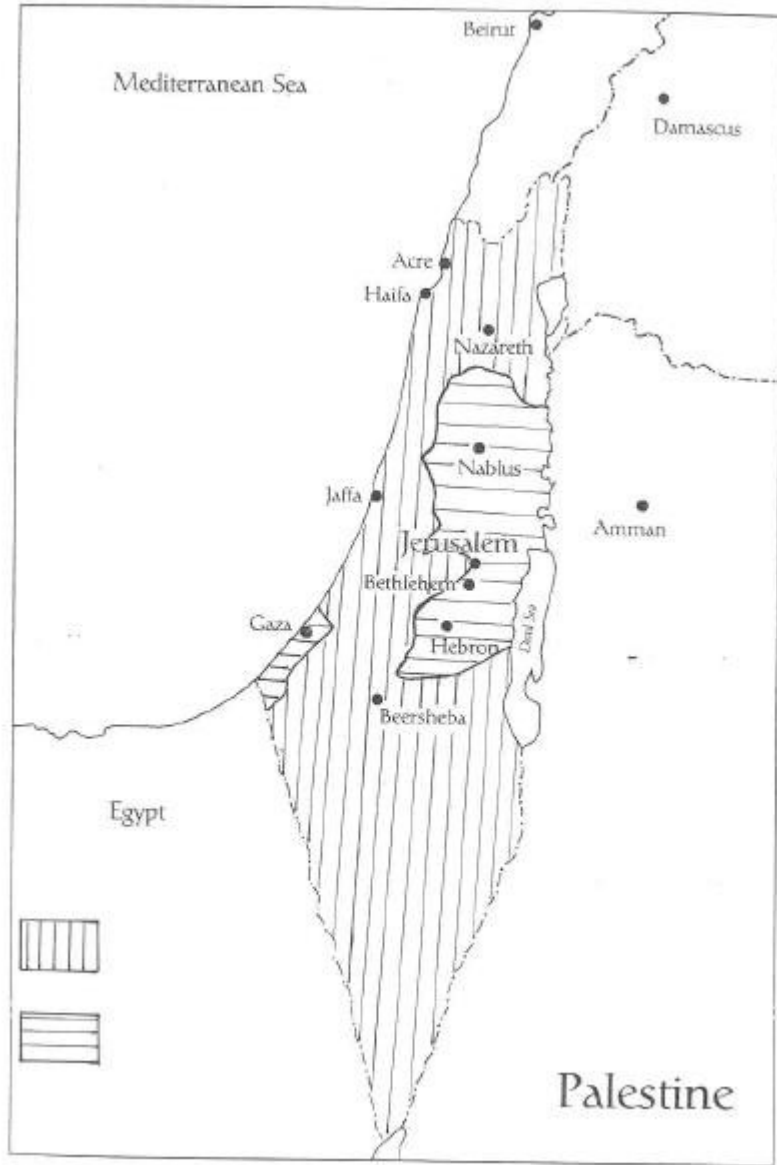
وهكذا توزع شعب فلسطين (الذي بلغ عدده سنة 2002 حوالي 9 ملايين و 554 ألفاً) على ثلاث تقسيمات جغرافية، هي:

- أرض فلسطين المحتلة سنة 1948 (حوالي مليون و 239 ألفاً في سنة 2002، أي نحو 12.97% من الفلسطينيين).

- أرض فلسطين المحتلة سنة 1967، بما فيها القدس الشرقية (حوالي ثلاثة ملايين و 485 ألفاً في سنة 2002، أي 36.48% من الفلسطينيين).

- الفلسطينيون خارج فلسطين (حوالي أربعة ملايين و 830 ألفاً في سنة 2002 أي 50.55% من الفلسطينيين)^[93].

ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أصعب المشاكل الإنسانية في التاريخ الحديث، وأصحابها هم الأكثر عدداً والأطول معاناة بين لاجئي العالم منذ سنة 1948. ومع ذلك حال التواطؤ الدولي للقوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة مع الكيان الصهيوني دون عودتهم إلى أرضهم، رغم صدور العشرات من قرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حقهم في العودة.



هل ترك الفلسطينيون أرضهم بناء على رغبتهم؟

تزعم الدعاية الصهيونية ومؤيدوها أن الفلسطينيين رحلوا عن فلسطين في أثناء حرب 1948 بناء على رغبتهم الخاصة، وبناء على حث الزعماء العرب لهم عبر برامج الإذاعات العربية، بينما كان الصهاينة يطالبونهم بالبقاء!! لكنهم اختاروا الرحيل، وبذلك فقدوا حقهم في أرضهم، وعليهم تحمل ما صنعت أيديهم!

من المثير للسخرية أن مناقشة القضايا البديهة، ومماحكة الحقائق تكون أحياناً أكثر صعوبة من مناقشة القضايا الصغيرة، المختلف في زاوية النظر حولها. ولو جربت أن تناقش شخصاً عنيداً يطالبك بإثبات أن الشمس هي التي تشرق كل صباح على الكرة الأرضية لعرفت مدى الصعوبة التي ستواجهها في مثل هذه الأمور. ومن المؤلم أيضاً أن تجد من إخوانك العرب والمسلمين من التمس عليه الأمر فتأثر بالدعاية الصهيونية وجاء مجادلاً أو على الأقل متسائلاً باحثاً عن الحقيقة.

أولاً: وقبل كل شيء فمن ينكر أن السلوك الطبيعي للمدنيين في أثناء الحروب وخصوصاً إذا صاحبها مذابح وتطهير عرقي هو الهجرة باتجاه مناطق أكثر أمناً بانتظار انتهاء الحرب حتى يعودوا بعد ذلك إلى ديارهم؟ ألم يفعل ذلك اليهود أنفسهم؟ ألم يحدث هذا منذ وقت قريب في تيمور الشرقية وغيرها من البلدان؟!.

ثانياً: إذا حدث ورحل السكان عن منطقة ما أثناء الحرب لمصلحة يرونها، وبغض النظر عما شجعهم على ذلك، فهل يحرمهم ذلك من حقهم في العودة إلى أرضهم عند انتهاء الحرب. لماذا سمح للبوسنيين والأفغان والشيشان والتيموريين الشرقيين وغيرهم بالعودة إلى أرضهم؟ بينما لم يسمح للفلسطينيين؟.

لماذا ألزم المجتمع الدولي الأنظمة الحاكمة في تلك البلدان بإعادة اللاجئين إلى أراضيهم، ولم يلزم الكيان الصهيوني بذلك؟.

ثالثاً: إذا كان الصهاينة فعلاً قد دعوا الفلسطينيين إلى البقاء في أرضهم، فلماذا منعوهم من العودة إليها عند انتهاء الحرب؟ بعد أن لم يعد هناك خطر يذكر من هؤلاء المدنيين؟ لماذا صادروا الأراضي الفلسطينية وأحلوا مكانهم مستوطنين يهود من نحو تسعين بلداً من بلدان العالم؟

وباختصار لماذا لم يثبتوا حسن نواياهم إن كان لديهم أية نوايا حسنة؟!

رابعاً: يدعي اليهود الصهاينة أن الفلسطينيين تركوا فلسطين بناء على رغبتهم الخاصة!! فهل تطوعوا فعلاً بسؤال الفلسطينيين عن حقيقة رغبتهم؟ ولماذا يتحدثون باسمهم ورغماً عنهم؟ وهل لديهم الاستعداد لفتح الباب لعودة الفلسطينيين إلى أرضهم؟ إذا ثبت أنهم تركوها كارهين، ومستعدين للعودة إليها راغبين؟ ألم تكفهم عشرات من البيانات والتصريحات والاستفتاءات؟ وأكثر من خمسين سنة في المخيمات رافضين للتوطين في أي مكان غير فلسطين؟ والثورات والانتفاضات؟ وعشرات من قرارات الأمم المتحدة التي استصدها... .

خامساً: إذا كان اليهود يدعون لأنفسهم حق العودة إلى فلسطين بعد ألفي عام من تركها! فلماذا يحرمون أبناء فلسطين من حق العودة إلى أرضهم بعد أشهر فقط أو سنوات من "تركها"؟.

وإذا كان اليهود أنفسهم لم يظهروا نوايا جادة، ولم يقوموا بأية برامج عملية للعودة إلى فلسطين طوال 1800 سنة وعلى مدى عشرات الأجيال، فهذا يعني وفق المنطق نفسه أن اليهود قد فقدوا حقهم في العودة منذ أمد طويل.

وعلى أي حال، فإن حقائق الواقع وأدلة التاريخ واعترافات اليهود أنفسهم تكذب ادعاءاتهم ومحاولات تزييفهم للتاريخ. فلا الفلسطينيين خرجوا وفق رغبتهم، ولا الزعماء العرب أمروهم بالخروج، ولا الزعماء الصهاينة خططوا لإبقائهم والتعايش معهم.

ففي سنة 1961 أمضى الصحفي الإيرلندي أيرسكين تشايلدرز عدة أشهر يتقصى أسباب خروج الفلسطينيين وطالب الزعماء الصهاينة بدليل واحد يثبت مزاعمهم لكنهم عجزوا، ولم يجد ما يثبت أن

الإذاعات العربية حضت العرب على الخروج، ولجأ تشايلدرز إلى محطات الإذاعة البريطانية والأمريكية لتفحص تسجيلات البث الإذاعي التي سجلت طوال سنة 1948 وانتهى إلى القول: "ليس هناك أمر أو نداء أو اقتراح واحد يمكن أن تكون قد بثته إي إذاعة عربية داخل أو خارج فلسطين خلال 1948 يتعلق بتشجيع الفلسطينيين على الرحيل. بل على العكس من ذلك تم التقاط تسجيلات متكررة لنداءات وأوامر موجهة من إذاعات عربية إلى الفلسطينيين تطلب منهم البقاء في فلسطين". ووجد تشايلدرز أدلة واضحة على أن الإذاعة الإسرائيلية كانت تبث برامج بالعربية لحث الفلسطينيين على الرحيل[94].

ولم تصدر اللجنة العربية العليا أوامرها للفلسطينيين بالنزوح (لإفساح المجال للجيش العربي)، كما تروج الدعاية الصهيونية، بل على العكس فهناك أكثر من رسالة رسمية صادرة عن اللجنة، وإحداها مؤرخة في 8 مارس 1948 تطلب من الحكومات العربية التعاون لمنع نزوح الفلسطينيين[95].

أما الحقيقة التي يجب تثبيتها فإن النوايا الصهيونية منذ مرحلة مبكرة كانت تركز على فكرة الدولة اليهودية، والتخلص من القوميات الأخرى من مناطقها، ومنذ البداية كتب ثيودور هرتزل T. Herzl - مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها - في مذكراته: "يجب أن تتم عمليتي طرد الفلسطينيين والتخلص منهم بحذر وسرية بالغة"، ونقل عن زعيم الحركة الصهيونية في فلسطين ديفيد بن غوريون سنة 1937 قوله إن اليهود يجب أن يطردوا العرب ويحلوا محلهم"[96].

أما يوسف ويتز Yosef Weitz الإداري المسئول عن الاستيطان الصهيوني عام 1940 فقد كتب يقول: "يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أنه ليس هناك مجال لأن يعيش الشعبان معاً في هذا البلد، لذا فإن الحل الوحيد يكمن في أن تكون فلسطين خالية من العرب، وليس هناك من طريقة لتنفيذ هذا المخطط سوى طردهم جميعاً إلى الدول المجاورة"[97].

وقد اعترف الصهاينة - فيما بعد - أنهم نفذوا خطة كبيرة سموها "خطة داليت" لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وتبعاً لما ورد في التاريخ الصهيوني الرسمي فإن القرى الفلسطينية التي قاومت هذه الخطة يجب تدميرها وطرد سكانها خارج حدود الدولة اليهودية"، وتم تبني السياسة نفسها مع المدن الفلسطينية. وكتب إسحاق رابين الذي كان أحد القيادات العسكرية اليهودية لحرب 1948 (وأصبح رئيساً للوزراء فيما بعد) أقوالاً تمكنت صحيفة نيويورك تايمز من نشرها في 23 أكتوبر 1979 "مشينا إلى الخارج بمرافقة بن غوريون، وأعاد ألون سؤاله: ما الذي سنفعله بالسكان الفلسطينيين؟ فأجابه بن غوريون بحركة من يده: اطردهم"، وكشف باحث يهودي يدعى بيني مورييس عن وثيقة مؤرخة في 30 يونيو 1948 أعدها قسم الاستخبارات اليهودية المباشرة في الجيش الإسرائيلي يوضح فيه أن الرحيل الجماعي للفلسطينيين كان بسبب العمليات العدائية اليهودية المباشرة على التجمعات العربية، وانعكاسات هذه العمليات على التجمعات العربية الأخرى، وبسبب ما قامت به المجموعات الصهيونية

الإرهابية الأخرى مثل عصابة الأرغون التابعة لمناحيم بيغن. وتذكر الوثيقة بأنه "مما لا شك فيه أن العمليات العدائية التي قامت بها عصابة الهاغاناة كانت السبب الرئيسي في رحيل الفلسطينيين"، وتعترف الوثيقة بأن المؤسسات والإذاعات العربية حاولت مجابهة ترحيل الفلسطينيين والحد منها[98].

وكتب ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني في يومياته 18 يوليو 1948: "يجب أن نفعل أي شيء من أجل ضمان أنهم (اللاجئون الفلسطينيون) لن يعودوا مرة أخرى"[99]. ومن جهة أخرى فقد استخدمت القوات الصهيونية أسلوب المجازر البشعة لإثارة الرعب والغزع وتهجير السكان، وارتكبت حوالي 34 مجزرة خلال حرب 1948 بمدينة فلسطينيين أثناء عمليات التهجير، وكان من أشهرها مذبحة دير ياسين التي اعترفت القوات الصهيونية فيها بمقتل 254 من الرجال والنساء والأطفال[100].

وبعد، فإنه مما لا شك فيه أن خروج الفلسطينيين من أرضهم كان عملية مبيتة ومخطط لها وتم تنفيذها بموافقة وإشراف أعلى مستويات القيادة الصهيونية.

الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة 1948

استطاع اليهود الصهاينة إنشاء كيانهم عام 1948 على نحو 77% من أرض فلسطين، وبعد طرد ثلثي الشعب الفلسطيني من أرضه، كما أشرنا سابقاً. وقد ظل عدد من الفلسطينيين في هذه الأرض ممن لم يتمكن الصهاينة من طردهم، وقد بلغ عددهم حوالي 156 ألفاً، 17% من العدد الكلي لسكان الكيان الصهيوني عند إنشائه[101]. وهؤلاء الذين بقوا هم الذين يعرفون بـ "فلسطينيين الـ 48"، أو عرب الـ 48، أو ما يسميه الصهاينة بـ "عرب إسرائيل"، وهكذا ولأول مرة يجد أبناء فلسطين أنفسهم أقلية في أرضهم بل وتعاملهم الدولة الصهيونية كغرباء أو مواطنين من الدرجة الثانية.

لقد كان حجم الدمار هائلاً وكانت درجة تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلسطينيين في الأرض المحتلة تفوق التصور، فحسب د. إبراهيم أبو جابر فقد تم تدمير 478 قرية من أصل 585 قرية عربية كانت قائمة في الأرض المحتلة 1948[102]. وفي دراسة متأنية للدكتور وليد الخالدي وضع قائمة دقيقة بأسماء 418 قرية تم تهجير سكانها سنة 1948، وقد تابع د. سلمان أبو سنة قائمة القرى هذه وأضاف عليها مجموعة أخرى من القرى ومراكز استقرار البدو خصوصاً في بئر السبع، ليصبح العدد الكلي للقائمة 531 قرية ومركزاً. وقد هجر بسبب ذلك 804 آلاف فلسطيني إلى خارج الأرض المحتلة أو ما أصبح يدعى "إسرائيل"، بينما تم تهجير نحو 30 ألفاً آخرين من أرضهم إلى مناطق أخرى داخل الأرض المحتلة نفسها أي حوالي خمس الفلسطينيين الـ 156 ألفاً الذين ظلوا هناك[103].

وبحاول الكيان الصهيوني إثبات شرعيته وفق شعار الصهاينة المعروف "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ولذلك يسعى لطمس كل الحقائق حول أبناء فلسطين الذي شردهم وحول قراهم ومراكزهم

الحياة التي دمرها. تقول جولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني السابقة: "لا يوجد شيء اسمه فلسطينيون" [104] ويعرض د. إسرائيل شاحاك - أحد مفكري اليهود - هذا الأمر قائلاً: "إن الحقيقة المتعلقة بالتجمعات السكانية العربية التي كانت موجودة داخل حدود دولة إسرائيل قبل 1948 تُعدُّ أحد أهم الأسرار التي يتكتم عليها في إسرائيل، فليست هناك أية منشورات أو كتيبات تتحدث عن هذه التجمعات السكانية وأماكن وجودها. وهذا أمر تم تجاهله بشكل متعمد حتى يمكن تدريس خرافة "البلاد الفارغة"، وكانت القرى المدمرة في غالب الأحوال قد دمرت تدميراً كاملاً بمنازلها وأسوار حدائقها وحتى مقابرها وشواهد قبورها.. حتى يتم إيهام الزائرين.. بأن جميع هذه المناطق كانت عبارة عن صحراء مقفرة". أما الجنرال موشيه دايان أحد كبار الشخصيات الصهيونية في القرن العشرين والذي تدرج في مناصب رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، وكان له اهتمام خاص بالآثار، فيقول: "ليست هناك قرية يهودية واحدة في هذه البلاد لم يتم بناؤها فوق موقع لقرية عربية" [105].

ومنذ البداية شرعت الدولة الصهيونية الناشئة في التعامل مع من تبقى من أهل فلسطين في الأرض المحتلة عام 1948 وفق الخطوط التالية:

- تبني قوانين وسياسات تمييزية ظالمة جعلتهم كالأغريباء في أرضهم، ومواطنين من الدرجة الثانية.
- وضعهم تحت ظروف أمنية واقتصادية صعبة تلجئهم إلى الهجرة وترك الأرض.
- مصادرة أراضيهم، وأراضي الوقف الإسلامي.

- محاولة محو هويتهم الدينية والثقافية وسلخهم عن محيطهم الفلسطيني والعربي والإسلامي.
- وتنفيذا لهذه السياسات، فقد وضع هؤلاء الفلسطينيون تحت الحكم العسكري وتم عزل القرى العربية عن بعضها وإعلان كل قرية منطقة مغلقة لا يحق الدخول إليها والخروج منها إلا بإذن. حتى أن إميل حبيبي الشيوعي الفلسطيني عضو الكنيست منع من مغادرة مدينته لحضور الكنيست إلا بعد حصوله على تصريح خاص. وظل الفلسطينيون تحت الحكم العسكري حتى 1966 عندما توقف العمل به رسمياً، غير أنه من الناحية العملية ظلوا تحت الرقابة المشددة، وما حدث هو مجرد عملية انتقال سلطة متابعتهم إلى أيدي وحدة المهمات الخاصة في الشرطة الإسرائيلية. لقد كانت القوانين المطبقة على الفلسطينيين في أرض 1948 جائرة إلى حد أن وزير العدل الإسرائيلي السابق يعقوب شابيرو يقول: "حتى في ألمانيا النازية لم يكن هناك مثل هذه القوانين، ولا يمكنك أن تجد نظاماً يشبه نظامنا إلا في البلاد المحتلة.. إن من واجبنا أن نقول للعالم بأسره أن قوانين الدفاع تدمر البنية التحتية للعدالة في هذا الكون" [106].

لقد كان التعامل منذ البداية مع فلسطيني الـ 48 عدوانياً، وكأنهم وجدوا "خطأ" في "أرض إسرائيل"، ولذلك أعلن يوري لوبراني مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي 1960 - 1963 أن الفلسطينيين في إسرائيل هم الأعداء الأبدية لإسرائيل [107]. وفي الكيان

الصهيوني لا يمكن أن توجد مساواة حقيقية لجميع المواطنين، لأن إسرائيل أعلنت نفسها منذ البداية أنها دولة اليهود أينما يقيمون، ومهما كانت جنسياتهم، وحالما تطلأ أرجلهم الأرض المحتلة يصبحون مواطنين أصليين لهم الحقوق كافة، بما فيها الوصول إلى أعلى مراتب الدولة. أما وجود العرب فيها ولو منذ آلاف السنين فلا يعني ذلك أنها دولتهم، لأن إسرائيل ليست بالضرورة دولة للمواطنين الذين يعيشون فيها.

وقامت السلطات الصهيونية بطريقة منهجية متدرجة ودون ضوضاء إعلامية بعملية اغتصاب الأراضي من أصحابها الشرعيين سواء من طرد وشرد منها أو من ظل صامداً على أرضه. وقامت بسن 34 قانوناً لإعطاء شرعية للظلم الذي تمارسه ومن هذه القوانين، قوانين أملاك الغائبين، وقانون استملاك الأراضي، وقانون مصادرة الأراضي لمصلحة المجتمع.. وغيرها. وقد أدى ذلك إلى مصادرة نحو 97% من الأرض التي يملكها الفلسطينيون مع نهاية القرن العشرين[108].

وكان معدل ملكية الفرد الفلسطيني سنة 1945 هي 19 دونم، وقد هبطت سنة 1950 إلى 3.4 دونم وسنة 1981 إلى 0.84 دونم، وهكذا[109]. وقد ثار أبناء فلسطين المحتلة 1948 في وجه هذه القوانين والمصادرات الظالمة، وكان من أبرز هذه الانتفاضات ما يعرف بانتفاضة يوم الأرض في 30 مارس 1976 والتي استشهد فيها ستة من الفلسطينيين.

ورغم القوانين الظالمة الجائرة ، فقد صمد أبناء فلسطين في أرضهم متشبثين بحقهم، وشجعهم على ذلك ما رأوه من معاناة إخوانهم اللاجئين من ظروف أقسى وأصعب. وقد استمرت معدلات النمو السكاني الطبيعي بينهم بمعدلات عالية غير أن نسبتهم إلى عدد اليهود في فلسطين لم تتحسن كثيراً بل وشهدت انحساراً في الخمسينيات والستينيات بسبب هجرة أعداد هائلة من اليهود من بقاع العالم شتى إلى فلسطين المحتلة، كما تأثرت بموجة الهجرة اليهودية الكبرى مع انحلال الاتحاد السوفيتي وسقوطه أواخر الثمانينيات من القرن العشرين.

وبين الجدول التالي تطور أعداد الفلسطينيين ونسبتهم إلى العدد الكلي في الأرض المحتلة سنة 1948[110]:

السنة	العدد بالألف	النسبة إلى عدد السكان
1948	156	17%
1958	221	10.9%
1968	406	14.3%
1978	569	15.9%
1988	817	18.3%

18.2%	875	1990
-------	-----	------

ووفق نسب النمو الطبيعي نحو 3.4% سنوياً فإن عدد الفلسطينيين أصبح في سنة 2002 حوالي مليون و239 ألفاً. وهي تشكل الآن نحو 19.5% من السكان.

ومن الناحية الدينية ينقسم أبناء فلسطين إلى مسلمين من أهل السنة ونسبتهم 77%، ودرور 10%، ونصاري 13%. وكانت نسبة النصاري في السنوات الأولى للاحتلال حوالي 20% إلا أنها انخفضت بسبب هجرة أعداد منهم خصوصاً إلى أوروبا وأمريكا [111].

ويقدم الكيان الصهيوني نفسه على أساس أنه واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وأن الفلسطينيين تحت حكمه يتمتعون بحقوق المواطنة والحرية السياسية، وأن أحوالهم الاقتصادية تحسنت كثيراً. وقبل مناقشة مثل هذه الادعاءات، فإن الإشكالية الأساسية يتم تجاهلها، وهي أن أرض هؤلاء الفلسطينيين محتلة عنوة وقهراً، وأن معظم إخوانهم قد شردوا وطردوا، وأنهم لا يملكون حق إرجاعهم، بينما تُفتح أرض فلسطين لليهودي من أمة جنسية وبلد كان، يتجنس ويمتلك ويحكم، بينما يعامل الفلسطيني على أنه غريب في أرضه، وعدو محتمل يمكن محاربته أو تهجيرته في أي لحظة. هذا هو محور القضية الذي يجب ألا يغيب عن الأنظار. غير أن ما يشوش هذه الرؤية أحياناً أن الكيان الصهيوني يسعى جاهداً للظهور بوصفه دولة ديمقراطية ليحصل على قبول وثناء دولي، وهذا يوفر هامشاً من الحرية السياسية والدينية للفلسطينيين تحت حكمه. ثم يزيد الأمر تشويشاً ما يلقاه الفلسطينيون من معاملة سيئة ومعاناة على أيدي أشقائهم العرب في بعض البلدان العربية، مما يوفر حجة يستقوي بها الكيان الصهيوني ليحاول إظهار نفسه في وضع أفضل. كما أن مستوى المعيشة في الكيان الصهيوني أعلى بكثير من مثيله في البلدان المجاورة، وهو ما يظهر الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بمستوى معيشي أفضل، على الرغم من وجودهم في ذيل القائمة، وسوء أحوالهم مقارنة باليهود داخل الكيان. إذ ليس من العدل مثلاً أن تقارن وضع الفقير في أمريكا أو السويد مع فقير آخر يعيش في الهند أو تشاد أو موزمبيق، عند ذلك يصبح الفقير الأمريكي غنياً مترفاً مقارنة بنظيره في تلك البلاد. والأصل أن تتم المقارنة وفق الظروف نفسها والزمان والمكان وتكاليف المعيشة ومتطلبات الحياة الكريمة.

وعلى أي حال، فإن الدراسة المتأنية لأوضاع الفلسطينيين في أرض 1948 تثبت الأوضاع المتردية التي يعيشونها مقارنة باليهود، فمثلاً تتجاوز المخصصات المالية الحكومية للمجالس المحلية اليهودية (البلديات)، خمسة أضعاف إسهام الحكومة في الميزانية المحلية للمجالس المحلية العربية، ودعم الحكومة لتكلفة المياه التي يستهلكها المزارعون اليهود تناهز ما تمنحه للعرب بمائة مرة، ويوجد 10 عرب من أساتذة الجامعات من بين خمسة آلاف أستاذ جامعي يهودي، وهناك عربي واحد من مجموع 2400 يحتلون مراكز إدارة في الشركات التي تمتلكها الحكومة، وليس هناك أي مدير عربي من بين 600 مدير من مدراء الصناعات التي يمتلكها اتحاد العمال في الكيان الصهيوني "الهستدروت"، ومن بين جميع المسؤولين الـ 1860 المسجلين في الوزارات الإسرائيلية هناك 26 فلسطيني فقط يعملون

جميعاً في إدارات تنحصر مسئوليتها في الشؤون الدينية والبلدية العربية. ومن مجموع 76 بلدة سكانها بين خمسة آلاف إلى عشرين ألفاً، هناك عشرون بلدة تفتقر إلى الخدمات الصحية منها 19 فلسطينية. وحتى سنة 1976 كان هناك قرية عربية واحدة مزودة بشبكة للمجاري من بين 104 قرى عربية، وقد ربط الصهاينة بين تقديم الكثير من الخدمات وبين أداء الخدمة العسكرية لكيانهم، مثل إعالة الأطفال وقروض الإسكان ونفقات الدراسة الجامعية وغيرها، وهذا حرم الفلسطينيين الذين لا يؤدون هذه الخدمة (سواء برغبتهم أو برغبة الصهاينة أيضاً) من الكثير من حقوق المواطنة [112].

وتشير أحوال الفلسطينيين في الأرض المحتلة 1948 إلى إهمال صهيوني متعمد في خدمات البنية التحتية كالكهرباء والصرف الصحي والمياه وقروض السكن، وإلى منع تراخيص البناء، وإلى النقل الإجباري للسكان من قراهم إلى قرى أخرى، وفتح مكاتب لمساعدتهم على الهجرة إلى الغرب. وحسب الإحصاءات الإسرائيلية نفسها فإن 48% من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر ومعدل البطالة بينهم 22% [113].

وقد كانت السنوات العشرون الأولى لقيام الكيان الصهيوني 1948 - 1967 كابوساً كبيراً على صدور أبناء فلسطين المحتلة 1948. فقد وضعوا تحت حكم عسكري عدواني بغض، وغادر نتيجة الحرب معظم المثقفين وقادة الأحزاب رجال الفكر الفلسطينيين، بينما كان غالب من تبقى من الفلاحين البسطاء مما أوجد أزمة في القيادة والتوجيه، وخلت الساحة إلا من شرادم الشيوعيين الفلسطينيين الذين أيدوا إنشاء الدولة الصهيونية. ولم يجد الفلسطينيون ما يعبرون به عن توجهاتهم السياسية إلا من خلال الأحزاب "الإسرائيلية". كما ضرب ستار حديدي بين هؤلاء الفلسطينيين وإخوانهم الفلسطينيين والعرب والمسلمين، بينما جرت محاولات لغسل أدمغتهم ومحو هويتهم الوطنية والثقافية.

وقد عبر الشيخ رائد صلاح أحد قادة الحركة الإسلامية - فيما بعد - في أرض الـ 48 عن هذه الأحوال بقوله: "لقد كانت الهوية غائبة، والثقافة الإسلامية أبوابها مسدودة"، وقال إبراهيم عبد الله رئيس مجلس قرية كفر قاسم (فيما بعد): "منذ عام 49 وحتى عام 67 لم نكن نعلم شيئاً عن أصولنا وحضارتنا، لم نكن نعلم شيئاً عن الإسلام، لقد كان هناك بعض من نسخ القرآن مبعثرة في بعض ما بقي من مساجد قديمة في القرى العربية، لقد غرقنا في ظلمة تامة من الجهل والفساد" [114].

وفي مثل هذه الأوضاع خلت الأجواء للشيوعيين الذين استطاعوا في البداية الانتشار وسط قطاعات المجتمع الفلسطيني، وكذلك للزعامات التقليدية والعشائرية التي كانت تخشى فقدان نفوذها إذا ما عارضت الصهاينة بقوة وفعالية. وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعي اعترف بالكيان الصهيوني ودولته ومؤسساته إلا أنه حمل عدداً من الأطروحات التي تخدم مصالح الفلسطينيين في أرض 48، مقارنة بالأحزاب الصهيونية الأخرى، كدعوته للمساواة وإقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. وتراوحت قوة هذا الحزب في الوسط العربي بين 11% من أصوات الناخبين سنة 1959 و 50% سنة 1977،

إلا أنه عاد إلى الضمور في الثمانينيات لتتخفّف نسبته سنة 1992 إلى 23%. وحصل اليساريون ضمن "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" على ثلاثة مقاعد في انتخابات الكنيست لسنة 1999. أما القوى التقليدية فقد كانت تنزل في قوائم مرتبطة بأحزاب صهيونية وخصوصاً حزب العمل وقد بلغت ذروة نفوذها سنة 1955 عندما حصلت على 55% من أصوات الوسط العربي، وفي سنة 1969 حصلت على 41%، ثم في 1977 حصلت على 16% لكنها فقدت نفوذها بعد ذلك، ولم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم اللازمة للتمثيل في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي)، وهناك قوة يسارية أخرى ظهرت منذ 1981 تدعى "الحركة التقدمية للسلام"، غير أنها تركز على الهوية الفلسطينية وليس الأممية كالشيوعيين وفازت بمقعدين في الكنيست سنة 1984 ومقعد واحد سنة 1988. أما الحزب العربي الديمقراطي الذي تأسس سنة 1988 فهو أول حزب قام على أساس عربي صرف، إذ إن الشيوعيين والحركة التقدمية ضمنا أعضاء يهود، وحصل في انتخابات سنة 1988 على مقعد واحد في الكنيست، ثم سنة 1992 على مقعدين [115].

ومن الجدير بالملاحظة أن نسب الشعبية السابقة في الوسط العربي لا تعبر بالضرورة عن حقيقة نفوذ تلك الأحزاب، إذ إن هناك أعداداً كبيرة من العرب ترفض المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، ولا تسجل أسماءها في قوائم الناخبين، كما أن هناك أعداداً أخرى ممن يسجلون أسماءهم لا يستخدمون حقهم في الانتخابات.

ومن جهة أخرى، فإن هناك حركات سياسية غير برلمانية (لا تشارك في البرلمان)، مثل حركة أبناء البلد، والحركة الإسلامية. أما حركة أبناء البلد فتعد استمراراً طبيعياً لحركة الأرض التي ظهرت سنة 1959 وحملت ميولاً قومية ناصرية، ثم ما لبثت السلطات الإسرائيلية أن حظرت نشاطها سنة 1965 لأنها ترى أن فلسطين واحدة غير قابلة للتجزئة وأن أي حل عادل يجب أن يتم وفق إرادة الشعب الفلسطيني. وقد ظهرت حركة أبناء البلد سنة 1973، وحققت بعض النجاحات في الانتخابات البلدية، وعدّت نفسها من روافد الحركة الوطنية الفلسطينية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية [116].

وقد أخذت بوادر انتشار التيار الإسلامي في مناطق فلسطين الـ 48 إثر حرب 1967، عندما أصبحت كل فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني، وأمكن لفلسطينيي الضفة والقطاع من الاتصال بإخوانهم في أرض الـ 48، ونشر التيار الإسلامي بينهم وقد كان لأمثال الشيوخ أحمد ياسين، وحامد البيناوي، ومحمد فؤاد أبو زيد، وأحمد الحاج علي، وسعيد بلال، فضل كبير في ذلك. كما درس الكثير من فلسطينيي الـ 48 في كليات وجامعات الضفة والقطاع فضلاً عن أوروبا وأمريكا حيث كان التيار الإسلامي الفلسطيني ينمو ويتزايد، وعادوا إلى مناطقهم لينشروا الدعوة الإسلامية، ويقوموا الهيئات الخيرية والعبادات الطبية وقاعات المطالعة والأندية الرياضية. وتبنى التيار الإسلامي بشكل عام أفكار ومناهج "الإخوان المسلمون"، ودعوا إلى أن الإسلام هو الحل لمشكلات الجماعات والأفراد وطمحوا على المدى البعيد إلى إقامة الدولة الإسلامية على كامل أرض فلسطين. غير أنهم تعاملوا بحذر وواقعية مع الظروف والأحوال السياسية التي يعيشونها

وفق إمكاناتهم المتاحة. وكان هؤلاء الشباب قد تحمسوا للعمل الجهادي المسلح ضد العدو الصهيوني فأنشئوا تنظيم "أسرة الجهاد"، سنة 1979 وقاموا بعدد من العمليات لكنهم سرعان ما اكتشف أمرهم سنة 1980 وقبض على زعيمهم عبد الله نمر درويش، وعلى القائد العسكري للتنظيم فريد أبو مخ، وعلى باقي أفرادهم وحكموا بالسجن مدداً مختلفة.

وفي الثمانينيات انتشرت الحركة الإسلامية بشكل واسع في قطاعات المجتمع ونجحت في تقديم خدمات اجتماعية واسعة لفلسطينيين 48، وكسب أفرادها سمعة كبيرة، وشاركت الحركة الإسلامية في انتخابات البلدية، وكان أول مجلس سيطروا عليه هو مجلس "كفر برا" سنة 1984، وحققوا نجاحاً واسعاً سنة 1989 ففازوا في بلديات أم الفحم وكفر قاسم وكفر برا وجلجولية وراهط. وكسبت الحركة الإسلامية 42 مقعداً من أصل 146 تم التنافس عليها أي 28.6% من المقاعد [117]. وفي انتخابات 1994 فازت بالبلديات نفسها عدا راهط. كما فازت ببلديات كفر قرع وكابول وكفر كنا، وحصلت على العديد من المقاعد في الناصرة وفراديس والطيبة وعكا والدل وثل السبع وغيرها.

وقد رت بعض الدراسات شعبية الحركة الإسلامية في أوساط فلسطينيين الـ 48 بنحو 30%، وتكاد هذه النسبة تصل إلى نحو 40% مع نهاية التسعينيات، وأصبحت القوة الأكثر شعبية وسط فلسطينيين 1948. وظلت الحركة ترفض المشاركة في انتخابات البرلمان "الإسرائيلي" حتى لا تعطي الشرعية للكيان الصهيوني، وإن كانت لم تمنع من قيام الأفراد بانتخاب أشخاص أكثر كفاءة وأهلية لخدمة المناطق العربية. غير أن النقاش الطويل في الموضوع بين كوادر الحركة أفرز خطين متعارضين أحدهما يمثل الأغلبية ويرفض المشاركة في الانتخابات، ويرأسه الشيخ رائد صلاح والشيخ كمال الخطيب، وآخر يرى تحقيق مصلحة من خلال المشاركة ورأسه الشيخ عبد الله نمر درويش. وقد تحالف الشيخ درويش مع الحزب العربي الديمقراطي في انتخابات 1996 وفاز بأربعة مقاعد اثنان منها للحركة الإسلامية، وقد توسع هذا التحالف سنة 1999 واستطاع الفوز بخمسة مقاعد [118].

ويرى الكيان الصهيوني في الحركة الإسلامية خطراً محتملاً وقنبلة موقوتة قد تنفجر في أي لحظة، وهو يتربص لأية أخطاء في نظره أو هفوات ليقوم بضرب الحركة والتضييق عليها. وتعمل الحركة من جهتها بحذر وضمن الدائرة التي يسمح بها القانون، وتحرص على ألا تعطي أي مبرر للصهاينة للاستعجال بضربها.

وحذرت جهات عديدة من ظاهرة نمو الاتجاه الإسلامي، وقالت صحيفة هآرتس في 13 يوليو/تموز 1979 إن هذه الظاهرة أصبحت مصدر قلق أكيد لكل يهودي، وأن السلطات الرسمية تنظر إليها بريبة وخوف. وعلق رئيس الوزراء إسحاق شامير على نتائج الانتخابات البلدية سنة 1989 قائلاً إن نهوض هذه الحركة، يُظهر أن هناك دورة للإرهاب مثيرة للقلق. وعلق بعض الخبراء والمعلقين مثل رفائيل إسرائيلي قائلاً: "إنهم يستغلون النظام والديمقراطية لمنفعتهم الخاصة، وهدفهم هو اجتياح المجتمع من الداخل، ثم في مرحلة ثانية أسلمة

محمل فلسطين والشرق الأوسط"، كما طالب بعضهم بإلغاء شرعيتها القانونية باعتبارها خارجة عن القانون ودعا للعمل على استئصالها^[119].

الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

(فلسطين المحتلة 1967)

ذكرنا أن ما تبقى من فلسطين تحت السيطرة العربية إثر حرب 1948 كان يساوي نحو 23% من أرضها، وقد انقسمت هذه الأرض إلى جزأين، الأول: يطلق عليه الضفة الغربية ومساحتها 5878 كم² (21.77% من أرض فلسطين)، والثاني: قطاع غزة ومساحته 363 كم² (1.33%). وقد كان من المفترض أن تقوم دولة فلسطينية في هاتين المنطقتين وفق قرارات الجامعة العربية والأمم المتحدة. لكن الأردن قام بضم الضفة الغربية إليه سنة 1950، بينما قامت مصر بوضع قطاع غزة تحت إدارتها المباشرة دون أن تضمه رسمياً. وقد ظل الوضع كذلك إلى أن قامت القوات الصهيونية باحتلال الضفة والقطاع في يونيو/حزيران 1967.

قُدِّر عدد سكان الضفة الغربية سنة 1948 بحوالي 400 ألف نسمة، وبسبب تهجير الصهاينة للفلسطينيين في حرب 1948 فقد لجأ إلى الضفة نحو 280 ألفاً استقروا في 21 مخيماً للاجئين، كما توزع آخرون على مدن الضفة الغربية وقراها. ومن جهة أخرى فقد كان عدد سكان قطاع غزة حوالي 75 ألفاً، قبيل نكبة 1948، وإثر هذه النكبة أصبح سكان القطاع 200 ألف سنة 1949 وفي سنة 1950 حوالي 288 ألفاً، وقد استقر لاجئو الـ48 في 8 مخيمات في قطاع غزة فضلاً عن مدن القطاع وقراه، وشكلوا نحو 69% من سكانه، غير أن نسبتهم انخفضت بسبب هجرة الكثيرين للخارج، وفي 1967 كانت نسبة اللاجئين في القطاع حوالي 59% من سكانه^[120].

ولم تكن الموارد الاقتصادية في الضفة والقطاع تتحمل هذا العدد المفاجئ من الزيادة السكانية كما لم تكن الأوضاع الاقتصادية للأردن ومصر تمكنهما من توفير بنية تحتية مناسبة تستطيع استيعاب طاقات الناس العاملة وإمكاناتهم. وقد عاش مئات الألوف من اللاجئين أوضاعاً بائسة، ومعاناة لا توصف، وسكنوا الخيام سنوات عديدة وسكن بعضهم الكهوف والمغائر، بجمع العشرة في الخيمة الواحدة حرارة الصيف وزمهرير الشتاء، فأمطاره وأحواله وآلام التشرد وفقدان أسباب العمل والمعيشة.

ومع ذلك فقد رفض اللاجئون بعزة وإصرار خطط التوطين والاستقرار كافة في أي مكان، وظلت قلوبهم - ولما تزال - معلقة بعودتهم الكريمة إلى أرضهم المغتصبة. وعلى الرغم من قسوة الظروف فقد أظهر الفلسطينيون رغبة هائلة في التعلم والارتقاء الأكاديمي، وخلال سنوات كانت نسبة المتعلمين الفلسطينيين قد أصبحت هي الأفضل في الوطن العربي وتضاهي مستويات التعليم في البلدان الأوروبية.

وتحت ضغط هذه الأوضاع وحاجة بلدان الخليج للكوادر المتعلمة والأيدي العاملة مع ظهور النفط، والانتعاش الاقتصادي فيها، فقد انتقل الكثير من الفلسطينيين إلى هناك ليحسنوا من أوضاعهم ويسهموا في نمو تلك البلدان، دون أن ينسيهم ذلك العمل من أجل قضيتهم حيثما حطت رحالهم، ولذلك فإن أعداد السكان في الضفة وغزة في الخمسينيات والستينيات لا تعكس النمو الطبيعي للفلسطينيين بسبب هجرة عشرات الآلاف إلى شرق الأردن وبلدان الخليج.

وفي سنة 1966 (قبل حرب 1967)، كان عدد الفلسطينيين في الضفة 830 ألفاً، وفي القطاع 455 ألفاً، وإثر الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع (يونيو/حزيران 1967)، كان عدد الفلسطينيين (حسب التعداد الذي أجراه الصهاينة) 665 ألفاً في الضفة (بينهم 66 ألفاً من سكان القدس الشرقية)، و354 ألفاً في القطاع، وهذا يعني أنه إذا ما روعيت الزيادة الطبيعية للسكان خلال عام (حوالي 40 ألفاً)، فإن عدد الفلسطينيين الذين شردوا أو نزحوا عن الضفة والقطاع نتيجة حرب 1967 يبلغ أكثر من 300 ألف. وقد حرم هؤلاء من العودة إلى فلسطين، وانضموا مع إخوانهم الذين كانوا يعملون في الخليج أو الأردن وغيرها إلى أعداد اللاجئين الموجودين خارج فلسطين^[121]، وتظهر الخريطتان التاليتان مخيمات اللاجئين في الضفة والقطاع.





وتحت الاحتلال الصهيوني عمدت السلطات إلى تنفيذ خطط ترمي إلى تفريغ الضفة والقطاع من السكان بشكل مبرمج ومتدرج من خلال وضع الناس تحت ظروف أمنية واقتصادية وحياتية لا تحتمل، وقد تبنت السياسات التالية لتحقيق أهدافها:

1. الإرهاب وبث روح الخوف و الفرع وسط السكان من خلال الحواجز العسكرية والمدهامات الليلية، والإعتقالات والتعذيب.
2. تضيق الخناق اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ونفسياً.
3. تعتمد إذلال الناس وإهانتهم وتحقيرهم ونشر روح اليأس بينهم، واشتهر أن يطلب الجندي الصهيوني من الشخص من العامة في الشارع ربط حذاء الجندي أو تقليد صوت الحيوانات كالكلاب أو حتى أن يُقبَل أحياناً دبر الحمار.. إلخ.
4. نشر الفساد والمخدرات بين الناس، وخصوصاً الشباب، وتيسير سبل الزنا والفجور والخلاعة.
5. مصادرة الأراضي الصالحة للزراعة، وحرمان الفلسطينيين من حقهم في الماء لري مزارعهم، وإغراق السوق بمنتجات زراعية وصناعية إسرائيلية رخيصة لضرب الاقتصاد الفلسطيني المحلي، لمنع الفلسطينيين من الإنتاج والاعتماد على النفس، وتحويلهم إلى شعب يعتمد على العمل الثانوي الهامشي الذي يوفره الصهاينة، بحيث تصبح حياة العامل الفلسطيني "تحت رحمة" القرار الصهيوني، ويكون أداة رخيصة لإنجاح المشروعات والمؤسسات الصهيونية.
6. بناء المستوطنات اليهودية، وإحضر عشرات الآلاف من المستوطنين وتسليحهم، وتقطيع أوصال الضفة والقطاع وتمزيقها.
7. تبني سياسة التجهيل بمحاربة الجامعات الفلسطينية وإغلاقها، وتقليص فرص عمل الخريجين لتصبح الدراسة غير ذات جدوى عملية.

ولتنفيذ هذه السياسات أصدر الصهاينة الأمر العسكري رقم 2 في 7 يونيو 1967 والذي ركّز جميع السلطات بيد الحاكم العسكري. وجاء في مادة 3 أ منه "تتأط كل سلطات الحكم والتشريع والتعيين والإدارة المتعلقة بالمنطقة أو سكانها، من الآن فصاعداً، بي وحدي شخصياً، أو بكل من أعينه لهذا الغرض، أو من يعمل بالنيابة عني". ولم يأت الصهاينة بالقوانين الدولية التي تمنع إحداث تغييرات في المناطق المحتلة، ومضوا حثيثاً في سياسة التهويد [122]. وقد كتب مايكل أدامز مراسل صحيفة الجارديان البريطانية عن فلسطيني الضفة والقطاع بأنهم "لم يتمتعوا منذ عام 1967 بأية حقوق، ولا بأية مؤسسات نيابية، ولا توجد سلطة يمكنهم الشكوى إليها، ولا توجد جهة تحميهم. وكل حركة وفعل لهم يخضع للسلطة التعسفية للحاكم العسكري الإسرائيلي. ومن الممكن احتجازهم وحبسهم وترحيلهم دون تدخل من جانب أية محكمة، ويجوز تدمير بيوتهم وممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم وحرق محاصيلهم الزراعية واقتلاع أشجارهم" [123].

إن هذه السياسات لم تنجح بشكل عام في إثناء الشعب عن المطالبة بحقه أو الثبات على أرضه، بل العكس فإن عشرين عاماً من المعاناة قد فجرت الانتفاضة الكبرى في الضفة والقطاع في ديسمبر/كانون أول 1987، لتبرز أحد أنبل طواهر الصمود والمقاومة في التاريخ الحديث. ومع ذلك فقد حقق الصهاينة بعض النجاحات الجزئية، فقد خرج من الضفة والقطاع - طلباً للعلم أو الرزق أو الحياة الكريمة - نحو 220 ألف شخص خلال الفترة 1967 - 1985 معظمهم من الشباب. كما يضطر نحو 20 ألف شاب للمغادرة سنوياً للبحث عن عمل [124]. وتمكن الصهاينة من تجنيد مئات العملاء ممن أفسدوهم بالفجور والمخدرات، وظهرت أشكال من التسيب والفساد، خصوصاً في النصف الأول من السبعينيات، لكن ظهور الصحوة الإسلامية وانتشارها مكن من الوقوف في وجه هذه الظاهرة وحصرها، ثم ضربها خلال الانتفاضة.

وتشير الإحصاءات التي قامت بها دائرة الإحصاءات المركزية في السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أن النتائج الأولية في 1997 لعدد السكان في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، هو مليون و 870 ألفاً. وفي قطاع غزة مليون و 21 ألفاً. وحسب معدلات النمو الطبيعية فإن عدد سكان الضفة والقطاع سنة 2001 هو ثلاثة ملايين و 371 ألف نسمة. وبسبب المعدل العالي للزيادة السكانية فإن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع يعد مجتمعاً فتياً، إذ أن نسبة الأطفال (دون 15 سنة)، 50% من مجموع السكان، وهذا على الرغم من أنه يفشل مشاريع التهجير والتفريغ الصهيونية، ويفسد عليها تقريباً تهويد الأرض المقدسة، إلا أنه يلقي أعباء اقتصادية كبيرة على كاهل معيلي الأسر الذين يعانون أصلاً من مصاعب حمة [125].

ويقدم الجدول التالي إحصائية تقريبية لأعداد السكان في الضفة والقطاع بناء على آخر إحصاء للسلطة الفلسطينية سنة 1997، مع إضافة نسبة النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين وهي بحدود 3.4% سنوياً، مع توقعات الأعداد حتى سنة 2005: [126]

السنة	2000	2001	2002	2003	2005
الضفة الغربية	2.138.210	2.203.672	2.278.596	2.356.606	2.519.004
قطاع غزة	1.128.723	1.167.099	1.206.781	1.247.811	1.334.105
المجموع	3.266.933	3.370.771	3.485.377	3.604.417	3.853.109

كان من أوائل الإجراءات الصهيونية أن ضمت القدس الشرقية إلى كيانها، فأصبح أهل القدس رسمياً جزءاً من الكيان الصهيوني، كما تم توسيع منطقة القدس الجغرافية لتشمل نحو 20% من أرض الضفة الغربية. وقد تابعت السلطات الصهيونية وفق خطة استراتيجية مبرمجة الاستيلاء على أراضي الضفة والقطاع، بحيث تمكنت مع نهاية 1999 من السيطرة على نحو 62.7% من أراضي الضفة، و 43% من أراضي القطاع، وبنّت في الضفة أكثر من 160 مستوطنة يسكنها نحو 200 ألف مستوطن يهودي، كما أنشأت في غزة 16 مستوطنة يسكنها نحو خمسة آلاف مستوطن. وقد هدفت هذه السياسات إلى التهويد التدريجي للأرض والسكان، والاستيلاء على كل المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية لإحكام السيطرة العسكرية على الضفة والقطاع، وتطويق المدن والقرى الفلسطينية بأحزمة من المستوطنات، بحيث تتحول إلى جزر معزولة تفقد وحدتها وهويتها المشتركة، فضلاً عن تثبيت حقائق جديدة على الأرض يستحيل تغييرها في أي تسوية سياسية قادمة. وهكذا، ففي الوقت الذي كانت أعداد السكان في الضفة والقطاع تنمو وتتضاعف، وتزايد حاجتهم، كانت السلطات الصهيونية تنزع منهم أراضيهم وأماكنهم لتضاعف معاناتهم والامهم.

ومن جهة أخرى، فقد سيطر الحاكم العسكري الصهيوني على جميع مصادر المياه في الضفة الغربية، ومنع حفر آبار جديدة، أو تعميق الآبار القديمة، وحدد سقفاً أعلى لحصص المياه للفلسطينيين، ففي عام 1990 مثلاً (وهو نموذج لغيره من السنوات)، حُصّص للفلسطينيين 17% فقط من المياه الجوفية في أرضهم في الضفة الغربية، بينما خصص 83% للاستخدام داخل الكيان الصهيوني أو في المستوطنات اليهودية في الضفة. ويمنع الفلسطينيون من أن تزيد أرضهم المروية بالماء عن 6% من أرضهم الزراعية، بينما يتمكن المستوطنون من ري 69% من الأراضي التي استولوا عليها. وبينما يخصص لكل فلسطيني نحو 127 متراً مكعباً في السنة، فإنه يخصص للمستوطن 1600 متراً مكعباً، أي أكثر من 12 ضعفاً. [127] وعلى الرغم من اتفاقات التسوية السلمية (أوسلو 1993)، ووجود السلطة الفلسطينية في عديد من مناطق الضفة والقطاع، إلا أن الصهاينة احتفظوا "بحقهم" في منع حفر أية آبار دون إذنهم، واعترف وزير الري الفلسطيني نبيل الشريف بأنه جلس ثلاث سنوات مع المفاوض الإسرائيلي لحفر بئر واحدة قرب جنين، ولم يستطع الحصول على تصريح منه بذلك!! [128].

وهكذا أصبح من المستحيل على الفلسطينيين استثمار أراضيهم الزراعية تطويرها بشكل واسع، وفي الوقت نفسه أغرقت السلطات الصهيونية الأراضي الفلسطينية بمنتجات زراعية رخيصة، ومنعت الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم، وفرضت على زراعتهم ضرائب باهظة، وبذلك أصبحت تكاليف الإنتاج الزراعي الفلسطيني عالية وغير مجدية اقتصادياً، وفتحت المؤسسات الصهيونية وخصوصاً قطاعات البناء المجال للعمال الفلسطينيين، فاضطر عشرات الآلاف إلى ترك الزراعة والعمل كأيد عاملة رخيصة في الاقتصاد الصهيوني.

ويعمل ما معدله 100 - 120 ألف عامل فلسطيني في الأرض المحتلة 1948 فيما يسمى "إسرائيل"، ويتقاضون رواتب تساوي ثلث إلى خمس ما يتقاضاه العامل اليهودي، إذا ما احتسبت المزايا التي يحصل عليها اليهودي. وكثيراً ما يغري السماسرة اليهود النساء والصغار بترك بيوتهم ومدارسهم للحصول على عمالة أرخص، مما يكون له آثار اجتماعية سلبية كبيرة. ويعمل معظم هؤلاء بالمياومة (راتب يومي)، ويمكن أن يطردوا من العمل في أي لحظة، وليس لهم أية ضمانات اجتماعية أو صحية، ويفقد هؤلاء وظائفهم إذا ما أغلقت الأراضي المحتلة عام 48، بذرائع أمنية أو بسبب العمليات الفدائية أو المناسبات الوطنية..، إلى أن تفتح لهم مرة أخرى. وهكذا استحوذ السوق "الإسرائيلي" على نحو 39% من الأيدي العاملة في الضفة والقطاع، وهذا جعل حياة الآلاف وخلفهم مئات الآلاف ممن يعملونهم من زوجات وأبناء رهينة لدى الصهاينة. [129] وعلى الرغم من أن هذه النسبة قلت في أثناء الانتفاضة 1987 - 1993 إلى نحو 12.3%، إلا أنها عادت للزيادة مرة أخرى بعد اتفاقات أوسلو (1993). ومن جهة أخرى يعاني أبناء الضفة الغربية والقطاع من نسب بطالة عالية كان معدلها في معظم سنوات الاحتلال يزيد عن 20%، وفي سنة 1997 كانت نسبة البطالة 21.5% منها 18.2% في الضفة، و 31.6% في قطاع غزة، وحتى نهاية 1998 كان لا يزال يوجد 20% من الأسر في الضفة والقطاع تعيش تحت خط الفقر [130].

وظل الاحتلال الصهيوني يتحكم بالاقتصاد الفلسطيني حتى جعله هامشياً وتابعاً لاقتصاده، ولم تنفع اتفاقات التسوية السلمية كثيراً في فك هذا الحصار إذ لا تزال 90% من التجارة الخارجية تحت رغبات وشروط وقيود الصهاينة فضلاً عن أكثر من 80% من مصادر المياه، فهم يتحكمون بما يدخل للموانئ والمطارات والحدود وما يخرج منها.

منذ الاحتلال الصهيوني وضعت المؤسسات التعليمية تحت إدارة الحاكم العسكري، على الرغم من إبقاء نظام التعليم الأردني (في الضفة الغربية)، والمصري (في قطاع غزة) شكلاً. وصار من سلطات الحاكم العسكري تعيين المدرسين وفصلهم، ووضع المناهج واختيار الكتب المدرسية ووضع برامج جديدة أو إلغاء برامج قائمة وبناء مدارس جديدة، وتعرض قطاع إلى إهمال متعمد فلم يوظف أمين مكتبة ولا فني مختبر بدوام كامل منذ 1967، وألغيت مقررات التربية البدنية والفنون والتدبير المنزلي في كثير من المدارس، وانخفض عدد المدارس الحكومية من 884 مدرسة 1967 إلى 790 مدرسة عام 1979، رغم التزايد الكبير في السكان. ووضعت قائمة كبيرة بالكتب

الممنوعة وصل عددها سنة 1986 إلى 1600 كتاب ، خصوصاً ما يشير إلى تاريخ فلسطين أو الثقافة الفلسطينية، كما منع تدريس عدد من كتب المناهج المقررة في المدارس، فمثلاً منع استخدام تسعة كتب من 27 كتاباً في المرحلة الابتدائية وثمانية كتب من أصل عشرين للمرحلة الإعدادية في مدارس الأونروا. وأعطى الأمر العسكري رقم 854 الصادر في 6 يوليو/تموز 1980 للضابط الصهيوني حق التدخل في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، سواء في مناهجها أو إدارة جهازها التعليمي، فأصبحت من ناحية الإشراف والمراقبة العسكرية لا فرق بينها وبين المدارس الابتدائية[131].

ومن الملاحظ أن كل الإجراءات الصهيونية لم تكن أبناء فلسطين عن شغفهم بالدراسة والتعليم وقد أدى إلى إصرارهم على التعلم وما رافقه من نضال سياسي وجهادي وإضرابات ومظاهرات إلى استمرار العملية التعليمية، بل ونموها رغماً عن الاحتلال. فبلغ عدد المدارس الحكومية 1175 والأونروا 265 والخاصة 171 للعام الدراسي 97/1998، فضلاً عن 789 روضة أطفال. كما تمكن الفلسطينيون في الضفة والقطاع من إنشاء ثمانية جامعات (6 في الضفة و2 في القطاع)، يدرس فيها في العام الدراسي 92/1993 نحو 20500 طالب، وقد عانت هذه الجامعات من أوامر الإغلاق، فأغلقت جامعة بيرزيت مثلاً خمسة أشهر سنة 1982، وأغلقت جامعة النجاح أربعة أشهر سنة 1983، وأربعة أشهر أخرى سنة 1984، وشهرين سنة 1985، وتزايدت الإغلاقات في فترة الانتفاضة بشكل كبير. كما استمر التصييق على الطلاب والأساتذة واعتقالهم والمراقبة الصارمة على الميزانية ومصادر التمويل، وعدم السماح للكفاءات الأكاديمية في الخارج بالتدريس فيها إلا وفق قيود تجعل الأمر شبه مستحيل، وفي سنة 1985 رفضت السلطات الصهيونية السماح باستمرار 39 أستاذاً جامعياً فلسطينياً في الجامعة الإسلامية بغزة، بحجة أنهم من فلسطيني الخارج، مما أدى إلى طردهم وإبعادهم، ومن بينهم مدير الجامعة بالإنابة د. محمد صيام. فضلاً عن هذه الجامعات كان هناك 16 كلية جامعية متوسطة (كليات مجتمع)، بينها 14 في الضفة الغربية، واثنان في القطاع[132].

كما تعرضت قطاعات الصحة للإهمال تحت الاحتلال الصهيوني، فرغم تضاعف عدد السكان، انخفضت المستشفيات الحكومية من 14 مستشفى سنة 1967 إلى 10 مستشفيات سنة 1993، وبلغت الميزانية المقررة للخدمات الصحية أقل من 2% من ميزانية الخدمات الصحية في الكيان الصهيوني، وكان على هذه الميزانية أن تتضاعف 15 مرة حتى تصل بالخدمات الصحية إلى أدنى مستوى مقبول. وقد كانت ميزانية القطاع الصحي سنة 1990 في الضفة الغربية 10 ملايين دولار، وهو يوازي 15% من ميزانية أحد مستشفيات تل أبيب[133].

وقد تعمدت سلطات الحكم العسكري الصهيوني عدم إحداث أي تطور في المعدات والأجهزة الطبية أو التدريب وإدخال الكفاءات، ووصفت مصادر منظمة الصحة العالمية التجهيزات الموجودة بأنها لا تصلح للتشخيص الحديث، ولا يمكن أن يقال فيها أكثر من أنها أثرية[134].

وقد حدث بعض التحسن في الخدمات الصحية إثر تولي السلطة الفلسطينية الحكم الذاتي في عدد من مناطق الضفة والقطاع.

الشعب الفلسطيني في الخارج

هناك لبس أو سوء فهم يقع فيه بعض من يكتب عن الفلسطينيين في الخارج، فبعض الباحثين يظن أنهم اللاجئون الفلسطينيون نتيجة حرب 1948 وهذا خطأ، فكثير من لاجئي الـ48 لا يزالون يعيشون داخل فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبعضهم الآخر يضيف إلى لاجئي الـ48 أولئك الذين تشرّدوا نتيجة حرب الـ67 من الضفة الغربية وغزة (أطلق عليهم لقب نازحين)، وهذا أيضاً لا يكفي لتحقيق الدقة المطلوبة وذلك لأن أعداداً كبيرة من الفلسطينيين خرجت من الضفة الغربية وقطاع غزة لأسباب مختلفة خلال الفترة 1948 - 1967، وخصوصاً من انتقل منهم للضفة الشرقية من الأردن أو ذهب إلى بلدان الخليج العربي والمهجر طلباً للرزق، وهؤلاء محرومون أيضاً من حق العودة إلى الأرض المحتلة، وهناك أيضاً أعداد كبيرة من الشباب خرجت للدراسة أو للعمل من الضفة والقطاع منذ 1967 وحتى الآن، وحرمتهم السلطات الصهيونية من حق العودة بحجج مختلفة، مثل انتهاء تصريح الخروج وغيره، فضلاً عن أبعدوا قسراً عن فلسطين بسبب مقاومتهم للاحتلال.

وعلى هذا فإن قدراً كبيراً من اللاجئين الفلسطينيين هم مشردون ولكن لا يزالون في الحدود الجغرافية لفلسطين، وهناك قدر كبير آخر من الفلسطينيين خارج فلسطين ليس بالضرورة من اللاجئين بسبب حرب 1948، وحديثنا هنا ينصب على الفلسطينيين الذين يعيشون خارج فلسطين سواء من لاجئي الـ48 أو مشردي الـ67 أو لآية أسباب أخرى.

وتواجهنا بعد ذلك مشكلتان فنيّتان في التعرف على أعداد فلسطينيي الخارج وأوضاعهم، أولاًهما أن بعضاً يظن أن أعدادهم هي تلك المسجلة لدى وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهذا خطأ لأن هناك مئات الألوف لم يسجلوا أسماءهم لأنهم لم يسكنوا مخيمات اللاجئين ابتداءً، أو لأنهم لم يحتاجوا إلى خدماتها، أو لأنهم سكنوا في مناطق لا تقدم فيها الوكالة خدماتها مثل مناطق الخليج العربي وأوروبا وأمريكا. وثاني هذه المشكلات هي حالة التشتت التي يعانيها أبناء فلسطين في كل بقاع العالم، وموقف كل نظام من الأنظمة السياسية التي يعيشون تحت ظلها من قضيتهم، وقدرتهم على التعبير عن أنفسهم في مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية، بحيث أن معرفة أحوالهم وأعدادهم تعتمد إلى حد كبير على الرؤية السياسية للنظام ومصلحته. ولا أود أن أشغل القارئ الكريم بدراسات رقمية وإحصائية كثيرة، ومتضاربة قدمها باحثون ومؤسسات مختلفة، فهذا ليس منهجنا في هذا البحث، ولكننا نختار إحدى الإحصاءات الأقرب إلى الموضوعية والتي قدمها أحد الباحثين إلى مؤتمر علمي في بوسطن في الولايات المتحدة حول عدد الفلسطينيين سنة 1998 [135]، ونستطيع أن نستخلص منها ما يلي:

المنطقة	عدد الفلسطينيين
الأردن	2.328.803
لبنان	430.188
سوريا	456.662
مصر	48.784
السعودية	274.762
الكويت	37.696
بلدان الخليج العربي الأخرى	105.578
العراق وليبيا	74.284
بلدان عربية أخرى	5.544
أمريكا الشمالية والجنوبية	203.588
بقية أنحاء العالم	259.248
مجموع الفلسطينيين في الخارج	4.225.642

ويعتبر نسبة الزيادة الطبيعية للفلسطينيين (3.4%) يصبح عدد فلسطيني الخارج أربعة ملايين و 671 ألفاً و 487 شخصاً في سنة 2001، ويصبح أربعة ملايين و 830 ألفاً و 308 شخصاً سنة 2002.

السنة	العدد
2001	4.671.487
2002	4.830.308

أما عدد الفلسطينيين داخل فلسطين فقد قدرهم الباحث نفسه للعام نفسه (1998)، بنحو (3.914.549)، ومن بين هؤلاء الذين يعيشون داخل فلسطين هناك (1.529.089)، هم لاجئون ومشردون من مساكنهم وأرضهم لكن لا يزالون يعيشون داخل الإطار الجغرافي لفلسطين [136].

وهكذا فإن تقدير عدد الفلسطينيين لسنة 1998 (حسب تقدير هذا الباحث) هو ثمانية ملايين و 139 ألفاً و 191 شخصاً، ونسبة الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين إلى العدد الكلي للفلسطينيين

هي 51.9%، أما نسبة اللاجئين والمشردين الفلسطينيين ممن حرّموا حق العودة إلى أرضهم وقراهم الأصلية (سواء أقاموا داخل فلسطين أو خارجها) هي 70.69% (أي خمسة ملايين و753 ألفاً و731 شخصاً). ووفق تقديرات سنة 2002 - في ضوء الزيادة الطبيعية للفلسطينيين - يصبح المجموع الكلي للاجئين ستة ملايين و577 ألفاً و58 شخصاً.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك نسبة ضئيلة من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة يقيمون في الخارج بقصد الدراسة والعمل ولديهم في الوقت نفسه هوية "مواطنة" تمكنهم من العودة والإقامة في الضفة أو القطاع، غير أن هذه النسبة لا تؤثر بشكل جدي على التقديرات المشار إليها أعلاه وربما لا تتجاوز 2 - 3 % من عدد الفلسطينيين.

وما يهمنا هنا هو إدراك حجم المأساة التي يعيشها الفلسطينيون عندما نعلم أن أكثر من ثلثهم أجبروا على ترك مدنهم وقراهم الأصلية، وأن أكثر من نصفهم لا يعيشون ضمن الحدود الجغرافية لفلسطين. وما يزيد حجم المأساة وآلامها أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي أقدم قضايا اللاجئين في التاريخ الحديث والتي واجهها المجتمع الدولي دون اكتراث حقيقي. لقد اتخذت قرارات دولية بشأن لاجئي الحرب الأهلية مثلاً في تيمور الشرقية وغيرها، وجرى إلزام الأطراف المعنية بتنفيذها خلال سنة أو بضع سنوات. أما بشأن الفلسطينيين فقد مضى على تهجيرهم نحو (54) عاماً، وقد اتخذت الأمم المتحدة قرار (194) الذي يطالب الكيان الصهيوني "إسرائيل" بإعادة اللاجئين، وتم تأكيد هذا القرار منذ سنة 1949 أكثر من (110) مرات في الدورات المتعاقبة للأمم المتحدة وبشبه إجماع من المجتمع الدولي، وظلت الولايات المتحدة نفسها توافق على هذا القرار حتى سنة 1993 (عندما حول الأمر إلى اتفاق أوسلو). ومع ذلك فإن الكيان الصهيوني رفض الانصياع لهذا القرار، لأن الولايات المتحدة والقوى الكبرى لم تكن لديها الجدية الكافية لإجبار الكيان الإسرائيلي على تنفيذه.

لقد عانى الفلسطينيون من أوضاع مأساوية نتيجة تشردهم عن أرضهم، فقد تمزق كيانهم الاجتماعي السياسي، وفقدوا مصادر رزقهم من أراض كان يزرعونها، أو أعمال يقومون بها، أو بيوت يسكنونها، أو ثروات منقولة يملكونها. ووجدوا أنفسهم فجأة في مخيمات للاجئين، يسكنون الخيام أو الكهوف والمغائر لا يجدون ما يسدون به أدنى متطلبات حياتهم اليومية سواء كان ذلك طعاماً أو علاجاً أو تعليماً أو عملاً كريماً، ودون خدمات مياه. ولا تزال مخيمات اللاجئين في لبنان وسوريا والأردن بل وفي الضفة والقطاع وأوضاعها المأساوية التي مضى عليها أكثر من خمسين عاماً شاهداً حياً على مدى الظلم التي تعرض له أبناء هذا الشعب ومدى تجاهل المجتمع الدولي لقضيتهم.

وقد أنشأت الأمم المتحدة وكالة لغوث اللاجئين الفلسطينيين "أونروا" سنة 1950 لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، وقامت هذه الوكالة - ولا تزال - بتوفير جانب حاجات اللاجئين من تموين بالمواد الرئيسية للطعام ومن مدرّاس للتعليم وبعض الخدمات الصحية.. ويبلغ عدد

الفلسطينيين المسجلين رسمياً لديها سنة (1999) نحو ثلاثة ملايين و 600 ألف لاجئ [137]. ورغم أن اللاجئين يستفيدون من خدماتها إلا أنهم يتعاملون بحذر ورفض عنيف لأية محاولات تستهدف توطينهم في أماكن لجوئهم الحالي، ولا يرضون عن العودة إلى أرضهم في فلسطين بديلاً.

وتعاني وكالة الأونروا من مشاكل مزمنة في التمويل ومن عجز متواصل في ميزانيتها مما أدى إلى تناقص كبير في خدماتها، ومن أمثلة ذلك أنه منذ عام (1993) وحتى نهاية عام (1999) تقلصت خدمات الأونروا إلى المخيمات بنسبة (30 - 35%) حسبما ذكر وزير شؤون اللاجئين الفلسطينيين في السلطة الفلسطينية أسعد عبد الرحمن [138].

ولأن الفلسطينيين شعب يتميز بالنشاط والقدرة على المبادرة، فقد أخذ اللاجئون يتكيفون مع ظروف حياتهم الصعبة، فأصبحت المخيمات مراكز عمل وطني وتعبئة سياسية ومعنوية، وكان أبنائها روحاً أساسية في حركات المقاومة والتحرير، واهتم الفلسطينيون بالتعليم ودرس الكثيرون ليلاً في ضوء القمر أو على فتائل الكاز.. وبعد سنوات من المصابرة والكفاح أصبحت نسبة المتعلمين الفلسطينيين أفضل النسب في العالم العربي بل ومن أفضل النسب في العالم أجمع. وبدأ اللاجئون يستبدلون بالخيام أبنية من الطين أو الطوب في نفس مواقعهم، غير أن السلطات - خصوصاً في لبنان - تمنعهم رسمياً من سقف بيوتهم المتواضعة بالإسمنت، ويكتفون لذلك بألواح الزينكو. وتفتقد المخيمات إلى الآن إلى أدنى مواصفات التنظيم البلدي وخدمات توصيل شبكات المياه والصرف الصحي. ومن الطبيعي - في ظروف تمنع فيه السلطات المخيمات من التوسع والامتداد - أن يضطر الكثيرون للبحث عن العمل أو السكن خارج المخيمات أو الهجرة إلى بلدان الخليج العربي وأوروبا وأمريكا حيث تتوفر فرص العمل. وعلى ذلك فإن إحصاءات اللاجئين في المخيمات لا تعكس بالضرورة الأعداد الحقيقية للاجئين. فنسبة المقيمين داخل المخيمات في الأردن وسوريا ولبنان لا تتجاوز بعد خمسين عاماً من اللجوء (سنة 1999) إل 25% حسب إحصاءات الأونروا نفسها، بينما تسكن معظم الأعداد الأخرى في مدن وقرى هذه البلاد [139].

الفلسطينيون في دول الطوق

كما لاحظنا في الجدول السابق فإن أغلب فلسطينيي الخارج يقيمون في بلدان لها حدودها المباشرة بفلسطين، وخصوصاً الأردن وسوريا ولبنان، حيث يتشابه الفلسطينيون مع سكان هذه البلاد بشكل عام في خصائصهم السكانية والاجتماعية باعتبار أن الجميع ينتمون إلى ما يعرف جغرافياً وتاريخياً ببلاد الشام. وأن الحدود الحالية بينهم جاءت نتيجة المؤامرات الاستعمارية الدولية وخصوصاً اتفاقية سايكس بيكو 1916 بين بريطانيا وفرنسا. ويقع في هذه البلدان الثلاثة نحو ثلاثة ملايين و 215 ألفاً و 158 شخصاً أي نحو 76.1% من الفلسطينيين خارج فلسطين حسب إحصاءات 1998. وهذه النسبة العالية تعكس رغبة الفلسطينيين الكبرى في البقاء بجوار أرضهم التي حرموا بالقوة من العودة إليها، والسعي للعودة متى سنحت الظروف.

وفي الأردن نجد أن الفلسطينيين قد منحوا رسمياً الجنسية الأردنية وكافة حقوق المواطنة، من إقامة وعمل وشراء أراضٍ وبناء، وانتخاب وترشيح للبرلمان ومشاركة في الحكم وكان ذلك إثر توحيد الضفة الغربية مع الضفة الشرقية للأردن في دولة واحدة سنة 1950، تحت حكم الملك عبد الله بن الحسين. وتسلم عدد من الفلسطينيين رئاسة الوزراء من أمثال سمير الرفاعي، وسليمان النابلسي، و طاهر المصري. غير أن علاقة النظام الحاكم مع الفلسطينيين أو من يمثلهم تعرضت إلى بعض المنعطفات كان من أبرزها إشكالية التمثيل الرسمي للفلسطينيين خصوصاً منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، التي أصبحت رسمياً الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حسب قرارات القمة العربية في الرباط سنة 1974، مما جعل هناك نوعاً من ازدواجية التمثيل. وكان من الأحداث الجسام احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية في يونيو 1967، وخسارة الأردن من الناحية الفعلية سيادته وسيطرته عليها. وظل الأردن يُعَدُّ الضفة الغربية جزءاً من كيانه الجغرافي إلى أن أصدر الملك حسين بن طلال في صيف 1988 قراره بفك العلاقة مع الضفة الغربية، ليخلي الساحة لمنظمة التحرير لمحاولة تمثيلها، وكانت لا تزال عملياً تحت الاحتلال الصهيوني.

وقد أوجدت أحداث سبتمبر/أيلول 1970 شرخاً كبيراً بين الحكم الأردني وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، إذ إن المعارك الكبيرة التي اندلعت بين الطرفين أدت لقيام الجيش الأردني بسحق حركات المقاومة الفلسطينية وخسارتها لنفوذها في الأردن. وقد انعكس ذلك سلباً بشكل أو بآخر على طريقة تعامل النظام مع الفلسطينيين بشكل عام، حيث تقلص أثرهم في مؤسسات الحكم والدولة، رغم أن حقوقهم الدستورية بقيت كما هي من الناحية الرسمية. ويتحدث بعض المحللين أن تحسناً إيجابياً أخذ يظهر مؤخراً كان أحد معالمه تشكيل حكومة أبو الراغب في يونيو 2000، والتي شارك فيها عشر وزراء من أصول فلسطينية أي ثلث أعضاء الحكومة. ولا توجد إحصاءات دقيقة في الأردن عن الفلسطينيين من حملة الجنسية الأردنية غير أن التقديرات تحوم حول معدل 60% من مجموع الشعب الأردني، وهو ما تؤيده مصادر أوروبية وأمريكية. غير أن طريقة توزيع الدوائر الانتخابية لا تسمح لهم مطلقاً بتشكيل أغلبية برلمانية، وفي انتخابات سنة 1997 كان عدد الفلسطينيين 13 نائباً من أصل 80 نائباً أي نحو 16.25%. وقد انتقدت مصادر أوروبية وأمريكية هذا الأمر، ودعت إلى انتخابات تعبر بشكل أفضل عن حقيقة التركيبة السكانية. ولكننا لا يمكن أن نسلم بحسن نوايا هذه المصادر، لأنها تريد أن يكون ذلك جزءاً من خطة التوطين، والوطن البديل للاجئين في الأردن، مع أننا في الوقت نفسه نؤمن أن الفلسطينيين والأردنيين شعب واحد وجسد واحد، وأن تحقيق العدالة للجميع حق طبيعي، ولا يعني التنازل عن الحقوق الأخرى.

وفي الأردن عشرة مخيمات للاجئين هي:

- | | | |
|--------------|-------------------------|------------------|
| 1 - الحسين | 2 - البقعة | 3 - الوحدات |
| 4 - الطالبية | 5 - الزرقاء | 6 - ماركة (حطين) |
| 7 - إربد | 8 - الحصن (عزمي المفتي) | 9 - جرش |
| 10 - سوف | | |



وأكبر هذه المخيمات هو مخيم البقعة يليه مخيم الوحدات، ولا تزيد نسبة من يقيمون داخل المخيمات عن 18.2% (أي 247816) من عدد اللاجئين الفلسطينيين في الأردن المسجلين لدى الأونروا سنة 1999 والبالغ عددهم مليوناً واحداً و 612 ألفاً و 742 شخصاً [140]، وتظهر الخريطة التالية مخيمات اللاجئين في الأردن:

وتعد حالة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الأشد صعوبة ومعاناة، إذ أجبر على الخروج من شمال فلسطين إلى لبنان في أثناء حرب 1948 حوالي مائة ألف فلسطيني وأنشئ لهم 15 مخيماً رسمياً. ولم تكن الأحوال السياسية وطبيعة التركيبة السكانية تسمح باستيعاب اللاجئين على الشكل الذي تم في الأردن. فالنظام السياسي في لبنان مبني على أساس نسب وتوازنات طائفية محددة بين المسيحيين وخصوصاً الموارنة، والسنة و الشيعة والدروز. ولم يكن دخول الفلسطينيين، وهم من أهل السنة في التركيبة اللبنانية مُرحباً به، خصوصاً من الطائفة المارونية، التي تتمتع بنفوذ سياسي مميز يخولها رئاسة الدولة وعدداً من المناصب الحساسة. وعلى أي حال، لم يكن الفلسطينيون يرغبون في الاندماج والتوطين، لكنهم كانوا يرغبون في الحياة الكريمة وظروف عمل ومعيشة معقولة تمكنهم من الوقوف على أقدامهم، وتركيز جهودهم لتحرير أرضهم المغتصبة، غير أن السلطات اللبنانية ظلت أمداً طويلاً تتبنى سياسة ترى أن حالة المعاناة والمعيشة المزرية للاجئين تصب في منع سياسة التوطين في الخارج، وفي أن تظل أعين اللاجئين متجهة نحو العودة إلى فلسطين لحل مشاكلهم. ولذلك منح الفلسطينيون وثائق سفر لبنانية تخولهم حق الإقامة، لكنها تمنعهم من أية حقوق سياسية.

كما منعوا من حق التجنس بالجنسية اللبنانية مهما طاللت المدة وحتى لمن يولد هناك، وقد قامت الحكومة اللبنانية بإعطاء الجنسية لنحو خمسين ألف لاجئ في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين لكونهم أساساً من المسيحيين، أو لوجود صلة نسب سابقة لهم بعائلات لبنانية، كما وحرّم الفلسطينيون من سبعين نوعاً من الوظائف والمهن في لبنان شملت كل الوظائف الحكومية تقريباً فضلاً عن الوظائف الطبية والتمريض والصيدلة والهندسة والمحاماة وغيرها. ووصلت معدلات البطالة بين الفلسطينيين في لبنان إلى ما يزيد 40%، ولا يحق للفلسطينيين التمتع بخدمات الحكومة الصحية

والتأمين الاجتماعي، كما أن نسبة ضئيلة جداً منهم تُقبل في المدارس الحكومية. ويمنع الفلسطينيون من سقف منازلهم المتواضعة بغير ألواح الزينكو كما يمنعون من بناء طابق ثانٍ لبيوتهم، مما أوجد حالة من الاكتظاظ الرهيب في المخيمات مع الزمن، أدت لنزوح الكثيرين خارجها. وحتى سنة 1971 كانت أغلبية البيوت غير مزودة بشبكة مياه، وحتى سنة 1980 كان لا يزال نصفها دون شبكة التصريف الصحي (مجاري)، وتصل نسبة الفلسطينين تحت خط الفقر في لبنان إلى 79% وسط العائلات التي يكون عددها 3 أفراد أو أقل، وترتفع إلى 96% - 98% في العائلات الأكبر من ذلك [141].

إن مثل هذه السياسات لم تثمر سوى المرارة في نفوس اللاجئين، الذين توقعوا من إخوانهم العرب على الأقل معاملة إنسانية كالتى يعامل بها أي مقيم في أي بلد أجنبي. ولذلك، ازدادت معدلات الهجرة بين اللاجئين إلى أوروبا الغربية وأستراليا وأمريكا، مما عرضهم لتحديات التدويب وفقدان الهوية بشكل أكبر، وتظهر الخريطة التالية مخيمات اللاجئين في لبنان.



وبعد حرب 1967 وسقوط الضفة الغربية وقطاع غزة في يد الاحتلال الصهيوني نشطت حركة المقاومة الفلسطينية في أوساط اللاجئين في لبنان، وتمكنت الفصائل الفلسطينية من السيطرة الفعلية على المخيمات، وبدأت عملياتها العسكرية من جنوب لبنان ضد الكيان الصهيوني، واستطاعت فرض نفسها فرضاً على السلطات اللبنانية بعد العديد من الاشتباكات والصدامات المسلحة. ورغم أن "اتفاق القاهرة" في نوفمبر 1969 أعطى الفلسطينيين حق التسليح ومهاجمة الكيان الصهيوني من الحدود اللبنانية، إلا أن حالة التوتر ظلت السمة الرئيسية في العلاقة بين الطرفين. وحاول الكيان الصهيوني تآزيم هذه العلاقة دائماً عبر هجمات الطيران وقصف المنشآت اللبنانية وقتل المدنيين، وعبر الحملات العسكرية المنظمة واحتلال أجزاء من لبنان سنة 1978 لإقامة حزام أمني، وكذلك 1982 لتدمير البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وعبر

دعم القوات المعادية للفلسطينيين وخصوصاً حزب الكتائب الماروني، وجيش لبنان الجنوبي العميل للصهاينة بقيادة سعد حداد ثم انطوان لحد. وجاءت الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1990) لتزيد من تأزيم الوضع وتعقيده، فدخل الفلسطينيون في حروب متواصلة منهكة مع أطراف الصراع كافة، حيث كانت تزداد درجة العداة أو تتبدل التحالفات مع جهة أو أخرى حسب تطور الأحداث.

وكان من أمثلة معاناة اللاجئين أن الكيان الإسرائيلي قام بأكثر من ثلاثة آلاف غارة على الفلسطينيين واللبنانيين خلال الفترة (1968 - 1974)، وفي سنة 1974 دُمّرت الطائرات الحربية الإسرائيلية مخيم النبطية للاجئين بالكامل، وفي سنة 1976 حاصرت قوات الكتائب وحلفاؤها مخيم تل الزعتر 53 يوماً حتى انتهى الأمر بتدميره وإخلاء سكانه بعد مقتل ثلاثة آلاف شخص معظمهم من المدنيين. وفي الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان في مارس 1978 قتل أكثر من ألفي فلسطيني ولبناني معظمهم من المدنيين، أما الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982 فقد أدى لمقتل 19 ألف مدني فلسطيني ولبناني. وخلال ثلاثة أسابيع من هذا الهجوم تم تدمير 70% من مخيم الرشيدية، وتم تدمير مخيم عين الحلوة (أكبر مخيم فلسطيني) بالكامل، وما تبقى من منازل تولت البلدوزرات الصهيونية مسحه عن الأرض. وحاولت القوات الصهيونية منع الفلسطينيين من إعادة بناء منازلهم لقرب مخيماتهم من فلسطين، وسعت إلى دفعهم شمالاً، لكن محاولاتها فشلت، وأعاد الفلسطينيون البناء في المواقع نفسها. ومنذ 1982 اضطرت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وآلاف من الفدائيين الفلسطينيين للانسحاب من لبنان تحت ضغط الغزو الصهيوني، وتسبب رفع حمايتهم عن المخيمات إلى وقوع مجازر صبرا وشاتيلا الشهيرة، حيث تعرض فلسطينيون ولبنانيون أبرياء عزل لعملية ذبح منظمة قتل فيها على مدى يومين 16 - 17 سبتمبر 1982 أكثر من 3000 شخص. وفي حرب المخيمات التي شنتها حركة أمل على مخيمات اللاجئين في مناطق بيروت وجنوب لبنان، وقامت بمحاصرتها مدة سنتين مايو 1985 - إبريل 1987 تم تدمير 80% من المنازل في مخيم شاتيلا و50% من مخيم برج البراجنة وقتل نحو 2500 شخص. وكانت معاناة هائلة اضطرت اللاجئين لأكل الحشائش والقطط، ومات عديدون بسبب نقص الأدوية، ومع ذلك فشلت أمل في السيطرة على المخيمات [142].

لقد كان ثمناً بالغاً ذلك الذي يدفعه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان تمسكاً بكرامتهم وإنسانيتهم وحقهم في الدفاع عن أنفسهم والسعي لتحرير أرضهم. لقد أعطى انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية سنة 1990 فرصة للفلسطينيين لالتقاط أنفاسهم، كما شكلت الانتفاضة الفلسطينية المباركة 1987 - 1993 عنصراً مشجعاً ودفعة معنوية كبيرة، وفتحت الساحة بشكل أكبر لانتشار التيار الإسلامي بينهم خصوصاً بعد التجربة السلبية للكثيرين مع فصائل المقاومة العلمانية واليسارية. غير أن اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993 بين م.ت.ف والكيان الصهيوني زادت من مخاوف الفلسطينيين من أن تنسى قضيتهم أو يتم توطينهم في لبنان أو الأردن أو العراق وغيرها، ولا زال التعلق بفلسطين والعودة إليها هو القاسم المشترك لكل الفلسطينيين في لبنان على اختلاف توجهاتهم.

وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في لبنان 370.144 سنة 1999، ووفق الزيادة الطبيعية للفلسطينيين فإن عددهم سنة 2001 هو 395.742 شخصاً، وسنة 2002 هو 409.197 شخصاً. وقد تزايدت في السنوات الأخيرة حالات الهجرة بين فلسطينيي لبنان إلى أوروبا الغربية وخصوصاً الدول الإسكندنافية وإلى كندا وأستراليا إثر تسهيل هذه الدول لهؤلاء سبل الهجرة بقصد تدوينهم وتوطينهم.

ويقوم الفلسطينيون في لبنان الآن في 12 مخيماً رسمياً، فضلاً عن وجودهم في تجمعات لا تعدّها الأونروا رسمية أو في مدن وقرى لبنان المختلفة، ويقوم 54.4% من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا في المخيمات، وهذه المخيمات هي: الرشيدية، البرج الشمالي، البص في منطقة صور، وعين الحلوة، والمية ومية في منطقة صيدا، أما في منطقة بيروت والجبل فهي برج البراجنة، وشاتيلا، ومار إلياس، وضبية، وويقل (الجليل)، وفي منطقة الشمال البداوي، و نهر البارد.

وأكبر هذه المخيمات مخيم عين الحلوة حيث يسكنه نحو 70 ألفاً يليه مخيم نهر البارد 30 ألفاً [143].

ويختلف الوضع في سوريا عنه في الأردن و لبنان إذ إن السلطات السورية منحت اللاجئين الفلسطينيين فيها حقوق المواطنة العادية كافة، سوى الحقوق السياسية، كما لم تمنحهم الجنسية السورية واكتفت بمنحهم وثائق سفر. فللفلسطينيين في سوريا حق العمل والتملك والتجنيد الإجباري، ويعيشون بشكل عام في ظروف حياتية مشابهة لتلك التي يعيشها السوريون.

على الرغم من أن علاقات السلطات السورية مع منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها اتسمت بالتذبذب، وشهدت درجات من الصعود والهبوط طوال المدة الماضية، إلا أن السلطات السورية وخصوصاً تحت حكم حافظ الأسد، وحزب البعث ظلت ممسكة بزمام الأمور، ولم تخرج المخيمات في سوريا عن دائرة السيطرة، كما أن العمل النضالي الفلسطيني عبر الحدود السورية ضد الصهاينة كان يرجع بشكل أساسي إلى مدى رغبة السلطات السورية وسماحها بذلك.

وهناك في سوريا عشرة مخيمات رسمية للاجئين الفلسطينيين:

- 1 - خان الشيخ
- 2 - ذا النون
- 3 - سبينة
- 4 - حندرات
- 5 - جرمانا
- 6 - النيرب
- 7 - مخيم العائدين (حمص)
- 8 - مخيم العائدين (حماة)
- 9 - مخيم العائدين (درعا)
- 10 - مخيم العائدين (اللاذقية).



ولا يقيم في هذه المخيمات سوى 29.2% من اللاجئين الفلسطينيين، ورغم أن أكبر تجمع فلسطيني موجود في مخيم اليرموك حيث يقيم نحو 120 ألفاً إلا أن الأونروا لا تعدّه مخيماً رسمياً، رغم أنها تقدم خدماتها له! [144]، وتظهر الخريطة التالية مخيمات اللاجئين في سوريا.

وتعد مصر من دول الطوق، غير أن أعداد الفلسطينيين فيها محدودة مقارنة مع سوريا ولبنان والأردن، إذ يقيم على أرضها نحو 49 ألف فلسطيني، وكانت مصر قد وضعت قطاع غزة الفلسطيني تحت إدارتها منذ 1948 وحتى 1967، لكنها لم تقم بضمه رسمياً إليها، ولم تمنح الفلسطينيين الجنسية المصرية، وإنما منحهم وثائق سفر مصرية لا تعطهم حق الإقامة في مصر، وعليهم الحصول على تأشيرة دخول إلى مصر إذا رغبوا في ذلك، وهي أحياناً ما تستغرق شهوراً. ويحمل كل مواطني غزة هذه الوثائق، خصوصاً قبل إصدار السلطة الفلسطينية لجوازاتها، ولعل عدد حاملي هذه الوثائق يزيد عن مليون ونصف من المقيمين في غزة والخارج، وبسبب هذه الإجراءات وبسبب الأوضاع الاقتصادية في مصر معظم الفترة الماضية، فإن أعداد الفلسطينيين فيها ظلت محدودة.

وفي خارج دول الطوق كانت الكويت حتى عام 1990 تضم أحد أكبر التجمعات الفلسطينية في العالم إذ وصلت تقديرات الأعداد فيها إلى نحو 430 ألف نسمة. وقد فتحت الكويت صدرها لأبناء فلسطين خصوصاً في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وتزايدت أعدادهم بشكل كبير من 37 ألفاً سنة 1961 إلى 204 آلاف سنة 1975. وأسهم الفلسطينيون بشكل فعال في نهضة الكويت، وازدهارها في كافة القطاعات الإدارية الحكومية والقطاع الخاص، وقد جذب الفلسطينيون إلى الكويت ما وجدوه من تفهم وحسن عشرة لأهلها، ومن هامش حريات واسعة، ومجلس أمة منتخب

وصحافة نشطة، ومن فرص العمل الشريف، ومن أمن واستقرار قلماً وجدوه في غيرها. وتمتعت التيارات الفلسطينية المختلفة بهامش تحرك جيد وسط الفلسطينيين دونما تدخل حكومي يذكر، إلا فيما يحفظ أمن البلد واستقراره. لذلك، لم يكن غريباً أن تنشأ حركة فتح وتترعرع في الكويت، وأن تبرز العديد من قيادات حماس في الخارج من الكويت نفسها، وفتح وحماس هما أقوى حركتين فلسطينيتين. ولم يعيش الفلسطينيون في مخيمات في الكويت، ولكن كان هناك مراكز تجمع سكاني قوي مثلوا فيه الأغلبية الساحقة مثل النقرة وحولي وخيطان والفروانية. ولا يعني هذا أن كل الفلسطينيين عاشوا مستويات حياة مرتفعة كما يظن البعض، غير أن أوضاعهم كانت بشكل عام أفضل من أوضاع إخوانهم في لبنان وسوريا وقطاع غزة. ومع ذلك، فإن أغلبية الفلسطينيين كانت تعمل في الأنشطة الخدمية والوظائف الوسطى وتحصل إجمالاً على كفايتها الشهرية. وكانت معظم الأسر تعيش في شقق في بنايات سكنية ويسكن في الشقة الواحدة المكونة من غرفتين وصالون عادة عائلة من حوالي 8 - 10 أفراد.

وقد بدأت أحوال الفلسطينيين منذ مطلع الثمانينيات في التراجع، نتيجة تراجع الأوضاع الاقتصادية في الكويت بسبب انخفاض أسعار النفط، ونتيجة لتبني سياسة التكويت، ومحاولة ضبط العمالة الوافدة، وعانت العائلات الفلسطينية خصوصاً من مشاكل تعليم الأبناء، بعد أن لم يعد يسمح لهم بدخول المدارس الحكومية الكويتية إلا لمن ولد في الكويت، ومن التكاليف الكبيرة المترتبة على إرسال أبنائهم إلى الخارج للحصول على التعليم الجامعي، بعد أن وصل الحد الأدنى لقبول الطلبة غير الكويتيين في أواخر الثمانينيات في الجامعة الوحيدة في الكويت إلى نحو 94% في شهادة الثانوية العامة. كما لم يسمح لمن جاوز الـ 21 من عمره بالإقامة في الكويت إلا لمن يملك إقامة عمل، مما عرض آلاف الطلبة الدارسين في الخارج إلى إنهاء إقامتهم في الكويت ونشئت عائلاتهم. وعانت العائلات الفلسطينية (وعائلات الوافدين بشكل عام) من ارتفاع الإيجارات السكنية، التي كانت تقطع في أحيان كثيرة أكثر من نصف رواتبهم الشهرية، خصوصاً لمن تزوج وحاول الحصول على سكن خلال الثمانينيات.

وقد كان الاجتياح العراقي للكويت في أغسطس 1990 نقطة تحول كبرى بالنسبة للجالية الفلسطينية هناك، حيث اضطر نحو 200 ألف للنزوح في أثناء الاحتلال العراقي للكويت كما اضطر نحو 200 ألف آخرون للنزوح بعد عودة الحكم إلى يد الكويتيين، ولم يبق في الكويت إلا 37 ألفاً، (حسب إحصاءات 1998)، وهناك تقديرات كويتية بأن أعدادهم هي بحدود 60 ألفاً في سنة 1999 [145]، ويبدو أن تحسن العلاقات مع الأردن سيفتح الباب من جديد لقدم الذين يحمل أغلبهم جوازات سفر أردنية، فضلاً عن الأجواء الإيجابية التي أوجدتها انتفاضة الأقصى منذ سبتمبر 2000 حيث تفاعل الكويتيون معها بشكل كبير.

بين التوطين والعودة

يصر فلسطينيو الشتات أجمعهم على حقهم في العودة إلى فلسطين ولم تنهم عشرات السنوات من اللجوء والبعد عن الوطن وظروف القهر والمعاناة ومحاولات التدوين والتوطين.. لم تنهم عن تعلق

قلوبهم بالأرض المقدسة، فلا زال لاجئو 1948 يربون أحفادهم وأبناء أحفادهم على هذا الأمل ويعلمونهم أنهم أبناء تلك القرية أو المدينة من أرض فلسطين، ولا زال الكثير منهم يحتفظون بمفاتيح بيوتهم القديمة وشهادات امتلاك الأرض و"القواشين". ولا تزال المخيمات نفسها تقسم إلى أجزاء حسب قرى ومدن أولئك الذين استقروا فيها. ووصل الأمر بنسبة غير قليلة من أبناء المخيمات رفض تحسين الخدمات في مخيماتهم خوفاً من أن يكون ذلك جزءاً من عملية توطينهم، والشعب الفلسطيني ميسس بطب يعته ولمعظم الفلسطينيين انتماءات وميول لاتجاهات سياسية وحركية فلسطينية، وقد كان دور فلسطيني الشتات قيادياً بارزاً في إنشاء المنظمات الفدائية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة التحرك السياسي الفلسطيني طوال العقود الماضية الأربعة.

وحتى الآن أفضل الفلسطينيون 243 مشروعاً للتوطين خارج فلسطين[146].

ومن المشاريع التي أسقطها الفلسطينيون مشاريع التوطين في العراق وسوريا ولبنان، ومشروع جونسون ومشروع الرمدان، ومشروع سميت - بروتي، ومشروع باروخ، ومشروع سيناء، ومشروع كين، ومشروع همفري، ومشروع روجرز وغيرها[147].

وفي استطلاع الرأي للاجئين في سوريا مثلاً رفض 99% من حيث المبدأ أي مشروع للتوطين أو التهجير أو التجنيس، وطالب 98% بالعودة إلى قريته أو مدينته الأصلية في فلسطين، ولم يمانع سوى 1% من العودة إلى مناطق محررة في الضفة الغربية وغزة[148].

وبصر الصهاينة في مفاوضات الحل النهائي مع السلطة الفلسطينية على رفض حق العودة للاجئين 1948 وعدم تحمل أي مسؤولية تجاههم، وبماطلون بشأن نازحي الضفة الغربية وقطاع غزة. ويهدد ذلك بفشل أي تسوية سلمية مستقبلية، حتى وإن قبلتها السلطة الفلسطينية، فإنها ستحمل عناصر فشلها في ذاتها، بسبب الظلم الذي ستلحقه بالملايين الذين سيقبلون الطاوله على أي تسوية من هذا النوع.

وقد زاد الحديث مؤخراً عن الفلسطينيين في لبنان حيث تُعدّ حالتهم أصعب العقبات في طريق التسوية، وأشير إلى استعدادات أوروبية وكندية لاستقبال 150 ألف لاجئ فلسطيني من لبنان، ويبدو أن تسهيلات الهجرة لتلك البلدان تزايدت في السنوات الماضية بهدوء، ودون صخب حيث هاجر الكثيرون وخصوصاً من الشباب، كما أشارت تقارير إلى تسهيلات بدأ تنفيذها في مخيمات اللاجئين في الأردن[149].

المجازر التي تعرض لها الشعب الفلسطيني

كان الإرهاب - ولا يزال - جزءاً أساسياً من الفكر الصهيوني المستند إلى جذور عقائدية. فإن تورااة اليهود المحرّفة والتلمود يمجّدان استخدام القوة والعنف وسحق غير اليهود. وتصور التورااة المحرفة كيف أن بني إسرائيل عندما دخلوا أريحا قتلوا كل من فيها من ذكر

وأثنى وطفل وامرأة وشيخ بحد السيف. ويتعلم اليهود الصهاينة هذه النماذج الآن ويعُدونها مثلاً يحتذى، حيث تتضاءل القيمة الإنسانية لغير اليهود الذين خُلِقوا - حسب عقائد اليهود المحرفة - لخدمة اليهود.

ولم يكن بالإمكان إنشاء كيان يهودي خالص على أرض فلسطيني دون ارتكاب مذابح وحملات تهجير قسري لأغلبية السكان العرب الذين يقيمون في البلاد منذ آلاف السنين. وقد تكررت الإشارة إلى التخلص من العرب بأشكال مختلفة في كتابات ومذكرات كبار زعماء الصهيونية وقادة الكيان الصهيوني أمثال هرتزل، ووايزمن، وبن جوريون، ويغن، وإسحق رابين ... وغيرهم [150]. وعندما أصدرت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين كان من المفترض أن يعيش على أرض الدولة اليهودية المقترحة 498 ألف يهودي و497 ألف عربي أي أنها ستكون دولة ثنائية القومية مناصفة تقريباً بين الطرفين، وكان من المتوقع بسبب الزيادة الطبيعية للسكان العرب التي تفوق كثيراً الزيادة الطبيعية لليهود أن يصبح العرب أغلبية واضحة خلال بضع سنوات، مما يفقد المشروع الصهيوني جوهر الفكرة التي قام لأجلها. ولذلك سعى الصهاينة منذ البداية إلى تجاوز العقبة عبر وسيلتين الأولى: إرهاب العرب وإجبارهم على الرحيل، والثانية: تشجيع الهجرة اليهودية إلى الكيان "الإسرائيلي" حتى لو اضطروا لإرهاب اليهود في البلاد العربية، بارتكاب جرائم يظهر أن العرب قد نفذوها، لإشعار اليهود أنه لم يعد لهم مكان هناك.

وفي أثناء حرب 1948 ارتكب اليهود الصهاينة 34 مجزرة لتنفيذ مخططهم في فلسطين. وكانت أبرز المجازر وأشهرها مجزرة "دير ياسين" [151] وقد نفذت هذه المجزرة عصابات الأرغون (التي يتزعمها مناحيم بيغن) وشتيرن بالتنسيق مع الهاجاناه في ليلة وصباح 10 إبريل 1948. وتقع قرية دير ياسين على الطريق المؤدية إلى القدس، وقد قام الصهاينة بذبح وقتل 254 رجلاً وامرأة وطفلاً (وفي بعض التقديرات 360) بأسلوب وحشي.

ونستطرد قليلاً في ذكر قصص من مذبحة دير ياسين كأحد نماذج الإرهاب الصهيوني. ففي ذلك اليوم بقي عند "حياة البليسي" في المدرسة 15 طفلاً وطفلة، فقامت بتحويل المدرسة إلى مركز إسعاف لأنها مسئولة الصليب الأحمر (لم يكن هناك هلال أحمر لأن فلسطين كانت تحت الاحتلال البريطاني) في دير ياسين. وظننت أنها تحمي نفسها والأطفال بذلك. وأخذ الجرحى بالتوافد عندها. وعند الظهيرة جاء اليهود الصهاينة وأجهزوا على الجرحى، وقتلوا جميع الأطفال وقتلوا. ثم وضعوا الجميع على شكل كومة جثث فوقها جُثتها. وأسرعت فتاة يهودية وخلعت علم الصليب الأحمر عن باب المدرسة وغرسته عميقاً في كومة الجثث والجميع يصفق لها إعجاباً بما تفعل.

أما "الحاج إسماعيل عطية" وهو عجوز في الـ 95 من عمره، فبعد أن قتلوه جرّوه من رجليه وسط الشارع وأخذوا يرقصون حوله ويصيحون. وكانت زوجته تحمل حفيدها الوحيد عند البيت فجاءت فتاة يهودية

تحمل بيدها بلطة فضربت الطفل على رأسه، فتطاير نخاعه، والتصق بالجدار، ثم قتلت الجدة، وأخذت ترقص فوق الجسدين القتيلين.

وأخذوا "صالحية" وهي شابة، فقتلوا طفلها ذو السنين أمام عينيها، ثم وضعوها في حلقة، وأخذوا يرقصون حولها، ويمزقون ثيابها قطعة قطعة. وفي النهاية عاجلتها إحدى الفتيات اليهوديات بعدة طعنات في وجهها وصدرها وبطنها، وكانت حاملاً في الشهر السابع.

وقد قبضوا على شيخ في التسعين، ورموه من فوق بيته، واستخدموه هدفاً متحركاً يحاولون اقتناصه في الهواء. وحينما وقع على الأرض، قضوا عليه بأحذيتهم. وقتلوا امرأة اسمها "خالدية" كانت توشك على الولادة، وشقوا بطنها بسكين، ولما حاولت إحدى نساء القرية إخراج الطفل من أحشاء أمه قتلوها أيضاً [152].

وقد فاخر مناحيم بيغن (الذي أصبح رئيساً لوزراء الكيان الإسرائيلي 1977 - 1983، والذي حاز على جائزة نوبل للسلام!!) بهذه المذبحة، وعدّها سبباً مهماً في إنشاء الدولة اليهودية وتهجير العرب، فقال: "... أصيب العرب بهلع قوي لا حدود له بعد أخبار دير ياسين، فأخذوا يفرون للنجاة بأرواحهم ...، فمن أصل 800 ألف عربي كانوا يعيشون على أرض إسرائيل الحالية لم يتبق سوى 165 ألفاً" ... "ما وقع في دير ياسين وما أذيع عنها ساعداً على تعبيد الطريق لنا لكسب الظفر في معارك حاسمة في ساحة القتال. وقد ساعدتنا أسطورة دير ياسين بصورة خاصة على إنقاذ طبرية وغزو حيفا" ... "كان لمذبحة دير ياسين أثر بالغ في نفوس العرب يساوي ستة أفواج من الجنود" [153].

وقد تكرر نموذج دير ياسين في القرى العربية الأخرى في أثناء حرب 1948، حيث وقعت مذابح عديدة بنفس البشاعة كما في الطنطورة، وناصر الدين، وبيت داراس وغيرها. وقد اعترف المؤرخ "الإسرائيلي" أرييه يتسحافي، وهو باحث في الجيش الإسرائيلي بذلك قائلاً: "إذا أجملنا الحقائق ندرك أن مجزرة دير ياسين كانت إلى حد بعيد طابعاً مألوفاً لاحتلال قرية عربية، ونسف أكثر عدد من المنازل فيها، وقد قُتل في هذه العمليات الكثير من النساء والأطفال والشيوخ" [154].

وتوالى المذابح الصهيونية بعد ذلك بين حين وآخر، ففي ليلة 14 - 15 أكتوبر 1953 حدثت مذبحة "قبة"، وهي قرية عربية في الضفة الغربية هاجمها نحو 600 جندي صهيوني بقيادة الإرهابي أرييل شارون (الذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد). وقد أدى الهجوم الليلي إلى استشهاد 67 من سكان القرية المدنيين ووقوع أعداد كبيرة من الجرحى. كما أدى إلى تدمير 56 منزلاً ومسجد القرية ومدرستها وخزان مياهها. وتعمد الصهاينة تدمير البيوت على السكان، حتى إن امرأة شوهدت تجلس بجانب كومة من أنقاض منزلها الذي برز من بين ركامه أيدٍ وأرجل صغيرة هي أشلاء أولادها الستة، بينما كانت جثة زوجها الممزقة بالرصاص ملقاة في الطريق المواجه للبيت [155].

وفي 10 أكتوبر 1956 نفذ الصهاينة مذبحة "قليلية" حيث قتلوا نحو سبعين من سكان هذه البلدة وأوقعوا خسائر مادية كبيرة.

وفي 29 أكتوبر 1956 وقعت مذبحة "كفر قاسم" وهي قرية عربية في فلسطين المحتلة سنة 1948. إذ أعلن الصهاينة حظر التجول في ذلك اليوم على القرية اعتباراً من الساعة الخامسة مساءً دون أن يعلم فلاحوها العاملون في الحقول بذلك. وعندما بدأ الفلاحون بالعودة كانت الأوامر قد صدرت بإطلاق النار بقصد القتل، مما أدى لاستشهاد 49 فلسطينياً بينهم 15 طفلاً فضلاً عن عشرات الجرحى. وقد حاول الصهاينة التستر على جريمتهم فقاموا بمحاكمة الفاعلين حيث سُجن عدد منهم لفترات قصيرة. أما العقيد سيخار شدمي الذي أصدر الأوامر فقد قُدم للمحاكمة سنة 1959، وكانت عقوبته التوبيخ ودفع غرامة مقدارها قرش "إسرائيلي" واحد!! [156] وكان روح كل فلسطيني لا تساوي أكثر من جزء ضئيل من القرش وفق القضاء "الإسرائيلي".

وفي مجزرة مخيم خان يونس في 3 نوفمبر 1956 قتل الصهاينة 250 من سكانه المدنيين، ثم عادوا وقتلوا 275 مدنياً آخرين من المخيم نفسه في 12 نوفمبر 1956، كما قتلوا في اليوم نفسه أكثر من مائة مدني من سكان مخيم رفح للاجئين [157].

ونفذ الصهاينة مجزرة "السموع" في 13 نوفمبر 1966 حيث استشهد نحو 18 شخصاً وجرح 134 آخرين [158].

وعندما احتل الصهاينة في حرب 1967 الضفة الغربية وقطاع غزة قاموا بتشريد 330 ألف فلسطيني، واعترف أحد الجنود الصهاينة الذين رابطوا على نهر الأردن أنه قد صدرت لهم أوامر واضحة وصريحة بقتل المدنيين الذين يحاولون العودة إلى الضفة الغربية وقال "كنا نقتل الأحياء إذا وجدناهم، ونقتل الجرحى حتى لو كانوا نساءً أو أطفالاً. وأثناء خدمتي العسكرية، وبعد انتهاء الحرب بمدة طويلة كنا نطلق النار دائماً في منطقتنا، وفي كل ليلة كان يسقط قتلى، وفي صباح كل يوم كنا نجد بينهم جرحى ما نلبث أن نقضي عليهم".

وقد ذكر الضابط الصهيوني إيلي ليفي وهو برتبة نقيب قصة تشير إلى طريقة تفكير وعمل القيادة "الإسرائيلية"، فذكر أنه في أثناء حرب 1973 اقتحم وعدد من جنوده قرية في هضبة الجولان جنوبي القنيطرة، وجمعوا سكانها القلائل في ساحة كبيرة. وفجأة جاء الجنرالين رفائيل إيتان وأبيغدور بنغال، وسأل إيتان مندهشاً الرائد غوري ماذا ستفعلون بهم؟ فقال الرائد: أعتقد أننا سنطلب منهم العودة إلى منازلهم. فصرخ إيتان: ماذا؟ ألن تطلقوا النار عليهم؟! إنهم جميعاً جنود سوريون يتخفون بزيٍّ مدني، وأقسم عليّ ذلك. فتدخل النقيب إيلي ليفي وقال: ولكن بينهم نساء وأطفالاً. فردّ عليه إيتان: يُخَيِّل إليك ذلك!! عليكم أن تطلقوا النار عليهم، وتقتلوهم جميعاً. فقال إيلي: أهذا أمر يا سيدي؟ قال إيتان: نعم هو كذلك. فقال إيلي: أريد أمراً خطياً بذلك!! فقال إيتان بسخرية: إنك لا تريد أن تقاتل، لقد خاب ظني فيك أيها الشاب!! [159] وقد كان رفائيل إيتان هذا يشغل قائد فرقة مدرعات في الجولان في حرب 1973، ثم أصبح قائد المنطقة الشمالية 1974 - 1977، ثم أصبح رئيساً لأركان الجيش الإسرائيلي 1978 - 1983 حيث تولى قيادة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة 1982. وهو صاحب عبارة شهيرة يذكر فيها أن الفلسطينيين في الأرض المحتلة هم "صراصير مخدرة في قنينة"!! [160]

وفي أثناء الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان في صيف 1982، وبعد أقل من أربعة أسابيع على بدايته (5 - 30 يونيو 1982) استشهد نحو 15 ألف مدني وقال أحد الأطباء الكنديين العاملين في صيدا إن 50% من الشهداء هم من الأطفال دون سن 13 سنة. وأشارت تقديرات أخرى إلى أنه مع منتصف أغسطس 1982 كان قد استشهد نحو 19 ألفاً، بينما جرح حوالي 80 ألفاً آخرين[161]. وقد ذكر المقدم الإسرائيلي إيتان كلبينوت في شهادته التي نشرتها جريدة هعولام هزبه في 7 يوليو 1982 بأن هناك ضابطاً وجنوداً تعمدوا قتل مدنيين عزلاً وأبرياء داخل المخيمات الفلسطينية وقال إنه يذكر جيداً بأن الجنود أطلقوا النار بأمر من ضباطهم الكبار على عجرة فلسطينيين ونساء وأطفال داخل الملاجئ في مخيم عين الحلوة. وقال "لقد شاهدت أطفالاً فلسطينيين يكون ويصرخون بعد أن قتل الجنود أمهاتهم على مرأى منهم. كما أن بعض الجنود ألقوا قنابل حارقة داخل ملاجئ عين الحلوة، وكان فيها عشرات السكان المدنيين الذين لم يخرج منهم أحد"[162].

وفي 16 - 18 سبتمبر 1982 نظم الصهاينة بقيادة أرييل شارون ورفائيل إيتان وأمير دوري مذابح صبرا وشاتيلا وأوكلوا مهمة التنفيذ لمليشيات الكتائب، ومليشيات النمرور التابعة لكميل شمعون، وحراس الأرض التابعة لإيتان صقر، ورجال جيش لبنان الجنوبي العميل التابعين لسعد حداد، وكلها مليشيات مارونية. فقد احتل الصهاينة بيروت الغربية في 15 سبتمبر، وفي السادسة مساءً من اليوم التالي بدأ تنفيذ المجزرة التي استمرت نحو 40 ساعة. وزود الصهاينة - الذين حاصروا المكان - المليشيات المجرمة بوسائل الإنارة، وراقبوا عمليات الذبح كمن يجلس في الصف الأول من المسرح. وقد أدت هذه المذابح إلى استشهد 3297 معظمهم من النساء والأطفال والشيوخ واستخدمت الرؤوس والبلطات والسواطير والسكاكين لتهشيم الرؤوس وقطعها، والتمثيل بالأجساد، فضلاً عن اغتصاب النساء والفتيات. وتلذذ المجرمون خصوصاً بقتل الأطفال والتمثيل بهم. ووجدت في أحد البيوت جثة طفل رضيع قطعوا أعضائه، ثم صقوها بعناية على شكل دائرة ووضعوا الرأس في الوسط[163].

لقد كانت مذابح مخيمي صبرا وشاتيلا من المذابح المروعة التي اهتز لها الضمير الإنساني، والتي لم تستطع القوات الصهيونية والكتائبية التستر على أهوالها. وسارع الكيان الصهيوني كعادته بتشكيل لجنة تحقيق في محاولة لتلميع صورته إعلامياً وتبرئة ساحته وساحة قادته. وقد اكتفت اللجنة بتوجيه اللوم لشارون. لكنه سرعان ما عاد وزيراً للإسكان، ثم انتخب رئيساً لوزراء الكيان الصهيوني في فبراير 2001.

وكان اندلاع الانتفاضة المباركة في الضفة الغربية وقطاع غزة فرصة للكيان الصهيوني لقتل المدنيين، فاستشهد في سنواتها الست 1987 - 1993 ما مجموعه 1540، وجرح 130 ألف، واعتقل 116 ألفاً آخرين. وقد شملت قائمة الشهداء 268 طفلاً و127 امرأة حسب تقدير مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان[164]. وفي أثناء هذه الانتفاضة ارتكبت القوات الصهيونية - ضمن ما ارتكبت - مذبة المسجد الأقصى في 8 أكتوبر 1990 إذ هبَّ المسلمون للدفاع عن المسجد الأقصى عندما حاولت جماعة يهودية تسمى "أمناء جبل الهيكل" وضع حجر الأساس للهيكل اليهودي الثالث في ساحة الحرم.

وتدخل الجنود الصهاينة وأخذوا بإطلاق النار على المصلين. دون تمييز مما أدى إلى استشهاد 21 وجرح 150 آخرين[165].

وفي صلاة فجر الخامس عشر من رمضان 1414هـ الموافق 25 فبراير 1994 قام ضابط الاحتياط الصهيوني باروخ جولدشتاين باقتحام مسجد الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، حيث بدأ بحصد المصلين الساجدين بأسلحته الرشاشة، بينما ساعده عدد من المستوطنين في تعبئة الذخيرة. وكان يحاصر الحرم الإبراهيمي عدد كبير من الجنود وحرس الحدود الصهاينة يقدرون بـ300، وقد قام هؤلاء الجنود بإطلاق النار على المسلمين الذين هاجموا جولدشتاين بأجسادهم وقتلوه، كما قاموا بإطلاق الرصاص على المسلمين الخارجين من المسجد وعلى الناس الذين حضروا لإسعاف إخوانهم، ولحقوا بالمصابين والمسعفين إلى أبواب المستشفيات، وقتلوا المزيد. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى استشهاد 29 فلسطينياً وجرح أكثر من 300 آخرين. وجولدشتاين هو ضابط (طبيب!!) احتياط برتبة نقيب، وهو مهاجر من نيويورك في الولايات المتحدة. وكان يعدّ العرب مثل "الوباء ... إنهم الجراثيم التي تنقل إلينا الأمراض"، وكان متديناً، يعدّ مثل هذا العمل "تقرباً إلى الله". وقد عدّه اليهود المتدينون "قديساً"، ولا زال قبره مزاراً ومحجاً لهؤلاء اليهود[166].

وعندما أعلنت السلطات الصهيونية في 24 سبتمبر 1996 عن افتتاح نفق تحت المسجد الأقصى (مواز لأساسات الجدار الغربي للمسجد) هبّ المسلمون من جديد في موجات احتجاج عارمة، بينما بالغ الصهاينة في القمع والتنكيل واستخدموا الطائرات المروحية. وقد استشهد 62 فلسطينياً وجرح نحو 1500، وكان بين الشهداء نحو 15 من الشرطة الفلسطينية الذين اضطروا للرد، بسبب هجمات الصهاينة على مناطق السلطة الفلسطينية[167].

وتمثل انتفاضة الأقصى التي اندلعت منذ 28 سبتمبر 2000 نموذجاً للتضحية الفلسطينية وللإرهاب الصهيوني. فقد استخدم الصهاينة كل ما في أيديهم من وسائل البطش والدمار من الأسلحة الرشاشة والصواريخ والطائرات المروحية وطائرات إف 16 الحربية والرصاص المحرم دولياً ... في مواجهة شعب أعزل مصمم على الحرية والتحرير. واضطر الفلسطينيون إلى اللجوء إلى تفجير أنفسهم في عمليات استشهادية في التجمعات الصهيونية أحدثت نوعاً من توازن الردع مع الصهاينة.

وتشير تقديرات مركز المعلومات الفلسطيني إلى أنه بعد مضي عام على انتفاضة الأقصى فقد استشهد (حتى 31 يناير 2003) نحو 2272 فلسطينياً وأصيب نحو 35 ألفاً بجراح[168]. أما تقديرات وزارة الصحة الفلسطينية فترتفع تقديراتها للفترة نفسها إلى نحو 2800 شهيد، بينهم حوالي 530 طفلاً وياقفاً دون الثماني عشرة سنة[169].

وقد ازدادت شراسة الحملة الصهيونية لسحق الانتفاضة، في شهري مارس وأبريل 2002، وقامت بتنفيذ مجازر بشعة، كان أبرزها مذبحه مخيم جنين التي ذكرت العديد من التقديرات الفلسطينية أنه قد

استشهد فيها حوالي 500 فلسطيني، خلال النصف الأول من شهر إبريل 2002، غير أنه لم تظهر أرقام دقيقة حتى لحظة كتابة هذه السطور، ولم يكشف حتى الآن إلا عن نحو 57 شهيداً، كما أشير إلى وجود نحو 250 مفقوداً.

وقامت بتدمير مباني المخيم على ساكنيها، في الوقت الذي منعت فيه السلطات الصهيونية وسائل الإعلام من الاقتراب، حتى لا يطلع العالم على حقيقة ما يجري. وقد جرت في الوقت نفسه مذبحة مماثلة في نابلس استشهد فيها نحو سبعين فلسطينياً. وفي أثناء حملتها على مدن وقرى الضفة الغربية، في تلك الفترة، قامت بتدمير معظم البنية التحتية الفلسطينية بما فيها مؤسسات السلطة الفلسطينية التعليمية والصحية والأمنية، وبمصادرة وسرقة الكثير من محتوياتها. كما احتلت رام الله وسيطرت على مقر ياسر عرفات، الذي حوَصر مع عدد من مساعديه في بعض غرف المقر. وقام الصهاينة بتدمير سيارات الإسعاف، بل وباستخدامها في "اصطياد" الفلسطينيين، ومنعت فرق الإسعاف من الوصول إلى المصابين، الذين نزلت دماؤهم حتى استشهدوا، كما منعت لأيام عديدة دفن جثث الموتى، وقد انتقد تيري رود لارسن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى الأراضي الفلسطينية بحدة الحكومة الإسرائيلية، ووصف الدمار الذي ألحقته بمخيم جنين (بعد أن تجول بنفسه فيه يوم 18 إبريل 2002) بأنه "أبشع من أن يُصدَّق"، ووصف المخيم بأنه "دُمِّر تماماً، كما لو أن زلزالاً قد ضرب المنطقة"، كما انتقد الحكومة الصهيونية لمنعها دخول فرق الإغاثة إلى جنين طوال أحد عشر يوماً^[170].

وهكذا، فإن الإرهاب هو جزء طبيعي من الأيديولوجية الصهيونية، وعقلية التجمع الاستيطاني والقيادة الحاكمة في الكيان الإسرائيلي.

- [1] انظر الموسوعة الفلسطينية، إشراف أحمد المرعشلي (دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، ج3، ص474-475.
- [2] حول التقسيمات الإدارية لفلسطين في العهد الإسلامي، انظر: المرجع نفسه، ج1، ص119-124.
- [3] عجاج نويهض، رجال من فلسطين (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1980)، ص314-315.
- [4] الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص124، ومصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، ق1، ط2 (بيروت: دار الطليعة، 1973)، ص15-21.
- [5] حول جغرافية فلسطين، انظر: صلاح الدين البحيري، "جغرافية فلسطين"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير جواد الحمد، سلسلة دراسات، رقم 21 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص15-24.
- [6] رواه البخاري ومسلم وابن ماجة وأبو داود.
- [7] حديث حسن رواه الطبراني.
- [8] رواه البخاري.
- [9] محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، 1969)، ج1، ص265.
- [10] رواه البخاري ومسلم والنسائي.
- [11] رواه أبو داود وابن ماجة بسند صالح.
- [12] رواه أبو داود.
- [13] سورة الإسراء: 1.
- [14] سورة الأنبياء: 70.
- [15] إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1969)، ج3، ص184-185.
- [16] سورة الأنبياء: 80.
- [17] ابن كثير، مرجع سابق، ج3، ص187.
- [18] سورة سبأ: 18.
- [19] ابن كثير، مرجع سابق، ج3، ص533.
- [20] سورة المائدة: 20.
- [21] مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج1، ق1، ص343.
- [22] كما في الحديث الذي رواه أحمد على شرط البخاري.
- [23] انظر مثلاً: مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلالتها في بلادنا فلسطين (بيروت: دار الطليعة، 1979)، ص21-22، وص30-32.
- [24] رواه مسلم.
- [25] رواه مسلم.
- [26] فضائل الشام ودمشق للربيعي، تخريج محمد ناصر الدين الألباني (دمشق: المكتب الإسلامي، د.ت)، ص5.

- [27] حديث صحيح، رواه أحمد وابن ماجه.
- [28] حديث صحيح، رواه الطبراني.
- [29] حديث صحيح، أخرجه الحاكم وأبو نعيم في الحلية.
- [30] رواه الطبراني، وقال الهيثمي: فيه أرطاة بن المنذر، وبقيّة رجاله ثقات.
- [31] رواه أحمد بهذا النص، ورجاله ثقات إلا مهدي بن جعفر الرملي، فقد وثقه ابن حبان ويحيى بن معين وضعفه البخاري.
- [32] سفر التكوين 12/1، نقلاً عن سمير أيوب، وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني (بيروت: دار الحداثة للطباعة النشر، 1984)، ج1، ص29.
- [33] سفر التكوين، 13/14، نقلاً عن المرجع نفسه، ج1، ص31-32.
- [34] سفر التكوين، 5/15، نقلاً عن المرجع نفسه، ج1، ص32.
- [35] سورة آل عمران: 67-68.
- [36] سورة البقرة: 136.
- [37] سورة المائدة: 20.
- [38] سورة الأعراف: 157.
- [39] سورة الصف: 6.
- [40] سورة المائدة: 109.
- [41] سورة المائدة: 60.
- [42] انظر: عمر سليمان الأشقر، العقيدة في الله، ط5 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1984)، ص256-261.
- [43] سورة المائدة: 4.
- [44] سورة آل عمران: 181.
- [45] سورة التوبة: 30.
- [46] انظر: محمد علي الزعبي، دقائق النفسية اليهودية (بيروت: دن، 1968)، وانظر أيضاً: بولس حنا سعد، همجية التعاليم الصهيونية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1969)، وتوفيق الواعي، اليهود: تاريخ إفساد وانحلال ودمار (بيروت: دار ابن حزم، 1995).
- [47] مصطفى الدباغ، بلادنا فلسطين، ج9، ق(2)1، ص41-50.
- [48] سورة المائدة: 70.
- [49] محمد الزعبي، مرجع سابق، ص75.
- [50] طغر الإسلام خان، تاريخ فلسطين القديم 1220 ق.م-1359 م: منذ أول غزو يهودي حتى آخر غزو صليبي، ط4 (بيروت: دار النفائس، 1984)، ص59.
- [51] سورة البقرة: 124.
- [52] الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص13-19، وص361-362، وج3، ص271-281.
- [53] حول تاريخ فلسطين القديم وبني إسرائيل في فلسطين، انظر مثلاً: طغر الإسلام خان، مرجع سابق، ص35-124، والموسوعة الفلسطينية، ج1، ص37، وص238، وج3، ص184-186، وص271-281، وج4، ص174.

[54] انظر عبد الوهاب المسيري "يهود العالم" في دليل إسرائيل العام، تحرير صبري حريس وأحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 477-489.

[55] حول يهود الخزر، انظر مثلاً: أسماء فاعور، فلسطين والمزاعم اليهودية (بيروت: دار الأمة، 1995)، ص 235-241.

[56] ظفر الإسلام خان، مرجع سابق، ص 98.

[57] انظر المرجع نفسه، ص 117-134.

[58] حسان حلاق، موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909، ط 2 (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1980)، ص 82-84.

[59] انظر: هند أمين البديري، أراضي فلسطين: بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ (القاهرة: جامعة الدول العربية، 1998)، ص 163-260؛ ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، (القاهرة: دار الكتاب العربي، 1959)، ص 11؛ وعبد العزيز محمد عوض، مقدمة في تاريخ فلسطين الحديث: 1831-1914 (بيروت: مكتبة المحتسب-المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983)، ص 62؛ ومحمد النحال، سياسة الانتداب البريطاني حول أراضي فلسطين العربية، ط 2 (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1981)، ص 87.

[60] حول تفصيلات استيلاء اليهود على الأراضي في فلسطين 1917-1948 انظر: هند البديري، مرجع سابق، خصوصاً الفصل الثالث ص 143-277، والموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 557-563، وج 4، ص 662.

[61] انظر: غازي السعدي، من ملفات الإرهاب الصهيوني في فلسطين (2): مجازر وممارسات 1936-1983 (عمان: دار الجليل، 1984)، وإبراهيم أبو جابر "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 427، وص 457-459. والمركز الفلسطيني للإعلام، أخبار يوم 29 مارس 2000 www.palestine-info.org.

[62] استفاد الباحث من عدد من المراجع والتقارير المنشورة في الصحف للوصول إلى الأرقام المشار إليها في الفقرة. انظر مثلاً: خالد عايد "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، في دليل إسرائيل العام، ص 351-404، والموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 222-227.

[63] انظر: خالد عايد "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة"، في دليل إسرائيل العام، ص 376-377.

[64] عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 9 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 41-42.

[65] المرجع نفسه، ص 43-67.

[66] المرجع نفسه، ص 49.

[67] انظر "الموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 180، وهند البديري، مرجع سابق، ص 187-237.

[68] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 561-562، وهند البديري، مرجع سابق، ص 239-248، وصالح أبو يصير، مرجع سابق، ص 465-485.

[69] انظر: هند البديري، مرجع سابق، ص 249-259، ومحمد عرابي نخلة، تطور المجتمع في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني 1920-1948 (الكويت: ذات السلاسل، 1983)، ص 144.

[70] انظر نص الفتوى في: وثائق الحركة الفلسطينية 1918-1939: من أوراق أكرم زعتر، أعدتها للنشر بيان نويهض الحوت (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1984)، ص 381-391.

[71] انظر: بيان الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 294-296، وعيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط 2 (القدس: منشورات صلاح الدين، 1981)، ص 230، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 34-35، والموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 562.

[72] تنشر الدراسات والصحف الكثير عن ممارسات الصهاينة ضد الأوقاف الإسلامية. وما ذكر هنا، على سبيل المثال، نشر في جريدة الرأي العام، الكويت، 22 إبريل 1986، والوطن، الكويت، 16 ديسمبر 1985، واللواء، الأردن، 10 إبريل 1986. ولمزيد من التفصيلات حول الأوقاف الإسلامية في الأراضي المحتلة سنة 1948 يمكن الرجوع إلى دراسة هامة باللغة الإنجليزية، وهي:

Michael Dumper, Islam and Israel: Muslim Endowments and the Jewish State (Washington: Institute for Palestine Studies, 1994).

[73] الرأي العام، 22 ديسمبر 1985.

[74] انظر: رفيق النشئة، وإسماعيل ياغي، تاريخ مدينة القدس (عمان: دار الكرمل، 1984)، ص 94، وهنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل (بيروت: 1970)، ص 45.

[75] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 522.

[76] النشئة، مرجع سابق، ص 157.

[77] حول هذه الفترة عن تهويد القدس، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 521-527، وإبراهيم أبو جابر وآخرون "قضية القدس ومستقبلها،" في المدخل إلى القضية الفلسطينية (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 544-568. وجريدة الدستور، 18 يونيو 1997.

[78] حول نسب الملكية في القدس، انظر: إبراهيم أبو جابر وآخرون، مرجع سابق، ص 541، وص 557. ورفيق النشئة، مرجع سابق، ص 98.

[79] هناك الكثير من المصادر التي تحدثت عن عمليات تهويد منطقة الأقصى والحفريات تحته والاعتداءات عليه، انظر حول الفقرتين السابقتين مثلاً في: إبراهيم أبو جابر، مرجع سابق، ص 564-568، والموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 522-523، والأخبار اليومية، مثلاً في: جريدة الخليج 13 فبراير 2000، و 27 يوليو 2000، و 9 سبتمبر 2000، و 8 و 17 يناير 2001، والمركز الإعلامي الفلسطيني (http://www.palsetine-info.org) بتاريخ 23 مارس 2000، و 2، 6 إبريل 2000.

[80] غطت الجرائد اليومية تلك الأحداث، انظر الأخبار في الأيام التالية للأحداث، مثلاً في: جريدتي الرأي والدستور.

[81] حول القدس في الأمم المتحدة، انظر مثلاً: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 548-553.

- [82] الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص362.
- [83] انظر بالتفصيل في المرجع نفسه، ج1، ص37، وج23، ص273-279، وج4، ص174، كما سبقت الإشارة إلى كتاب تاريخ فلسطين القديم لطغر الإسلام خان، والذي ينصح بقراءته حول هذا الموضوع.
- [84] الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص218-219، وص401-402.
- [85] المرجع نفسه، ج1، ص362-366، وج3، ص253. وحول تفصيلات القبائل العربية في فلسطين انظر كتاب: مصطفى مراد الدباغ، القبائل العربية وسلالتها في بلادنا فلسطين.
- [86] حسان حلاق، مرجع سابق، ص82-84.
- [87] لا تتفق معظم المصادر على أرقام دقيقة محددة حول أعداد السكان سنة 1918، وإن كانت الفروقات بينها بسيطة وغير ذات أهمية، وتقديرات أعداد اليهود في مصادر تتراوح بين 7% إلى 10% من السكان، والأرقام المشار إليها هي ما يراه الباحث أقرب إلى الصحة بناء على دراسة مقارنة للعديد من المصادر.
- انظر مثلاً: النحال، مرجع سابق، ص87، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص11. وانظر أيضاً: تقرير لجنة بالين P.C. Palin التي شكلتها السلطات البريطانية للتحقيق في انتفاضة موسم النبي موسى التي اندلعت 4-10 إبريل 1920 والمحفوظ في: F.O.371/5121، ص3.
- [88] انظر: محمود ميعاري "التركيب السكاني"، في دليل إسرائيل العام، ص42.
- [89] الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص558.
- [90] المرجع نفسه، ج1، ص559-560.
- [91] Salman Abu Sitta, Palestinian Right to Return (London: The Palestine Return Centre, 1999), p.16.
- [92] انظر: نشرة العودة، ع65، يوليو 1999، وكليفورد رايت، حقائق وأباطيل في الصراع العربي الإسرائيلي، ترجمة عبد الله عريقات وعبد الله عياد، (عمان: دار الناصر، 1992)، ص36، وجريدة الأنباء (الكويت)، 3 فبراير 1986.
- [93] تخضع أعداد الفلسطينيين عادة لتقديرات، وليس للإحصائيات الدقيقة، وهناك إحصائيات وتقديرات سنوية محددة للفلسطينيين في الكيان الإسرائيلي مع ملاحظة أنهم يضمّون إليهم فلسطينيين منطقة القدس الشرقية (لأن الكيان أعلن ضمها رسمياً إليه) وهم يقدرّون بنحو 200 ألف، وقامت السلطة الفلسطينية بعمل إحصاء للسكان في الضفة والقطاع سنة 1997 وهي عادة ما تضم سكان القدس الشرقية.
- أما إحصاءات فلسطينيي الخارج فأرقامها تقديرية بحسب اجتهادات الباحثين، ويمكن الوصول إلى معرفة الأرقام التقديرية للفلسطينيين لكل عام من خلال احتساب الزيادة السنوية لأعدادهم والتي يبلغ معدها 3.4% تقريباً. انظر التفصيلات في الصفحات التالية.
- [94] كليفورد رايت، مرجع سابق، ص23-24.
- [95] المرجع نفسه، ص25.
- [96] كليفورد رايت، مرجع سابق، ص24، وص31.

- [97] المرجع نفسه، ص26، وانظر النص نفسه ونصوص أخرى لويتز في:
- Nur Masalha, The Expulsion of the Palestinians (U.S.A.: Institute for Palestine Studies, 1993), pp.131-2
- [98] كليفورد رايت، مرجع سابق، ص26-29. وانظر: الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص585.
- [99] المرجع نفسه، ص32.
- [100] Abu Sitta, op.cit, p.27
- [101] إبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص429.
- [102] المرجع نفسه، ص427.
- [103] Abu Sitta, op.cit., p.16-24
- [104] كليفورد رايت، مرجع سابق، ص15 نقلاً عن صحيفة صنداي تايمز اللندنية، 15 يونيو 1967.
- [105] المرجع نفسه، ص85، نصاً شاحك ودايان ذكراً نقلاً عن جريدة الجارديان (مانشستر)، 14 نوفمبر 1973.
- [106] المرجع نفسه، ص82.
- [107] المرجع نفسه، ص89.
- [108] إبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص427، وص459.
- [109] انظر: إيليا زريق، "أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل" في دليل إسرائيل العام، ص338.
- [110] إبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص429.
- [111] المرجع نفسه، ص427.
- [112] انظر: إيليا زريق، "أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل" في دليل إسرائيل العام، ص317-347. وكليفورد رايت، مرجع سابق، ص88.
- [113] إبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص427.
- [114] أحمد يوسف، الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر: فلسطينيو 1948 (الولايات المتحدة: المؤسسة المتحدة للنشر والتوزيع)، ص8-9.
- [115] أحمد خليفة "الأحزاب السياسية" في دليل إسرائيل العام، ص172-174، وإبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص442-447.
- [116] أحمد خليفة "الأحزاب السياسية" في دليل إسرائيل العام، ص174-176، وإبراهيم أبو جابر، "المجتمع العربي في إسرائيل" في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص448-449.
- [117] أحمد يوسف، مرجع سابق، ص24-25.
- [118] حول نتائج الانتخابات "الإسرائيلية" لسنة 1999 انظر مثلاً: إبراهيم أبو جابر "الانتخابات الإسرائيلية: قراءة في اتجاهات التصويت وعوامل النصر والخسارة"، مجلة فلسطين المسلمة، يوليو 1999.
- [119] أحمد يوسف، مرجع سابق، ص27-28.

- [120] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص559-560، وجورج قصيفي، الرهان الديمغرافي في فلسطين (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1990)، ص13.
- [121] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص559.
- [122] Don Peretz, The West Bank: History, Politics, Society and Economy (Boulder: West View, 1986), p.80
- [123] ديفيد جليمور، المطرودون، ترجمة شاكر إبراهيم (القاهرة: مدبولي، 1993)، ص141.
- [124] جريدة الأنباء، 3 فبراير 1986.
- [125] جريدة الاتحاد، الإمارات العربية المتحدة، 8 نوفمبر 1999. وتقديرات السكان لسنة 2001 متوافقة تقريباً مع ما أعلنه حسن أبو لبدة رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أنه في نهاية سبتمبر 2001 كان عدد سكان الضفة مليونين و210 آلاف، وسكان القطاع مليوناً و120 ألفاً، انظر جريدة الخليج، 29 سبتمبر 2001.
- [126] تعد نسبة 3.4% هي نسبة الزيادة العامة المعتادة للشعب الفلسطيني، وهي على أية حال نسبة تقريبية لعلها الأقرب للصواب ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأرقام تعد أرقاماً متحفظة بالنسبة إلى قطاع غزة بالذات والذي يعد من أكثر المناطق تزايداً للسكان في العالم حيث ترتفع النسبة إلى نحو 4% سنوياً، ووفق تقديرات الزيادة بـ 4% فإن عدد سكان القطاع في سنة 2001 هو 1.194.426، وفي 2003 يكون 1.291.891، وفي 2005 يكون 1.397.309، والله أعلم.
- [127] مها عبد الهادي، الأوضاع الاقتصادية والفرص المتاحة: الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1999)، ص14-16.
- [128] جريدة الخليج، 3 مارس 2000.
- [129] انظر: نبيل السهلي، "سكان الضفة والقطاع" في جريدة الشرق الأوسط، 14 أغسطس 1996.
- [130] انظر: جريدة الخليج، 10 مارس 2001، ومقال عبد الغني الشامي "تقرير إحصائي فلسطيني رسمي" في العودة، سبتمبر 1998.
- [131] حول الأوضاع التعليمية في الضفة والقطاع، انظر: محمد حلاج، التربية والتعليم الفلسطينيان في الأراضي المحتلة، وعبد الفتاح الجيوسي، فلسطين المحتلة: الصمود والتحدى (عمان: دار الكرمل، 1988)، ص84-88، وص103-106. وجريدة الرأي العام، الكويت، 14 يوليو 1986.
- [132] انظر: العودة، سبتمبر 1998، وجريدة الرأي العام، 15 يوليو 1986.
- [133] سمير يوسف، "الوضع الصحي في الضفة الغربية والقطاع كارثة حقيقية"، في جريدة الدستور، 31 أكتوبر 1993.
- [134] الجيوسي، مرجع سابق، ص112-113.
- [135] جريدة الخليج، 17 مايو 1998.
- [136] المرجع نفسه.
- [137] انظر مجلة المجتمع، ع1378، 30 نوفمبر 1999.
- [138] جريدة الخليج، 4 إبريل 2000.

- [139] مجلة المجتمع، ع1378، 3 نوفمبر 1999.
- [140] المرجع نفسه.
- [141] انظر مثلاً حول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: الكتيب الذي أعدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية:
The Institute for Palestine Studies, Palestinian Refugees in Lebanon (Beirut: IPS, 1999)
- [142] Ibid
- [143] Ibid
- [144] انظر مقال نبيل السهلي "اللاجئون الفلسطينيون في سوريا: حقائق ديموغرافية"، في جريدة الاتحاد، 8 يناير 2000، ومجلة المجتمع، ع1378، 30 نوفمبر 1999. وانظر حول اللاجئين: تيسير عمرو "مشكلة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص593-614.
- [145] حول التقديرات الكويتية للعدد، انظر: المجتمع، ع1378، 30 نوفمبر 1999.
- [146] انظر: مقابلة أسعد عبد الرحمن مع جريدة الخليج، 4 إبريل 2000.
- [147] انظر: العودة، 1 فبراير 1999، و 15 ديسمبر 1999، وجريدة الخليج، 9 ديسمبر 1999.
- [148] جريدة الخليج، 9 يناير 2000.
- [149] انظر مثلاً: السبيل (الأردن) 16 مايو 2000.
- [150] انظر مثلاً حول الإرهاب الصهيوني والتخلص من العرب في: الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص113-115، وص185-192.
- [151] انظر حول مذبحه دير ياسين في: المرجع نفسه، ج2، ص432-435.
- [152] حول قصص حياة البليسي والحاج إسماعيل وصالحية وغيرهم، انظر كتاب: عاصم الجندي، دير ياسين.
- [153] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص435.
- [154] انظر: جواد الحمد، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني 1948-2000، ط3 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2000)، ص17.
- [155] المرجع نفسه، ص24.
- [156] المرجع نفسه، ص27-31.
- [157] المرجع نفسه، ص83.
- [158] المرجع نفسه.
- [159] غازي السعدي، أحاديث الغزاة، ص63.
- [160] دليل إسرائيل العام، ص526.
- [161] www.passia.org/index-pfacts
- [162] غازي السعدي، أحاديث الغزاة، ص87.
- [163] جواد الحمد، المجازر الصهيونية، ص35-47.
- [164] انظر: صوت الشعب، 8 ديسمبر 1993، والأسواق (الأردن)، 25 مارس 1996.

- [165] جواد الحمد، المجازر الصهيونية، ص54.
- [166] المرجع نفسه، ص63-75.
- [167] انظر: صحف الرأي، والقدس العربي، والخليج، 25-29 سبتمبر 1999، www.passia.org/index-pfacts
- [168] www.pnic.gov.ps
- [169] الخليج، 16 فبراير 2003.
- [170] تحدثت جميع وسائل الإعلام عما حدث في جنين ومخيمها، ونقلت تصريحات لارسن، انظر مثلاً: الخليج، 19 إبريل 2002.

المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي

الفصل الأول

الحركة الصهيونية والفكر الصهيوني

الديانة اليهودية:

تقوم الديانة اليهودية حسبما يذكر اليهود أنفسهم على جملة أصول:

1. عقيدة توحيد الله.

2. عقيدة الاختيار الإلهي لبني إسرائيل، شعب الله المختار، أبناء الله وأحباؤه.

3. عقيدة توريث الأرض المقدسة فلسطين لإبراهيم عليه السلام ونسله من بني إسرائيل.

4. عقيدة المخلص المنتظر أو المسيا أو الماشيح كما يسمونه[1].

وحسب التيار اليهودي العام، وكما ذكر موسى بن ميمون، والذي يُعدُّ أحد أعظم علمائهم وفقهائهم، فإن اليهود يؤمنون بأن الله واحد ليس له مثل، وأن العبادة تليق به وحده، وأنه مُنَزَّه عن التجسيد وعن أعراض الجسد، وأنه الأول والآخر، وأنه عالمٌ بأحوال البشر. وأنه يجازي الذين يحفظون وصاياه ويعاقب من يخالفها، وأن هناك حياة بعد الموت. وأن اليهود يؤمنون بشريعة موسى، وأنها غير قابلة للنسخ. كما يؤمنون بعقيدة المخلص المنتظر. ولا تزال الأصول الثلاثة عشر للدين اليهودي، التي ذكرها موسى بن ميمون، تمثل مرجعاً أساسياً لليهود لفهم دينهم[2]. غير أن دراسة أكثر دقة لعقائد اليهود وفرقهم وتوراتهم وتلمودهم مع العودة إلى ما ذكره الله سبحانه وتعالى عنهم في القرآن الكريم، ستظهر مدى التشويه الذي لحق بمفهوم التوحيد، ومدى تحريف التصور عن الله سبحانه، كما سنرى في الصفحات التالية.

ويدعي اليهود أن عقيدتهم هي عقيدة القلة المثالية المختارة، وأن الرسالة اليهودية العالمية هي نشر السلام بين بني الإنسان، وتنحصر العقيدة اليهودية في بني إسرائيل وحدهم، أي أن هناك تطابقاً بين العقيدة والقومية. وحسب اختيار التيار العام لليهودية والمتبني في الكيان اليهودي فإن اليهودي هو المولود لأم يهودية بغض النظر عن إيمانه أو تدينه[3].

أما الكتب المقدسة عند اليهود فهي:

أولاً : العهد القديم (تناخ) Tenakh ويتكون من 39 سفرًا، والقسم الأول منها هو التوراة Torah، وهو الأسفار الخمسة الأولى، والقسم الثاني هو أسفار الأنبياء Nebee- im، ويتكون من 21 سفرًا، والقسم الثالث هو الصحف والكتب Ketubim، ويُعنى بالحكم - والأمثال والمزامير والأخبار التاريخية الخاصة باليهود بعد خراب الهيكل وبه 12

سفرًا. وتنسب جمع هذه الأسفار إلى عزرا الكاتب عام 444 ق.م، أي بعد وفاة موسى عليه السلام بما يزيد عن 700 سنة.

ثانياً: التلمود Talmud، ومعناه التعاليم أو الشرح والتفسير وهو مجموعة من الشرائع المدنية والاجتماعية اليهودية المتوارثة، ويتكون من المشنا Mishna أي التثنية، أو الإعادة، وتعني في العبرية الحفظ والتعليم، وهي تشكل النص أو المتن، و القسم الثاني هو الجيمارا Gemara وتعني الإتمام وهي تمثل الشرح أو التفسير، وقد جمعت المشنا حوالي سنة 200م [4].

وقد تعرضت اليهودية للتحريف والتبديل عبر التاريخ، ذلك أن الله سبحانه لم يتعهد لهم بحفظ توراتهم، وعاش اليهود معظم فترات تاريخهم تحت دول وحضارات مختلفة حاولت فرض هيمنتها عليهم، وتأثروا بالثقافات والتقاليد المتعددة التي عايشوها، في أزمان وبقاع شتى.

وفضلاً عن التيار الذي حاول المحافظة على الأصول التي أشرنا إليها، فإنه قد ظهرت فرق أخرى خصوصاً في الفترة 200 ق.م - 1000م، وأبرزها:

1. القراؤون Karaites وظهروا في العراق في القرن الثامن الميلادي، وهم لا يعترفون بشرعية التلمود، ويلتزمون بحرفية نصوص التوراة.

2. الفريسيون Pharisees، وهم يمثلون الجماهير الشعبية، وهم الذين يؤكدون على الزهد وصفاء النفس، ويرى فيهم اليهود آباءهم الروحيين. وهم يؤمنون بالتوراة والتلمود ويؤكدون على العيش وفق تعاليم التوراة دون التزام بحرفية نصوصه، وعُرفوا بجرأتهم في الاجتهاد والاستنباط، ويؤمنون بالبعث واليوم الآخر، وقد أتهمهم عيسى عليه السلام بالنفاق وأكل المال الحرام حسب أنجيل النصاري.

3. الصدوقيون Sadducees وهم يمثلون الطبقات الغنية المتنفذة والارستقراطية. وترجع بداياتهم إلى عهد الحكم الفارسي (القرن 6-4 ق.م)، وكان منهم كبار الكهنة (الساخامات والأخبار)، الذين احتكروا الحكم في أمور الدين والدنيا عند اليهود منذ الحكم الفارسي. وهؤلاء ينكرون البعث الجسماني ويوم القيامة، كما ينكرون الملائكة والروح، ويرفضون العمل بالتلمود، لكنهم يتمسكون بحرفية شديدة بالتوراة، ويرفضون كل أمر لم يثبت بنص بوصفه بدعة مستحدثة. وتصورهم للألوهية تصور قومي، فالإله هو رب إسرائيل حصراً وهم شعبه، وشجع إنكارهم للبعث أفرادهم على الانغماس في اللهو والترف والإباحية.

4. الأسينيون Essenes وهؤلاء يمثلون ظاهرة دينية اجتماعية أقرب إلى الرهبنة المسيحية، فيعيشون حياة الزهاد القائمة على الجمع بين العبادة وإلغاء الملكية الخاصة وشيوعية المال واشتراك الجميع فيه كل حسب حاجته. وقد أنشأوا لأنفسهم تجمعات اشتراكية

في أماكن متفرقة قائمة على التعاون في العمل والاشتراك في الإنتاج والمال، وتعود نشأتهم إلى فترة المسيح عليه السلام[5].

وفي الواقع المعاصر ينقسم اليهود إلى قسمين رئيسيين من الناحية الدينية[6]:

القسم الأول: يهود قوميون، أي على أساس الانتماء العرقي، وهم يرون أن يهوديتهم تكمن في قوميتهم وفي أسلوب حياتهم، وميراثهم الثقافي الاجتماعي، وهؤلاء فقدوا صلّتهم بالعقيدة اليهودية والتعاليم الدينية، ويوصفون بأنهم ملحدون أو علمانيون، ويذكر المسيري أن هؤلاء يمثلون أكثر من نصف يهود أمريكا، وأن نسبتهم أكثر من ذلك في يهود الاتحاد السوفيتي (سابقاً).

القسم الثاني: يهود يؤمنون بصيغة ما من صيغ العقيدة اليهودية، وهم ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

1. اليهودية الأرثوذكسية: وهي وارثة اليهودية الحاخامية أو التلمودية، وهي امتداد للصيغة اليهودية التي سادت بين الجماعات اليهودية في القرون الوسطى وحتى أواخر القرن التاسع عشر، وهي الصيغة الرسمية المعتمدة في الكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين، وأتباعها يؤمنون بالتوراة وأنها مرسلّة من الإله، وأن كل ما جاء فيها ملزم.

2. اليهودية الإصلاحية: وهي التي تحدّت اليهودية الحاخامية، وأتباعها يمثلون مدرسة الاستنارة Haskalah التي تحكم العقل في كل شيء، وتحاول أن تفصل بين ما هو ديني فتحترمه وتلتزم به، وبين ما هو قومي فترفضه، ولذلك كانت ترفض فكرة العودة إلى فلسطين وفكرة المسيح المنتظر، كما ترفض فكرة الشعب اليهودي وتدعو إلى اندماج اليهود في البلاد التي يعيشون فيها. وأبرز روادها موسى مندلسون Moses Mendelssohn، وقد ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر. وفي منتصف القرن التاسع عشر كانت هذه الحركة قد فشلت في اجتذاب اليهود إليها في أوروبا، وبعد ذلك وجدت لنفسها متسعاً في أمريكا. ومن الملفت للنظر أن هناك يهوداً إصلاحيين في أمريكا ينتمون الآن إلى الحركة الصهيونية، ولهم نسبة تمثيل عالية فيها، أي أن هؤلاء حافظوا على الدور المحوري للعقل، لكنهم عادوا لإعطاء ولاءهم ودعمهم للكيان الصهيوني في فلسطين.

3. اليهودية المحافظة: وهي تحاول أن تجمع بين اليهودية الأرثوذكسية وبين اليهودية الإصلاحية وقد تزعمها ساباتو مورياس Morias (1823 - 1901)، وسلمون شيختر Shechter (1830 - 1915)، وهي تؤمن بالوحي السماوي لبني إسرائيل، وتتخذ موقفاً إيجابياً من فكرة العودة وإقامة الدولة اليهودية، كما تؤمن بالبنية العامة للتقاليد المتوارثة عن الحاخامات، لكنها تحتفظ بحق تفسيرها وتأويلها تبعاً للمصلحة ومقتضيات العصر. وهي على سبيل المثال تقبل الجمع بين الجنسين في الصلوات، وأداء جزء من الصلاة بالإنجليزية، وإدخال آله الأرعن إلى المعبد، والذهاب للكنيس بالسيارة أو أي وسيلة آليه وهو ما لا تجيزه الأرثوذكسية.

ويرفض المحافظون عقيدة البعث ويوم القيامة، وهناك مدرسة كبيرة داخل اليهودية المحافظة دشنها مردخاي كابلان M.Kaplan ترى أن العقيدة اليهودية تعبير عن الروح الثابتة للشعب اليهودي، وأنها جزء من الإرث الحضاري العام التي تعد العقيدة أحد عناصره، شأنها في ذلك شأن اللغة والأدب وسائر الفنون. وبذلك يكون الشعب اليهودي هو مصدر الدين، ويكون الدين عبارة عن فولكلور قابل للتطور، شرط أن يصدر عن صميم الشعب اليهودي. وهي صورة تلغي بذلك مفهوم الألوهية وقيمة التشريع الإلهي. وبشكل عام تؤمن اليهودية الإصلاحية والمحافظة بحق المخلوق في التصرف وفق ما عليه العقل أو مقتضيات العصر، فيغير ويبدل الشرائع، بل ويسقطها أحياناً، ولذلك فهم لا يلتزمون الوصايا والنواهي ولا شعائر السبت، إلا الطعام الشرعي وعلى نحو جزئي ومن قبيل الفلوكلور. وقد أباحت اليهودية المحافظة والإصلاحية ترسيم النساء حاخامات، وأباحت الشذوذ الجنسي بين الذكور والإناث، بل ويرسم الشواذ والسحاقيات حاخامات. ويذكر د. المسيري أن الأغلبية الساحقة من اليهود في العالم هي إثنية أو إصلاحية أو محافظة.

نرى ما الذي يجمع بين هؤلاء؟ إنه باختصار شعورهم جميعاً بأنهم يهود!!

إن أولئك الذين يؤمنون بالتوراة والتلمود وحيأ إلهياً، أو أولئك الذين يرونها مجموعة من الخرافات والأساطير يتفقون في النهاية أنها هي التي شكلت الوعي الجمعي العام لليهود، وكانت العامل الحاسم في تشكيل معالم حياتهم عبر العصور. وهناك شعور عام لدى اليهود أنهم فئة خاصة من البشر، لكنهم يختلفون في تفسير ذلك، إن كان بسبب تميزهم الديني واختيار الله لهم، أو بسبب ما يرونه "إمكانات خاصة وعبقرية"، تميزوا بها عن غيرهم، أو بسبب حَمَل اليهود أنفسهم لبذور العدواة ضدهم أينما حلوا، بحيث كانوا دائماً جسماً غريباً مرفوضاً من غيرهم. إن هذا الشعور بأنهم فئة خاصة أدى إلى تكريس ظاهرة الخوف والشك في الآخرين، فضلاً عن الاستعلاء عليهم، مما دفع عامة اليهود إلى التعاون للحفاظ على أمنهم وتحقيق مصالحهم، من خلال السعي إلى السيطرة على المؤسسات السياسية والاقتصادية والإعلامية في البلاد التي يعيشون فيها. ولجأوا إلى العمل الهادئ الخفي لتحقيق هذه المصالح، لأنهم يعلمون أن قلتهم العددية تمنعهم من العمل المكشوف الصارخ، وقد تثير العداء ضدهم.

اليهود في القرآن

يلفت نظر قارئ القرآن الكريم العدد الكبير من الآيات والمساحة الضخمة من المصحف التي تتحدث عن اليهود أو بني إسرائيل. فالآيات التي تتناول يعقوب (إسرائيل) عليه السلام وأولاده، الأسباط (ومنهم يوسف عليه السلام)، وموسى عليه السلام وقصته مع فرعون وبني إسرائيل، وكذلك قصص داود وسليمان وزكريا ويحيى وعيسى عليهم السلام، كثيرة جداً. ولعل مجموع هذه الآيات لا يقل عن نصف القرآن الكريم تقريباً. وفي هذه الآيات الكثير من العبر والعظات والخبرات والتجارب والدروس التي ينتفع بها المؤمنون في أمورهم الإيمانية والتربوية والسياسية والخلقية. كما تكشف الأخلاق والطبائع العامة لليهود، ووسائل التعامل معهم[7].

وقبل أن نخوض في تفاصيل أخلاقهم وأوصافهم، فإننا ننبّه إلى ما درج عليه العديد من الكتاب المسلمين عند الحديث عن اليهود بما يفهم منه القارئ أن هذه الصفات والأخلاق هي صفات فطرية أو "جينية" تولد معهم ويتوارثونها، ولا سبيل إلى تغييرها فيهم، وأنهم كلهم كذلك. وبطرحون ذلك بوصفه الفهم الشرعي السليم. ويبدو لنا - والله أعلم - أن هذا يخالف الفهم الشرعي السليم، وذلك بناء على النقاط المختصرة التالية:

- قوله صلى الله عليه وسلم «ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه»[8]. فالأصل أن المولود يولد على فطرة التوحيد، أما الدين فيكتسبه من أبويه أو من محيطه الاجتماعي.
- أن الإسلام دعا اليهود إلى الدخول فيه والإيمان بمحمد صلى الله عليه وسلم وهي دعوة مفتوحة قائمة إلى يوم القيامة. قال تعالى مخاطباً بني إسرائيل: ﴿وَأْمِنُوا بِمَا أُنزِلَتْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾[9]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالْبَنِيَّانِ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلْ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[10]. وقد دخل في الإسلام عدد من اليهود الذين أصبحوا من كرام الصحابة مثل عبد الله بن سلام، وأم المؤمنين صفية بنت حيي بن أخطب، ولو كان اليهود "مقطورون" على الكفر وغير قابلين للتغيير لما دعاهم الإسلام لدعوته، ولما دخل أمثال هؤلاء في دينه، ولجاز للبعض أن يتهمهم بالنفاق وإخفاء الكفر.

- إن الخطاب القرآني لقوم معينين أو لوصفهم لا يُقصد منه دائماً أنه يشمل الجميع ودون استثناء لأحد. وإنما قد يشير إلى سلوك عام في فئة معينة قد يكون لها شواذها. كما أن هذا السلوك أو بعض الصفات قد تختلف من زمان إلى آخر ومن مكان إلى آخر. فقد كان سلوك بني إسرائيل مع موسى عليه السلام مثلاً للجن والخوف والعجرفة، فلما كتب الله عليهم التيه أربعين سنة نشأ جيل جديد صلب من بني إسرائيل أنفسهم، هو الذي قاده نبي الله يوشع عليه السلام وانتصر بهم على أعدائه. وليس كل بني إسرائيل في عهد ما قبل الإسلام كفار سيئون فقد خرج من بينهم الأنبياء والأولياء والشهداء.

والخطاب القرآني العام ينسب الفعل إلى من قام به، وإلى من وافق عليه، أو سار على دربه، على أساس الانتماء للجماعة التي قامت بالفعل. فقد خاطب القرآن يهود المدينة بقوله: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقُولُونَ أَنبِيَآءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [11] مع أنهم لم يقوموا بأنفسهم بقتل أي نبي، وتعدّد الخطاب لهم باتخاذ العجل: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ﴾ [12] ورفع جبل الطور فوق رؤوسهم ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ [13] وغير ذلك. والقرآن هنا لا يحدّد أشخاصاً بعينهم وإنما يخاطبهم بحكم الانتماء إلى الفئة التي قامت بالفعل ومن سار على دربها.

ويبدو لنا أن الصفات الذميمة التي ذكرها القرآن في حق اليهود مرتبطة بمدى التزامهم بمجموعة التعاليم المحرفة المذكورة في التوراة والتلمود، وما رسخ في وعيهم وقلوبهم من تراث وتقاليد تؤكد على عقلية الاستعلاء والشعب المختار وغير ذلك. وهم يتفاوتون في هذه الصفات حسب إيمانهم الديني، وتأثيرات البيئة والتراث عليهم. ولقد أشار القرآن الكريم إلى ما يؤيد هذا التفاوت فقال تعالى: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِن تَأْمَنهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّهُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [14] واليهود من أهل الكتاب طبعاً، وهم بالتالي يتفاوتون في درجات الأمانة.

وعلى ذلك، فإن الرؤية الإسلامية لليهود ليست رؤية منغلقة معادية من زاوية عنصرية، كما فعل الغرب النصراني أو أوربا بعقائدها العنصرية والقومية والتي أحدثت ما يسمى بـ "العداء للسامية"، وهو العداء لليهود لمجرد أنهم يهود. فالرؤية الإسلامية رؤية عالمية منفتحة مبنية على التسامح ومراعاة الحقوق الدينية والمدنية لأتباع الديانات الأخرى. وبالتأكيد، فإن المسلمين يحبون في الله ويبغضون في الله، وبوالون الله ورسوله، ويرؤون مما سوى ذلك. ولكن ذلك لا يمنعهم من العدل، وإعطاء الحقوق، وحفظ الحرمات. ولذلك، وجد اليهود الأمن والحماية تحت رعاية الدولة الإسلامية، بينما كانوا يعانون من التمييز والاضطهاد في أوربا وغيرها. غير أن هذا، لا يعني أن نُسلم لليهود بآية حقوق في فلسطين أو أرض الإسلام، وإنهم - أو غيرهم - عندما يحتلون أرضنا فيجب قتالهم، واسترداد حقوق المسلمين.

ولا يمنع ما سبق من ملاحظة أخيرة، هي أن السلوك اليهودي العام - كما يشهد الواقع - ما زال على عدائه للمسلمين. وأن الغالبية الساحقة لليهود تؤيد المشروع الصهيوني في فلسطين، واغتصاب أرض المسلمين. ولا تزال الكثير من المعاني التوراتية المحرفة والتلمودية والتراث العنصري تؤثر بعمق في تفكيرهم وتعاملهم ونظرتهم للآخرين.

لقد كانت حروب المسلمين طوال القرون الماضية متركزة على الصراع مع دول أوربا المسيحية الصليبية. ولم ينشغل المسلمون طوال تاريخهم (بعد العهد النبوي) بحرب اليهود. ولم يفعلوا ذلك إلا بعد ما جاء اليهود الصهاينة أنفسهم غاصبين محتلين لأرض المسلمين. إن سماحة الإسلام وإنسانيته جعلت رسول الله ﷺ يقف من مجلسه عندما مرّت به جنازة يهودي، وعندما ذكر له أنها جنازة يهودي، قال: «أليست نفساً؟!» [15] وقد عاقب عليه السلام بني قينقاع والنضير وقريظة ويهود خيبر على ما اقترفوه بحق الإسلام والمسلمين. لكن

طلَّت لليهود من أهل الذمة أحكامهم وحقوقهم الدينية والمدنية الكاملة. وتوفي عليه السلام ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين صاعاً من شعير أخذها عليه السلام رزقاً لعياله[16].

وعلى أي حال، فإن سوء الفهم الذي ذكرناه ناتج عن حالة "التعميم" التي يتعامل بها بعض العلماء والمفكرون عندما يتحدثون عن اليهود وبني إسرائيل. أي أنهم يتعاملون مع الظاهرة العامة أو الغالبة على اليهود كما يحاول أي باحث عندما يصف المظاهر العامة لقوم أو حزب أو طائفة من الناس، فيوصف العرب مثلاً بالكرم، ويوصف الإنجليز بالدهاء، واليابانيون بالجد والمثابرة، وهكذا. وعندما تتم مراجعة هؤلاء العلماء فإنك تجدهم يفرقون تماماً بين اليهود بوصفهم أهل كتاب وذمة وبين اليهود المعتدين الغاصبين، كما يفرقون بين أنبياء بني إسرائيل وصالحينهم، وبين من أصروا على الكفر. وإنما لجأنا للإشارة إلى هذا الأمر هنا لكثرة ما أخذت تردده الدعاية الصهيونية - الغربية من اتهام الإسلام والمسلمين "بالإسامية" والعنصرية وفق التعريفات الغربية لهذه المعاني.

أما نظرة القرآن الكريم لليهود فيمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولاً: اليهود أو بنو إسرائيل قبل الإسلام صنفان: صنف مؤمنون صالحون وصنف طالمون عصاة فاسقون. وقد مدح القرآن مؤمنهم كما ذم فاسقهم. ولا يتعامل القرآن مع بني إسرائيل أو اليهود بوصفهم جنساً أو قوماً، يُقبل بأكملهم أو يُرفض بأكملهم، وإنما باعتبارهم أفراداً ينتمون إما إلى معسكر الإيمان أو معسكر الكفر. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ فَلَا تَكُن فِي مِرَّةٍ مِّنْ لِّقَائِهِ وَخَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَءِيلَ . وَخَعَلْنَا مِنْهُمْ أُمَمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا إِنَّمَا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[17]. وقال تعالى: ﴿فَيُظْلَمُ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ وَبَصَدُّهُمْ عَن سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا . وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا . لَكِنَّ الرَّاكِبِينَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾[18].

ثانياً: إن الظاهرة الغالبة على بني إسرائيل السابقين كانت الكفر والعصيان. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكْلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾[19]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾[20]. وقال تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتَ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾[21]. وقال تعالى: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾[22].

ثالثاً: ذمَّ الله سبحانه عدداً من سلوكيات وأخلاق تلك الفئة الغالبة من اليهود، وكشف العديد من صفاتها حتى يتنبه المؤمنون في التعامل معها:

1. شدة العداوة للمؤمنين وبعضهم: قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾[23]. وقال تعالى: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ . هَآؤُنَّمُ أَوْلَاءُ نُّجِبُونَهُمْ وَلَا يَجِيبُونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَفُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَظِيمًا مِنَ الْعَيْطِ

قُلْ مُوتُوا بِعَيْطِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ [24]. وقال تعالى:
[وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ] [25].

2. قتل الأنبياء والرسل: قال تعالى: [لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ رُسُلًا كُلَّمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُهُمْ قَرِيبًا
كَذَبُوا وَفَرِحُوا يَقْتُلُونَ] [26]. وقال تعالى: [أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا
تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ] [27].

3. تحريف التوراة وتزييف كلام الله والافتراء عليه: قال تعالى:
[أَفَقَطَّمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ
يُخَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ] [28]. وقال تعالى: [مَنْ
الَّذِينَ هَادُوا يُخَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ] [29]. وقال تعالى:
[وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ] [30]. وقال تعالى: [الَّذِينَ
قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنَاءُ] [31]. وقال تعالى: [وَقَالَتِ الْيَهُودُ بَدَأَ
اللَّهُ مَعْلُومَةً عَلَتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا] [32].

4. اتخاذ الآلهة والوقوع في الشرك: فقد عبدوا العجل، قال تعالى:
[وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ
ظَالِمُونَ] [33]. وقال تعالى: [وَجَاوَزْنَا بِبَنِي إِسْرَائِيلَ الْبَحْرَ فَأَتَوْا عَلَى
قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ لَهُمْ قَالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ
آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ] [34]. وقال تعالى: [وَقَالَتِ الْيَهُودُ
وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ] [35]. وقال تعالى: [وَقَالَتِ الْيَهُودُ غُرُبْتُ
أَبْنُ اللَّهِ] [35].

5. نشر الفتنة والفساد: قال تعالى: [كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا
اللَّهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْمُفْسِدِينَ] [36].

6. الغيرة والحسد وعدم حب الخير للمؤمنين: قال تعالى: [إِنْ
تَمَسَّسْتُمْ خَسَنَةً تَسْأَلُوهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ تَفَرُّوا بِهَا] [37]. وقال
تعالى: [وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا
حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ] [38].

7. نقض المواثيق والعهود: قال تعالى: [وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ قَالُوا الَّذِيْنَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ
تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُّعْرِضُونَ] [39]. وقال تعالى: [وَأُكَلِّمًا
عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ] [40]. وقال
سبحانه: [فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّيثَاقَهُمْ لَعْنَاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً] [41].

8. الاستهزاء بالدين وشعائره: قال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا
تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوعًا وَلَعِبًا مِّنَ الَّذِينَ آوَوْا إِلَى الْكِتَابِ مِنْ
قَبْلِكُمْ وَالْكَافَرُ أَوْلِيَاءُ] [42].

9. أكل الربا والمال الحرام: قال تعالى: [وَتَرَى كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَارِعُونَ
فِي الْإِنِّمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَكْلِهِمُ السُّخْتِ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ] [43].

وقال تعالى: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّ وَقَدْ نُهِوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [44].

10. قسوة القلوب: قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِّبْتَاقِهِمْ لَعَنَاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [45]. وقال تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ [46].

11. الجبن وحب الحياة: قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [47]. وقال تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِن فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَن نَدْخُلُهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا﴾ ... ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَن نَدْخُلُهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ [48]. وقال تعالى: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قَرَى مُخِصَّةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ﴾ [49].

12. وحدتهم ظاهرية وحقيقتهم اختلاف: قال تعالى: ﴿بِأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [50].

13. الدلة والمسكنة: قال تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ﴾ [51]. قال تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا تَفَقَّوْا إِلَّا يَحْبِلُ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ [52].

رابعاً: نبه الله سبحانه إلى أن الصراع مع اليهود مستمر وأن عدواتهم دائمة: قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ عَنْ دِينِكُمْ إِنِ اسْتِطَاعُوا﴾ [53]. وقال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [54].

خامساً: أشار سبحانه إلى مرحلتين من علو بني إسرائيل في الأرض كما في فواتح سورة الإسراء يرافقه فساد كبير. قال تعالى: ﴿وَقَصَّيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوهَا كِبِيرًا﴾ [55].

سادساً: ذكر الله سبحانه أن ضرراً وأذى سيصيب المؤمنين بسبب كيد هؤلاء اليهود وعلوهم، ولكنه ضرر عارض سينتهي بالتزام المؤمنين بدِينهم وتحقيق وعد الله سبحانه لهم بالنصر. قال تعالى: ﴿لَنْ يَصُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤْلَوْكُمْ الْأُدْبَارُ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [56]. وخاطب سبحانه بني إسرائيل مخبراً لهم عما سيفعله المؤمنون بهم ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا﴾ [57].

وهناك رأيان لهما وجهتهما في فهم علو اليهودي الحالي إن كان هو العلو الأول أو الثاني. فيرى كثيرون أن العلو الحالي هو العلو الثاني، لكن يختلفون في العلو الأول، فيرى بعضهم أنه كان في أثناء دولة بني إسرائيل في فلسطين، التي قضى عليها الأشوريون والبابليون (قضى على مملكة إسرائيل سنة 722 ق.م على يد الملك الأشوري سرجون الثاني، وقضى على مملكة يهوذا سنة 586 ق.م على يد الملك البابلي نبوخذ نصر). ويرى آخرون أن العلو اليهودي الأول كان في عهد النبي r عندما قضى عليهم في المدينة وخيبر.

وهناك من يرى أن العلو اليهودي الحالي هو العلو الأول مدللين أن علو بني إسرائيل أيام داود وسليمان عليهما السلام لم يكن فساداً ولا إفساداً، وبعد ذلك كان شأن اليهود ضعيفاً غير مؤثر بين الحضارات والأمم سواء عندما استمرت مملكتهم أو حكمهم الذاتي في فلسطين، أو حتى في العهد النبوي إذ كان شأنهم ضئيلاً مقارنة بفارس والروم وغيرها، وإن تحقق فيه فساد إلا أنه لم يشمل الأرض. أما الآن فيرون أن فسادهم وإفسادهم يشمل الأرض كلها، من خلال قوتهم ونفوذهم الدولي، وتأثيرهم في مراكز القرار في أقوى دول العالم.

جذور ظهور المشروع الصهيوني

لقد بدأت معالم مشروع إنشاء الدولة اليهودية على أرض فلسطين بالاتضح وفق برنامج ورؤية محددة عندما أنشأ اليهود بقيادة ثيودور هرتزل المنظمة الصهيونية العالمية في بال بسويسرا، في 27-29 أغسطس لعام 1897، حيث انعقد مؤتمرها الأول، وقرر العمل على إنشاء هذه الدولة.

ثرى؟ ما الذي جعل اليهود ينتهون لأنفسهم فجأة، في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي لبدءوا السعي لإنشاء كيانهم الغاصب في فلسطين؟ ما الذي دفعهم إلى العمل السياسي المبرمج بعد أن انقطعت صلتهم عملياً بفلسطين منذ سنة 132م، أي قبل ذلك بألف و 800 عام تقريباً؟ ولم يبق من الذكرى سوى تاريخ مضطرب مشوش إلى جانب الشعوب والحضارات العظيمة التي حكمت المنطقة، ولم يسكن هذه الأرض قبلهم سوى أقلية قليلة لا يؤبه لها عاشت كغيرها من الطوائف في ظل التسامح الإسلامي. بل، وما الذي يدفع يهود الخزر "الأشكناز"، وهم 80% من يهود العالم في عصرنا، إلى التفكير في فلسطين دولة ووطناً، وهم لا يرتبطون بها تاريخياً على الإطلاق، فلا هم من أحفاد بني إسرائيل القدامى، ولا هم سكنوا هذه الأرض أو استوطنوها قبل ذلك أبداً؟! وذلك حسبما تشير دراسات عدد من الباحثين اليهود أنفسهم أمثال آرثر كوستلر وغيرهم. ويبرز تساؤل آخر عن كيفية تحول عقلية اليهود الذي كانوا يؤمنون طوال الفترة الماضية أنهم استحقوا الشتات بسبب خطاياهم، وأن عليهم انتظار قدوم المسيح الخاص بهم "الماشيح"، أو "المسيا"، وعند ذلك يجوز لهم الذهاب والاستقرار في فلسطين لإقامة كيانهم؟

إنه لا يمكن توضيح كل ذلك إلا بفهم عدد من التحولات الهامة التي حدثت في التاريخ الأوروبي الحديث خصوصاً منذ مطلع القرن السادس عشر الميلادي، وكان أبرزها:

1. ظهور البروتستانتية وانتشار "الصهيونية غير اليهودية" [58]: فقد أحدثت البروتستانتية بوصفها حركة إصلاح ديني بحثاً للفكر العبري اليهودي، عندما ركزت على الإيمان بالعهد القديم "التوراة"، والإيمان بأن اليهود سيُجمعون في فلسطين من جديد للإعداد لعودة المسيح المنتظر، الذي سيقوم بتنصيرهم، وبالتالي يبدأ عهد يمتد لألف سنة من السعادة.

وقد تطور الاهتمام بالتوراة بين البروتستانت (الذين شكلوا أغلبية السكان في بريطانيا والولايات المتحدة وهولندا ونصف سكان ألمانيا.)، باعتبارها كلمة الله والمرجع الأعلى للسلوك والاعتقاد. ومن خلال قراءتهم للتوراة التي طبعت ونشرت بكل اللغات الأوروبية ارتبطت فلسطين في الأذهان بكونها "أرض الشعب المختار" اليهود، وأصبح اليهود بالنسبة إليهم هم "الفلسطينيون" الغرباء الموجودون في أوروبا؟!، وفي سنة 1621 ظهر أول كتاب معروف في بريطانيا حول توطين اليهود في فلسطين لمؤلفه البريطاني السير هنري فنش، H. Finch بعنوان البعث العالمي الكبير أو عودة اليهود.

وقد تركز هذا الأمر في عقائد الأوروبيين وفكرهم وأدبهم وفنهم، وظهر في كتابات مشاهيرهم أمثال: مارتن لوتر (1483- 1546) M. Luther، وإسحاق نيوتن (1643- 1727) I. Newton، وجان جاك روسو (1712-1778) J. Rousseau، وبريستلي (1733- 1804) J. Priestly، وغيرهم. وهذا أصبحت فكرة ضرورة إعادة فلسطين لما يسمى أصحابها "اليهود" شائعة.

وقد ظهرت انعكاسات هذه الفكرة (فضلاً عن الروح الصليبية)، في أذهان القادة البريطانيين السياسيين والعسكريين الذين تولوا احتلال فلسطين 1917- 1918، وإعطاء وعد لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين من أمثال رئيس الوزراء لويد جورج، وملك بريطانيا جورج الخامس وقائد القوات البريطانية التي احتلت فلسطين اللبني، وعَدَّت شخصيات بريطانية نفسها بمثابة "الأداة التي أرسلها الرب لتحقيق الوعد وإرجاع الأرض المقدسة إلى بني إسرائيل". وهذا ما يعرف بالصهيونية غير اليهودية، حيث وجدت الفكرة الصهيونية أرضاً خصبة وبيئة مناسبة واستعداداً شعبياً وسط مسيحي أوروبا خصوصاً البروتستانت لقبولها ونموها وتحقيقها.

2. التغيرات السياسية في أنظمة الحكم الأوروبية: خدمت الثورة الفرنسية (ضد الحكم الملكي سنة 1789) اليهود بشكل مباشر وغير مباشر. فقد أخذت تتغير طريقة تعامل أنظمة الحكم الأوروبي مع اليهود الذين كانوا يُعاملون باستحقار أو كفة من الدرجة الثانية، ويسكنون في أحياء خاصة بهم "جيتو". فشهد القرن التاسع عشر في أوروبا الغربية والوسطى عملية "تحرير" لليهود، وتحطيم أنظمة الجيتو، ومعاملة اليهود كمواطنين كاملي الأهلية و الحقوق بشكل مساو للآخرين. وانعكس ذلك إيجاباً على قدرة اليهود في اختراق هذه المجتمعات، وتحسين مكانتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتأثر اليهود منذ أواخر القرن الثامن عشر بما يعرف بحركة الاستنارة "الهسكل"، في أوساطهم. وكان أبرز مُنظرها موسى مندلسون M. Mendelssohn (1726- 1786)، وهوفيلسوف يهودي ألماني. وقد دعت هذه الحركة إلى أن يحاول اليهود الحصول على حقوقهم المدنية كاملة عن طريق الاندماج في المجتمعات التي يعيشون في وسطها، ويكون الولاء للبلاد التي ينتمون إليها وليس "لقوميتهم الدينية". ويرون أن ذلك ممكن بفصل الدين اليهودي عن القومية اليهودية، حتى تتلاءم مع الأنظمة العلمانية في أوروبا. وقد استمرت هذه الحركة قوية حتى 1880، وأسهمت من جهتها في إنهاء أنظمة الجيتو،

والانعزالية اليهودية، والاستفادة من الإمكانيات الأوروبية المتاحة، وزيادة النفوذ اليهودي[59].

وفوق ذلك فقد تمكن اليهود من خلال سيطرتهم على المنظمات الماسونية من ضمان قدر أكبر من النفوذ على رجال السياسة والاقتصاد والإعلام في عدد من البلدان مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة. بل وتمكن يهود الدونمة من اختراق المؤسسات العثمانية والسيطرة على حزب الاتحاد والترقي الذي قام بإسقاط السلطان عبد الحميد الثاني، وتسبب بشكل كبير في إنهاء الطابع الإسلامي للدولة العثمانية، بل وإلغاء الخلافة نفسها فيما بعد.

3. انتشار الظاهرة القومية في أوروبا: فقد انتشرت الحركات القومية في أوروبا وأصبح كل مجتمع أوروبي يؤكد على قوميته الخاصة ويبرز مزاياها، واختلافها عن الآخرين، فتوحد الألمان تحت زعامة بسمارك، وتوحد الإيطاليون تحت زعامة كافور، وركزت القوميات الألمانية والسلافية (الروسية خصوصاً) على الروابط العضوية، وكانت ترى تميزها عن غيرها والاختلافات - وليس المساواة - مسألة جوهرية، وبالتالي صنف اليهود في ألمانيا والمناطق السلافية في أوروبا الشرقية وروسيا على أنهم "أغيار" غرباء مما منع من فرض اندماجهم. وقد زاد من تفاقم الوضع تضاعف أعداد السكان اليهود خصوصاً في أوروبا الشرقية (بولندا بالذات)، بشكل طرح مشكلة الفائض السكاني اليهودي وإمكانية استيعابه. وقد خدمت الظاهرة القومية في أوروبا الفكرة الصهيونية في اتجاهين

الأول: أن اليهود أنفسهم أخذوا يتساءلون عن كيفية تحقيق هويتهم القومية، ووجدوا أن هذا غير ممكن ما لم يتجمعوا من شتاتهم على أرض محددة "فلسطين"، حتى تكتمل مواصفات دولتهم القومية، لأنهم وضعهم في أوروبا هو وضع "شعب بلا أرض".

الثاني: أسهمت ظاهرة القومية في فشل حركة الهسكلا "التنوير" أو الاندماج في أوروبا الشرقية، مما شجع اليهود على البحث عن بدائل أخرى، سواء بالانكفاء على الذات وانتظار المخلص "المسيح المنتظر"، أو المشاركة في الحركات الثورية في سبيل تغيير الأوضاع، أو بالهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا، أو بالسعي لتحقيق قوميته الخاصة.

4. ظهور "اللاسامية" ونشوء المشكلة اليهودية: وهي مرتبطة بالنقطة السابقة، إذ إن الوضع في روسيا أسهم بشكل أساسي في تفجير المشكلة اليهودية، فلم يتفاعل يهود روسيا كثيراً مع حركة التنوير "الهسكلا"، وقاوموا عمليات الدمج والتحديث الروسية التي تميزت بالفوقية، والتي نفذت عن طريق القسر والإرهاب، والتي لم تعتمد المساواة أساساً لإنهاء انعزالية اليهود وحياة الجيتو. ثم إن الطبيعة اليهودية المحافظة المتشككة أسهمت في تفاقم الوضع هناك. كما أن مشاركة اليهود بفاعلية في قيادة الحركات الثورية اليسارية زادت من عدااء السلطات القيصرية الملكية الروسية ضدهم، وانفجرت العداوة ضدهم بشكل مكشوف إثر اغتيال قيصر روسيا الكسندر الثاني سنة 1881، والتي اتهم فيها اليهود. فبدأت موجة من

الإجراءات العديدة القاسية ضد اليهود سميت اللاسامية، أي توجيه العداء لليهود لكونهم ينتمون إلى العرق السامي، وصاحب هذه الإجراءات أحياناً أحداث دموية، مثل مذابح كيشينيف، ومن أمثلة القوانين التي أخذت تصدر تبعاً: حق السكان الروس في طرد اليهود من قراهم، واليهودي الذي يغادر قريته لا يسمح له بالعودة، ومنع تشغيل اليهود في المناطق الريفية، واليهودي الذي يهجر مهنته للعمل في التجارة يسقط حق إقامته في روسيا، وتحريم إقامة اليهود في موسكو، وحرمان اليهود من حق الانتخاب والترشيح لمجالس البلديات. وقد أدى كل ذلك إلى ظهور ما يعرف بـ "المشكلة اليهودية"، إذ إن ملايين اليهود أصبحوا يبحثون عن فرصة للخلاص مما هم فيه، كما تمكنوا من تحويل عواطف يهود أوروبا الغربية وأمريكا نحوهم، وبدأت أعداد هائلة من اليهود في الهجرة إلى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والجنوبية[60].

وبلغ عدد اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية (خصوصاً روسيا وأوروبا الشرقية)، خلال الفترات 1881-1914، نحو مليونين و 367 ألفاً، تمكن 28 ألفاً منهم من النفاذ إلى فلسطين، رغم الإجراءات العثمانية لكبح هجرتهم[61]. ووجدت الحركة الصهيونية في هذه الأجواء فرصة خصبة للعمل بالدعوة إلى أنه لا يمكن حل مشكلة اليهود بمجرد الهروب منها (الهجرة)، و لكن الحل الجذري يكمن في إقامة كيان آمن مستقل يحكمه اليهود أنفسهم، و أبدت أوروبا الغربية هذه الفكرة تخفيفاً من عبء الهجرة اليهودية إلى أرضها، واستجابة لعواطفها الدينية البروتستانتية، وتحقيقاً لأهداف سياسية واستراتيجية أخرى.

وعلى ذلك فإن العداء لليهود في أوروبا أسهم بشكل لا يقل عن العواطف المؤيدة لليهود في تأسيس الحركة الصهيونية، لأنه أوجد مشكلة فعلية يجب السعي مباشرة وبسرعة لحلها، وقد تمكن اليهود من استثمار ذلك بشكل كبير، وكان على أهل فلسطين والعالم الإسلامية أن يدفعوا فاتورة مشاكل اليهود ومعاناتهم في أوروبا!!

5. بروز العوامل الاستراتيجية والسياسية: كان نابليون بونابرت (N. Bonaparte (1769- 1821 أول رجل دولة يقترح إقامة دولة يهودية في فلسطين سنة 1799، وذلك في أثناء حملته المشهورة على مصر، وبمناسبة هجومه على فلسطين وحصار عكا. ورغم أن نص البيان الذي أصدره لليهود تهيمن عليه الروح الدينية، إلا أن بعض الباحثين يرون أن ذلك كان ينسجم مع اهتمامه السياسي في الاستفادة من اليهود في خطته الاستعمارية[62]. وقد فتحت حملة نابليون على مصر وفلسطين عيون بريطانيا على المنطقة فافتتحت قنصلية لها في القدس، كلفتها بتوفير الحماية لليهود بشكل عام وليس لليهود البريطانيين فقط[63]. وعندما تمكنت بريطانيا من السيطرة على قبرص 1878 وعلى مصر 1882 أصبحت الدولة الاستعمارية الوحيدة التي لها قواعد في شرق البحر المتوسط، وكان لقناة السويس أهمية كبرى كشريان حيوي للمواصلات البريطانية مع مستعمراتها في الهند وجنوب شرق آسيا وغيرها، وخشية من بروز خطر إسلامي على هذه المصالح أو قدوم أي استعمار منافس (فرنسي، ألماني، روسي..)، إلى المنطقة، ظهرت أهمية احتلال فلسطين لتأمين الجناح الشرقي لقناة السويس وقد أشار إلى الجانب الاستراتيجي عدد من قادتهم

ومفكرهم وكتابهم، من أمثال كتشنر، وكيرزون، ولويد جورج، ونوميسون[64].

6. فكرة الدولة الحاضرة وإضعاف العالم الإسلامي وإبقائه مفككاً: وهي مرتبطة بالنقطة السابقة لما لهذا الأمر من أهمية استراتيجية كبرى لدى الدوائر الغربية، لكننا وضعناها في نقطة منفصلة لأن لها أبعاداً دينية وتاريخية وحضارية.

فقد عاش العالم الإسلامي وأوروبا المسيحية ثلاثة عشر قرناً من الصراع والتنافس والحروب، سواء كان ذلك على الجبهة الإسلامية البيزنطية، أو الحروب الصليبية، أو الصراع على الأندلس (إسبانيا والبرتغال)، أو الصراع العثماني الأوروبي، وبشكل عام كانت الكفة راجحة بأيدي المسلمين طوال أحد عشر قرناً، وكان الأوروبيون لا يكادون يفرحون بسقوط دولة مسلمة إلا وتظهر مكانها دولة أشد قوة، وما كانوا يسددون ضربة للعالم الإسلامي، إلا ويجدون أن المسلمين يستوعبون الصدمة ويقومون بحيوية متميزة برد الصاع صاعين وتحقيق نجاحات أكبر. فما أن انتهت دولة الراشدين التي فتحت الشام ومصر وأرمينيا من أيدي النصارى، حتى قامت الدولة الأموية التي فتحت شمال إفريقيا والأندلس وجنوب فرنسا. وبعد قيام الدولة العباسية تم فتح صقلية، واستوعب المسلمون صدمة الحروب الصليبية فقامت الدول النورية والأيوبيّة والمملوكية بتدمير الصليبيين ودحرهم. وجاء العثمانيون ليفتحوا آسيا الصغرى (الأناضول) والقسطنطينية، وليسقطوا الامبراطورية البيزنطية، ويفتحوا بلاد شرق أوروبا مما بدا رداً عملياً على سقوط الأندلس، وإبرازاً للحوية الإسلامية المتدفقة، والتي ظلت على ألقها وريادتها حتى القرن الثامن عشر.

لقد كان هناك دائماً دولة للمسلمين تكون القوة الأولى في العالم، أو أحد القوى الكبرى على الأقل، ويبدو أن الضعف العثماني وتفكك قوة المسلمين وتأخرهم الحضاري، خصوصاً في القرن التاسع عشر، قد أعطى الغرب الأوروبي المثقل برصيد تاريخي من الخصومة والعداوة فرصة ذهبية لا تعوض، فكان السؤال البارز هو كيفية ضمان ألا تظهر قوة إسلامية كبرى تحل مكان الدولة العثمانية حال سقوطها، وتهدد من جديد مصالح الغرب ومطامعه؟؟، ولذلك كانت هناك فكرة الدولة الحاضرة التي تفرس في قلب العالم الإسلامي وعند نقطة اتصال جناح العالم الإسلامي في آسيا بجناح العالم الإسلامي في إفريقيا، بحيث يفصل بينهما كيان غريب معاد يمنع أي وحدة أو نهضة إسلامية محتملة، ويكون رأس رمح لضرب أي نمو حضاري قوي في المنطقة. أو على الأقل فإنه سيشغل العالم الإسلامي بمشكلة طويلة معقدة تستنزف طاقاته وجهوده وتبقيه إلى أبعد مدى ممكن في فلك التبعية والضعف والحاجة للعالم الغربي. وكما سيكون الغرب بحاجة ماسة لهذا الكيان لخدمة هذه الأهداف، فإن هذا الكيان سيكون بدوره بحاجة ماسة للغرب لضمان وجوده ونموه واستمراره، مما يوجد علاقة تحالف استراتيجي راسخ بين الطرفين يكون شعارها ضمان ضعف وتفكك وتخلف العالم الإسلامي.

وقد تركزت فكرة الدولة الحائزة في توصية مؤتمر لندن الاستعماري الذي عقد سرّاً في لندن خلال الفترة 1905-1907، بدعوة من حزب المحافظين البريطاني واشتركت فيه مجموعة من كبار علماء التاريخ، والاجتماع والجغرافيا، والزراعة والبتروك والاققتصاد، وناقش سبل تحقيق المصالح الغربية والهيمنة على المنطقة الإسلامية وغيرها. ورفع المؤتمر توصياته إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك (كامبل بنرمان C. Bannerman) وقد أكد فيها أن إقامة حازر بشري قوي وغريب في منطقة شرقي البحر المتوسط وعلى مقربة من قناة السويس، قوة عدوة لشعب المنطقة، وصديقة للدول الأوروبية ومصالحها، هو التنفيذ العملي العاجل للوسائل والسبل المقترحة [65].

وقد أدركت الحركة الصهيونية أن مشروعها في إنشاء دولة يهودية في فلسطين لن يكتب له النجاح إلا برعاية دولة كبرى وحمايتها، ولذلك عرضت مشروعها هذا في ضوء المصالح التي يمكن أن تجنيها القوى الاستعمارية الكبرى، وهو ما أكده رئيس المنظمة الصهيونية العالمية هرتزل لوزير المستعمرات البريطاني جوزيف تشمبرلن عندما التقاه سنة 1902 وقال له إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين، والتي يمكن أن تكون "دولة حائزة" بحيث تؤمن المصالح البريطانية [66].

وهكذا، فإن تصافر العوامل السابقة مجتمعة هيأ الظروف المناسبة لبدء المشروع الصهيوني وإكسابه طبيعة عملية لينشأ بعد ذلك ما يعرف بـ "القضية الفلسطينية".

المنظمة الصهيونية العالمية

الصهيونية هي حركة سياسية تسعى لحل المشكلة اليهودية عن طريق ما يسمى "إعادة" توطين اليهود في فلسطين "أرض الميعاد"، وإنشاء الدولة اليهودية فيها [67]. وحسب مصطلحات الصهاينة أنفسهم فإنها "حركة وطنية لإعادة الشعب اليهودي إلى وطنه، واستئناف السيادة اليهودية على أرض إسرائيل. وإن اليهود من كل الاتجاهات يميناً ويساراً، متدينين وعلمانيين تجمعوا لتشكيل الحركة الصهيونية وعملوا معاً لتحقيق أهدافها" [68].

ويحمل التعريف الصهيوني للحركة الصهيونية الكثير من التضليل، فهي لا تنطبق عليها مفاهيم الحركات الوطنية التي تنبع وسط شعب موجود في أرض معينة ويواجه تحديات داخلية أو خارجية. كما أن لفظة الشعب اليهودي تحمل تضليلاً كبيراً، فاليهود بتشكيلهم الحالي ينتمون إلى عرقيات وقوميات مختلفة، وأغلبيتهم الساحقة من يهود الخزر الذين يعودون إلى قبائل تركية تتربى قديمة، فضلاً عن يهود العرب والفلاشا السود وغيرهم والتضليل نفسه ينطبق على مصطلح "أرض إسرائيل" الذي يلغي نحو أربعة آلاف عام من التاريخ المعلوم، لم تكن فيه الأرض تعرف بهذا الاسم، ولم تكن تحت سيادة اليهود، وإذا ما أراد اليهود الخزر العودة إلى أوطانهم، فلربما كان الأولى بهم التحدث عن مناطق شمال القوقاز بين البحر الأسود وبحر قزوين.

وعلى أي حال، فإن كلمة صهيونية قد تحولت إلى مصطلح سياسي على يد الكاتب النمساوي ناثان برنباوم (1864- N.Brinbaum 1937) ليعبر عن تحول النزعات والتطلعات الدينية اليهودية التقليدية - التي بدأت في الظهور منذ منتصف القرن السادس عشر الميلادي - إلى حركة سياسية [69]. وقد كان ذلك سنة 1893 عندما نشر كتابه باللغة الألمانية: "الإحياء القومي للشعب اليهودي في وطنه بوصفه وسيلة لحل المشكلة اليهودية"، ويُرجع آخرون هذا المصطلح إلى برنباوم نفسه عندما استخدم اللفظة لأول مرة في مقال كتبه سنة 1886 بعنوان التحرر الذاتي [70]. Selbest - Emanzipation.

مفكرو الصهيونية وروادها الأوائل:

انقطع آخر تواجد لليهود على جزء من أرض فلسطين يحتمل صبغة سياسية في سنة 135م، ومنذ ذلك الوقت احتفظ متدينو اليهود بنوع من الصلة والأشواق الروحية، التي لم تكن تعبر عن نفسها بأكثر من الزيارة أو الهجرة الفردية، مستفيدة من سماحة الإسلام والحكم الإسلامي، الذي بدأ سنة 636م، ودون أن تمثل إطلاقاً مشروعاً سياسياً، أو أدنى خطر على هوية الأرض وسكانها المسلمين.

وكان شبناي زفي (1626 - 1676) Shabbetai Tzvi، الذي ولد في أزمير في تركيا وعاش في رحاب الدولة العثمانية، وادعى أنه المسيح الذي ينتظره اليهود، من أوائل من دعا إلى تحديد الهيكل في القدس، وإلى تحطيم قيود الذل والانحطاط واحتلال المركز اللائق بين أمم العالم، وتكوين لجنة تمثل اليهود في 15 بلداً، وتتخذ القرارات لتنفيذ هذا المشروع، بحيث يكون واجباً على اليهود جميعاً قبولها والخضوع لها، ودعا إلى أن يتم ذلك بالتنسيق مع فرنسا، أما الأرض التي دعا إلى استعادتها فهي فلسطين وإقليم الوجه البحري من مصر. ودعا اليهود " ألا يدخروا وسيلة أو تضيعة في سبيل الوصول إلى هذه الغاية، أي الرجوع إلى بلادنا حيث يمكن أن نعيش في ظل شرائعنا الخاصة". غير أن الدولة العثمانية سجنته فأعلن إسلامه لكنه ظل على وفائه ليهوديته [71].

أما الحاخام يهودا القالي (القلمي) (1798 - 1878) Alkalai المولود في سراييفو (عاصمة البوسنة)، فقد تصور في سنة 1843 أن الحل العملي "لاسترجاع" الأرض المقدسة هو في الدعوة لعقد جمعية عامة كبرى لليهود، وإقامة صندوق قومي لشراء الأراضي وإقامة صندوق مماثل لجباية الضرائب من اليهود. كما دعا إلى "عودة" اليهود كلهم، ولكن بشكل تدريجي متأن حتى يتم إعداد الأرض وتحضيرها، وهي الآراء التي تبنتها ونفذتها الحركة الصهيونية فيما بعد. كما دعا القالي إلى تشكيل مجلس للحكماء يكون باستطاعته فرض طاعته واحترامه على اليهود [72].

وكان الحاخام زفي هيرش كاليشر (1795- Zevi H. Kalischer 1874) الذي عاش في بروسيا (ألمانيا سابقاً) أحد رواد الصهيونية الكبار، قضى معظم حياته في تورن في بولندا، وفي عام 1862 نشر كتابه "البحث عن صهيون" Drishot Tziyon وكان أول كتاب يظهر في شرق أوروبا يتحدث عن الاستيطان الزراعي اليهودي في فلسطين. وقد أكد فيه أن بداية الخلاص اليهودي هي بالجهد الإنساني، وكسب موافقة الأمم على جمع اليهود في الأرض

المقدسة، وأن العمل في الأرض المقدسة هو جهد مقدس، وقد حث على الاستيطان في فلسطين وإقامة منظمة تتولى ذلك [73].

أما موزس هس Moses Hess (1812 - 1875) فهو ألماني بدأ حياته يسارياً اشتراكياً مقرباً من كارل ماركس، غير أن فشل ثورة 1848 في ألمانيا وتأثره بالفكر القومي الإيطالي دفعه إلى نشر كتابه "روما والقدس" Rome and Jerusalem the last National Question سنة 1862. وبعده بعض الكتاب واضع الأساس الفلسفي للصهيونية، وهو يتساءل إذا كان للإيطاليين وطنيتهم فلماذا لا يكون ذلك لليهود، وإذا كان عدلاً تحرير روما فلماذا لا يكون ذلك للقدس. وهو يؤمن أن لكل شعب معناه الروحي ومهمته في التاريخ، وهو يرى أن اليهود لا يستطيعون تحقيق رسالتهم إلا من خلال نهضة قومية على قطعة أرض، وعليهم أن يحققوا ذلك على "أرض الميعاد" [74].

ومن رواد الصهيونية الكبار الروسي البولندي [75] ليو بنسكر Judah Leib (Leon) Pinsker (1821-1891) مؤسس وزعيم حركة أحباء صهيون Hibbat Zion، أصدر كتابه "التحرر الذاتي" بالألمانية Autoemanzipation، حيث دعا إلى إيجاد قومية يهودية تتيح لهم العيش على أرض واحدة محددة، كما دعا إلى إقامة منظمة مركزية، أو شركة مساهمة لشراء الأراضي [76].

وبعد ثيودور هرتزل (Theodor) Herzl، (1860-1904) والد الحركة الصهيونية ومؤسسها الفعلي، وهو يهودي مجري نمساوي [77]، ولد في بودابست، وقد بدأ حياته اندماجياً (أي مؤيداً لحركة الاستنارة "الهسكل"، وعمل في الصحافة، لكنه تحول للصهيونية عام 1894. وفي فبراير 1896 نشر كتابه "الدولة اليهودية" باللغة الألمانية Der Judenstaat، ونظر للمسألة اليهودية بوصفها مسألة قومية، ودعا إلى إقامة جمعية لليهود وشركة يهودية، ورأى أن إنشاء الدولة اليهودية هو الجواب الحقيقي لمشكلة "اللاسامية" والعداء ضد اليهود، غير أن شخصية هرتزل الديناميكية العملية جعلته ينطلق لتحقيق ما كتبه على أرض الواقع، فكان إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية [78].

وبالطبع فهناك مفكرون ورواد صهاينة آخرون لا مجال للحديث عنهم من أمثال: أحاد هاغام (أشر جينزبرغ)، (1856-1927)، Ahad Ha'am، وأهارون ديفيد جوردن (1856-1922)، A. Gordan، وليلينبلوم Y. Lilienblum، وسمولنسكين (1842-1885)، P. Smolenskin.

وتعد جمعيات أحباء صهيون أحد الإرهاصات السياسية التي وفرت قواعد عريضة ومتينة للمنظمة الصهيونية العالمية في شرق أوروبا خاصة. وقد بادر لتأسيس أول جمعية لأحباء صهيون الحاخام صموئيل موهيليفر (1824 - 1898) سنة 1882 ثم توالى فروعها في الانتشار، والتفت حول المفكر الصهيوني ليو بنسكر وانتخبته في مؤتمرها الأول عام 1884 رئيساً لها. وتجلت عملها في دعم حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين وتشجيع الهجرة وإقامة المستوطنات، وتمكنت من تحقيق موجة الهجرة الأولى في الثمانينيات من القرن التاسع

عشر، وإنشاء المستعمرات الصهيونية الأولى في فلسطين، أمثال بتاح تكفا، وريشيون لازيون، وروش بيناه، وزخرون يعقوب، والجديرة. وكان معظم هؤلاء المهاجرين اليهود من روسيا وبولندا، غير أن هذه الجمعيات التي غلب عليها الطابع الديني لم تغلج في تشكيل منظمة عالمية متماسكة، لكن 260 فرعاً لها انضمت للمنظمة الصهيونية العالمية عند إنشائها مما شكل عنصر إثراء كبير ودفعة هائلة للمشروع الصهيوني [79].

إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية:

لم يصف هرتزل كثيراً إلى أطروحات أحباء صهيون لكنه تجاوزهم وتفوق عليهم تنظيمياً، وعَدَّ منذ البداية منظمته "دولة على الطريق"، وتصرف كرؤساء الدول والحكومات، واختلف عن أحباء صهيون في أنه رفض فكرة أن المشروع الصهيوني من خلال عملية متقطعة لإنشاء المستعمرات، وإنما عبر استقلال سياسي كامل لهذه العملية أي بوجود هيئة تمثيلية سياسية لليهود، ثم إنه ربط نجاح المشروع بوجود دعم وحماية من القوى الكبرى أو أحدها، وهو ما يعرف بالصهيونية السياسية.

وقد انعقد المؤتمر الصهيوني الأول في 29-31 آب/أغسطس 1897 في مدينة بال Basel بسويسرا بحضور 204 مندوبين من معظم أرجاء العالم (ثلثهم من روسيا)، وتم انتخاب هرتزل رئيساً. وفي بال تم الإعلان عن إقامة المنظمة الصهيونية العالمية World Zionist Organization (W.Z.O.) ، وتم وضع البرنامج الصهيوني التي ستقوم هذه المنظمة بتنفيذه. وتم تلخيص هدف الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، يضمه القانون العام: أي برعاية وقبول عالمي. ولتحقيق هذا الهدف تم تلخيص البرنامج في الخطوات الأربع التالية:

1. تشجيع استيطان العمال الزراعيين والصناعيين اليهود في فلسطين.
 2. تنظيم اليهود، وتوثيق الصلات بينهم، عبر مؤسسات مناسبة، على الصعيدين المحلي والعالمي، كل منها حسب قوانين البلد المعني.
 3. تنمية الحس والوعي القومي اليهودي، وتعزيزهما.
 4. المباشرة في اتخاذ خطوات تمهيدية للحصول على موافقة الدول حيث يكون ذلك ضرورياً، لتحقيق هدف الصهيونية [80].
- وقد ظل هرتزل رئيساً للمنظمة الصهيونية حتى وفاته في 3 يوليو/تموز 1904. وانعقدت في عهده ستة مؤتمرات صهيونية، وخلال سنة واحدة من إنشاء هذه المنظمة تضاعف عدد الجمعيات اليهودية المنتمية إليها ثمانية أضعاف (800%)، ثم استمرت في الاتساع. وتشكلت الأجهزة الإدارية للمنظمة من:
1. المؤتمر الصهيوني الذي يعد السلطة العليا للحركة الصهيونية ويشارك فيه المندوبون المنتخبون من قبل الأعضاء في مختلف أنحاء العالم، وينعقد مرة في السنة، (أصبح ينعقد مرة كل أربع سنوات بعد ذلك)، وهو الذي ينتخب رئيس المنظمة والمجلس العام واللجنة التنفيذية.

2. المجلس العام: وهو السلطة العليا التي تنوب عن المؤتمر الصهيوني في حالة غيابه.

3. اللجنة التنفيذية: وهي قيادة المنظمة ويتم انتخابها من أعضاء المجلس العام (لجنة العمل الكبرى).

وقد اتسع الشكل التنظيمي للحركة الصهيونية وتعدد مع مرور الزمن، غير أن المؤسسات الأساسية الثلاث السابقة ظلت على حالها مع اختلاف في الأعداد وبعض الصلاحيات. وخلال عهد هرتزل تم إنشاء البنك الصهيوني (صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار)، والصندوق القومي اليهودي (الكيريت كايمة)، الذي هدف لاستملاك الأراضي، وشركة بنك أنجلو- فلسطين فرعاً للصندوق القومي[81].

وقد ركز هرتزل جهده في تحقيق دعم سياسي عالمي للمشروع الصهيوني في فلسطين، وقام باتصالات واسعة شملت قيصر ألمانيا والسلطان العثماني وملك إيطاليا، ووزراء ومسؤولين بريطانيين ونمساويين وروس، وبابا روما، فضلاً عن عدد كبير من الشخصيات السياسية وأصحاب البنوك والأثرياء، لكنه مات دون أن يحقق هدفه في رعاية دولة كبرى لمشروعه.

ولم تنفع مقابلاته مع السلطان عبد الحميد (مايو 1901، فبراير وبوليف 1902) في إقناعه بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، حيث أصر السلطان على تحديد الهجرة، وأن تكون في أجزاء من الدولة العثمانية من غير فلسطين، وأن تكون بإشراف عثماني. وبذلك أدرك هرتزل أن طريقه إلى فلسطين مسدود ما دام العثمانيون هناك[82].

وقد اضطر هرتزل بسبب المضاعف العملية التي واجهها إلى التفكير في حلول مؤقتة لعلاج المشكلة اليهودية، ففكر في استعمار قبرص بوصفها خطوة في اتجاه فلسطين، ولكنه ووجه بمعارضة قوية خصوصاً من أحياء صهيون فعدل عن الفكرة. كما ناقش مع تشمبرلن J. Chamberlain وزير المستعمرات البريطاني في 1902 مشروع الاستيطان في العريش في منطقة سيناء (حيث كانت مصر تحت الاستعمار البريطاني منذ 1882)، ووافق تشمبرلن على دراسة احتمالات ذلك لكن المشروع جوبه بمعارضة مصرية وعثمانية قوية أفشلت المشروع. وفي عام 1903 عرض تشمبرلن على هرتزل الاستيطان في شرق إفريقيا (مشروع أوغندا)، وقد وافق عليه هرتزل كارهاً، وقدم توصية للمؤتمر الصهيوني السادس 1903 بقبوله بوصفه خطوة مرحلية ومؤقتة، دون التخلي عن فلسطين. وفي أجواء انتشار حمى الاستعمار العالمي في ذلك الوقت، رأى هرتزل أن يحصل اليهود على مستعمراتهم أولاً ليستخدموها منطلقاً أساساً يقفون عليه للحصول على فلسطين، وقد لقي معارضة شديدة في المؤتمر لكنه نجح في تمرير القرار بأغلبية 295 صوتاً مقابل 178 معارضاً و 78 ممتنعاً، وتقرر إرسال بعثة استكشافية إلى أوغندا. غير أنه قد تم استبعاد هذا المشروع نهائياً بعد وفاة هرتزل في المؤتمر الصهيوني السابع الذي عقد في 1905، وتقرر التركيز فقط على فلسطين، ومن الجدير بالذكر أنه قد ظهرت مشاريع استيطانية

يهودية أخرى في ليبيا والأرجنتين والإحساء (شرق السعودية) وغيرها، لكن البوصلة ظلت مصوبة في النهاية نحو فلسطين[83].

وإذا كان هرتزل قد فشل في تحقيق أهدافه الكبرى فإن إنشاءه للمنظمة الصهيونية العالمية يعد بحد ذاته إنجازاً كبيراً. ثم إنه نجح من خلال اتصالاته الدبلوماسية في جعل المشكلة اليهودية قضية عالمية، كما تمكن من تثبيت مكانة وأهمية هذه المنظمة في أعين عدد من الحكومات الأوروبية، فضلاً عن حله لعدد من مشكلات اليهود في روسيا والنمسا، متعلقة بهجرتهم أو تنظيم أعمالهم هناك.

=====

=====

هوامش الكتاب

[1] عرفان عبد الحميد فتّاح، اليهودية: عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية (عمان: دار عمار، 1997)، ص 14-15.

[2] المرجع نفسه، ص 87-89.

[3] المرجع نفسه، ص 15-18.

[4] المرجع نفسه، ص 71-86.

[5] المرجع نفسه، ص 93-107.

[6] حول تقسيمات اليهود، انظر: المرجع نفسه، ص 145-168، وعبد الوهاب المسيري، "يهود العالم"، في دليل إسرائيل العام، ص 472-473.

[7] حول اليهود في القرآن الكريم، انظر مثلاً: محمد عبد السلام محمد، بنو إسرائيل في القرآن الكريم، ط 2 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1998)، وصلاح الخالدي، حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية، ط 2 (لندن: فلسطين المسلمة، 1995)، وانظر حول اليهود وتاريخهم وممارساتهم: توفيق الواعي، اليهود: تاريخ إفساد وانهلال ودمار (بيروت: دار ابن حزم، 1995).

[8] رواه البخاري، وأحمد، وابن حبان.

[9] سورة البقرة: 41.

[10] سورة المائدة: 69.

[11] سورة البقرة: 91.

[12] سورة البقرة: 92.

[13] سورة البقرة: 93.

[14] سورة آل عمران: 75.

[15] رواه البخاري ومسلم والنسائي وأحمد، وورد في مصنف ابن أبي شيبة ومسنَد ابن الجعد.

[16] كما ورد في صحيح البخاري، وابن حبان، والترمذي، وابن ماجه، وموطأ الإمام مالك، ومسنَد الإمام أحمد.

[17] سورة السجدة: 23-24.

[18] سورة النساء: 160-162.

[19] سورة المائدة: 66.

- [20] سورة آل عمران: 110.
- [21] سورة آل عمران: 113.
- [22] سورة البقرة: 88.
- [23] سورة المائدة: 82.
- [24] سورة آل عمران: 117-118.
- [25] سورة البقرة: 120.
- [26] سورة المائدة: 70.
- [27] سورة البقرة: 87.
- [28] سورة البقرة: 75.
- [29] سورة النساء: 46.
- [30] سورة آل عمران: 75.
- [31] سورة آل عمران: 181.
- [32] سورة المائدة: 64.
- [33] سورة البقرة: 51.
- [34] سورة الأعراف: 167.
- [35] سورة التوبة: 30.
- [36] سورة المائدة: 64.
- [37] سورة آل عمران: 120.
- [38] سورة البقرة: 109.
- [39] سورة البقرة: 83.
- [40] سورة البقرة: 100.
- [41] سورة المائدة: 13.
- [42] سورة المائدة: 57.
- [43] سورة المائدة: 62.
- [44] سورة النساء: 161.
- [45] سورة المائدة: 13.
- [46] سورة البقرة: 74.
- [47] سورة البقرة: 96.
- [48] سورة المائدة: 22-24.
- [49] سورة الحشر: 14.
- [50] سورة الحشر: 14.
- [51] سورة البقرة: 61.
- [52] سورة آل عمران: 112.
- [53] سورة البقرة: 217.
- [54] سورة المائدة: 82.
- [55] سورة الإسراء: 4.
- [56] سورة آل عمران: 111.
- [57] سورة الإسراء: 7.

- [58] انظر بالتفصيل حول الصهيونية غير اليهودية في: ريجينا الشريف، الصهيونية غير اليهودية: جذورها في التاريخ الغربي، ترجمة أحمد عبد الله عبد العزيز، سلسلة عالم المعرفة، رقم 96 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ديسمبر 1985).
- [59] حول حركة الاستنارة "الهسكل"، انظر: عرفان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 149-162. وعبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 79-108.
- [60] انظر عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 88-91، و ص 96-99.
- [61] وليم فهمي، الهجرة اليهودية إلى فلسطين (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974)، ص 36.
- [62] ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 106-107.
- [63] المرجع نفسه، ص 122-123، وانظر أيضاً:
- Albert Hyamson, Palestine under the Mandate 1920-1948 (Great Britain: Methuen, 1950), pp.7-8.
- [64] انظر ريجينا الشريف، مرجع سابق، ص 145، وكامل خلة، مرجع سابق، ص 41، و ص 59، وبربارة حداد، "المواقف البريطانية في فلسطين بين عامي 1918-1920"، مجلة شئون فلسطينية، ع 17، يناير 1973، ص 116-118، وتقرير بيل، ص 32.
- [65] ملف وثائق فلسطين، ج 1، ص 121.
- [66] سمير أيوب، مرجع سابق، ج 1، ص 208.
- [67] عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 198.
- [68] انظر: www.us-israel.org/jsource/zionism
- [69] عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 198.
- [70] انظر: القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني، إعداد مركز الأبحاث والجيش اللبناني، سلسلة الدراسات، رقم 34 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1973)، ص 51.
- [71] سمير أيوب، مرجع سابق، ج 1، ص 61-63.
- [72] المرجع نفسه، ج 1، ص 68-69، و 80-82، وانظر أيضاً:
- www.wzo.org.il/home/portrait/alkalai
- [73] انظر: أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، 1882-1982، ط 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 27-28، وعرفان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 182. وانظر:
- [/www.wzo.org.il/home/portrait](http://www.wzo.org.il/home/portrait)
- [74] عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 122، وسمير أيوب، مرجع سابق، ج 1، ص 84-85، و Howard M. Sachar, The Course of Modern Jewish History (New York: Vintage Books, 1990), p.306.
- [75] كانت بولندا الحالية تحت الحكم الروسي القيصري، ولذلك يوصف يهود بولندا خصوصاً في القرن التاسع عشر بأنهم يهود روس. وقد وُلد بنسك في مدينة أوديسا Odessa.
- [76] أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 30، وانظر:
- Sachar, op.cit., p.307-308.

[77] كانت النمسا والمجر متحدة في إمبراطورية واحدة تحت حكم عائلة آل هابسبورغ الذين سقط حكمهم في الحرب العالمية الأولى 1914-1918. وفي الاعتبارات المعاصرة يُعدُّ هرتزل مجرباً حيث إن بودابست هي عاصمة المجر (هنغاريا).

[78] أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 30-32.

[79] المرجع نفسه، ص 32-33، وإلياس شوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 410-411.

[80] أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 34-35، وشوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 412-413.

[81] حول الهيكل التنظيمي للمنظمة الصهيونية ومؤسساتها، انظر: أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 42-50، و ص 74-76، و ص 84-92، وشوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 430-454.

[82] أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 51-52، وحسان حلاق، مرجع سابق، ص 352، ومذكرات السلطان عبد الحميد، ترجمة وتعليق محمد حرب عبد الحميد (القاهرة: دار الأنصار، 1978)، ص 11، و ص 65، وخيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه 1908-1918 (بيروت: مركز الأبحاث، 1973)، ص 403. وانظر أيضاً: Sachar, op.cit., p.319.

[83] حول مشاريع الاستيطان الصهيوني خارج فلسطين، انظر: أمين محمود عبد الله، مشاريع الاستيطان الصهيوني خارج فلسطين (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1984). وعبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 144، و أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 52-53.

مسار المنظمة الصهيونية العالمية حتى قيام الكيان الصهيوني 1948:

انتخب ديفيد ولفسون (1856- 1914) D. Wolffsohn خلفاً لهرتزل خلال المدة (1905- 1911) وهو من مواليد ليتوانيا، لكنه استقر في ألمانيا منذ 1881 حيث أصبح رجل أعمال ناجحاً، وقد سار على خط سلفه بالتركيز على دعم دولي للمشروع، لكنه لم يستطع أن يملأ الفراغ الذي تركه هرتزل. كما أن صعوبة الحصول رسمياً على الدعم المنشود قد أسهمت في بروز تيار "الصهيونية العملية"، والذي ظهرت بداياته منذ أيام هرتزل، والذي يركز أكثر على المبادرة العملية وبوسائل شتى للهجرة والاستيطان في فلسطين، وبناء الحقائق على الأرض. كما ظهر حايم وايزمن (1874- 1952) Chaim Weizmann، بأطروحاته التوفيقية بين الصهيونية السياسية والصهيونية العملية، فدمج بين الخطتين، حيث أعلن أنه "يجب أن نتطلع إلى البراءة [الدعم الدولي]، لكن تطلعاتنا ستتحقق من خلال نشاطنا العملي في أرض إسرائيل". وسيراً في الاتجاه العملي فقد تم تمت الموافقة على اقتراح واربورج بتبني "سياسة التغلغل الاقتصادي"، المعتمد على العمل الصهيوني بصورة منظمة. وتأسس مكتب فلسطين في يافا سنة 1908 ليتولى توجيه العمل الاستيطاني الزراعي، وأنشئت شركة تطوير أراضي فلسطين، كما بدأ إنشاء مدينة تل أبيب.

وبعد المؤتمر الصهيوني العاشر سنة 1911 نقطة تحول، إذ سيطر الصهيونيون العمليون على قيادة المنظمة وأجهزتها، وانتخب أوتو واربورج (1871- 1937) Otto Warburg، وهو ألماني رئيساً للمنظمة، واستمر رسمياً في رئاستها حتى عام 1921. وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914، استفاد الصهاينة من ضعف الدولة العثمانية، وتغشي الفساد الإداري فيها، ثم من انقلاب حركة الاتحاد والترقي (الممالة لليهود والحركة الصهيونية) على السلطان عبد الحميد سنة 1908، فهاجر إلى فلسطين خلال الفترة 1882- 1914 نحو 55 ألف يهودي [84].

وقد أحدثت الحرب العالمية الأولى فوضى في الجهاز الإداري الصهيوني، حيث وجدت قيادات العمل ومؤسساته نفسها متوزعة على بلدان متحاربة، وكان مكتب قيادة الحركة الصهيونية في ألمانيا، حيث عول صهاينة وسط أوروبا على انتصارها في الحرب، وأجروا مفاوضات معها، بدعوى الحصول على الدعم اليهودي و الأمريكي، مقابل ضغطها على حليفتها الدولة العثمانية، لإقامة الوطن اليهودي في فلسطين. ولم تكن اللجنة التنفيذية المكونة أساساً من روس وألمان قادرة على العمل الجماعي، حيث كانت ألمانيا وروسيا دولتان متحاربتان. كما انقطعت صلة مكتب القيادة بروسيا والدولة العثمانية وباقي العالم الغربي. وتعرض المشروع الصهيوني في فلسطين لهزة كبيرة مع ظهور دلائل متزايدة على ممالة الصهيونية لبريطانيا وحلفائها ضد العثمانيين والألمان، ونقص عدد اليهود من 85 ألفاً سنة 1914 إلى 55 ألفاً سنة 1918.

وبينما فقدت قيادة المنظمة الصهيونية في ألمانيا فاعليتها، برز نجم الأستاذ الجامعي الروسي الأصل الدكتور حاييم وايزمن، الذي كان يقيم في بريطانيا، وقام بدور زعيم الأمر الواقع للمنظمة الصهيونية، ونصب مع رفاقه هناك لجنة سداسية انضم إليها اثنان من أعضاء اللجنة التنفيذية. وسعى إلى التفاوض مع بريطانيا لتبني المشروع الصهيوني مقابل دعم اليهود لها في الحرب، واستخدام نفوذهم في أمريكا لدفع الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب إلى جانب بريطانيا. كما برز في الوقت نفسه لويس برانديس Louis Brandeis (1856- 1941)، الذي قاد صهيونيي أمريكا. ومن خلال الدورين اللذين لعبهما وايزمن وبرنديس والتنسيق بينهما، نجحت المنظمة الصهيونية في استصدار وعد بلفور من بريطانيا، 2 نوفمبر 1917 بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، والذي حظي بموافقة حلفاء بريطانيا في الحرب (الولايات المتحدة التي دخلت الحرب في مارس 1917، وفرنسا وإيطاليا) [85].

وقد توافق الاحتلال البريطاني لفلسطين (1918- 1948) تقريباً مع زعامة وايزمن الفعلية للمنظمة الصهيونية (1921- 1946). وقد بدأ المشروع الصهيوني يسترد عافيته وينطلق إلى آفاق أرحب، بعد أن حصل على البراءة الدولية التي كان يحلم بها هرتزل، وبعد أن توفرت الإمكانيات العملية للتنفيذ باحتلال بريطانيا - التي تبنت المشروع - لفلسطين، وبسقوط الدولة العثمانية. وقامت بريطانيا بحرمان أبناء فلسطين من حقوقهم السياسية، وبسحق ثوراتهم وانتفاضاتهم، وأدمجت وعد بلفور في صك انتدابها على فلسطين، والذي أقرته عصبة الأمم سنة 1922، ليصبح التزاماً دولياً. كما فتحت بريطانيا أبواب الهجرة والاستيطان اليهودي وبناء المؤسسات السياسية

والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية الصهيونية في فلسطين، وغضت الطرف عن التشكيلات العسكرية السرية لليهود، الذين أصبحوا عملياً دولة داخل دولة، وبذلك وضعت بريطانيا الكرة في الملعب الصهيوني، وأصبح الأمر يعتمد أساساً على قدرة الحركة الصهيونية على إقناع اليهود بالهجرة والاستيطان في فلسطين.

ولم تغتف الحركة الصهيونية الفرصة، فقد ذهبت لجنة صهيونية برئاسة وايزمن إلى فلسطين في إبريل 1918، وشكلت جهازاً إدارياً لليهود فيها، استوعب أمور السياسة والاستيطان، والإغاثة والزراعة والتجارة والصناعة والهجرة والمالية والتعليم والعمل. وفي مؤتمر لندن في يوليو 1920، أقر تعيين وايزمن رئيساً للمنظمة، وقرر إنشاء مكتب مركزي للهجرة اليهودية، كما تقرر إنشاء الصندوق التأسيسي لفلسطين (الكيريت هايسود)، المختص بشؤون الهجرة والاستيطان والتعليم وإنشاء المؤسسات والمشاريع الاقتصادية والخدمات الاجتماعية. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني عشر في سبتمبر 1921 تحولت زعامة وايزمن إلى زعامة رسمية، وبلغ عدد أعضاء المنظمة الصهيونية 770 ألفاً [86].

وكان صك الانتداب البريطاني على فلسطين قد أشار إلى إنشاء "وكالة يهودية" تمثل اليهود بشكل عام، وقامت المنظمة الصهيونية عملياً بدور الوكالة خلال 1922-1929. لكن الحركة الصهيونية أرادت أن تلائم نفسها مع صك الانتداب، بتشكيل وكالة يهودية موسعة تمثل اليهود من صهاينة وغير صهاينة، مما يهيئ لها فرصة قبول سياسي بريطاني ودولي أفضل. وقد رأت في ذلك فرصة لتوسيع دائرة نفوذها وتمثيلها لليهود في العالم بإدخال عناصر يهودية مؤثرة (غير منتمة تنظيمياً للحركة الصهيونية) في الوكالة، مما يؤدي إلى مشاركة هؤلاء في المشروع الصهيوني، فيصبحون عملياً صهيونيين وإن لم يكونوا أعضاء عاملين في المنظمة. ثم إن ذلك سيُمكّنها من امتصاص أية معارضة يهودية للحركة الصهيونية، فضلاً عن تجنيد أموال أثرياء اليهود من غير الأعضاء.

وبالفعل، فقد تم إنشاء الوكالة اليهودية الموسعة سنة 1929 بحيث تتم مناصفة مقاعد مجلس الوكالة (السلطة العليا للوكالة)، واللجنة الإدارية (تقابل المجلس العام في المنظمة الصهيونية)، واللجنة التنفيذية (تقابل اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية)، بين المنظمة الصهيونية وبين اليهود غير المنتمين إليها. وقد حرصت المنظمة الصهيونية على أن تكون الوكالة أداة طيعة بيدها، عبر مجموعة من الإجراءات والقواعد التي ضمنت ذلك، فهناك مثلاً رئيس واحد للمنظمة وللوكالة، واللجنة التنفيذية للوكالة هي عملياً بيد أعضاء اللجنة التنفيذية الصهيونية. وأصبحت الإشارة إلى المنظمة الصهيونية تعني شكلياً مجموع النشاطات الصهيونية خارج فلسطين، والإشارة إلى الوكالة اليهودية تعني شكلياً مجموع النشاطات الصهيونية داخل فلسطين. ومن خلال إنشاء هذه الوكالة تم استقطاب عناصر يهودية شهيرة غير أعضاء في المنظمة، أمثال: البريطاني هربرت صمويل، والأمريكي لويس مارشال، وألبرت أينشتاين العالم الألماني الذي يحمل الجنسية الأمريكية وغيرهم. وقد كان الكثير من هؤلاء زعماء سياسيين ورجال أعمال وعلماء وأصحاب بنوك لم يُمكنهم ظروفهم ومواقعهم من الانخراط في الحركة الصهيونية، كما لم يكن من

السهل على الحركة الصهيونية استيعابهم في أطرها دون أن تتخلى قيادتها عن العديد من مواقعها لأمثال هؤلاء. ويدو لي أن حُلَّ هؤلاء صهيانية قلباً وقالباً، لكم بقاءهم في مواقعهم كان استثماراً أفضل للمشروع الصهيوني. إذ إن جوهر الصهيونية هو دعم إنشاء الوطن اليهودي في فلسطين، وهو ما كان يفعله هؤلاء من منتمين وغير منتمين، وقد استمرت الوكالة مظلة صهيونية وأداة من أدواتها، وتزايد التداخل والانصهار بينهما حتى أصبحت مرة ثانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية تعبيرين لشيء واحد. وفي عام 1947 لم تعد المنظمة الصهيونية بحاجة للدكتور اليهودي المتمثل بالوكالة، فأصبحت عملياً شيئاً واحداً إلى أن أعيد تشكيل الوكالة سنة 1968 [87].

وقد زادت عملية الهجرة والاستيطان المنظمة من قوة الجماعات اليهودية المهاجرة إلى فلسطين، وأصبح لها تأثير أكبر على المنظمة الصهيونية العالمية وتحديد سياستها وتمكن التيار العمالي اليهودي بقيادة ديفيد بن جوريون (1886- 1973) David Ben- Gurion من فرض نفسه وتحقيق نفوذ واسع بين يهود فلسطين، وتكرست قوة بن جوريون ورفاقه عندما انتخب عضواً في اللجنة التنفيذية في المؤتمر 18 في 1933، كما أعيد انتخابه سنة 1935 حيث أصبح قطعاً مركزياً فيها، و انتخب في 1937 رئيساً للجنة التنفيذية في فلسطين [88].

وقد كانت فترة منتصف الثلاثينيات فترة ذهبية للهجرة اليهودية، إذ هاجر إلى فلسطين خلال الفترة 1933- 1936 ما مجموعه 187.671 يهودياً [89]، وكان أخطر ما فيها هو نوعية المهاجرين، إذ توافقت تلك الفترة مع صعود النازية في ألمانيا، وتمكن هتلر من الوصول إلى الحكم. واستفادت الحركة الصهيونية من ذلك في دفع اليهود الألمان للهجرة إلى فلسطين، وعقدت مع هتلر اتفاقية سرية لترحيل اليهود "اتفاقية هعفارة" سنة 1933، فهاجرت أعداد كبيرة من اليهود الألمان المتميزين من رجال الأعمال والأثرياء والعلماء في شتى التخصصات مما أعطى دفعة كبيرة للمشروع الصهيوني [90]. ولولا أن الثورة الفلسطينية الكبرى 1936- 1939 عوقت هذه الهجرة لكانت النتائج أكثر كارثية.

وقد تعرض المشروع الصهيوني في فلسطين إلى الانتكاس، عندما اضطرت بريطانيا في مايو 1939، تحت ضغط الثورة الفلسطينية، إلى إصدار كتابها الأبيض، بالتعهد بالموافقة على إنشاء دولة فلسطينية خلال عشر سنوات، وتحديد الهجرة اليهودية في السنوات الخمس التالية لإصدار الكتاب الأبيض بـ 75 ألفاً، وبمنع الهجرة بعد ذلك إلا بموافقة فلسطينية، وبوضع قيود مشددة على انتقال الأراضي لليهود [91].

وعلى الرغم من أن يهود أوروبا عانوا من السياسات الهتلرية النازية ضدّهم خلال الحرب العالمية الثانية 1939- 1945، إلا أن المشروع الصهيوني في فلسطين كان هو المستفيد الأول من ذلك، إذ إن المنظمة الصهيونية العالمية تابعت عملها بصورة فعالة، ووجدت في الاضطهاد النازي مبرراً ودافعاً قوياً للدعاية للمشروع اليهودي في فلسطين. وتمكنت من تضخيم صورة المعاناة اليهودية، وجعلها عقدة

أساسية في الشعور واللاشعور الغربي، الذي أصبح يلتمس التكفير عن "ذنبه" من خلال إنشاء دولة لليهود في فلسطين. وربما لقي بضعة مئات من الآلاف من اليهود حتفهم نتيجة السياسات النازية، لكن الرقم تم تضخيمه إلى ستة ملايين حتى أخذ صورة "الرقم المقدس"، الذي يتهم ويحاكم ويسجن منكره، حتى لو كان بناء على أبحاث أكاديمية موثقة، كما حدث في فرنسا[92].

لقد لقي أكثر من 52 مليون إنسان حتفهم في هذه الحرب (التي كان أساسها صراعاً على المصالح بين القوى الأوروبية) منهم 22 مليون روسي، فلماذا تم التركيز - ولا يزال - على اليهود وحدهم بوصفهم ضحايا الحرب؟

وظل السؤال الذي لم يجد جواباً: لماذا يدفع الفلسطينيون المسلمون فاتورة اضطهاد أوروبا لليهود؟ وعلى أي حال، فإن الحركة الصهيونية نقلت مركز ثقلها خلال الحرب العالمية الثانية من لندن إلى واشنطن (الولايات المتحدة)، التي أصبحت القوة الأقدر على رعاية المشروع الصهيوني، والتي خرجت بعد الحرب العالمية كأقوى قوة بشرية في العالم. وكان مؤتمر بلتيمور Biltmore الصهيوني في 8 مايو 1942 العلامة الفارقة لنقل مركز الثقل، وتم فيه صياغة سياسة صهيونية جديدة، ركزت على إقامة الدولة اليهودية، ورفض الكتاب الأبيض لسنة 1939، وإقامة جيش يهودي...، وقد وجد البريطانيون في الضغط الأمريكي عليهم لإلغاء الكتاب الأبيض فرصة للتملص من التزاماتهم تجاه الفلسطينيين، فأعلن وزير الخارجية البريطانية بيفن Bevin في 14 نوفمبر 1945 التخلي عن الكتاب الأبيض لفتح أبواب الهجرة مرة أخرى لليهود[93].

وعندما أعلنت بريطانيا عن عزمها على مغادرة فلسطين نشطت أمريكا والاتحاد السوفييتي في الضغط على الأمم المتحدة لاتخاذ قرار بتقسيم فلسطين، فكان قرار 181 في 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين لدولتين يهودية (54% من الأرض)، وعربية (45% من الأرض) و 1% منطقة دولية. وبذلك اتخذ إنشاء الكيان اليهودي الصهيوني "شرعية دولية"، وبناء عليه أعلن اليهود دولتهم "إسرائيل"، في مساء 14 مايو 1948، والتي توسعت بما شنته من عدوان، وبما لقيته من دعم أمريكي روسي غربي لتشمل 77% من أرض فلسطين، ولتشرد 800 ألف فلسطيني من وطنهم. وتمكن الكيان الصهيوني من دخول عضوية الأمم المتحدة التي اشترطت عليه للموافقة على العضوية السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين، وهو ما تجاهله هذا الكيان طوال المدة الماضية.

وقد ظل وايزمن رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية حتى سنة 1931، ثم تولى الرئاسة ناحوم سوكولوف 1931 - 1935، ثم عاد وايزمن للرئاسة حتى سنة 1946. وكان المؤتمر الصهيوني الـ 22 الذي انعقد في 9 ديسمبر 1946، هو آخر مؤتمر صهيوني قبل إنشاء الكيان اليهودي، وبلغ عدد أعضاء المنظمة الممثلين في المؤتمر مليونين و 159 ألفاً، مما يشير إلى درجة النفوذ الواسع التي تمتعت به المنظمة، ومع ذلك فإن المنظمة فشلت في انتخاب رئيس لها بسبب الخلافات الداخلية وخصوصاً بين بن جوريون ووايزمن، وقام المجلس الصهيوني العام بتعيين لجنة تنفيذية ائتلافية برئاسة بن جوريون الذي ترايدت

هيمنتها الفعلية على المنظمة. وخلال هذه الفترة 1946 - 1956 مثل بن جوريون زعامة الأمر الواقع للمنظمة دون أن ينتخب رئيساً رسمياً لها. وأصبحت اللجنة التنفيذية التي يرأسها بن جوريون، أشبه بالحكومة اليهودية المؤقتة. وقام بن جوريون بنفسه بإعلان إنشاء الدولة اليهودية وأصبح أول رئيس لوزرائها، واستدعى وايزمن ليكون أول رئيس للكيان الصهيوني (وهي رئاسة فخريّة غير ذات صلاحيات حقيقية) [94].

مسار المنظمة الصهيونية العالمية 1948-2000:

حققت المنظمة الصهيونية هدفها بإنشاء كيان لليهود في فلسطين وبرز بذلك سؤال واضح عن مبرر وجود هذه المنظمة، وما هو موقعها بالنسبة إلى الكيان الصهيوني؟ وما هي الأدوار التي يمكن أن تلعبها؟!

كان بن جوريون وتيار صهيوني الداخل أو "إسرائيلي" يعدّون المنظمة الصهيونية مجرد "السقالة" (التي تستخدم في البناء) والتي لم يعد لها لزوم بعد إكمال بناء الدولة. وكان يرى أن الصهيونية الحقّة هي التي تعني الهجرة إلى فلسطين والاستيطان فيها. وركز هذا التيار على مركزية "إسرائيل" في الحياة اليهودية، واستقلالها عن هيمنة المنظمة الصهيونية. أما تيار صهيوني الخارج، وخصوصاً في الولايات المتحدة فكان يرفض فكرة الانتماء للصهيونية ويعني ويستلزم الهجرة إلى فلسطين، رغم إيمانه بأهمية ذلك، وكان يؤكد أن المنظمة الصهيونية هي التي صنعت "إسرائيل"، وهي قادرة بحكم وجودها في الخارج على القيام بمهام صهيونية لازمة لا تستطيعها الدولة، بسبب الاعتبارات السياسية والدبلوماسية والدولية الخاصة بأي دولة. وبالتالي، فلا بد للمنظمة الصهيونية من المشاركة في صنع القرار السياسي الداخلي والخارجي للدولة، وبالذات في مجال تمثيل يهود الشتات، والتحدث باسم "إسرائيل" سياسياً، كما أنه لا بد من تحقيق المساواة بين "إسرائيل" والمنظمة الصهيونية العالمية، التي يجب أن تمنح وضعاً خاصاً يضمن لها التأثير في عمليات التخطيط والتنفيذ الصهيونية والإسرائيلية [95].

ولم تنكسر حدة التوتر بين الطرفين إلا سنة 1968 عندما خُسمت المعركة لصالح تيار صهيوني الداخل، واستقال ناحوم جولدمان من رئاسة المنظمة. ولكن حالة التوتر والجدل لم تكن تعني شلل العمل، وإنما أمكن التوصل دائماً إلى حلول توفيقية، وظل الجميع ناشطين في دعم المشروع الصهيوني. وبشكل عام فقد استفاد بن جوريون وتياره من إمكانيات الدولة ومؤسساتها ومن التعاطف العالمي مع اليهود، ليفرض ما يريد، وفي سنة 1954 تمكن هذا التيار من تثبيت هيمنتها الفعلية وظل تيار صهيوني الخارج يتراجع تدريجياً إلى أن أصبحت المنظمة الصهيونية سنة 1968 أداة في يد "إسرائيل". وقد عقدت المنظمة الصهيونية العالمية مؤتمرها الـ 23 لأول مرة في القدس عام 1951، وأقر برنامج "القدس"، الذي أعاد تحديد مهام المنظمة الصهيونية العالمية والتي تمثلت في "توطيد دعائم إسرائيل"، وتجميع "المنفيين" اليهود في "أرض إسرائيل"، وتنمية وحدة الشعب اليهودي. ووافق المؤتمر على تحقيق أعلى درجات التنسيق بين المنظمة و"إسرائيل"، وإعطاء المنظمة وضعاً قانونياً

خاصاً في الدولة العبرية بحيث تتابع أعمال الاستيطان واستيعاب يهود "الشتات" وتطوير البلاد[96].

وقد انتخب جولدمان رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية سنة 1956 وظل في منصبه حتى 1968، وعلى الرغم من اختلافه مع تيار الداخل، إلا أنه قدم مع صهيونيي الخارج خدمات كبرى للكيان الصهيوني. وسعى ورفاقه لعدم ذوبان يهود "المنفى" في مجتمعاتهم، وأن يشكلوا مراكز قوى تخدم المشروع الصهيوني والدولة اليهودية. ويُعدّ ازدهار يهود المنفى أمراً مهماً ليشكلوا الدرع الواقي "لإسرائيل" والمعين المغذي لها من الخارج ضمن هدف شامل هو تأمين بقاء الشعب اليهودي.

وبعد المؤتمر الصهيوني الـ27، الذي عقد في القدس في 9 - 19 يونيو 1968، تكرست المنظمة الصهيونية بوصفها تابعاً وأداة للكيان الصهيوني، وخفت حدة نقدها وشكواها ورضيت بدورها خصوصاً بعد نجاح "إسرائيل" في حرب 1967 واحتلالها لما تبقى من أرض فلسطين (الضفة والقطاع)، فضلاً عن الجولان السورية وسيناء المصرية[97].

وباستقالة جولدمان من رئاسة المنظمة في ذلك المؤتمر لم يتم انتخاب رئيس للمنظمة بعد ذلك وحتى آخر مؤتمر عقده في ديسمبر 1997، واكتفي باختيار رئيس للجنة التنفيذية حيث تولى هذا المنصب لويس بنكوس حتى وفاته سنة 1973، وخلفه آرييل دولستين رئيساً بالوكالة إلى أن انتخب بنحاس سابير في 1974 وحتى وفاته 1975، ثم عاد دولستين رئيساً بالوكالة حتى انتخاب يوسف الموجي في 1976، وعاد دولستين للمرة الثالثة رئيساً بالوكالة سنة 1977، وتم تثبيته رئيساً رسمياً في المؤتمر الصهيوني 1978. واستمر في الرئاسة حتى سنة 1987. ثم تولى المنصب سيمحا دينتس 1987 - 1994، ثم خلفه أبراهام بورغ 1994 - 1997[98]، ثم تولى رئاسة اللجنة التنفيذية بعده سالاي مريدور منذ ديسمبر 1997.

ومنذ سنة 1968 سلبت "إسرائيل" المنظمة الصهيونية من أهم اختصاصاتها وهو "استيعاب المهاجرين"، عندما استحدثت وزارة الاستيعاب. كما تقرر في المؤتمر الـ27 إعادة فصل الوكالة اليهودية عن المنظمة الصهيونية العالمية، وبدأ ذلك فعلياً منذ يونيو 1971. غير أن الفصل ظل شكلياً لأنه تركّز أكثر على توزيع الاختصاصات، بينما ظل رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة هو نفسه رئيس الوكالة، وتولت الوكالة اليهودية التركيز على شؤون جمع التبرعات والهجرة والاستيطان والتنظيم، أما المنظمة الصهيونية فتولت شئون التمثيل والتربية والإعلام الصهيوني والثقافة[99].

ويمثل يهود الكيان الصهيوني ويهود أمريكا نحو ثلثي مندوبي المؤتمر الصهيوني (38% ليهود الكيان الصهيوني، و 29% ليهود أمريكا) والباقي ليهود العالم، ويمثل يهود الكيان الصهيوني حسب نسبة تمثيل أحزابهم في الكنيست الإسرائيلي، أما باقي البلاد فتختار مندوبيها وفق الشكل الذي يناسبها شريطة عدم التعارض مع أساليب الديمقراطية. وقد انخفضت نسبة عضوية اليهود في المنظمة الصهيونية العالمية بعد إنشاء الكيان الصهيوني، لتشكّل ما معدله 10%

من يهود العالم [100]، وهي على أية حال نسبة لا يستهان بها، قياساً بأي تجمع ذي طبيعة دينية أو قومية بالنسبة إلى المحيط الذي ينتمي إليه. ويتفق هي نسبة عالية لتجمع سلبيته "إسرائيل" معظم صلاحياته ومبررات وجوده.

الفكر الصهيوني (الأيدولوجية الصهيونية)

يختلف الباحثون العرب والمسلمون في النظر إلى حقيقة الصهيونية، فبعض ينظر إليها بوصفها إفرازاً من إفرازات الاستعمار الغربي وأداة من أدواته، وبعض يراها مشروعاً اقتصادياً غريباً، والبعض يرى فيها وسيلة يهودية - أوروبية لحل المشكلة اليهودية في العالم الغربي، والبعض يراها تعبيراً عن الأمانى الدينية أو القومية أو الثقافية اليهودية، ويرى كثير من أبناء التيار الإسلامي أن الصهيونية ببساطة هي اليهودية نفسها بما تحمله من جذور عداً وصراع مع الإسلام.

وابتداء نرى أن الأفكار السابقة لا تخلو من بعض الحقيقة، أو كثيرها. ولكننا نحاول البدء بالإجابة عن السؤال التالي: هل فعلاً أن الصهيونية هي الديانة اليهودية نفسها؟ والصحيح - كما يظهر لنا - أن الصهيونية ليست هي الديانة اليهودية نفسها، لأن الصهيونية:

أولاً: حركة قائمة على الجهد البشري الذي يمكن أن يفهم الدين اليهودي أو يتعامل معه، وفق أشكال ودرجات متفاوتة، فكما أننا لا نستطيع القول أن الإخوان المسلمين أو السلفيين هم أنفسهم دين الإسلام، وكما لا نستطيع أن نقول أن حزب الكتائب المسيحي اللبناني أو الحزب الديمقراطي المسيحي الألماني هما المسيحية ذاتها، فكذلك لا نستطيع أن نقول أن الصهيونية هي اليهودية.

ثانياً: ليس كل من يعمل لمصلحة اليهود هو يهودي متدين ملتزم بتعاليم دينه بالضرورة، لأن هناك من يخدم أبناء دينه بدوافع الانتماء القومي أو الحضاري...، وقد يكون علمانياً فاسداً في المعايير الدينية لملته. ولتوضيح الأمر أكثر مع إدراكنا للفارق، فإن حزب رابطة عموم مسلمي الهند الذي قاده محمد علي جناح للانفصال عن الهند وإقامة دولة باكستان الإسلامية ونجح في ذلك سنة 1947، كان عدد لا يستهان به من أعضائه علمانيين أو غير متدينين، وربما كان لديهم عاطفة صادقة تجاه المسلمين بأن يقيموا دولتهم ويدبروا أمورهم بأنفسهم، ولكنهم لم يكونوا معنيين كثيراً بتطبيق الشريعة الإسلامية في باكستان، فأنشأوا نظاماً علمانياً، وهو ما سبب المعارضة الإسلامية في باكستان، بزعامة أبو الأعلى المودودي حتى سجن، وكاد يصل الأمر إلى إعدامه. وكذلك الأمر بالنسبة للحركة الصهيونية التي انتهت إليها معظم الأطياف الدينية والعلمانية واليسارية والثقافية اليهودية.

ثالثاً: ليست الصهيونية مقصورة على اليهود وحدهم إذ إن هناك تيارات كبيرة وقيادات مؤثرة في الأوساط المسيحية، وخصوصاً البروتستانت، تؤمن بالصهيونية وتسعى لخدمتها وإنجاح مشروعها، ولعل ذلك يفسر جزءاً من الدعم البريطاني والأمريكي للمشروع الصهيوني، حيث الأغلبية البروتستانتية في البلدين.

رابعاً: لأن بعض اليهود الذين لا يؤمنون بالصهيونية، وهم وإن كانوا قلة قليلة إلا أنهم موجودون، من أمثال جماعة "ناتوري كارتا" التي ترفض الاعتراف بالكيان الصهيوني، لأنهم يرون انتظار المسيح

الخاص باليهود "الماشيح"، أو "المسيا"، ويؤمنون أن عودة اليهود مرتبطة بالإرادة الربانية، ولا يجوز فرضها أو التعجيل بها.

وبخشي بعض أبناء التيار الإسلامي أن مثل هذا الفصل بين اليهودية والصهيونية سُمِّعَ التَّأْصِيلُ للعقائدي للمعركة مع اليهود الذي احتلوا فلسطين، وليس الأمر كذلك.

فأولاً: إن المعركة حسب المفهوم الإسلامي يجب أن تكون عقدية مستندة إلى الإيمان والجهاد في سبيل الله، بغض النظر عن طبيعة الغاصب أو خلفياته القومية والعقدية، فاحتلال أي أرض للمسلمين من أي عدو كان يستوجب الجهاد، ولو احتل فلسطين أناس ينتمون لأديان أخرى (كما حدث مع الصليبيين) فالجهاد واجب، والمعركة العقدية قائمة، حتى لو كانوا بوزيين أو هندوس أو مجوس أو غيرهم. كما أن الجهاد واجب لو احتلها أناس ينتمون لقوميات ودول غير مسلمة سواء كانوا بريطانيين أو فرنسيين أو صينيين أو أمريكيين أو حتى من الإكوادور.

وثانياً: لأننا عندما نقاتل اليهود المحتلين فإننا لا نقاتلهم، من الناحية الشرعية، فقط لكونهم يهوداً، وإنما لأنهم اغتصبوا أرضنا، وانتهكوا حرماننا، وشردوا أهلنا، فوجب قتالهم لما ارتكبوه من ظلم وإجرام، ولأنهم اختاروا أن يكونوا محاربين. أما اليهود، بوصفهم أتباعاً للديانة اليهودية، فلهم أحكامهم المتعلقة بأهل الذمة في الإسلام. وما داموا مسالمين خاضعين، فلهم الأمان وحماية دولة الإسلام. وهذا لا ينفي عقيدة الولاء والبراء، والحب في الله والبغض في الله المطلوبة من كل مسلم، وهذا ما جرت عليه الحضارة الإسلامية طوال 1400 سنة، والتي أعطتهم الحرية الدينية، ووفرت لهم المأوى والأمان، عندما كانت أوروبا المسيحية تضطهدهم وتذبحهم. أما ما ذكر في القرآن حول بني إسرائيل واليهود وصفاتهم وعداوتهم للذين آمنوا، فهو ما يستوجب المزيد من الحذر والحيلة من احتمال تأمرهم، ومن باب كشف عقائدهم المنحرفة، وإقامة الحجة عليهم. وأما ما ذكره القرآن والسنة من إشارات على علوهم في الأرض وإفسادهم، وحرب المسلمين لهم، فإنها مُبَشِّرَات ومُيَبِّنَات تزيد المؤمنين يقيناً بعدما رأوا هذه الأيام صدق ما ذكره القرآن والسنة، كما تزيدهم إيماناً بتحقيق باقي المبشرات بإنجاز النصر عليهم، بعد أن يبذل المسلمون الأسباب ويرتقوا للمستوى الذي يؤهلهم لذلك.

ومع ذلك فإن هذا الصراع سيبقى ذا طعم وطبيعة مختلفة عن غيره، أولاً: بسبب طبيعة العدو وما يحمله من إرث تاريخي مليء بالعداء والخصومة، وثانياً: بسبب طبيعة الأرض التي هي أرض مقدسة مباركة في نظر المسلمين، مما يجعل لها مكانة خاصة، تجعلهم دائماً مدفوعين لتحريرها وإنقاذ أقصاها وقديسها من الغاصبين. وهما في الحالتين محفزات تزيد المسلمين إصراراً على حقهم، وتوضحية في سبيل مقدساتهم، وهو صراع لن ينتهي ما دام هناك قرآن يتلى، يكشف طبيعة العدو الغاصب، ويزيدنا ارتباطاً بالأرض المقدسة.

إن القضية في جوهرها هي أن اليهود اغتصبوا أرض فلسطين، وبالتالي يجب محاربتهم وإعادة الحق إلى أصحابه، ومن المفيد أن نعرف خلفياتهم ومنطلقاتهم وخلافاتهم، وارتباطهم بالعالم الغربي

والمشاريع الاستعمارية، لكن هذا لن يُغيّر من جوهر المسألة. غير أنه مهمٌ للغاية في تحديد الوسائل المكافئة للصراع، ومعرفة عقلية الخصوم وعناصر القوة والضعف لديهم، وتجاوز الأوهام والتعميمات، ووضع الخطط المناسبة لإدارة المعركة. كما يفيد في تصنيف درجات الصلوع والمساندة والتأييد في جبهة الخصوم وحلفائهم (عقدية، اقتصادية، سياسية واستراتيجية).

وبغض النظر عن الخلفيات الأيديولوجية للمدارس المنتمية للحركة الصهيونية، فإن جوهر الفكرة نفسها يستند إلى ادعاءات دينية، فالفكرة الصهيونية تستند على أساس أن:

1. اليهود جنس مستقل، وأمة مستقلة من دون الأمم، وهي فكرة ذات جوهر ديني، وليس جوهرًا قوميًا. فما الذي يجمع اليهودي الخزري الروسي باليهودي اليمني باليهودي الإيراني واليهودي الفلاشا .. وغيرهم، سوى رابطة الانتماء للدين بغض النظر عن درجة الالتزام بالدين نفسه.

2. حق اليهود في فلسطين، وهي فكرة ذات جوهر ديني أيضاً، وقد يختلف اليهود إن كان هذا الحق بناءً على وعد رباني، أو حقاً تاريخياً، أو حقاً قومياً، أو ثقافياً أو روحياً. لكن هذه الفكرة انغرس في "الوجدان" اليهودي، وإن وجدت تعبيرها في أشكال مختلفة. وإن اليهودي المتدين والعلماني والشيوعي والقومي، وكذلك اليهودي الأبيض والأسود، كما اليهودي العالم والجاهل والباحث الأكاديمي مستعد لأن يلغي من إدراكه حقيقة وجود شعب آخر متجذر في هذه الأرض منذ (4500) عام، وأن يتجاوز ألفي سنة من الانقطاع اليهودي عن هذه الأرض ليؤكد هذه المقولة.

وبعلم اليهود أن المناقشة العلمية الهادئة وحقائق التاريخ تهدم مقولاتهم القومية التاريخية، لكن الأمر لا يهمهم بقدر ما يهمهم إيمانهم هم "بحقهم" هذا. ولذلك لا يبقى سوى الرجوع إلى الأساس الديني الغيبي الذي انغرس في عقليتهم حتى وإن عبروا عنه بتعبيرات أخرى، ويحتمل أنهم استخدموا تعبيرات علمانية وقومية لثلاثة أسباب:

1. لاختلاط وتمائل ما هو ديني وقومي لديهم، لأن قومية اليهودي هي دينه، أي أن الانتماء القومي هو انتماء ديني أساساً.

2. لأنه يغلب على اليهود عدم التدين وعدم الالتزام، والانحلال من العالم.

3. لأنهم أرادوا أن يقدموا مشروعاتهم اليهودي في فلسطين في ضوء المصالح الغربية الاستعمارية، والتي كانت تستند في ذلك الوقت إلى أيديولوجيات علمانية وقومية، وذلك حتى يضمنوا الدعم والمساعدة من العالم الغربي، بتحقيق درجة من التماثل الفكري والحضاري معه.

أما كيف يكون هناك أناس مخلصون لليهود عاملون ليل نهار لخدمة قومهم، وغير متدينين في الوقت نفسه. فقد كثر في هذا الزمان من يخدم قومه بدوافع وطنية أو قومية. ثم إن هذا يجب أن يفهم بالرجوع إلى مفاهيم التدين والكفر والإيمان لدى اليهود، وهي تختلف في جوهرها عن الطريقة التي يعيش بها المسلمون حالات التدين لديهم. فإذا كان الأساس الذي قام عليه الإسلام هو التوحيد "الشهادتين" بهما يدخل المسلم في هذا الدين، وبإنكارهما يخرج. فإن الأساس الذي يفصل بين إيمان اليهودي وكفره ليس مرتبطاً بالإيمان بربه أو

التوراة، وإنما بالولاء لليهود وعدم خيانتهم. وقد يفعلون المنكرات والموبقات، ويستنهضون بربهم وشرائعهم، ولكنهم يبقون في حكم شريعتهم يهوداً ما داموا على الانتماء والولاء للجماعة اليهودية. ولا عجب في هذا من قوم قتلوا أنبياءهم، واقتروا على الله سبحانه وتعالى وحرفوا شرائعهم، وسعوا في الأرض فساداً، وتولى أحبارهم بأنفسهم الريادة في ذلك. وانظر كيف تأمر مجلسهم الديني الأعلى على المسيح عليه السلام لقتله، كما تأمر أحبارهم على محمد صلى الله عليه وسلم في المدينة على الرغم من تأكدهم من نبوته. إن الموازين هنا مختلفة، فالكذب جائز على غير اليهودي وكذلك سرقة ماله بل وقتله إن أمكن، وفي التلمود أمثلة عديدة على ذلك.

أما لماذا الولاء والانتماء هو الأساس؟ فلأن طبيعة نظرة اليهودي إلى نفسه وجماعته مختلفة تماماً عن نظيرته للآخرين. فاليهود يؤمنون أن روح الله "تعالى الله عما يقولون" حلت في شعبه اليهودي (عقيدة الحلول)، وبالتالي فهم يؤمنون أنهم شعب مقدّس مختلف، أو كما هو معروف من قولهم أنهم "شعب الله المختار"، أو أنهم "أبناء الله" وأجباؤه [101]. واليهودية في أساسها دين متعلق على أصحابها لا تسعى للتوسع والانتشار، ويعتقدون أن ربهم "يهوه" هو إلههم الخاص بهم وليس لباقي الأمم. وأن الله خلق الأمم الأخرى "الجويم" أو "الأغيار" على شكل بشر حتى يأنس بهم اليهود، مع حقهم بأن يفعلوا بهم ما يريدون، ومن هنا جاء التطابق بين العقيدة والقومية لدى اليهود، وأن الهوية اليهودية تركز على النسب أكثر منه على الاعتقاد الديني، وأنها دين جماعية عرقية معينة. ولا فرق عند اليهودي بين دينه وقوميته، ولا معنى لأحدهما دون الآخر، فالديانة اليهودية قومية، كما أن القومية اليهودية دين، ولا زال التيار العام لليهود والمعتمد رسمياً في الكيان الصهيوني هو الذي يُعرف اليهودي بأنه المولود من أم يهودية [102].

ثم إن نظرة اليهود إلى مسألة القداسة فيما يتعلق بالله والأنبياء تختلف عن الكيفية التي ينظر بها غيرهم. فإذا كان اليهود شعباً "مقدساً" مختاراً، فإن الله - تعالى عما يقولون - يفقد الكثير من قداسته، فالله في نظرهم يُخطئ ويكفي ويندم ويتعلم التلمود ويلعب مع الحوت، ويحلف الأيمان ويحنت ويتحلل منها، ويناقش الحاخامات في المسائل ويغلبونه [103].

كما أن الأنبياء يفقدون الكثير من مكانتهم واحترامهم، فهم غير منزّهين، ويرتكبون الموبقات فينسب اليهود إلى يعقوب عليه السلام السرقة والرشوة والخداع والسكوت عن زنا ابنتيه وأولاده، بل والشرك بربه. وينسبون إلى داود عليه السلام الزنا بزوجة أحد جنوده ثم التسبب بقتل هذا الجندي. كما ينسبون إلى سليمان عليه السلام أن نساءه أوقعنه في الوثنية، وأنه أشرك بربه بتقربه إلى عشتروت إلهة الصيّدونيين [104].

وهكذا، فعندما يفقد الرب وأنبياءه قداستهم بينما يبقى الشعب مقدساً، فماذا نتوقع؟، ما هي القدوة والنموذج الذي سيحتذي به هذا الشعب؟ وما هي المعايير الأخلاقية التي ستحكمه؟ إن موازين التدين ودرجاته ستكون ذات اعتبارات ودلالات مختلفة. وصحيح أنه سيكون هناك يهود سيركزون على الجانب القومي، وآخرون على الجانب

الثقافي...، غير أن إطار الولاء والانتماء للجماعة اليهودية سيبقى المحك الفاصل لديهم.

إن أول حاخام أكبر لليهود في فلسطين "أبراهام اسحق كوك" (1868- 1935) Abraham Kook الذي عُدَّ أكبر قوة موجهة في الحياة العامة لليهود في عصره، كان يؤمن أن الحركة القومية [أو الصهيونية بتعبير آخر] على الرغم من اتجاهاتها العلمانية البادية على أتباعها، فإنها في التحليل النهائي والأخير ليست إلا حركة دينية في جوهرها وحقيقتها، وأنها تصدر أصلاً عن نزعة دينية "هي الصفة الراسخة لليهود التي اختصوا بها من بين الأمم الأخرى". ويرى أن هذه الحركة القومية هي "حركة روحية خالصة علي الرغم من نزعتها العلمانية وميول قادتها التي لا تعكس ظاهرياً روحاً متدينية". ويرى أن السلوك اللاديني البادي للبيان ليس كفراً أو جحوداً وزيفاً عن الدين، بقدر ما هو عدم اكتراث نتيجة قصور في الفهم، أو عجز في الإدراك. وقد أظهر كوك قدراً كبيراً من التفهم والتسامح وحسن المعاشرة معهم لاعتقاده أن "الأرض المقدسة من حيث كونها مطهرًا لكل الكمالات الإلهية السامية، سوف تلعب دورها الروحي في تصحيح سلوك هؤلاء المقصرين ظاهرياً" [105]. وقد تمتع كوك بنفوذ واسع في صفوف اليهود الأرثوذكس، وبذل جهداً استثنائياً لإقناعهم بالانضمام للصهيونية [106].

إن الفكرة المركزية في الأيديولوجية الصهيونية هي الامتزاج والتداخل الكامل بين القداسة والقومية، وهي تعبر عن نفسها في الإنسان والمكان والزمان، وأهم عناصرها الإنسان أي الإنسان المقدس أو الشعب اليهودي المقدس. وستجد أن رؤية اليهود بوصفهم شعباً مقدساً تتكرر في مقولات هرتزل "الليبرالي"، وبن جوريون العمالي الاشتراكي، وبورخوف الشيوعي، وإن كانت تتخفى دائماً تحت "ديباجات" مراوغة [107].

وكان الحاخام الأكبر كوك يقول: "إن الله قد حلَّ في الأمة، وبذا أصبحت إسرائيل مشبعة بروح الله، بروح الاسم المقدس"، ويقول: "إن كل ممتلكات إسرائيل القومية العزيزة على قلوب اليهود - الأرض واللغة والتاريخ والعادات - إن هي إلا أوعية لروح الرب"، وإن "روح إسرائيل وروح الله هما شيء واحد" [108]. أما الحاخام شختر فكان يقول: "عندما وجدت إسرائيل نفسها وجدت إلهاً" [109]. وفي رأي الحاخام أيوجين بورويتس فإن ثمة تمازجاً كاملاً بين الله والشعب، ولذلك فحرب 1967 لم تكن مسألة عسكرية بل مسألة لاهوتية، وإن ما كان مهدداً في هذه الحرب، لم يكن دولة إسرائيل أو حتى الشعب اليهودي "وإنما الله نفسه"!!! [110].

وكان الحاخام لاناو يشير إلى أن البرنامج الصهيوني يدور حول فكرة واحدة "وكل القيم الأخرى إن هي إلا أداة في يد هذا المطلق"، ثم حدد هذا المطلق بأنه الأمة (الشعب اليهودي) [111].

ولا يختلف هذا الطرح عما ذكره التلمود من أن أرواح اليهود تتميز عن باقي الأرواح بأنها "جزء من الله كما أن الابن جزء من والده" [112]. ولذلك فحسب التلمود فإنه إذا ضرب شخصٌ غير يهودي يهودياً فكانه "ضرب العزة الإلهية"، والفرق بين درجة الإنسان والحيوان هو بقدر الفرق بين اليهود وباقي الشعوب [113].

ويذكر المسيحي أن ما يسمى "لاهوت البقاء" أو "لاهوت ما بعد أوشووتس" هو الذي يسيطر الآن على التفكير الديني اليهودي. وهو لاهوت ينطلق من القول أن الله قد هجر اليهود أو حتى خانهم "فهو إله شرير"، أو أنه غير موجود أساساً "لاهوت موت الله"، ومع هذا فالشعب اليهودي شعب مقدس (حتى لو مات الله أو خان) - تعالى الله عما يقولون - وأن قداسته لا تتبع من أي مصدر خارج نفسه، وبالتالي واجب الشعب الأساسي هو "البقاء"، وليس إعلان كلمة الحق أو نشر المحبة.... [114].

وبالتالي هل يمكن أن ننظر إلى ملحي وعلماني اليهود بالدرجة نفسها التي ننظر بها إلى ملحي وعلماني المسلمين مثلاً. وبعبارة أخرى: إن حالة المسيح والتشويه الذي تعرضت له العقيدة اليهودية أفرزت بالضرورة أمثال تلك الاختلالات في أتباعها، فإن تنكر أحدهم لربه أو تعاليم دينه فإنه لا يفعل شيئاً كبيراً (كما ينظر المسلمون للمسألة)، ما دام هذا اليهودي على ولائه وانتمائه لهذا "الشعب المقدس"، وهو بذلك يقوم بمهمة "دينية" - وإن لم يكن متديناً - لأن الشعب أصبح مصدر القداسة، وأصبح الدين اليهودي هو التعبير الديني عن روح الأمة اليهودية، وليس العكس.

والحركة الصهيونية قدمت نفسها امتداداً لليهودية وليس نقياً لها، واستخدم الصهاينة وحتى الملاحدة منهم مقولات دينية [115]، وتعاملوا مع دينهم اليهودي بروح أكثر إيجابية وانفتاحاً من تلك التي أظهرها من أحد من المسلمين والنصارى. وكان ماكس نوردو Max Nordau القيادي الصهيوني الكبير (والذي كان مقرباً إلى هرتزل، وعمل رئيساً أو نائباً لرئيس عدد من المؤتمرات الصهيونية) يُعدّ ملحداً، ولكنه عدّ الدين "مصدراً لطاقة بناء كاملة". وكان جابوتنسكي V. Jabotinsky يعدّ ملحداً أيضاً - وهو مؤسس الصهيونية التنقيحية والأب الروحي لبغث وتجمع الليكود - وقد تحدث عن نفسه بوصفه ببناءً يسهم في بناء معبد جديد لربه الذي أسماه "الشعب اليهودي". أما نحمين سيركين القيادي الصهيوني الاشتراكي فأشار إلى اليهودي المقدس بوصفه نبياً وشهيداً بل ومسيحاً مصلوباً!! وتحدث الملحد موشيه ليلينبلوم قائلاً إن "الأمة كلها أعز علينا من كل التقسيمات المتصلبة . . . فلا مؤمنون ولا كفار، لأننا كلنا مقدسون سواء كنا غير مؤمنين أو أرثوذكسين" [116].

وهكذا فإن هذا المفكر الصهيوني رغم إلحاده إلا أنه لا يزال يعدّ نفسه مقدساً!! وقد حاول المفكر الصهيوني كلاتركين توضيح الأمر فقال إن اليهودية "تعتمد على الشكل لا على المضمون"، وهذا الشكل الأساسي - كما يقول - هو تخليص الشعب اليهودي للأرض، أما المضامين الروحية والفكرية فهي تختلف بشكل راديكالي وهذا لا يهم لأن "مضمون الحياة نفسه سيمصق قومياً عندما تصبح أشكالها قومية" [117]. ولا يهتم بن جوريون - المؤسس الفعلي للكيان الصهيوني وأول رئيس وزراء - إن كان من حق الله أرض كنعان لليهود حقيقة إلهية أم لا، بل المهم عنده أن هذه الأسطورة مغروسة في وجدان الشعب اليهودي، ويجب أن تبقى سارية المفعول، حتى ولو ثبت غير ذلك [118]. أي أن مصدر الشرعية عنده ليس بالضرورة الوحي الإلهي وإنما الشعب "الذي حلت فيه الروح الإلهية"، وبكفي أن يقتنع الشعب بذلك ليصبح هذا أمراً مشروعاً وحقاً لا نزاع فيه.

إن الحديث بعد ذلك عن وجودية هرتزل وعلمانيته الصارمة، التي وصلت حد الإلحاد حتى أنه تعمد إنتهاك الشعائر اليهودية عندما زار القدس ، أو عن استهزاء ماكس نوردو بالتوراة وقوله إنها "طفولية بوصفها فلسفة، ومقزرة بوصفها "نظاماً أخلاقياً"، أو عن تلذذ حاييم وايزمن أحياناً بمضايقة الحاخامات بشأن الطعام المباح شرعاً ...^[119] إن الحديث عن ذلك كله وغيره ينبغي أن يوضع في إطاره المحدود، فهؤلاء لم يفعلوا شيئاً كبيراً قياساً إلى ما نسبوا فعله إلى ربهم وأنبيائهم، ولأن هؤلاء في نهاية الأمر وفي خلاصة التحليل خدموا التطلعات اليهودية الدينية في فلسطين، وسعوا إلى إنقاذ بني دينهم (قومهم) والارتقاء بهم وبناء دولة لهم. كما اتسعت حركتهم الصهيونية للتيارات الصهيونية الدينية وغيرها، كما اتسعت دولتهم الصهيونية بعد ذلك لهذه التيارات لتعبر عن نفسها، بحرية وتشارك في القيادة السياسية، وتفرض شروطها حسب ما يتيح لها وزنها في النظام الانتخابي الديمقراطي الحر. وبالتالي فإن شيوعية أو علمانية هؤلاء لم تكن "إقصائية" أو "استثنائية"، وإنما متعايشة بل ومتكاملة مع غيرها. وظلت خدمة "الشعب المقدس" هي الرابطة التي تجمعهم، ولذلك لم تخل الوزارة الإسرائيلية منذ إنشاء الكيان الصهيوني 1948 وحتى الآن من وزراء يمثلون الأحزاب الدينية، ويمسكون بوزارات حساسة كالداخلية والتعليم.

ومن جهة أخرى، فإن رؤية الأيدولوجية الصهيونية للأرض هي نموذج للتماثل مع اليهودية، وعلى الرغم من أن الحركة الصهيونية في البدايات الأولى، ولأسباب براغماتية عملية لم تمنع في أن تحصل على "مأوى مؤقت"، في غير فلسطين (في أوغندة 1903)، ريثما يتسنى لها الحصول على فلسطين، إلا أنها سرعان ما حسمت أمرها (في 1905) بالتركيز فقط على فلسطين. والفكر اليهودي-الصهيوني يركز على الارتباط العضوي بين الله والشعب والأرض، وحسب الحاخام حاييم لاندאו: "إن روح شعبنا لا تستطيع التعبير عن نفسها إلا إذا عادت الحياة القومية إلى أرضنا من جديد"، لأن "القبس الإلهي لا يؤثر في شعبنا إلا وهو في أرضه"^[120]. وعندما سئل موشيه دايان (رئيس الأركان ووزير الدفاع ووزير الخارجية سابقاً في الدولة الصهيونية) بخصوص دعاوى الصهاينة الدينية والتاريخية في فلسطين المحتلة قال: "هذا أساس الوجود الإسرائيلي، إنه واحد من العناصر الثلاث التي تشكل إسرائيل وهي الشعب اليهودي والكتاب المقدس وأرض اليهود"، ولذلك "إذا اجتمعت التوراة وأمة التوراة فلا بد أن تكون معها أرض التوراة"^[121].

ويؤكد الحاخام هاكوهين فيشمان ميمون أول وزير للشئون الدينية في "إسرائيل" أن الصلة بين الشعب اليهودي وأرضه المقدسة هي سر من الأسرار الدينية وأن "اليهود وهم في الشتات لهم صلة مباشرة بها ، صلة سماوية وأبدية". وينبغي على ذلك أن وجود الفلسطينيين في نظر اليهود الصهاينة هو وجود هامشي وغير معتبر، ولا قيمة لعدده ولا للمدة التي قضاها في فلسطين، حتى لو كانت أضعاف ما عاشه اليهود أنفسهم. وعلى حد تعبير الرئيس الأمريكي المتصهين كلينتون فإن مشكلة فلسطين تكمن في أن اليهود عندما رجعوا إلى وطنهم وجدوا أن هناك شعباً آخر!^[122]

ومن هنا جاءت مقولات وشعارات اليهود "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، كما كانت تذكر بصياغة أخرى "أرض مقدسة بلا شعب مقدس،

لشعب مقدس بلا أرض مقدسة" [123]. وإذا كانت العبارة الثانية تعترف ضمناً بوجود شعب في فلسطين إلا أنها تنزع عنه الحق لأنه غير مقدس، وعليه أن يسلمها للشعب المقدس ليعود إلى أرضه المقدسة.



المؤتمر الصهيوني الثاني 1898



إعلان دولة الكيان الإسرائيلي في مساء 14 مايو 1948



أريئيل شارون وشimon بيريز



ثيودور هرتزل: مؤسس المنظمة
الصهيونية العالمية وأول رئيس لها



ديفيد بن غوريون
زعيم المنظمة الصهيونية العالمية
1956-1946
أول رئيس وزراء للكيان الصهيوني



حاييم وايزمان
رئيس المنظمة الصهيونية العالمية
1946-1935 و 1931-1920
أول رئيس للكيان الصهيوني

الاتجاهات والمدارس الصهيونية:

يظهر للدارس أن الاتجاهات الأيديولوجية الصهيونية - على الرغم مما يبدو عليها من خلاف - إلا أنها تلعب أدواراً متكاملة، ولها في نهاية المطاف نسق أيديولوجي واحد. إذ يؤمن جميع الصهاينة بـ "فكرة العودة إلى أرض الميعاد لتأسيس دولة يهودية، تعبر عن الروح الخالدة للشعب اليهودي، وتكون حلاً للمشكلة اليهودية"، وهذه نقطة البداية والنهاية لهم جميعاً، والركيزة التي تستند عليها تحالفاتهم، أما المحتوى الاجتماعي للدولة فهي مسألة غير ملحة ومؤجلة [124].

وهناك أربعة اتجاهات ومدارس صهيونية تتفرع عنها اتجاهات وانقسامات أخرى، فهناك:

المدرسة الأولى: الصهيونية السياسية: وزعيمها الأول هرتزل، وهي التي سعت إلى تحويل المشكلة اليهودية إلى مشكلة سياسية دولية. وترى أن اليهود شعب ذو قومية محددة، وهو غير قادر على الاندماج في المجتمعات الأخرى، ولا يمكن حل مشكلته إلا بأن يصبح شعباً مثل كل الشعوب، ولن يحصل ذلك إلا عن طريق تهجير اليهود إلى فلسطين، ليعيشوا في وطن يهودي تحكمه دولة صهيونية، ولا يمكن تنفيذ هذا الطموح إلا بإشراف المجتمع الدولي وبمساعدة القوى

الكبرى، ومن أهم دعاة هذه المدرسة جاكوب كلاتزكين (1882 - 1948)، وماكس نوردو[125].

وتعد الصهيونية التنقيحية أو المراجعة استمراراً للصهيونية السياسية وبعد فلاديمير جابوتنسكي V. Jabotinsky، المنظر الأساسي لها. وهي تُغلب الجانب القومي على الجانب الديني، كما تؤكد على العنف وسيلة للتعامل مع الفلسطينيين. وهي ذات توجهات ليبرالية رأسمالية، وتتمثل أساساً في تحالف الليكود في الكيان الصهيوني، وبعد بيغن وشامير ونتنياهو وشارون امتداداً لهذه المدرسة[126].

المدرسة الثانية: هي الصهيونية العمالية "الاشتراكية": وهي تدّعي أن التركيب الاجتماعي والحضاري اليهودي مختلف عن غيره، وبالتالي فهو غير قادر على الاندماج مع الأوساط الأخرى. وتدعو إلى برنامج عمل قائم على تحقيق الأهداف الصهيونية على أسس اشتراكية. وداخل هذه المدرسة هناك تيار بوروخوف (1881 - 1917) Ber Borochov، الذي حاول توظيف المنهج الماركسي لخدمة الرؤية الصهيونية والذي أكد على حتمية الحل الصهيوني، لتزويد الطبقات اليهودية الهامشية بقاعدة إنتاج!! [قاعدة الإنتاج هنا هي أرض فلسطين!!]. وهناك تيار ناحام سيركين (1868 - 1924) N. Syrkin الذي ركز على العنصر الخلقي، ووحدة الرؤية اليهودية.

وهناك تيار أهارون جوردون (1856 - 1922) A. Gordon الذي ركز على الجانب النفسي، وإلى اقتحام الأرض والعمل. وقد شاعت أفكار سيركين وجوردون بالذات في الأوساط العمالية اليهودية. وعلى أكتاف هذا التيار قام البناء الاقتصادي والسياسي الفعلي للكيان الصهيوني، فقد ركز على الجانب العملي في الهجرة والاستيطان وبناء المؤسسات والقوة العسكرية فكان من نتاجه تأسيس الهستدروت والمستوطنات الزراعية (الكيبوتسات)، وقوات الهاجاناه، وهي الأدوات التي استخدمت لإنشاء الدولة الصهيونية[127].

وهذا التيار هو الذي قاد الكيان الصهيوني منذ إنشائه سنة 1948 وحتى سنة 1977 من خلال حزب الماباي Mabai وحلفائه، وما عرف فيما بعد بتكتل حزب العمل، وتتمثل قيادته التاريخية في بن جوريون وموشيه شاريت، وجولدا مائير وليفي أشكول واسحق رابين وشمعون بيريز، وقد نزل في انتخابات سنة 1999 تحت لافتة "إسرائيل واحدة" بزعامة إيهود باراك.

المدرسة الثالثة: الصهيونية الدينية: وهي تُغلب الجانب الديني على الجانب القومي، وتسعى لتطبيق الشعائر اليهودية والشرائع السماوية والاحتكام إلى التوراة. وهي قسمان: القسم الأول: رأى أن الصهيونية السياسية على الرغم من علمانيته الظاهرة إلا أنها ستسهم بالضرورة في خدمة القيم الدينية. وأنها في التحليل النهائي ليست إلا حركة دينية في حقيقتها وجوهرها، وقد انضم هذا القسم للمشروع الصهيوني منذ بداياته، ومن زوّاده الأوائل الحاخام كاليشر، والحاخام موهيلفير (1898 - 1924) وكذلك اسحق كوك ولانداو، وأخذ هذا التيار شكله المنظم سنة 1902 بتأسيس حركة مزراحي "مركز روحي". ولخصت رؤيتها في شعار "التوراة والعمل". والامتداد الحزبي

الحالي لهذا التيار يتمثل في حزب المفدال "الحزب القومي الديني"، ومن أبرز قاداته حاييم شابير، ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل، وزفولون هامر، وقد انشق عنه سنة 1981 حزب تامي، كما انشق عنه سنة 1983 حزب متّساد[128].

أما القسم الثاني من الصهيونية الدينية: فقد رفض الصهيونية في البداية، بل وحاربها بوصفها مخالفة لتعاليم اليهودية، وكفراً ومروقاً من الدين وتخريباً للأسس الروحية والمادية للطوائف الروحية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية، وتعود بداية تكتل هذا التيار إلى سنة 1909، وأنشأ هذا التيار لنفسه حزب "أغودات إسرائيل" سنة 1912. لكنه مع مرور الوقت تبنى الهجرة والاستيطان وتعاون مع المؤسسات الصهيونية، ورأى أن "وعد بلغور" يتسق مع الوعد الإلهي، وسحب معارضته لقيام دولة يهودية، وبشارك باستمرار في الانتخابات والحكومات الائتلافية سواء العمل أو الليكود. وفي الوقت نفسه، يرفض الاعتراف من ناحية دينية بـ"إسرائيل" دولةً يهوديةً، ولا يعترف بعلمها ونشيدها ورموزها ومناسباتها الوطنية، ويرفض خدمة شبانه في الجيش الإسرائيلي!! ومع ذلك يتسع صدر الدولة الصهيونية له ولأمثاله؟! ومن الرموز القديمة الأولى لهذا الحزب يتسحاق هاليفي، وإسحق ليفين. وقد تعرض هذا الحزب لعدة انشقاقات، ومن عبائه خرجت أحزاب شاس سنة 1984، وديجيل هاتوراه سنة 1988[129].

المدرسة الرابعة: الصهيونية الثقافية: وهي ترى أن الخطر الحقيقي الذي يهدد استمرارية اليهودية هو فقدان اليهود للإحساس بالوحدة والترابط وضعف تمسكهم بقيمهم وتقاليدهم. وهي تركز على توفير المناخ النفسي الملائم لليهود، وتجمّع اليهود في فلسطين لتكون المركز الروحي لليهودية، وإحياء قيمها وثقافتها. والفرق بينها وبين المدرسة الدينية أنه على الرغم من أن كليهما يؤمن بالقيم اليهودية، إلا أن الصهيونية الدينية ترى أن مصدر هذه القيم هو الله، أما الصهيونية الثقافية فتري أن القيم جزء من التراث والثقافة المرتبطة بإنجازات وتاريخ الشعب اليهودي، أي أن الشعب هو مصدر القداسة. أي أنها ركزت على الجانب الداخلي في المشكلة اليهودية سبيلاً للإحياء اليهودي، وقدمت القومية اليهودية في هيئة رومانسية، وبطلق عليها بعض الكتاب صهيونية عضوية Organic.

وأبرز دعاة الصهيونية الثقافية هو أشر جينزبرغ (1856 - 1927) Aser Ginsberg، المشهور بأحد هاغام Ahad Ha'am، ثم مارتن بوبر، وهذه الصهيونية ليس لها أحزاب محددة في الكيان الصهيوني، لأنها تعبر عن موقف يمكن أن يتبناه أي صهيوني، كالاهتمام باللغة العبرية والثقافة اليهودية[130].

وبشكل عام فإن الحركة الصهيونية أثبتت مرونة في استيعاب هذه التيارات التي يظهر عليها التناقض، كما أثبتت التيارات إمكانية التعايش في أجواء الخلاف، بل والاستفادة من تناقضاتها لخدمة المشروع الصهيوني، وظلت الأفكار السياسية (اشتراكية، ليبرالية، شيوعية...) مضامين فكرية مضافة إلى بنية الأيديولوجية الصهيونية يمكن حذفها أو الاستغناء عنها أو عن بعضها عند الحاجة دون أن تتأثر البنية الأساسية. فمثلاً نجد أن حزبي المباي الاشتراكي والمبام اليساري حافظا على تحالف "إسرائيل" مع أمريكا والغرب، وأيدا

التدخل الأمريكي في فيتنام، ووافقا على الاستثمارات الأجنبية الخاصة في "إسرائيل"، وتحالفا مع الأحزاب الدينية في الحكم. والليبراليون والرأسماليون يتحالفون مع الأحزاب الدينية، ويأتلفون مع الأحزاب الاشتراكية، ويقبلون عدداً من السمات الاشتراكية للدولة، كالكيوتسات، ومؤسسة الهستدروت، ودور الدولة في القطاع العام..، كما أن الأحزاب الدينية مستعدة للمشاركة في الحكم، وتحقيق مكاسب حسب حجمها، ولا تُصرّ عاجلاً على تطبيق تعاليمها الدينية[131].

وهكذا فإن الصهيونية الحققة تمزج بين جميع التيارات (صهيونية توفيقية)، فهي تتحرك دبلوماسياً لتتأيد "سياسية"، وتُوجدُ المستوطنون حقائق على أرض الواقع تجعل التراجع عنها مستحيلاً (عملية)، وتجمع الضرائب وتشجع الرأسمال اليهودي (التنقيحية والمراجعة)، وتزود التنظيمات العمالية بالمساعدات (عمالية اشتراكية)، وتعتبر عن فلسفة قومية (لا دينية)، وتقدم نفسها على أنها التعبير الوحيد عن اليهودية والمدافع عن التراث اليهودي (دينية)[132].

الفصل الثاني

الكيان اليهودي الصهيوني ويهود العالم

النظام السياسي في الكيان الصهيوني:

جرى الإعلان عن إنشاء الكيان الصهيوني "إسرائيل" في مساء 14 مايو 1948، حيث تمكن خلال حرب 1948 من احتلال 20770 كم² أي نحو 77% من أرض فلسطين. وكان عدد السكان اليهود في ذلك الوقت 650 ألفاً. وقد تمكن من احتلال باقي فلسطين في حرب 1967 كما احتل مرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية. وضم إليه رسمياً كلاً من القدس الشرقية والجولان السورية لتصبح المساحة الكلية التي يدعيها لكيانه 21946 كم²، وليصبح عدد سكانه في نهاية عام 2000 (حسب إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء في الكيان الصهيوني) حوالي ستة ملايين و 369 ألفاً، بينهم أربعة ملايين و 955 ألف يهودي أي 77.8% من السكان، وهناك نحو 201 ألفاً لم يحددوا دينهم ولعل معظمهم من أصول يهودية. أما السكان العرب فيبلغ عددهم مليوناً و 188.7 ألفاً، أي 18.66% من السكان [133]. واسم الكيان الصهيوني رسمياً "دولة إسرائيل"، ويسمونها بلغتهم العبرية "مدينة يسرائيل" Madinat Yisrael، ونظام الحكم برلماني ديمقراطي، والعاصمة الرسمية المُدعاة هي القدس منذ سنة 1950. ولا يوجد للكيان الصهيوني دستور رسمي مكتوب، ربما حتى يتجنبوا الخلاف مع بعضهم حول الهوية العلمانية أو الدينية للدولة، وكذلك حتى يتجنبوا تحديد حدود الدولة اليهودية، إذ إن الكيان الصهيوني لم يحدد حدوده الرسمية بعد، مما يكشف عن مطامع مستقبلية في التوسع وضم الأراضي. والصهاينة يفرقون بين "دولة إسرائيل" و"أرض إسرائيل" Eretz Yisrael، ويعتقدون أن دولتهم لا تشمل "أرض إسرائيل" كافة، بل ويعد الكثير منهم يلدأ كالأردن أرضاً إسرائيلية محتلة من العرب!!، وظل ذلك جزءاً من برامج حزب الليكود حتى انتخابات سنة 1992.

وتتركز السلطات في يد رئيس الوزراء، أما رئيس الدولة فهو منصب رمزي لا يملك سوى صلاحيات شكلية. وهناك مجلس تشريعي واحد "برلمان"، منتخب هو الكنيست Knesset، ويملك صلاحيات تشريعية واسعة، وسلطات رقابية قوية على أداء الحكومة. وعدد أعضاء البرلمان "الكنيست" منذ إنشاء الكيان الصهيوني وحتى الآن 120 عضواً. ويتم طريقة الانتخاب على أساس أن كل الكيان الإسرائيلي دائرة انتخابية واحدة، وتحصل الأحزاب على مقاعدها في الكنيست بحسب نسبة الأصوات الكلية التي تحصل عليها (مثلاً: 25% تساوي 30 مقعداً وهكذا). ويُضعف هذا النظام من فرص فوز المستقلين أو الشخصيات ذات القاعدة المحلية الصغيرة، بينما يعطي فرصاً أفضل للعمل الحزبي المنظم في إطار قطري، لكن هذا النظام يُضعف من فرص حصول أي حزب على الأغلبية المطلقة لعدد المقاعد وبالتالي فإنه سيضطر للتحالف مع أحزاب أخرى للحصول على الثقة. وهذا يضعف من فرص الاستقرار السياسي، كما يعطي للأحزاب الصغيرة قدرة أكبر على فرض شروطها على الأحزاب الكبيرة، في سبيل تشكيل الحكومة. وهذا ما تفعله الأحزاب الدينية عادة، والتي شاركت

في كل الحكومات الإسرائيلية منذ إنشاء هذا الكيان. ومن الجدير بالذكر أن أيًا من الأحزاب الإسرائيلية لم يحصل على الأغلبية المطلقة في الكنيست منذ أول انتخابات سنة 1949 وحتى آخر انتخابات سنة 1999[134].

ومنذ سنة 1949 وحتى 1996 كان الحزب الذي يفوز في الانتخابات يقرر رئيس الوزراء من بين الفائزين في عضوية الكنيست، ولكن منذ عام 1996 صار يتم انتخاب رئيس الوزراء مباشرة من الناخبين، حتى وإن لم يحصل حزبه على أكبر عدد من المقاعد في الكنيست، وعلى هذا الأساس تم انتخاب نتنياهو 1996، ثم باراك 1999، ثم شارون في فبراير 2001. وعلى ما يظهر فإنه سيتم العودة إلى النظام السابق مرة أخرى في الانتخابات القادمة.

الأحزاب السياسية:

يتسم النظام الحزبي في الكيان الصهيوني بعدة سمات:

1. كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة، ففي انتخابات سنة 1992، شاركت 25 قائمة انتخابية بعضها مركب من ثلاث أحزاب. وتعكس كثرة الأحزاب التباينات والاختلافات الدينية والقومية والاجتماعية والاقتصادية بين اليهود (تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى).
2. كثرة الانشقاقات والاندماجات بين الأحزاب، حيث يجد المرء نفسه وكأنه أمام لعبة الحل والتركيب!!، وقد يخرج أفراد أو مجموعات لينضموا إلى حزب آخر، ويشكلوا حزباً جديداً، ثم ليعودوا للتحالف مع رفاقهم السابقين أو خصومهم، بل والاندماج ثانية. وحتى الأحزاب الكبيرة تتحالف أو تندمج أو تفضّ الشراكة مع غيرها بين فترة وأخرى، حسب أحوال بورصة الانتخابات. غير أن هذه اللعبة عادة ما تتم ضمن تيارات متشابهة إلى حد ما (عمالية - يمينية - دينية).

3. معظم الأحزاب الكبيرة والقديمة ليست أحزاب سياسية فقط، وإنما لها أنشطة اجتماعية واقتصادية وتعليمية وطينية واسعة النطاق، ويعود ذلك إلى خلفيات أدوارها في الهجرة والاستيطان قبل إنشاء الكيان الصهيوني، وهي عندما تتولى الحكومة فإنها لا تتورع عن تقديم الدعم والخدمات لمؤسساتها، مثل المخصصات المالية للهستدروت والكيبوتسات، أو لشبكات التعليم الديني.. وغيرها[135].

4. الدور العسكري والأمني في الحياة السياسية، فالجيش يشارك في الانتخابات والمؤسسات الأمنية لها دور أساسي في صناعة القرار السياسي، وفوق ذلك، فإن العسكريين حال تقاعدهم سرعان ما يتحولون إلى قادة سياسيين نشطين في العمل الحزبي، ويتم استيعابهم بسهولة في الأحزاب حيث يتبوءون مناصب رفيعة، أمثال موشيه دايان وإسحق رابين وشارون وباراك ورفائيل إيتان ونتنياهو وغيرهم كثير.

5. قدرة الأحزاب على التعايش والوصول إلى حلول وسط، حيث كل شيء تقريباً قابل للمساومة بين المتدينين والعلمانيين واليساريين واليمينيين..

وحسب التقسيمات التقليدية فإن الأحزاب الإسرائيلية تنقسم إلى ثلاثة معسكرات هي

1- اليسار 2- اليمين 3- والأحزاب الدينية.

وهذا التقسيم لا يرتبط بالضرورة بالأطروحات الاشتراكية أو الليبرالية، بل يرجع أساساً إلى الموقف من ثلاث قضايا أساسية هي: مصير المناطق العربية المحتلة، وعلاقة الدين بالدولة، والنظام الاقتصادي. ولذلك نرى حزب شينوي يدرج مع قائمة اليسار مع أن طرحه ليبرالي (يميني)، كما نجد حزب تسوميت يدرج مع أحزاب اليمين مع أن طرحه أقرب إلى حزب العمل (اشتراكي)، لأن تصنيف حزبي شينوي وتسوميت تم أساساً بناء على موقفهما من قضية الأراضي العربية المحتلة، كما أن الكثير يصنف الأحزاب العربية في قائمة اليسار على الرغم من البون الشاسع بينهما [136].

أما أهم أحزاب معسكر اليسار فهو "حزب العمل"، [137] ويمكن عدّه استمراراً لحزب مباي، الذي ظل الحزب الأقوى في الساحة الإسرائيلية حتى سنة 1968، عندما اتحد هذا الحزب مع حزبي أجدوت هفعودا وبوعالي نسيون، ورافي، وهما حزبان كانا قد انشقا أصلاً عن هذا الحزب. وتوالى على قيادة حزب العمل بعد تشكيله سنة 1968 جولدا مائير، وتبادل اسحق رابين وشمعون بيريز المواقع على قيادة الحزب بين 1974 - 1996، ثم تولى رئاسته إيهود باراك إلى أن استقال بعد هزيمته في الانتخابات في 6 فبراير 2001، وشارك هذا الحزب في انتخابات 1999 تحت قائمة جديدة اسمها إسرائيل واحدة (يسرائيل أخات).

ويتبنى الحزب سياسات أكثر ميلاً للاشتراكية (المختلطة بعناصر ليبرالية)، ويبدو في الظاهر أكثر ميلاً إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، لكنه لا يختلف عن الأحزاب الإسرائيلية الأخرى في سياسة الاستيطان وضم الأراضي، والموقف من القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيوني وكذلك في تحقيق الاعتبارات الأمنية...، ويبدو أكثر قدرة على المراوغة واللعب السياسي في الوقت الذي ينشط فيه لتنشيط حقائق يهودية جديدة على الأرض. وعلى الرغم من أنه يطرح نفسه حزباً يسارياً اشتراكياً فإنه يحظى في أوساط الطبقة المتوسطة بتأييد أكبر مما يحظى به في أوساط الطبقة العاملة، لأن أغلبية اليهود الغربيين (الأشكناز) تميل للتصويت له بينما يميل اليهود الشرقيون (السفارديم) (وهي الطبقات الأكثر فقراً)، إلى التصويت لأحزاب اليمين وحزب شاس الديني.

وقد ظل تيار حزب العمل يحكم الكيان الصهيوني 1948 - 1977، ثم شارك في حكومات وحدة وطنية مع الليكود في فترات متقطعة 1984 - 1992، وتولى الحكم بنفسه 1992 - 1996، ثم 1999 - 2001. وقد حصل هذا الحزب على 44 مقعداً في انتخابات 1992، و 34 مقعداً في انتخابات 1996، و 26 مقعداً في انتخابات 1999، مما يشير إلى تناؤل نفوذ الحزب وتفتت الأصوات على مجموعة أخرى من الأحزاب الصغيرة.

ومن الأحزاب المحسوبة على معسكر اليسار حركة ميرتس. Meretz [138] بمعنى "الحياة"، وهي تكتل يجمع ثلاثة أحزاب هي مبام (تأسس سنة 1948)، ورائس (تأسس 1973)، وشينوي (تأسس 1974)، وهي خليط من الديمقراطية والاشتراكية (مبام)، والليبرالية

(شينوي)، والوسط (راتس)، وقد تشكلت سنة 1992، وجمعها رؤيتها للتسوية السلمية مع العرب. وبرنامجها السياسي يدعو لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في منطقة الضفة والقطاع، ووقف الاستيطان، على أن تكون القدس عاصمة موحدة لـ"إسرائيل"، مع عمل ترتيبات أمنية صارمة في المناطق التي سيتم الجلاء عنها، وقد حصلت هذه الكتلة على 12 مقعداً في انتخابات 1992، و9 مقاعد في انتخابات 1996، و 10 مقاعد في انتخابات 1999. ويظهر أن شينوي عاد للانفصال عن هذا التجمع سنة 1999 ونزل لوحده وفاز بستة مقاعد.

أما معسكر أحزاب اليمين فيتكون أساساً من الليكود [139] Likud (التكتل)، وهو حزب تأسس سنة 1973 من تكتل حزبي حيروت (الحرية)، والليبرالي (الأحرار)، الذين كانا متكتلين في كتلة غاحل منذ 1965 فضلاً عن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية، وكذلك مجموعة كانت تنتمي إلى حركة "أرض إسرائيل الكاملة". وقد دعا إلى هذا الاتحاد الجنرال أرييل شارون إثر استقالته من الجيش سنة 1973 وانضمامه لحزب الأحرار. والحزب الأقوى في هذا التجمع هو حزب حيروت الذي كان يرأسه مناحيم بيغن منذ سنة 1948 وحتى 1983، وقد أسسته العصابات الإرهابية المعروفة بـ "إيتسل"، (إرغون تسفاني لينومي أي المنظمة العسكرية القومية)، وقد تمكن حيروت من ابتلاع باقي أحزاب التكتل ودمجها فيه منذ 1985. والنقطة المركزية في برنامج الليكود السياسي تتمثل في "حق الشعب اليهودي في أرض إسرائيل الكاملة"، وهو بالتالي يعد أكثر تشدداً في موضوع التنازل عن أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة للفلسطينيين، ويؤيد الاستيطان ويدعمه بقوة. ويظهر ميلاً أكبر للعدوانية والعنف. وفي الناحية الاقتصادية يمثل التيار الليبرالي - الرأسمالي. وقد تمكن الحزب من الحكم 1977-1984، ثم اضطر لمشاركة حزب العمل في الحكم 1984-1992، ثم عاد للحكم 1996-1999. ورغم أن الحزب حصل على مقاعد أقل من حزب العمل سنة 1996، إلا أن انتخاب "الإسرائيليين" المباشر لنتنياهو وزعيم الليكود أعطى المجال لليكود للحكم.

وقد عانى الليكود من انقسامات أضعفت قوته كانسحاب ديفيد ليفي (وزير الخارجية في حكومة شامير)، وتأسيسه حركة غيشر Gesher سنة 1996، (ثم عاد للتحالف مع الليكود) ثم تحالف مع العمل ثم انسحب منه!!، وعانى الليكود من انسحاب اسحق مردخاي وزير الدفاع في حكومة نتنياهو وتأسيسه حزب المركز Merkaz سنة 1999، حيث نزل في الانتخابات منفرداً وفاز بستة مقاعد. وقد حصل الليكود على 32 مقعداً في انتخابات 1992 وانتخابات 1996، وفي انتخابات 1999 حصل على 19 مقعداً فقط، مما يؤكد ظاهرة تفتت الأحزاب الكبيرة.

ويوجد في معسكر اليمين أحزاب أخرى صغيرة [140]، أهمها حزب تسوميت (مفترق الطرق)، Tsomet، الذي تأسس برئاسة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق روفائيل إيتان، وحزب هتحي (البعث)، الذي تأسس سنة 1979 برئاسة يغال نئمان رئيس جامعة تل أبيب وقتئذ، وحزب موليدت (الوطن)، الذي تأسس سنة 1988 برئاسة اللواء احتياط رجبام زئيفي، والأحزاب الثلاثة هذه أشد تطرفاً من الليكود وأكثر وضوحاً وشراسة في العداء ضد الفلسطينيين، ويدعو

موليدت مثلاً بشكل مكشوف لطررد طوعى للفلستينيين من الضفة والقطاع، ووضعم تحت ظروف لا تحتمل بحيث يؤدى ذلك إلى خروجهم.

ومن الأحزاب التى يمكن أن توضع فى خانة اليمين حزب "إسرائيل باعالياء" (إسرائيل والهجرة)، والذي يتكون أساساً من المهاجرين الروس الجدد برئاسة ناتان شارانسكى، والذي حصل فى انتخابات 1996 على سبعة مقاعد وفى 1999 حصل على ستة مقاعد، وهو يؤكد على دعم الهجرة والاستيطان.

أما الأحزاب الدينية فقد شكّلت عادة القوة الثالثة فى البرلمان، وأمكنها وضعها، الذي يمكن أن يتأرجح للتحالف مع اليسار أو اليمين، وترجح كفة على أخرى، من فرض شروطها فى كثير من الأحيان على الأحزاب الكبيرة، ولكن بدرجة معقولة لا تؤدي إلى تحالف الحزبين الكبيرين وبالتالي إهمالها.

ومن أقدم الأحزاب الدينية حزب المفدال "الحزب القومي الديني" [\[141\]](#)، الذي تشكل سنة 1956 امتداداً لمزراحي وهيوغيل همزراحي. وشارك جميع الحكومات الائتلافية مع حزب المباي/العمل حتى 1977، وكان يتولى تقليدياً وزارتي الأديان والداخلية، وكان يركز على القضايا ذات الطابع الديني وخدمة جمهور المتدينين اجتماعياً وصحياً وتعليمياً، ويقلل من التدخل فى الأمور ذات الصلة بالأمور السياسية والاقتصادية والأمنية. لكنه مع صعود الليكود للحكم بدأ يتحول إلى حزب متطرف سياسياً وقومياً يضع على رأس اهتماماته فكرة "أرض إسرائيل الكبرى". وفى العقود الثلاثة الأولى من قيام الكيان الصهيوني كان الحزب يحصل على 10 - 12 مقعداً، لكنه تعرض لانشقاقات فى الثمانينات من القرن العشرين أضعفته (انشقاق مجموعات شكلت حزبي تامي ومنتساد)، فانخفض عدد مقاعده إلى 6 مقاعد سنة 1992، و9 مقاعد سنة 1996، و5 مقاعد سنة 1999، والحزب يتشكل أساساً من اليهود الغربيين الأشكناز، وهو برئاسة اسحق ليفي.

ومن الأحزاب الدينية القديمة حزب "أغودات إسرائيل" [\[142\]](#) الذي أشير إليه سابقاً، وهو حزب لم تزد قاعدته الانتخابية منذ إنشاء الكيان الصهيوني عن 2 - 6 مقاعد، وقرارات الحزب المهمة يتخذها "مجلس حكماء التوراة". والحزب أقرب إلى اليمين المتشدد فى برنامجه السياسي، لكن عدداً كبيراً من زعمائه النافذين وعلى رأسهم الحاخام اليعزر شاخ مستعدون للقبول بالتخلي عن أجزاء من أرض "إسرائيل" فى الوقت الراهن، على أساس أنه لا يوجد ما يشير إلى أن عملية الخلاص الإلهي - بقدم الماشيح - قد بدأت حسب اعتقادهم، وقد انشق عن هذا الحزب حزب ديجيل هاتوراه (لواء التوراة) سنة 1988، لكن الحزبين أخذوا فى النزول فى تحالف واحد (يهودت هاتوراه) منذ 1992، حيث حصلا على 4 مقاعد، وفى 1996 على 4 مقاعد أيضاً، وفى 1999 على 5 مقاعد، ويقود هذا التحالف مئير بوروش.

وفى سنة 1984 تشكل حزب شاس [\[143\]](#) "شومري توره سفارديم" أي السفارديون المحافظون على التوراة، بانشقاق عن حزب أغودات إسرائيل. وقد تم ذلك بتشجيع من الحاخام شاخ، والحاخام عوفاديا

يوسف الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين احتجاجاً على سيطرة اليهود الغربيين (الاشكناز) على الحزب. ويسعى شاس لإرساء قواعد الدولة والمجتمع على أسس التوراة، ولكنه أكثر انفتاحاً و"اعتدالاً" في التعامل مع الأحزاب السياسية العلمانية وغير المتدينة، وهو يتحدث بشكلين، الأول: لهجة دينية متزمتة، والثاني: صوت طائفي يمثل السفارديين، مُركزاً على الارتباط بالتقاليد وليس على أداء الفرائض، وقد تمكن شاس من النمو بشكل سريع على حساب الحزب القومي الديني وحزب الليكود، ليزيد عدد مقاعده من مقعدين سنة 1984 إلى ستة مقاعد سنة 1992، إلى عشرة مقاعد سنة 1996، إلى 17 مقعداً سنة 1999، ليقترّب من الحجم الذي تملكه الأحزاب الكبرى (26 العمل، و 19 الليكود).

وهناك فئة رابعة من الأحزاب في الكيان الصهيوني وهي ما يمكن أن يطلق عليه الأحزاب العربية^[144]، ويجمع هذه الأحزاب أمرين، الأول: الدعوة إلى تحصيل الحقوق المدنية الكاملة والمساواة التامة للأقلية العربية في الكيان الصهيوني (الأرض المحتلة عام 1948)، وهي تمثل نحو 20% من السكان، والثاني: تأييد انسحاب الصهاينة من الضفة الغربية والقطاع، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عليها. لكننا يجب أن ننبه إلى أن حجم هذه الأحزاب الانتخابي لا يمثل بدقة حقيقية ميول الأقلية العربية أو توازن القوى داخلها، لأن هناك فئات عربية لا تزال ترفض المشاركة في النظام السياسي الإسرائيلي، وتقاطع الانتخابات، وعلى رأسها الفصيل الأوسع في الحركة الإسلامية الذي يرأسه الشيخ رائد صلاح، حيث أن له قاعدة جماهيرية لا يستهان بها، وكذلك حركة أبناء البلد ذات التوجهات الوطنية.

أما أقدم الأحزاب المحسوبة على الوسط العربي فهو حزب راکاح (حداش) وهو حزب شيوعي تعود جذوره إلى سنة 1919 عندما أسسه مجموعة من اليهود، وبدأ بعض الفلسطينيين العرب يدخلونه منذ العشرينيات لكنه تعرض لعدة أزمات، كان أهمها خروج معظم الجناح العربي عنه وتأسيس عصبة التحرر الوطني سنة 1943. وبعد قيام الكيان الصهيوني وحد الشيوعيون هناك صفوفهم تحت اسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، والذي اعترف بالكيان الصهيوني وقرار التقسيم. ولأنه أيد الحقوق المدنية للفلسطينيين في أرض 1948 فقد ظهر حزباً مدافعاً عن الأقلية العربية وسط الأحزاب الصهيونية الأخرى، وأصبحت غالبية أعضائه من العرب. وقد انقسم هذا الحزب سنة 1965 حيث شكل الشطر ذو الأغلبية العربية حزب راکاح بقيادة توفيق طوبي ومئير فلنر، بينما ضمّ الشطر ذو الأغلبية اليهودية حتى اختفى. وفي سنة 1977 شكل الحزب قائمة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)، ومع أواخر الثمانينيات أخذ يتأكد الطابع العربي لهذا الحزب وإن بقيت فيه أقلية يهودية ضئيلة. وكان العصر الذهبي لهذا الحزب هو فترة السبعينيات من القرن العشرين إذا حصل في سنة 1973 على 37% من الأصوات العربية وفي سنة 1977 على 51% من هذه الأصوات. غير أنه أخذ بالتراجع، وفي أواخر التسعينيات قفّ مركزه كحزب أول في الوسط العربي. ويرأس الحزب محمد بركة، وقد حصل الحزب على ثلاثة مقاعد سنة 1992، وخمسة مقاعد سنة 1996 (بالتحالف مع التجمع الوطني الديمقراطي)، وثلاثة مقاعد سنة 1999.

وفي سنة 1984 تشكلت القائمة التقدمية للسلام وهي حزب مكون من مجموعات عربية ويهودية برئاسة محمد ميعاري ومتتياهو بيليد، وقد فازت بمقعدين في انتخابات 1984 وبمقعد واحد في انتخابات 1988، وعانت من خلافات بين أعضائها العرب واليهود أدت لانسحابات كثيرة من الطرفين، وتحولت منذ أوائل التسعينيات إلى حزب عربي صغير لم يفز بأي مقعد سنة 1992.

وكان الحزب الديمقراطي العربي هو أول حزب عربي صرف منذ نشأته، وقد أسسه سنة 1988 عبد الوهاب الدراوشة الذي كان عضواً في حزب العمل الإسرائيلي، وممثلاً له في الكنيست. وهو لا يختلف كثيراً في برنامجه السياسي عن راكاح والقائمة التقدمية في السعي لتحقيق الحقوق الكاملة للعرب في الكيان الصهيوني، وإقامة الدولة الفلسطينية على أرض الضفة والقطاع. وقد حصل في انتخابات 1988 على مقعد واحد، ثم على مقعدين سنة 1992، ثم إنه تحالف مع جناح من الحركة الإسلامية (عبد الله نمر درويش، وعبد المالك دهامشة)، في انتخابات 1996، باسم القائمة العربية الموحدة التي فازت بأربعة مقاعد، واستطاعت القائمة أن تبرز في انتخابات 1999 كأقوى ممثل للصوت العربي وتفوز بخمسة مقاعد. وهناك التجمع الوطني الديمقراطي (بلد) بزعامه عزمي بشارة الذي تحالف سنة 1996 مع حداث، لكنه نزل في انتخابات 1999 متحالفاً مع أحمد الطيبي مستشار ياسر عرفات وقوائم أخرى صغيرة وفاز بمقعدين.

أما أبرز ملاحظتنا على اتجاهات الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة وأداء الأحزاب:

1. هناك اتجاه نحو تفتت الكتلتين الكبيرتين العمل والليكود، وضعف تدريجي لقاعدتهما الحزبية (انظر الجدول)، وهو يشير إلى نوع من عدم الاستقرار السياسي، كما أن هذا يمكن أن يدفع الحزبين للتحالف حتى لا يدفعاً ثمناً باهظاً للأحزاب الصغيرة.

2. هناك ازدياد في نفوذ الأحزاب الدينية، وخصوصاً حزب شاس الذي أخذ يقترب من معايير الأحزاب الكبرى، وهذا لا يعكس فقط ازدياد التطرف لدى المجتمع الإسرائيلي، وإنما يعكس أيضاً ازدياد حالة الانقسام بين اليهود الشرقيين (السفارديين)، واليهود الغربيين (الأشكناز).

3. إن تبادل المواقع وضعف أو قوة بعض الاتجاهات الصهيونية لا تعني تحولاً كبيراً في نظرة اليهود للصراع العربي الإسلامي معهم، فالاستراتيجيات لا تزال متشابهة تقريباً، خصوصاً لدى الأحزاب المؤثرة.

4. هناك تراجع واضح في نفوذ الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي الذي أخذ يعطي أصواتاً أكثر للأحزاب العربية المحلية، وفي انتخابات 1999 كان هناك 13 عربياً في الكنيست (9 للقوائم العربية، واثنين لحزب العمل، وواحد لميرتس، وواحد لليكود)، ويتمتع بعض الأحزاب الصهيونية بوضع أفضل وسط الدروز مقارنة بالعرب من المسلمين السنة والنصارى، كما يمكنها الحصول على أعداد لا بأس بها من الأصوات العربية، والجدول التالي يبين نتائج أهم الأحزاب الإسرائيلية في آخر ثلاثة انتخابات[145]:

أحزاب أخرى	المركز	المركشيون	القائمة العربية الموحدة	حداش	إسرائيل بعاليه	ميرت	القومي الديني	المفدشال	شاس	الليكود	العمل	
13	-	-	-	3	-	12	4	6	6	32	44	الكنيست الثالث عشر سنة 1992
6	-	-	4	5	7	9	4	9	10	32	34	الكنيست الرابع عشر سنة 1996
29	6	6	5	3	6	10	5	5	17	19	26	الكنيست الخامس عشر سنة 1999
13	-	15	2	3	2	6	6	5	11	38	19	الكنيست السادس عشر سنة 2003

وإذا أردنا أن نوضح الفروقات والاختلافات بين الأحزاب الصهيونية في نظرتها لحل القضية الفلسطينية، فإننا نلاحظ أن تيار حزب العمل ومن على يساره يركزون أكثر على المحافظة على نقاء الدولة اليهودية، بحيث تحتفظ الدولة بأغلبية ساحقة يهودية، بينما يركز تيار الليكود على المحافظة على "أرض إسرائيل" دون تفكيكها. وفي الحالتين يُفَضَّل التياران الحصول على الأرض دون ضم السكان العرب لكيان الدولة اليهودية حتى لا تفقد صبغتها. وفي الحالتين ينشط الحزبان في عمليات الاستيطان والضم التدريجي للأرض وتهويدها. وفي الوقت الذي يسعى حزب العمل لتلميع صورة الكيان الإسرائيلي في الخارج وإظهارها بوجه حضاري ديمقراطي، فإن هذا الأمر لا يشكل أولوية لليكود إذا ما تعارض ذلك مع تحقيق برنامجهم على الأرض، وهو مطمئن إلى السند الأمريكي، وإلى النفوذ اليهودي "ولوبياته" المنتشرة في العالم. وبينما يُبدي حزب العمل استعداداً أكبر للانسحاب من معظم أراضي الضفة والقطاع في التسوية النهائية، حفاظاً على الطبيعة اليهودية للدولة، فإن الليكود ومن على يمينه يراهنون على التمسك بأكبر قدر ممكن من الأراضي، والمحافظة على هوية الدولة اليهودية من خلال وضع الفلسطينيين في ظروف اقتصادية واجتماعية ومعنوية لا تمكنهم من الثبات على الأرض وتضطهرهم للهجرة التدريجية.

وبينما يستقرئ حزب العمل مخاطر وجود الكيان الصهيوني في أجواء معادية من حوله ستؤدي في النهاية مهما طال الزمن إلى اقتلعه وتدميره، عندما يمتلك العرب والمسلمون أسباب القوة، فإنه يسعى لعقد تسوية تنهي حالة العداء وتضمن وجوده كياناً طبيعياً في المنطقة. ويسعى لتحقيق الرؤية التوسعية الصهيونية من خلال هيمنة اقتصادية في المنطقة، دون ضرورة احتلالها أو التوسع العسكري فيها، لإدراكه أن الحقائق السكانية الديموغرافية، والأوضاع السياسية إقليمياً ودولياً لا تسمح بمثل هذا التوسع. أما تيار الليكود فإنه لا يستعجل التسوية، لأنه يرى أن الظروف الحالية تعمل لصالح الكيان الصهيوني، وبالتالي فلا يزال هناك منسع لتحقيق شروط أفضل، وانتزاع مكاسب أكبر، وبناء حقائق على الأرض، يستحيل بعد ذلك التراجع عنها.

أما التيار الديني الصهيوني فإن فيه من يؤيد توجه حزب العمل على أساس أن قدسية الإنسان اليهودي مقدمة على قدسية الأرض، فيجوز السلام والانسحاب من الأرض لمنع سفك الدم اليهودي. كما يؤكد على عدم ضرورة التمسك بكل الأرض لأن مسيحهم المنتظر "المسيا" لم يظهر بعد، كما لم تظهر بوادر قدومه إلى الآن). وهناك اتجاه آخر يميل إلى حزب الليكود مؤكداً على قدسية الأرض وعدم جواز التنازل عنها.

الأوضاع السكانية في الكيان الصهيوني

حسب تقديرات المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء (وهو مؤسسة حكومية رسمية) فإن عدد سكان الكيان الصهيوني (الأراضي المحتلة سنة 1948، وشرقي القدس، والجولان) بلغ في يناير 2002 ستة ملايين و 514 ألفاً [146]، ويشمل هذا العدد نحو 190 ألف مستوطن

يهودي في الضفة الغربية و20 ألفاً في الجولان، و6500 في قطاع غزة، و190 ألفاً في شرقي القدس.

ويوزع الجدول التالي التركيبة السكانية في الكيان الإسرائيلي حسب أرقام المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء في نهاية سنة 2000 (بالألف) [147]:

الفئة	العدد	عرب			غير محدد الدين	مسيحيون آخرون	آخر جموع
		مسلمون	مسيحيون	دروز			
العدد	495,454	970,111	111,111	103,103	201,201	23,723	63,693
بالألف		970.1	111.1	103.1	201.2	23.7	63.7

وربما كان معظم أولئك الذين لم يحددوا دينهم من أصول يهودية، وعادة ما يقوم الكيان الإسرائيلي بضم أعدادهم إلى عدد اليهود في إحصاءاته تحت بند يهود وآخرون. وعلى الرغم من أن الكيان الصهيوني مضى على تشكيله أكثر من ثلاث وخمسين عاماً إلا أن معظم اليهود الذي يعيشون الآن في فلسطين المحتلة ولدوا خارجها كما يوضح الجدول التالي (حسب إحصاءات كتاب الحقائق العالمي الذي تنشره المخابرات الأمريكية (CIA) في يوليو 2000) [148]:

موايد فلسطين المحتلة	موايد آسيا	موايد إفريقيا	موايد أمريكا وأوروبا	
1.215.230	736.150	853.000	1.875.427	العدد
25.97%	15.73%	18.23%	40.7%	النسبة

أي نحو ثلاثة أرباع اليهود في الكيان الصهيوني مهاجرون عاشوا في بلدان أخرى، وحملوا جنسياتها وجوازاتها قبل أن يأتوا إلى فلسطين، مع ملاحظة أن معظم أبناء الربع الباقي ممن ولدوا في فلسطين يعودون إلى آباء أو أجداد هاجروا إلى فلسطين، وبعبارة أخرى فإن المجتمع اليهودي مجتمع مصطنع لم تضرب جذوره بعد في الأرض، هذا فضلاً عن أن النسب المشار إليها تدل على الاختلافات العرقية والمذهبية والثقافات في تركيبة المجتمعات اليهودية القادمة إلى فلسطين. كما أن هذا يبين أن الهجرة اليهودية ظلت العامل الأكثر حسماً في الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة، إذ هاجر إلى فلسطين المحتلة منذ إنشاء الكيان الصهيوني 1948 وحتى سنة 2000

نحو مليونين و 800 ألف يهودي [149]، ولو جمعنا أعداد هؤلاء فضلاً عن ذرياتهم لأدركنا أن اليهود لو استمروا في نموهم الطبيعي (650 ألفاً سنة 1948) لما زادت أعدادهم الحالية عن نحو مليون ونصف تقريباً.

لقد قدم انهيار الاتحاد السوفيتي خدمة هائلة في تثبيت دعائم الكيان الصهيوني سكانياً إذ هاجر إليه منذ 1989 وحتى مايو 2000 مليون يهودي من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة [150].

وببدو أنه قد كان لانتفاضة الأقصى أثر سلبي على معدلات الهجرة اليهودية إلى الكيان الإسرائيلي، إذ حسب الإحصاءات الرسمية "الإسرائيلية" انخفضت الهجرة اليهودية من 76766 يهودياً سنة 1999 إلى 60196 سنة 2000 إلى 43580 سنة 2001، وبلغت في الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2002 ما مجموعه 9940 بانخفاض بنسبة 30% عن الهجرة في الفترة نفسها من سنة 2001 [151].

ومن جهة أخرى فإن 28 % فقط من اليهود في فلسطين هم دون سن الخامسة عشر، أما المعدل السنوي للزيادة السكانية فهو 1.58%، ومعدل المواليد السنوي 19.12 لكل ألف، أما معدل الوفيات فهو 6.22 لكل ألف، أما معدل خصوبة المرأة الإسرائيلية فهو 2.57 طفل لكل عائلة، وهو بين ثلث إلى نصف خصوبة المرأة الفلسطينية في الأرض المحتلة عام 1948 [152]. ولو استمر الوضع على حاله لتحول اليهود إلى أقلية مع مرور الزمن، لكنهم يحافظون على الفارق من خلال معدلات الهجرة العالية إلى الكيان الصهيوني.

الأوضاع الاقتصادية في الكيان الصهيوني

حسب إحصاءات 2000 فقد حقق الكيان الصهيوني ناتجاً قومياً مقداره 110.2 بليون دولار أمريكي، وبلغت نسبة النمو للعام نفسه 5.9%، أما المعدل السنوي لدخل الفرد فبلغ 18900 دولار أمريكي وهو من أعلى الدخول في العالم. وتبلغ قوة العمل مليونان و 400 ألف تتوزع على قطاع الخدمات 31.2%، والصناعة 20.2%، والمال والأعمال 13.1%، و التجارة 12.8%، والبناء 7.5%، وغيرها، أما الزراعة وصيد الأسماك والغابات فلا تزيد عن 2.6%، أما نسبة العاطلين عن العمل فتبلغ 9.1% [153].

وتشير ميزانية سنة 2000 إلى إيرادات مقدارها 40 بليون دولار أمريكي وإلى نفقات مقدارها 42.4 بليون دولار أمريكي. وتبلغ قيمة الصادرات السنوية (حسب سنة 2001) نحو 29058.8 مليون دولار أمريكي، والواردات 33303.2 مليون دولار أمريكي، وأكبر شريك تجاري تصدر إليه وتستورد منه هو الولايات المتحدة الأمريكية (38.2% من الصادرات و 20.1% من الواردات حسب سنة 2001)، وتبلغ قيمة الديون الخارجية "لإسرائيل" 38 بليون دولار (حسب إحصاءات 2000)، وتتلقى دعماً سنوياً اقتصادياً وعسكرياً من الولايات المتحدة يبلغ ثلاثة بليونات ومائة مليون دولار أمريكي [154].

أما أهم الصادرات الإسرائيلية فهي الآليات والأجهزة الكهربائية والكمبيوتر، والجواهر والأسلحة والكيماويات والفواكه الحمضية، ومن الملفت للنظر أن الكيان الصهيوني هو من أكبر مصدري الألماس في العالم، رغم أنه لا توجد إطلاقاً مناجم للجواهر في فلسطين! إذ يستورد الصهاينة ما تزيد قيمته عن بليون دولار أمريكي سنوياً من

الألماس، ويقومون بتصنيعها وتصدير ما قيمته أكثر من ستة بلايين دولار أمريكي سنوياً، (انظر الجدول المرفق) وهي الصناعة التي ارتبط بها اليهود منذ قرون كثيرة.

ويسعى الكيان الصهيوني لكسر حاجر المقاطعة العربية والإسلامية لمنتجاته ومصنوعاته، من خلال عقد العلاقات الدبلوماسية وبرامج التطبيع، وعلى الرغم من أن الشعوب العربية والإسلامية ترفض شراء المنتجات الإسرائيلية، إلا أن الصهاينة يحتالون على ذلك من خلال إعادة التصدير من عدد من البلدان مثل قبرص وسنغافورة، أو من خلال وكلاء عرب ومسلمين يتولون الترويج لمنتجاتهم، وتشير بعض التقديرات إلى أن الكيان الصهيوني يصدر سنوياً ما قيمته 300 - 500 مليون دولار إلى الدول العربية [155].

إن أبرز نجاحات الاقتصاد الإسرائيلي وهو يدخل القرن الواحد والعشرين هو نجاحه في مضاعفة الناتج القومي بنحو سبعة أضعاف خلال سبعة عشر عاماً (15.3 بليون إلى 110.2 بليون دولار أمريكي خلال الفترة من 1983-2000)، وتمكنه من كبح جماح التضخم وتحقيق نسبة نمو مرتفعة خلال التسعينيات، وهو لم يعد تحت رحمة المساعدات الأمريكية والهبات الخارجية التي كانت تشكل نحو 25% من دخله القومي (حوالي 4 بليون سنة 1983)، لتصبح أقل من 4% فقط في سنة 2000، وإن ظل مبلغ المساعدة نفسه دونما تغير [156]. وبلا شك فقد استفاد الكيان الصهيوني من حالة التسوية السلمية مع مصر والأردن و م.ت.ف في تثبيت نفسه، وبناء شبكة علاقات سياسية واقتصادية واسعة، بعد أن كان يعاني من العزلة ومن حالة الحرب.

وبوضح الجدول التالي أهم الصادرات الإسرائيلية حسب مكتب الإحصاء الإسرائيلي الرسمي بالمليون دولار الأمريكي [157]:

	1990	1999	2000
صادرات زراعية	657.2	782.3	702.1
أقمشة وملابس	733.2	1136.1	1144.1
كيماويات ومنتجات كيماوية	1490	2987.3	3470.9
مصنوعات بلاستيكية ومطاطية	363	1028.5	1069.9
آليات ومعدات	628.4	1012.9	1124
إلكترونيات وكهربائيات	909.2	4225	7341
معدات صناعية للتحكم والرقابة	729.3	1709.8	1948.9
مجوهرات (ألماس)	3236.1	6441.6	7939.9
ألماس غير مصنع	271.1	1327	1721.9
ذهب، فضة، ومجوهرات أخرى	339.6	463.6	472.6
صادرات أخرى	2569.4	3902.5	4468.5
مجموع الصادرات	11926.6	25016.6	31403.8
صادرات مرتجعة (معظمها ألماس)	476.7 -	- 2238.5	3063 -
مجموع صافي الصادرات	11499.9	22778.1	28340

وعلى الرغم من أن هناك جزءاً مرتجعاً من صادرات الألماس قيمته 452.7 مليون دولار سنة 1990، و 2238.5 مليون دولار سنة 1999، و 2856.1 مليون دولار سنة 2000 [158]. إلا أن صادرات الألماس ظلت الأولى والأهم في القائمة الإسرائيلية وكانت صادرات الألماس تشكل 42.3% من مجمل الصادرات الإسرائيلية لسنة 1970 [159]، إلا أن النسبة أخذت بالانخفاض التدريجي مع تزايد صادرات الكيماويات والكهربائيات، غير أنها لا تزال تمثل نحو ربع (25%) الصادرات الإسرائيلية.

وتشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية (حسب المكتب الإسرائيلي المركزي للإحصاء) أن مجموع الصادرات لسنة 2001 كان 29058.8 مليون دولار (أي أقل بـ 2372 مليون دولار عن سنة 2000)، وهذا يعكس أثر انتفاضة الأقصى، ليس فقط في إيقاف نمو الاقتصاد الإسرائيلي وإنما في تراجعته أيضاً. كما تشير إحصاءات الصادرات في الأربعة أشهر الأولى لسنة 2002 إلى تراجع بقيمة 760.8 مليون دولار عن صادرات الأشهر الأربعة الأولى لسنة 2001.

وتعد الصناعات العسكرية من أهم الصناعات في الكيان الصهيوني، وهي مرتبطة بطبيعته الاستيطانية العدوانية القائمة على الاغتصاب والقهر، وتوجد مصانع متطورة تنتج طائرات ودبابات وصواريخ وأسلحة خفيفة، فضلاً عن الأسلحة النووية والكيمائية والبيولوجية، التي يتسم إنتاجها بالسرية الشديدة، ويستفيد الكيان الصهيوني من درجة التنسيق العالية مع الصناعات العسكرية الصهيونية، وسماح الأمريكان له بالاطلاع على الكثير من أسرارها. وهناك شركات كبرى تتبع وزارة الدفاع، وشركات خاصة أخرى لها صلات وثيقة بهذه الوزارة. وتشير بعض التقديرات إلى أن هناك نحو 120 ألف عامل في هذه الصناعات، كما تشير التقديرات إلى أن نصف عدد العلماء والمهندسين مرتبط بصورة أو بأخرى بصناعة السلاح^[160]. والمهم في الأمر أن الكيان الصهيوني جاد في تحصين نفسه، وضمان تفوقه الساحق في المجالات العسكرية على البلاد العربية مجتمعة. ولا تظهر الصادرات العسكرية بشكل واضح في الصادرات الإسرائيلية، غير أن المؤسسات المتخصصة، وما تنقله وسائل الإعلام الصهيونية تشير إلى أن الكيان الصهيوني يحتل المرتبة الخامسة في قائمة أكبر مصدر للسلاح في العالم، بعد الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا، حيث بلغت قيمة العقود التي تم توقيعها عام 1999 ما يزيد عن ألفي مليون دولار أمريكي. وتستطيع الصناعات الإسرائيلية أن تنافس الدول الكبرى خصوصاً في الأسلحة الخفيفة، ومعدات الحرب الإلكترونية وأجهزة التنصت والتشويش والرؤية الليلية، وفي إدخال تحسينات على الطائرات الموجودة^[161].

الأوضاع العسكرية

على الرغم من صغر القاعدة البشرية الصهيونية في فلسطين (حوالي خمسة ملايين) إلا أن الكيان الصهيوني حافظ على قوة عسكرية ضخمة، تمكنه وفق الاعتبارات المادية من هزيمة الدول العربية مجتمعة، ذلك لأنه يعلم أن وجوده بوصفه قوة محتلة في وسطٍ مُعادٍ مرتبط بمدى قوته العسكرية. ويعتمد الكيان الصهيوني فكرة عسكرة المجتمع فالتجنيد والتدريب يبدأ منذ سن الخامسة عشر من خلال المنظمات شبه العسكرية، ثم من سن 18 - 21 تكون الخدمة العسكرية الإلزامية، ثم خدمة الاحتياط من سن 21 - 49 سنة، والتجنيد الإلزامي يشمل الإناث والذكور. وفي سنة 2000 كان عدد الرجال اللائقين للخدمة العسكرية (سن 15 - 49) مليوناً و 227 ألفاً، ومن النساء مليوناً و 192 ألفاً^[162]. وبسبب التكاليف الباهظة للجيش الكبيرة المنفجرة، فقد سعت الاستراتيجية الصهيونية إلى التركيز على ثلاثة جوانب:

- 1- جيش عامل محدود، وجيش احتياط كبير (جيش رادع في حالة السلم، وشعب مُجَيِّش في الحرب).
 - 2- تأهيل وتدريب نوعي للجنود، بحيث يحافظون على لياقة ومعنويات عالية، ويتقنون استخدام الأسلحة ومهارات القتال المختلفة.
 - 3- توفير أفضل الأسلحة، وأرقى التقنيات العسكرية وأكثرها دماراً، لتعوض أي نقص محتمل في الأعداد.
- وحسب الإحصاءات شبه الرسمية، فقد حافظت القوات العسكرية على أعداد متقاربة خلال العشرين سنة الماضية، وتشير الأرقام إلى أن الجيش الصهيوني العامل المتفرغ يبلغ نحو 178 ألف جندي، منهم 136 ألفاً قوات برية، و 33 ألفاً قوات جوية، و 9 آلاف قوات بحرية. أما قوات الاحتياط فتبلغ 427 ألفاً، وهي قوات ذات تجهيز عالٍ، إذ يمكن أن يتم تعبئتها بشكل كامل، ودخولها بفعالية في الخدمة خلال أربعة أيام. أما أصحاب الأعمار 18- 39 من قوات الاحتياط، فوحداتهم جاهزة بنسبة 80 - 90% ويمكن تعبئتهم جميعاً خلال 48 ساعة. وعلى الرغم من ضخامة الجيش اليهودي الصهيوني حسب الإحصاءات غير الرسمية (605 ألف عاملين واحتياط) إلا أن مؤشرات التجنيد الإلزامي للرجال والنساء، ومن هم في عمر الخدمة العسكرية، تؤكد إمكانية تجنيد ما يزيد عن مليون مقاتل بسهولة خلال الحرب. كما تجب الإشارة إلى وجود وحدات عسكرية خاصة تسمى الناحال، وهي تجمع بين العمل العسكري والاستيطان الزراعي في المستوطنات الاستراتيجية والحدودية، وهي مكونة من 7500 جندي، وكذلك وحدات حرس الحدود المكونة من 6 آلاف جندي [163].

وهناك عوامل أثرت في تحديد الاستراتيجية العسكرية الصهيونية أهمها العامل الجغرافي، فمساحة فلسطين المحتلة صغيرة (27 ألف كم²)، وشكلها طولي ضيق وحدودها طويلة، وهناك العامل البشري، فعدد السكان محدود وضئيل بالنسبة للعرب والمسلمين، والعامل الثالث وجود الكيان الصهيوني اليهودي في وسط مُعَادٍ، سواء من حيث المنطقة التي تحتلها، أو الشعوب التي حولها. وقد أضعف ذلك قدرة القوات الصهيونية على المناورة، وعلى تحمل الحروب الطويلة، كما أن أية هزيمة حاسمة ربما تعني نهاية الدولة نفسها، ولذلك أقام الكيان الصهيوني اليهودي استراتيجية عسكرية على الأسس التالية:

- 1- عسكرة المجتمع اليهودي في فلسطين، ورفع كفاءة المقاتل ونوعية السلاح.
- 2- الحرب الوقائية: بالسعي إلى استباق أي معركة محتملة والمبادأة فيها.
- 3- الردع: بمنع الخصم من مباشرة القتال وذلك باستخدام أساليب مختلفة غير القتال، أي منع الدول العربية المحيطة و م.ت. ف عن التفكير أو العمل على إلغاء الكيان الصهيوني .
- 4- التفوق: بالسعي إلى الحفاظ على ميزان للقوى يحفظ "لإسرائيل" تفوقها العسكري على البلاد العربية مجتمعة. وضمان ذلك من خلال التعهدات والاتفاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بالحفاظ على هذا الميزان.
- 5- نقل المعركة إلى أرض "العدو".

6- إيجاد عمق استراتيجي من خلال بناء المستوطنات العسكرية، واحتلال أراضي الخصم (مثلاً: الجولان وسيناء) وإيجاد الأحزمة الأمنية مثل جنوب لبنان.

7- المرونة: حيث تتمتع الوحدات المقاتلة بمرونة عالية، وتمتلك زمام المبادرة والاستقلالية في القرارات التكتيكية، حتى لا يهدر الوقت وتضيع الفرص.

8- الإقلال قدر الإمكان من الخسائر البشرية، بالاعتماد إلى أقصى حد على القوة النارية والحرب الآلية والطيران[164].

وعلى ذلك فإن الكيان الصهيوني قائم أساساً على نظرية الأمن والعنف وإمكانية الحرب في أي لحظة، ولذلك تبني مبادئ الحرب القائمة على الهجوم والدفاع والمفاجأة وسرعة الحركة وحرب الصاعقة.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن النفقات العسكرية لسنة 1999 بلغت ثمانية مليارات و 700 مليون دولار، وهو ما يساوي 9.4% من "الناتج القومي الإسرائيلي"[165]. غير أن مؤسسات الدراسات الاستراتيجية المتخصصة تذهب إلى أن الإنفاق أعلى من ذلك. لاستبعاد عدد من النفقات العسكرية من الظهور في الميزانية. كما يشير إلى ذلك المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS، والذي قدر النفقات العسكرية الصهيونية لسنة 1997 بـ 11 ملياراً و 700 مليون دولار[166]. وكانت النفقات العسكرية مقارنة بالناتج القومي قد وصلت إلى قممتها في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث وصلت إلى نحو 32.8% خلال 1973 - 1975، وفي النصف الأول من الثمانينيات كان معدلها 23.2%،[167] وانخفضت النسبة في التسعينيات إلى نحو 12%، والسبب الرئيس في ذلك الانخفاض لا يعود إلى تخفيض النفقات نفسها وإنما إلى تضاعف الناتج القومي عدة مرات، فبعد أن كان مثلاً في سنة 1983 يساوي 15300 مليون أصبح في سنة 2000 يساوي 105000 مليون دولار. ولو طبقنا النسب لوجدنا أن النفقات العسكرية قد زادت ولم تنخفض. ثم إن حالة التسوية السلمية مع مصر والأردن و م.ت. ف قد قللت عملياً من احتمالات الحرب الشاملة، وأعانت الكيان الصهيوني على إعطاء نسب أعلى للاقتصاد والتنمية. وعلى أي حال، فإن الإحصاءات تشير إلى مجموع النفقات العسكرية لدول الطوق مجتمعة (مصر وسوريا والأردن ولبنان)، سنة 1997 بلغ ستة بلايين و 72 مليوناً، أي نصف النفقات العسكرية الإسرائيلية تقريباً، وذلك حسب أرقام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن IISS، وبين الجدول التالي ضخامة الإنفاق العسكري الصهيوني (وفق إحصاءات 1997) مقارنة بدول الطوق العربي:

لبنان	الأردن	سوريا	مصر	الكيان الصهيوني	
55	104	320	450	178	عدد الجيش بالألف
676	496	2200	2700	11700	النفقات العسكرية بالمليون

دولار					
النفقات العسكرية لكل فرد من السكان بالدولار	1983	42	147	110	200

والأرقام التي نشرها الكتاب السنوي للمخابرات الأمريكية حول بلدان العالم لسنة 2000 لا يظهر أية فروقات ذات معنى عما في الجدول السابق، ولم نستطع الاعتماد عليه لأنه يعتمد الميزانيات المعلنة فقط لهذه الدول .

وتقدر القوة العسكرية الإسرائيلية بـ 742 طائرة مقاتلة، و 253 طائرة هليكوبتر، و 93 طائرة نقل، و 136 طائرة تدريب، و 3895 دبابة، و 5300 ناقلة، و 1925 قطعة مدفعية، و 58 قطعة بحرية، و 3 غواصات، و 11 سفينة إنزال [168]. ولا تكمن أهمية هذه الأسلحة في عددها، وإنما في نوعيتها فهي تمثل أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العسكرية عالمياً، بسبب الدعم الأمريكي، وتستطيع التعامل بسهولة مع الـ "ستوكات" الموجودة في البلاد العربية، مهما كان عددها. وقد قامت الولايات المتحدة في سنة 2000 باستكمال تزويد القوات الإسرائيلية بـ 25 طائرة مقاتلة هجومية بعيدة المدى من طراز (ف-15)، كما تعاقدت على تزويد هذه القوات بـ 50 مقاتلة إضافية جديدة متعددة الأغراض (ف-16 ف فالكون) يتم تسليمها سنة 2001، كما حصلت القوات الإسرائيلية مع نهاية سنة 2000 على ثلاث غواصات هجومية من ألمانيا ماركة "دولفين"، وذلك حسب التقرير السنوي الذي أصدره المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن.

وللكيان الصهيوني قدرات نووية كبيرة ، فمنذ عام 1960 تم إنشاء مفاعل ديمونا النووي بمساعدة فرنسية. وتشير التقديرات إلى امتلاك الصهاينة نحو 200 قنبلة نووية. وتتبنى الدولة الصهيونية سياسة الغموض التام تجاه الأسلحة النووية وترفض الكشف عنها ، لكنها تسكت عن تسريبات إعلامية على وجود أسلحة كيميائية وبيولوجية. ويتعامل الكيان الصهيوني مع هذا النوع من الأسلحة باعتباره الملاذ الأخير لما فيه من آثار كارثية على الجميع، وذلك لقرب مواقع الخصوم من التجمعات السكانية اليهودية الصهيونية نفسها [169].

وبشعر القارئ العربي والمسلم بالمرارة والأسى وهو يقرأ مثل هذه المعلومات، والحقيقة أن اليهود الصهاينة يبذلون جهودهم ليل نهار لتثبيت أنفسهم وتوسيع رقعتهم، وتحقيق العلو في الأرض، بينما تفتقد القيادات العربية والإسلامية روح التحدي والمبادرة، والثقة في شعوبها، والسعي الجاد للتحرير. وفي الوقت نفسه يجب أن نعلم أن لدينا من مقومات النهضة ما يكفي، لو استخدم بصورة سليمة، لتحقيق النصر بإذن الله، كما أن لدى الكيان الصهيوني من عوامل الضعف ما لو تم التعامل معه بصورة مناسبة لأدى ذلك إلى تفتته وانحلاله.

وقد سعى الكيان الصهيوني إلى تثبيت أسطورة الجيش الذي لا يقهر في العقيدة العربية والإسلامية حيث خاض معارك سهلة خصوصاً في 1948، و 1956 و 1967. لكن سبب نجاحه الحقيقي كان يكمن في عناصر الضعف العربي المعنوية والمادية، وعدم توافر إرادة القتال وتوفير أسبابه لدى القيادات العربية. وقد تحطمت أسطورة الجيش الذي لا يقهر في حرب أكتوبر 1973 عندما أثبت المقاتل العربي كفاءته في ظروف أفضل. وفشل هذا الجيش في حصار بيروت 1982 بعد أن صمد المقاتل الفلسطيني ثمانين يوماً فيها، كما خرج هذا الجيش بطريقة مخزية من جنوب لبنان تحت ضربات حزب الله والمقاومة الإسلامية هناك وذلك في مايو 2000، بعد أن عاش مرعوباً يقيم في قرى محصنة، فإذا ما تنقل أصبح أهدافاً متحركة للمقاومة. وعانى هذا الجيش والأجهزة الأمنية في قلب فلسطين المحتلة ولا زال يعاني من ضربات المقاومة الإسلامية والوطنية الفلسطينية.

إن توفير الطاقة البشرية أو بتعبير آخر الحرص على الحياة هو أحد الأسس الاستراتيجية الصهيونية اليهودية، وهي نقطة ضعفه. فإذا ما ووجه بشعب مجاهد يفضل عيشة العزيز وموت الكريم، ويسعى للشهادة في سبيل الله فإن ذلك بداية العد التنازلي لنهاية الكيان اليهودي الصهيوني.

وتشير تقارير ودراسات حديثة إلى حالة من الترهل والتسبب في الجيش الإسرائيلي، فتذكر جريدة معارف الإسرائيلية في عددها الصادر يوم 19 سبتمبر 2000 أنه منذ شهر إبريل 2000 وحتى منتصف سبتمبر 2000 تم تسجيل ما لا يقل عن 4500 حالة فرار وتهرب من الخدمة في الجيش الإسرائيلي، وأن هناك قلقاً شديداً يسود الهيئات القيادية في الجيش بسبب تفاقم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة [170]. وساق أحد الضباط الكبار مثلاً على حالة الترهل فقال: "استدعينا مؤخراً مائة جندي من أفراد الاحتياط للمناورة ...، فقط ثلث الذين تم استدعاؤهم أتوا ... لقد بتنا في وضع نتوسل فيه أمام جنود الاحتياط أن يأتوا للخدمة لكنهم مع ذلك لا يأتون". وانتقدت مجلة نيف الإسرائيلية اليمينية في عددها الصادر في ديسمبر 2000 الجيش الإسرائيلي قائلة "إنه ترهل وشاخ، وفقد صلاحيته وأنه واهن الروح والعقل، يقف متستراً بورقة التوت". وترى أن إمكانية تجنيد 400 ألف من الاحتياط ما هي إلا "سخافة تامة". وهناك تقارير أخرى حول حالات الانتحار وتعاطي المخدرات والأمراض النفسية المتفشية في هذا الجيش، فضلاً عن العلاقات اللاأخلاقية مع المجندات واستغلالهن جنسياً [171].

وعلى أي حال، فإن هذا يعد انعكاساً لحالة المجتمع اليهودي - الصهيوني في فلسطين الذي يريد أن يستمتع وفق الأنماط الغربية، وأن ينعم بالأمن والاستقرار في الوقت نفسه. لذلك فإن صيحات الجهاد ونماذج الاستشهاد هي أشد ما يؤرقه، وفي الوقت نفسه فلا ينبغي المبالغة في التهوين من شأن العدو الصهيوني وجيشه، لأن الحالة العربية والإسلامية الرسمية تمثل للأسف أوضاعاً أشد تخلفاً وضعفاً.

إن القوة والأمن هي الركيزة التي يستند عليها الوجود الصهيوني، وعندما حُذرت جولدا مائير رئيسة وزراء الكيان الصهيوني (1968-

1973) يوماً من ضغط الرأي العام العالمي قالت ساخرة: "وهل لهذا الرأي دبابات!!". وكان رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع والخارجية فيما بعد موشيه دايان يقول: "ليس لإسرائيل سياسة خارجية، وإنما سياسة دفاعية فقط". أي أن الكيان الصهيوني يضع سياسته الخارجية في خدمة مفهومه الأمني، الذي يشكل المحور المنطلق لما عده من الأمور [172].

اليهود في العالم

يمكن تقسيم اليهود من الناحية الإثنية العرقية إلى ثلاث مجموعات [173]:

1. السفارديم: وهم أساساً يهود الأندلس (إسبانيا والبرتغال)، الذين يتحدثون لغة "اللادينو" وحينما طردوا من هناك، أثر سقوط الحكم الإسلامي، اتجهوا إلى الدولة العثمانية واليونان وشمال إفريقيا. وللسفارديم طريقتهم الخاصة في الصلاة والطقوس الدينية. وقبل ظهور المشكلة اليهودية في أواخر القرن التاسع عشر، كان السفارديم يمثلون الطبقة الأرستقراطية الثرية بين اليهود، وكانوا قد نجحوا في تشكيل شبكة تجارة دولية، واستقر عدد منهم في غرب أوروبا، وقاموا بدور أساسي في تطوير الرأسمالية الغربية، وبرز من بينهم الفيلسوف اسبينوزا B.de Spinoza ورئيس الوزراء البريطاني ديزرائيلي B. Disraeli.

2. يهود الشرق والعالم الإسلامي: وهؤلاء يختلفون عن السفارديم بخلفياتهم الثقافية والتاريخية، لكنهم عادة ما يشار إليهم خطأ بأنهم سفارديم. ويعود السبب إلى أن كثيراً منهم يتبعون النهج السفاردي في العبادة، ولعل هناك سبباً آخر هو أن كثيراً من يهود السفارديم هاجروا إلى العالم الإسلامي، وتطبعوا بأجوائه، واختلطوا بغيرهم من اليهود. ومن أهم فئات يهود العالم الإسلامي والشرق يهود البلاد العربية أو اليهود المستعربة، كيهود العراق واليمن الذين كانت لهم مجتمعاتهم القديمة هناك. وهناك جماعات صغيرة من يهود إيران، ومن يهود الأكراد، ومن يهود جبال الأطلس من البربر، كما أن هناك يهوداً هنوداً وصينيين.

3. الأشكناز Ashkenaz وهؤلاء أساساً هم يهود شرق أوروبا (روسيا وبولندا)، الذين يتحدثون اللغة اليديشية ولهم طريقتهم المميزة في العبادة والأزياء وقص الشعر. وهم الذين حدث بينهم "الانفجار السكاني" في القرن التاسع عشر حتى صاروا أغلبية ساحقة. وبينهم ظهرت المشكلة اليهودية الحديثة وجميع الحركات اليهودية الحديثة (استنارة، إصلاحية، محافظة). وحتى الصهيونية التي انضم إليها بعد ذلك السفارديم ويهود العالم الإسلامي. وهم الذين يسيطرون سياسياً واقتصادياً على الكيان الصهيوني، كما أصبحت لهم الغلبة والنفوذ وسط اليهود في غرب أوروبا وأمريكا.

وأشكناز باللغة العبرية هي ألمانيا، حيث يُنسب إليها هؤلاء اليهود، غير أن هناك عدداً من الدراسات ومنها دراسات لباحثين وعلماء يهود، تنسب معظم يهود الأشكناز إلى يهود الخزر الذين تعود أصولهم إلى قبائل تركية قديمة، سكنت جنوب روسيا، في المناطق الممتدة بين البحر الأسود وبحر قزوين "شمال القوقاز"، وأنشأت لنفسها مملكة

بين القرن السابع والعاشر الميلادي. وقد تهوّد يهود الخزر في منتصف القرن الثامن الميلادي. وحتى الموسوعات اليهودية تؤكد تهوّد هؤلاء ولا تنفي احتمال أن تشتت يهود الخزر إثر سقوط مملكتهم أدى لهجرتهم إلى شرق أوروبا، واختلاطهم بالأقليات اليهودية هناك. ومن الدراسات المشهورة دراسة العالم اليهودي المعروف آرثر كوستلر A.Koestler التي نشرت 1976 بعنوان : "القبيلة الثالثة عشر: إمبراطورية الخزر وتراثها" The Thirteenth Tribe: The Khazar Empire & its Heritage ، والذي مات هو وزوجته سنة 1993 في لندن في ظروف غامضة، وذكر أن سبب الوفاة هو عملية انتحار[174].

وحسب الموسوعة البريطانية وغيرها من المراجع، فإن يهود الأشكناز في نهاية القرن العشرين يشكلون الأغلبية الساحقة ليهود العالم، إذ بلغ عددهم 11 مليوناً (83.33%)، أما السفارديم فيقدرون بـ (700 ألف (5.3%)، ويهود العالم الإسلامي والشرق يقدرّون بنحو مليون ونصف (11.39%) من مجموع يهود العالم البالغ (13.2) مليوناً[175].

سفارديم	يهود العالم الإسلامي والشرق	أشكناز	
700.000	1.500.000	11.000.000	العدد
5.3%	11.36%	83.33%	النسبة

وكانت نسبة اليهود الأشكناز قد وصلت ذروتها في ثلاثينيات القرن العشرين، أي 91-94% من يهود العالم البالغ عددهم سنة 1939 نحو 16 مليوناً وخمسمائة ألف. لكن هذه النسبة انخفضت بسبب الانعكاسات المباشرة للحرب العالمية الثانية على الأشكناز الذين يعيشون في أوروبا ومعاناتهم تحت الحكم النازي. واستمرت النسبة في الانخفاض في النصف الثاني من القرن العشرين بسبب انخفاض نسبة المواليد لدى هؤلاء لانعكاسات الثقافات الغربية عليهم، بينما استمر السفارديم ويهود الشرق في التزايد وفق معدلات أعلى[176].

وفي فلسطين كان 60% من يهودها سنة 1882 من السفارديم والشرقيين، لكن إنشاء المشروع الصهيوني اعتمد أساساً على هجرة يهود الأشكناز حيث وصلت نسبتهم إلى 77.7% عند قيام الكيان الصهيوني سنة 1948، بينما انخفضت نسبة يهود السفارديم والشرق إلى 22.3%. لكن سرعان ما عوض يهود الشرق والسفارديم النسبة، فهاجر (567) ألفاً منهم إلى الكيان الصهيوني في الفترة (1948-1957) خصوصاً من اليمن والعراق والمغرب ومصر وليبيا. ومنذ الستينيات من القرن العشرين أصبحوا يشكلون الأغلبية في الدولة اليهودية، وساعدهم في ذلك نسبة المواليد العالية لديهم التي تزيد عن ضعف أمثالهم من الأشكناز. لكن الأشكناز تمكنوا من تعويض الفارق في التسعينيات من خلال الهجرة الروسية التي زاد مجموعها عن مليون يهودي. والتي تشير التقديرات إلى تقارب أعداد اليهود

الأشكناز مع أعداد السفارديم والشرقيين في الكيان الصهيوني مع تفوق بسيط ليهود الأشكناز[177].

وكانت غالبية يهود العالم حتى القرن الخامس عشر من السفارديم عندما بدأت الكفة بالرجحان لصالح الأشكناز، الذين تمتعوا بطفرة سكانية فبلغ يهود العالم في سنة 1800م نحو (2.5) مليون معظمهم (1.750.000) من أوروبا، منهم (1.2) مليون في بولندا وحدها، ثم إن أعداد اليهود زادت إلى عشرة ملايين (أي بنحو 3 أضعاف بينما زاد العالم بضعف واحد 850 مليون إلى 1700 مليون). وتركزت الزيادة السكانية اليهودية في شرق أوروبا، ويعود ذلك إلى تمتع اليهود بمستويات دخل أعلى ورعاية صحية أفضل، وإلى تماسكهم الاجتماعي وزواجهم المبكر، وعدم معاناتهم من الحروب أو من التجنيد الإجباري. وكانت زيادة أعداد اليهود في شرق أوروبا أحد أسباب ظهور المشكلة اليهودية، ومحاولة حل المشكلة "الفائض السكاني"، من خلال الهجرة أو إنشاء كيان خاص باليهود[178].

وتشير التقديرات المختلفة إلى أن أعداد اليهود في العالم في نهاية القرن العشرين هو بين 13- 14 مليوناً. ومعظم التقديرات الأقرب إلى الدقة تدور حول 13 مليوناً. ومنها المكتب المركزي للإحصاءات في الحكومة الإسرائيلية. ومن الملاحظ أن أعداد اليهود في العالم ظلت شبه ثابتة في الثلاثين سنة الماضية (1970- 2000)، رغم بعض التضارب في الأرقام. ومكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي نفسه أعطى رقماً ثابتاً لأعداد اليهود بين 1970- 1996 هو 13 مليوناً، لكنه عاد لتعديل أرقامه بعد ذلك ليقول إن عدد اليهود سنة 1970 كان (12) مليوناً و 630 ألفاً، وفي سنة 1998 بلغ 13 مليوناً و 100 ألفاً[179].

وهناك مصادر أخرى تشير إلى تناقص فعلي في أعداد اليهود، فحسب الكتاب السنوي الأمريكي اليهودي، كانت أعداد اليهود سنة 1967 تبلغ 13 مليوناً و 838 ألفاً، تراجعت إلى 12 مليوناً و 963 ألفاً سنة 1984، أي أن اليهود فقدوا حوالي 875 ألفاً من أعدادهم، وهو ما يسميه عالم الاجتماع الفرنسي اليهودي جورج فريدمان "ظاهرة موت الشعب اليهودي"، غير أن الكتاب السنوي الأمريكي اليهودي لسنة 1994 يشير إلى انخفاض ضئيل جداً خلال السنوات العشر التالية، ويذكر أن أعداد اليهود سنة 1992 كانت 12 مليوناً و 913 ألفاً[180].

وبعض النظر عن التضارب في الأرقام، فإن اليهود بشكل عام يواجهون حالياً أزمة سكانية، حتى إن بعض الدراسات الحديثة التي نشرها أكاديميون متخصصون تتوقع أن عدد اليهود سنة 2080 سيكون بحدود 15 مليوناً، بزيادة مليونين فقط خلال ثمانين عاماً، وتعود أسباب انخفاض أعداد اليهود أو عدم تزايدهم إلى:

1- تزايد معدلات ذوبان اليهود واندماجهم في البلدان والمجتمعات التي يعيشون وسطها (خارج الكيان الصهيوني)، حيث يُخفي الكثير هويتهم اليهودية، أو يتنصرون ليكونوا أكثر قبولاً من المجتمعات الغربية، وتقدر أعداد اليهود الذي أخفوا هوياتهم الحقيقية في الاتحاد السوفيتي السابق بمليون ونصف تقريباً.

2- الزواج المختلط بدرجة لم يشهدها يهود العالم من قبل، حيث تصل النسبة في الولايات المتحدة إلى ما يزيد عن 50%، وأكثر من

ذلك في الاتحاد السوفيتي السابق، حيث يتزوج رجال يهود من غير اليهوديات، وبذلك يخسر أبناؤه الصفة العرقية لتعريف اليهودي (الذي يجب أن يكون لأم يهودية). كما تزايدت أعداد اليهوديات المتزوجات من غير اليهود حيث يحرص الأزواج في كثير من الحالات على اتباع أبائهم لمذاهبهم. وسواء تزوج رجال اليهود أو نسائهم زيجات مختلطة فإن نسلهم في الغالب ينشأ غير يهودي أو غير مكترث باليهودية. كما أن نسب أولئك الذي يتهودون أو اللاتي يتهودن بسبب تلك الزيجات لا تعوض نسب المتنصرين منهم للسبب نفسه.

3- انخفاض نسبة المواليد اليهود بحيث تعد من أدنى النسب في العالم، إذ إن معدلها السنوي هو 16 لكل ألف، وهو مقارب لنسبة الوفيات. والمرأة اليهودية في الكيان الصهيوني تنجب ما معدله 2.8 من الأطفال، أما في الولايات المتحدة فتنجب ما معدله 1.5 طفل ويعود ذلك إلى أسباب أهمها:

- تفشي قيم المنفعة واللذة والأنانية التي ترى في الأسرة والأبناء أعباء وقيوداً.
- الزواج المتأخر.
- تزايد أعداد الشاذين جنسياً من ذكور اليهود وإناثهم.
- تفسخ الأسرة اليهودية وتزايد نسب الطلاق [181].

وحتى في الكيان الصهيوني نفسه فإن نسب الطلاق تصل إلى ربع أو ثلث حالات الزواج. وتشير إحصاءات مكتب الإحصاءات المركزي الإسرائيلي لعام 1998 إلى أن 38% من النساء الحوامل في الكيان الإسرائيلي غير متزوجات وأن 32% من هؤلاء الحوامل تحت سن 19 عاماً [182]. وبشكل عام، فإن هذه الأسباب هي انعكاس لتأثير القيم الغربية وحضارتها على اليهود، حيث تتفشى مثل هذه الظواهر، والتي أسهم اليهود أنفسهم في إيجادها.

وإذا ما حاولنا التعرف على توزع اليهود في العالم، فإننا سنجد أن معظم أعدادهم تتركز في الولايات المتحدة (خمسة ملايين و 800 ألف)، وفي الكيان الصهيوني (أربعة ملايين و 847 ألفاً)، أي نحو 81.9% من يهود العالم، ويظهر الجدول التالي أعداد اليهود في العالم حسب إحصاءات المؤتمر اليهودي العالمي - وهو من أهم المؤسسات الصهيونية - في كتابه الصادر سنة 1998 [183]:

الولايات المتحدة	إسرائيل	فرنسا	روسيا	أوكرانيا	كندا
5800	4847	600	550	400	360
العدد بالألف					
الولايات المتحدة	الأرجنتين	البرازيل	جنوب إفريقيا	أستراليا	هونغاري

العدد بالألف	300	250	130	106	100	80
-----------------	-----	-----	-----	-----	-----	----

وفي كُلاً من روسيا البيضاء وألمانيا 60 ألفاً، وفي كُلاً من المكسيك وبلجيكا 40 ألفاً، ولكل من إيطاليا وأوزبكستان وفنزويلا 35 ألفاً، وفي كُلاً من الأوروغواي وأذربيجان ومولدافيا وهولندا 30 ألفاً، وفي كُلاً من إيران وتركيا 25 ألفاً، وهناك نحو 262 ألفاً آخرين موزعين على باقي دول العالم، أي أن مجموع يهود العالم حسب إحصاءات المؤتمر اليهودي العالمي يساوي 14 مليوناً و 260 ألفاً تقريباً، ومن الواضح أن هذه التقديرات تزيد كثيراً عن تقديرات خبراء اليهود أنفسهم في الكيان الإسرائيلي.

وربما يعود السبب في تفاوت التقديرات إلى صعوبة الوصول إلى إحصاءات رسمية دقيقة لليهود في كل بلدان العالم على اختلاف ظروفها السياسية والاجتماعية والقانونية، كما يعود إلى ذوبان وتخليق اليهود، وإعراضهم عن ذكر صفتهم الدينية اليهودية حسب المصالح التي يرتوونها، وقد يكون من الأسباب أن المؤتمر اليهودي العالمي راعى نسب الزيادة الطبيعية لليهود حسب معدلات المواليد، ولم يحسب النسب العالية من حالات الذوبان والاندماج أو من حالات الزواج المختلط.

ولتوضيح النموذج بشكل أفضل، نسوق بعض إحصاءات الكتاب السنوي لليهود الأمريكيين لسنة 1998 حيث يُقدَّر هذا المصدر عدد اليهود في أمريكا بخمسة ملايين ونصف، ويذكر أن من بين هؤلاء نحو مليون ومائة ألف يقولون أنهم دون دين (نحو 20% من يهود أمريكا)، ويضيف أن 52 % من اليهود الذي تزوجوا بعد 1985 تزوجوا من غير يهوديات، وأن ثلثي يهود أمريكا لا يمانعون من زواج أبنائهم من غير يهوديات، وأن 41% من أبناء الزواج المختلط يصبحون غير يهود، بينما 31% يصبحون دون دين بالمرّة، ويحافظ 24% فقط على انتمائهم اليهودي[184].

ومن الملفت للنظر أن معظم يهود العالم الذين يعيشون خارج الكيان الإسرائيلي يعيشون في المدن الرئيسية في الولايات المتحدة، وعواصم العالم الغربي ومدنه الكبرى، فهناك خمسة ملايين و 275 ألفاً يعيشون في 16 مدينة ، ففي نيويورك وحدها يعيش مليون و 750 ألفاً ، وفي باريس 350 ألفاً (58.3% يهود فرنسا)، وفي لندن 200 ألف (66.7% من يهود المملكة المتحدة)، وفي مدينتي تورنتو ومونتريال الكنديتين يعيش 275 ألفاً (76.4% من يهود كندا)، وفي بيونس آيرس عاصمة الأرجنتين 180 ألفاً (72% من يهود الأرجنتين)[185]. أي أن التركيز ينصب على مدن المال والأعمال والتأثير السياسي والإعلامي، مما يسهل على اليهود تحقيق درجات أعلى من الثراء والتأثير على السياسة العامة للدولة.

النفوذ اليهودي العالمي

إن الحديث عن النفوذ اليهودي العالمي ودرجات تأثيره في ميادين السياسة والإعلام والاقتصاد هو من القضايا التي تشغل اهتمامات الكثير من العرب والمسلمين. ويركز الكثير من كتاب وأبناء الحركات الإسلامية على هذا الموضوع سعياً لتنبيه المسلمين على مخاطره، ودفعاً لهم للتحرك الفعال المضاد لمواجهته. غير أن الحديث عن النفوذ اليهودي قد اتخذ أحياناً درجات من المبالغة تعتمد الانتقائية في الطرح وتُقدّم اليهود وكأنهم "قدر الله الغالب"!!، وكأنهم يتحكمون في كل شيء، ويديرون كل شيء، ضمن مؤامرة دولية متكاملة بدقة، وبعد ذلك يرتاح هؤلاء المسلمون إلى تحليلات وتعميمات وسوء تقدير تؤدي بهم وبكثير من المسلمين إلى أجواء من اليأس والإحباط من مواجهة تلك المؤامرة. وهذا ما يطرب له اليهود فرحاً في النهاية، عندما تتضخم صورتهم إلى درجة تبعث اليأس والهزيمة في نفوس غيرهم. ولسنا نريد أن نُهوّن من شأن النفوذ اليهودي العالمي المعاصر، فهو حقيقة واقعية وهي تعبر بشكل عام عن حالة علوهم في الأرض التي وعدهم الله سبحانه وتعالى إياها، وهي تعبر بشكل طبيعي عما تيسر لهم في واقعنا المعاصر من قدرة عالية على التنظيم والتماسك والتعاون في رعاية مصالحهم والقدرة على اختراق المجتمعات التي يعيشون فيها، والنجاح في تحقيق درجات عالية من التعليم، وجمع الثروات واستخدامها سياسياً واقتصادياً وإعلامياً لرعاية مصالحهم وحمايتهم.

وهذا الجهد البشري الذي قاموا به تنطبق عليه سنن الله سبحانه بإعطاء الناس في الدنيا على قدر جهودهم، وأنه يعطي من متاع الدنيا لمن يحب ومن لا يحب. إن اليهود لم يجلسوا متثائبين أو ناموا متعطلين، ولكنهم عملوا بدأب ليل نهار، ووفق كل الطرق الممكنة، بغض النظر عن حلها أو نظافتها، ليصلوا إلى ما يريدون. وعلا شأنهم بحبل من الله وحبل من الناس، والله سبحانه يرى ذلك ويعلمه، ويقدر الأمور بلطفه وحكمته ليظهر علوهم وبروزهم. ولعل الله قدر في حكمته أن الكيان اليهودي الصهيوني في فلسطين، وأن هذا العلو سيكون "الحقنة المؤلمة" التي ستحفز المضادات الحيوية في جسم الأمة الإسلامية المنهوك، الذي رقد قروناً من التخلف والتمزق، لتبعث فيها روح التحدي والحيوية والنشاط، لتقوم بتحرير الأرض المقدسة، وتقوم بقيادة البشرية من جديد، في حضارة تسلم وجهها لله، وتقوم على معاني الإيمان، وتتكامل فيها الجوانب الروحية والمادية.

إن أفضل وسيلة لوضع الأمر في إطاره الصحيح هي فهمنا لجزء من آية في القرآن الكريم، فعندما ادعى اليهود أنهم أبناء الله وأحباؤه، رد الله عليهم مباشرة في تنمة الآية قائلاً: ﴿قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ﴾ [186]، فاليهود في بداية الأمر ونهايته بشر ممن خلق. تنطبق عليهم سنن الله سبحانه ويعتريهم الضعف والقصور والنسيان والخلاف وسوء التقدير للأمور، بل ويتسببون لأنفسهم أحياناً بالكوارث والمشكلات وعداء الآخرين. ويُذكرنا القرآن ببعض جوانب قصورهم :

- ﴿بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى﴾ [187].
- ﴿صُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَيْنَ مَا نُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِّنَ اللَّهِ وَحَبْلٌ مِّنَ النَّاسِ وَبَآؤُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَصُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ [188].
- ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [189].

وهذه جوانب وصفات لا يمكن لأصحابها أن يُمكنوا معها (وفق سنن الله سبحانه)، من قيادة البشرية وحضارتها. فالتفرق إيدان بذهاب الريح والقوة، والدليل المتمسكن لا يمكن أن يكون رائداً قائداً، والحريص على الحياة لا يستطيع دفع تكاليف الصراع والمغالبة حتى النهاية، وهناك جوانب أخرى ذكرها القرآن:

- [190] وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ [190].
- [191] سَمَّاغُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّخْتِ [191].
- [192] كُلَّمَا أُوقِدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا [192].
- [193] فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِّنَ نَّهْيِهِمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً [193].

وهي صفات ومسلكتيات تودي بمن يتبناها ويستخدمها، وتؤجج عداة الآخرين ضده، وتجعل الآخرين في حالة من الغضب والتحيز لاقتناص الفرصة للانتقام ممن امتص دماءهم بالربا، وأشعل الفتنة في أوساطهم، ونكت عهوده، وقسا عليهم. ولعل لهذا صلة بقوله تعالى: [وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُوءُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ] [194]، فكلما أفسدوا وأشعلوا الفتنة، كلما جاء من يقمعهم ويعذبهم.

وعلى ذلك فإن العلو اليهودي حالة مؤقتة وليس حالة دائمة، لأنها تحمل عناصر فسادها في ذاتها. ولأنها لا تملك مشروعاً حضارياً إنسانياً يخرج البشرية من تيهها وضياها. ولأنها قائمة على الغضب والظلم، ودولة الظلم ساعة أما دولة الحق فالى قيام الساعة. ولأن أمور الناس إنما تستقيم بالعدل، فإذا ذهب العدل فقد أدنت الدولة بالزوال.

ومن الناحية التاريخية نجد أن غالبية اليهود في أوروبا كانت تشتغل في الوظائف الهامشية غير الإنتاجية، وفي المهن البسيطة، فقد كان 86.5% من يهود روسيا يعملون تجاراً ومرايين، وسيطر اليهود على عملية الربا في أوروبا في الفترة من القرن الثاني عشر وحتى الخامس عشر، وكانت نسبة اليهوديات العاملات في الدعارة في مدن أوروبا أعلى بكثير من نسبة اليهود في المجتمعات الأوروبية. وقد جرّت عليهم مثل تلك الأعمال - فضلاً عن رؤية المسيحية التقليدية عنهم كقتلة للمسيح - بُغضَ عامة الناس، وفضلاً عما سبق فإن مشاركة نسب عالية من اليهود في الحركات الثورية في روسيا (فضلاً عن عوامل أخرى أشرنا إليها سابقاً)، قد جر عليهم غضب السلطات القيصريّة في روسيا، فاتخذت إجراءات كثيرة ضدهم كانت إيذاناً بظهور المشكلة اليهودية في أوروبا [195].

وفي ألمانيا اعتقد هتلر وكثير من الألمان أن اليهود هم سبب خسارة الألمان في الحرب العالمية الأولى، وأنهم من خلال نفوذهم المالي والصناعي والإعلامي ومشاركتهم في الحركات الثورية قد امتصوا دماء الألمان، وجرّوا عليهم الويلات. ولسنا نناقش ما إذا كان هتلر محقاً أم لا، ولكننا نذكر أن مهارة اليهود وحكمتهم وخبراتهم وتخطيطهم لم تنفعهم، وتعرضوا لعمليات تصفية بشعة نالت مئات الآلاف منهم.

وما أردنا أن نقوله من هذا الاستطراد أن اليهود بشر يخطئون وبصيون ، وقد ينقلب كيدهم وتخطيطهم في نحرهم، كما أنهم ليسوا جميعاً على قلب رجل واحد، وعندهم كما عند غيرهم من عوامل الضعف و القصور ما ينبئ بدوران الدائرة على من يتأمر منهم على الإسلام وأهله.

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما رأى حصون خيبر وقلاعها العشرين قد قال : "الله أكبر، خربت خيبر"، وهو يعلم أنها أقوى حصون الجزيرة العربية، فإن على المسلمين أن يقتدوا بنبيهم عليه السلام، ويكبروا مستبشرين خيراً وهم يرون العلو اليهودي الحالي في الأرض، فهم إن ساروا على طريق نبيهم وبذلوا الأسباب فإن هذا العلو إلى زوال، ثم إن شرط انتصار المسلمين عليهم كما في فواتح سورة الإسراء مرتبط بحصولهم على العلو، فيكون العلو نفسه بشارة لما هو قادم بإذن الله من اتحاد المسلمين وقوتهم وانتصارهم.

إن سر النجاح الكبير الذي حققه اليهود في دوائر النفوذ في العالم المعاصر لا يعود إلى طبيعة ذاتية، أو إلى تركيبة جينية خاصة باليهود. وإلا فلماذا تعرضت مجموعاتهم إلى الفشل والاستضعاف "والبهذلة"، طوال القرون الخمس والعشرين الماضية؟، كما أنه لا يعود بالضرورة إلى حجم الأموال والثروات التي امتلكوها، فقد كان هناك دائماً من هو أغنى منهم. إن الأمر الذي يبدو لنا، بعد تقدير الله مرتبط بقدره العديد من جماعاتهم على العمل السري و العلني المنظم، ودرجة التنسيق العالية بينهم، وقدرتهم على استثمار ما لديهم من أموال في السيطرة على وسائل الإعلام والتأثير في القرار السياسي، ثم في نجاحهم في طرح قضاياهم ومصالحهم في ضوء مصالح الآخرين وبما يتوافق معها. كما أن حالة عداوة أو استعداد الآخرين ضد اليهود جعلت الكثيرين منهم يشعرون بالخوف والقلق وفقدان الشعور بالأمان، وهذا أدى بدوره إلى حالة تماسك دفاعي في أوساطهم، مما أعانهم على تحقيق درجات أعلى من العمل المنظم.

إن طبيعة منهجنا في هذا البحث لا تمكنا من التفصيل والإطناب، ولذلك فسنتكفي بما نرى أنه يؤدي الغرض والصورة المرادة:

النفوذ اليهودي في أمريكا:

يقدر عدد اليهود في أمريكا بنحو 5.5 - 5.8 ملايين، أي 2% من سكان الولايات المتحدة، ومعظمهم هاجر إلى الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وأغليبتهم الساحقة من يهود الأشكناز القادمين من شرق أوروبا، وينتمي ثلثهم تقريباً إلى اليهودية الإصلاحية أو المحافظة، ويعرف 10% أنفسهم بأنهم أرثوذكس، بينما يقول 24% أنهم مجرد يهود.

تنبع قوة يهود أمريكا في أنهم تمكنوا من تحقيق درجات عالية من التأثير توازي أضعاف حجمهم السكاني، ويمكن أن نجل كيفية تحقيقهم لذلك بأبرز النقاط التالية:

أولاً: اليهود من أكثر الأقليات ثراء في العالم، ومع ذلك فإنهم لا يسيطرون إلا على نحو 10 - 12% من الاقتصاد الأمريكي، ويتركز نفوذهم خصوصاً في الصناعات الخفيفة والمواد الاستهلاكية، ولذلك فإن قوتهم لا تكمن في السيطرة الاقتصادية العامة، وإنما في

استثمار ثرواتهم بطريقة مؤثرة سياسياً وإعلامياً. فهم يُعدّون الممولين الكبار لحملات الرئاسة الأمريكية حيث يقومون بتمويل 60% من تكاليفها وخصوصاً في الحزب الديمقراطي، وهذا يوازي 30 ضعف حجمهم السكاني. ولأن حملات الرئاسة الأمريكية باهظة التكاليف (بمئات الملايين)، فإن على أي مرشح أن يسترضي هؤلاء للحصول على دعمهم، وهذا ينطبق أيضاً على مرشحي مجلس الشيوخ والنواب، وإن بتكلفة مادية أقل.

وفي الحزب الديمقراطي الأمريكي مثلاً، كان أكثر من 60% من الأموال التي حصل عليها كارتر وكلينتون في حملات الرئاسة من اليهود. وكان هناك أكثر من سبعين يهودياً من أصل 125 يهودياً في المجلس المالي الوطني للحزب الديمقراطي في أيام الرئيس كارتر 1977-1981، وكذلك فإن أكثر من 60% من الأموال التي حصل عليها نيكسون (عن الحزب الجمهوري)، ليفوز بانتخابات 1972 كانت من اليهود. وفي حفلة واحدة أقامتها الممثلة اليهودية المشهورة بربرة سترابند في منتصف سبتمبر 1996 جمعت 3.5 مليون دولار لتمويل انتخاب كلينتون، حيث حضر الحفل 700 شخص كانت قيمة اشتراك كل واحد منهم بين خمسمائة إلى 12 ألف دولار [196].

إن اليهود يستثمرون هذه الأموال بسخاء لتحقيق مصالحهم وفرض شروطهم كدعم الكيان الصهيوني اليهودي في فلسطين، ومحاربة ما يسمونه الأصولية الإسلامية وغيرها.

ثانياً: يتمتع يهود أمريكا بقدرة عالية على التنظيم وتكوين مجموعات الضغط، فاليهود بشكل عام منظمون في مؤسسات وهيئات نشطة وفعالة، وتتعاون في خدمة قضاياها الكبرى وفق أفضل وسائل الاتصال والضغط والإقناع، وضمن استيعاب كامل للعقلية الأمريكية وطرق التعامل معها. وقد ذكر أحد علماء الاجتماع البارزين ".. أن تكون يهودياً هو أن تنضم لجمعية يهودية"!!.

ومن أبرز جماعات الضغط اليهودية اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشئون العامة "إيباك"، AIPAC، التي تأسست عام 1954 وتضم 4500 شخصية من كبار الشخصيات اليهودية في المجتمع الأمريكي، ويشارك في عضويتها أكثر من 50 ألف عضو يتبرع كل منهم على نحو سنوي منتظم بمبالغ من 25 دولاراً إلى 5000 دولار. وتُصدر صحيفة نير إيست ريبورتنس Near East Reports (أي تقارير الشرق الأدنى)، وتُصدر ملحقاً بعنوان "الحقائق والأكاذيب"، وبه متابعات مختصرة للصراع العربي الإسرائيلي، وغالباً ما يكون هذا هو المصدر الأساسي للمعلومات بالنسبة لأعضاء الكونجرس الأمريكي (مجلسي النواب والشيوخ). وتدفع اللجنة تكاليف إرسال 400 نسخة مجانية أسبوعياً لأعضاء الكونجرس وكبار المسؤولين ووفود الدول إلى الولايات المتحدة. ولها هيكل تنظيمي فعال وسمعة قوية، وهي تستخدم الوسائل العقلية والعاطفية، كما تستخدم أساليب الرشاوى والتهديد والابتزاز والفضائح.

وقد أصبح اشتراك الرؤساء الأمريكيين وكبار رجال الدولة والأحزاب في الاجتماع السنوي لإيباك أمراً معتاداً، حيث يقومون بالتسابق لإلقاء كلمات التأييد والدعم للوبي اليهودي وللكيان الصهيوني.

وفي 1980 كان هناك 342 منظمة مرتبطة بالحركة الصهيونية أو موالية لها حسبما أشار الكتاب السنوي لليهود الأمريكيين سنة 1980، ومن بين هذه المنظمات 67 منظمة صهيونية سياسية تعمل مباشرة لصالح الكيان الإسرائيلي، فضلاً عن المنظمات الدينية والثقافية والاجتماعية ومنظمات العلاقات العامة. وينجح اللوبي اليهودي عادة في منع صفقات الأسلحة مع البلاد العربية والإسلامية، إذا رأى أن الأسلحة يمكن أن تشكل خطراً على الكيان الصهيوني أو تُخل بالتفوق العسكري الساحق لـ"إسرائيل" على البلاد العربية. وقد حدث ذلك في صفقات أسلحة نجح اللوبي في منعها في الثمانينات مع السعودية 17 بليون دولار، والكويت بـ 1.9 بليون دولار، ومع الأردن حيث منع بيع طائرات ف-16 وصواريخ هوك. وبعد ذلك، وخصوصاً في عهد كلينتون، أصبحت وزارتا الخارجية والدفاع الأمريكيتين تنسقان مع اللوبي الصهيوني لمعرفة مدى ما يُسمح به قبل أن تشرعا في عقد صفقات الأسلحة مع البلدان العربية[197].

ثالثاً: لليهود حضور إعلامي قوي وسيطرة على الكثير من وسائل الإعلام الأمريكية، فهم يملكون أو يديرون أهم ثلاث شبكات تلفزيونية أساسية: ABC، NBC، CBC، ورغم أنه يوجد في الولايات المتحدة نحو 1759 صحيفة يومية و668 صحيفة أسبوعية، إلا أن اليهود يركزون على أهم الصحف المؤثرة، فلهم نفوذ قوي في أكثر الصحف اليومية توزيعاً وهما "وول ستريت جورنال"، و"الديلي نيوز"، وهم يملكون "نيويورك تايمز" اليومية وهي أحد أشهر الصحف الأمريكية. أما جريدة الواشنطن بوست التي يترأس مجلس إدارتها اليهودي "لاري إسرائيل"، ويسيطر عليها اليهود منذ 1933، فتكمن أهميتها في انتشارها في أوساط الأجهزة الحكومية حيث تحظى بتأثير قوي، ويمتلك اليهود أقوى مجلتي أسبوعيتين في أمريكا والأشهر على مستوى العالم وهما "التايم"، و"النيوزويك"، ويملك "التايم" اليهودي جون مئير، وتوزع 4.5 مليون نسخة أسبوعياً، أما النيوزويك فيسيطر عليها اليهود منذ 1973 عندما اشتراها مالكوم ماير، ويرأس تحريرها اليهودي ليستر بيرنشتاين، ورئيس مجلس إدارتها ومديرها التنفيذي كلاهما يهوديان. كما يسيطر اليهود على أحد أهم مجلات الاقتصاد في العالم بنس ويك، فضلاً عن سيطرتهم على مجلات الدعاية والخلاعة مثل بلاي بوي وكيو.

ولليهود سيطرة واسعة على شركات السينما الأمريكية والتي تعد الأهم في العالم مثل شركة فوكس التي يملكها اليهودي وليام فوكس، وشركة بارامونت التي امتلكها اليهودي لويس ماير، وشركة مترو جولدن ماير، التي نشأت عن اندماج شركة مترو التي امتلكها لويس ماير وشركة جولدن التي امتلكها اليهوديان صمويل جولدن وأدولف زوكور، كما يسيطر اليهود على شركة يونيفرسال التي يملكها اليهودي كارل ليمل.

وتخدم شركات السينما عادة الدعاية الصهيونية اليهودية، وتشوه صورة الإسلام والمسلمين والعرب، وتسهم في صناعة التوجهات السياسية والفكرية بطرق مؤثرة. وفي كثير من الأحيان يتم إبراز ممثلين يهود كأبطال للسينما العالمية وفي مقدمة أبطال السينما اليهود:

وودي ألين، وبوب هوب، وفرانك سيناترا، وميكي روني، وباك
ليمون، وبول نيومان، وآل باسينو، وكيرك دوغلاس، وغاري غرانت،
وجورج سيغال، وبيرت رينولدز، ومن النساء اليهوديات: إلزابيث
تايلور، وأن بنكروفت، وبربارة سترايسند، وشيلي دوفال، وكاري
فيشر، وسوزان أنسياك، وجيرالدين شابلين، وغيرهم كثير ممن خرج
كل عام ونحتاج رداً من الزمن لمعرفة أصله اليهودي. ومن أشهر
المخرجين اليهود ستيفن سبيلبرغ صاحب أكثر الأفلام شهرة وربحاً
مثل "أي - تي"، و"حديقة الديناصورات"، وفيلم "قائمة شندلر"، الذي
يبرز معاناة اليهود في العهد النازي وحصل على عدد من جوائز
الأوسكار، وفيلم "مغبرو تابوت العهد القديم" الذي يصور المسلمين
عملاء للنازية، وبائع لذة للأجانب.

وبالتأكيد، فإن لوسائل الإعلام هذه نفوذ هائل خصوصاً في أنظمة
الحكم الليبرالي الديمقراطي الغربي، وتستفيد من ظروف الحريات
الواسعة لتوجيه الرأي العام، وممارسة الضغط والتشهير ونشر
الفصائح ضد أولئك الذين يمكن أن يعارضوا المصالح اليهودية
والصهيونية. وهي ذات تأثير مرعب على رجال الدولة والسياسيين
الذين يسعون لاسترضائها، لأنهم لا يملكون القدرة على تحجيمها أو
إيقافها [198].

رابعاً: لليهود حضور علمي وثقافي واسع يضاهي أضعاف حجمهم،
وعامة يهود أمريكا جامعيون، وتذكر دراسة أعدها البروفيسور
روبنشتاين W. Rubinstein إنه من بين خمسمائة قيادي على مستوى
أمريكا هناك 57 يهودياً. ونسبتهم الأعلى هي وسط قادة الإعلام إذا
تصل إلى 25.8%. ويضيف أن 45% من بين أبرز 172 شخصاً من كبار
المثقفين والمفكرين على مستوى أمريكا هم من اليهود (أي 77
شخصاً)، وأن هذه النسبة ترتفع إلى 56% وسط أبرز علماء العلوم
الاجتماعية، وإلى 61% في الإنسانيات (العلوم الإنسانية). ويضيف أنه
من بين أبرز عشرين عالماً ومفكراً أمريكياً كان هناك 15 يهودياً،
وذلك حسب تصنيف أعده مفكرون وعلماء آخرون سنة 1970.
وهؤلاء اليهود يسهمون بشكل قوي في توجيه الثقافة والرأي العام
ومناهج التدريس والتربية، ومعظم هؤلاء لا يهتم بإبراز هويته
اليهودية، بل يحرص أحياناً على إخفائها، ليكون أكثر قبولا وتأثيراً في
المجتمع.

خامساً: يستفيد اليهود من طريقة التصويت في الانتخابات الأمريكية
لمضاعفة قوتهم وتأثيرهم الانتخابي، فلأنهم جماعات منظمة متعلمة،
فإنهم يشاركون في الانتخابات بنسبة 92% في مقابل 54% بين
عامة الأمريكيين فتضاعف نسبتهم الانتخابية. واليهود أكثر الأقليات
تركزاً في المدن، حيث تتضاعف القدرة على التأثير فهم 16% من
سكان مدينة نيويورك، و31% من كل سكانها البيض. وفي نظام
انتخاب رئيس أمريكا فإن الرئيس الذي يفوز في أي ولاية ولو بنسبة
51% فإنه يحصل على كل مقاعدها (أصواتها) الانتخابية. إذ أن لكل
ولاية عدد من المقاعد يمثلها في المجمع الانتخابي العام حسب عدد
سكانها الذين يحق لهم الانتخاب، ويتركز اليهود في الولايات المهمة
ذات المقاعد الأكثر مثل نيويورك وفلوريدا وكاليفورنيا، ويكفي أن
يكونوا عنصر ترجيح لهذا المرشح أو ذاك ليضمن الفوز بجميع مقاعد

الولاية، مما يجعل الصوت اليهودي ذا حساسية وأهمية خاصة لكل مرشح [199].

ومن الناحية العلمية فإن غالبية اليهود (نحو 70%) يعطون أصواتهم للحزب الديمقراطي، لأنه يعبر بشكل أفضل عن مصالح الأقليات، غير أن اليهود ذوي تأثير فعال في كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي من خلال عضويتهم النشطة فيهما، وتبرعاتهم المالية، وشبكة علاقاتهم الواسعة مع دوائر الضغط والنقود فيهما. وفي صراع المرشحين لضمان الفوز بترشيح حزبهم، تحدث منذ البداية عمليات التصفية "والفلتره" لكل مرشح داخل كل حزب، بحيث لا يتقدم للأمام إلا من أعطى تعهدات أفضل وأكثر ليهود أمريكا والمصالح الصهيونية الإسرائيلية، وعند ذلك لا يهتم اليهود كثيراً أي مرشح فاز أو حصل على الرئاسة، لأن كليهما قد تمت "فلترته" منذ البداية.

سادساً: يحذر اليهود جداً من إثارة النصارى الأمريكان ضدهم، ويفضلون ممارسة تأثيرهم بشكل هادئ ودون ضجيج، ومن وراء ستار. ويحرص كثير منهم على أن لا يبرز هويته أو أصوله اليهودية، ويستفيدون من أجواء الثقافة الأمريكية العامة التي لا تركز على هذه المسائل بقدر تركيزها على المصلحة والمنفعة واللذة. ولديهم مؤسسات ترصد توجهات الرأي العام حول العداء لليهود وما يسمونه "اللاسامية". ويسعون لسحق أي شخصية أمريكية تجرؤ على مواجهتهم أو عدائهم علناً، وبكفي توجيه تهمة "اللاسامية" لأحدهم لتقضي على مستقبله السياسي.

وقد خطا اليهود خطوات إلى الأمام في ممارسة أشكال مكشوفة من النفوذ السياسي في عقد التسعينيات من القرن العشرين (تحت إدارة كلنتون)، ربما لاطمئنانهم الشديد لاستقرار أوضاعهم، ووصل الأمر إلى قمته عندما رشح الحزب الديمقراطي يهودياً أرثوذكسياً متديناً لمنصب نائب الرئيس الأمريكي لانتخابات سنة 2000.

ومع ذلك، فإن النفوذ المكشوف وجد معارضة قوية من عدد من الدوائر والشخصيات اليهودية التي حذرت من احتمالات بروز العداء ضد اليهود بسبب ذلك.

لقد أحاط الرئيس الأمريكي كلنتون (يناير 1993 - يناير 2001) نفسه بمجموعة كبيرة من اليهود، فوزيرة الخارجية مادلين أولبرايت يهودية (ادعت أنها اكتشفت أصلها اليهودي مؤخراً بعد أن حصلت على المنصب!!؟)، ووزير الدفاع وليام كوهين ووزير الخزانة روبرت روبن، ووزير الزراعة دان جليكمان، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA جورج تيننت كلهم من اليهود. هذا بالإضافة إلى أن سبعة من أصل أحد عشر عضواً في مجلس الأمن القومي الأمريكي كانوا يهوداً. بالإضافة إلى عشرات الشخصيات الكبيرة في البيت الأبيض والسفارات وغيرها. وحتى الطاقم الأمريكي الذي تولى متابعة عملية السلام العربية الإسرائيلية، فإن معظم أفرادها من اليهود أمثال دينس روس، وهارون ميلير، ومارتن أنديك. وكان من النماذج الملفتة للوفد الفلسطيني عشية توقيع اتفاق الخليل (أوائل 1997) أنه عندما قام اليهود لأداء صلاتهم، لم يبق منتظراً في زاوية الغرفة سوى صائب عريقات وجميل الطريفي عضوي الجانب الفلسطيني، أما الباقي من إسرائيليين وأمريكيين فكانوا عشرة من اليهود؟؟ [200].

سابعاً: يستفيد اليهود من كون 70% من نصارى أمريكا من البروتستانت الذين يؤمنون بالعهد القديم (التوراة)، ويدعمون إنشاء الكيان الصهيوني وفق خلفيات دينية مرتبطة بقدوم المسيح، وبداية العهد الألفي السعيد، مما أشرنا إليه سابقاً. وهم ينسقون مع صهاينة النصارى في خدمة المشروع الصهيوني، ولهؤلاء النصارى نفوذ قوي على السياسة الأمريكية وفي الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وعندما خطب الرئيس الأمريكي بل كلينتون في الكنيسة الإسرائيلية في 27 أكتوبر 1994 عبر عن هذه التوجهات، وقال لهم إن الأمريكيين "أعجبوا من خلال كل معتقد ديني بكم وساندوكم، إن بقاء إسرائيل هام جداً ليس لمصالحنا فحسب، بل لكل القيم العزيزة علينا"، وختم قائلاً: "ينبغي أن تدركوا أن مسيرتكم هي مسيرتنا، وأن أمريكا ستقف إلى جانبكم الآن وإلى الأبد".

لقد استطرنا في الحديث عن النفوذ اليهودي في أمريكا لأن أمريكا هي القوة الكبرى في واقعنا المعاصر، ولأنها تتولى بنفسها إدارة شئون الصراع العربي الإسرائيلي، والتسوية السلمية. ولا مجال بعد ذلك للقول بحيادية أمريكا أو نزاهتها، ولقد عبر بات بيوكانان الزعيم اليميني في الحزب الجمهوري، والذي رشح نفسه للرئاسة وواجه معارضة اللوبي اليهودي الصهيوني، عن النفوذ اليهودي قائلاً: "لقد أصبح الكونجرس مثل الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل!" [201]. كما نُقل عن الرئيس الأمريكي جورج بوش (1989 - 1993) قوله: "إنني رجل يشعر بالضعف والانعزال، وهو يخاصم قوة عملاقة تتمثل في اللوبي الصهيوني" [202].

النفوذ اليهودي في الاتحاد السوفييتي (روسيا):

اليهود لا يشكلون سوى 7 بالألف (0.7%) من السكان، ومع ذلك فلهم نفوذ ضخم، وسنكتفي بذكر إشارات لصيق المساحة المتاحة. يعود النفوذ الكبير في الاتحاد السوفييتي السابق (روسيا) إلى بدايات الثورة الشيوعية فهناك دلائل على أن تمويل هذه الثورة سنة 1917 جرى على يد أثرياء يهود، أمثال اليهودي الأمريكي جاكوب شيف، وفيلكس واربورغ وغيرهم. وعندما تشكل المكتب السياسي الأول للثورة الشيوعية كان من بين أعضائه السبعة أربعة من اليهود (ترونتسكي، وكامينيف، وسوكولنكوف، وزينونيف)، أما لينين فيذكر أنه نصف يهودي، بينما ستالين متزوج من يهودية. وتشكلت أول حكومة شيوعية من 22 وزيراً كان من بينهم 17 يهودياً. وفي قيادة الدولة والحزب الشيوعي كان هناك 425 يهودياً من بين 532 شخصاً أي 80% [203]. لقد كانت الثورة الشيوعية في أحد أشكالها رداً من اليهود الروس على اضطهاد روسيا القيصرية لهم.

وقد قام العملاء اليهود بتوجيه من الحركة الصهيونية، بتزويد الاتحاد السوفييتي بأسرار القنبلة النووية والمواد اللازمة لصناعتها مقابل دعم ستالين للمشروع الصهيوني في فلسطين. وكان اليهودي الصهيوني أوبنهايمر قد عين مديراً لمركز لوس ألاموس في الولايات المتحدة حيث تم تصنيع القنبلة النووية، وتولى بنفسه تنسيق إيصال الأسرار النووية للروس خلال الفترة 1942-1944. وعندما انعقد مؤتمر بالطا لتوزيع دوائر النفوذ في العالم على القوى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، عرّف الرئيس الأمريكي روزفلت نفسه للزعيم

السوفييتي ستالين بأنه صهيوني، وسأله إن كان هو صهيونياً أيضاً، فقال ستالين "من حيث المبدأ نعم" [204].

وقد وقف الروس بقوة إلى جانب الأمريكان خلف قرار تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة سنة 1947، وعندما جاءت أول سفيرة "إسرائيل" للاتحاد السوفييتي، وهي الروسية جولدا مائير (التي أصبحت رئيسة للوزراء فيما بعد 1968 - 1974)، استقبلت بحفاوة، وطلب منها إعداد قوائم بأسماء اليهود السوفيات الذين تحتاجهم "إسرائيل" لترسيخ وجودها [205]. ولا داعي للتذكير بأن المشروع الصهيوني نشأ أساساً في أوروبا الشرقية وخصوصاً روسيا وبولندا، وأن المهاجرين اليهود الذين أنشأوا الكيان الصهيوني جاءوا أساساً من هناك.

ومع أن نسبة اليهود انخفضت مع توالي هجرتهم، في الاتحاد السوفييتي إلى أقل من نصف بالمائة (0.5%) فإنه استناداً إلى إحصائيات 1983 كان اليهود يشكلون 44% من مجموع مرشحي ودكاترة العلوم، و14% من العدد الإجمالي للكتاب السوفييت، و23% من الموسيقيين، و14% من الأطباء، وكانوا ممثلين في القيادات السياسية بنسبة 10-20% من هذه القيادات [206].

ومع انحلال الاتحاد السوفييتي وتفككه منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، هاجر إلى الكيان الصهيوني أكثر من مليون يهودي (1989 - 2000) يحمل عشرات الآلاف منهم أرقى التخصصات العلمية، ومن بينهم آلاف من علماء الذرة مما أسهم في ترسيخ الكيان الصهيوني. ومن جهة أخرى، سعى اليهود للهيمنة على الحياة التجارية والمالية في روسيا، وبرزت مثلاً مجموعة "موست بنك" التي يملكها فلاديمير غوسينسكي رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية في روسيا، وصاحب أكبر مؤسسة إعلامية غير حكومية، وعلى رأسها القناة التلفزيونية الأكثر أهمية وشهرة NTV. وقد تحدث مدير الديوان الرئاسي السابق نيكولاي يغوروف عن تعاظم النفوذ اليهودي وقال إن هناك وضعاً غير طبيعي تسيطر من خلاله مجموعة "موست" على الكرملين، ويُطرد من ديوان الرئاسة كل من ليس محسوباً على المجموعة، والتي تحالفت مع تاتيانا ابنة الرئيس يلتسين ومدير الديوان تشوبايس [207].

وقد عين يلتسين "بوريس بيريزوفسكي" نائباً لسكرتير مجلس الأمن القومي الروسي في أكتوبر 1996، وهو يحمل الجنسية الإسرائيلية، وقد كشفت جريدة أرفستيا أصله اليهودي. وبيريزوفسكي برأس مجلس إدارة عدة مؤسسات صناعية ومالية ضخمة، ويملك أكثر من ربع أسهم مؤسسة التلفزيون القومي [208]. ويستفيد اليهود من حالة الإرباك والانهايار الذي حل بروسيا لتقوية نفوذهم، بينما يراقب كثير من الروس الأوضاع بقلق، وتتعالى الأصوات الآن لتدارك الأمر.

أما بريطانيا فيكفي أنها كانت عملياً وراء إنشاء المشروع الصهيوني، وكانت بريطانيا مركز الحركة الصهيونية العالمية وراعيتها منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الحرب العالمية الثانية، وكان من أبرز صهاينتها النصارى الكبار لويد جورج وبلغور ووينستون تشرشل.

إن النفوذ اليهودي الصهيوني قديم متجذر في بريطانيا وسياستها، وقد وجد تعابيره في القرن التاسع عشر في سياسات وأنشطة وزير

الخارجية بالمرستون (1784 - 1865)، وفي نفوذ عائلة روتشيلد اليهودية، وفي وصول اليهودي الأصل دزرائيلي إلى رئاسة الوزراء. ومن اللوحات السريعة التي تشير إليها إنشاء اليهودي جوليوس رويتر وكالة أنباء رويتر في منتصف القرن التاسع عشر وسيطرة اليهود عليها، وامتلاك اليهود لأهم الصحف البريطانية "التايمز"، و"الصندي تايمز"، و"صن"، و"نيوز أف ذا وورلد"، و"سيتي ماجازين"، وكلها تمتلكها عائلة مردوخ اليهودية. كما يمتلك اليهود الديلي تلغراف التي أسسها اليهوديان موريس ليفي، وليفي لاوس عام 1855. ويمتلك اليهودي ليفونت 280 داراً للسينما في بريطانيا وحدها، كما يتربع اللوريد لوغريد على إمبراطورية الإنتاج التلفزيوني البريطاني، ويمتلك شركة ATV للإنتاج التلفزيوني، كما يملك أعرق مسارح بريطانيا مثل المسرح الملكي، ودوري لين، وفكتوريا بالاس، وأبوللو وغيرها، ويمتلك اليهودي سيدني برنشتاين شركة جرانادا التي تعد أحد أشهر شركات الإنتاج التلفزيوني في بريطانيا[209].

وفي حكومة رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، التي هيمنت على السياسة البريطانية 1979-1991، كان هناك عدد من الوزراء اليهود مثل وزير المالية نيجيل لاوسون ووزير التجارة لورد بونج، ووزير التعليم كيث جوزيف، ووزيرة الدولة للشؤون الصحية أدونيا كوري، ومستشار تاتشر السياسي ديفيد هارت[210]، وفي حكومة جون ميجر (رئيس الوزراء 1991 - 1997) كان وزير الخارجية مالكولم ريفكند، ووزير الداخلية مايكل هوارد يهوديان[211].

وهناك نفوذ سياسي اقتصادي يهودي ضخم في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وكندا والأرجنتين وغيرها، وهو ما لا يسعنا المجال لتغطيته. لقد كان هذا النفوذ العالمي انعكاساً طبيعياً للجهود الدؤوبة التي بذلها اليهود، وعلى المسلمين ألا يجلسوا يائسين مبهوتين نادبين حظوظهم، وإنما عليهم السعي بإصرار وثبات لإدراك ما فاتهم، لأن سنن الله لا تجامل أحداً.

هوامش الكتاب

- [84] حول المنظمة الصهيونية في الفترة 1904-1914، انظر: أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 69، وشوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 417-420.
- [85] حول المنظمة الصهيونية العالمية في الفترة 1914-1918، انظر: أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 70-72.
- [86] المرجع نفسه، ص 72-77، و ص 81-82.
- [87] حول الوكالة اليهودية، انظر: المرجع نفسه، ص 92-104، و ص 110-113، و ص 192، وشوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 445-447، ومحمد عبد الرؤوف سليم، نشاط الوكالة اليهودية لفلسطين: منذ نشأتها وحتى إقامة دولة إسرائيل 1922-1948 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1982).
- [88] انظر، شوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 427-428.
- [89] انظر: عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص 18.
- [90] انظر: علي محافظة، العلاقات الألمانية الفلسطينية: 1841-1945 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص 195-208.
- See: Palestine: Statement of Policy. May 1939, [91] Cmd.6019 (London: H.M.S.O., 1939).
- [92] انظر مثلاً: مناقشة روجيه جارودي لحقيقة التضخيم اليهودي لمعاناتهم في كتابه: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ط 2 (بيروت: دار الشروق، 1998)، ص 200-223.
- [93] انظر: فلاح علي، مرجع سابق، ص 141، و ص 181، و ص 195-197، و ص 203-205، وحرب فلسطين 1947-1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 26، و ص 87، و أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 116-117.
- [94] انظر: أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 123-125.
- [95] المرجع نفسه، ص 129-139.
- [96] المرجع نفسه، ص 144-145، وانظر: ص 166-174.
- [97] انظر: المرجع نفسه، ص 175-185.
- [98] انظر: المرجع نفسه، ص 198، وشوفاني، "المؤسسة الصهيونية"، في دليل إسرائيل العام، ص 459-461.
- [99] أسعد عبد الرحمن، المنظمة الصهيونية العالمية، ص 193-194.
- [100] انظر: المرجع نفسه، ص 200-206.
- [101] سورة المائدة: 18.
- [102] انظر: عرفان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 16-17.
- [103] انظر: محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 124-132، وعمر سليمان الأشقر، العقيدة في الله، ط 5 (الكويت: مكتبة الفلاح، 1984)، ص 256-261.

- [104] انظر: محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص 225-227، وعرفان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 38، ومحمد علي الزعبي، دقائق النفسية اليهودية (بيروت: د.ن، 1968)، وبولس حنا مسعد، همجية التعايلم الصهيونية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1969).
- [105] عرفان عبد الحميد، مرجع سابق، ص 189-191.
- [106] المرجع نفسه، ص 193.
- [107] عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ط 2، ص 124، و ص 127. (اعتمد الباحث على الطبعة الأولى للكتاب المكونة من جزأين، لكنه اضطر أحياناً للرجوع للطبعة الثانية (ط 2)، وهي مختصرة في كتاب واحد، وعندما لا يشير إلى ط 2، فإن المقصود هو الطبعة الأولى من الكتاب).
- [108] المرجع نفسه، ج 1، ص 229-230.
- [109] المرجع نفسه، ج 1، ص 231.
- [110] المرجع نفسه، ج 1، ص 231.
- [111] المرجع نفسه، ط 2، ص 109.
- [112] صالح محمود صالح، الإنسانية والصهيونية والتلمود (بيروت: منشورات فلسطين المحتلة، 1982)، ص 16.
- [113] المرجع نفسه، ص 21.
- [114] عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ط 2، ص 128-129.
- [115] المرجع نفسه، ص 116-117.
- [116] المرجع نفسه، ص 109.
- [117] المرجع نفسه.
- [118] المرجع نفسه، ج 1، ص 118-119.
- [119] المرجع نفسه، ج 1، ص 215.
- [120] المرجع نفسه، ج 1، ص 244.
- [121] المرجع نفسه، ج 1، ص 246.
- [122] نشر تصريح كليتون هذا في الصحف، انظر: الخليج، 9 يناير 2001.
- [123] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 187.
- [124] المرجع نفسه، ج 1، ص 213.
- [125] المرجع نفسه، ج 1، ص 200، وانظر: Gideon Shimon, The Zionist Ideology (Hanover (U.S.A.) University Press of New England for Brandeis Studies, 1995), p.86.
- [126] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 201-202.
- [127] المرجع نفسه، ج 1، ص 203-205.
- [128] المرجع نفسه، ج 1، ص 207، وأحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص 157-159.
- [129] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 207، وأحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص 160-166.
- [130] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج 1، ص 209، وانظر أيضاً:

Shimoni, op.cit., p.120, and
www.wzo.org.il/home/portrait/ahad
[131] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج1، ص213.
[132] المرجع نفسه، ج1، ص212.

Central Bureau of statistics, Government of Israel, [133]
in: www.cbs.gov.il/yarhon/bl_e.htm, and
www.cbs.gov.il/yahran/e2-e

وهي إحصائية تضم سكان القدس الشرقية (حوالي 200 ألف فلسطيني)، وسكان الجولان (حوالي 30 ألف سوري)، أي أن فلسطيني الأرض المحتلة 1948 يبلغ عددهم نحو مليون و 200 ألف. وتشير تقديرات المخابرات الأمريكية إلى أن عدد السكان في منتصف سنة 2000 كان خمسة ملايين، و 843 ألفاً بينهم أربعة ملايين و 680 ألف يهودي، أي بنسبة 80.1% من السكان، انظر:

www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html(CIA world fact book 2000)

[134] حول نظام الحكم في الكيان الإسرائيلي، انظر: إلياس شوفاني، "نظام الحكم"، في دليل إسرائيل العام، ص91-121.
[135] انظر: أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص126-129.

[136] المرجع نفسه، ص128-129.

[137] حول حزب العمل، انظر: المرجع نفسه، ص130-135، ونافذ حسنة، الأحزاب الصهيونية في 100 عام (إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، 1997)، ص21-55، ونرمين غوانمة، إسرائيل: الأحزاب السياسية وتطلعاتها (بيروت: الدار المتحدة للنشر، 1995) ص219-286.

[138] حول "ميرتس" والأحزاب المؤتلفة داخله، انظر: أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص135-141، ونافذ حسنة، مرجع سابق، ص55-57.

[139] حول "الليكود"، انظر: أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص141-146.

[140] حول الأحزاب اليمينية الصغيرة، انظر: المرجع نفسه، ص147-156.

[141] حول "المفدال"، انظر: المرجع نفسه، ص157-160.

[142] حول "أغودات إسرائيل"، انظر: المرجع نفسه، ص160-163.

[143] حول "شاس"، انظر: المرجع نفسه، ص164-166.

[144] حول الأحزاب العربية، انظر: المرجع نفسه، ص166-178، ونافذ حسنة، مرجع سابق، ص130-145.

[145] الجدول مركب من عدة مصادر، انظر حول انتخابات الكنيست الثالث عشر والرابع عشر وما قبلهما في: نافذ حسنة، مرجع سابق، ص68، و ص103، و 124، و ص145، و أحمد خليفة، "الأحزاب السياسية"، في دليل إسرائيل العام، ص1، و ص143-144، و ص160، و ص163، و ص166، و ص170، و ص172، و ص174. وغازي

- السعدي، الأحزاب والحكم في إسرائيل (عمّان: دار الجليل، 1989)، ص 90-91.
- وحول انتخابات الكنيست الخامس عشر، انظر: فلسطين المسلمة، تموز (يوليو)، 1999، وانظر:
- www.agora.stm.it/elections/election/Israel
- www.cnn.com/WORLD/election.watch/meast/Israel
- www.cbs.gov.il/yarhon/b1_e [146]
- www.cbs.gov.it/yarhan/bl-e [147]
- [148]
- www.cia.gov/cia/publications/factbook/goes/is.html (CIA world fact book 2000)
- [149] هاجر إلى الكيان الإسرائيلي منذ 1948 وحتى نهاية 1988 نحو مليون و 900 ألف، انظر، عمران أبو صبيح، مرجع سابق، ص 19، وهاجر إليه منذ 1989 وحتى مايو 2000 مليون مهاجر آخر، انظر: الخليج، 8 مايو 2000.
- [150] الخليج، 8 مايو 2000.
- www.cbs.gov.il/yahran/e2-e [151]
- [152] in CIA world fact book 2000, :
- www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html
- Ibid [153]
- Ibid [154]
- [155] www.Palestine-info.org, 30 Apr. 2000
- [156] in CIA world fact book 2000, See: :
- www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html
- [157] Central Bureau of statistics, Government of Israel, Exports by Economic Activity, 8,7, in: www.cbs.gov.il/yarhon
- Ibid [158]
- [159] فضل النقيب، "الاقتصاد" في دليل إسرائيل العام، ص 197.
- [160] المرجع نفسه، ص 205-206، ومحمد زهير دياب، "المؤسسة العسكرية"، في دليل إسرائيل العام، ص 306.
- [161] انظر: عبد الوهاب المسيري، "صناعة السلاح في التجمع الاستيطاني الصهيوني"، في الخليج، 12 يونيو 2000.
- [162] in CIA world fact book 2000, :
- www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html
- [163] انظر: محمد زهير دياب، "المؤسسة العسكرية"، في دليل إسرائيل العام، ص 299-300.
- [164] انظر المرجع نفسه، ص 291-294.
- [165] in CIA world fact book 2000, :
- www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/is.html
- [166] The Military Balance, 1998/99, International Institute for Strategic Studies, London

- [167] فضل النقيب، "الاقتصاد"، في دليل إسرائيل العام، ص 204.
- [168] محمد زهير دياب، "المؤسسة العسكرية"، في دليل إسرائيل العام، ص 298-300.
- [169] انظر: المرجع نفسه، ص 300-305، وانظر: الخليج، 14-15 إبريل 2000، وحسب مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية في واشنطن، فإن "إسرائيل" تملك 290 رأساً نووياً، وتأتي خامساً بعد أمريكا وروسيا وفرنسا والصين، أما بريطانيا فليها 200 رأس نووي فقط. انظر: مجلة الوسط، 29 نوفمبر 1993.
- [170] نقلاً عن فلسطين المسلمة، أكتوبر 2000.
- [171] انظر: السيل، الأردن، 2 يناير 2001.
- [172] انظر: محمد زهير دياب، "المؤسسة العسكرية"، في دليل إسرائيل العام، ص 287.
- [173] حول هذا التقسيم، انظر: عبد الوهاب المسيري، "يهود العالم"، في دليل إسرائيل العام، ص 470-472.
- [174] انظر حول الخزر أيضاً في: www.khazaria.com
- [175] www.Britanica.com/bcom/article
- [176] انظر: المسيري، "يهود العالم"، في دليل إسرائيل العام، ص 479، والموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 257-258.
- [177] انظر الموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 257-258، وانظر أيضاً: www.media.be/cn, & www.Britanica.com/bcom/article
- [178] المسيري، "يهود العالم"، في دليل إسرائيل العام، ص 478-479، وخالد القشطيني، تكوين الصهيونية، ص 98.
- [179] www.cbs.gov.il/shnaton/st 02-3.g.f
- [180] انظر: المسيري، "يهود العالم"، في دليل إسرائيل العام، ص 482.
- [181] حول الأسباب المشار إليها، انظر: المرجع نفسه، ص 480-482.
- [182] www.cbs.gov.il/s
- [183] World Jewish Congress (WJC) (U.S.A.: Learner Publications, 1998), in www.us-israel.org/jsource/Judaism/Jew pop.html
- [184] <http://boundaries.org/spring99/stats.htm>
- [185] World Jewish Congress (WJC) (U.S.A.: Learner Publications, 1998), in www.us-israel.org/jsource/Judaism/Jew pop.html
- [186] سورة المائدة: 18.
- [187] سورة الحشر: 14.
- [188] سورة البقرة: 61.
- [189] سورة البقرة: 96.
- [190] سورة النساء: 57.
- [191] سورة المائدة: 42.
- [192] سورة المائدة: 64.
- [193] سورة المائدة: 13.

- [194] سورة الأعراف: 167.
- [195] المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، ج1، ص 89-116.
- [196] جريدة الحياة، لندن، 8 أكتوبر 1996.
- [197] حول "ثانياً"، انظر بالتفصيل في: ياسر زغيب، إيباك (بيروت: دار الندي، 1998). وانظر أيضاً: مجلة استراتيجيا، ديسمبر 1982، وجريدة القبس (الكويت)، 20 يوليو 1988.
- [198] حول النفوذ الإعلامي اليهودي في أمريكا، انظر: زياد أبو غنيم، السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، ط2 (عمان: دار عمار، 1989)، ص 23-24، وص 33-45، وص 51-77. وجريدة العرب اليوم (الأردن)، 13 يونيو 1997.
- [199] انظر: عبد الوهاب المسيري، "أسطورة الصوت اليهودي"، في القبس، 20 أكتوبر 1988.
- [200] انظر: المجتمع، 7 ديسمبر 1996، وياسر زغيب، مرجع سابق، ص 92-94، وجريدة القدس العربي، لندن، 5 يناير 1997.
- [201] مجلة المجلة، 3 مارس 1996.
- [202] نقل هذا التصريح في سياق الأخبار التي نُشرت في 20 مايو 2000 حول عزم جورج بوش الابن أن يخطب في إيباك في 22 مايو 2000، وأن يلتقي رئيس وزراء الكيان الصهيوني باراك، لتفادي ما حصل لأبيه عندما حاول الضغط على "إسرائيل". انظر: www.Palestine-info.org/news, 20 May 2000
- [203] انظر: عبد الله التل، الأفعى اليهودية في معازل الإسلام، ط2 (بيروت: المكتب الإسلامي، دون تاريخ)، ص 42-45.
- [204] الدستور، 5 سبتمبر 1996.
- [205] المرجع نفسه.
- [206] مجلة الشراع (لبنان)، 28 نوفمبر 1988.
- [207] الرأي، 26 أكتوبر 1996.
- [208] الرأي، 31 أكتوبر 1996.
- [209] انظر: زياد أبو غنيم، مرجع سابق، ص 25-32، وص 68-69، وص 79-80، وص 145-151.
- [210] الرأي العام، 12 ديسمبر 1988.
- [211] الرأي، 17 أغسطس 1996.

المقاومة المسلحة ضد المشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي 1920 - 2001

يستعرض هذا الفصل مجمل الانتفاضات والثورات والحروب ضد إقامة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. وقبل أن نشرع في ذكر التفاصيل، نضع للقارئ بعض الملامح العامة المتعلقة بالموضوع:

1. كان هناك وعي مبكر بخطورة المشروع الصهيوني، وكانت مقاومة هذا المشروع سياسياً أو عسكرياً قديمة قَدَم هذا الوعي، وقَدَم المشروع الصهيوني نفسه.

2. تدرجت مقاومة المشروع الصهيوني قوة (في أثناء الاحتلال البريطاني 1917 - 1948)، بحسب ازدياد الخطورة العملية لهذا المشروع من هجرة يهودية واستيطان وبناء للمؤسسات.
3. أثبت شعب فلسطين استعدادة للتضحية والمبادرة والعطاء، بل وفي أحيان عديدة كانت المبادرة الشعبية تفرض نفسها على القيادة السياسية، وتدفعها للجهد، وبعبارة أخرى فإن شعب فلسطين كان يقود قيادته نحو الثورة والمقاومة.
4. إن المشاركة العربية والإسلامية في الدفاع عن فلسطين كانت محدودة وضعيفة، وارتبطت أساساً بثلاثة حروب كبيرة، أدت اثنتان منها إلى كوارث حقيقية. ذلك أن البلاد العربية والإسلامية كانت تعاني من الاستعمار ونفوذه، كما عانت بعد ذلك من قياداتها السياسية، ومن السياسات الإقليمية المحلية التي لا تعطي أولوية كبرى للقضية الفلسطينية، فضلاً عن الخلافات والصراعات بين بلدان العرب والمسلمين.
5. إنه لم يحدث - حتى الآن - أن عُيِّنت طاقات الأمة العربية والإسلامية بشكل وحيد ومنهجي جاد متكامل، متسم بالاستمرارية، في مواجهة المشروع الصهيوني.
6. إنه منذ زيارة أنور السادات للكيان الصهيوني في نوفمبر 1977، وتوقيع اتفاقية تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني (كامب ديفيد سبتمبر 1978)، فإن محاربة الدول العربية والإسلامية ومقاومتها للمشروع الصهيوني قد فقدت زخمها، وأخذت تعاني من التفسخ والضعف.
7. إن الاتجاهات والحركات الإسلامية التي كان لها دور مشهود في المقاومة في النصف الأول من القرن العشرين، عادت لتلعب دورها المتميز من جديد في عقدي الثمانينات والتسعينات. لكن دورها ظل شعبياً بشكل أساسي، لأنها لم تنجح في الوصول إلى القيادة السياسية، وخصوصاً على الساحة الفلسطينية، وفي دول الطوق.
8. إن جذوة المقاومة المسلحة لم تنقطع على الإطلاق منذ البداية وحتى الآن، وإن اتخذت أشكالاً وحركات واتجاهات مختلفة. وكان هناك دائماً من يصوب البندقية على المشروع الصهيوني، أو على الأقل من يعد بندقيته لذلك.

المقاومة في أثناء الاحتلال البريطاني لفلسطين 1917 - 1948

ترجع أولى علامات المقاومة الفلسطينية المسلحة إلى سنة 1886 (أي قبل الاحتلال البريطاني بـ 31 عاماً)، عندما هاجم الفلاحون المطرودون من الخضيرة ومليس (بتاح تكفا) اليهود في قراهم المغتصبة التي أجّلوا عنها رغباً عنهم، بعد أن اشتراها المستوطنون اليهود من ملاك كبار. وقد دفع ذلك السلطات العثمانية إلى فرض قيود مشددة على الهجرة والاستيطان اليهودي. وتزايد بعد ذلك الوعي بمخاطر المشروع الصهيوني، فقد احتج وجهاء القدس المسلمين ضد رشاد باشا متصرف القدس في مايو 1890 عندما أبدى محاباة للصهيانية، وقدموا عريضة لرئيس وزراء الدولة العثمانية في 24 يونيو 1891 طالبوا فيها بمنع هجرة اليهود الروس إلى فلسطين، وتحريم استملاكهم للأراضي فيها. وكان لكتابات وأنشطة المصلح الإسلامي الشيخ محمد رشيد رضا والسياسي الفلسطيني يوسف الخالدي ومفتي القدس محمد طاهر الحسيني، وممثلي مناطق فلسطين في

البرلمان العثماني أمثال روجي الخالدي وسعيد الحسيني، وصحف الكرمل وفلسطين والمنادي وغيرها، كان لها أدوار في زيادة الوعي، وتعبئة الجماهير ضد المشروع الصهيوني، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914. [1]

احتل البريطانيون سنجق القدس (جنوب ووسط فلسطين) في ديسمبر 1917، وأكملوا احتلال شمال فلسطين في سبتمبر 1918. ولكنهم دخلوا فلسطين كقوة حليفة للثورة العربية التي قادها الشريف حسين، ولذلك لم يلقوا مقاومةً من أبناء فلسطين، على اعتبار وعودهم للعرب بالحرية والاستقلال. لكن تنكّر بريطانيًا لعهودها، وإعطائها وعد "بلفور" لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، فتّح الباب عريضاً لمقاومة المشروع الصهيوني والاستعمار البريطاني. غير أن الفترة 1917 - 1929 اتسمت بتبني قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية للمقاومة السياسية السلمية، لأن المشروع الصهيوني لم يأخذ أبعداً خطيرة بُعد (كان اليهود 8% من السكان سنة 1918، ويملكون 2% فقط من أرض فلسطين)، ولأنه كان لا يزال هناك أمل بأن تعدّل بريطانيا عن موقفها (أقرت عصبة الأمم رسمياً الانتداب البريطاني على فلسطين سنة 1922)، فضلاً عن ضعف الفلسطينيين، وقلة خبرتهم في مواجهة بريطانيا "العظمى"، التي كانت أكبر قوة استعمارية في العالم.

كانت أولى بوادر مقاومة المشروع الصهيوني إنشاء جمعية "الفدائية" أوائل 1919 وقد تكونت لها فروع في يافا والقدس وعزة ونابلس وطولكرم والرملة والخليل، وتولى زعامتها في البداية محمد الدباغ، ثم محمود عزيز الخالدي، واستمرت بأشكال مختلفة حتى سنة 1923. وكان من الشخصيات الموجهة لها في الخفاء الشيخ سعيد الخطيب، والحاج أمين الحسيني، والشيخ حسن أبو السعود، والشيخ محمد يوسف العلمي. ونشطت في تجنيد الأعضاء وسط الجندرية والشرطة الفلسطينية. ورغم أنه تم القبض على كثير من عناصرها، إلا أنه يظهر أن أفرادها شكّلوا عناصر تحريض مهمة في انتفاضة موسم النبي موسى في القدس في أبريل سنة 1920. [2]

وخلال الفترة ديسمبر 1919 - مارس 1920، وقعت هجمات عربية على المستعمرات اليهودية في الجليل الأعلى حيث دُمّرت مستعمرات المظلة وتل حاي وكفر جلعادي، واضطر اليهود للفرار. [3]

انتفاضة موسم النبي موسى، القدس أبريل 1920:

تعد هذه الانتفاضة أولى الانتفاضات الشعبية في فلسطين، وقد حدثت الشرارة الأولى لهذه الانتفاضة بينما كانت وفود القرى محتشدة في القدس يوم 4 أبريل 1920 للمشاركة في هذا الموسم الديني السنوي. وقد خطب في هذه الحشود عدد من رجالات فلسطين مثل موسى كاظم الحسيني والحاج أمين الحسيني وعارف العارف ... فألهبوا حماس الجماهير. وفي هذه الأثناء، يظهر أن أحد اليهود قد أهان العلم الإسلامي لأهل الخليل، وقام بتلوينه، فهاجمه المتظاهرون وضربوه. ثم تفجر الموقف واتسعت الاشتباكات لتشمل مدينة القدس، وفرضت السلطات البريطانية الأحكام العرفية، وحاولت السيطرة على الوضع، لكن ذيول الأحداث استمرت حتى 10 أبريل 1920. [4]

أسفرت هذه الانتفاضة عن مقتل خمسة يهود وجرح 211 آخرين بينهم 18 إصابة خطيرة. أما من العرب فقد استشهد أربعة وجرح 24 آخرين، كما جرح سبعة جنود بريطانيين.^[5]

ورغم أن هذه الانتفاضة بدت انفعالاً عفويًا، إلا أنه من الواضح أن عدداً من القيادات الوطنية والجمعيات والمنظمات التي يقودونها قد قامت بدور تحريضي، ونسقت بشكل منظم الهجمات ضد اليهود. وكان للحاج أمين الحسيني دور بارز في ذلك، حيث ذكر أحد معاصريه (عجاج نويهض) أنه "في موسم النبي موسى كان للحاج أمين اليد المدبرة الحكيمة في إعطاء اليهود أول درس"؛ وقد حُكم على الحاج أمين وعلى عارف العارف، بعد أن استطاعا الهرب، بالسجن غيابياً لمدة عشر سنوات، لكن المندوب "السامي" البريطاني أصدر عفواً عنهما بعد ذلك، في محاولة لتهدئة الأوضاع. وإثر هذه الانتفاضة قامت السلطات البريطانية بإقالة موسى كاظم الحسيني من رئاسة بلدية القدس، حيث تفرغ لقيادة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى وفاته سنة 1934، وقد عيّنت مكانه راغب النشاشيبي في رئاسة البلدية، لتلعب منذ ذلك الوقت ورقة الصراع العائلي (حسينية ونشاشيبية)، والتي انعكست سلباً على حركة المقاومة طوال الاحتلال البريطاني.^[6]

انتفاضة يافا: مايو 1921

عاش شعب فلسطين أجواء من الغضب وخيبة الأمل إثر زيارة وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرشل إلى فلسطين في 28 مارس 1921، والذي أكد بشكل قاطع دعم بريطانيا للوطن القومي اليهودي، وكان لقاءه بالوفد العربي الفلسطيني في القاهرة في 22 مارس، وفي القدس في 28 مارس مخيباً للآمال. كما قمعت الشرطة بعنف مظاهرة قامت في حيفا في 28 مارس وقتلت اثنين من العرب، ومنعت المظاهرات ... مما أثار جواً من التوتر.^[7]

وقد وقعت شرارة الانتفاضة عندما اعتدت مجموعة من الشيوعيين اليهود - المحتفلين بعيد العمال في أول مايو 1921 على المسلمين القاطنين في حي المنشية في يافا وحدث إطلاق نار على المارة العرب، صدر - على ما يبدو - من منزل للمهاجرين اليهود شرقي شارع العجمي. فهاجم العرب منزل المهاجرين اليهود وقتلوا 13 يهودياً وجرحوا 24 آخرين من أصل مائة يقيمون فيه معظمهم من الشباب. ثم اتسعت الاشتباكات والأحداث لتغطي أجزاء عديدة من شمال فلسطين، ولتستمر جذوتها حتى منتصف مايو 1921.^[8]

واستفاد اليهود من وجود أفراد الكتيبة اليهودية الذين تسلموا البنادق بحجة الدفاع عن تل أبيب، لكنهم ما لبثوا أن تسربوا منها إلى شوارع وأسواق يافا وأخذوا يطلقون النار على العرب وهم يلبسون الزي العسكري البريطاني. وتظاهر أهل يافا مطالبين السلطات بإحلال جنود هنود مكان البريطانيين لأن العرب لا يستطيعون التفريق بينهم وبين اليهود، وقد استجابت السلطات جُزئياً لطلبهم.^[9]

ومع اتساع الانتفاضة خارج يافا، قام ثلاثة آلاف عربي بمهاجمة مستعمرة بتاح تكفا، وقد تصدت لهم قوة بريطانية من فوج الفرسان الهندي الثامن وساعدها الطيران البريطاني الذي قام بقصف المهاجمين. وقد فقد العرب في هذا الهجوم 28 شهيداً و15 جريحاً وفقد اليهود 4 قتلى و12 جريحاً.^[10] وفي يوم 6 مايو هاجم حوالي 400 عربي مستعمرة الخضيره وأحرقوا منزلين، وكان يمكن أن تدمر المستعمرة لولا تدخل الطيران البريطاني، الذي قصفهم وأجبرهم على الانسحاب.^[11] وفي اليوم نفسه، هاجم حوالي 600 عربي

مستعمرة رحوبوت، لكن الجيش البريطاني استطاع الوصول في الوقت المناسب، والدفاع عنها. كما هاجم العرب مستعمرتي كفر سابا وعين حاي (التي هرب أهلها إلى بتاح تكفا)، وأوقعوا فيهما الكثير من الدمار.^[12]

ومن جهة أخرى، قام اليهود بأسر العرب الموجودين عندهم في مستعمرة بتاح تكفا وقتلوا خمسين مسلماً. ووجد بين القتلى المسلمين من قُتل حرقاً بماء الفضة، وبالآلات القاطعة، ومن سُوّه وعذب قبل قتله، وكان بين الشهداء أطفال ونساء وبنات هتكت أعراضهن وبقرت بطونهن، وجُردن من ملابسهن، وبلغت هذه الأخبار حد التواتر وثبتت بتقارير الأطباء.^[13]

وحسب الإحصاءات الرسمية البريطانية قتل من اليهود 47 وجرح 146، وقتل من العرب 48 وجرح 73.^[14] ويبدو أن هذه الأرقام أقل من العدد الحقيقي، ففي اليومين الأولين فقط قُتل من اليهود 40 وجرح 130، كما يظهر أن الإحصائية لم تشمل الشهداء العرب الخمسين الذين قُتلوا في مستعمرة بتاح تكفا. وربما انفرد سامي الجندي بذكر أن شهداء العرب بلغوا 157 وأن جرحاهم وصلوا إلى 705، وأن قُتل اليهود وجرحاهم يزيد عن ذلك.^[15] وقد اعترف تقرير اللجنة الملكية البريطانية أن معظم الإصابات وسط العرب كانت على أيدي القوات البريطانية.^[16] وذكر تقرير بريطاني آخر أن معظم إصاباتهم كانت برصاص البريطانيين أو اليهود، وأن معظم إصابات اليهود كانت بالسكاكين والعصي على أيدي العرب.^[17]

وقد ظهر أيضاً الأداء المتحيز للسلطات البريطانية من خلال الإجراءات القضائية التي اتخذها النائب العام "نورمان بنتوئيش" - وهو بريطاني يهودي صهيوني كان يتولى أمور القضاء والعدالة في فلسطين - حيث أحال القضايا المتعلقة بالفظائع التي ارتكبتها الصهيونية إلى المحاكم كقضايا شخصية بسيطة.^[18]

وكان يمكن لهذه الانتفاضة أن تتفاعل وتتسع لولا أن موقف الزعامات السياسية الفلسطينية مال إلى تهدئة الوضع. وقام عدد من الوجهاء ورؤساء البلديات بتهدئة الجماهير. وقدّرت السلطات البريطانية "خدمات" رؤساء بلديات القدس وطولكرم ويافا وقاضي القدس ومفتيا عكا وصفد فمُنحتهم وسام عضو الإمبراطورية M.B.E. وحتى موسى كاظم - رئيس اللجنة التنفيذية التي تُمثل قيادة الحركة الوطنية - قام بنفسه بجولة لتهدئة الوضع، لأن القيادة كانت لا تزال تأمل بحل سياسي، ولم تكن في وضع يؤهلها لأي عمل ثوري.^[19]

ومن جهتها، قامت السلطات بعمل استرضائي، إذ أوقفت الهجرة اليهودية مؤقتاً اعتباراً من 14 مايو 1921. وألقى المندوب السامي هربرت صمويل بياناً في 3 يونيو 1921 ذكر فيه أن بريطانيا لن تفرض على شعب فلسطين سياسة تجعلهم يعتقدون أنها مناقضة لمصالحهم الدينية والسياسية والاقتصادية.^[20] وقد نشر هذا جواً من الارتياح في الوسط العربي، غير أنه لم يكن عملياً سوى وسيلة لتهدئة الأمور وترتيب الأوضاع، ليمنح المشروع الصهيوني بوسائل أكثر احترافاً ونجاحاً. وقد اعترف السكرتير العام للحكومة "ديذر" أن الغالبية العربية شعرت بعد ذلك بأشهر بأن الحكومة البريطانية "مقيدة اليد والقدم"، وأن هذا البيان مجرد دُرّ للرماد في العيون، وأن الشقة قد اتسعت بين العرب والإدارة البريطانية، التي أصبحوا يرونها والصهيونية شيئاً واحداً.^[21]

ثورة البراق: أغسطس 1929

لم تحدث ثورات على مدى واسع بعد ثورة يافا وحتى ثورة البراق. ولكن حدثت بعض الأحداث المتفرقة مثل مظاهرة القدس في ذكرى وعد بلفور في 2 نوفمبر 1921، التي أدت إلى مقتل خمسة يهود واستشهاد ثلاثة من العرب وإصابة 36 من الطرفين. [22] وفي 20 مارس 1924، كان اليهود يحتفلون بعيد المساخر، وأشركوا في مساخرهم زي العلماء المسلمين مما أثار حفيظة المسلمين، فقتل يهودي وآخر مسلم، وجرح يهودي واثنان من المسلمين. [23] وفي 25 مارس 1925 أصرت فلسطين إضراباً شاملاً بمناسبة زيارة بلفور إلى فلسطين. [24] وكان من أسباب حالة الهدوء خلال 1922-1928 تراجع معدلات الهجرة اليهودية، وحالة الانقسام والتفكك التي شهدتها الحركة الوطنية الفلسطينية.

وحائط البراق هو الحائط الغربي للمسجد الأقصى، ويسميه اليهود حائط المبكى، وكان المسلمون يسمحون لليهود بزيارة المكان الذي هو وقف إسلامي من باب التسامح الديني. وقد حدث أول تصعيد خطير بشأن حائط البراق في 23 سبتمبر 1928 عندما حاول اليهود تغيير حالة الأمر الواقع، وتحويل المكان إلى ما يشبه الكنيس اليهودي. فأسس المسلمون في 30 سبتمبر "لجنة الدفاع عن البراق الشريف". وعقدوا في القدس مؤتمراً إسلامياً في الأول من نوفمبر 1928، حضرته وفود من الأردن والعراق ولبنان وسوريا والهند، وقرر المؤتمر تشكيل "جمعية حراسة المسجد الأقصى والأماكن الإسلامية المقدسة". [25]

ثم حدث تصعيد يهودي آخر في 15 أغسطس 1929 حيث نظم اليهود مظاهرات في القدس اتجهت إلى حائط البراق وهناك رفعوا العلم الصهيوني، وأنشدوا نشيدهم الوطني، وشتم خطبائهم رسول الله r والإسلام والمسلمين. وقام المسلمون في اليوم التالي بمظاهرة مضادة من المسجد الأقصى. وحدث شجار بين العرب واليهود في 17 أغسطس زاد الأوضاع توتراً. ثم وقعت صدامات واسعة بعد صلاة الجمعة يوم 22 أغسطس في القدس. ولم تكد أخبار هذه الصدامات تصل إلى الناس حتى عمت المظاهرات والصدامات جميع أنحاء فلسطين واستمرت بشكل عنيف أسبوعاً كاملاً، غير أن جذوتها لم تنطفئ إلا بعد أيام أخرى تالية. [26]

وفي 24 أغسطس قام العرب في الخليل بمهاجمة الحي اليهودي فقتلوا أكثر من ستين يهودياً وجرحوا أكثر من خمسين آخرين، وتمكنت الشرطة من الحؤول دون وقوع مذبة هائلة لليهود، فاصطدمت بالمتظاهرين، [27] وذكر أنها قتلت عشرة منهم وجرحت آخرين. [28] وفي يوم 29 أغسطس هاجم العرب الحي اليهودي في صفد فقتلوا عشرين وجرحوا 25 آخرين. [29] وفي الفترة من 24 أغسطس وحتى 2 سبتمبر هاجم العرب الكثير من المستعمرات اليهودية، ودمروا ستة منها تدميراً كاملاً، وهوجم اليهود في يافا وبيسان. وتحولت فلسطين إلى ساحة قتال، ولم تستطع السلطات البريطانية الإمساك بزمام الأمور إلا في 28 أغسطس، عندما اكتملت التعزيزات العسكرية. [30]

أسفرت هذه الثورة عن مقتل 133 يهودياً وجرح 339 آخرين، معظمهم أصيب على أيدي العرب. واستشهد من العرب 116 وجرح 232 معظمهم على يد الشرطة والجيش البريطاني. [31] وكانت الإصابات بين البريطانيين نادرة جداً، لأن الثورة كانت موجهة ضد اليهود فقط. وقد سبق إلى المحاكمة حوالي 1300 شخص 90% منهم

من العرب. [32] واتهم العرب مرة أخرى مسؤول "العدالة" في فلسطين اليهودي "بنتويش" بالظلم والتحيز الفاضح، وذكروا أنه أخذ يتهم العرب بالعشرات، ويُفرج عن اليهود حتى القتلة بكفالة وبدون كفالة، وأنه أفرج عن مجرم يهودي متهم بقتل أربعة من العرب، أحرق أحدهم حرقاً. [33] وقد جرت محاولة لاغتيال بنتويش، أصيب على إثرها في فخذه، ثم إن السلطات البريطانية أعفته من منصبه سنة 1931. [34] وقد نفذت السلطات البريطانية ثلاثة أحكام بالإعدام على ثلاثة من العرب هم عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي. وكان استشهادهم في 17 يونيو 1930، يوماً مشهوداً في تاريخ فلسطين عرف بـ "الثلاثاء الحمرء". وقد أبدى الثلاثة ضروباً من الشجاعة والثبات عند التقدم إلى حبل المشنقة، وطلب الزير وجمجوم "حناء" ليخضبوا أيديهما، وهي عادة عربية في منطقتهم للدلالة على الاعتباط بالموت، وأنشدوا وأنشد أهل فلسطين معهم:

يا ظلام السجن	إننا نهـوى
خيم	الظلاما
ليس بعد الليل	نـور فجر
إلا	يتسامى [35]

كانت هذه الثورة أولى الثورات التي تشمل كل فلسطين، لكنها استهدفت كسابقتها اليهود فقط وليس البريطانيين، حيث كان لا يزال بعض الأمل في أن يغير البريطانيون مواقفهم. ولكن الفلسطينيين أدركوا تماماً بعد هذه الثورة أن المشروع الصهيوني تحميه الحراب البريطانية، وأن صراعهم يجب أن يوجه بالدرجة الأولى ضد بريطانيا نفسها.

وقد اتخذت هذه الثورة بُعداً إسلامياً واضحاً من خلال سعي المسلمين للدفاع عن حرمة المسجد الأقصى وحقهم في حائط البراق. كما ثبت بعد ذلك أن الحاج أمين الحسيني (مفتي فلسطين ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى) كان وراء التخطيط والإعداد السري لهذه الثورة. [36]

ثورة الكف الأخضر: 1929 - 1930

كانت الكف الأخضر هي أولى المجموعات الثورية ظهوراً بعد ثورة البراق. وقد تركز نشاطها في شمال فلسطين وخصوصاً في قضاء صفد وعكا. وبدأت هذه المجموعة بـ 27 رجلاً من الثوار الذين شاركوا في ثورة البراق، والذين هربوا من قبضة السلطات الأمنية، وقد انضم إليهم عشرات آخرين ليصل عددهم إلى نحو ثمانين رجلاً، وقد لاقوا تعاطفاً واسعاً من السكان. وقامت هذه المجموعة بهجمات على اليهود وضد الشرطة، ونشطت خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 1929. وقد تولى قيادتها أحمد طافش.

وقد قامت السلطات البريطانية بعمليات مسح شاملة، وبتسيير الدوريات الراجلة، وتفتيش القرى، وقام الطيران البريطاني بالمساعدة في عمليات المسح الجوي. كما تم التعاون مع السلطات الفرنسية وقوات حدود شرق الأردن في عمليات الملاحقة، التي استمرت بشكل مكثف طوال شهري يناير وفبراير 1935. وتمكنت من القبض على أحمد طافش في شرق الأردن في 27 يناير 1930.

ولم تستطع هذه المجموعة الثورية من الاستمرار بسبب ما تعرضت له من حملات، ولأن الزعامات السياسية الفلسطينية لم تتبن أسلوبها في العمل، ولم تدعمها، ولم تتعاون معها.^[37]

انتفاضة أكتوبر 1933:

أخذت الهجرة اليهودية تتزايد بشكل خطير منذ مطلع الثلاثينيات، ونشطت الحركة السياسية الفلسطينية، وتزايد الوعي بأن بريطانيا هي "أصل الداء وسبب البلاء"، حيث تأكد للفلسطينيين أن مشكلتهم هي أساساً مع بريطانيا، وركزت على ذلك حملات حزب الاستقلال وجمعيات الشبان المسلمين. وطالبت اللجنة التنفيذية العربية-التي تمثل العرب الفلسطينيين سياسياً - بوقف الهجرة، وهددت بتبني سياسة اللاتعاون مع السلطات. وعندما رفضت السلطات البريطانية الطلب، قررت اللجنة تصعيد الموقف بتسيير المظاهرات دون إذن السلطات. وقررت الإضراب العام في فلسطين يوم 13 أكتوبر 1933، وإقامة مظاهرة كبرى في القدس، بحيث تتوالى بعد ذلك المظاهرات في مدن وقرى فلسطين، وتُضرب البلاد في كل مرة تحدث فيها المظاهرات. وألزمت اللجنة التنفيذية أعضائها بتقدم المسيرات، وأصدرت بياناً أكدت فيه أن "عرب فلسطين قد يؤسوا ياساً تاماً من الحكومة، فهم لا يخاطبونها في شيء، ولا يطلبون منها شيئاً".^[38]

وفي يوم 13 أكتوبر أضربت فلسطين وخرجت مظاهرة كبيرة من المسجد الأقصى بقيادة اللجنة التنفيذية، وقامت الشرطة بتفريق المتظاهرين بالقوة مما أدى إلى وقوع 11 جريحاً بينهم خمسة من الشرطة.^[39]

وفي يوم 27 أكتوبر عمّ الإضراب فلسطين، وخرجت مظاهرة كبيرة في يافا بعد صلاة الجمعة بقيادة اللجنة التنفيذية، وحاولت الشرطة تفريق المتظاهرين، إلا أن الأمر تحول إلى مواجهات عنيفة، أدت - حسب المصادر البريطانية - إلى مقتل 14 عربياً بالرصاص وجرح العشرات. بينما ذكر بيان اللجنة التنفيذية أن ثلاثين قد قتلوا وجرح مائتين. واعتقلت السلطات 12 من القادة الفلسطينيين، بينهم ثلاث أعضاء في اللجنة التنفيذية، وأصيب موسى كاظم الحسيني -رئيس اللجنة- بكدمات، وذكر أنه توفي متأثراً بهذه الإصابة في مارس 1934.^[40]

وقد أحدثت "مجزرة يافا" ردود فعل غاضبة، فقامت مظاهرات عنيفة في مدن فلسطين، واستمر الإضراب العام أسبوعاً كاملاً. وحدثت مواجهات مع الشرطة في حيفا ونابلس والقدس. وحسب الإحصاءات العربية فقد استشهد في القدس ويافا وهدما 35 وجرح 255.^[41] أما المصادر البريطانية فأشارت إلى استشهاد ما مجموعه 26 عربياً وجرح 187 آخرين، بينما قتل شرطي واحد.^[42]

وكان من الواضح أن مشاعر العداء ضد بريطانيا قد وصلت حداً كبيراً، وكانت هذه أولى المواجهات العامة الموجهة مباشرة ضد بريطانيا وسياساتها. وقد حاول المندوب "السامي" البريطاني تهدئة الوضع فقبل أحداث يافا عندما اجتمع باللجنة التنفيذية في 25 أكتوبر، لكن أحد أعضائها نقل له طلب كثير من الناس أن يخبروه أنه "ليس لدينا ما نخسره، لقد فقدنا الثقة بالحكومة، لقد فقدنا أرضنا، فقدنا كل شيء، ولن نبالي بما سيحدث لنا".^[43]



الشيخ عز الدين القسام



عبد القادر الحسيني



الحاج أمين الحسيني

استشهاد الشيخ عز الدين القسام: نوفمبر 1935

نتحدث في مكان آخر من هذا الكتاب عن جماعة القسام "الجهادية" ودورها، غير أننا نكتفي هنا بالتركيز على إعلان الشيخ القسام الثورة في فلسطين، فبعد نحو عشر سنوات من التنظيم والإعداد السري الجهادي، قرر الشيخ القسام إعلان الثورة في نوفمبر 1935. وقد توافق ذلك مع الازدياد الهائل في الهجرة اليهودية والاستيطان، وتهريب اليهود للسلاح بكميات ضخمة، فضلاً عن ازدياد الرقابة على القسام ورفاقه. وتلخصت خطة القسام في الخروج إلى القرى، وحثّ الناس على شراء السلاح، والاستعداد للثورة. وقد خرج القسام مجاهداً في الجبال في شمال فلسطين مع نفر من أصحابه، بعد أن باع بيته، وبعد أن باع أصحابه حلي زوجاتهم وبعض أثاث بيوتهم، ليشتروا بها البنادق والرصاص.

وقد فقد القسام وإخوانه عنصر المباغلة عندما كُشف أمرهم ومكانهم قبل أوانه، حيث كانوا يخططون للهجوم على إحدى المستعمرات اليهودية "بيت ألفا". وبعد فجر يوم 20 نوفمبر 1935، طوّقت قوات كبيرة من الشرطة تقدر بـ 400 رجل - مُعظمهم من الإنجليز - القسام وعشرة من إخوانه، في أحراش بلدة يعبد، واستمرت المعركة أربع ساعات ونصف. وحسب المصادر العربية فإن البريطانيين خسروا 15 رجلاً، لكن التقارير البريطانية تشير إلى مقتل شرطي واحد وجرح آخر. وقد استشهد في هذه المعركة الشيخ القسام نفسه واثنان من رفاقه، كما قبض على ستة آخرين. [44]

ولا تنبع أهمية الحادثة من الاشتباك نفسه أو من عدد القتلى والجرحى، وإنما من أن استشهاد القسام قدم نموذجاً عملياً في التضحية والفداء لأحد كبار العلماء في فلسطين. وكان استشهاد علامة فارقة في تاريخ فلسطين الحديث، وأحدث تغييراً أساسياً في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية. إذ أنه كرس البديل الجهادي بعد سنوات من العمل السياسي غير المجدي. وألهمت حركته وتضحيته الحماس "وصارت مثلاً رائعاً للجرأة والجهاد العلني ضد الإنجليز"، [45] "وقامت البلد وقعدت، واهتزت أيما اهتزاز، وزلزلت أيما زلزال". [46] وأطلق شعب فلسطين على القسام لقب "أبو الوطنية". [47] وكان القسام محقلاً قبل استشهاد، عندما قال قبل ابتداء المعركة أنه وإخوانه عبارة عن عود ثقاب "كبريت" سيشعل الثورة في البلاد. فاستشهد القسام لم يكن نهاية حركته، بل بداية الثورة. [48] وقد شارك في جنازة القسام ثلاثون ألفاً من مختلف أرجاء فلسطين، وبلغ حماس الجماهير مداه وترددت صيحاتها بالانتقام. [49]

الثورة الفلسطينية الكبرى 1936-1939:

تعد هذه الثورة من أعظم الثورات في تاريخ فلسطين في القرن العشرين وقد عبّرت عن روح التضحية والفداء والمصابرة والإصرار على الحقوق التي تميز بها أبناء فلسطين. وتمكنت هذه الثورة في بعض مراحلها من السيطرة على كل الريف الفلسطيني، بل والسيطرة على عدد من المدن، بينما انكفأت السلطات البريطانية في بعض المدن المهمة. وقدّمت هذه الثورة نموذجاً عالمياً هو أطول إضراب يقوم به شعب كامل عبر التاريخ حيث استمر 178 يوماً. وربما لو كان الأمر مقتصرًا على الصراع بين شعب فلسطين وبين الاستعمار البريطاني لنالت فلسطين حريتها واستقلالها منذ تلك الثورة، إذا ما قارنا هذه الثورة بثورات الشعوب التي نالت استقلالها. ولكن وجود العامل اليهودي-الصهيوني وتأثيره القوي داخل فلسطين وفي بريطانيا والدول الكبرى جعل الأمر أكثر صعوبة وتعقيداً، وفرض أن تتسع دائرة مشروع التحرير إلى الدائرة العربية والإسلامية.

وتنقسم الثورة إلى مرحلتين، كانت بينهما مرحلة توقف أشبه "بالهدنة المسلحة" المشوبة بالتوتر.

المرحلة الأولى من الثورة: أبريل - أكتوبر 1936

لم تُلق جماعة "الجهادية" (القساميون) السلاح بعد استشهاد قائدها، فقامت باختيار قائد جديد هو الشيخ فرحان السعدي - على الرغم من كونه في الخامسة والسبعين من عمره - إلا أنه كان لا يزال مقاتلاً صلباً نشطاً مشهوراً بدقته في إصابة الهدف. وقد عملت هذه الجماعة على تهيئة الظروف لانطلاقة أقوى وأوسع.

وقد تفجّرت الشرارة الأولى للثورة الكبرى في فلسطين يوم 15 أبريل 1936، عندما قامت مجموعة قسامية بقيادة الشيخ فرحان السعدي بقتل اثنين من اليهود وجرح ثالث على طريق نابلس-طولكرم. وقد ردّ اليهود باغتيال اثنين من العرب في اليوم التالي، ثم حدثت صدامات واسعة بين العرب واليهود في منطقة يافا يوم 19 أبريل أدت إلى مقتل تسعة يهود وجرح 45 آخرين، وقتل من العرب اثنان وجرح 28. [50] وساد البلاد جو شديد من التوتر، أعلنت الحكومة

على إثره منع التحول في يافا وتل أبيب كما أعلنت حالة الطوارئ في كل فلسطين.^[51]

وفي 20 أبريل شُكلت في نابلس لجنة قومية غير حزبية، كان وقودها الدافع مجموعة من الشبان المثقفين في مقدمتهم أكرم زعير. وقد دعت اللجنة إلى الإضراب العام في فلسطين، على أن يستمر إلى أن تعلن الحكومة البريطانية استجابتها للمطالب الوطنية.^[52] وقد لقي الإضراب استجابة واسعة، وتشكلت لجان قومية في أنحاء فلسطين لتأمين الإضراب وإنجاحه، وتجاوبت الأحزاب العربية الفلسطينية مع الإضراب وأيدته. ثم ما لبثت-تحت الضغط الشعبي- أن وحدت القيادة الفلسطينية بتشكيل "اللجنة العربية العليا" في 25 أبريل والتي وافق الحاج أمين الحسيني على رئاستها. وهكذا نزل الحاج أمين لأول مرة منذ 16 عاما إلى ميدان المعارضة المكشوفة للسلطات البريطانية. وقد قررت اللجنة العليا الاستمرار في الإضراب، وأكدت على مطالب الشعب الفلسطيني المعروفة بإيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ومنع انتقال الأراضي العربية إلى اليهود، وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي.^[53]

وهكذا، دخلت فلسطين في إضراب شامل استمر ستة أشهر، وأصبحت فيه مظاهر العمل والنشاط التجاري والصناعي والتعليمي والزراعي والمواصلات في جميع المدن والقرى بالشلل.^[54] وقد زاد من حدة الإضراب تبني الفلسطينيين سياسة "العصيان المدني" بتنفيذ الامتناع عن دفع الضرائب اعتباراً من 15 مايو.^[55] وأخذ الوضع الفلسطيني يأخذ شكل الثورة الشاملة مع مرور الوقت، فأخذت العمليات الثورية المسلحة التي بدأت محدودة متفرقة-في الانتشار والتوسع حتى عمت معظم أرجاء فلسطين، وبلغ معدلها خمسين عملية يومياً،^[56] وزاد الثوار حتى بلغوا حوالي خمسة آلاف،^[57] معظمهم من الفلاحين الذين يعودون إلى قراهم بعد القيام بمساعدة الثوار الذين تفرغوا تماماً. وبعد جهود سرية قام بها الحاج أمين ورفاقه، حدث تطور نوعي في الثورة، وذلك بقدوم تعزيزات من الثوار العرب من العراق وسوريا وشرق الأردن بلغت حوالي 250 رجلاً. وكان على رأسها القائد العسكري المعروف فوزي القاوقجي الذي وصل في 22 أغسطس وتولى بنفسه القيادة العامة للثورة، ونظم الشؤون الإدارية والمخابرات، وأقام محكمة للثورة، وأسس غرفة للعمليات العسكرية.^[58] وقد اعترفت القيادة العسكرية البريطانية في تلك المدة بتحسين تكتيكات الثوار، مشيرة إلى أنهم أظهروا علامات على فعالية القيادة والتنظيم.^[59]

ولم تنفع الوسائل السياسية والعسكرية البريطانية في إيقاف الإضراب والثورة، بما في ذلك إعلان بريطانيا في 18 مايو إرسال لجنة ملكية "لجنة بيل" للتحقيق في أسباب "الاضطرابات"، ورفع التوصيات لإزالة أي "ظلامات مشروعة"، ومنع تكرارها.^[60] ولم تتوقف المرحلة الأولى من الثورة الفلسطينية الكبرى والإضراب إلا في 12 أكتوبر 1936 إثر نداء وجهه زعماء السعودية والعراق وشرق الأردن واليمن لأهل فلسطين بـ"الإخلاء إلى السكينة حقناً للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم".^[61]

بلغت عمليات المجاهدين في هذه المرحلة من الثورة حوالي أربعة آلاف، ويبدو أن السلطات البريطانية تكتمت كثيراً على خسائرها وخسائر الأطراف الأخرى، لثبوت من شأن الثورة، فذكرت أنه قُتل من اليهود 80 وجرح 288، وقتل من الجيش والشرطة البريطانية 35 وجرح 164، فيما قتل من العرب 193 وجرح 803. وحسب عزة دروزة فإن عدد قتلى العرب زاد عن 750 وعدد الجرحى زاد عن 1500. [62] واستدل مكتب الإحصاء الفلسطيني على "كذب البيانات الرسمية" بأنه بعد أقل من شهرين من بدء الإضراب بلغ عدد قتلى الجنود الذين دفنتهم إدارة الصحة في نابلس 162 جندياً. [63] وقد بلغت خسائر الحكومة البريطانية بسبب الإضراب 3.5 مليون جنيه استرليني عدا خسائر توقف التجارة والسياحة، وهو ما يوازي ميزانية فلسطين لسنة كاملة في ذلك الوقت. [64] وقُدِّرت خسائر العرب بعدة ملايين من الجنيهات، رغم أن كل ما جاءهم من إعانات خارجية لم يصل إلى 20 ألف جنيه. وبلغ عدد المنكوبين العرب 300 ألف (ثلث الشعب الفلسطيني). بينهم 40 ألفاً من مدينة يافا وحدها. [65]

مرحلة التوقف المؤقت للثورة: أكتوبر 1936 - سبتمبر 1937

دخلت فلسطين بعد توقف الإضراب في شبه هدنة مؤقتة، بانتظار نتائج توصيات اللجنة الملكية "لجنة بيل"، التي أرسلت للتحقيق في مطالب أهل فلسطين. وقد حافظ الثوار على درجة من التوتر يسهل معها انتقال البلاد إلى الوضع الثوري السابق، في حالة عدم تحقيق المطالب العربية. ولذلك، فقد استمرت عمليات المجاهدين ذات الطابع الفردي كالنسف والقنص والاعتقالات السياسية. وقد اعترفت الحكومة البريطانية بمقتل 97 شخصاً بينهم 9 جنود بريطانيين، وجرح 149 بينهم 13 من الشرطة والجيش خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1937. [66]

وقد أوصت اللجنة الملكية في خلاصة تقريرها - الذي رفعته للحكومة البريطانية في 22 يونيو 1937، ونشرته الحكومة في 7 يوليو - بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة عربية وأخرى يهودية، على أن تبقى الأماكن المقدسة وممر إلى يافا تحت الانتداب البريطاني، وقد اجتاحت البلاد موجة من السخط أدت إلى تفجر المرحلة الثانية من الثورة.

المرحلة الثانية من الثورة: سبتمبر 1937 - سبتمبر 1939

كان حادث اغتيال أندروز Andrews حاكم لواء الجليل - على يد جماعة القسام يوم 26 سبتمبر 1937 - المؤشر البارز على بدء المرحلة الثانية من الثورة الفلسطينية. وقد عُذِّم مقتل أندروز صدمة كبيرة للسلطات البريطانية إذ كان أول اغتيال لشخصية مدنية كبيرة، وعُذِّ إعلاناً صريحاً للثورة ضد الحكم البريطاني. [67] ويبدو أن حكومة فلسطين كانت مستعدة تماماً للقيام بإجراءات ثورية قمعية قاسية، وكان من الواضح وجود روح من التوافق بين السلطات المدنية والعسكرية لاعتماد أسلوب الشدة والقوة لسحق أي "اضطرابات" من جذورها ... ولذلك لم تتردد هذه المرة - اعتباراً من الأول من أكتوبر 1937 - من حل اللجنة العربية العليا، وإبعاد بعض أفرادها إلى جزر سيشل، وإقالة المفتي من رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، وحل اللجان القومية والقيام بحملة اعتقالات واسعة. [68]

وكان متوقعاً بالنسبة لمؤيدي سياسة "القبضة الحديدية" الذين انتقدوا بمرارة "عجز" السلطات المدنية في ثورة 1936، أن يؤدي أسلوب السلطة الجديد إلى سحق الثورة في مهدها. ولكن الذي حدث كان عكس ذلك تماماً، فقد تفجرت ثورة كبرى استمرت أربعة أضعاف تلك المدة التي عاشتها المرحلة الأولى من الثورة ...، ولم تتوقف هذه الثورة إلا بعيد اندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر سنة 1939.

ففي يوم فرار الحاج أمين الحسيني إلى لبنان في 14 أكتوبر استؤنفت العمليات الجهادية بشكل واسع. [69] ورغم محاولات الجيش سحق هذه الثورة بكل الوسائل، إلا أنها استطاعت الاستمرار والانتشار، وعاشت فلسطين جواً من الثورة الوطنية العارمة التي حظيت بدعم شعبي هائل. وفي صيف 1938 وصلت الثورة إلى قمة نفوذها، وخضعت لهيمنتها مناطق واسعة، خصوصاً شمال فلسطين ووسطها، وتحطمت الإدارة المدنية في معظم مناطق فلسطين. واقتحم الثوار العديد من المدن المهمة، وكانوا يسكرون وهم مسلحون تماماً في شوارع نابلس دون خوف، وأظهر الثوار قدرة جيدة على التنظيم وفعالية في "حرب العصابات"، وشكلوا محاكم للفصل في القضايا، وعاقبوا بحسم السماسرة والجواسيس والعملاء. [70] وأصبح قيادة الثوار بمثابة الحكام الإداريين في مناطقهم ... وعندما كان يحل القائد في قرية كانت تزدهم بأهل القرى المجاورة ووفود المدن القريبة "وتقام فيها الولائم والحفلات، وتنشد الأهازيج، وترسل الزغاريد، كأن الناس في عرس أو عيد، غير مباينين ولا متحسين، كأنه لم يكن للحكومة وجود. [71] وزادت أعداد الثوار حتى بلغت حوالي عشرة آلاف، غير أن عدد المتفرغين منهم تماماً للثورة لم يكن يزيد على ثلاثة آلاف، وكان هناك ألف يعملون في المدن، والباقي من الفلاحين الذين يقومون بنجدة إخوانهم في المعارك عندما تستدعي الحاجة. [72] وبلغ من شدة الثورة أن وزير المستعمرات عدّ فلسطين "أصعب بلد في العالم"، [73] ووصف مهمة المندوب السامي والقائد العام للقوات البريطانية بأنها "أشق مهمة واجهت السلطات البريطانية في أية بلاد أخرى بعد الحرب العظمى". [74]

وشُكّلت في سوريا ولبنان "لجنة الجهاد المركزية" تحت إشراف وتوجيه الحاج أمين، وتولى إدارتها الفعلية في دمشق محمد عزة دروزة، وقد اهتمت اللجنة بتوجيه الثورة وإمدادها وإسعاف منكوبيها. [75] أما قيادة الثورة في فلسطين فقد تولّاها الفلسطينيون أنفسهم، وأبدى العديد من قادتهم مهارة كبيرة، غير أن قادة الثورة لم يتوحدوا جميعاً تحت قائد واحد، بسبب وجود شيء من التكافؤ جعل من الصعب قيادة أحدهم للجميع. لكن جماعة القسام استطاعت أن توحد تحت قيادة أبي إبراهيم الكبير -وبمساعدة عدد من إخوانه أعضاء الجماعة كيوسف أبو درة ومحمد الصالح وأبو إبراهيم الصغير وسليمان عبد القادر - مناطق شمال فلسطين وقسماً من مناطق نابلس وقسماً من منطقة القدس الشمالية، وهي من أكثر المناطق التي تركزت فيها الثورة. وبرز من القادة أيضاً عبد الرحيم الحاج محمد في منطقة طولكرم الشرقية، وكان يعرف في بعض مراحل الثورة بالقائد العام، كما برز عارف عبد الرزاق في منطقة طولكرم الغربية، وتولى حسن سلامة قيادة منطقة اللد، وتولى عيسى البطاط قيادة منطقة الخليل، كما تولى عبد القادر الحسيني قيادة منطقة القدس. [76]

وقد اتخذت هذه الثورة طابعاً إسلامياً جهادياً عاماً من خلال الدور العظيم لجماعة القسام في شمال فلسطين ووسطها، وحركة الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني في مناطق القدس والخليل، ومن خلال القيادة السياسية لمفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني للحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك عبد الرحيم الحاج محمد المشهور بتدينه والتزامه ... وغيرهم، وفي التعميم على محاكم المجاهدين بالحكم بكتاب الله وسنة رسوله. [77]

وكانت أحلك الأيام التي واجهت السلطات البريطانية ومخابراتها هي صيف 1938، إذ قضى على الجواسيس في معظم المناطق، ولم تجد السلطات ما تفرق به بين الثوار في المدن عن غيرهم سوى اعتبار كل لايس للكوفية والعقال ثائراً، (وكان هذا غطاء الرأس المعتاد للفلاحين) فتقوم السلطات بملاحقته. ولذلك أصدر الثوار أمراً في أغسطس 1939 لأهل المدن الفلسطينية بنزع الطربوش (غطاء الرأس في المدن)، ولبس الكوفية والعقال، وذلك إعلاناً للتضامن التام مع الثوار ورمزاً لكون الجميع ثواراً. وما أن صدر الأمر حتى سارع أهل فلسطين إلى الاستجابة فزال الفارق الظاهري بين الثوار وغيرهم، وزال الطربوش نهائياً، مما أدهش السلطات، التي فوجئت أن شعباً بكامله ينزع لباس رأسه، الذي هو من تقاليد الموروثة. [78]

وقد اضطرت السلطات البريطانية إلى إرسال تعزيزات عسكرية ضخمة يقودها أفضل قادة بريطانيا العسكريين أمثال ديل Dill، وويفل Wavell، وهنينج Haining، ومونتجمري Montgomery. وقامت عملياً بإعادة احتلال فلسطين قرية قرية، مستخدمة كافة وسائل البطش والدمار والعقوبات الجماعية، ومستعينة بكافة الوسائل الحديثة لجيش من أقوى جيوش العالم من طيران ودبابات ومدافع وغيرها. واستمرت الحملة عنيفة قاسية خصوصاً من شهر أكتوبر 38 وحتى شهر أبريل 1939. وخلال عام واحد (نوفمبر 1938 - نوفمبر 1939). كانت القوات البريطانية قد قامت باحتلال 2088 قرية وتفتيشها. [79] أي أن كل قرية في فلسطين احتلت وفتشت بما معدله مرتين، لأن مجموع قرى فلسطين يبلغ حوالي ألف قرية. ولذلك فقد عانت الثورة من حالة من التراجع والضعف خصوصاً منذ أبريل 1939. حيث فقدت الكثير من زخمها، واستشهد الكثير من قادتها بينما اضطر آخرون للانسحاب. غير أن جذوة الثورة استمرت بالانطفاء التدريجي حتى أواخر سنة 1939.

وحسب الإحصائيات البريطانية فإن مجموع العمليات التي قام بها الثوار خلال فترة 1936-1939 كانت كما يلي: [80]

السنة	1936	1937	1938	1939
مجموع العمليات	4076	598	4969	952

ولا يظهر أنه توجد إحصائيات رسمية دقيقة حول الإصابات في المرحلة الثانية من الثورة لكن تقدير أحد القادة السياسيين المؤرخين المعاشين لتلك الأحداث، وهو محمد عزة دروزة، وكان يتولى إدارة اللجنة المركزية للجهاد في أثناء الثورة، يذكر أن إصابات اليهود كانت نحو 1500 ربيعهم إن لم يكن ثلثهم من القتلى، وهو قريب من الإحصائيات الرسمية اليهودية، وقدّر الإصابات في الجيش والشرطة

البريطانية بـ 1800 قتيل وجريح، بينما قُدِّر قتل العرب بثلاثة آلاف وجرحاهم بسبعة آلاف. [81]

توقفت هذه الثورة نتيجة إعادة احتلال بريطانيا "العظمى" لفلسطين، ونتيجة تنسيقها وتعاونها الميداني مع اليهود في فلسطين. وكذلك بسبب حالة الإنهاك والإعياء والانحيار الاقتصادي التي أصابت شعب فلسطين طيلة ثلاث سنوات ونصف، دون أن يجد عوناً جاداً من بلاد العرب والمسلمين، التي كانت هي الأخرى تزرع تحت النفوذ الاستعماري. وبسبب استشهاد كثير من قادة الثورة، ثم بسبب الخلافات الداخلية الفلسطينية الحزبية والعائلية التي ظهرت أواخر مراحل الثورة، واستثمرتها بريطانيا بشكل يسئ إلى الثورة ويضعفها.

على أن هذه الثورة أجبرت بريطانيا على إصدار كتابها الأبيض [82] في مايو 1939 الذي وعدت فيه باستقلال فلسطين خلال عشر سنوات، وبإيقاف الهجرة اليهودية بعد خمس سنوات، ووضع قيود مشددة على انتقال الأراضي لليهود، وقد كان ذلك أحد العوامل التي أسهمت في تهدئة الثورة.

الحرب العربية الإسرائيلية

حرب 1948:

تمثل هذه الحرب أحد أكبر مآسي التاريخ الفلسطيني والعربي والإسلامي الحديث والمعاصر، إذ إنها الحرب التي أدت إلى سقوط 77% من أرض فلسطين تحت الاحتلال الصهيوني وإنشاء كيانه "الإسرائيلي" عليها، وتشريد نحو ثلثي شعب فلسطين.

ولا تستطيع بضعة وريقات أن تغطي أحداث هذه الحرب - المأساة التي كتب حولها الكثير من الكتب والدراسات، لكننا نأمل أن نقدم صورة عامة تتوافق مع منهجنا في كتابة هذا الكتاب، والذي يميل إلى التركيز والاختصار ووضع اليد على المفاصل الهامة للأحداث.

كانت هذه الحرب نتيجة مباشرة لقرار الاستعمار البريطاني الانسحاب من فلسطين وإكمال الأمر إلى الأمم المتحدة، التي أصدرت تحت ضغط القوتين العظميين آنذاك (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) قرار رقم 181 بتاريخ 29 نوفمبر 1947 بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية (45%) ويهودية (54%) ومنطقة دولية (1%).

ولا يمكن فهم تطورات الحرب ونتائجها إلا بتصور أوضاع القوى المختلفة ذات العلاقة، وفيما يلي أبرز ملامحها:

فلسطيناً:

- خرج شعب فلسطين منهكاً من ثورته الكبرى ضد بريطانيا، وعانى من الحكم العسكري الصارم طيلة الحرب العالمية الثانية 1939-1945.

- افتقد شعب فلسطين القيادة السياسية والعسكرية المحلية الميدانية المتماسكة، ذات القدرة الفاعلة على الحشد والتعبئة والتنظيم.

- افتقد شعب فلسطين البناء المؤسسي العسكري والاقتصادي القادر على مواجهة الأحداث، لأسباب متعددة أهمها، سياسات الاستعمار البريطاني.

- عانت القيادة السياسية من مشاكل جمة داخل فلسطين وخارجها، فالعديد من القادة لم يكن قادراً على دخول فلسطين كالحاج أمين نفسه زعيم فلسطين، الذي كانت له مشاكله أيضاً مع بلاد كالأردن والعراق، واللذان سعنا لتجاوزه وتهميش دوره، كما لم يكن حراً في حركته داخل مصر نفسها.

- كان قرار الدول العربية هو تولي أمر تحرير فلسطين بنفسها، وإلزام الفلسطينيين بما يرتأونه، وفق قرارات الجامعة العربية وقادة هذه الدول. ولذلك خرج القرار السياسي والعسكري عملياً من أيدي الفلسطينيين.

- عانى الفلسطينيون من ضعف مُريع في التسليح، فضلاً عن الضعف الشديد في الإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في شراء الأسلحة، وفضلاً عن حظر الدول الكبرى وصول هذه الأسلحة إليهم، فإن الدعم العربي كان هزئياً جداً. وعلى الرغم من أن المقرر لآبناء فلسطين كان قليلاً، إلا أن الحكومات العربية لم تعطهم منه سوى رُبُعِهِ، وكان الكثير من هذا الربع غير صالح للاستعمال!! [83] وقد زاد الأمر مأساوية أن بعض الجيوش العربية قامت بنزع أسلحة الفلسطينيين - بدل تسليحهم - بحجة المحافظة على الأمن والنظام. [84]

عربياً:

- كانت البلاد العربية إما مستقلة حديثاً، ولم يشهد عودها بعد، أو لا تزال تحت بعض أشكال النفوذ الاستعماري، بحيث لم تكن كاملة الحرية في قرارها السياسي.

- كانت الجيوش العربية قليلة الخبرة، لم تخص حرباً حقيقية قبل ذلك، وكان معظم ضباط أحدها (45 من أصل 50) من البريطانيين. [85] كما لم تكن تملك معلومات كافية من فلسطين، بل إن بعضها جاء للحرب دون خرائط كالجيش العراقي، وكانت معلوماتها ضعيفة، إن لم تكن منعدمة، عن القوات الصهيونية وإمكاناتها.

- رغم أن الدول العربية قررت تولي زمام الأمر بنفسها، إلا أنها لم تحشد ولم تعبئ كافة طاقاتها للمعركة، وتعامل البعض معها وكأنها نزهة عسكرية، مهوئين تماماً من شأن القوات اليهودية التي أساءوا تقديرها. ولم تكن المعركة بالنسبة لها معركة مصير بقدر ما كانت مساعدة بلد شقيق.

- عانت الجيوش العربية من ضعف التنسيق الميداني، وعدم وجود قيادة عسكرية مشتركة ذات صلاحيات حقيقية.

- أصدر قائد الجيش الأردني (الجنرال البريطاني جلوب) أوامر مشددة لجيشه بعدم تجاوز خطوط التقسيم التي فرضتها الأمم المتحدة، أي أنه أراد أن يثبت قرار التقسيم بدلاً من تحرير فلسطين.

- نجح اليهود إلى حد ما في زرع بذور الشك بين الفلسطينيين وبعض قادة الجيوش العربية، إذ إن اليهود العرب لبسوا ملابس الفلسطينيين ليوهموها الجيوش أن الفلسطينيين ضدهم، فقام هؤلاء بنزع أسلحة

الفلسطينيين وتحييدهم، ولم يكلفوا أنفسهم عناء بعض الترتيبات الأمنية لمواجهة الأمر بطريقة أفضل.

- كان تسليح الجيوش العربية ضعيفاً مقارنة باليهود. خصوصاً بعد حظر الدول الكبرى تصدير الأسلحة إليهم في أثناء الحرب. [86]

صهيونياً - يهودياً:

- تمكن المشروع الصهيوني من بناء مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية والاجتماعية وتنميتها طيلة فترة الاحتلال البريطاني.

- كانت القيادة الصهيونية حاضرة بشكل فاعل وميداني، وتتمتع بقدرات قيادية وتنظيمية وتعبوية عالية.

- استفادت القيادة الصهيونية من دعم الدول الكبرى السياسي والاقتصادي والعسكري، واستثمرت بفاعلية انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، كما استخدمت معاناة اليهود في الحرب كقضية رابحة للحصول على الدعم بإنشاء الدولة.

- أمكن لليهود تعبئة جيش قوي مدرب متماسك حسن التسليح من 60-70 ألف جندي منذ بداية الحرب. واستفادوا من خبرة الفرقة اليهودية التي شاركت في الحرب العالمية الثانية والمكونة من 26 ألف جندي. [87]

- كانت المعركة بالنسبة لليهود معركة حياة أو موت، ولذلك تم تعبئة كافة الطاقات الممكنة للمعركة في فلسطين، ومن خلفها يهود العالم ودوائر نفوذهم.

- كانت أوضاع اليهود الاقتصادية، وعلاقاتهم السياسية تُمكنهم من شراء حاجاتهم من الأسلحة المتطورة. فقد اشترى من الإنجليز قبل خروجهم من فلسطين 24 طائرة وألف سيارة نقل كبيرة. كما اشترى كميات ضخمة من الأسلحة التشيكية (بإذن وتوجيه من الاتحاد السوفيتي) منها 40 طائرة مقاتلة. كما اشترى ثلاث طائرات قاذفة من الولايات المتحدة من نوع ب - 17. [88]

دولياً:

- بعد ثلاثين عاماً من الاحتلال البريطاني، نجحت بريطانيا في تنمية المشروع الصهيوني ورعايته، في الوقت الذي سحقت فيه شعب فلسطين وأضعفته، ومنعت نمو مؤسساته السياسية والاقتصادية والعسكرية واستقرارها.

- حظي الكيان الصهيوني بدعم القوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وتم تجهيز الظروف الدولية بشكل يضمن التفوق الصهيوني وقيام دولته.

- استخدمت بريطانيا نفوذها على الدول العربية، وخصوصاً في مصر والأردن والعراق، ومارست ضغوطها بشكل كبير بحيث لا يتجاوز دور جيوش هذه البلدان الخطوط الحمراء للسياسة البريطانية، كما ضغطت ضد قدوم المجاهدين والمتطوعين العرب إلى فلسطين، وخصوصاً الإخوان المسلمين من مصر.

- تم تنفيذ قرار حظر بيع السلاح على الجانب العربي دون الجانب اليهودي.

أما ميزان القوة العسكرية العديدة فقد ظل طوال الحرب لصالح الكيان الصهيوني، الذي كان أكثر عدداً وأفضل انضباطاً وتدريباً وتسليحاً من مجموع الجيوش العربية والمتطوعين. ورغم أن هناك تقديرات متفاوتة ومختلفة في المصادر حول الأعداد، إلا أننا يمكن أن نوجز تطورها بالشكل التالي (بناء على دراسة د. هيثم الكيلاني): [89]

القوات اليهودية بالآلاف	القوات العربية بالآلاف	
60	12	مرحلة ما قبل دخول الجيوش العربية (ديسمبر 47- مايو 1948)
67	21	المرحلة الأولى من القتال (عند دخول الجيوش العربية)
106	40	المرحلة الثانية من القتال (عند نهايات الحرب)

أما القوات العربية النظامية فكانت تتكون من جيوش سبعة دول. وحسب تقرير مؤرخ هذه "النكية" عارف العارف، فقد بلغ عدد الجيش المصري في البداية 6000، والجيش السوري 1500، والجيش العراقي 1500، والجيش الأردني 4500، والجيش السعودي 1500، والجيش اللبناني 1000. [90] وزاد عدد الجيش المصري بعد ذلك إلى 20 ألف، كما تضاعفت مرة أخرى-على ما يبدو- أعداد الجيوش السورية والعراقية والأردنية فيما بعد، أما اليمينيون فكانت مشاركتهم رمزية.

أما القوات العربية غير النظامية فكانت تتكون أساساً من: جيش الجهاد المقدس؛ وهو الجيش الذي شكلته القيادة السياسية الفلسطينية "الهيئة العربية العليا لفلسطين" بقيادة عبد القادر الحسيني الذي استشهد في معركة القسطل في 8 أبريل 1948. وكان أساساً جيشاً فلسطينياً من 5 = 7 آلاف مقاتل، تسانده فئة أخرى من المقاتلين المقيمين في قراهم، والذين يستدعون عند الحاجة، وكان مجموعهم نحو عشرة آلاف. [91]

وقد كان هذا الجيش ضعيف التسليح والتدريب، وأسهمت خلافات الأنظمة العربية مع "الهيئة العربية العليا" في عدم تحويل الكثير من الأسلحة والأموال التي يتم التبرع بها إلى هذا الجيش، الذي كان بأمس الحاجة إليها. ولقد صرخ عبد القادر الحسيني قبل استشهاده بيومين في وجه رئيس اللجنة العسكرية العربية الذي رفض التعاون معه وتزويده بالسلح "أنتم خائنون، أنتم مجرمون، سيسجل التاريخ أنكم أضعتم فلسطين" [92] وهانحن كتاب التاريخ نحفظ شهادته للتاريخ، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد توزع هذه الجيش في كثير من مدن وقرى فلسطين، وقام بالكثير من العمليات البطولية الناجحة، لكن إمكاناته المحدودة حرمته من الدور الذي يمكن أن يقوم به، كما أن تداخل قيادات المناطق بينه وبين جيش الإنقاذ، ووجود قائدين يعملان بشكل مستقل في منطقة واحدة كان له عواقب وخيمة. [93]

- جيش الإنقاذ: تأسس هذا الجيش بقرار من الجامعة العربية، وقوامه متطوعين من مختلف البلدان العربية، وبلغ عدد الذين تقدموا للتطوع فيه حوالي عشرة آلاف، أما الذين دخلوا فلسطين فعليا ضمن تشكيلاته فكانوا حوالي 4630 مقاتلا. وقد تولى القيادة الميدانية لهذا الجيش فوزي القاوقجي، وقد تركز عمله في شمال فلسطين ووسطها، وقد شارك في هذا الجيش أخلاط من الناس من عسكريين محترفين ومتطوعين غير متدربين، ومن رجال دفعهم الإيمان والوطنية للتضحية، ومن آخرين كانوا للأسف من المتبطلين والمتكسبين وأصحاب السوابق ممن أساءوا إلى هذا الجيش، وإلى أهل فلسطين عندما قاموا بنهب وسرقة العديد من القرى والمدن التي جاءوا للدفاع عنها، كما حدث في يافا. وعانت قيادة هذا الجيش من سوء الإدارة والتسيب واللامسئولية، ووجهت أصابع اللوم والاتهام إلى القاوقجي نفسه. ومع ذلك، فإن هذا الجيش خاض كثيراً من المواجهات الصارية مع الصهاينة. [94]

- الإخوان المسلمون: مثلت مشاركة الإخوان المسلمين في حرب فلسطين سنة 1948 أحد النماذج المتميزة للحركات والتنظيمات العربية الإسلامية التي كسرت الطوق الإقليمي، وعبرت عملياً وجهادياً عن روح الأمة الواحدة. فقد شاركت تنظيمات الإخوان في مصر وسوريا والأردن والعراق بفعالية في التعبئة الجماهيرية، وفي جمع التبرعات، وجمع السلاح والقتال في فلسطين.

وقد أفردنا مبحثاً خاصاً في نهاية هذا الفصل لدراسة النموذج الذي قدمه الإخوان المسلمون بوصفه نموذجاً إسلامياً شعبياً.

مجريات الحرب: [95]

بدأت المرحلة الأولى من الحرب منذ صدور قرار التقسيم 29 نوفمبر 1947، وحتى انتهاء الانتداب البريطاني، ودخول الجيوش العربية في 15 مايو 1948. وفي هذه الفترة تحمل الفلسطينيون العبء خصوصاً من خلال "الجهاد المقدس"، فضلاً عن متطوعي جيش الإنقاذ والإخوان المسلمين وغيرهم.

وقد تمكن أبناء فلسطين من الثبات وتحقيق انتصارات وإنجازات مهمة، دفعت الولايات المتحدة في شهر مارس 1948 إلى التفكير في التراجع عن تأييد قرار التقسيم، غير أنه في الوقت الذي كان اليهود يُحسّنون أوضاعهم بالتجنيد واستيراد كميات ضخمة من الأسلحة المتنوعة والمتطورة، كانت أسلحة الفلسطينيين تتناقص وذخيرتهم تنفذ. وقد أخذ الوضع بالتدهور خصوصاً في شهر أبريل، وبالذات بعد استشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل في 8 أبريل، ثم قيام العصابات الصهيونية بمجزرة دير ياسين في مساء 9 إبريل وحتى ظهر اليوم التالي، والتي أدت إلى استشهاد 253 من الرجال والأطفال والنساء، حيث أثار ذلك حالة من الذعر في أوساط الفلسطينيين. وتتابع سقوط مدن فلسطينية مهمة مع عمليات تهجير جماعي للفلسطينيين، فسقطت مدن: طبريا في 19 إبريل، وحيفا في 22 إبريل، وبيسان وصفد في 12 مايو، وبافا في 14 مايو.

وبشكل عام فقد حافظ أهل فلسطين على نحو 80-82% من أرض فلسطين حتى لحظة دخول الجيوش العربية.

وبصعب تتبع خطوات المعارك خلال هذه الحرب لكن الجيوش العربية حققت في البداية نجاحات لا بأس بها، وتمكن الجيش المصري من السيطرة على خط: المجدل - الفالوجة - بيت جبرين - الخليل، وخط: أسدود - القسطينة، وعزل المستعمرات الصهيونية في النقب، وتحرك الجيش الأردني ليركز قطاعاته في وسط فلسطين في مناطق القدس ورام الله واللد والرملة على بُعد نحو 10 كم من تل أبيب، بينما تركز الجيش العراقي في مناطق جنين ونابلس وطولكرم ووصل إلى مسافة 10 كم شرق نتانيا. وسيطر الجيش السوري على سمخ شمال شرقي فلسطين، فيما تركز جيش الإنقاذ في مناطق الجليل الأعلى شمال فلسطين. وأصبح وضع اليهود سيئاً في جنوب فلسطين لكنه تحسن بعض الشيء في شمالها بسيطرتهم على عكا في 17 مايو 1948.

وتمكن اليهود (في أثناء فرض الهدنة الأولى (11 يونيو - 8 يوليو 1948) بقرار مجلس الأمن الدولي) من إعادة تنظيم قواتهم وتطويرها كما وتدريباً وتسليحاً، وتسلموا 40 طائرة تشيكية وأسلحة ضخمة، بينما أغلق باب شراء السلاح دولياً في وجه العرب. وعندما اندلعت الجولة الثانية من القتال في 9-17 يوليو 1948، تمكن اليهود من توسيع دائرة احتلالهم فاحتلوا خلال ثلاثة أيام مدينتي اللد في 10 يوليو، والرملة في 12 يوليو، مُوسعين احتلالهم وسط فلسطين شرقاً بضم قرى بير معين والبرج والحديثة وبيرنبالا وقوله ومجدل يابا. كما احتل اليهود أجزاء من شمال فلسطين، فضموا خلال هذه المدة القصيرة مناطق الناصرة في 15 يوليو، وشفا عمرو وكفر ياسيف، كما حسنوا مواقعهم في منطقة القدس فاحتلوا، قرية المالحه.

ثم بدأت الهدنة الثانية بقرار من مجلس الأمن في 18 يوليو، حيث استفاد منها اليهود في تحسين مواقعهم وتوسيع احتلالهم. وفي 15 أكتوبر شن اليهود حملة جديدة ركزت على الجنوب، فاستطاعوا السيطرة على التلال المحيطة بعراق المنشية، وسقطت الحليقات في أيديهم في 20 أكتوبر وبالتالي انفتح الطريق أمامهم إلى النقب، ليتصلوا بالمستعمرات اليهودية التي كانت معزولة هناك. ووجدت القوات المصرية نفسها معزولة في المجدل وأسدود فقامت في الأسبوعين التاليين بالانسحاب منهما، ويسقوط عراق السويدان في 9 نوفمبر، اكتمل طوق القوات اليهودية حول الفالوجة، حيث حوصر نحو أربعة آلاف من الجيش المصري بقيادة العميد سعيد طه (كان جمال عبد الناصر تحت إمرته ضمن المحاصرين في الفالوجة). وقد ثبتت الفالوجة في وجه الحصار والهجمات المختلفة، إلى أن انسحبت بشرف بعد عقد الهدنة مع مصر في 24 فبراير 1949. وبينما كانت هذه المعارك دائرة قام اليهود بهجوم على بئر السبع في 18 أكتوبر وتمكنوا من احتلالها في 21 أكتوبر 1948. وبذلك انفتح أمامهم الطريق إلى احتلال باقي النقب، فاحتلوا العسلوج في 15 ديسمبر. وكان يوجد في باقي أراضي النقب وحدات أردنية صغيرة تم تجاوزها بسهولة في حملة سريعة قامت بها القوات اليهودية في الفترة من 6 - 10 مارس 1949، حيث وصلت إلى موقع أم الرشراش على خليج

العقبة في 10 مارس، والذي أنشأ عليه الكيان الصهيوني ما يعرف الآن بميناء ومدينة إيلات.

أما الجيب العربي الذي ثبت في أقصى شمال فلسطين فقد تم احتلاله في الفترة 29 - 31 أكتوبر 1948، وهو يضم قرى كوكب وعيلبون وسخين والرامة وترشيحا وسعسع شمالاً باتجاه الحدود اللبنانية.

وبذلك أكملت القوات اليهودية احتلالها 77% من أراضي فلسطين (20700 كم مربع) مقيمة عليها كيانها الصهيوني "إسرائيل".

وبعد أن وقعت مصر اتفاقية الهدنة في 24 فبراير 1949، تبعتها لبنان في 23 مارس، ثم الأردن في 3 أبريل، ثم سوريا في 20 يوليو 1949.

ومن الملاحظ أن اليهود عانوا من صعوبات بالغة ووجدوا أنفسهم في أوضاع حرجية في الستة أشهر التي سبقت دخول الجيوش العربية، وفي الشهر الأول لدخول هذه الجيوش. لكنهم بعد ذلك تمكنوا من تحقيق انتصارات مهمة، وسهلة أحياناً كاحتلال باقي شمال فلسطين، واللد والرملة، واحتلال النقب الذي يشكل لوحده نحو نصف مساحة فلسطين.

لقد قاوم الفلسطينيون بضراوة وبكل ما يملكون، وهناك في كل مدينة وقرية قصص ثبات وبطولة وتضحية، وحكايات مؤلمة من انعدام السلاح أو فسادة أو نفاذ الذخيرة، أو سوء إدارة المعركة من الجيوش العربية... وغيرها.

وقد ارتكب اليهود 34 مذبحه في أثناء هذه الحرب وأجبروا حوالي 800 ألف فلسطيني على الهجرة وترك ديارهم من أصل مليون و290 ألف فلسطيني عربي أي أن نحو 60% من شعب فلسطين وجد نفسه لاجئاً بعد هذه الحرب.^[96] وهاهم بعد 53 عاماً من التهجير القسري محرومون من العودة إلى أراضيهم.

هوامش الكتاب

[1] انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 41-67.

[2] See: Report on the Arab Movement & Zionism, by J. Camp, 12 Aug 1919, F.O. 371/4182, Yeshoa Porath, The Emergence of the Palestine National Movement, 1918-1929 (London: Frank Cass, 1974), p. 129

[3] انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص 230-232، وانظر أيضاً: تقارير حول هذه الهجمات في ملفات الخارجية البريطانية F.O. 371/5117.

[4] انظر: خليل السكاكيني، مرجع سابق، ص 193، وانظر:

- Frances Newton, *Fifty Years in Palestine* (London: Cold Harbour Press, 1948), p. 133-135.
- [5] Palin Report, p. 75, F.O. 371/5121.
- [6] انظر: تقرير بيل، ص 234، وعجاج نويهض، مرجع سابق، ص 319.
- [7] الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 142-144، وكامل خلّة، مرجع سابق، ص 250.
- [8] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 72، وانظر أيضاً:
- Disturbances in May 1921: Report of the Commission of Inquiry with Correspondence Relating There to Oct. 1921, Cmd. 1540 (London: H.M.S.O., 1921), p. 60. (Hereafter referred to as Haycraft Report)
- [9] انظر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 62، وانظر:
- Haycraft Report, pp. 30-33, and Report on Political Situation in Palestine for the Month of May 1921, H. Samuel to Churchill, 6 Jun. 1921, F.O. 371/6375
- [10] Haycraft Report, pp. 38-41, and Dispatch, Samuel to Churchill, 15 May 1921, AIR5/1243
- [11] Haycraft Report, pp. 5-16
- [12] Ibid, pp. 36-41
- [13] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 73-74، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918-1939، إعداد عبد الوهاب الكيالي، ط2 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1988)، ص 20-21.
- [14] Haycraft Report, p. 60
- [15] سامي الجندي، عرب ويهود: العداء الكبير (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 61.
- [16] تقرير بيل، ص 65-66.
- [17] See: The Situation Palestine, Memorandum by S. Of S. Colonies to the Cabinet, 9 Jun. 1921, Enclosing a Report by C.D. Brunton, 13 May 1921, Secret, F.O. 371/6375
- [18] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 73.
- [19] كامل خلّة، مرجع سابق، ص 256، وانظر:
- Report on the Political Situation in Palestine for the Month of May 1921, F.O. 371/6375
- [20] انظر نص كلمة صمويل في ملف: F.O. 371/6375.
- [21] Letter, Deeds to Shuckburgh, 22 Nov. 1921, C.O. 537/852
- [22] كامل خلّة، مرجع سابق، ص 273.
- [23] عمر أبو النصر بالاشتراك مع إبراهيم نجم وأمين عقل، جهاد فلسطين العربية: فصول تبحث في تاريخ القضية الفلسطينية وما طرأ عليها من تطور وتحول منذ النضال العربي الأول وحتى الثورة الحاضرة (يافا (فلسطين): دون ناشر، 1936)، ص 260، وإحسان النمر، قضية فلسطين في دورها البلدي (نابلس (فلسطين): جمعية

عمال المطابع التعاونية، دون تاريخ)، ص 112، وانظر أيضاً: P.D., Commons, Vol. 171, Col. 1796.

[24] كامل خلة، مرجع سابق، ص 399-404، وانظر:

P.D., Commons, Vol. 182, Col. 1804, and Vol. 183, Col. 564.

[25] انظر: الكيالي، وثائق المقاومة، ص 119-126، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 20-21، وعيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، ط2 (القدس: منشورات صلاح الدين، 1981)، ج1، ص 122.

[26] انظر: الكيالي، وثائق المقاومة، ص 141-141، والكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 202، وأميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص 115.

Report of the Commission on the Palestine [27] Disturbances of Aug. 1929, March 1930, Cnd. 5350 (London: H.M.S.O., 1930), p. 64 (Hereafter referred to as Shaw Report).

[28] جريدة الشورى (مصر)، 18 سبتمبر 1929.

[29] Shaw Report, p. 65.

[30] انظر: كامل خلة، مرجع سابق، ص 455، وانظر:

Shaw Report, p. 65, and Report on Palestine Riots 23 Aug. - 11 Sep. 1929, by Group Captain P.H.L. Play fair, 26 Dec. 1929, pp. 14-20, p. 29, p. 41, p. 49, AIR5/1243.

[31] Shaw Report, p. 65.

[32] تقرير بيل، ص 250.

[33] جريدة الشورى، 9 أكتوبر 1929.

[34] جريدة الشورى، 30 إبريل 1930، وانظر:

Norman Bentwich, Mandate Memories: 1918-1948 (London: The Hogarth Press, 1965), pp. 136-137.

[35] جريدة الشورى، 25 يونيو 1930، وكامل خلة، مرجع سابق، ص 485-484.

[36] انظر: أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص 135-136، وإحسان النمر، مرجع سابق، ص 193، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص 231، وأيضاً: Porath, The Emergence, p. 271.

[37] حول الكف الأخضر:

Report on Safad Gang, 1930, C.O. 733/190/5, & Summary of Items of Interest, Air H.Q., Palestine Command, Jan. & Feb. 1930, AIR5/1245.

[38] انظر: الكيالي، وثائق المقاومة، ص 238-239، ومحمد دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 30.

[39] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 378، وانظر:

Resume of Operations for Oct. 1933, Air H.Q., 23 Nov. 1933, AIR5/1246, & Report of the Commission Appointed by His Excellency the High Commissioner for Palestine by Notification No. 1561 Published in the Official Gazette,

Extraordinary, 7 Feb. 1934. (Hereafter referred to as Murison Report)

[40] انظر: وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 379-381، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 31-32، وزهير المارديني، مرجع سابق، ص 79. وانظر:

Murison Report, & Tel. H.C. to S.of.S. Colonies, 27 Oct. 1933, C.O. 733/239/5

[41] Murrison Report

[42] الكيالي، وثائق المقاومة، ص 341-344.

[43] Note of an Interview Granted by H.C. to Members of the Arab Executive, 25 Oct. 1933, C.O. 733/239/5 Part 2

[44] حول حركة القسام واستشهاده، انظر مثلاً: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين: 1936-1939 (القاهرة: وزارة الثقافة، مؤسسة التأليف والنشر ودار الكتاب العربي، 1967)، ومحسن صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، ص 231-317، وسميح حمودة، الوعي والثورة: دراسة في حياة وجهاد الشيخ عز الدين القسام (عمّان: دار ابن رشد، 1984).

[45] محمد عزة دروزة، العدوان الإسرائيلي القديم والعدوان الإسرائيلي الحديث على فلسطين وما جاورها (بيروت: دار الكلمة، 1980)، ج 2، ص 52.

[46] محمد نمر الخطيب، من أثر النكبة (دمشق: المطبعة العمومية، 1951)، ص 88.

[47] كامل خلة، مرجع سابق، ص 594.

[48] عبد الستار قاسم، الشيخ المجاهد عز الدين القسام (بيروت: دار الأمة للنشر، 1984)، ص 106.

[49] أكرم زعيتر، الحركة الوطنية الفلسطينية: 1935-1939 "يوميات أكرم زعيتر"، ط 3 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 32.

[50] انظر: يوميات أكرم زعيتر، ص 53-56، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص 331-332، وانظر أيضاً:

Dispatch on the Disturbances in Palestine, 19 Apr. to 14 Sep. 1936, by Air Vice-Marshal R.E.C. Peirse, submitted to Air Ministry, 15 Oct. 1936, W.O. 32/4177, p. 13. Hereafter referred to as Peirse Dispatch

[51] تقرير بيل، ص 126، ووثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 412.

[52] يوميات أكرم زعيتر، ص 60-63.

[53] نفس المرجع، ص 64-77، ووثائق المقاومة الفلسطينية العربية، ص 378-379، وانظر:

Periodical Appreciation Summary, No. 9/36, C.I.D. 6 May 1936, F.O. 371/20018

[54] محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 39-40.

[55] يوميات أكرم زعيتر، ص 99-100، وانظر: Peirse Dispatch, p. 20.

- [56] محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (بيروت: المكتبة العصرية، 1959) ج1، ص 128-129.
- [57] J. Marlowe, Rebellion in Palestine (London: The Cresset Press, 1946), p. 156.
- [58] انظر: فلسطين في مذكرات القاوقجي: 1936-1948 (الجزء الثاني)، إعداد خيرية قاسمية (بيروت: مركز الأبحاث ودار القدس، 1975)، ص 20-22.
- [59] Peirse Dispatch, p. 94.
- [60] تقرير بيل، ص 7-8.
- [61] وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ص 458.
- [62] انظر: يوسف رجب الرضيي، ثورة 1936 في فلسطين: دراسة عسكرية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982)، ص 61، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 43.
- [63] عن ثورة فلسطين سنة 1936: وصف وأخبار ووقائع ووثائق، إعداد مكتب الاستعلامات الفلسطيني بمصر (القاهرة: اللجنة الفلسطينية العربية، ديسمبر 1936)، ص 43.
- [64] الرضيي، مرجع سابق، ص 62.
- [65] محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 44، ومكتب الاستعلامات الفلسطيني، ص 28.
- [66] يوميات أكرم زعتر، ص 286.
- [67] Yeshoua Porath, The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion 1929-1939 (Great Britain: Frank Carr, 1977), p. 235.
- [68] محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج1، ص 187-188.
- [69] Report on the operations carried out by the British force in Palestine and Trans-Jordan in Aid of the Civil Power for 12 Sep. 1937 to 31 Mar. 1938, by R.P. Wavell sent to Under S. of S. War, 7 Apr. 1938, Secret, p.1, W.O. 32/9401, and Resume of Operations: for Oct. 1937, Air H.Q., 23 Nov. 1937, AIR 5/1247.
- [70] انظر: محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج1، ص 193-207، وانظر أيضاً:
- Tel, H.C. to S. of S. Colonies, 25 May 1938, Secret, Most Immediate, C.O. 733/36/1, Military Intelligence Summary, No. 19/38, 23 Sep. 1933, C.O. 733/81/9, and Dispatch, H.C. to S. of S. Colonies, 24 Oct. 1939, Secret, C.O. 935/21.
- [71] محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 53-54.
- [72] صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين (القاهرة: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر، ودار الكتاب العربي، دون تاريخ)، ص 75-77، وقد قدر مارلو عددهم بـ15 ألفاً. انظر: Marlowe, op. cit., p. 194.
- [73] زهير المارديني، مرجع سابق، ص 284.
- [74] يوميات أكرم زعتر، ص 427.
- [75] محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج1، ص 209.

- [76] المرجع نفسه، ص 211-212.
- [77] انظر حول الطابع الإسلامي للثورة في: محسن صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، ص 354-360.
- [78] يوميات أكرم زعيتر، ص 440، وجريدة الشباب، مصر، 21 سبتمبر 1938.
- [79] Tel., General Officer Commander to W.O., 18 Nov. 1939, Secret, C.O. 733/404/2.
- [80] انظر: الرضيعي، مرجع سابق، ص 61-62، وص 69، وص 73، وص 78.
- [81] محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية، ج1، ص 220.
- [82] Palestine: Statement of Policy, May 1939, Cmd. 6019 (London: H.M.S.O., 1939).
- [83] محمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 80.
- [84] انظر مثلاً: شكيب الأموي، شهادة من الميدان: وثائق عن حرب فلسطين 1948 (تونس: الدار التونسية للنشر، 1980)، ص 41-47، وكامل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين (الزرقاء (الأردن): مكتبة المنار، 1984)، ص 50-51، وص 53، وص 55.
- [85] انظر: عارف العارف، مرجع سابق، ج6، ص 225.
- [86] حول الوضع العربي في حرب 1948 انظر: هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991)، ص 71-72، وص 103-153.
- [87] انظر: المرجع نفسه، ص 75-76، وعرب فلسطين 1947-1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 18.
- [88] الكيلاني، مرجع سابق، ص 74-76، وص 82، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 88-89.
- [89] الكيلاني، مرجع سابق، ص 76.
- [90] عارف العارف، مرجع سابق، ج2، ص 342.
- [91] الكيلاني، مرجع سابق، ص 70.
- [92] صالح أبو يصير، مرجع سابق، ص 349.
- [93] انظر: بيان الحوت، مرجع سابق، ص 615-616، ومحمد أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، ط2 (القاهرة: مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، 1957)، ص 91.
- [94] انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 68، وكامل الشريف، مرجع سابق، ص 28، وصالح أبو يصير، مرجع سابق، ص، ومحمد محمود الصواف، معركة الإسلام أو وقائعنا في فلسطين بين الأمس واليوم (لبنان: دون ناشر، 1969)، ص 158-159.
- [95] حول مجريات حرب 1948، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 77-78، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 82-89، وصالح أبو يصير، مرجع سابق، ص، وانظر:
- Chaim Herzog, The Arab-Israeli Wars: War & Peace in the Middle East (New York & London: Random House, 1982), pp. 17-108.
- [96] Salman Abu Sitta, Palestinian Right to Return (London: Palestinian Return Centre, 1999), p. 16 & p. 27.

حرب 1956:

أحدثت حرب 1948 هزة كبيرة في الواقع العربي فتوالت الانقلابات العسكرية في سوريا، وأنهت ثورة الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952 العهد الملكي في مصر، واغتيل الملك عبد الله ملك الأردن في 20 يوليو 1950، وقام الملك حسين بطرد رئيس أركان الجيش الأردني جلوب باشا وبتعريب الجيش الأردني في مارس 1956.

وقامت الدول العربية بعقد اتفاقية الدفاع المشترك في 13 أبريل 1950، أتبعها بعدد من اتفاقات الدفاع الثنائية والثلاثية بين بعضها خلال سنتي 1955-1956. وسعت مصر وسوريا إلى كسر الاحتكار الغربي لتصدير الأسلحة، فعقدتا كل على حدة سنة 1955 صفقات أسلحة مع تشيكوسلوفاكيا.

ثم إن مصر كانت تسيطر على خليج العقبة، وزادت من فعاليتها الرقابية سنة 1955 على كل السفن التي تدخل هذا الخليج، ومنعت الملاحة "الإسرائيلية" فيه، وبذلك شلت الحركة التجارية لميناء "إيلات" نافذة الكيان الإسرائيلي إلى دول آسيا وشرق أفريقيا. كما فرضت مصر قيوداً - على مرور السفن في قناة السويس - من شأنها تشديد الحصار الاقتصادي على الكيان الإسرائيلي. كما نشطت العمليات الفدائية الفلسطينية عبر قطاع غزة - وبدعم مصري - ضد الكيان الإسرائيلي خلال الفترة 1955-1956. كل ذلك أثار مخاوف وانزعاج الكيان الإسرائيلي الذي سعى لاقتناص أي فرصة لتوجيه ضربة إلى مصر.

وفي الوقت نفسه، كانت الولايات المتحدة قد عرضت على مصر قرصاً مالياً لبناء السد العالي ذي الحيوية الكبرى للاقتصاد المصري. لكن رفض مصر لإقامة حلف بغداد (الذي انضمت إليه العراق وتركيا وإيران وباكستان) والذي استهدف ربط مصالح المنطقة بالقوى الغربية، ومواجهة "الخطر الشيوعي"، مع إبعاد الأنظار عن الخطر الصهيوني- الإسرائيلي الذي يربض في قلب المنطقة، أدى إلى سحب أمريكا عرضها في 19 يوليو 1956. وحتى تقوم مصر بتوفير الأموال اللازمة لبناء السد العالي، أعلن جمال عبد الناصر في 26 يوليو 1956 تأميم الشركة العالمية لقناة السويس. مما شكل ضربة كبيرة للمصالح الاقتصادية البريطانية. وكانت فرنسا - من جهتها - منزوعة من الدعم المصري للثورة الجزائرية ضدها. [97]

وقد اتفق الكيان الإسرائيلي مع بريطانيا وفرنسا على توجيه ضربة إلى مصر، تؤدي للاحتلال الإسرائيلي لسيناء، والاحتلال البريطاني الفرنسي لقناة السويس. وقد انبنت الخطة، التي وقعت عليها الأطراف الثلاثة في سيجر (قرب باريس) في 23 أكتوبر 1956، على أن تبدأ القوات "الإسرائيلية" بشن هجوم واسع في 29 أكتوبر بهدف الوصول إلى قناة السويس. ثم تقوم بريطانيا وفرنسا بإصدار إنذار مشترك في اليوم التالي يطالب القوات المصرية والإسرائيلية بالانسحاب مسافة عشرة أميال (16 كم) عن جانبي القناة، وبسماح مصر لبريطانيا وفرنسا باحتلال مؤقت لعدد من النقاط الرئيسية فيها، بحجة حماية الملاحة الدولية. وإذا ما رفضت مصر - وبالطبع سترفض -

ستقوم القوات البريطانية والفرنسية بإنزال قواتها في القناة، والهجوم على مصر لإجبارها على الرضوخ.^[98]

بدأ الكيان "الإسرائيلي" هجومه في 29 أكتوبر 1956 بعملية إنزال جوي لقوات المظليين في ممر متلا على بُعد 65 كم شرقي قناة السويس. وحدثت معارك محدودة شرقي القناة، لكن صدور الإنذار البريطاني الفرنسي في 30 أكتوبر، ورفض مصر له أوجد الذريعة التي يحتاجانها، فبدأت بريطانيا وفرنسا في 31 أكتوبر عدوانهما على مصر، وخصوصا المطارات والموانئ، وتم تدمير جزء كبير من الطيران المصري. وقررت مصر من جهتها التركيز على حماية القناة ومثلث بورسعيد - القاهرة - السويس، فأمرت الجيش المصري بالانسحاب من قطاع غزة وسيناء والتركز غربي قناة السويس. وتمكن الكيان الإسرائيلي دون صعوبة من احتلال غزة خلال 31 أكتوبر - 3 نوفمبر 1956، ومن احتلال سيناء خلال ثمانية أيام (29 أكتوبر - 5 نوفمبر 1956).

وصدر قرار الأمم المتحدة في 2 نوفمبر بإيقاف الحرب وانسحاب قوات الغزو البريطاني الفرنسي من الأراضي المصرية، وانسحاب الكيان الإسرائيلي إلى ما وراء خطوط الهدنة. ورغم أن هذه القوات تلكأت في تنفيذ القرار إلا أن الضغط السوفيتي - الأمريكي اضطرهما لذلك، فانسحبت القوات البريطانية-الفرنسية في 22 ديسمبر 1956، وأكملت القوات الإسرائيلية انسحابها في 6 مارس 1957. وقد تعهدت مصر في المقابل بمنع عمليات الفدائيين من قطاع غزة، ووافقت على وضع قوات دولية على حدودها. كما ضمنت "إسرائيل" بتعهد القوى الكبرى حق الملاحة البحرية في خليج العقبة، وكذلك الطيران الجوي فوقه.^[99]

كانت هذه الحرب إيذانا بانتهاء العهد الاستعماري البريطاني - الفرنسي في المنطقة، وورثة أمريكا والاتحاد السوفيتي لحلبة التنافس فيها. ورغم أن هذه الحرب كشفت مدى تطور القوة العسكرية الإسرائيلية، وعجز الجانب المصري (في ظل المعادلات الدولية) عن حماية نفسه، فضلا عن تحرير فلسطين، فإن هذه الحرب جندت تعاطفا عربيا وإسلاميا واسعا مع مصر، وأظهرت القيادة المصرية وخصوصا عبد الناصر "أبطالاً" في المقاومة والدفاع عن الحقوق العربية، وبرز نجم عبد الناصر كأمل للجماهير العربية في النصر والتحرير.

حرب 1967:

لم يكن الكيان الإسرائيلي سعيداً بمساحة الأرض التي أقتطعها من فلسطين في حرب 1948، وكان يرغب في المزيد من التوسع لفتح الباب بشكل أكبر أمام الهجرة والاستيطان اليهوديين. كما كان يفقد الشعور بالأمان في حدوده مع البلدان العربية التي يبلغ طولها 981 كيلومتراً، وكانت بعض المدن الساحلية تبعد حوالي 15 كيلومتراً عن الحدود مع الضفة الغربية مما يسهل ضرب العمق "الإسرائيلي".

ومن جهة أخرى، فإن الإعلام العربي، وخصوصا المصري الناصري، كان يبالغ في الإمكانيات العسكرية العربية، ويعد الجماهير العربية التي كانت تنتظر بصبر وحماس بإلقاء اليهود في البحر وتحرير فلسطين. غير أن الإستراتيجية العسكرية المصرية ظلت منذ حرب 1956 وحتى 1967 إستراتيجية دفاعية وليست هجومية، بخلاف ما كان يتحدث به الإعلام المصري صباح مساء. وحتى الخطة الدفاعية "قاهر" التي وضعتها القيادة المصرية في ديسمبر 1966 لم يطبق منها إلا جزء بسيط، إذ إن القسم الأكبر من ميزانية الدفاع كان يذهب إلى اليمن فلا يبقى إلا القليل لتحسين سيناء. [100]

ولم تكن الأوضاع الداخلية العربية ولا العلاقات العربية - العربية لتبعث على السرور، فقد عانت الشعوب العربية من أزمات فقدانها للحريات السياسية، ومن الفساد السياسي والاقتصادي، ومن الإعلام الموجه، وعاش عبد الناصر هاجس ملاحقة الإسلاميين، وضربهم وخصوصا الإخوان المسلمين. وتم تقديم البديل الإيديولوجي الاشتراكي - القومي والذي لم ينجح في خطط التنمية، ولا في تحقيق أساس نهضوي عربي، ولا في تفجير طاقات الأمة بشكل يتوافق مع عقيدتها وتراثها وثقافتها. وإذا كانت الجماهير العربية قد عاشت لحظات من النشوة والحماس عندما تحققت الوحدة المصرية - السورية (الجمهورية العربية المتحدة) في فبراير 1958، فإنها سرعان ما صدمت عندما حدث الانفصال في سبتمبر 1961. واستنزف الجيش المصري والميزانية المصرية في حرب اليمن ودعم الثورة فيها منذ 1963. وقد شهدت البلاد العربية نوعا من التضامن السياسي الظاهري خلال 1964 - 1965، حيث بدأت مؤتمرات القمة العربية بالانعقاد منذ يناير 1964. غير أن الخلاف سرعان ما دب بينها منذ 1966 وعادت الحرب الإعلامية لتكون مادة الإذاعات والصحف خصوصا في دول الطوق. وقد صادق الرؤساء والملوك العرب في يناير 1964 على تشكيل القيادة الموحدة لجيوش البلدان العربية، وتم تعيين الفريق المصري علي علي عامر قائدا عاما، لكن الخلافات العربية منذ 1966 عطلت عمل هذه القيادة، كما افتقد عدد من البلدان العربية للجدية في التعامل معها. فإما أنها لم تلتزم بأوامرها، أو أنها لم تدفع نصيبها في الميزانية، أو أنها رفضت دخول قوات عربية أخرى إلى أراضيها، مما عطل تنفيذ عمل هذه القيادة وخطتها. [102]

وكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وبدء حركة فتح عملياتها العسكرية منذ مطلع 1965 من العوامل التي دفعت الكيان الصهيوني لسرعة التحرك ومحاولة فرض واقع جديد، يضمن له التوسع والأمن، ويجر البلاد العربية إلى التسوية السلمية وفق الشروط "الإسرائيلية". وكان لقيام الكيان الصهيوني بمشروع تحويل مياه الأردن الذي بات معروفا للعرب منذ 1963، وضرب الصهاينة وتدميرهم لكل المشروعات العربية المقابلة لتحويل النهر، كان له أثره في ازدياد التوتر. [103]

بدأ الكيان الصهيوني تصعيد الأوضاع قبل عام من الحرب، فهاجم قرية السموع قرب الخليل في الضفة الغربية، وقام بمذبحة راح ضحيتها حوالي 200 شهيد، كما حدث تسخين متبادل على الجبهة السورية، حيث كان الصهاينة يقومون بطلعات جوية لقصف المواقع السورية، بينما كانت المدفعية السورية تقصف المستوطنات اليهودية المجاورة. وتزايدت التهديدات "الإسرائيلية" لسوريا، وتواترت الأخبار عن حشود

"إسرائيلية" على الحدود السورية خصوصاً في أوائل مايو 1967. [\[104\]](#)

وقامت مصر، وفق اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا، بالإعلان عن عزمها الدخول في الحرب منذ أول دقيقة إذا ما تعرضت سوريا للهجوم. وتبع ذلك إجراء مصري بطلب سحب قوات الأمم المتحدة عن خطوط الهدنة مع الكيان الإسرائيلي فانسحبت في 23 مايو 1967، وقامت مصر في 23 مايو بإغلاق مضائق تيران (خليج العقبة) في وجه الملاحة الإسرائيلية، مما كان يعني عملياً أن مصر تجهز "لمعركة المصير" مع الكيان الإسرائيلي. غير أن الفرقتين العسكريتين اللتين حركتهما مصر إلى سيناء لم يكونا يكفيان بالكاد للدفاع عن الحدود المصرية، فضلاً عن تحرير فلسطين. ويتعبّر آخر فإن الإجراءات التي كانت تتخذ على الأرض لم تكن متوافقة مع المواقف السياسية الحادة ولا التصريحات الإعلامية النارية. وكرر الرئيس المصري قبل الحرب بأيام استعداد بلاده للحرب ... "إذا أرادت إسرائيل الحرب، فأهلاً وسهلاً ... " لن نتركهم ليقرروا الوقت ويقرروا المكان ... علينا أن نستعد لننتصر ... وقد تمت هذه الاستعدادات ... ونحن على استعداد لمواجهة إسرائيل". [\[105\]](#)

وكانت الولايات المتحدة تعلم تفصيلات الهجوم "الإسرائيلي" المرتقب، والذي أعطته الضوء الأخضر، وأسهمت في تضليل الجانب المصري حول الاستعدادات "الإسرائيلية"، واستطاعت الحصول على تعهدات مصرية ألا تكون مصر البادئة في الحرب. [\[106\]](#) بل وصل الأمر بعيد الناصر أن يعلن بنفسه "نترك المبادأة والضربة الأولى لإسرائيل"، [\[107\]](#) وبذلك ضمن الكيان "الإسرائيلي" أن يكون صاحب الضربة الأولى. وقدمت الولايات المتحدة ضمانات لـ "إسرائيل" بحمايتها إذا ما تعرضت للخطر، كما وقّرت لها المعلومات اللازمة من خلال وسائلها الاستخباراتية والأقمار الصناعية. أما الاتحاد السوفيتي الذي كان يُعدّ حليفاً لمصر، فإنه ضغط أيضاً على مصر ألا تكون البادئة في الحرب، ولم يساعدها في الحصول على المعلومات اللازمة عن التحشيدات الإسرائيلية. [\[108\]](#)

كانت هناك قناعات كافية لدى "الإسرائيليين" والأمريكان والروس أن عبد الناصر لا يريد الحرب، بل وغير مستعد فعلياً لها، على الأقل من خلال حساب تحركات الجيش المصري واستعداداته. لقد كان قرار الحرب "إسرائيلياً" وبغطاء أمريكي.

بدأت "إسرائيل" الحرب [\[109\]](#) صباح 5 يونيو 1967 بقصف تسعة مطارات مصرية على شكل موجات متعاقبة بين كل موجة وأخرى عشر دقائق، وخلال ثلاث ساعات (8:45 صباحاً - 12 ظهراً) كان قد تم تدمير 80% من الطيران العسكري المصري وهو قابع على المدرجات دونما حركة. ويشير حسين الشافعي، نائب الرئيس المصري في ذلك الوقت، إلى وجود "مؤامرة" أو "خيانة" على مستوى عال في الجانب المصري. ويدلل على ذلك بأنه رأى بنفسه الطائرات العسكرية المصرية المدمرة وهي مصفوفة بجانب بعضها وكأنما كانت معدة للتدمير حسيماً ذكره في حديث لبرنامج شاهد على العصر الذي بثه تلفزيون الجزيرة القطري في نوفمبر 1999 .

وعلى أي حال، فقد تم إخراج سلاح الجو المصري من المعركة منذ الساعات الأولى، كما تم تدمير معظم سلاح الطيران السوري والأردني بنفس الطريقة، ومنذ الساعات الأولى للحرب مع الأردن وسوريا. وبذلك فقدت الجيوش العربية غطاءها الجوي، وأصبحت وحداتها العسكرية البرية ودباباتها ومدرعاتها فريسة سهلة للطيران "الإسرائيلي".

وقد تمكنت القوات البرية "الإسرائيلية" منذ ظهر 5 يونيو من اختراق الحدود المصرية، وتغلبت على المقاومة المحدودة التي واجهتها في غزة ورفح وخروبة وأبو عجيلة وبير جفجافة وغيرها، وتقدمت باتجاه قناة السويس. وفي الساعة الثامنة من مساء اليوم الثاني للمعركة (6 يونيو) أصدر القائد العام للقوات المصرية عبد الحكيم عامر أمراً بالانسحاب من سيناء، على أن يتم خلال ليلة واحدة!!

وأعلنت مصر مساء 7 يونيو قبولها لوقف الحرب، وأبلغته إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بينما استكملت "إسرائيل" احتلالها لسيناء في 8 يونيو 1967.

وفي الجبهة الأردنية بدأت المعارك في 5 يونيو بعد أن دمرت الطائرات الإسرائيلية 32 طائرة هوكر هنتر (هي كل سلاح الطيران الأردني) في مدرجاتها في مطاري عمان والمفرق. وحدثت معارك في مناطق القدس وجنين وقباطية والخليل، ومع مساء 6 يونيو كانت الدفاعات الأردنية قد انهارت، وصدرت الأوامر بالانسحاب إلى شرق الأردن وفي 7 يونيو كان الكيان الإسرائيلي قد أنهى احتلاله للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ودخل جنوده حرم المسجد الأقصى وهم يهزجون "محمد مات ... خلف بنات" أي يقصدون رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصرخون "يا لثارات خبير" معلنين انتقامهم لهزيمة اليهود على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر سنة 629م - 7هـ، قبل نحو 1340 سنة .

أما المعارك على الجبهة السورية، فبدأت في 9 يونيو بعد فراغ القوات الإسرائيلية من جبهتي مصر والأردن، وانتهت في 10 يونيو باحتلال الصهاينة الجولان السورية. وكان ذلك صدمة كبرى لما تتمتع به الجولان من مزايا استراتيجية وإمكانات تحصينية هائلة بوصفها منطقة جبلية، ولأن القيادة السورية كانت تتوعد الصهاينة بمصير أسود إذا اندلعت الحرب، بل وصل الأمر بإعلامها حدًا جعل أحد أهازيجه تقول إن طائرات الميغ "تتحدى القدر" [110] بينما ظهر مقال في افتتاحية مجلة جيش الشعب السورية في 25 أبريل 1967 يدعو إلى "خلق الإنسان الاشتراكي العربي الجديد ... الذي يؤمن أن الله والأديان ... وكل القيم التي سادت المجتمع السابق، ليست إلا دمي محنطة في متاحف التاريخ"!!! [111] لقد كانت الاستهانة بعقيدة الأمة وتراثها إشارة إلى حالة الخواء وضعف إرادة القتال التي يعانيها هؤلاء.

كانت هذه هي المعركة - الكارثة التي انتظرتها الجماهير العربية بشوق وشغف مدة 19 عامًا، وصحت على هول الصدمة التي نبهتها

إلى حجم التضليل والخداع الذي كان يمارسه الإعلام العربي وقياداتهم السياسية.

وفيما يلي قائمة بما أمكن معرفته من خسائر الأطراف المشاركة في الحرب، فقد كانت خسائر القوات المصرية حوالي 10 آلاف من القتلى والمفقودين، وأسر 5500، ودمرت 80% من أعتدة الجيش المصري بينها 800 دبابة، و450 مدفعا، 10 آلاف مركبة 305 طائرات (من أصل 360 طائرة) وخسرت القوات الأردنية 6049 قتيلاً و792 جريحاً و150 دبابة، وخسرت القوات السورية حوالي ألف قتيل و560 أسيراً و60 طائرة (من أصل 120 طائرة) و70 دبابة، كما استولى الصهاينة على 150 دبابة. وبلغ عدد قتلى القوات الإسرائيلية حسب هيرتزوج 764 منهم 338 على الجبهة المصرية و285 على الجبهة الأردنية و141 على الجبهة السورية. وبلغ عدد الجرحى الصهاينة (حسب الموسوعة الفلسطينية) حوالي 800 على الجبهة المصرية، و1453 على الجبهة الأردنية، و306 على الجبهة السورية. [112] كما خسر الصهاينة 26 طائرة قتال و10 طائرات نقل على كل الجبهات. [113]

أما أبرز نتائج حرب 1967 فكانت:

1. احتلال "إسرائيل" لما تبقى من فلسطين أي الضفة الغربية (5878 كم مربع)، وقطاع غزة (363 كم مربع)، واحتلالها لسيناء المصرية (61198 كم مربع) والجولان السورية (1150 كم مربع)، ليصبح مجموع الأرض التي يسيطر عليها الكيان الصهيوني 89359 كم مربع.
2. تشريد نحو 330 ألف فلسطيني.
3. سيطرة الكيان الإسرائيلي على منابع مياه الأردن، وفتح مضائق تيران وخليج العقبة للملاحة "الإسرائيلية".
4. تشكيل الكيان الإسرائيلي لخطوط دفاع جديدة، وتوفير عمق إستراتيجي يسهل الدفاع عنه بشكل أفضل.
5. فرض احتلال جديد للأراضي العربية، جَعَلَ هدف العرب فيما بعد استرجاع هذه الأراضي المحتلة سنة 1967، وليس تحرير فلسطين المحتلة سنة 1948.
6. تدمير القوات العسكرية لمصر والأردن وسوريا.
7. انكشاف ضعف القيادات العربية، وانعدام التنسيق فيما بينها، وعدم جدتها في تحرير فلسطين.
8. ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة وتعاضلها وبروز الهوية الوطنية الفلسطينية التي قُرِّرَت أن تأخذ زمام المبادرة بعد أن تبين لها مدى الضعف العربي.

حرب أكتوبر 1973:

أحدثت حرب 1967 جُرحاً غائراً في الكرامة العربية، فحاولت الأنظمة العربية استيعاب الصدمة وتوقي غضب الجماهير، فاجتمع الزعماء العرب في الخرطوم في 29 أغسطس - 1 سبتمبر 1967 معلنين أن لا صلح ولا مفاوضات ولا اعتراف بالكيان الإسرائيلي، وتعهدت الدول العربية بدعم دول الطوق لإعادة بناء قواتها المسلحة. ووجدت الأنظمة العربية نفسها - راضية أو راغمة - تفتح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني، الذي نشط بقوة خصوصاً في الفترة 1967-1970 عبر ساحات دول الطوق. ودخلت مصر وسوريا في حرب

استنزاف مع الكيان الإسرائيلي خصوصاً في الفترة من أغسطس 1968 إلى أغسطس 1970، أسهمت إلى حد ما في إعادة الثقة ورفع المعنويات لدى الجيشين المصري والسوري، بعد أن تمت مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية والقيام بعدد من الهجمات التكتيكية. وحسب هيرتزوج فقد خسر الصهاينة في حرب الاستنزاف نحو 500 قتيل و 2000 جريح.^[113]

غير أن حرب الاستنزاف لم تؤد إلى تسخين الوضع بما يكفي لتدخل دولي يجبر الكيان الإسرائيلي على الانسحاب. مما جعل تفكير قيادة الأنظمة العربية يتركز على شن حرب محدودة محسوبة الخطوات، لعلها تعيد الوضع إلى حدود ما قبل حرب 1967 سواء بنصر عسكري أو بضغط دولي ينشأ عن تحريك الوضع في المنطقة، بعد أن أرادت "إسرائيل" وأمريكا تجميد الوضع، ليحقق عامل الزمن أقصى درجات الفائدة للكيان الإسرائيلي.

لقد كان واضحاً منذ البداية أن هدف العرب من حرب أكتوبر هو "إزالة آثار عدوان 1967"، وليس تحرير فلسطين والقضاء على الكيان الصهيوني.

شكلت القيادتان السياسيتان المصرية والسورية "المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية - السورية المشتركة". وعيننا الفريق أول أحمد إسماعيل علي، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، قائداً عاماً للقوات المسلحة الاتحادية (مصر وسوريا)، ورئيساً للمجلس بدءاً من 10 يناير 1973. وتولى هذا المجلس الإعداد والتخطيط للحرب. وفي 25 فبراير 1973 اجتمع الرئيسان السوري والمصري في برج العرب غرب الإسكندرية واتخذوا قراراً بالحرب. وقد سميت خطة الحرب "خطة بدر"، حيث أنهى من إعداد تصوراتها في صيف 1973.^[114] وفي 24 سبتمبر 1973 لاحظ "الإسرائيليون" وجود استعدادات سورية - مصرية للحرب، وتم اتخاذ حالة التأهب الأدنى، وأخذت التقارير تتولى لدى القيادة "الإسرائيلية" لكنها كانت لا تزال تشك في جدية الهجوم وتوقيته، وقامت في 3 أكتوبر بدعوة الاحتياط، وأعلنت حالة التأهب في 5 أكتوبر. وتأكد لدى القيادة "الإسرائيلية" أن سوريا ومصر ستشنان الحرب في 6 أكتوبر لكنها كانت مترددة في توجيه الضربة الأولى. وعندما اندلعت الحرب في الساعة بعد ظهر 6 أكتوبر لم تفاجأ بها القيادة الإسرائيلية، لكن كان من الظاهر أنه كان لها وقع المفاجأة على القوات الإسرائيلية، خصوصاً في قناة السويس، مما يدل على أن الإجراءات الإسرائيلية لم تكن جادة بما يكفي لدخول لحرب.^[115]

بدأت الحرب بهجوم 300 طائرة مصرية وسورية ضد المواقع الإسرائيلية، وفتحت آلاف المدافع في الوقت نفسه نيرانها على طول جبهات القتال في قناة السويس والجولان. واندفعت القوات المصرية لتحطيم خط الدفاع الإسرائيلي شرقي القناة "خط بارليف" في بضعة ساعات، رغم أنه يعد من أقوى وأعقد خطوط الدفاع العسكرية. ونجحت القوات المصرية خلال ثلاثة أيام في الزحف لمسافة 12-15 كم على الامتداد الشرقي لقناة السويس. غير أنها قامت في الفترة من 9-13 أكتوبر "بوقف تعبوية" أدت لهدوء نسبي على الجبهة المصرية المشتركة. وحسب الخطة المصرية - السورية المشتركة كان

ينبغي على القوات المصرية الاستمرار في الزحف للسيطرة على منطقة ممرات متلا والجدي بعمق 50 كم تقريباً شرقي القناة، ثم تطوير الهجوم بعد ذلك شرقاً حسب تحسن ظروف القتال. لكن القيادة المصرية (التي كانت تشهد بعض الخلافات في الرؤى العسكرية) أخفت نيتها عن سوريا بالتوقف على عمق حوالي 12 كم فقط، لأنها ترى أن شبكة الحماية الصاروخية المضادة للطائرات لا تكفي أكثر من هذا المدى لتغطية تقدم القوات المصرية. وبسبب الضغط السوري قامت القوات المصرية باستئناف هجومها في 14 أكتوبر لكنها منيت بخسائر جسيمة، فقدت حوالي 250 دبابة، بعد أن ابتعدت عن المظلة الصاروخية، فقررت في نهاية اليوم العودة إلى مواقعها.

استفادت القوات الإسرائيلية من الوقفة التعبوية المصرية، ومن الجسر الجوي الأمريكي الذي زودها بكميات هائلة من الأسلحة المتطورة، فأعدت ترتيب قواتها، وأخذت زمام المبادرة الإستراتيجية. وقامت مساء 15 أكتوبر بتنفيذ خطة "القلب القوي" التي اشتهرت باسم "الغزالة"، والتي تُنسب إلى الجنرال أرييل شارون. وقبل فجر 16 أكتوبر تمكنت بقيادة شارون من اختراق الخطوط المصرية وعبور قناة السويس، وفتح "ثغرة الدفرسوار" غربي القناة، إلى الجنوب من مدينة الإسماعيلية. وعندما صدر قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار كان أقصى عمق "إسرائيلي" غربي القناة يبلغ 25-30 كم. غير أن القوات "الإسرائيلية" تابعت هجومها، فاستكملت تطويق قوات الجيش الثالث المصري شرقي القناة، واستولت على ميناء الأدبية جنوب غربي السويس، ووصلت إلى نقطة الكيلومتر 101، أي 101 كم شرقي القاهرة. وتم توقيف إطلاق النار نهائياً في 28 أكتوبر 1973. [116] ولولا المقاومة الشعبية البطولية للشيخ حافظ سلامة وإخوانه لسقطت مدينة السويس نفسها.

وعلى الجبهة السورية، حقق الهجوم السوري نجاحات أولية سريعة فاخترق خط الدفاع الإسرائيلي بعمق 20 كم داخل هضبة الجولان، وجرت معارك ضارية، غير أن تفوق القوات الجوية "الإسرائيلية" ساعد القوات البرية على صد الهجوم السوري. وتحولت القوات الإسرائيلية إلى الهجوم المضاد في 8 أكتوبر، وبعد يومين كانت قد استعادت ما فقدته في الجولان. وأخذت تهاجم مناطق شمال شرق الجولان، وتمكنت من احتلال ما عرف "بحيب سعسع" الذي ذكر أنه شمل 39 قرية سورية لم تكن محتلة من قبل وبمساحة 551 كم مربع، ووصلت القوات الإسرائيلية إلى مسافة 25 كم من دمشق. ووصلت إلى سوريا قوات عراقية وأردنية للمساعدة، وقامت سوريا بالتجهيز لهجوم مضاد، غير أنه ذكر أن موافقة مصر على قرار مجلس الأمن بوقف الحرب في 22 أكتوبر قد فاجأ السوريين، مما اضطرهم لإيقاف الحرب. وبعد ذلك استؤنفت حرب استنزاف استمرت نحو 80 يوما (13 مارس — 31 مايو 1973) لتتوقف حين تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات. [117]

وعقدت مصر اتفاقية فك الاشتباك مع الكيان الإسرائيلي في 18 يناير 1974 نصّت على انسحاب القوات الإسرائيلية من غربي القناة إلى مسافة تبعد 20-30 كم من شرقي قناة السويس، واحتفاظ مصر بقوات محدودة في الأراضي التي استرجعتها شرقي القناة (بعمق 8 -

12كم). وفي 21 فبراير 1974 كانت القوات الإسرائيلية قد انسحبت من غربي القناة "ثغرة الدفرسوار". وعُقدت اتفاقية فصل القوات بين سوريا والكيان الإسرائيلي في 31 مايو 1974، وبناء عليها، انسحبت الإسرائيلية القوات من جيب سعسع (551 كم مربع)، الذي احتلته في حرب 1973، ومن مدينة القنيطرة وبعض ما حولها، والتي احتلتها سنة 1967 (112 كم مربع). [118]

وقد أظهرت الدول العربية تضامناً قوياً مع مصر وسوريا في الحرب وأرسلت تسع دول عربية قوات عسكرية محدودة للمشاركة في الحرب. واستخدام العرب لأول مرة سلاح النفط، فقررت الدول العربية المنتجة للنفط في اجتماعها في الكويت في 17 أكتوبر 1973 تخفيض إنتاجها بنسبة 5% شهرياً وتطبيق حظر كامل على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة وهولندا. وفي 22 أكتوبر قرر وزراء النفط زيادة نسبة خفض الإنتاج إلى 25%. وحرصت الدول النفطية في قراراتها ألا تتضرر الدول المؤيدة للعرب من حظر النفط. وقد أدى حظر النفط إلى مواجهة الدول الغربية أزمة شديدة في الإنتاج والتصنيع وشنّون الحياة اليومية، وولدت مخاوف كبيرة من أزمات اقتصادية حادة في تلك البلدان. ولفت انتباه مواطني الدول الغربية إلى دعم بلدانهم للظلم الذي يقع في فلسطين، وإلى انعكاسات هذه القضية على حياتهم اليومية. ورغم أن الحظر النفطي استمر أشهراً قليلة إلا أنه كان ذا تأثير فعال. [119] واستفادت الدول العربية النفطية من تضاعف أسعار النفط مرات عديدة في مضاعفة إيراداتها وتحسين اقتصادياتها.

ولا تجنح المصادر العربية لذكر خسائر الحرب، وخصوصاً خسائر الجانب العربي، وقد قُدّرت مصادر غير عربية عدد قتلى الكيان الإسرائيلي بـ 2552 قتيلًا، والمصريين 7700 شهيداً، والسوريين 3500 شهيداً. وقال هيرتزوج إنه على الجبهة السورية قتل 772 "إسرائيليًا" وجرح 2453 وأسر 65، ودمرت 250 دبابة "إسرائيلية"، وأنه تم تدمير 1150 دبابة 222 طائرة سورية، أما على الجبهة المصرية فتم تدمير 292 طائرة مصرية، وقال إنه تم تدمير 102 طائرة إسرائيلية على الجبهتين السورية والمصرية. [120] وقالت الموسوعة - الفلسطينية إن الإسرائيليين خسروا في الأيام الأولى خمسة آلاف قتيل و400 أسير و800 دبابة و120 طائرة. [121]

وكان من أبرز نتائج حرب 1973:

1. كسر أسطورة الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر، وتحطيم نظرية الأمن الإسرائيلية، وإثبات إمكان استعادة أجزاء من الأراضي المحتلة على الأقل بالقوة العسكرية.
2. أخذ العرب زمام المبادرة، والانتقال من الدفاع إلى الهجوم الاستراتيجي، وإثبات كفاءة وشجاعة المقاتل العربي.
3. تحقيق قدر عال من التضامن العربي، من خلال المشاركة العسكرية، ومن خلال استخدام سلاح النفط.
4. تحقيق شعور بالثقة بالنفس، وارتفاع المعنويات بعد سنوات من الهزيمة والإحباط.
5. استخدام الأنظمة العربية - خصوصاً مصر - النتائج السابقة لتحريك الأوضاع السياسية، ومحاولة الوصول إلى تسوية سلمية

مع الكيان الإسرائيلي، تضمن عودة الأراضي المحتلة سنة 1967.

المقاومة الفلسطينية 1949 - 2001

أولاً: مرحلة المد القومي العربي 1949-1967

علق الفلسطينيون آمالهم بتحرير فلسطين-في هذه المرحلة بشكل عام على الأنظمة العربية، وخصوصاً مصر بزعامة جمال عبد الناصر، وكان شعار "الوحدة طريق التحرير" هو الشعار البراق لهذه المرحلة. وقد تم تغييب دور القيادة الوطنية الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني، في الوقت الذي ضُمَّت فيه الضفة الغربية إلى الأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية. غير أن شعور العديد من الفلسطينيين في النصف الثاني من هذه المرحلة بعدم جدية الأنظمة العربية في عملية التحرير دفعهم إلى إنشاء منظمات فدائية وطنية كان أبرزها حركة فتح، كما أن الأنظمة اضطرت لفتح المجال للفلسطينيين للتعبير عن "كينونتهم" وهويتهم ضمن أطر يمكن ضبطها ومتابعتها فكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964 بدعم مصري. والحديث عن هذه المنظمات والتنظيمات موجود في فصل آخر من هذا الكتاب.

لقد كان هول الصدمة عظيماً على الفلسطينيين إذ وجد 800 ألف منهم (60% من شعب فلسطين) أنفسهم لاجئين مشردين بعد أن فقدوا ما يملكون. وعاش معظمهم في خيام بالية دون عمل أو مصدر رزق في ظروف اقتصادية وصحية واجتماعية ونفسية قاسية. وكانوا يعرفون أرضهم ومساكنهم التي طردوا منها بدقة فما كانوا بحاجة لخرائط توضح لهم الطريق إليها، وكانوا ينظرون بحسرة وآلم عبر حدود الهدنة مع الكيان الصهيوني. ولذلك تميزت الفترة 1949-1956 بكثرة عمليات اختراق الحدود الفردية لاسترجاع ممتلكات للعائلات، أو للانتقام من الصهاينة الغاصبين. واتخذت المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة أشكالاً بسيطة محدودة التأثير، بانتظار دور عربي حاسم. وتزايد الانتماء الفلسطيني للمنظمات التي ترفع شعارات التحرير سواء كانت قومية ناصرية أو بعثية، أو إسلامية (إخوان مسلمون وتحرير)، أو يسارية وشيوعية.

لقد كانت عمليات اختراق الحدود كثيرة جداً خصوصاً قبل عام 1957 لدرجة أنها كانت تتم بشكل شبه يومي، وبالذات عبر قطاع غزة والضفة الغربية. وتشير التقارير التي كانت ترسلها السفارات البريطانية في تل أبيب وعمان والقاهرة، والتي كانت تحصل عليها عن طريق مصادرها الخاصة أو عن طريق لجان مراقبة الهدنة، إلى كثرة هذه العمليات وإلى شكاوى "إسرائيلية" مُرّة بسببها، فينقل أحد التقارير أن حوادث الاختراق الحدودي من جهة الأردن فقط سنة 1952 بلغت 1533 (بمعدل 4.1 حادث يومياً) وكان منها 14 حادث قتل، و37 حادث "نهب"، و252 صداماً (مسلحاً)، و1077 حادث "سرقة"، و142 "محاولة سرقة" و11 عملية "تخريب". وقد أدى ذلك إلى وقوع 207 قتلى و94 جريحاً، وتم القبض على 1851 شخصاً ^[122]. وأشار تقرير آخر إلى أن حوادث اختراق حدود الهدنة من جهة الأردن من ديسمبر 1953 - نوفمبر 1954 بلغ 725 حادثاً. ^[123] كل هذا رغم أن جلوب باشا رئيس أركان الجيش الأردني كان يؤكد دائماً أن الأجهزة العسكرية والأمنية تفعل ما بوسعها لمنع هذه الاختراقات.

[124] وسجل المفتش العام للشرطة الإسرائيلية مثلاً في الفترة من سبتمبر 1954 - فبراير 1955 تسعة حوادث قتل و140 حالة "نهب وسرقة" عن طريق قطاع غزة.[125]

ويبدو أن عمليات الاختراق الحدودي اتخذت أبعاداً أكثر تنظيماً منذ أوائل سنة 1953 بتولي مجموعات فدائية فلسطينية منظمة عمليات فدائية. ويُقل عن تقرير للسفارة البريطانية في تل أبيب في 14 أبريل 1953 أن الاختراق الحدودي من قطاع غزة هو عمل بعض المنظمات السياسية المتطرفة، وأن الحكومة المصرية لا تشجعها، ولكنها لا تعمل ما يكفي لمنعها.[126] وظهرت بعد ذلك في تواريخ مختلفة إشارات إلى دور الإخوان المسلمين في العمليات واعتراف السلطات المصرية بذلك.[127]

وحسب تصريح أدلى به بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي في الكنيست في مارس 1956 فإن عدد الإصابات الإسرائيلية بسبب الحوادث الحدودية سنة 1951 بلغ 137 إصابة، وفي سنة 1952 بلغ 147 إصابة، وسنة 1953 بلغ 162 إصابة، وسنة 1954 بلغ 180 إصابة، وسنة 1955 بلغ 258 إصابة.[128] أما حسين أبو النمل فينقل إحصائية تذكر أن عدد قتلى الإسرائيليين منذ توقيع وقف إطلاق النار في مارس 1949 وحتى حرب اجتياح القطاع وسيناء في آخر أكتوبر 1956 قد بلغ 1176 قتيلاً.[129]

وفي قطاع غزة، حيث كان الإخوان المسلمون يشكلون القوة الشعبية الأولى حتى سنة 1955، شكلوا تنظيماً سرياً جهادياً كانوا ينتقونه من بين عناصرهم. ويظهر لكاتب هذه السطور بعد مقابلات عديدة أجراها أن هذا التنظيم كان على علاقة بالنظام الخاص للإخوان المسلمين المصريين. وكان يتولى توجيهه كامل الشريف من منطقة العريش وكان صلة الوصل محمد أبو سيدو حيث يتولى مسؤولية التنظيم وإيصال الأوامر إلى أفراد في القطاع الذي كان مقسوماً إلى ثلاثة أقسام. وكان أبو جهاد خليل الوزير مسؤولاً في منطقة غزة (شمال القطاع)، (خ.أ) في خان يونس (المنطقة الوسطى)، ومحمد يوسف النجار في رفح (جنوب القطاع). وقد نفذ هذا التنظيم عدداً من العمليات الفدائية خصوصاً التعاون مع البدو عن طريق عبد الله أبو مريخيل ومحمد حسن الأفرنجي. وقد استفاد الإخوان من وجود ضباط مصريين إسلاميين في الجيش المصري قاموا بتدريبهم سرا من أمثال عبد المنعم عبد الرؤوف.[130]

ومن العمليات المهمة التي أثارت دويماً كبيراً عملية الياص في 17 مارس 1954 حيث هاجمت مجموعة فدائية باصاً إسرائيلياً على طريق إيلات - بير السبع، قرب معاليه أكريم مما أدى إلى مقتل 11 إسرائيلياً وجرح 3 آخرين. وقد عدّها رئيس الوزراء الإسرائيلي عملية عسكرية مدبرة بعناية، وأشارت التحقيقات إلى أن مركز المجموعة الفدائية هو القسيمة جنوب شرقي العريش في سيناء، وأشار إلى احتمال أن يكون الإخوان المسلمون وراءها، كما وضعت احتمالات أخرى كأن تكون من تدبير جماعة المفتي الحاج أمين...[131]

وكانت العمليات الفدائية تُقابل بردود فعل متطرفة من الكيان "الإسرائيلي"، فيقوم بارتكاب المذابح وقصف المدنيين. وقد أحدثت مذبحة غزة، التي قامت بها القوات الصهيونية في 28 فبراير 1955

وقُتلت 39 شهيدا وجرحت 32 آخرين، أحدثت انتفاضة عارمة في القطاع في الأول من مارس 1955 تطالب الحكومة المصرية بإعطاء الحرية للعمل الفدائي الفلسطيني، وتوفير السلاح. [132] ووافقت الحكومة المصرية تحت هذا الضغط، ووضعت العمل الفدائي تحت إشراف الضابط المصري مصطفى حافظ الذي قام بواجبه خير قيام. وقد تدفق الآلاف للتطوع، غير أنه تم انتقاء العناصر ذات الخبرات القتالية والمعرفة بالأرض، وزاد عدد الفدائيين العاملين عن ألف. وقاموا بعمليات يومية خاطفة، وأحيانا بعمليات كبيرة واسعة. وقد نشط هذا العمل بدءاً من شهر سبتمبر 1955 وحتى أكتوبر 1956. وكان من أبرز العمليات: العملية التي شارك فيها أكثر من 300 فدائي توغلوا حتى عمق 47 كم ووصلوا إلى مسافة 15 كم إلى الجنوب من تل أبيب. وقد قسموا أنفسهم إلى مفارز متعددة، قامت بالكثير من العمليات، وأثارت الرعب في الكيان الإسرائيلي، وقد تواصلت عملياتهم أسبوعاً كاملاً 6-13 أبريل 1956. وقد استشهد مصطفى حافظ في 14 يوليو 1956 نتيجة انفجار طرد ملغوم، أرسله له رجال الموساد "الإسرائيلي" عن طريق عميل مزدوج. [133]

وقد توقف العمل الفدائي عن طريق قطاع غزة إثر الاحتلال "الإسرائيلي" للقطاع وسيناء (آخر أكتوبر 1956 - 6 مارس 1957)، وبعد تعهد الرئيس عبد الناصر بإغلاق الحدود في وجه الفدائيين.

وكان المصريون قد حاولوا في أثناء فترة تبنيهم للعمل الفدائي تصعيد هذا العمل عن طريق حدود الأردن وسوريا ولبنان، وأشارت التقارير إلى تجنيد حوالي 200 فدائي في الأردن، وإلى دور الملحق العسكري المصري في الأردن في ذلك، وإلى وجود شخصيات فلسطينية تتولى تنظيم هذا العمل خصوصاً في منطقة الخليل، وإلى دعم المفتي الحاج أمين لهذا العمل، وإلى تمويل السعودية وتشجيعها للعمل الفدائي. ومن الملفات للنظر أن العمليات الفدائية قد نشطت عن طريق الضفة الغربية إثر الاحتلال الإسرائيلي للقطاع، وتحدثت التقارير عن قدوم ألفي شاب إلى منطقة الخليل أعمارهم تتراوح بين 18-25 سنة ويفترض أنهم جاهزون كاحتياط للوحدات الفدائية العاملة في الأردن. [134] واشتكت جولدا مائير في خطابها في الأمم المتحدة في 17 يناير 1957 أنه حدث منذ 3 ديسمبر 1956 حوالي 30 هجوماً على الكيان الإسرائيلي. وقالت مذكرة أعدتها الخارجية البريطانية في 12 مارس 1957، أن عدداً أكبر من العمليات حدث في الأسابيع الستة الماضية معظمها عن طريق الأردن. [135]

وببدو أنه بعد التعهد المصري بإغلاق الباب في وجه العمل الفدائي والانسحاب الإسرائيلي من القطاع في مارس 1957، وبعد ضبط الأمور أمنياً بشكل أقوى في الأردن إثر حدوث المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد الملك في العام نفسه، وقيام الأردن بحظر أنشطة الأحزاب السياسية، فإن العمل الفدائي تعرض لانتكاسة كبيرة، ودخل في حالة من الجمود، جعلت الفلسطينيين يتطلعون إلى أشكال جديدة من العمل الفدائي.

وتعد الفترة 1957-1964 فترة مخاض في تاريخ المقاومة الفلسطينية، إذ أخذت تظهر العديد من المنظمات الفدائية الفلسطينية كان أبرزها حركة فتح التي أنشأها ابتداءً وانحاز إليها

رجال الإخوان المسلمين الراغبين في تفجير الثورة ضمن مشروع وطني فلسطيني، والجهة القومية لتحرير فلسطين المعروفة باسم "شباب الثأر" وهي تنظيم إقليم فلسطين التابع لحركة القوميين العرب، والتي بدأت عملياتها في نوفمبر 1964، وجهة تحرير فلسطين بزعامة أحمد جبريل التي بدأت عملياتها حوالي 1965. ومنذ انطلاقة العمليات المسلحة لحركة فتح، وحتى حرب يونيو 1967، قام جناحها العسكري "العاصفة" بشن 200 عملية مسلحة.^[136]

وقد اتهمت الأنظمة العربية الفدائيين بالعمالة والرجعية، ومحاولة جرّها للحرب مع العدو قبل الأوان، وقامت بملاحقة أفرادها وسجنهم، ومنعهم من التحرك والعمل. وسُجن ياسر عرفات في سجن المزة السوري 51 يوماً، وعذب بعض الفدائيين وماتوا في السجون العربية.^[137]

وعندما أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964 قامت بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني على أسس الجيوش النظامية، ووضعت 85% من موازنتها لهذا الجيش، وتم تدريب عدد من الكوادر في الكليات العسكرية العربية، وبعض الدول الصديقة. وفي البلاد العربية التي رحبت بوجود هذا الجيش، تم تكوين وحدات عسكرية اعتمدت أساساً على الدول المضيفة في أمور التدريب والتسليح والدعم المالي. وسُمّيت وحداته العسكرية في سوريا باسم قوات حطين، وفي قطاع غزة باسم قوات عين جالوت، وفي العراق باسم القادسية، أما الأردن ولبنان فرفضتا الوجود الفلسطيني المسلح. وقد وصل حجم جيش التحرير إلى ستة آلاف رجل، غير أن هذا الجيش من الناحية العملية لم يكن أكثر من وحدات عسكرية في الجيوش السورية والمصرية والعراقية تشرف عليه م.ت.ف. اسمياً، وسعت الأنظمة العربية إلى تأكيد ولاء أصحاب الرتب العالية لها. ولم يخض هذا الجيش أية أعمال عسكرية، بسبب طبيعته النظامية حتى اندلاع حرب 1967.^[138]

ثانياً: مرحلة 1967-1987

اختلفت "تضاريس ومناخات" عمل المقاومة الفلسطينية في هذه المرحلة بحيث يمكن تجزئتها إلى مراحل أصغر. فقد سُمّي أحد الباحثين المرحلة حتى سنة 1970 بمرحلة "الطوق الكامل" حيث كان العمل الفدائي يستخدم كافة الحدود العربية مع الكيان الإسرائيلي، والمرحلة 1970-1982 مرحلة "الطوق المنقوص" حيث عملت أساساً من خلال الحدود اللبنانية، بعد أن خسرت قدرتها على العمل من خلال الحدود الأردنية والمصرية، ولم تستقد إلا بشكل ضئيل من الحدود السورية، والمرحلة 1982-1987، مرحلة "الطوق المفقود" بعد أن أجبرت على الخروج من لبنان.^[139] غير أن ما يجمع هذه الفترة في مرحلة واحدة كونها تمثل الإصرار الفلسطيني على خيار المقاومة، وتمركز عمل المقاومة وقيادتها في خارج فلسطين المحتلة.

كانت الفترة 1967-1970 هي الفترة الذهبية للعمل الفدائي الفلسطيني والثورة الفلسطينية، فقد أخذ الفلسطينيون زمام المبادرة في مواجهة المشروع الصهيوني، بعد أن انكشف لهم مدى ضعف الأنظمة العربية إثر هزيمة 1967. واضطرت الأنظمة تفادياً لموجات الغضب الشعبي لإفساح المجال أمام العمل الفدائي

الفلسطيني، الذي استطاع أن يبني قواعد قوية وواسعة خصوصاً في الأردن ولبنان. واستطاعت المنظمات الفدائية بقيادة حركة فتح الوصول إلى قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، حيث تولى رئاستها منذ فبراير 1969 ياسر عرفات.

وقد كانت هناك حوالي ثلاثين منظمة فدائية ذات أيديولوجيات وطنية وقومية واشتراكية وشيوعية. ولم يتوفر للإسلاميين منظمة فدائية بسبب الأجواء العدائية ضدهم، لدرجة أنه تم سحق منظمة حاول الحاج أمين الحسيني إنشائها، غير أن العديد من الإسلاميين عملوا من خلال فتح.

وكانت معركة الكرامة في 21 مارس 1968 إنجازاً مادياً ومعنوياً كبيراً للعمل الفدائي الفلسطيني وخصوصاً "فتح" حيث قتل 70 إسرائيلياً وجرح أكثر من 100 آخرين فيما استشهد نحو مائة فدائي، واستشهد من الجيش الأردني الذي شارك بفعالية 60 شهيداً وجرح 65 آخرون. [\[140\]](#) وقد اندفع بعد هذه المعركة التي أثبتت فعالية العمل الفدائي، وإمكانية كسر التحدي الصهيوني عشرات الآلاف للتطوع. وخلال 48 ساعة كان قد طلب خمسة آلاف شخص الانضمام إلى فتح، فقبلت 900 فقط حسب إمكانياتها ومعاييرها. وأخذت العمليات الفدائية تتطور نوعاً وكماً من 12 عملية شهرياً سنة 1967، إلى 52 عملية شهرياً سنة 1968، إلى 199 عملية سنة 1969، إلى 279 عملية شهرياً في الأشهر الأولى من سنة 1970. [\[141\]](#)

وأسس الإخوان المسلمون معسكرات الشيوخ في الأردن 1968-1970 حيث عملوا تحت غطاء حركة فتح مع احتفاظهم باستقلالية إدارية داخلية. وقد تم تدريب حوالي 300 رجل توزعوا على سبع قواعد فدائية. ورغم محدودية إمكانياتهم ومشاركتهم فقد قدموا نماذج متميزة في عمليات قوية كالحزام الأخضر 31 أغسطس 1969، ودبر ياسين 14 سبتمبر 1969، وسيد قطب 28 أغسطس 1970، واستشهد منهم 13 رجلاً. [\[142\]](#)

وفي فترة السبعينيات من القرن العشرين، وجد العمل الفدائي الفلسطيني نفسه مستنزفاً في معمة الخلافات مع الأنظمة العربية. إذ فقد قاعدة وجوده في الأردن، بعد الاشتباكات المسلحة العنيفة مع الجيش الأردني في سبتمبر 1970 ويوليو 1971. وعانى العمل الفدائي من الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) حيث استهدفت القوى التي فجرت تلك الحرب، ممثلة بحزبي الكتائب والوطنيين الأحرار المسيحيين، الوجود الفدائي الفلسطيني أساساً. كما عانى الفدائيون من تذبذب العلاقات مع سوريا، ومن تدهورها مع مصر منذ منتصف السبعينيات، مما أضعف قدرتهم على الفعل النضالي العسكري. غير أن المقاومة الفلسطينية تمكنت من الاحتفاظ بقاعدتها في لبنان حتى سنة 1982، واستمرت في عملياتها عبر الحدود اللبنانية، وإن كانت بمعدلات أقل.

ومن العمليات النوعية التي تجدر الإشارة إليها عملية ساقوي التي قامت بها فتح في تل أبيب في 6 مارس 1975 وأدت إلى مقتل وجرح خمسين جندياً وخمسين مدنياً، وعملية كمال عدوان التي قامت بها فتح أيضاً بقيادة دلال المغربي في 11 مارس 1978، مما أدى إلى مقتل 37 وجرح 82 من الصهاينة. وبرزت الجبهة الشعبية في عمليات

اختطاف الطائرات خصوصاً سنة 1970 والتي أثارت دويّاً عالمياً واسعاً، وقام أفرادها - بالتعاون مع الجيش الأحمر الياباني - بالهجوم على مطار اللد (المطار الرئيس في الكيان الإسرائيلي) في 30 مايو 1972، مما أدى إلى مقتل 31 وجرح 80 آخرين. ونفذت الجبهة الشعبية - القيادة العامة عملية الخالصة في 11 أبريل 1974 مما أدى إلى مقتل 18 إسرائيلياً وجرح 15 آخرين، كما نفذت الجبهة نفسها عملية الطائرة الشراعية في نوفمبر 1987. ونفذت الجبهة الديموقراطية عمليات مهمة مثل عملية ترشيحا في 15 مايو 1974 التي أدت إلى مقتل 27 إسرائيلياً وجرح الكثير، وعمليات بيسان وطبرية وعين زيف والقدس. [143]

وقامت منظمة أيلول الأسود (التي يشتهر بصلتها السرية بحركة فتح) بعدد من العمليات التي أحدثت دويّاً عالمياً، لأنها استهدفت المشروع الصهيوني ومؤيديه في العالم، خصوصاً في الفترة 1971-1973. وكان من أبرز عملياتها عملية ميونيخ في 5 سبتمبر 1972 التي استهدفت الرياضيين الإسرائيليين في دورة الألعاب الأولمبية بغيّة مبادلتهم بأسرى في السجون الإسرائيلية. وقد أدت العملية إلى مقتل 11 رياضياً إسرائيلياً واستشهاد خمسة فدائيين. [144]

وفي أواخر السبعينيات، وبعد أن أخذ التيار الإسلامي يستعيد شعبيته، ظهر تنظيم "أسرة الجهاد" في الأرض الفلسطينية المحتلة سنة 1948 والذي قام بعشرات العمليات إلى أن قضى عليه سنة 1980. كما بدأ الإخوان المسلمون بالإعداد السري للعمل المسلح، لكن انكشاف الأمر سنة 1984 أدى للقبض على زعماء التنظيم وعلى رأسهم الشيخ أحمد ياسين. وأخذت حركة الجهاد الإسلامي بالتكون منذ مطلع الثمانينيات وتنفيذ العمليات، وقام تنظيم سرايا الجهاد بتنفيذ عمليات نوعية أهمها عملية باب المغاربة في 16 أكتوبر 1986 والتي أوقعت حوالي ثمانين إصابة في جنود العدو الصهيوني.

وكانت المواجهات العسكرية العنيفة مع العدو الصهيوني أحد السمات البارزة للفترة 1970-1982 خصوصاً على الساحة اللبنانية. فقد ظل الكيان الصهيوني يقوم بعمليات متواصلة ضد قواعد الفدائيين في لبنان، بل وضد المدنيين وقراهم ومحاصيلهم ليوّجّد جواً من العداء للثورة، وليحاول معاقبة أولئك الذين يدعمونها. أما بالنسبة لقوات الثورة الفلسطينية، فقد كان أعداد أفرادها في لبنان (من مختلف المنظمات الفدائية) بحدود 12-15 ألف مقاتل، [145] وكانت تتمتع بإرادة قتال عالية، ومرونة في الحركة، وخبرة في جرب العصابات، كما وفرت لنفسها تسليحاً خفيفاً ومتوسطاً متناسباً مع وجودها في بلد عربي مضيق.

وكان من أبرز الحملات الإسرائيلية على الفدائيين في لبنان الهجمات المتتالية على منطقة العرقوب 1970-1972، وعملية اغتيال ثلاث من قيادات منظمة التحرير في بيروت في 10 أبريل 1973، وهم محمد يوسف النجار وكمال عدوان وكمال ناصر. وفي الفترة 14-21 مارس 1978 شنت القوات الإسرائيلية عملية اجتياح واسعة للجنوب اللبناني. وقد وجوبت بمقاومة فلسطينية عنيفة استخدمت أسلوب حرب العصابات. غير أن القوات الإسرائيلية أقامت شريطاً "أمنياً" حدودياً

في جنوب لبنان على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، ونصّبت الرائد اللبناني المنشق سعد حداد قائداً للشريط، حيث أعلن فيما بعد في 19 أبريل 1979 ما أسماه "دولة لبنان الحر" التي كانت في حقيقتها منطقة استعمار صهيوني بوجه لبناني عميل، يسعى لحماية اليهود في شمال فلسطين المحتلة. وقد استشهد في عملية الاجتياح هذه حوالي 700 لبناني وفلسطيني معظمهم من المدنيين.^[146]

وقد أثبتت المقاومة الفلسطينية جدارتها وكفاءتها في معركة الشقيف في 19 أغسطس 1980 عندما تمكنت من صد هجوم إسرائيلي يبلغ 15 ضعف عددها، ويتفوق عليها بكافة أنواع الأسلحة، وقد تكبد العدو خسائر كبيرة أجبرته على الانسحاب.^[147] وفي الفترة 10-24 يوليو 1981 قامت الطائرات والمدافع "الإسرائيلية" بقصف وحشي متواصل للمدن والقرى وقواعد الفدائيين في منطقة النبطية، شملت 46 مدينة وقرية مما أدى لاستشهاد 150 وجرح 600 آخرين. وقد ردت المقاومة الفلسطينية بقصف مدفعي وصاروخي على نحو 30 قاعدة عسكرية ومستعمرة وبلدة "إسرائيلية" شمال فلسطين المحتلة، وعلى مواقع جيش لبنان الجنوبي العميل. وقد ثبتت المقاومة بقوة، وردت بعنف، مما اضطر الإسرائيليين لتوقيف حملتهم، والاعتراف بفشلهم.^[148]

هوامش الكتاب

- [97] حول الظروف والأسباب التي أدت إلى حرب 1956، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 159-178.
- [98] المرجع نفسه، ص 191-192.
- [99] حول مجريات حرب 1956 ونتائجها، انظر: المرجع نفسه، ص 185-190، وانظر أيضاً: Herzog, op. cit., pp. 111-141.
- [100] الكيلاني، مرجع سابق، ص 266.
- [101] انظر: المرجع نفسه، ص 221-231، وص 264-270.
- [102] المرجع نفسه، ص 220، وص 261-263.
- [103] المرجع نفسه، ص 231.
- [104] المرجع نفسه، ص 259-260.
- [105] المرجع نفسه، ص 226-228.
- [106] المرجع نفسه، ص 276.
- [107] المرجع نفسه، ص 224-226.
- [108] حول مجريات حرب 1967، انظر: المرجع نفسه، ص 237-247، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 170-178، وانظر: Herzog, op. cit., pp. 145-191.
- [109] انظر: محمد بن عبد الغني النواوي، رؤية إسلامية في الصراع العربي الإسرائيلي، ج1: مؤامرة الدويلات الطائفية (دون مكان: دون ناشر، 1983)، ص 398.
- [110] المرجع نفسه، ص 397.

- [111] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 174-177، و Herzog, op. cit., pp. 165, p. 183.
- [112] الكيلاني، مرجع سابق، ص 239.
- [113] Herzog, op. cit., p. 220، وانظر حول حرب الاستنزاف في: الكيلاني، مرجع سابق، ص 348-319.
- [114] حول الاستعداد المصري - السوري للحرب، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 351، وص 381-377.
- [115] حول التآهب "الإسرائيلي"، انظر: عبد الستار قاسم، وغازي ربابعة، "الحروب الإسرائيلية"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 304-298.
- [116] حول الحرب على الجبهة المصرية، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 368-363، وص 447-435، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 194-191، وانظر: Herzog, op. cit., pp. 231-284.
- [117] حول الحرب على الجبهة السورية، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 372-368، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 191-188، والنواوي، مرجع سابق، ص 452، وانظر: Herzog, op. cit., pp. 285-307.
- [118] الكيلاني، مرجع سابق، ص 452-448.
- [119] المرجع نفسه، ص 390-389، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 195-194.
- [120] Herzog, op. cit., p. 306, pp. 310-311.
- [121] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 193.
- [122] انظر هذا التقرير في ملف: F.O. 371/104779.
- [123] انظر التقرير في: F.O. 371/111098.
- [124] انظر مثلاً: Tel., British Embassy (Amman) to F.O. no. 465, 1 Confidential, F.O. 371/115908.
- [125] F.O. 371/115897.
- [126] انظر التقرير في: F.O. 371/104779.
- [127] انظر مثلاً: رسالتين من السفارة البريطانية في القاهرة إلى الخارجية البريطانية بتاريخ 14 ديسمبر 1954، و 26 يناير 1955، ورسالة من السفارة البريطانية في تل أبيب إلى الخارجية البريطانية في 8 فبراير 1955، محفوظة في ملف: F.O. 371/115896، وانظر ملف: F.O. 371/111107.
- [128] Dispatch, British Embassy (Tel Aviv) to Lloyd, 10 Mar. 1956, F.O. 371/121773.
- [129] حسين أبو النمل، قطاع غزة 1948-1967: تطورات اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، (1979)، ص 66.
- [130] ضمن هذه المقابلات: مقابلة مع محمد الخضري، جدة، 15 سبتمبر 1998، وفوزي جبر، الكويت، 20 نوفمبر 1999، و.خ.أ.، 17 سبتمبر 1998 (اعتذر عن الإشارة إلى اسمه الصريح).
- [131] انظر ملفات: F.O. 371/111077, 111098-111100.
- [132] الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص 397.

[133] الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص 393-396، وأبو النمل، مرجع سابق، ص 101-123.

[134] حول التقارير البريطانية المتعلقة بهذا الموضوع، انظر ملفات: 115909-115911، F.O. 371/115904، وهي تتحدث عن التطورات سنة 1955، وانظر ملفات: 128160، F.O. 371/121776 وهي تتحدث عن التطورات سنة 1956.

[135] F.O. 371/128157.

[136] انظر: هلينا كوبان، المنظمة تحت المجهر، ترجمة سليمان الوزني (لندن: دار هاي لايت، 1984)، ص 221، ورياض نجيب الريس وديننا حبيب نحاس، المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية: منظماتها، أشخاصها، علاقاتها (بيروت: دار النهار، 1976)، ص 37، وص 49، وص 241.

[137] رياض الريس، مرجع سابق، ص 40.

[138] المرجع نفسه، ص 101-102، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 117-121، وج3، ص 314-315.

[139] الكيلاني، مرجع سابق، ص 473.

[140] هناك إحصاءات متضاربة حول خسائر الأطراف المختلفة في المعركة، انظر مثلاً: الموسوعة الفلسطينية، ج3، ص 638، والكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1968، ص 78-81، وص 119-121، ورياض الريس، مرجع سابق، ص 42.

[141] صلاح خلف، مرجع سابق، ص 96-98.

[142] انظر: محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 196-198.

[143] انظر حول هذه العمليات في: الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 489-490، وص 539-540، وج2، ص 313-314، وج3، ص 661-662، وج4، ص 42.

[144] انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 414، ورياض الريس، مرجع سابق، ص 85-62.

[145] الكيلاني، مرجع سابق، ص 493.

[146] حول اجتياح جنوب لبنان سنة 1978، انظر: المرجع نفسه، ص 486-487، وعبد الستار قاسم وغازي ربابعة، "الحروب العربية الإسرائيلية"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 309.

[147] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 638-641.

[148] الكيلاني، مرجع سابق، ص 487-488.

حرب 1982: [149]

هدف الكيان الإسرائيلي من حرب 1982 إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان وتدمير بنيتها العسكرية، والقضاء على مشروع الثورة الفلسطينية بتحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، وجّرها إلى مشاريع التسوية وفق الشروط والمعايير "الإسرائيلية"، خصوصاً وأن الأنظمة العربية هجرت الخيار العسكري أو لم تعد تراهن عليه. واستفاد الكيان الإسرائيلي من ظروف خروج مصر من الصراع العربي - الإسرائيلي بعد توقيعها اتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر 1978، ومن انشغال العرب بالحرب العراقية - الإيرانية، فضلاً عن الدعم الأمريكي للكيان الإسرائيلي الذي ازداد قوة في ولاية الرئيس ريغان.

وقد ادعى الكيان الإسرائيلي أن هدف الحرب هو تحقيق "سلامة الجليل" أي حماية المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين المحتلة من الصواريخ والعمليات الفلسطينية. مع العلم أنه لم تحدث عمليات من هذا النوع منذ 24 يوليو 1981 وحتى 4 يونيو 1982. بينما قام الكيان الإسرائيلي في الفترة نفسها بخرق المجال الجوي اللبناني 2125 مرة، وخرق المياه الإقليمية اللبنانية 652 مرة، فضلاً عن بعض حوادث الانتهاك برأ.

بدأ الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان في 4 يونيو 1982 واشترك فيه 125-150 ألف جندي (من أصل 170 ألفاً هم قوام الجيش "الإسرائيلي" العامل) تساندتهم 1600 دبابة، و1600 ناقلة جنود مدرعة، و600 مدفع وراجمة صواريخ، والقوات الجوية والبحرية، أي أنها كانت حرب اقتلاع للوجود العسكري الفلسطيني، في جو من الاطمئنان إلى عدم وجود أي تحرك عربي جاد، فتركت الحدود شبه فارغة مع البلاد العربية الأخرى.

وقد تمكنت القوات "الإسرائيلية" من اجتياح جنوب لبنان ووسطه بسرعة كبيرة تساندتها القوى الكتائبية، وفي يوم 9 يونيو كانت قد وصلت إلى مشارف بيروت. وقد حاولت القوات السورية المتمركزة في البقاع والشوف التصدي لها، لكن القوات "الإسرائيلية" تمكنت من تدمير شبكة الصواريخ السورية، وأسقطت في معارك جوية مائة طائرة عسكرية سورية فانكشفت القوات السورية البرية أمام الطيران الإسرائيلي، واضطرت القوات السورية للانسحاب بعيداً عن محاور القتال منذ 11 يونيو.

وقد استمرت معركة بيروت 65 يوماً (9 يونيو - 12 أغسطس 1982). ووصلت القوات "الإسرائيلية" إلى طريق بيروت دمشق، ودخلت بيروت الشرقية في 11 يونيو حيث قصر الرئاسة في بعداء، وحيث وجدت ترحيباً من تحالف القوات اللبنانية الكتائبية. وقد أكملت حلقة حصارها على بيروت الغربية في 14 يونيو حيث تجمع فيها نحو 12-13 ألف مقاتل فلسطيني واللواء السوري الـ85. وقد قررت المقاومة الفلسطينية الصمود، وقدمت نموذجاً لملاحمة بطولية، فشل العدو خلالها وعلى مدى شهرين من احتلال رقعة صغيرة هي منطقة بيروت الغربية، رغم شراسة القصف والحصار ومحاولات الافتحام والهجمات برأ وبحراً وجواً، واستخدام أحدث وأشد وسائل الدمار. وفي 30 يونيو كان قد استشهد نحو 15 ألف مدني من جراء الغزو الإسرائيلي.

وقد اضطرت القوات "الإسرائيلية" للموافقة على وقف إطلاق النار في 12 أغسطس 1982، بعد أن فشلت في احتلال بيروت الغربية. غير أن القوات "الإسرائيلية" حققت أهدافها بشكل عام. إذ اقتضت الترتيبات خروج المقاومة الفلسطينية وقيادة م.ت.ف من لبنان بعد أن تجمعت في بيروت، مما أدى إلى خروج حوالي 11 ألف فلسطيني مقاتل (نحو 8300 من المنظمات الفدائية 2600 من جيش التحرير الفلسطيني و175 جريحاً) وذلك وفق ترتيبات تضمن سلامتها، وقد تم ذلك في الفترة 21 - 31 أغسطس 1982، حيث توجه المقاتلون الفلسطينيون إلى معسكرات في سوريا والعراق وتونس واليمن

(الشمالي والجنوبي) والجزائر والسودان. ولم تحترم القوات "الإسرائيلية" تعهداتها، فقد اقتحمت بيروت الغربية بعد أسبوعين من خروج المقاومة الفلسطينية، وأشرفت بنفسها على تنفيذ قوات الكتائب والوطنيين الأحرار وغيرهم من القوى المسيحية المتعصبة لمذابح صبرا وشاتيلا في 16-18 سبتمبر 1982 والتي أدت إلى استشهاد نحو 3500 فلسطيني ولبناني من المدنيين الأطفال والنساء والشيوخ ...

أدت حرب 1982 إلى استشهاد وجرح نحو 55 ألف فلسطيني ولبناني، وإلى تدمير معظم البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان بحيث لم تعد تشكل خطراً جاداً على الكيان الصهيوني، ووجدت م.ت.ف نفسها بعيدة عن فلسطين، محرومة من العمل العسكري في دول الطوق. [150] وكسب تيار "الواقعية" في م.ت.ف دفعات جديدة باتجاه تبني الحلول السلمية، وأخذ تركيز م.ت.ف ينصب بعد ذلك على النضال السياسي. وعانت من محاولات فرض الهيمنة عليها أو تجاوزها، كما عانت من الاختلافات الداخلية، ووقع انشقاق في حركة فتح بزعماء أبو موسى. ورغم البطولات التي أبدتها المقاتلون الفلسطينيون، فإن حرب 1982 كشفت عن اختراقات وترهلات ونقاط ضعف في جسد الثورة، كما دفعت إلى مراجعة الايديولوجية التي يجب أن يبنى عليها الصراع مع العدو.

ولم تدم سعادة الكيان الصهيوني بتحقيق أهدافه، إذ سرعان ما ظهرت المقاومة اللبنانية ممثلة خصوصاً بحزب الله، حيث حولت الجنوب اللبناني إلى ساحة حرب توالى فيها العمليات اليومية وسقوط القتلى "الإسرائيليين". فقد جرى اغتيال الزعيم الكتائبي بشير الجميل الذي نصبته "إسرائيل" رئيساً على لبنان بعد أيام من انتخابه. وتم تدمير مقر القيادة العامة للقوات "الإسرائيلية" في صور في 12 نوفمبر 1982 حيث قتل 75 عسكرياً "إسرائيلياً"، وهوجم مقر الحاكم العسكري الإسرائيلي في صور في 4 نوفمبر 1983 وقتل 19 إسرائيلياً. وأفشلت القوى الوطنية الإسلامية الوجود المشبوه للقوات متعددة الجنسيات في لبنان، فدمرت السفارة الأمريكية في بيروت في 18 أبريل 1983 وقتلت 80 شخصاً، ودمرت مقر قيادة القوات الأمريكية في 23 أكتوبر 1983 وقتلت 239 جندياً. كما ضربت مقر قيادة القوة الفرنسية في 23 أكتوبر و21 ديسمبر 1983 مما أدى إلى مقتل 71 جندياً. وتمكنت المقاومة من إفشال الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والكيان الإسرائيلي الذي وُقِعَ في 13 مايو 1983، حيث تم إسقاطه في 5 مارس 1984، لأنه اتفاق ينتقص من الحقوق اللبنانية الكاملة في السيادة والاستقلال. كما أخذت المقاومة الفلسطينية تعود شيئاً فشيئاً إلى لبنان - وإن بدرجة أقل مما سبق - وتتولى القيام ببعض العمليات والدفاع عن المخيمات الفلسطينية. [151]

وقد اضطرت القوات الإسرائيلية للانسحاب في 4 سبتمبر 1983 إلى خط نهر الأولي، ثم قررت في 14 يناير 1985 تحت الضربات القاسية للمقاومة إلى الانسحاب من كثير من المناطق على ثلاث مراحل أتمتها في يونيو 1985، وأبقت قواتها فقط في الشريط الحدودي، الذي عهدت بإدارته إلى عميلها إنطوان لحد، وهو شريط في جنوبي لبنان يتاخم الحدود مع فلسطين وبعمق 5 - 20 كم داخل لبنان. [152] وقد توالى ضربات المقاومة للقوات الإسرائيلية وعملاتها في هذا الشريط حتى تم تحريره في 24 مايو 2000.

ثالثاً: مرحلة 1987-2001:

كانت أبرز مظاهر المقاومة المسلحة للمشروع الصهيوني في هذه المرحلة الانتفاضة المباركة، وانتفاضة الأقصى، وهزيمة الكيان الإسرائيلي في جنوب لبنان وانسحابه، وتميزت هذه المرحلة بأن القوى الفلسطينية الأساسية التي تبنت المقاومة المسلحة طوال العشرين سنة السابقة ممثلة في قيادة م.ت.ف وحركة فتح قد جنحت إلى خط التسوية السلمية، بينما ظهرت فصائل فلسطينية جديدة تبنت العمل العسكري وفق منظور إسلامي جهادي، وبرزت في تنفيذ العمليات العسكرية في الداخل. فتولت حماس قيادة الفعاليات الجهادية وإلى جانبها - وإن بدرجة أقل - حركة الجهاد الإسلامي.

وكان من مظاهر هذه المرحلة أن مركز الثقل في المقاومة المسلحة انتقل إلى الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن كان متركزاً في الخارج، وفيما يلي أبرز مظاهر المقاومة المسلحة.

الانتفاضة المباركة:

حدثت شرارة الانتفاضة المباركة في يوم 9 ديسمبر / كانون أول 1987 إثر استشهاد أربعة عمال فلسطينيين في حادث دهس متعمد في اليوم الذي سبقه، وقد قررت حركة الإخوان المسلمين منذ تلك الليلة المشاركة في الانتفاضة وتوجيهها، فبدأت - بترتيبها - المظاهرات العارمة بعد صلاة الفجر 9 ديسمبر من مسجد مخيم جباليا، وسقط الشهيد حاتم أبو سيس، ثم سقط الشهيد رائد شحادة في مظاهرة أخرى قرب مستشفى الشفاء، (وأصدر الإخوان المسلمون بيانهم الأول باسم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في 13 ديسمبر 1987 التي عدّوها امتداداً لهم وجناحهم الضارب). وتوالى سقوط الشهداء واتسعت المظاهرات لتعم أرجاء الضفة والقطاع وليشارك فيها كافة أبناء الشعب. [153] وتميزت هذه الانتفاضة بأربعة مظاهر:

الأول: أن أهل "الداخل" المحتل (الضفة والقطاع) أخذوا زمام المبادرة النضالية الجهادية، بعد أن كانت بيد العمل من "الخارج".

الثاني: أن التيار الإسلامي شارك بقوة وعنف وفاعلية، وبرز على ساحة المواجهة بحجم منظم مؤثر.

الثالث: أنها شملت كافة قطاعات الشعب الفلسطيني واتجاهاته وفئاته العمرية.

الرابع: أنها اتسمت بالجرأة والتضحية، والمشاركة الواسعة للأطفال والفتيان والنساء، وبالمظاهر النبيلة من إيثار وتعاون وشهامة، وبالقضاء على مظاهر العمالة والفساد من خمور ودور لهو ...

وتميزت المرحلة الأولى من الانتفاضة بالمواجهات الشعبية الواسعة والإضرابات، والمظاهرات، ومقاطعة الإدارة المدنية الصهيونية، وتنظيف المجتمع من العملاء ومروجي الفساد والمخدرات، وبعد نحو أربع سنوات أخذت تبرز المرحلة الثانية التي شهدت تنامي العمليات المسلحة ضد الصهاينة مع تراجع الأنشطة الجماهيرية الواسعة. وقد عدّت حركة فتح وحلفاؤها في م.ت.ف اتفاقية أوسلو (سبتمبر 1993) نهاية للانتفاضة فأوقفت فاعليتها، أما الجهات الأخرى وخصوصاً

حماس والجهاد الإسلامي فقد استمرت في فاعليتهما، بل وصعدتا من عمليتهما الجهادية. غير أن تشكيل السلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة في مايو 1994 أفقد الانتفاضة كثيراً من وهجها، كما أفقدها المشاركة الشعبية الجماهيرية اليومية، فاقصر الأمر بشكل أكبر على أعضاء الحركات والتنظيمات.

ومن جهة أخرى، عدّت م.ت.ف الانتفاضة رافعة لها من محاولات العزل والتهميش والتجاوز، فسعت لتوظيف الانتفاضة في تحقيق إستراتيجيتها للوصول إلى تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني تؤدي إلى انسحابه من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقامة الدولة الفلسطينية على أراضيه. فبعد أسبوعين من بدء الانتفاضة دعت م.ت.ف إلى إضراب عام يوم 21 ديسمبر 1987، وبدأت صور ياسر عرفات وشعارات المنظمة بالظهور. وشكلت م.ت.ف "القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة" التي شاركت فيها فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، وصدر بيانها الأول في 8 يناير 1988. [154] وهكذا بدأ يتنازع قيادة الانتفاضة تياران هما التيار الإسلامي وتيار م.ت.ف باستراتيجيات مختلفة وأهداف متباينة، ولكن بفعاليات جهادية نضالية متشابهة تقريبا ضد العدو، تمثلت في المظاهرات والإضرابات وقذف الصهائنة بالحجارة وقنابل المولوتوف الحارقة ... وغيرها. وكانت الجماهير تستجيب لكلا التيارين، وتلتزم بالإضرابات التي يدعوون إليها.

وقد قام الكيان الإسرائيلي بإجراءات لا مثيل لها لقمع الانتفاضة، فاستخدم الرصاص الحي، ورصاص الدمدم المحرم دولياً، وأساليب تكسير عظام المتظاهرين، ومختلف أشكال تعذيب الأسرى، ومنع السفر، وقطع المواصلات والاتصالات الهاتفية، ومصادرة الهويات، وهدم المنازل، وقام بمصادرة الأراضي في الضفة والقطاع بوتيرة عالية، حيث بلغت المصادرة خلال سنوات الانتفاضة 457834 دونماً (وهي مساحة تزيد عن مساحة كل قطاع غزة بنحو 94 كم مربع). وشملت الإجراءات الإسرائيلية الحصار التمويني وإغلاق الأسواق وإتلاف المحاصيل الزراعية، ومحاولات كسر الإضرابات التجارية. وتعرضت المؤسسات التعليمية والصحية الفلسطينية لعمليات الإغلاق والمداهمة، فضلاً عن انتهاك حرمة المساجد. [155]

وحسب إحصائية أعدتها م.ت.ف فإن السنوات الست الأولى للانتفاضة (ديسمبر 1987 - ديسمبر 1993) قد شهدت استشهاد 1540 فلسطينياً، وبلغ عدد الجرحى 130 ألفاً، كما اعتقل حوالي 116 ألفاً لمدة مختلفة. [156] وكان من بين شهداء الانتفاضة 353 طفلاً دون السادسة عشر من العمر. [157]

وتعد الانتفاضة المباركة من أروع وأنبى ما شهده تاريخ فلسطين، بل والتاريخ الإنساني، عندما واجه شعب أعزل بأطفاله ونسائه وشيوخه إحدى أعتى وأقصى القوى في العالم، والمدججة بأحدث أسلحة البطش والدمار. وانشد العالم إليه مُعجباً ومبهوراً بـ "العين التي تحدّت المخرز" وبالحجر الذي واجه الرصاص والدبابة. وكان من أبرز إنجازات الانتفاضة:

- أثبتت للكيان الإسرائيلي فشل كافة أساليبه في تركيع وإذلال الشعب الفلسطيني . وأثبتت للعالم أن هناك شعباً مظلوماً، أرضه محتلة، ويريد أن يعيش حراً مستقلاً.
- فضحت الوجه القبيح للكيان الإسرائيلي، وكشفت زيف ادعاءاته المتعلقة بالمدنية والديموقراطية، وأظهرته قوة اغتصاب وإجرام وقهر للآخرين.
- وجهت الانتفاضة ضربة قوية لمظاهر الاحتلال ومؤسساته، وخصوصاً الجواسيس والعلماء المتعاونين مع جهاز المخابرات، وتمت تصفية نحو 900 منهم.
- عالجت الانتفاضة بكثير من النجاح مظاهر الفساد الخُلقي والاجتماعي، وتضاعفت مظاهر التدين، وتحقق قدر عال من التكافل والتراحم والإيثار، وظهر جيل جديد من الشباب والفتيان، يمتاز بالشجاعة والثقة بالنفس والاستعداد للتضحية والاستشهاد.
- عادت القضية الفلسطينية لتصدر قائمة الاهتمامات الدولية، ولتثبت أنها تستعصي على الصياع أو الذوبان.
- أظهرت الانتفاضة قوى جديدة، أصبحت ذات تأثير فاعل في الساحة الفلسطينية ممثلة بحماس والجهاد الإسلامي.
- وقد كان من نتائج الانتفاضة أن عاد الوهج والألق لـ م.ت.ف وقيادتها مرة أخرى، وفرضت نفسها على الساحة من جديد.

انتهت الانتفاضة المباركة بتوقيع م.ت.ف لاتفاقية أوسلو (سبتمبر 1993)، وبدء مرحلة الحكم الذاتي في أجزاء من الضفة والقطاع (مايو 1944). غير أن حماس والجهاد الإسلامي استمرت في فعاليتيهما الجهادية وعملياتهما العسكرية النوعية، وخصوصاً الاستشهادية. فقد ردت حماس على مذبحه الحرم الإبراهيمي (فبراير 1994) بخمس عمليات عنيفة، وردت على استشهاد يحيى عياش (الذي كان مهندساً لعمليات أدت لمقتل 70 صهيونياً وجرح 340 آخرين) بعدة عمليات في 25 فبراير - 4 مارس 1996، هزت الكيان الصهيوني وأفقدته صوابه، واستدعت عقد مؤتمر دولي بمشاركة الدول الكبرى بهدف ما أسماه "مكافحة الإرهاب". [158] ورغم محاربة السلطة الفلسطينية والكيان الإسرائيلي (بالتعاون مع المخابرات الأمريكية) بكل شراسة وعنف للقوى المجاهدة، فقد تمتعت حماس بنقل جماهيري واسع، وكان لها الدور الأكبر في الاستمرار في العمليات العسكرية، وإلى جانبها حركة الجهاد الإسلامي التي قامت بالعديد من العمليات النوعية المتميزة التي أفقدت العدو صوابه.

هبة الدفاع عن الأقصى:

يقوم المسلمون في فلسطين بالسهر على حماية المسجد الأقصى ورعايته، إذ إن الاحتلال اليهودي - الصهيوني يستهدف تدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه. وهناك 25 منظمة يهودية متطرفة تسعى لتحقيق هذا الغرض. وعادة ما يجتمع المسلمون بالآلاف للدفاع عن حرمة الأقصى (وهم لا يملكون إلا حجارتهم ولحوم أجسادهم) كلما حاول اليهود انتهاك حرمة.

ففي 8 أكتوبر 1990 حاولت جماعة "أبناء الهيكل" اليهودية وضع حجر الأساس لبناء الهيكل اليهودي في ساحة المسجد الأقصى، فقام

المسلمون يدافعون عن حرمة، مما أدى لاستشهاد 34 وجرح 115 آخرين، بعد أن تمكنوا من إفشال المخطط اليهودي. [159]

وفي 24 سبتمبر 1996 قامت السلطات اليهودية بافتتاح نفق أسفل المسجد الأقصى، مما أدى إلى انتفاضة غضب عارمة شملت مدن وقرى فلسطين، ووقعت اشتباكات واسعة مع الشرطة والجيش الإسرائيلي، الذي استخدم الأسلحة المختلفة وطائرات الهيلوكبتر لقمع الانتفاضة، وتدخلت الشرطة الفلسطينية للدفاع عن الفلسطينيين ضد الهجمات الإسرائيلية، واستمرت الأحداث ثلاثة أيام 25 - 27 سبتمبر 1996، مما أدى لاستشهاد 62 فلسطينياً وجرح 1600 آخرين، وقتل 14 جندياً إسرائيلياً وجرح 50 آخرين. [160]

تحرير جنوب لبنان: 24 مايو 2000

نجح الكيان الإسرائيلي في احتلال شريط حدودي في جنوب لبنان في مارس 1978 (أكثر من 10% من مساحة لبنان) سعياً لإقامة منطقة أمنية عازلة تمنع ضرب الأهداف الصهيونية في شمال فلسطين المحتلة. ورغم صدور قرار مجلس الأمن رقم 425 بتاريخ 19 مارس 1978 القاضي بانسحاب الكيان الإسرائيلي من جنوب لبنان، إلا أن الكيان أصر على استمرار الاحتلال، ودعم إقامة جيش لبنان الجنوبي العميل ... وقد توسع الصهاينة في الاحتلال عندما اجتاحوا جنوب ووسط لبنان سنة 1982، لكن سرعان ما اضطروا للتراجع إلى منطقة "الحزام الأمني" سنة 1985 بسبب ضربات المقاومة اللبنانية.

وقد برز "حزب الله" في عمليات المقاومة بشكل رئيسي، وإلى جانبه قوى المقاومة الإسلامية والوطنية. وحولوا حياة الجنود الإسرائيليين وجيش العملاء إلى جحيم لا يطاق. وتمكن حزب الله من تحقيق نظام أممي واستخباراتي راق أعانه على توجيه ضربات عنيفة ومفاجئة لقوى الاحتلال. واعترف جَدعون عزرا أحد الخبراء الصهاينة أن "حزب الله أصبح أول قوة عربية تتغلب على "إسرائيل" في مجال الاستخبارات". [161] وقد استفاد حزب الله من دعم إيران له في مجالات التدريب والتمويل والتسليح. وتكون ذراعه العسكري من ستة آلاف مقاتل، وتتبعه وحدات هندسية، واستخبارات ميدانية، ومدفعية، وطبية. كما استطاع حزب الله العمل في بيئة شعبية مؤيدة، خصوصاً وسط القاعدة الشيعية حيث بنى شبكة خدمات تعليمية واجتماعية ودينية واسعة، كما تكفل بعائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين، فضلاً عن امتلاكه لمحطة راديو وتلفزيون ومجلات أسبوعية ومواقع إنترنت، تخدم كلها بشكل منهجي فكر الحزب، وتبث روح المقاومة. [162]

وقد قام الكيان الصهيوني بمئات الهجمات على مواقع حزب الله وقوى المقاومة لكنه فشل من اقتلاع جذوة المقاومة التي كانت ترد من جهتها بقصف المستعمرات اليهودية في شمال فلسطين. وفي سنة 1993 قامت القوات الإسرائيلية بهجوم شامل تحت اسم "عملية تقديم الحساب" توغلت فيه في الجنوب اللبناني، وهاجمت مواقع حزب الله برأ وبحراً وجواً، لكنها لاقى مقاومة عنيفة، واضطرت للانسحاب تحت ضربات حرب العصابات، وبناء على اتفاق شقوي على أساس ألا يطلق حزب الله أو القوات الإسرائيلية النار على المدنيين.

واستمر حزب الله في عملياته ضد المواقع العسكرية الإسرائيلية وجيش العملاء، وعادة ما كانت القوات "الإسرائيلية" تقوم بالرد فإذا ما أصابت قذائفها المدنيين كان حزب الله يضرب الأهداف المدنية الإسرائيلية. وعندما ضاق الكيان "الإسرائيلي" ذرعاً قام بحملة قصف كبيرة تحت اسم "عناقيد الغضب" 11-27 إبريل 1996 استخدم فيها الطائرات والمدافع والبحرية ولكن دون زحف برّي، ووجهت ضرباتها للمدنيين والمنشآت العامة فضلاً عن حزب الله، وأرتكبت مجزرة قانا عندما أطلقت صواريخها على ملجأ للمدنيين فقتلت أكثر من مائة من الأبرياء. وقد فشلت "عناقيد الغضب" في تحقيق أهدافها، واضطر الكيان الإسرائيلي للموافقة على عدم ضرب المدنيين، بينما خرج حزب الله أكثر قوة، واستمر في عملياته ضد الأهداف العسكرية.

وتحول بذلك جنوب لبنان إلى عبء أمني كبير على الكيان الإسرائيلي، وتحول الجنود الصهاينة إلى أهداف متحركة لعمليات المقاومة، ولم ينفع جيش العملاء المكون من ثلاثة آلاف عنصر والذين تزيد ميزانيته عن مائة مليون دولار في حماية الأمن الإسرائيلي فضلاً عن حماية نفسه. ولذلك قرر الكيان "الإسرائيلي" الانسحاب، حيث خرجت آخر فلوله من الجنوب اللبناني في 24 مايو 2000. وكان ذلك أبلغ درس على قيمة العمل العسكري والروح الجهادية في إجبار الكيان الإسرائيلي على الرضوخ والانسحاب، ولولا ذلك لظل هناك لما له من أطماع تاريخية توسعية في المنطقة. غير أن منطقة صغيرة هي مزارع شبعا ظلت محتلة ولا تزال ضربات المقاومة توجه إلى العدو هناك.

انتفاضة الأقصى: 28 سبتمبر 2000 - يناير 2003

لقد كانت زيارة الإرهابي أرييل شارون زعيم حزب الليكود الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى في 28 سبتمبر 2000 هي الشرارة التي فجرت الانتفاضة، وكان واضحاً أن ثمة مباركة وتأييداً من رئيس الحكومة الصهيونية باراك للزيارة حيث زوده بستمائة جندي لمرافقته، واستنفر 3000 جندي وشرطي في القدس وأحيائها. وصمم المسلمون على الدفاع عن الأقصى، حيث سقط في المواجهات الأولى خمسة شهداء، وجرح أكثر من مائة.

وكانت عناصر اشتعال الوضع وأسباب تفجيره جاهزة، فقد وصلت مفاوضات التسوية السلمية إلى طريق مسدود، وتأكدت الأطماع الصهيونية اليهودية في القدس والمسجد الأقصى، وظهر التعنت الإسرائيلي في قضايا اللاجئين والمستوطنات، واستمر الصهاينة في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات. ولم يكونوا مستعدين للتنازل، ولا لتنفيذ القرارات الدولية، عندما يتعلق الأمر بالقضايا الجوهرية الحاسمة.

وبدا لباراك أن "الحل الوحيد الذي لاح في الأفق كان دفع الوضع إلى الانفجار"، كما قال بنفسه في اجتماع سري في 25 أكتوبر 2000 [163]. ولعله أراد إظهار مزيد من التصلب، وتحقيق مزيد من الشعبية وسط المجتمع الصهيوني، واستثمار ذلك في وقف عملية التسوية أو إدخالها في أزمت متتالية، في الوقت الذي تزداد فيه عمليات الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي والاستيطان، ليتسنى تحقيق مزيد من

الضغط على السلطة الفلسطينية، التي أثبتت السنوات الماضية قابليتها للتنازل والتراجع، وتخفيض سقف مطالبها.

لكن الصهاينة وُوجهوا ببركان غضب عارم ليس في فلسطين وحدها، وإنما في العالم الإسلامي أجمع، وحيثما وجدت الجاليات الإسلامية، وأبطل الله سبحانه وتعالى حسابات الصهاينة ومكرهم، وبرز الأقصى عصياً على الخضوع والاعتصاب عندما استعدت الملايين أن تغديه – والأرض المباركة – بأرواحها، وأفرزت الانتفاضة عدداً من الحقائق والمؤشرات أهمها:

الأولى: أن الأمة الإسلامية لا تزال حية، رغم الجراح التي أثختها، وأن روح المقاومة والصمود والاستعداد للبذل والتضحية لم تتمد. فقد خرجت المظاهرات بعشرات الآلاف بل بمئات الآلاف في بلدان العالم الإسلامي، من الرباط في أقصى المغرب وحتى جاكارتا في أقصى المشرق الإسلامي، كلها تهتف للأقصى والقدس وفلسطين، وتطالب بالجهاد، وتقدم ما لديها من تبرعات ودعم. فكانت لحظات رائعة من أخوة الإسلام ووحدة الأمة. وظهرت تجليات الإمكانيات الكبرى لهذه الأمة لتحقيق النصر لو سلكت طريق الجهاد.

الثانية: أن قضية فلسطين – بأرضها المباركة وبقدسها وأقصاها – قضية تجمع المسلمين وتوحدهم، بل وتكون سبباً في تجاوز خلافاتهم والتركيز على العدو الصهيوني المشترك. وأن هذه القضية عدت القضية المركزية للعالم الإسلامي، فلا قضية تجمعهم كهذه القضية، ولا عدو يجتمعون ضده كهذا العدو.

الثالثة: وجهت الانتفاضة ضربة قاسية لمشروع التسوية السلمية والتطبيع مع العدو، وبرز الخيار الجهادي كخيار أمثل.

الرابعة: أن هذه الانتفاضة انعكست على طريقة تفكير الناس وأسلوب حياتهم اليومي، فاشتد العداء للمشروع الصهيوني، واشتد العداء ضد أمريكا، وتكرست الروح الجهادية وروح التكافل، وتجاوبت الجماهير مع دعوات مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، حتى غير الملايين من أسلوب طعامهم وشرابهم اليومي، ومن لباسهم ووسائل تنقلهم واتصالاتهم وترفيههم، فكانت مدرسة تربية اجتماعية شعبية، ربما احتاجت حركات الإصلاح سنوات للوصول إلى مثل نتائجها. فانخفضت مثلاً مبيعات مطاعم الوجبات السريعة (مكدونالدز، و K.F.C) بنحو 80% في السعودية، وانخفضت مبيعات مشروبات البيبسي كولا بنسبة 46% في مصر (وذلك حسب بعض التقديرات التي نشرت في نوفمبر 2000)، واتجه الناس للمأكولات والمشروبات الشعبية، بل واضطرت الشركات الأجنبية الأمريكية لإنزال إعلانات عدم العلاقة بالكيان الصهيوني، بل والتبرع لضحايا الانتفاضة، كما حدث مع مطاعم مكدونالدز التي تبرعت بريال سعودي لكل وجبة طعام، لعلاج جرحى الانتفاضة [164]. وتحولت مطاعم الوجبات السريعة الأمريكية إلى محلات مهجورة في كثير من الأماكن، وذلك بعد أن كانت تشهد إقبالا متزايداً قبل الانتفاضة [165]. واعترف السفير الأمريكي في السعودية بخسارة بلاده لمئات الملايين من الدولارات في النصف الأول من سنة 2002 نتيجة حملات المقاطعة في السعودية. وتردد في شهر فبراير 2003 أن شركة كوكاكولا تدرس الانسحاب من

السوق المصرية نتيجة خسارتها أكثر من نصف رأسمالها بسبب حملات المقاطعة [166].

الخامسة: أن التسوية السلمية قائمة على الظلم والعصب، وأن جماهير الفلسطينيين والعرب والمسلمين ترفض التنازل عن حقوقها في الأرض المقدسة، وأنها لا تأمل من الغاصب الصهيوني سلاماً ولا خيراً، وأنها ترى في الجهاد الوسيلة الأنجع لاسترداد الحقوق.

السادسة: برزت أهمية الإعلام ودوره في التعبئة، إذ تمكن المسلمون من كسر الطوق الإعلامي الغربي المتصهين، من خلال الفضائيات العربية، وخدمات الانترنت والبريد الإلكتروني، وخصوصاً في المراحل الأولى من الانتفاضة.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت هذه الانتفاضة بالمشاركة الشعبية الواسعة في كل أرجاء فلسطين المحتلة، وبمشاركة كافة التيارات الفلسطينية. كما تميزت في الوقت نفسه، بشدة القمع الصهيوني الذي تمادى في قتل الأطفال والأبرياء واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وانكشفت سوءات أدعاء السلام "الصهاينة" الذين تباروا في سحق الانتفاضة المباركة.

وقد ثبت أبناء فلسطين ثباتاً بطولياً طوال الانتفاضة، ولا يزالون. وعلى الرغم من اختلاف المصادر في التحديد الدقيق لخسائر الانتفاضة وأعداد الضحايا، إلا أننا نختار هنا أرقام مركز المعلومات الوطني الفلسطيني التابع للسلطة الفلسطينية، وهي تميل إلى التوسط والاعتدال. وتشير إحصاءات هذا المركز إلى أن عدد شهداء الانتفاضة منذ اندلاعها في 29 سبتمبر 2000 وحتى 31 يناير 2003 كان 2271 شهيداً، بينهم 401 تحت سن الثامنة عشر. أما عدد الجرحى فبلغ خلال الفترة نفسها 33637 جريحاً. انظر الجدول المرفق المستخلص من إحصاءات مركز المعلومات الوطني الفلسطيني [167]:

الشهداء			الجرحى		
الضحية الغربية	عزة	قطاع المجموع	الضحية الغربية	عزة	قطاع المجموع
193	126	319	6575	4798	11373
342	253	595	7927	3660	11587
803	479	1282	8010	1895	9905
34	41	75	602	170	772
1372	899	2271	23114	10523	33637

أما تقديرات وزارة الصحة الفلسطينية للفترة نفسها (29 سبتمبر 2000 - 31 يناير 2003) فتزيد عن 2800 شهيد، بينهم أكثر من 530 شهيداً دون سن الثامنة عشر. وتضيف إحصاءات وزارة الصحة إلى

قائمتها الشهداء الذين لم يُسجّلوا رسمياً، والمرضى الذين تُوفوا نتيجة منع الصهاينة سيارات الإسعاف من نقلهم للمستشفيات [168].

وقد تعدد الصهاينة إطلاق النار بقصد القتل وليس لتفريق المظاهرات، أو مجرد مواجهة حجارة المنتفضين، فذكرت التقارير أن 65% من الإصابات كانت في الجزء العلوي من الجسد، أي في الرأس والرقبة والصدر والبطن، وأن 40% من الإصابات كانت باستخدام أسلحة محرمة دولياً مثل رصاص الدمدم الذي يتفجر في الجسد، ورصاص 500، و 800 الذي يستخدم عادة ضد الدبابات!!، وكانت نسبة 40% من الإصابات ليافعين وأطفال تحت سن 18 سنة [169]. كما تبني الصهاينة سياسة الاغتيال السياسي لنشطاء الانتفاضة، حيث استشهد من جراء ذلك حتى نهاية ديسمبر 2002 نحو 180 فلسطينياً من مختلف الفصائل الفلسطينية [170] مثل جمال منصور وجمال سليم من قيادات حماس، ومثل أبو علي مصطفى الأمين العام للجهة الشعبية لتحرير فلسطين.

وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الفلسطيني (الناشئ المنهك) قد خسر في السنتين الأوليين للانتفاضة نحو 11.7 مليار دولار، أي بمعدل خسارة يزيد عن 16 مليون دولار يومياً. وأن الناتج المحلي انخفض بنسبة 70%، وارتفعت نسبة البطالة من 11% قبل الانتفاضة إلى 65% وتصل إلى 85% في حالات الإغلاق والحصار. كما تشير التقديرات ذاتها إلى أن معدلات الفقر وصلت إلى 70% [171]. وفضلاً عن ذلك فقد قام الصهاينة بتدمير - أو إلحاق أضرار كبيرة - بأكثر من 11 ألف منزل، واجتثوا مئات الآلاف من الأشجار المثمرة.

غير أن كافة الأساليب القمعية لم تغلج في قمع الانتفاضة التي أخذت طابعاً عسكرياً زاد قوة مع تطور الأحداث، وتعتمد الكيان الصهيوني أسلوب التعقيم الإعلامي، وإخفاء خسائره الحقيقية، وعدم الإعلان إلا عما لا يمكن إخفاؤه، وإعطاء أرقام أقل للحفاظ على معنويات المجتمع الصهيوني وجنوده، وعلى الثقة بالقيادة الصهيونية، وإشعار المجاهدين أن فعالياتهم وعملياتهم غير مؤثرة، فضلاً عن إضعاف روح التفاعل العربي والإسلامي مع القضية.

وقد شاركت الفصائل الفلسطينية كافة في العمليات العسكرية. وتميزت حركة حماس بدورها البارز وبعملياتها الاستشهادية التي أحدثت دواً هائلاً، وزعزعت الأمن في الكيان الإسرائيلي حيث نفذ معظمها في فلسطين المحتلة سنة 1948. وحتى نهاية يناير 2003 حدثت نحو 90 عملية استشهادية نفذت حماس أغلبها وأكثرها أثراً. كما نفذت كل من كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي مجموعة من هذه العمليات. وقد بلغ عدد قتلى الكيان الإسرائيلي من العمليات الاستشهادية 297 قتيلاً من أصل 724 قتلوا في الفترة 29 سبتمبر 2000 وحتى 31 يناير 2003 [172]. أي بنسبة 41% من مجموع القتلى. وقدمت كتائب شهداء الأقصى عدداً من الاستشهاديات اللاتي نفذن عمليات استشهادية أمثال وفاء إدريس وآيات الأخرس. وركزت كتائب شهداء الأقصى على عمليات إطلاق الرصاص ضد المستوطنين وقوات الاحتلال في الضفة والقطاع. وكان لحركة الجهاد الإسلامي دورها المتميز من خلال

مجموعة من العمليات القوية المؤثرة، كما نفذت الجبهتان الشعبية والديموقراطية عدداً من العمليات، ومن العمليات التي تستحق الإشارة عملية اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي "رجيعام زئيفي" وهو جنرال سابق في الجيش، ومن أشد الصهانية تطرفاً. وقد نفذت هذه العملية بجرأة وبراعة منتقمة لاغتيال أمينها العام أبو علي مصطفى.

وبوضح الجدول التالي الخسائر البشرية الإسرائيلية خلال الفترة 29 سبتمبر 2000 وحتى 31 يناير 2003[173]:

القتلى	جنود	مدنيين	المجموع
218	506	724	
1469	3593	5062	
الجرحي			

وقد بلغت عدد عمليات المقاومة الفلسطينية في سنة 2001 نحو 10400 وفي سنة 2002 نحو 5400 عملية، لكن العمليات الاستشهادية على قتلها النسبية كانت الأكثر أثراً. وينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من الإصابات في صفوف "المدنيين" الإسرائيليين هي في الحقيقة إصابات في جنود احتياط، إذ إن كل اليهود تقريباً في فلسطين المحتلة فوق سن الـ 18 يخضعون للتدريب العسكري الإجباري، سواء كانوا من الرجال أم النساء. أما الأغلبية الكبرى للشهداء الفلسطينيين فهي من المدنيين.

وعلى الرغم من أسلوب الردع العنيف الذي تبناه الصهانية، فإن هذه الانتفاضة قد أدت إلى سقوط حكومة حزب العمل الإسرائيلي بزعامة باراك، وهزيمة باراك الساحقة في انتخابات رئاسة الوزراء الإسرائيلية 6 فبراير 2001، حيث اختار الصهانية رجلاً أكثر دموية وتطرفاً، ومشهوراً بمذابحه ضد الفلسطينيين، هو أرييل شارون زعيم الليكود. ثم إنهم أعادوا اختيار شارون وحزبه في انتخابات 28 يناير 2003 ليستمر في سياسته القمعية الدموية، في محاولة يائسة لسحق الانتفاضة.

وفقد المجتمع الصهيوني شعوره بالأمن، وأصبح الصهانية يتجنبون ركوب الحافلات، ويخفون من التسوق قدر الإمكان، لئلا يحدث انفجار في أي لحظة وفي أي مكان. وتبخرت أحلامه في فرض شروطه المهيمنة على العرب والمسلمين، وارتفعت جذران العداء والدماء من جديد لتوقف مد التسوية والتطبيع وتركيع المنطقة للمشروع الصهيوني. كما أعاد الكيان الصهيوني إلى أذهان العالم صورة وجهه البشع من جديد، وتحول نموذج استشهاد الطفل محمد الدرة -الذي رآه العالم- إلى كابوس يفضح الحقد والوحشية الصهيونية.

وقد عانى الكيان الصهيوني من تدهور وضعه الاقتصادي، والذي كان يشهد ازدهاراً كبيراً قبل بدء الانتفاضة. فقد تعطلت السياحة تقريباً وهي التي تمثل ثاني أكثر مصدر للدخل. وحسب تقرير رسمي صادر عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية فإن سنة 2002 كانت الأسوأ من الناحية الاقتصادية في تاريخ الكيان الصهيوني منذ خمسين عاماً (سنة 1953). وذكر التقرير أن الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة

1% سنة 2002، استمراراً لانخفاض بنسبة 0.9% سنة 2001 مقارنة بارتفاع 7.4% سنة 2000 [174]، وارتفعت نسبة البطالة إلى 10.5% سنة 2002 ويتوقع أن ترتفع إلى 12% سنة 2003. وارتفع عدد الإسرائيليين تحت خط الفقر إلى 20% أي نحو مليون و 200 ألف. وانخفض المعدل السنوي لإنتاج الفرد بنحو ثلاثة آلاف دولار (من 18600 سنة 2000 إلى 15600 سنة 2002). وحسب تقرير القسم الاقتصادي في اتحاد المستقلين "لاهاف" فقد أغلق في سنة 2002 نحو خمسين ألف متجر كما يتوقع إغلاق عشرات الآلاف من المشاريع التجارية والمتوسطة سنة 2003 [175]. وحسب بعض التقديرات فإن مجموع الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية خلال السنتين الأوليين للانتفاضة بلغت نحو 8 مليارات دولار أي نحو 11 مليون دولار يومياً.

وهكذا فإن الفرق الجوهرى الذى أحدثته الانتفاضة هو أن الشعب الفلسطينى لم يعد الجهة الوحيدة التى تدفع ثمن الاحتلال والخطورة الصهيونية من شهداء وجرحى ودمار، وإنما أصبح الكيان الإسرائيلى يدفع غالباً ثمن احتلاله وظلمه، وهو ما يذكرنا بقوله تعالى: "إن تكونوا تآلمون فإنهم يآلمون كما تآلمون وترجون من الله ما لا يرجون" [176].

لقد أحدثت هذه الانتفاضة هزة عميقة فى الكيان الصهيونى، وأصابته فى صميم القاعدتين اللتين بنى عليهما وجوده المادى، وهما الأمن والازدهار الاقتصادى. وأخذ عشرات الآلاف من اليهود يحزمون حقائبهم ويغادرون الكيان الصهيونى إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا، وأظهرت استطلاعات الراى العام أن أكثر من 25% من اليهود فى فلسطين يفكرون جدياً فى المغادرة وترك البلاد. وأظهر استطلاع أجرته صحيفة الجيروزالم بوست الإسرائيلية يوم 29 نوفمبر 2002 أن 69% من الإسرائيليين يعيشون حالة الخوف من التعرض لإصابات أو الموت بسبب العمليات الاستشهادية [177]. وفى المقابل، فإنه على الرغم من قسوة المعاناة الفلسطينية فقد أظهر استطلاع للرأى نشر فى 18 ديسمبر 2002 أن 80% من الفلسطينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة، وأن 63% يؤيدون العمليات الاستشهادية [178].

ولا زال الكيان الصهيونى بقيادة الإرهابى شارون مصراً على قمع الانتفاضة، وإلغاء مكاسبها. وقد استفاد مؤخراً من أجواء انشغال العالم بأحداث تدمير مبنى التجارة العالمى فى نيويورك فى 11 سبتمبر 2001، وما تلاه من هجوم أمريكا وحلفائها على أفغانستان، ومحاولة القضاء على حركة طالبان وبن لادن... استفاد من ذلك ليستخدم أشرس ما فى جعبته من قتل وتدمير وتخريب. لكن الخشية الحقيقية على هذه الانتفاضة تانى من وسط الشعب الفلسطينى، وبشكل أكثر تحديداً من احتمالات تعاون السلطة الفلسطينية مع الكيان الصهيونى فى وأد الانتفاضة بحجة العودة إلى طاولة المفاوضات، وإمكانية تحقيق مكاسب سياسية.

المقاومة الشعبية العربية والإسلامية للمشروع الصهيونى

الإخوان المسلمون فى حرب 1948 نموذجاً

كان هناك تعاطف شامل وواسع لدى شعوب العالم العربى والإسلامى مع محنة إخوانهم فى فلسطين. وطوال تاريخ القضية فى القرن

العشرين شكلت الشعوب أدوات ضغط على حكوماتها للسعي لتحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني. وأسهمت كثير من المؤسسات الشعبية في العديد من المظاهرات، وإصدار البيانات، وإقامة مؤتمرات التضامن والتوعية، وفي جمع التبرعات. لكن الإطار الشعبي كان عادة ما يُترك (أو يجبر على ترك) الفعل العسكري لجيوش الأنظمة العربية. وكانت عادة ما تحدث مبادرات فردية تشارك مُتطوعة ضمن فصائل العمل الفلسطيني.

وقد اخترنا الحديث عن نموذج الإخوان المسلمين في مشروع المقاومة لأن الإخوان استطاعوا منذ مرحلة مبكرة في أوائل الأربعينيات الانتشار التنظيمي في عدد من الأقطار العربية، بحيث امتلكوا القاعدة الأساسية لمشاركة عربية – إسلامية متعددة الجنسيات، مما لم يتوفر لغيرهم من معظم الاتجاهات والأحزاب. ولأن قضية فلسطين كانت قضية جوهرية محورية في فكر واهتمامات الإخوان في تلك الفترة وحتى الآن. ولأنهم أسهموا بشكل مباشر، وعلى نحو جاد وفعال، ليس في العمل الدعائي والتعبوي وجمع التبرعات فقط، وإنما في المقاومة المسلحة والعمل العسكري. وربما كان أكثر ما يلفت النظر، أن مركز قيادة العمل والتحرك الجهادي وروحه الدافعة أتت أساساً من مصر وليس من فلسطين. أي لم تكن مشاركتهم رمزية ضمن إطار فلسطيني، وإنما كانت مشاركة واسعة في إطار عربي إسلامي، كان الإخوان الفلسطينيون جزءاً منه، بل وتابعاً لقيادات من جماعتهم من جنسيات أخرى، في إطار روح وحدوية متماسكة. كما أن النموذج الإخواني ظل نموذجاً شعبياً لم يصل إلى سدة الحكم، ولم يستفد مباشرة من أدوات السلطة لإنشاء أحزاب أو حركات محسوبة على نظام حكمه.

وتكمن أهمية التجربة الإخوانية في إثبات روح الأمة الواحدة، وإمكان توسيع دائرة الصراع ضد العدو الصهيوني، وتعبئة طاقات الجماهير العربية والإسلامية باتجاه التحرير. ولعل الحزب القومي السوري وحزب البعث قد سعيًا للمشاركة في حرب 1948، ولكن مشاركتهم كانت محدودة قياساً إلى حجم مشاركة الإخوان وأثرهم، ولذلك أيضاً ملنا للتركيز على نموذجهم. [179]

نشأة حركة الإخوان المسلمين وطبيعتها:

أسس الشيخ حسن البنا حركة (الإخوان المسلمين) في مارس عام 1928 في مدينة الإسماعيلية في مصر. [180]

وقد أراد الشيخ حسن البنا من تأسيس هذه الحركة إحياء معاني الإسلام الصحيحة في النفوس، والالتزام بتعاليمه عقيدة وسلوكاً ومنهج حياة، وبناء الفرد المسلم والأسرة المسلمة والمجتمع المسلم والدولة المسلمة، وتخليص البلاد الإسلامية من الاستعمار بكافة أشكاله، وإقامة الخلافة الإسلامية الواحدة على بلاد المسلمين، وسيادة العالم. [181]

وقد اكتسبت جماعة الإخوان المسلمين من خلال هذا الطرح فهماً متكاملاً وشاملاً للطرح الإسلامي، بحيث شمل جوانب الحياة المختلفة، حيث أبدى الإخوان اهتماماً بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجهادية، بالإضافة إلى الجوانب العبادية والعقدية، فهي حسب تعبير مؤسسها الشيخ البنا "دعوة سلفية .. وطريقة سنية .. وحقيقة صوفية .. وهيئة سياسية .. وجماعة رياضية

.. ورابطة علمية ثقافية .. وشركة اقتصادية .. وفكرة اجتماعية" ^[182] كما عبر عن هذا الفهم الشعار الذي يردده الإخوان دائماً في لقاءاتهم وأنشطتهم: الله غابتنا، الرسول قدوتنا، القرآن دستورنا، الجهاد سبيلنا، الموت في سبيل الله أسمى أمانينا. ^[183]

وكان من الطبيعي بناءً على هذا الفهم أن يهتم الإخوان المسلمون بقضايا المسلمين المختلفة فيذكر الشيخ حسن البنا "إن كل أرض يقال فيها لا إله إلا الله محمد رسول الله هي جزء من وطننا، له حرمة وقداسته، والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره"، ولأن فلسطين كانت أسخن القضايا الإسلامية الحساسة في ذلك الوقت - وما تزال - فقد أولاه الإخوان المسلمون دائماً "المقام الأوفى في عنايتهم واهتمامهم". ^[184]

الإخوان المسلمون وقضية فلسطين:

وقد بدأ اهتمام حركة الإخوان بقضية فلسطين يبرز بشكل واضح أمام عامة الناس مع انفجار الثورة الكبرى في فلسطين (1936 - 1939). فلقد نشط الإخوان المسلمون في الدعاية الإعلامية لقضية فلسطين في مصر نشاطاً كبيراً فشكلوا لجنة لمساعدة فلسطين، ودعوا إلى مشروع "قرش فلسطين" لدعم أهل فلسطين وثورتهم، وطبعوا المنشورات التي تهاجم الإنجليز وسياستهم في فلسطين، وركزوا في مجلتهم (النذير) على خدمة قضية فلسطين وإبرازها إعلامياً، واستفادوا من منابر المساجد للدعوة للقضية، وأرسلوا الطلاب في الصيف إلى أنحاء القطر المصري للدعوة للفكر الإسلامي وإلى مساعدة فلسطين، كما دعوا إلى مقاطعة المحلات اليهودية في مصر، ووزعوا كتاب "النار والدمار في فلسطين" (الذي أصدرته اللجنة العربية العليا) بشكل واسع في مصر فكان له أثر إعلامي عظيم، كما دعوا إلى القنوت في الصلاة من أجل فلسطين، كما أرسلوا الرسائل والبرقيات إلى المسئولين في الدولة وأصحاب النفوذ للتدخل لمساعدة فلسطين، والعمل الجاد على حل قضيتها. ^[185]

وعندما انعقد المؤتمر العربي لنصرة قضية فلسطين في "بلودان" في 10 سبتمبر 1937 أبرق حسن البنا باسم الإخوان المسلمين في مصر إلى المؤتمر برقية يعلن فيها استعداد جماعة الإخوان المسلمين للدفاع عن فلسطين بدمائهم وأموالهم. ^[186]

ونظم "الإخوان" وجمعية الشبان المسلمين مظاهرة كبرى في مصر في يونيو 1938 لنصرة فلسطين، وقد اصطدمت بالشرطة مما أدى إلى اعتقال 34 من المتظاهرين، ^[187] كما نظموا مظاهرة كبرى بمناسبة وعد بلفور في نوفمبر 1938، شملت جميع أرجاء مصر، فكانت تنبيهاً قوياً للشعب المصري على أهمية قضية فلسطين. ^[188]

ويبدو أن الإخوان المسلمين المصريين قد شاركوا بشكل محدود في الثورة الكبرى في فلسطين (1936 - 1939)، فيذكر كامل الشريف أن عدداً من شباب الإخوان قد استطاعوا التسلل إلى فلسطين والاشتراك مع المجاهدين في جهادهم خاصة في مناطق الشمال. ^[189] (حيث جماعة القسام)، كما يبدو أن المفتي (الحاج أمين) قد شهد بصحة هذا الكلام، ^[190] وفي مقابلة للباحث مع الدكتور عصام الشربيني يذكر أن الدكتور إبراهيم أبو النجا (عضو مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان سابقاً) أخبره أن الإخوان في مصر قد احتفلوا بذهاب بعض الإخوان إلى فلسطين للجهاد في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، ^[191] كما أن في حديث محمود عبد الحليم عن قضية أحمد رفعت ما يشير إلى اتصال الإخوان بمجاهدي فلسطين والتنسيق

معهم،[192] وعلى هذا فنحن لا نستبعد مشاركة الإخوان بشكل فردي في الثورة الكبرى.

ويذكر الإخوان المسلمون عادة أن أهم أسباب إنشاء النظام الخاص داخل جماعة الإخوان هو مشاركة أعضائه في الجهاد لتحرير فلسطين من الانتداب البريطاني، وإفشال المخطط اليهودي في بناء الوطن القومي على أرضها، وقد كان أعضاء هذا النظام – الذي أنشئ في مطلع الأربعينيات – يُختارون من خلاصة الإخوان، وينظمون في عضويته في سرية تامة، ويتم تربيتهم على معاني الجهاد، ويخضعون لتدريبات بدنية شاقة والتدريب على السلاح.[193]

نشأة حركة الإخوان في فلسطين:

كانت أولى الإشارات عندما بدأ الإخوان نشر دعوتهم في فلسطين في أغسطس 1935 عندما زارها عبد الرحمن الساعاتي ومحمد أسعد الحكيم، ولقيا ترحيباً هناك من الحاج أمين، حيث قاما بنشر دعوتهم.[194] وخلال الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) زادت زيارات الإخوان لفلسطين، وأخذ عدد من أبناء فلسطين ينضمون للإخوان، غير أن تشكيل فروع للإخوان لم يتم – على ما يظهر – إلا بعد انتهاء الحرب، حيث خفت ظروف القهر والتشديد البريطاني، ونشطت الحركة السياسية الفلسطينية. ويبدو أن أول فروع الإخوان إنشاءً كان فرع غزة برئاسة الحاج طاهر الشوا، ثم تأسس فرع يافا برئاسة طاهر الدجاني، أما فرع القدس فقد أنشئ سنة 1945، ثم جرى حفل افتتاح مميز له في 5 مايو 1946 وحضره الزعيم الفلسطيني جمال الحسيني، وأنشئ فرع حيفا برئاسة الشيخ عبد الرحمن مراد، وتتابع إنشاء الفروع في قلقيلية، واللد، ونابلس، وطولكرم، والمجدل، وسلواد، والخليل، حتى زادت الفروع عن عشرين فرعاً.[195]

وقد نشطت جماعة الإخوان في فلسطين في مجالات الدعوة والتربية والتوعية الإسلامية، والتعريف بالخطر الصهيوني، والمؤامرة على فلسطين، والتعبئة للجهاد.

وقد عقد الإخوان الفلسطينيون مؤتمراً عاماً في حيفا في 18 أكتوبر 1946 حضره ممثلون عن لبنان والأردن. وقد حملت القرارات أبعاداً تنظيمية داخلية وسياسية محلية وخارجية تؤكد الوعي والتفاعل السياسي مع الأحداث. وقد جاءت في القرارات:

1. اعتبار حكومة فلسطين مسؤولة عن الوضع السياسي المضطرب.
2. تأييد الجامعة العربية.
3. تأييد مطالب مصر بالجلء ووحدة النيل.
4. عرض قضية فلسطين على مجلس الأمن.
5. تأييد المشاريع التي ترمي إلى إنقاذ الأراضي.
6. عدم الاعتراف باليهود الطارئين على البلاد.
7. تعميم شعب "الإخوان المسلمين" في فلسطين.[196]

وبعد عام من انعقاد المؤتمر السابق عقد الإخوان المسلمون مؤتمراً آخر كبيراً في حيفا في 27 أكتوبر 1947 ومن بين القرارات التي اتخذها المؤتمر:

1. يعلن الإخوان المسلمون تصميمهم على الدفاع عن بلادهم بجميع الوسائل. واستعدادهم للتعاون مع جميع الهيئات الوطنية في هذا السبيل.
2. يعلن المؤتمر باسم هيئة الإخوان المسلمين في سائر الأقطار الممثلة، استنكارهم لكل محاولة تغلل العرب والمسلمين بتحقيق الأهداف الوطنية عن طريق مجلس الأمن أو هيئة الأمم المتحدة، بعد أن أسفرت المحاولات الكثيرة عن حقيقة هذه المنظمات الدولية، وأنها ليست إلا ثوباً خالصاً لمطامع الدول الكبرى المستعمرة.
3. يعلن المؤتمر أن هيئة الإخوان المسلمين ستحمل نصيبها كاملاً من تكاليف النضال.
4. يعلن مندوبو الإخوان المسلمين في شرق الأردن أنهم على استعداد كامل لحمل نصيبهم في تحرير فلسطين.
5. يحدد المؤتمر البيعة على أن يكونوا الجند البررة الصادقين لدعوة الإخوان المسلمين حتى يتم الله نوره، ويجمع شمل المسلمين والعرب على كلمة الخير في ظل العزة والكرامة.
6. تأليف مجالس المناطق حسب النظام الذي وضعه المكتب الإداري للإخوان المسلمين.
7. يتعهد المؤتمر إلى الله تعالى أن ينجي مصر من وباء الكوليرا، وأن يحقق [النصر] لجميع الشعوب الإسلامية والعربية الشقيقة.
8. الاتصال بالهيئة العربية العليا للبحث في بعض الشؤون الوطنية العامة. [1971]

ونلاحظ في هذه القرارات مدى جدتها وقوتها ومتابعتها للأحداث السياسية والواقعية، حيث كان للقرارات السياسية نصيب الأسد فيها، كما نلاحظ المضمون الجهادي الذي تمخضت عنه هذه القرارات، والتي كانت متفوقة في مضمونها وطبيعتها عن الاتجاهات السياسية السائدة في تلك الفترة.

وقد نشط الإخوان الفلسطينيون في تعبئة الجماهير للجهاد ضد الإنجليز واليهود، واعترفت الرواية الإسرائيلية الرسمية لحرب فلسطين 1947 - 1948 بذلك، حتى إن المؤسسات القومية اليهودية احتجت واشتكت عليهم للسلطات البريطانية. [198] ولكن لا ينبغي المبالغة في قدرة الإخوان الفلسطينيين وإمكاناتهم. إذ كانوا جديدين إلى حد ما على الساحة، ولم يبلغ انتشارهم حجماً سياسياً كبيراً يؤهلهم للتأثير في القرار السياسي الفلسطيني المحلي. وكانوا بشكل عام أنصاراً للحاج أمين الحسيني الذي كان صديقاً شخصياً للشيخ حسن البنا. كما أن إمكاناتهم كانت محدودة جداً مقارنة بما لدى اليهود أو بما تحتاجه فلسطين في عملية الدفاع عنها. غير أن هذا لم يمنع أن يمثلوا في تلك الفترة حالة جهادية مضحية واعية، ذات روح وطنية قوية منفتحة.

دور الإخوان المسلمين في حرب فلسطين 1947 - 1948:

شارك الإخوان المسلمون الفلسطينيون في الجهاد عندما اندلعت حرب 1947 - 1948، إلا أن حداثة تنظيمهم وعدم نموه واستقراره

بشكل مناسب وقوي جعلت مشاركتهم محصورة ضمن قدراتهم المحدودة وإمكاناتهم المتواضعة.

ومع ذلك فقد شكلت شعب الإخوان في فلسطين قوات غير نظامية منذ بداية الحرب، عملت في أماكن استقرارها في الشمال والوسط تحت القيادات العربية المحلية هناك (التي تتبع جيش الإنقاذ أو جيش الجهاد المقدس). وقد قامت بغارات ناجحة على مستعمرات اليهود وطرق مواصلاتهم، على الرغم من الضعف الشديد الذي كانت تعانيه سواء في التسليح أو التدريب، ولذلك لا نجد ذكراً رسمياً لدور الإخوان في هذه المناطق بشكل عام. أما في المناطق الجنوبية وخصوصاً غزة وبئر السبع فقد انضم العديد من إخوان فلسطين إلى قوات الإخوان (المصرية) الحرة بقيادة كامل الشريف، وشاركوا بقوة وفاعلية في معارك فلسطين هناك. ويذكر كامل الشريف أن قوات الإخوان المصرية الحرة كان معدل عددها 200 مجاهد في مناطق جنوب فلسطين، وأنها كان يشاركها الجهاد حوالي 800 مجاهد آخر من أبناء فلسطين، تحت قيادتها، حيث إن كثيراً منهم تأثروا بفكر الإخوان المسلمين وأصبحوا منهم.^[199]

وكانت أنشط شعب الإخوان مشاركة في الجهاد شعبة الإخوان المسلمين في يافا، وقد كان هناك (تنظيم عسكري سري خاص) ضمن أعضاء الإخوان في يافا، شارك فيه عدد محدود من الإخوان ممن يصلحون لهذا العمل، ولم يكن باقي الإخوان أعضاء فيه أو يعلمون شيئاً عنه، وقد ظهر نشاطه الجهادي مع بداية الحرب.^[200]

وعندما تشكلت لجنة قومية في يافا مع بدء الحرب شارك ضمن قيادتها ممثل عن الإخوان المسلمين وهو رئيس الفرع هناك (طافر راغب الدجاني)، وقد ألقت هذه اللجنة لجاناً عديدة لتعنى بمختلف الشؤون في المدينة، وقد أسندت مهمة إدارة اللجنة الاقتصادية لطافر الدجاني، الذي كان يشغل أيضاً رئاسة الغرفة التجارية في المدينة.^[201]

وعندما جاء كامل الشريف إلى منطقة يافا مع سرية من شباب الجامعات، تولى هو قيادة مجاهدي الإخوان حيث تجمع تحت قيادته حوالي 100 مجاهد،^[202] وتولى كامل الشريف قيادة منطقة في يافا اسمها (كرم التوت) وتقع بين يافا وتل أبيب، حيث تقع معارك يومية بين المجاهدين واليهود. كما شارك الإخوان المجاهدون في الهجوم على مستعمرة بتاح تكفا، ثم ما لبث كامل الشريف أن انتقل إلى منطقة النقب.^[203]

ويذكر عارف العارف أنه كان للإخوان المسلمين في يافا قوات متحركة يبلغ عددها 30 مجاهداً بقيادة حسن عبد الفتاح والحاج أحمد دولة، وكان عندهم 30 بندقية ورشاش و2 ستن، وقد كانوا يهبون لنجدة المواقع كلما دعت الحاجة.^[204]

ويقول يوسف عميرة إن الإخوان تولوا في أثناء الحرب الدفاع عن مناطق البصة وتل الريش والعجمي والنزهة في يافا، فضلاً عن المحافظة على الأمن داخل المدينة، كما يؤكد على الدور المشرف الذي قام به الإخوان في يافا، حيث كان الالتزام بالإسلام من سماتهم، وكان الدفاع والقتال عن إيمان بالله.^[205]

وفي منطقة القدس شارك إخوان فلسطين في القتال مع إخوانهم القادمين من البلاد العربية أو مع قوات الجهاد المقدس.

دور الإخوان المسلمين المصريين:

تذكر بيان نوبهض أن اهتمام الإخوان المسلمين بتحرير فلسطين كان اهتماماً صادقاً ومرتكزاً على الإيمان الديني العميق. [206] ولأن الإخوان في مصر قد أصبحوا في تلك الفترة من أنشط وأقوى الاتجاهات فيها فقد كان لهم الدور الأكثر قوة من بين إخوان الدول العربية المشاركين في حرب فلسطين.

فقبل إعلان الحرب، قام الإخوان في مصر بمهمة تهيئة الشعب لفكرة الجهاد، وانطلقوا في أرجاء القطر المصري داعين للجهاد في سبيل الله لإنقاذ الأرض المباركة، [207] كما قاموا بالعديد من المظاهرات القوية والتي كان لها أثرها في زيادة وعي الجماهير بقضية فلسطين، [208] وقاموا بحملة لجمع التبرعات لفلسطين، [209] كما أخذوا يجوبون صحراء مصر الغربية لتوفير السلاح من بقايا الحرب العالمية الثانية للجهاد في فلسطين. [210]

وفي 9 أكتوبر 1947 أبرق الشيخ حسن البنا إلى مجلس الجامعة العربية يقول إنه على استعداد لأن يبعث كدفعة أولى عشرة آلاف مجاهد من الإخوان إلى فلسطين، وتقدم فوراً إلى حكومة النقراشي طالباً السماح لفوج من هؤلاء المجاهدين باجتياز الحدود ولكنها رفضت. [211] وفي 15 ديسمبر 1947م قام الإخوان بمظاهرة كبرى، وممن خطب في هذه المظاهرة رياض الصالح، والأمير فيصل بن عبد العزيز، وجميل مردم بك، وإسماعيل الأزهرى، وقد خطب أيضاً حسن البنا الذي أكد "أن الإخوان المسلمين قد تبرعوا بدماء عشرة آلاف متطوع للاستشهاد في فلسطين ... وهم على أتم استعداد لتلبية ندائكم". [212]

بدأ الإخوان المسلمون المصريون بالتوجه فعلاً للجهاد في فلسطين منذ أكتوبر 1947م، أي قبل بدء الحرب في فلسطين بأكثر من شهر، وقد سافرت أول كتيبة من الإخوان بإمارة محمد فرغلي وقيادة محمود ليب، [213] لكن التضيق الشديد من الحكومة المصرية على سفر الإخوان قد جعل مشاركتهم محدودة، وقد اضطر الإخوان للتحايل فاستأذنوا بعمل رحلة علمية إلى سيناء، فأذنت لهم الحكومة بعد إلحاح شديد ومن هناك انطلقوا إلى فلسطين. وأخذ الإخوان يتسللون سراً حيث تجمعوا في معسكر النصيرات، وأخذوا يقومون بالعمليات الجهادية. وبهذا بدأت العمليات الجهادية العسكرية في صحراء النقب وانضم للإخوان الكثير من المجاهدين من عرب فلسطين، حتى صاروا أضعاف عدد الإخوان أنفسهم فيما بعد. وبدأت حرب عصابات تُبشر بنجاح رائع، إلا أن الحكومة المصرية طلبت من المركز العام للإخوان سحب قواته من النقب، فرفضت فقطعت عنهم الحكومة الإمدادات والتموين، وراقبت الحدود، إلا أنهم وجدوا من عرب فلسطين كل مساعدة وعون. [214]

ومن طريف ما يرويه عباس السيسي أنه زار مع أحد الضباط معسكر مجاهدي الإخوان المسلمين في البريج، وكان الحارس على بوابة المعسكر فتى لا يتجاوز الثالثة عشر من عمره ومعه بندقية، فسألما عليه وسأله الضابط عن اسمه:

فقال الفتى: قيس

فقال الضابط: وأين ليلاك يا قيس؟

فقال الفتى بكل ثقة: إن ليلاي في الجنة.

فذهلاً من هذا الرد الذي خشعت له قلوبهما، وكان في هذا الكفاية للتعرف على المعنويات العالية الموجودة داخل المعسكر قبل دخولهما!! [215]

ولما اشتد الضغط على الحكومة المصرية سمحت للمتطوعين بالمشاركة في الجهاد تحت راية الجامعة العربية، حيث تدربوا في معسكر (هاكستب)، وكان يشرف على حركة التطوع محمود لبيب وكيل الإخوان للشئون العسكرية، وتألفت ثلاث كتائب من المتطوعين يقدر عددها بـ 600 مقاتل، نصفهم تقريباً من الإخوان المسلمين، وقد طبعوا هذه الكتائب بطابعهم الخاص، وكان أبرز قادة هذه الكتائب أحمد عبد العزيز وعبد الجواد طبالة. [216]

ولم يكف معسكر هاكستب لاستيعاب المتطوعين، إذ إن المتطوعين كانوا عشرات الأضعاف بالنسبة للمشاركين، فأرسل الإخوان 100 من أفرادهم ليتدربوا في معسكر (قطنا) في سوريا، وهم كل ما استطاع المركز العام للإخوان أن يقنع الحكومة المصرية بقبوله. [217]

وقد سافرت هذه الكتيبة عن طريق ميناء بورسعيد في 10 مارس 1948، وقبل مغادرتها خرجت بورسعيد عن بكرة أبيها لتحيّتهم وتوديعهم، وخطب البنا في الجميع ومما قاله "هذه كتيبة الإخوان المسلمين المجاهدة بكل عددها وأسلحتها تتقدم للجهاد في سبيل الله ومقاتلة اليهود أعداء الإسلام والوطن. ستذهب إلى سوريا حتى تنضم إلى باقي المجاهدين، حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله، وفي هذا فليتنافس المتنافسون". [218]

وقد استقبلت هذه الكتيبة في سوريا استقبالا شعبياً كبيراً، وكان في مقدمة المستقبليين المراقب العام للإخوان في سوريا مصطفى السباعي، وعمر بهاء الدين الأميري، والشيخ محمد الحامد وغيرهم، وفي ظهر يوم الثلاثاء 23 مارس سافر حسن البنا إلى دمشق على متن طائرة لتفقد أحوال المتطوعين هناك. [219]

قام الإخوان المسلمون بدور مشرف في حرب فلسطين اعترف لهم به كل من كتب عن هذه الحرب، [220] وكان لهم دور مشهود في جنوب فلسطين في مناطق غزة ورفح وبئر السبع، حيث كانوا يهاجمون المستعمرات ويقطعون مواصلات اليهود. ومن أبرز المعارك التي شاركوا فيها هناك معركة التبة 86 التي يذكر العسكريون أنها هي التي حفظت قطاع غزة عربياً، ومعركة كفار ديروم، واحتلال مستعمرة ياد مردخاي وغيرها، كما أسهموا بدور هام في تخفيف الحصار عن القوات المصرية المحاصرة في الغالوجا. كما كان للإخوان المصريين مشاركتهم الفعالة في معارك القدس وبيت لحم والخليل وخصوصاً صور باهر. وكان من أبرز المعارك التي شاركوا فيها في تلك المناطق معركة رامات راحيل، واسترجاع مار الياس، وتدمير برج مستعمرة تل بيوت قرب بيت لحم، والدفاع عن "تبة اليمن" التي سميت تبة الإخوان المسلمين نظراً للبطولة التي أبدوها ... وغيرها. [221]

وقد استشهد من إخوان مصر في معارك فلسطين حوالي مائة، وجرح نحو ذلك وأسر بعضهم. [222] وكانت وطأة الإخوان شديدة على اليهود، وقد سئل موشي ديان بعد الحرب بقليل عن السبب الذي من أجله تجنب اليهود محاربة المتطوعين في بيت لحم والخليل والقدس فأجاب "إن الفدائيين يحاربون بعقيدة أقوى من عقيدتنا .. إنهم يريدون أن يستشهدوا ونحن نريد أن نبني أمة، وقد جربنا قتالهم فكبدونا خسائر فادحة .. ولذا فنحن نحاول قدر الإمكان أن نتجنب الاشتباك بهم"، [223] وكتبت مجلة حائطية في الجامعة العبرية تعليقاً

تحت صورة للشيخ حسن البنا ذكرت فيه "إن صاحب الصورة كان من أشد أعداء إسرائيل، لدرجة أنه أرسل أتباعه عام 1948، من مصر ومن بعض البلدان العربية لمحاربتنا، وكان دخولهم الحرب مزعجاً لإسرائيل لدرجة مخيفة..." [224] ولذلك كان انتقام اليهود من الإخوان رهيباً إذا وقعوا أسرى في أيديهم، فقد كانوا يقتلونهم، وبشوهون أجسامهم. [255]

لقد كان من أشد المناظر التاريخية إيلا ما أن مئات الإخوان المصريين الذين تمكنوا من المشاركة في المعارك وقاموا بأدوار بطولية، كان مصيرهم الاعتقال والسجون حتى قبل عودتهم إلى مصر، حيث تم حل جماعة الإخوان في مصر في ديسمبر قبل أن تنتهي المعارك، وقامت المخابرات المصرية باغتيال حسن البنا نفسه في 11 فبراير 1949 قبل قليل من توقيعها اتفاقية الهدنة مع الكيان الصهيوني لإنهاء الحرب.

دور الإخوان المسلمين السوريين:

قام الإخوان السوريون بدور مشهود خصوصاً في معارك منطقة القدس وقد تدرت كتيبة الإخوان السوريين في (قطنا) ثم سافرت إلى منطقة القدس وقد شارك من الإخوان السوريين حوالي 100 أخ، بقيادة المراقب العام للإخوان المسلمين في سوريا مصطفى السباعي، وقد اشتركوا ببسالة في معارك القدس مثل معركة باب الخليل التي أصيب فيها 35 منهم بجراح، وكان النصر معقوداً فيها للمجاهدين، ومعركة القسطل حيث شارك فيها فوج، منهم عبد القادر الحسيني، ومعركة الحي القديم في القدس، ومعركة القطمون، ونسف الكنيس اليهودي الذي اتخذته اليهود مقراً حربياً وغيرها. [226]

وكان الدفاع عن مناطق القدس التالية: الشيخ جراح، المصراة، سعيد وسعيد، من مسئولية الأخ عدنان الدبس، وكان الأخوان زهير الشاويش وكامل حتاحت مسئولين عن الدفاع عن القطمون. كما تألف من الإخوان السوريين فريق لحفظ الأمن والانضباط في المدينة بقيادة الشيخ ضيف الله مراد، ثم انضم إليه بعد انتهاء معارك القطمون الأخ زهير الشاويش، الذي طارد اللصوص والفجار وأغلق الخمارات وأندية القمار، وشعر السكان في المدينة بالأمن والطمأنينة إثر ذلك، وجاء وفد منهم يشكرون الإخوان على جهودهم. أما الإشراف على الاتصال بين المراكز وأمور السلاح والذخيرة فكان يشرف عليه الأخ لطفي السيروان، [227] وقد استشهد العديد من الإخوان السوريين في أثناء المعارك كما جرح الكثيرون. وذكر السباعي أسماء عشرة منهم في نهاية حديثه عن دور الإخوان السوريين في حرب فلسطين. [228]

دور الإخوان المسلمين الأردنيين:

تفاعل سكان شرق الأردن مع حرب فلسطين، وشكل الإخوان المسلمون هناك لجنة لجمع التبرعات والمساعدات، كما فتحو باب التطوع للمشاركة في الجهاد، وكان تجاوب الناس رائعاً، فيذكر محمد عبد الرحمن خليفة أنه عندما فتح باب التطوع في شعبة السلط سجل أكثر من ثلاثة آلاف شخص أنفسهم. [229]

وتكونت من إخوان منطقة عمان وما حولها سرية متطوعين تضم نحو 120 مجاهداً من الإخوان المسلمين، وسميت باسم سرية أبي عبيدة وقد تولى قيادتها الإخوانية الحاج عبد اللطيف أبو قورة المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن في تلك الفترة، أما قيادتها العسكرية فقد تولاهم الملازم المتقاعد ممدوح الصرايرة، وقد دخلت

فلسطين في 14 إبريل 1948 وتمركزت في عين كارم وصور باهر.^[230]

وقد خاضت هذه السرية عدة معارك واستشهد عدد من أفرادها مثل سالم المسلم وبشير سلطان.^[231]

وفي إربد تولى مسئول شعبة الإخوان هناك السيد أحمد محمد الخطيب قيادة الإخوان فيها في حرب فلسطين، وبلغ مجموع من شارك معه في الجهاد من إخوان إربد وأهلها المتطوعين حوالي مائة مجاهد، بحيث كان يشترك في المعركة الواحدة من 20 - 25 مجاهداً.^[232]

وكان إخوان إربد يقومون بمهاجمة المستعمرات القريبة من الحدود، ويرجعون إلى إربد ثانية بعد القيام بعملياتهم، وقد استشهد من إخوان إربد شهيداً واحداً، كما أصيب أحمد الخطيب بجراح خطيرة حيث تماثل للشفاء بعد فترة طويلة.^[233]

دور الإخوان المسلمين العراقيين:

بعد أسبوع واحد من قرار التقسيم أسهم الإخوان المسلمون في العراق بقيادة الشيخ محمد محمود الصواف بشكل فعال في تأليف (جمعية إنقاذ فلسطين) في بغداد، ولقد لبي نداء التطوع 15 ألفاً معظمهم ممن تدرب في الجندية أو الشرطة. وكان للإخوان المسلمين في تلك الفترة دور أساسي في تعبئة الجماهير للجهاد، وكانوا على رأس المظاهرات التي خرجت للتنديد بقرار تقسيم فلسطين، والتي اشترك فيها 200 ألف عراقي في بغداد.^[234]

وتألف من المتطوعين للجهاد فوجا الحسين والقادسية وسرية المغاوير وغيرها، وكلما تدرب فريق منهم كانت الجمعية ترسله إلى اللجنة العسكرية في دمشق، وفي السابع من يناير 1948 وصلت أول سرية مغاوير إلى دمشق، وبعد أسبوع وصل فوجان آخران مع السلاح والعتاد. وبينما كانت الجمعية تستعد لإرسال فوج جديد تلقت إنذاراً من اللجنة العسكرية، بأن تكف عن إرسال المتطوعين حتى إشعار آخر!! كما أشار صالح جبر (بعد أن وقع معاهدة بورتسموث) بعدم إرسال أكثر من 500 متطوع، كما أن طه الهاشمي قال لرئيس الجمعية "إذا أرسلتم مدداً آخر من المتطوعين أعدتهم إلى بغداد على نفقة الجمعية!!" فاكثفت الجمعية بعد ذلك بإرسال التبرعات،^[235] وقد كان الإخوان من أبرز وأنشط عناصر هذه الجمعية،^[236] وقد وصلت كتبتنا الحسين والقادسية من متطوعي العراق (كل واحدة تتكون من 360 مقاتلاً) إلى فلسطين في مارس 1948.^[237]

كما اشترك ضمن الأفواج التي ذهبت للجهاد الكثير من إخوان العراق الذين قاتلوا ضمن قوات جيش الإنقاذ، ورأوا الكثير من تخاذل وضعف وسوء إدارة قيادته وعلى رأسه فوزي القاوقجي، إلا أنهم بذلوا ما استطاعوا في المعارك التي شاركوا فيها خصوصاً في شمال فلسطين.^[238]

هوامش الكتاب

^[149] حول حرب 1982، انظر: المرجع نفسه، ص 491-507، وانظر: Herzog, op. cit., pp. 339-359.

[\[150\]](#) حسب المصادر "الإسرائيلية" فإن خسائر م.ت.ف حتى منتصف يوليو 1982 كانت ألف شهيد وستة آلاف أسير، وخسرت سوريا 370 شهيداً وألف جريح و250 أسيراً، كما خسرت سوريا 350-400 دبابة، و86 طائرة مقاتلة، وخمس طائرات هليكوبتر، و19 منصة إطلاق صواريخ، وخسر الكيان الإسرائيلي 35-40 دبابة، وطائرة حربية واحدة، وطائرتي هليكوبتر، و300 قتيل، و1600 جريح. انظر: Herzog, op. cit., p. 353.

[\[151\]](#) حول هذه العمليات، انظر: الكيلاني، مرجع سابق، ص 498، وص 506.

[\[152\]](#) المرجع نفسه، ص 506-507.

[\[153\]](#) غسان حمدان، الانتفاضة المباركة: وقائع وأبعاد (الكويت: مكتبة الفلاح، 1989)، ص 36-38.

[\[154\]](#) انظر: البيان الأول في: أسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، الانتفاضة: مقدمات ونتائج، تفاعلات وآفاق (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989)، ص 194-195.

[\[155\]](#) انظر مثلاً: جواد الحمد، "الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 407-413.

[\[156\]](#) جريدة صوت الشعب، الأردن، 8 ديسمبر 1993.

[\[157\]](#) جواد الحمد، "الانتفاضة الكبرى وتطور القضية الفلسطينية"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 410.

[\[158\]](#) انظر: الرأي 7 يناير 1996، والأعداد الصادرة في 26 فبراير - 5 مارس 1996، وفلسطين المسلمة، إبريل 1996، وقد نفذت حماس أربع عمليات انتقاماً لاستشهاد يحيى عياش أدت إلى مقتل 47 صهيونياً وجرح 105 آخرين (حسب المصادر "الإسرائيلية")، ونفذت الجهاد الإسلامي العملية الخامسة - بالتنسيق مع حماس - مما أدى إلى مقتل 14 صهيونياً وجرح 125 آخرين (حسب المصادر "الإسرائيلية").

[\[159\]](#) انظر: أخبار الصحف العربية، مثلاً: الرأي والدستور ليومي 9-10 أكتوبر 1990.

[\[160\]](#) غطت الصحف العربية اليومية هذه الانتفاضة، مثلاً: الرأي والدستور 25-29 سبتمبر 1996.

[\[161\]](#) الخليج، 23 فبراير 2000.

[\[162\]](#) انظر مثلاً: جريدة الأيام، فلسطين، 16 فبراير 2000، نقلاً عن ידיעות أحرونوت، 15 فبراير 2000.

[\[163\]](#) جريدة الخليج، 10 نوفمبر 2000.

[\[164\]](#) يمكن مراجعة التقارير المنشورة في الإنترنت في أشهر أكتوبر وديسمبر 2000 في Islamonline.com، Palistine-info.org، لقراءة العديد من النماذج والتقارير.

[\[165\]](#) انظر مثلاً حول الآثار القوية للمقاطعة في مصر في: الخليج، 27 ديسمبر 2002.

[\[166\]](#) انظر مجلة المجتمع، الكويت، 22 فبراير 2003.

[\[167\]](#) www.pnic.gov.ps

[\[168\]](#) حسب تصريح وزير الصحة الفلسطيني لقناة فلسطين الفضائية فإن عدد الشهداء حتى منتصف فبراير 2003 هو 2836 شهيداً، انظر الخليج، 16 فبراير 2003.

- [169] الخليج، 11 ديسمبر 2000.
- [170] www.pnic.gov.ps
- [171] الخليج، 19 ديسمبر 2002.
- [172] www.pnic.gov.ps
- [173] Ibid، ذكرت جريدة معارف الإسرائيلية في 8 يناير 2003 أن عدد القتلى الإسرائيليين بلغ 718 قتيلاً و 4049 جريحاً قُتل منهم 297 في العمليات الاستشهادية، وأن 213 قتيلاً و 1447 جريحاً كانوا من الجيش والشرطة. انظر:
- www.palestine-info.info/arabic/palest-day/dailynews/2003/jam03/9-1/details.htm#2
- [174] انظر: www.cbs.gov.il، وانظر: قدس برس، نشرة بانوراما، 2 يناير 2003.
- [175] قدس برس، نشرة بانوراما، 3 يناير 2003.
- [176] سورة النساء: 104.
- [177] نقلاً عن: 30/11/02، <http://news.bbc.co.uk>
- [178] جريدة الخليج، 18 فبراير 2003.
- [179] تعتمد المعلومات التي نضعها بين يدي القارئ هنا أساساً على جزء من فصل سبق وأن كتبناه، ونُشر ضمن كتاب: التيار الإسلامي في فلسطين، والذي سبقت الإشارة إليه.
- [180] حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، ط5 (بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، 1983)، ص 28.
- [181] حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا (القاهرة: دار الشهاب، لا تاريخ)، ص 271 - 273.
- [182] المرجع نفسه، ص 156 - 157.
- [183] نفس المرجع، ص 271، 273 - 274.
- [184] كامل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، ط3 (الزرقاء، (الأردن): مكتبة المنار، 1984)، ص 31.
- [185] محمود عبد الحليم، الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل 1928 - 1948، (الإسكندرية: دار الدعوة، 1983)، ج1، ص 173 - 177، وحسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، ص 207 - 215، 224 - 226، 226.
- [186] أكرم زعتر، الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 - 1939 (من أوراق أكرم زعتر)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، سلسلة الدراسات، رقم 55 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1980)، ص 322.
- [187] المرجع نفسه، ص 403.
- [188] محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص 177.
- [189] كامل الشريف، مرجع سابق، ص 31.
- [190] ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة محمود أبو السعود، تعليق صالح أبو رقيق (انديانا بوليس، (الولايات المتحدة)، دار النشر الأمريكية، 1980)، ص 142.

[191] عصام الشربيني، مقابلة، الكويت: 16 أكتوبر 1985. (الدكتور عصام الشربيني أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين منذ عام 1943).

[192] محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص 200 - 201. (أحمد رفعت: أحد أفراد "الإخوان" في مصر، وقد خرج من جماعتهم إثر فتنة وقعت كان هو من أسبابها، فأراد بعد ذلك الذهاب لفلسطين للجهاد فأشار عليه الإخوان بأن يأخذ بنصيحتهم فيلتحق بمن لهم به علاقة هناك فيزكونه لهم فرفض، وذهب باجتهاده فقتله المجاهدون الفلسطينيون طناً منهم أنه جاسوس).

[193] المرجع نفسه، ص 258 - 260، وميتشل، مرجع سابق، هامش ص 108.

[194] حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، ص 198 - 199.

[195] انظر: محسن صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، ص 438 - 445.

[196] بيان الحوت، مرجع سابق، ص 503.

[197] المرجع نفسه، ص 794.

[198] حرب فلسطين 1947 - 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 14.

[199] كامل الشريف، مرجع سابق، ص 64.

[200] كامل الشريف، مقابلة، عمان، الأردن: 28 أكتوبر 1985.

[201] يوسف عميرة، مقابلة، الكويت: 6 نوفمبر 1985.

[202] عارف العارف، مرجع سابق، ج1، ص 227 - 229.

[203] يوسف عميرة، مقابلة، الكويت: 6 نوفمبر 1985.

[204] عارف العارف، مرجع سابق، ج1، ص 234.

[205] يوسف عميرة، مقابلة، الكويت: 6 نوفمبر 1985.

[206] بيان نويهض، مرجع سابق، ص 504.

[207] كامل الشريف، مرجع سابق، ص 34، وعبد العزيز علي، مقابلة، الكويت: 27 سبتمبر 1985. (عبد العزيز علي: أحد مجاهدي الإخوان المسلمين المصريين في حرب 1948)، ومحمد علي الطاهر، معتقل هاكستب: مذكرات ومفكرات (مصر: المطبعة العالمية، 1950)، ص 61.

[208] انظر مثلاً: محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص 412، وعصام الشربيني، مقابلة، الكويت: 16 أكتوبر 1985.

[209] عصام الشربيني، مقابلة، الكويت: 16 أكتوبر 1985.

[210] ريتشارد ميتشل، مرجع سابق، ص 151 - 152.

[211] عارف العارف، مرجع سابق، ج2، ص 398.

[212] محمود عبد الحليم، مرجع سابق، ص 412.

[213] صلاح شادي، صفحات من التاريخ: حصاد العمر (الكويت: دار الشعاع، 1980)، ص 56.

[214] كامل الشريف، مرجع سابق، ص 40 - 41، 71 - 74، 126، وصلاح شادي، مرجع سابق، ص 63.

[215] عباس السيسي، في قافلة الإخوان المسلمين (دون مكان: دون ناشر، 1986)، ص 166.

- [216] عارف العارف، مرجع سابق، ج2، ص 399، وكامل الشريف، مرجع سابق، ص 45، 78، وعبد العزيز علي، مقابلة، الكويت: 27 سبتمبر 1985.
- [217] صلاح شادي، مرجع سابق، ص 63.
- [218] عباس السبسي، مرجع سابق، ص 152 - 153.
- [219] نفس المرجع، ص 153.
- [220] زكريا سليمان بيومي، الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928 - 1948 (القاهرة: مكتبة وهبة، 1979)، ص 131.
- [221] عن العمليات العسكرية للإخوان بالتفصيل انظر: كامل الشريف، مرجع سابق.
- [222] صلاح شادي، مرجع سابق، ص 63.
- [223] حلمي سلام، "كان الفدائيون قوة فأضعناها"، مجلة المصور، عدد 1351، 1 سبتمبر 1950، ص 19.
- [224] زياد محمود علي، عدااء اليهود للحركة الإسلامية (عمّان، الأردن: دار الفرقان، 1982)، ص 19 - 20.
- [225] كامل الشريف، مرجع سابق، ص 39 - 40.
- [226] انظر: مصطفى السباعي، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، دار النذير، (دون مكان، دار النذير، 1985)، وعارف العارف، مرجع سابق، ج1، ص 326، 329، 435 - 437.
- [227] مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص 27.
- [228] المرجع نفسه، ص 28 - 57.
- [229] محمد عبد الرحمن خليفة، مقابلة، عمّان (الأردن): 30 أكتوبر 1985.
- [230] سليمان موسى، أيام لا تنسى: الأردن في حرب 1948 (الأردن: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، 1982)، ص 44 - 45، ومحمد عبد الرحمن خليفة، مقابلة، عمان (الأردن): 30 أكتوبر 1985.
- [231] سليمان موسى، مرجع سابق، ص 45.
- [232] أحمد محمد الخطيب، مقابلة، عمّان (الأردن): 29 أكتوبر 1985.
- [233] أحمد محمد الخطيب، مقابلة، عمّان (الأردن): 29 أكتوبر 1985.
- [234] محمد محمود الصواف، مقابلة، الكويت: 2 ديسمبر 1985، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص 612.
- [235] بيان الحوت، مرجع سابق، ص 612 - 613.
- [236] محمد محمود الصواف، مقابلة، الكويت: 2 ديسمبر 1985.
- [237] حرب فلسطين 1947 - 1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 221.
- [238] انظر لمزيد من المعلومات: محمد محمود الصواف، معركة الإسلام أو وقائعنا في فلسطين بين الأمس واليوم (لبنان، دون ناشر، 1969)، ص 158 - 175.

الفصل الثاني

منظمات وحركات التحرير الفلسطينية

أولاً - المؤسسات الناطقة باسم الشعب الفلسطيني:

شعب فلسطين جزء من الأمة العربية والإسلامية. وقبل ظهور الدول القُطرية في عالَمنا العربي والإسلامي، كان شعب فلسطين ممثلاً بشكل طبيعي في بنية الدول الإسلامية التي تنابعت على حكم المنطقة من راشدين وأمويين وعباسيين ومماليك وعثمانيين ... ولم تكن هناك مشكلة هوية أو انتماء وذلك لشعور الجميع بالانتماء والولاء لأمة الإسلام، بغض النظر عن نظام الحكم. غير أن ظهور الأيديولوجيات القومية والوطنية، وسقوط الدولة العثمانية، ووقوع فلسطين - وغيرها من بلدان العالم الإسلامي - تحت الاستعمار، وقيام الاستعمار بتقطيع بلدان العالم الإسلامي إلى وحدات مختلفة، لها حدودها الخاصة التي تعزلها عن غيرها. كل ذلك جعل شعب كل منطقة يقوم بنفسه بأعباء مواجهة الاستعمار، فتشكلت لذلك حركات وطنية وإسلامية، قادت شعوبها نحو التحرر والاستقلال.

وعندما سقط الحكم العثماني في فلسطين نهائياً في سبتمبر 1918، اعتبر الفلسطينيون أنفسهم تابعين للحكومة العربية التي تشكلت في دمشق في مطلع أكتوبر 1918 بزعامة فيصل بن الشريف حسين. فقد كان الفلسطينيون ممثلين في المؤتمر السوري العام، وكان الكثير من رجالهم في دمشق، وكان منهم نواب في المؤتمر السوري الذي أعلن استقلال سوريا في 8 مارس 1920. وظلت فلسطين تُعدّ "سوريا الجنوبية" طوال عهد الحكومة العربية في دمشق، إلى أن سقطت هذه الحكومة إثر معركة ميسلون في 24 يوليو 1920، وبُدء الاستعمار الفرنسي على سوريا. [239]

وكان أول شكل تمثيلي لأبناء فلسطين هو "المؤتمر العربي الفلسطيني" الذي عَقِدَ باسم عرب فلسطين سبع دورات خلال 1919 - 1928. ولأن الفلسطينيين كانوا تحت الاستعمار البريطاني ومحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية، فقد كان هذا المؤتمر مؤسسة وطنية تشبه المجلس النيابي، تنبثق عنها قيادة هي "اللجنة التنفيذية" والتي كانت تمثل الفلسطينيين سياسياً. وفي المؤتمرين الأول (القدس 27 يناير - 9 فبراير 1919) والثاني (دمشق 27 فبراير 1920) جرى التأكيد على أن فلسطين جزء من سوريا، فضلاً عن رفض الهجرة اليهودية، والمطالبة باستقلال العرب ووحدتهم. ومنذ المؤتمر الثالث (حيفا 13 - 19 ديسمبر 1920) صار على الفلسطينيين التزاماً أن ينظموا أمورهم بالاعتماد على أنفسهم، بعد أن أحكم الاستعمارين البريطاني والفرنسي قبضتهما على المنطقة. فطالبوا بإنشاء حكومة وطنية في فلسطين، مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب العربي. ومنذ ذلك المؤتمر، تولى رئاسة اللجنة التنفيذية موسى كاظم الحسيني الذي أصبح رسمياً زعيم الحركة الوطنية الفلسطينية إلى حين وفاته سنة 1934. [240]

وبسبب عوامل الضعف والتفكك التي أصابت الحركة الوطنية الفلسطينية خلال 1923 - 1928 فقد ضعفت فعالية المؤتمر العربي ولجنته التنفيذية. وفي الوقت نفسه، أخذت تبرز شخصية الحاج أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، الذي قاد الحركة الوطنية من وراء ستار. ومنذ 1932 أخذت تظهر الأحزاب

الفلسطينية، وكان أولها حزب الاستقلال ثم ظهرت أحزاب الدفاع (النشاشيبية)، والعربي (حزب المفتي - الحسينية)، وغيرها. [241] غير أن الحزب العربي الذي حظي بدعم المفتي كان أقواها وأكثرها شعبية. ومع وفاة موسى كاظم تلاشى عملياً المؤتمر العربي، وحلت مكانه الأحزاب السياسية.

وعندما اندلعت الثورة الكبرى في إبريل 1936 شكَّلت الأحزاب العربية "اللجنة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني (في 25 إبريل 1936) الذي نزل إلى الميدان، وأخذ يتولى قيادة الحركة الوطنية مباشرة، وليس من وراء ستار كما كان يحدث من قبل. وأصبحت "اللجنة العربية العليا" هي الجهة التي تمثل الفلسطينيين وتطلعاتهم. [242]

وبعد أن انتهت الحرب العالمية الثانية أعاد الفلسطينيون ترتيب أنفسهم، وشكَّلوا "الهيئة العربية العليا" [243] برئاسة الحاج أمين الحسيني في 11 يونيو 1946. وحظيت هذه الهيئة بدعم الهيئات والأحزاب والفئات الفلسطينية، وبالتفاف الشعب الفلسطيني حولها، واعترفت الدول العربية بها ممثلة للفلسطينيين. غير أن الهيئة العربية العليا عانت من عدم قدرتها على العمل المتناسب مع خطورة المرحلة في داخل فلسطين، بسبب وجود الاستعمار البريطاني فيها، والذي منع عدداً من قياداتها من دخول فلسطين، وبالذات الحاج أمين الحسيني. كما عانت اللجنة من مشاكلها (ومشاكل رئيسها) مع عدد من الأنظمة العربية وخصوصاً الأردن والعراق، وقامت الأنظمة العربية بفرض قراراتها وتوجهاتها على الهيئة وتجاهل قياداتها وتجاوزها، بحجة أن قضية فلسطين قضية عربية، وأن الأنظمة العربية تتولى عملية التحرير. بينما كان عدد من الأنظمة العربية لا يزال تحت النفوذ الاستعماري القوي لبريطانيا والنفوذ المتصاعد لأمريكا، واللذان تدخلتا بفعالية لتحديد سياسات هذه الدول، والخطوط الحمراء لتحركها تجاه فلسطين. وحتى عندما دخلت الجيوش العربية فلسطين في مايو 1948 فإنها منعت الحاج أمين الحسيني من دخول فلسطين أو الوجود في الأماكن التي سيطرت عليها، ولم تمكن الأنظمة العربية الحاج أمين ورفاقه من تولي تنظيم وقيادة الشعب الفلسطيني في المناطق المحررة، بل باشرت بنفسها نزع أسلحة الفلسطينيين، وخصوصاً جيش الجهاد المقدس الذي نظمته الهيئة العربية العليا.

وكانت الهيئة العربية العليا قد قررت إنشاء حكومة فلسطينية لملء الفراغ الناتج عن انسحاب بريطانيا من فلسطين، وسعت خلال أشهر مارس وإبريل والنصف الأول من مايو 1948 لإقناع الحكومات العربية بذلك، ولكن دون جدوى. وفي 23 سبتمبر 1948 قامت الهيئة بإعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي. وقد أقرَّت الحكومات العربية ذلك، واعترفت بحكومة عموم فلسطين، ما عدا حكومة الأردن. وتأكيداً لشرعيتها، قامت حكومة عموم فلسطين والهيئة العربية العليا بالدعوة إلى مجلس وطني فلسطيني في غزة في الأول من أكتوبر 1948 برئاسة الحاج أمين. وقد انعقد المؤتمر بحضور جمهرة كبيرة من الشخصيات الفلسطينية، حيث تم الإعلان عن شرعية الحكومة الجديدة، وتقرر إعلان استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة، بحدودها الدولية المتعارف عليها في أثناء الاحتلال البريطاني.

وقام ملك الأردن الملك عبد الله من جانبه بالسعي لتمثيل الفلسطينيين، فانعقد بدعمه في عمان في الأول من أكتوبر 1948 مؤتمر في عمان برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي أنكر على مؤتمر غزة تمثيله للفلسطينيين. وانعقد في أريحا مؤتمر في الأول من ديسمبر 1948 برئاسة محمد علي الجعبري رئيس بلدية الخليل، تم الإعلان فيه عن وحدة الأراضي الأردنية والفلسطينية، ومبايعة الملك عبد الله ملكاً على فلسطين. وفي آخر ديسمبر من العام نفسه، انعقد مؤتمر ثالث في رام الله ورابع في نابلس، وقد أيدا قرارات مؤتمر أريحا. وقد أثار موقف الأردن معارضة شديدة في الأوساط العربية والفلسطينية الرسمية والشعبية، غير أن سيطرة القوات الأردنية على معظم ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية) مكنها من منع حكومة عموم فلسطين من ممارسة صلاحياتها، وتم في النهاية توحيد الضفة الغربية مع شرق الأردن في إبريل 1950. [244]

وعندما حاولت حكومة عموم فلسطين ممارسة صلاحياتها في قطاع غزة، تدخلت السلطات المصرية، فنقلت الحاج أمين الحسيني بالقوة إلى القاهرة، وأجبرت عدداً من أعضاء المجلس الوطني على مغادرة غزة إلى القاهرة. ثم ما لبثت أن أكرهت رئيس وأعضاء حكومة عموم فلسطين على الانتقال إلى مصر. وبقيت حكومة عموم فلسطين قائمة في مصر دون أن تستطيع القيام بأي من الأعمال المنوطة بها، لا سيما في الحقل السياسي. وفرضت السلطات المصرية حصاراً على دار الهيئة العربية العليا في القاهرة، ووضعت الحاج أمين تحت رقابة مُشدّدة، حرمته من حرية العمل والتنقل. ومع الزمن، لم تعد حكومة عموم فلسطين غير هيئة شكلية ظلت تبعث بممثلين عنها لحضور اجتماعات الجامعة العربية. أما الحاج أمين والهيئة العربية العليا فقد عانيا من استمرار الحصار والتجاهل، واضطر الحاج أمين لمغادرة القاهرة سنة 1958 إلى لبنان، بسبب الضغط والتضييق من عبد الناصر عليه، وخصوصاً لخلفيته الإسلامية وعلاقاته المتميزة بالإخوان المسلمين الذين كان عبد الناصر يلاحقهم ويسجنهم. وعملياً، فقد انتهى أي تأثير للهيئة العربية العليا بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وظهور العمل الفدائي الفلسطيني، وبوفاة الحاج أمين الحسيني نفسه في 4 يوليو 1974، ولا يزال لهذه الهيئة مكتب صغير في عمان. [245]

منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.): [246]

كانت فلسطين ممثلة لدى جامعة الدول العربية منذ إنشائها سنة 1945. فقد مثلها في البداية موسى العلمي، ثم تولى ذلك أحمد حلمي عبد الباقي إلى حين وفاته سنة 1963. وفي أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين أخذت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات والمنظمات الفدائية والسياسية التي تسعى لتحرير فلسطين. وكان نجاح الثورة الجزائرية سنة 1962 عاملاً مُحفزاً ونموذجاً دفع الكثير من الفلسطينيين للاعتقاد بإمكان أن يتولى أبناء القطر الواحد عملية المقاومة والتحرير في الوقت الذي يتلقون الدعم والإسناد من أشقائهم العرب. كما كان فشل تجربة الوحدة المصرية – السورية 1958 – 1961 عاملاً آخر في دفع الفلسطينيين إلى عدم انتظار تحقق الوحدة العربية، وعدم التعويل عليها، بالنظر إلى واقع الأنظمة العربية وخلافاتها. وقد خشيت

الأنظمة العربية - وخصوصاً مصر - أن يفلت زمام القضية الفلسطينية من يدها، فبادرت إلى محاولة إيجاد شكل مؤسسي تمثيلي للفلسطينيين، يستوعب الساحة الفلسطينية، ويُبقي الأمور تحت السيطرة قدر الإمكان.

ولم تعأ الجامعة العربية - في دورتها الأربعين سنة 1963 - برأي الهيئة العربية العليا ولا حكومة عموم فلسطين في تعيين مندوب فلسطين لدى الجامعة. وعينت بنفسها أحمد الشقيري الذي حظي بدعم عبد الناصر، وقد أرفق بقرار اختياره تكليفه ببحث القضية الفلسطينية في جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط. وعندما انعقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة في 13 يناير 1964 أصدر قراراً بإنشاء كيان فلسطيني يُعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه، لتمكينه من تحرير أرضه وتقرير مصيره. ومن الجدير بالذكر أن الجامعة العربية كانت قد أقرّت سنة 1959 فكرة إنشاء كيان فلسطيني، لكنه ظلّ عرضة للتسويق والتأجيل، إلى أن أعيد إحياء الفكرة سنة 1963.

وقام أحمد الشقيري، مستفيداً من الدعم المصري، ومن حماسة الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بهم، بعمل ثلاثين جولة في مناطق التجمعات الفلسطينية. وقام خلال الجولة بوضع "الميثاق الوطني الفلسطيني" والنظام الأساسي "لمنظمة التحرير الفلسطينية"، وأجرى ترتيبات عقد مؤتمر فلسطيني عام في القدس، والذي انعقد في 28 مايو - 2 يونيو 1964، وقام الملك حسين بافتتاحه. وسمّي هذا المجلس "المجلس الوطني الأول" وهو الذي أعلن إنشاء "منظمة التحرير الفلسطينية"، وانتخب أحمد الشقيري رئيساً لها، وأقر الميثاق القومي الفلسطيني، كما قرر إعداد الشعب الفلسطيني عسكرياً للقيام بدوره في تحرير وطنه، كما وافق على إنشاء الصندوق القومي الفلسطيني.

وقد أكد الميثاق القومي الفلسطيني^[247] على عروبة فلسطين، وحق أبناء فلسطين في أرضهم، ورفض المشروع الصهيوني، ورفض الاعتراف بالدولة اليهودية الصهيونية، ورفض قرار تقسيم فلسطين. وأكد تصميم الشعب الفلسطيني على المضي قدماً على طريق الجهاد المقدّس حتى يتحقق له النصر النهائي، واعتبر أن تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية هدفان متكاملان يؤدي أحدهما إلى تحقيق الآخر، ويجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. وقد اتسم هذا الميثاق بروح قومية علمانية عكست الواقع السياسي والأيدولوجي العربي والفلسطيني في ذلك الوقت.

لم يكن مطلوباً من الشقيري أن ينشئ "الكيان" الفلسطيني، إذ كان مكلفاً فقط بتقديم دراسته وتوصياته عن الموضوع إلى مؤتمر القمة العربي الثاني. لكن الشقيري "تجاوز صلاحياته" - بدعم مصري - وأنشأ م.ت.ف على أرض الواقع، خشية أن تعود القضية إلى أدرج الجامعة العربية ومداولات لجانها و"يموت" المشروع مرة أخرى.

وقد عادت "إشكالية" حق تمثيل الفلسطينيين لتبرز مرة أخرى بإنشاء م.ت.ف. وتميز الأمر بحساسية شديدة خصوصاً بالنسبة إلى الأردن

التي يحمل غالبية الفلسطينيين جنسيتها، ويُشكّلون غالبية سكانها. وقد اضطر الشقيري لطمأنة الملك حسين مراراً مؤكداً أن تركيز عمل م.ت.ف سيكون على تحرير الأرض "غرب" الضفة الغربية (أي فلسطين المحتلة 1948). ومع ذلك فإن محاولات م.ت.ف إنشاء قوات فلسطينية وتجنيد الفلسطينيين في الضفة الغربية قد لقي معارضة الأردن. ودخلت العلاقة بين م.ت.ف والأردن مرحلة من التشنج والاتهامات المتبادلة منذ 1966، مما أعاق عمليات تنظيم وتعبئة الفلسطينيين غربي الأردن وشرقيه.

وفي الوقت نفسه نظرت المنظمات الفدائية الفلسطينية (فتح وغيرها) إلى م.ت.ف نظرة شك وتوجس، وعدّتها نتاج الواقع العربي بضعفه وتمزقه وخشيت أن تكون أداة لهيمنة الأنظمة العربية على الساحة الفلسطينية. ولذلك لم تندمج هذه المنظمات أو تشارك في م.ت.ف، واكتفت "فتح" بتمثيل فردي رمزي في المجلس الوطني كموطئ قدم، ولتكون على اطلاع بما يجري.^[248]

وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة إلا أن م.ت.ف نجحت في تثبيت مؤسساتها، وأصبحت الجهة الأوسع تمثيلاً للشعب الفلسطيني.

وعندما حدثت كارثة حرب 1967 وضاع ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، وانكشف الضعف العربي، وتبخرت الآمال في قيادة عبد الناصر، وفي الشعارات القومية لتحرير فلسطين، شعر الفلسطينيون بوجوب أخذ زمام المبادرة والتخلص من حالة الهيمنة والوصاية العربية. واضطرت الأنظمة العربية على أن توافق على فتح المجال أمام العمل الفدائي الفلسطيني، تنقيساً عن مشاعر الجماهير، وتوجيهاً لغضبها وثورتها ضد العدو الصهيوني. ولذلك تم إعادة النظر في م.ت.ف ودورها وقيادتها، واضطر أحمد الشقيري للاستقالة في 24 ديسمبر 1967 لإفساح المجال أمام تحقيق الوحدة الوطنية، ودخول المنظمات الفدائية في المنظمة. وقد تولى يحيى حمودة رئاسة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بالوكالة خلفاً للشقيري، وبدأ جهوداً حثيثة لإعادة صياغة م.ت.ف والعلاقات الداخلية الفلسطينية. ونجحت هذه الجهود بدخول معظم المنظمات الفدائية م.ت.ف وخصوصاً حركة فتح، وبإعادة صياغة الميثاق القومي الفلسطيني ليحل مكانه "الميثاق الوطني الفلسطيني"، كما تم إعادة ترتيب عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ليتكون من مائة عضو فقط. وبناء على ذلك عقد المجلس الوطني الرابع في القاهرة 7 - 17 يوليو 1968 حيث أقرت هذه التغيرات، وتحقق للمنظمات الفدائية السيطرة على م.ت.ف. وفي المجلس الوطني الخامس في القاهرة 1 - 4 فبراير 1969 تمت للمنظمات الفدائية السيطرة على قيادة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وتولى ياسر عرفات زعيم حركة فتح رئاسة المنظمة منذ ذلك الحين.^[249]

وقد تمكنت م.ت.ف من انتزاع صفة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر القمة العربي في الرباط في أكتوبر 1974. وفي الشهر التالي استطاعت الحصول على صفة عضو مراقب في الأمم المتحدة. وعندما أعلنت م.ت.ف استقلال فلسطين في نوفمبر 1988 اعترفت بها أكثر من 120 دولة في العالم، وحوّلت كثير منها مكاتب م.ت.ف فيها إلى سفارات لدولة فلسطين رغم أن هذه الدولة

لم تقم بعدُ على الأرض. وفي أعين الأنظمة العربية والأمم المتحدة لا تزال م.ت.ف تمثل الفلسطينيين. غير أن قدرتها على تمثيل الفلسطينيين كافة ظلت أمراً نسبياً، وتواجهه مشكلات عملية وميدانية في كثير من الأحيان، ومن ذلك:

1. عدم قدرة م.ت.ف على تشكيل مجلس وطني فلسطيني منتخب شعبياً، ويمثل بدقة الشرائح المختلفة للفلسطينيين، لاستحالة ذلك عملياً في البلاد العربية التي يمنع معظمها مثل تلك الممارسة.
2. دخول وخروج عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي انضمت متأخرة، ثم ما لبثت أن خرجت سنة 1974 مُشكلة "جبهة الرفض" مع عدد من الفصائل الأخرى. ثم تكررت عودتها أو مقاطعتها للمجلس الوطني أو للجنة التنفيذية بحسب التطورات السياسية.
3. وجود عدد من المنظمات الفدائية الفلسطينية التي تمثل أنظمة عربية معينة وتلتزم بسياساتها، وتتأرجح علاقاتها بـ م.ت.ف وفق علاقات النظام العربي نفسه مع م.ت.ف، مثل "الصاعقة" التي تتبع "البعث" السوري، ومثل جبهة التحرير العربية التي تتبع "البعث" العراقي ...
4. ظهور قوى إسلامية فلسطينية تتمتع بحضور شعبي واسع (حماس والجهاد الإسلامي) ورفضها الانضمام إلى م.ت.ف.
5. خسارة م.ت.ف لقاعدة وجودها في الأردن إثر أحداث 1970 – 1971، ولقاعدها في لبنان إثر الاجتياح "الإسرائيلي" سنة 1982، وتراجع قدرتها على التفاعل مع الحياة اليومية للفلسطينيين في الخارج.
6. دخول م.ت.ف في مسار التسوية السلمية، وتوقيعها اتفاقات أوسلو سنة 1993، أوجد انقساماً شديداً في الشارع الفلسطيني، الذي وجدت قطاعات كبيرة منه أن م.ت.ف لم تعد تمثل طموحاته ولا همومه، بعد أن تنازلت رسمياً عن 77% من أرض فلسطين للكيان الإسرائيلي، ونبذت الكفاح المسلح.
7. تشكيل السلطة الفلسطينية في مناطق الضفة والقطاع، نقل مركز النقل في قيادة م.ت.ف إلى سلطة الحكم الذاتي، وهمّش دور م.ت.ف السياسي، كما أضعف بشكل كبير فعالية مؤسساتها المختلفة.
8. إن طريقة قيادة رئيس المنظمة لـ م.ت.ف، وتركز السلطات في يديه، وعدم تشجيع استقرار ونمو مؤسسات م.ت.ف وقيامها بدورها بفعالية وممارسة صلاحياتها ... أفرغ كثيراً من مؤسسات م.ت.ف من محتواها ورسالتها.

هيكلة م.ت.ف:

أ. المجلس الوطني الفلسطيني: [250]

هو أعلى سلطة في م.ت.ف، وهو يمثل المجلس النيابي التشريعي في الدول، وهو الجهة التي تضع السياسات العامة، وتضع الخطط، وتتابع أداء قيادة م.ت.ف وتحاسيها. ويتكون من مندوبي الفصائل الفدائية الفلسطينية، وممثلي الاتحادات النقابية والطلابية والمستقلين ... وكان يفترض في هذا المجلس أن ينعقد مرة كل سنة، لكن عدم وجود جهات مضيفة تسمح له بحرية القرار ولقيادته

بحرية الحركة، وعدم سهولة تجميع الممثلين المشتتين على مواطن الشتات الفلسطيني، أضعف من فرص اجتماعاته. ومنذ السبعينيات أخذ ينعقد مرة كل 3 - 5 سنوات، ولم تعد قيادة م.ت.ف تدعو هذا المجلس إلا لتمرير قرارات سياسية تم إعدادها سابقاً. كما تأثرت مصداقية المجلس التمثيلية للشعب الفلسطيني بشكل كبير عندما أخذت قيادة م.ت.ف تدخل عناصر كثيرة موالية تحت بند المستقلين. وتضخمت أعداد أعضاء المجلس من مائة سنة 1968 إلى أكثر من خمسمائة في الثمانينيات، ووصل في المؤتمر الـ21 المنعقد في غزة في مايو 1996 إلى 604 أعضاء. وفي كثير من الأحيان كانت القرارات تؤخذ "بالتصفيق"!! وفقد المجلس مع الزمن قدرته على الرقابة والمحاسبة والمتابعة، وتحولت اجتماعاته إلى مظاهر احتفالية أكثر منها ممارسات تشريعية. وتحمل قيادة م.ت.ف مسئولية تحويل المجلس إلى هذه الحالة "المريحة لها" التي جعلت منه أداة بيدها وليس العكس. وهذا من أسباب استنكاف التيار الإسلامي عن المشاركة في المجلس.

وكان من أهم محطات هذا المجلس مجلسه الوطني الـ12 (القاهرة 1 - 9 يوليو 1974) الذي أقر البرنامج السياسي المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقر لأول مرة أن يكون الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للتحرير وليس الوسيلة الوحيدة. والمجلس الوطني الـ19 (الجزائر 12 - 15 نوفمبر 1988) الذي أعلن دولة فلسطين، واعترف لأول مرة بقرارات الأمم المتحدة 242 و338. والمجلس الوطني الـ21 الذي انعقد في غزة في مايو 1996 وقرر حذف جميع البنود المعادية للكيان الصهيوني من الميثاق الوطني الفلسطيني!!

ب. المجلس المركزي: [251]

في الدورة الحادية عشر للمجلس الوطني (6 - 12 يناير 1973) تقرر تشكيل مجلس مركزي بحيث يكون هيئة وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية. وذلك لسد الفراغ التشريعي والتوجيهي بسبب تباعد المدى الزمني للقاءات المجلس، ويتولى اتخاذ القرارات في القضايا التي تطرحها عليه اللجنة التنفيذية، ويُقر خططها التنفيذية، ويتابع تنفيذها لقرارات المجلس.

وقد تشكل المجلس المركزي الأول من 32 عضواً مناصفة بين المنظمات القدائية والكفءات الفلسطينية غير المنتمية والاتحادات الشعبية. وكان يفترض أن يجلس مرة كل شهرين على الأقل، وأن يكون أداة ديناميكية فعّالة في مراقبة أداء م.ت.ف. وتطويره. ولكن مصير هذا المجلس لم يختلف كثيراً عن المجلس الوطني، إذ تمت مضاعفة أعداد أعضائه (وصل سنة 1990 عدد أعضائه إلى 108)، و"ترهل" جسمه، وعانى بالتالي من مصاعب الاجتماع واتخاذ القرار...، فبقيت القدرة على المبادرة، واتخاذ القرار بيد اللجنة التنفيذية، أو بالأحرى شخص رئيسها.

ج. اللجنة التنفيذية: [252]

تشبه اللجنة التنفيذية الحكومة أو السلطة التنفيذية في الأنظمة السياسية، وهي أعلى سلطة تنفيذية في م.ت.ف. وتكون دائمة الانعقاد وأعضاؤها متفرغون للعمل. وتتولى تنفيذ السياسات

والخطط والبرامج التي يُقرّها المجلس الوطني. وتتولى مهام تمثل الشعب الفلسطيني، والإشراف على مؤسسات م.ت.ف، وإصدار اللوائح والتعليمات والقرارات التي تنظم أعمال م.ت.ف، وتنفذ السياسة المالية لـ م.ت.ف، وتُعدّ ميزانيتها.

وفي المجالس الوطنية الثلاث الأولى كان النظام يقتضي أن يقوم المجلس بانتخاب رئيس اللجنة التنفيذية، ثم يقوم هو باختيار باقي أعضاء اللجنة. ومنذ المؤتمر الرابع أصبح النظام يقتضي أن ينتخب المجلس الوطني اللجنة التنفيذية، وتقوم هي باختيار الرئيس من بين أعضائها. وعادة ما كان عدد أعضاء اللجنة التنفيذية 15 عضواً (ثمانية من الفصائل الفلسطينية وسبعة من المستقلين)، لكن العدد زاد في المجالس الأخيرة إلى 18 عضواً.

ومن الناحية العملية، فإن اللجنة التنفيذية تقوم بدور محوري في عمل م.ت.ف، وهي تتولى السلطات الفعلية في المنظمة، وعادة ما تفرض سياسة "الأمر الواقع" على المجلس المركزي والمجلس الوطني، إذ تفعل ما تشاء ثم تعود لأخذ الموافقة و"البركة" من هذين المجلسين. ويمسك رئيس اللجنة التنفيذية بزمام الأمور، وعادة ما يفرض على "التنفيذية" توجهاته وقراراته.

د. دوائر م.ت.ف: [253]

للمنظمة عدد من الدوائر تشبه الوزارات في الأنظمة السياسية، وتقوم اللجنة التنفيذية بإنشاء هذه الدوائر، وعادة ما يتولى أحد أعضاء اللجنة التنفيذية مسئولية دائرة من الدوائر، وقد تتعرض هذه الدوائر للتغيير والحذف والزيادة. أما أهم هذه الدوائر فهي:

1. أمانة السر.
2. الدائرة السياسية.
3. الدائرة العسكرية
4. الصندوق القومي.
5. دائرة شئون الوطن المحتل.
6. دائرة التربية والتعليم العالي.
7. دائرة العلاقات القومية.
8. دائرة الإعلام والثقافة.
9. دائرة التنظيم الشعبي.
10. دائرة الشئون الاجتماعية.
11. دائرة الشؤون الإدارية.

السلطة الوطنية الفلسطينية:

تشكلت السلطة الوطنية الفلسطينية بناء على اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993) مع الكيان الإسرائيلي. وهي تتولى السلطة في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أخذت هذه السلطة بُعداً تمثيلاً للفلسطينيين في الضفة والقطاع، إذ تم شعبياً في يناير 1996 انتخاب مجلس تشريعي من 88 عضواً، كما تم انتخاب رئيس السلطة (ياسر عرفات) مباشرة من فلسطيني الضفة والقطاع. ورغم أن المعارضة الفلسطينية (حماس والجهاد والشعبية والديموقراطية وغيرها) قاطعت الانتخابات، إلا أنها المرة الأولى التي يمارس فيها جزء كبير من الفلسطينيين حقوقاً انتخابية سياسية. ومع ذلك فإن تمثيل السلطة للفلسطينيين ظلّ محصوراً بأبناء الضفة والقطاع، دون أن يشمل فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948، ولا فلسطيني الخارج.

ثانياً - حركات المقاومة الفلسطينية حتى سنة 1956

جماعة القسام "الجهادية": [254]

الشيخ عز الدين عبد القادر مصطفى القسام، من مواليد بلدة جبلة قضاء اللاذقية في سوريا سنة 1882، درس في الأزهر، وعاد ليكون أحد دعاة الإسلام النشطين في بلده في سوريا. كان من قادة الثورة السورية ضد الفرنسيين خلال الفترة 1918 - 1920، وقد انتقل إلى فلسطين بعد توقفها، واستقر في حيفا.

عُرف الشيخ القسام بتقواه وورعه، وذكائه، وسعة علمه، وكان سلفي العقيدة محارباً للانحرافات والبدع، وكان قدوة في سلوكه وما يدعو إليه. وكان القسام شجاعاً جريئاً ومن أكثر العلماء تطرفاً للجهاد، قال يوماً وهو على المنبر يخطب "رأيت شباناً يحملون المكناس لكنس الشوارع، هؤلاء مدعوون لحمل البنادق، ورأيت شباناً يحملون الفرشاة لمسح أحذية الأجانب، هؤلاء مدعوون لحمل المسدسات لقتل هؤلاء الأجانب".

ولقد كان القسام متفاعلاً مع الواقع، ذا شخصية اجتماعية منفتحة محبة، تحمل هموم الناس وتشاركهم أفراحهم وأتراحهم، ولأنه كان حسن السيرة والعشرة، ومحدثاً لبقاً وخطيباً بارعاً، قوي الحجة، ومتواضعاً بعيداً عن الغرور، فقد كان لذلك أثره في أن يكون ذا شعبية كبيرة.

وقد جعلته هذه الصفات، فضلاً عن رصيد تجربته الجهادية، مؤهلاً لأن يكون مؤسساً لتنظيم جهادي قوي له دوره المهم في تاريخ فلسطين الحديث المعاصر. [255]

ترجع نشأة جماعة القسام إلى سنة 1925 عندما ابتدأ الشيخ عز الدين القسام في إنشاء تنظيم جهادي سري، يستمد فهمه ومنهجه من الإسلام، ويتعدّ الجهاد طريقاً وحيداً لإنقاذ فلسطين. [256] وقد عدّ أميل الغوري هذا التنظيم "أخطر منظمة سرية وأعظم حركة فدائية عرفها تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بل تاريخ الجهاد العربي الحديث". [257] وقد أطلق على هذا التنظيم اسم "المنظمة الجهادية"، [258] ولكن غلب عليه بعد استشهاد القسام اسم جماعة القسام أو القساميون، [259] وكان شعار التنظيم "هذا جهاد نصر أو استشهاد". [260]

وكانت جماعة القسام لا تقبل أي عضو إلا بعد انتقاء وتمحيص، ولا تدخل في عضويتها إلا من كان "مؤمناً مستعداً أن يموت في سبيل بلاده" ومن أهل الدين والعقيدة الصحيحة، [261] وقد استفاد القسام من وظيفته إماماً وخطيباً لمسجد الاستقلال في حيفا منذ سنة 1925، وكما ذون شرعي منذ سنة 1930، في الاتصال بالناس وانتقاء العناصر المناسبة لجماعته. كما استفاد من رئاسته لفرع جمعية الشبان المسلمين في حيفا كغطاء مقبول لحركته ونشاطه وزيارته للقرى، وإنشاء فروع لهذه الجمعية في اللواء الشمالي، والتي أصبحت غطاءً مناسباً لإخوانه المجاهدين المحليين. [262] وتشكلت

القيادة الأولى للتنظيم القسامي سنة 1928، وضمت فضلاً عن رئيسها القسام كلاً من العبد قاسم ومحمود زعرورة ومحمد الصالح الحمد و خليل محمد عيسى. وكان مركزها حيفا، وكانت القيادة جماعية ومسؤولة عن اتخاذ كافة القرارات المهمة. [263] وبلغ عدد أفراد الجماعة سنة 1935 حوالي مائتي منتظم أكثرهم يشرف على حلقات توجيهية من الأنصار، الذين يصل عددهم إلى ثمانمائة. [264]

وقد أنشأ تنظيم القسام خمس وحدات متخصصة تضمنت وحدة لشراء السلاح، ووحدة للتدريب، ووحدة للتجسس على اليهود والإنجليز، وكان أفرادها بشكل عام ممن يشغل في دوائر الحكومة وخصوصاً الشرطة، ورابعة للدعاية للثورة، وخامسة للاتصالات السياسية. [265] أما مالياتها فقد اعتمدت على اشتراكات الأعضاء وتبرعات الموثوقين. [266] وكان من منهج التنظيم أن يتدرب جميع أفرادها على حمل السلاح، بحيث يكونون مستعدين لخوض معارك الجهاد عند إعلانها، وكان على كل عضو أن يدبر أمر تجهيز نفسه بالسلاح. [267] ولم يكن حال أغلب الأعضاء ميسورة، إذ كانوا يكدون من أجل لقمة العيش ومع هذا "فقد منعوا أنفسهم الخبز من أجل ابتغاء السلاح" ومن أجل أن يعتمدوا على أنفسهم في العمل والإعداد. [268]

ويبدو أن انتقال جماعة القسام إلى مرحلة التسليح والتدريب كان في أواخر سنة 1928، [269] وجاءت ثورة البراق في أغسطس 1929 لتعزز الاتجاه العسكري لدى الجماعة، فأخذ القسام يسهم في عملية التدريب بنفسه، والتي شملت رحلات ليلية وحركات استطلاعية وتمارين على إصابة الهدف. [270] وعندما أرادت الجماعة أن تعلن عن نفسها في نوفمبر 1935 كانت تملك حسيماً ذكر صبحي ياسين – وهو أحد أعضائها - ألف قطعة سلاح وقاعدة تسليح في منطقة اللادقية. [271]

ورغم أن جماعة القسام لم تعلن عن نفسها إلا في وقت متأخر، فإنها قامت بعدد من العمليات العسكرية خصوصاً في الفترة 1930 – 1932 وقد بدت وكأنها عمليات فردية. ويبدو أن هذه العمليات كانت من باب كسر حاجز الخوف لدى أفراد الجماعة، وجس النبض وردود الفعل لدى العرب والإنجليز واليهود، وربما كانت تعبيراً عن الحماس والتفاعل مع القضايا الوطنية ومحاولة تصعيدها بما يتناسب وخطه الإعداد والتعبئة.

وفي نوفمبر 1935 أعلنت جماعة القسام "الجهادية" الجهاد، وقد اختفى القسام وعدد من إخوانه في أواخر أكتوبر، بعد أن باع بيته الوحيد في حيفا، وباع أصحابه حلي زوجاتهم وبعض أثاث بيوتهم ليوفروا الرصاص والبنادق. [272]

وبعد فجر يوم 20 نوفمبر 1935 طوقت قوات كبيرة من الشرطة تقدر بأربعمائة رجل – معظمهم من الإنجليز – القسام وعشرة من إخوانه في أحراش (يعبد) عند قرية الشيخ زيد، وقد بدأت المعركة في الخامسة والنصف صباحاً واستمرت أربع ساعات ونصف الساعة. وقد استشهد في هذه المعركة الشيخ عز الدين القسام ويوسف الزيباوي ومحمد حنفي المصري، وقبض على نمر السعدي وأسعد المفلح

الذين أصيبا بجراح، كما قبض على عربي بدوي ومحمد يوسف وأحمد جابر وحسن الباير. [273]

وكان لجماعة القسام شرف تفجير الثورة الكبرى 1936 - 1939 [274] في عملية عنتا - نور الشمس في 15 إبريل 1936، والتي قادها القائد الجديد للجماعة الشيخ فرحان السعدي. كما كان لها شرف تفجير المرحلة الثانية من الثورة عندما قامت في 26 سبتمبر 1937 باغتيال أندروز الحاكم البريطاني لمنطقة الجليل، وأسهم القساميون في تنظيم وقيادة الثورة فشارك ثلاثة منهم (من أصل ستة) في عضوية القيادة العسكرية والتي اختارت في 2 سبتمبر 1936 فوزي القاوقجي قائداً عاماً للثورة الذي استمر في القيادة حتى نهاية المرحلة الأولى من الثورة في 12 أكتوبر 1936.

وقد تولى قيادة الثورة في شمال فلسطين القائد القسامي أبو إبراهيم الكبير وكان معظم قيادته من الحركة القسامية (أبو محمود الصفوري، وسليمان عبد الجبار، وعبد الله الأصبح، وتوفيق الإبراهيم، وعبد الله الشاعر، ... وغيرهم). وفي منطقة لواء نابلس المقسمة إلى أربعة أقسام، كان هناك قائدان قساميان بارزان هما الشيخ عطية أحمد عوض والذي خلفه في منطقته الشيخ القسامي يوسف أبو درة، والشيخ محمد الصالح الحمد (أبو خالد) والذي خلفه في منطقته الشيخ القسامي عبد الفتاح محمد الحاج مصطفى. هذا بالإضافة إلى منطقة يقودها عبد الرحيم الحاج محمد، وأخرى يقودها عارف عبد الرازق.

وبشكل عام فقد كان لجماعة القسام دورٌ أساسي في الثورة الكبرى قيادةً وتوجيهاً وأفراداً وتضحيات.

وعندما أعلنت الحرب عامي 1947 - 1948 عاد القساميون للمشاركة في ميادين الجهاد من جديد، وقد عمل معظمهم تحت توجيه الحاج أمين الحسيني ضمن جيش الجهاد المقدس، أو مع جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي. وقد ظل القساميون يعملون بالذات في مناطق الشمال كأبي إبراهيم الكبير وأبي إبراهيم الصغير، وأبي محمود الصفوري، وسرور برهم، ولكن هذه المرة لم يكونوا هم القيادات الموجهة المسيطرة المحركة للوضع، وإنما كانوا تابعين لقيادات أعلى - كثيراً ما وضعتهم في ظروف صعبة - بحيث لم يتمكنوا من أداء واجبهم كما يشاؤون. شارك أبو إبراهيم الكبير ضمن قيادة فوج اليرموك الثاني التابع لجيش الإنقاذ، والذي كان يتولى قيادته أديب الشيشكلي. وتولى أبو إبراهيم الصغير العمل في منطقة الناصرة تابعاً لجيش الجهاد المقدس. وتولى أبو محمود الصفوري الدفاع عن شفا عمرو تحت إمرة الجهاد المقدس أيضاً. [275]

منظمة الجهاد المقدس:

كان لعبد القادر الحسيني (ابن زعيم الحركة الوطنية في فلسطين موسى كاظم الحسيني) دورٌ أساسيٌّ في إنشاء هذه المنظمة وقيادتها. وعبد القادر من الشخصيات الفلسطينية المشهورة بوطنيتها الصادقة والتزامها الإسلامي. وكان قد درس في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وفي حفلة تخرجه سنة 1932 - قام بتمزيق شهادة التخرج بعد أن استلمها من رئيس الجامعة - على مرأى من الحشد الكبير الذي حضر الحفل من رجال السياسة والعلم والمكانة في مصر. وصرخ في وجه رئيس الجامعة قائلاً: إني لست في حاجة إلى شهادة معهدكم الذي هو معهد استعماري تبشيري .. وألقى في الحاضرين كلمة عن الاستعمار والتبشير وهتف لفلسطين، وما لبث الجمهور المذهول أن قابله بعاصفة من التصفيق الحاد. ويعكس هذا الموقف غيرته على الإسلام ووطنيته وجرأته. وقد قامت الجامعة بسحب شهادته، كما قامت السلطات المصرية - تحت ضغط بريطاني أمريكي - بطرده من مصر. [276]

وبعد أن عاد عبد القادر الحسيني من مصر في يوليو 1932، أخذ يشكل مع مجموعة من الشباب الوطني المتحمس تنظيمًا سريًا عسكريًا، يهدف إلى مقاومة السلطات البريطانية، وتحطيم المشروع اليهودي الصهيوني، حيث تم ترتيب أمور هذا التنظيم في مارس 1934، برئاسة عبد القادر الحسيني، وأطلق عليه بعد ذلك اسم "منظمة المقاومة والجهاد"، واتسع ليشمل مناطق مختلفة من فلسطين، غطت 17 فرعاً في مدن فلسطين، ووصل عدد أعضائه إلى نحو 400 شخص، كما أوجد التنظيم سبعة مراكز سرية للتدريب. [277] وقد اصطبغ هذا التنظيم بالصيغة الوطنية، وشارك في عضويته العديد من النصاري، كان من أبرزهم أميل الغوري، وحنا خلف. [278]

ويذكر أميل الغوري، أن الحاج أمين الحسيني، كان يتابع هذا النشاط السري، دون أن يلاحظ أعضاء التنظيم ذلك، وفي صيف 1935 دعا الحاج أمين عبد القادر الحسيني وزملاءه المسئولين، وطلب منهم توحيد جهودهم مع جهوده التنظيمية السرية التي كان يعدها هو أيضاً، ويضيف أنه نتيجة هذا التوحيد، تشكلت "منظمة الجهاد المقدس" برعاية الحاج أمين وتحت إشرافه. [279]

ويضيف الغوري قائلاً: أنه لما تشكلت اللجنة العربية العليا لفلسطين في إبريل 1936 برئاسة الحاج أمين، تبنت اللجنة "منظمة الجهاد المقدس"، فأصبحت بمثابة جهازها العسكري، حيث أسند الحاج أمين قيادتها لعبد القادر الحسيني. [280]

وقد تولى عبد القادر الحسيني فعلياً قيادة منطقة القدس في أثناء الثورة الكبرى (1936 - 1939). وفي بداية الثورة، اجتمع عبد القادر ونفر من إخوانه المجاهدين في منطقة القدس، حيث أدى الجميع الصلاة متضرعين إلى الله تعالى أن يأخذ بأيديهم وينصرهم على أعدائهم، مؤكداً أن هجرتهم خالصة لله سبحانه وتعالى، وعزمهم على ترك مدينة القدس والاعتصام بجلالها "لا تشرداً ولا بطراً، ولكن

حباً لله وجهاداً في سبيله، ونصرة للدين وذوداً عن الوطن، ودفاعاً عن الحرمات، والأعراض والحريات والمقدسات".[281]

وأخذت فصائل المجاهدين بقيادة عبد القادر الحسيني تهاجم القوات الإنجليزية وتجمعات اليهود، وتقطع طرق المواصلات في البلاد، وكان من أشد المعارك التي خاضها عبد القادر الحسيني معركة "حوسان - الخضر"، في 4 أكتوبر 1936، التي انتهت باستشهاد البطل السوري سعيد العاص، وأصيب فيها عبد القادر الحسيني نفسه، بجراح ثم أسر بعد ذلك. وقد وقعت بالقوات البريطانية خسائر كبيرة، وقبل أن تحاكم السلطة البريطانية عبد القادر بيوم واحد استطاع الهرب في 11 ديسمبر 1936 إلى العراق.[282]

ثم ما لبث عبد القادر الحسيني أن عاد للقدس في خريف 1937، بعد أن تدرب تدريباً عسكرياً في ألمانيا، وهناك رتب الفصائل وقاد أعمال الجهاد من جديد، وكان من أهم المعارك التي خاضتها فصائله، "معركة عرتوف الكبرى" في 14 أكتوبر 1937، ومعركة "بني نعيم الكبرى"، في 4 أكتوبر 1938، والتي أصيب فيها عبد القادر بجراح. ومع تغير ظروف الثورة، وزيادة البطش البريطاني، ونشوب الحرب العالمية الثانية، توقفت الثورة في منطقة القدس، وغادر عبد القادر الحسيني فلسطين إلى العراق.[283]

وفي ديسمبر 1947 أعادت الهيئة العليا لفلسطين تشكيل الجهاد المقدس باسم "جيش الجهاد المقدس" وبقيادة عبد القادر الحسيني نفسه. وكان هذا الجيش يمثل "الجيش الفلسطيني" الذي وضعت القيادة الوطنية الفلسطينية ثقلها فيه. وكان يتكون من 5 - 7 آلاف مقاتل، تساندتهم فئة أخرى من المقاتلين المقيمين في قراهم والذين يستدعون عند الحاجة، ويبلغ مجموعهم نحو عشرة آلاف.[284]

وعلى الرغم من حماسة أفراد الجهاد المقدس وتضحياتهم، لكن هذا الجيش كان ضعيف التسلح والتدريب قياساً بإمكانات القوات اليهودية الصهيونية. وأسهمت خلافت الأنظمة العربية مع "الهيئة العربية العليا" في عدم تحويل الكثير من الأسلحة والأموال التي كان يتم التبرع بها إلى هذا الجيش، والذي كان بأمس الحاجة إليها.

توزعت قوات الجهاد المقدس على مختلف مناطق فلسطين، وخاضت معارك كثيرة ناجحة مثل معارك جوليس، والنبي داود، وأبو شريتح، ومجد الكروم، والكابري، والبروة، وبيت سوريك، والماصيون، وميكور حاييم. وقامت فرقة التدمير في الجهاد المقدس بنسف شارع هاسوليل في القدس الجديدة مما أدى إلى قتل وجرح المئات، كما فجرت شارع بن يهودا في القدس حيث أصيب أكثر من ألفي يهودي بين قتيل وجريح.[285]

وكان استشهاد عبد القادر الحسيني في معركة القسطل في 9 إبريل 1948، أحد النماذج المشرفة للتضحية والجهاد في فلسطين، وكان له أثر بالغ على جيش الجهاد المقدس.

وعندما حدثت الهدنة الأولى بين الجيوش العربية والكيان الصهيوني في يونيو 1948، وضعت الإمكانيات العسكرية للهيئة العربية العليا، اضطرت الكثير من عناصر الجهاد المقدس إلى الانضمام للجيش الأردني (1438 مجاهداً)، وللجيش العراقي (276 مجاهداً)، والجيش المصري (150 مجاهداً)، وجيش الإنقاذ (600 مجاهد). وظلت قوات الجهاد المقدس قائمة إلى أن أصدرت الحكومة الأردنية قراراً بحلها في 18 ديسمبر 1948، لكنها ظلت ترابط في أماكنها إلى أن أتاها أمر الحل من الهيئة العربية العليا في 15 مايو 1949. [\[286\]](#)

حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح":

تشير الدلائل إلى أن حركة فتح قد نشأت في البداية في أحضان حركة الإخوان المسلمين، وخصوصاً بين أفرادها من أبناء قطاع غزة. ويظهر أن عامة الإخوان كانوا يعدّونها جزءاً منهم أو على الأقل رصيذاً لهم. غير أن الطرفين اتخذاً خط الانفصال والتمايز عن بعضهما منذ صيف 1963. واتخذت حركة فتح لنفسها خطاً وطنياً علمانياً ميّزها عن كافة الأطراف والأيدولوجيات المتواجدة على الساحة.

ولكن المبادرة لإنشاء هذه الحركة لم تكن بقرار من قيادة الإخوان الفلسطينيين، وإنما بين عدد من القيادات الوسطى التي كانت تملك قدراً كبيراً من النشاط والتأثير في الأفراد، الذين كانوا ينظرون إليها باحترام ويفترضون (في جو العمل السري) أن ما يصدر عن هذه القيادات هو توجه الإخوان، خصوصاً أولئك الذين يصعب عليهم الاتصال المباشر بالقيادة كأفراد الإخوان في الكويت وقطر والسعودية ... ويذكر عبد الله أبو غزة الذي كان في موقع قيادي بارز في الإخوان في تلك الفترة أن أبا جهاد "خليل الوزير" قدّم تصوراً إلى زعيم الإخوان في القطاع هاني بسيسو يقضي بإنشاء تنظيم لا يحمل لونا إسلامياً في مظهره، وإنما يركز على تحرير فلسطين من خلال الكفاح المسلح، ونوّه أبو جهاد في مذكرته أن هذا سيفتح الأبواب المغلقة بين الإخوان والجماهير بسبب حصار جمال عبد الناصر للحركة، وسوف يُبقي قضية فلسطين حية، ويجبر الدول العربية على خوض الحرب. ولم تستجب قيادة الإخوان لهذا التصور، ولعلها أهملته فلم تردّ عليه. إذ إن التوجه العام للقيادة كان يميل نحو التريث، والسلوك الأمني الحذر، والتركيز على التربية سعياً للمحافظة على الجماعة في أجواء ملاحقة عبد الناصر لها. [287] وقام عدد من الإخوان - من ذوي المكانة والاحترام - ممن اقتنع بهذا التصور بدعوة إخوانهم للانضمام للحركة، وكان من بين هؤلاء الدعاة سعيد المزيّن (أبو هشام) وغالب الوزير، وانضم إليهم عدد من الإخوان البارزين أمثال سليم الزعنون، وصلاح خلف، وأسعد الصغطاوي، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، ورفيق التنشة.

وتشير أحد المصادر الإخوانية إلى أن القيادة الأولى لفتح كانت من خمسة هم أبو جهاد خليل الوزير وعبد الفتاح حمود ويوسف عميرة وسليمان حمد وباسر عرفات. والأربعة الأوائل كلهم من الإخوان، أما ياسر عرفات فكان يُعدّ مؤيداً ومحسوباً على التيار العام للإخوان، إذ شارك مع أفرادهم في حرب 1948، وتدرّب في معسكراتهم في مصر أيام المقاومة المصرية للإنجليز لإجبارهم على الخروج من قناة السويس 52 - 1954، كما دعمه الإخوان لرئاسة رابطة طلبة فلسطين في مصر في منتصف الخمسينيات. [288]

ولكن كيف ينشأ تنظيم داخل تنظيم، وكيف يتبنى كثير من هؤلاء من أصحاب الخلفيات الإخوانية أطروحات علمانية؟! ربما نستطيع توضيح الأمر باختصار في النقاط التالية:

1. إن الانضمام للإخوان المسلمين حتى منتصف الخمسينيات كان أمراً سهلاً، وكان أشبه بالاشتراك في أحد الأندية أو الجمعيات العامة. وكانت حركة الإخوان حركة شعبية مفتوحة اجتذبت

قطاعات واسعة من المجتمع وخصوصاً الشباب، بسبب دعوتها الأقرب إلى فطرة الناس، وبسبب مواقفها الوطنية ومشاركة أفرادها البطولية في حرب 1948، فضلاً عن نشاط أفرادها في الجوانب الاجتماعية والخيرية، ولذلك كانت الحركة الشعبية الأولى في قطاع غزة.

2. كان أفراد الإخوان يتفقون على الأطر العامة للفكرة الإسلامية، ولكن لم يكن هناك تركيز على التربية الإيمانية والسلوكية ولا معاني الانضباط والطاعة لجميع الأفراد. وقد أسهم ذلك في انفضاض الكثيرين عن هذه الجماعة عندما تعرضت لضغط وملاحقة عبد الناصر لها منذ عام 1954. وقد ظل هؤلاء يحملون في تاريخهم أنهم يوماً ما كانوا في جماعة الإخوان، دون أن يعني ذلك الكثير بالنسبة إليهم. خصوصاً وأن كثيراً من هؤلاء كانوا من طلبة المدارس الذين لم تنضج أو تتشكل شخصياتهم بعد.

3. انضم كثير من الأفراد إلى الإخوان باعتبارها حركة تمثل طموحهم الوطني ورغبتهم الملحة في الجهاد لاسترداد فلسطين. وعندما لم تستطع هذه الحركة التعبير عن هذا المشروع - بسبب ظروفها الخاصة - فإنهم سعوا إلى إيجاد مشروع وطني يتجاوز هذه الظروف، ويلبي رغبتهم الملحة في العمل الجهادي النضالي.

4. يبدو أن ظروف حركة الإخوان في أواخر الخمسينيات لم تمكنها من تحقيق قدر من التماسك والانضباط التنظيمي خصوصاً مع أفرادها في الخليج، مما سهّل على الشخصيات التي انتمت لمشروع فتح أن تجند الكثير من هؤلاء.

5. حافظ الكثير من الإخوان الذين انضموا إلى فتح على تدينهم الشخصي، وعلى العديد من المراكز القيادية، لكنهم أعطوا الأولوية لتحويل الحركة إلى حالة شعبية وجبهة وطنية تضم كل من يرغب في المشاركة بغض النظر عن خلفياته العقيدة والأيدولوجية.

وحسب خالد الحسن - أحد أبرز قادة فتح - فإن أبا جهاد خليل الوزير هو الذي بدأ حركة فتح. [289] وأبو جهاد هو الذي قدم هذا المشروع لقيادة الإخوان، وكان من قادة التنظيم الإخواني السري العسكري الذي نظم عدداً من العمليات الفدائية في النصف الأول من الخمسينيات وكان يتولى مسئولية منطقة غزة وشمال القطاع، وكان يعمل تحت إشراف وتوجيه الأستاذ محمد أبو سيدو الذي كان صلة الوصل مع قيادة هذا العمل في العريش (الأستاذ كامل الشريف...). [290] ومنذ تأسيسها ظل أبو جهاد الرجل الثاني في فتح حتى استشهاده في إبريل 1988.

وعلى أي حال، فلا ينبغي للإخوان أن يبالغوا في نسبة حركة فتح إليهم، كما لا ينبغي لحركة فتح أن تتنكر لجذورها وبداياتها الأولى، فإذا كان الإخوان هم المحض الذي خرجت منه الفكرة وبداياتها الأولى، فإن فتح لم تنشأ بقرار من قيادة الإخوان ولا وفق خططهم، كما أن مشروعها لم يحمل أيديولوجية الإخوان ولا الضوابط التي تضمن سيره كمشروع يخدم أهدافهم. وعندما طالبت قيادة الإخوان في غزة بالإشراف المباشر على فتح وأن تعين بنفسها ثلاثة من بين

قادتها الخمسة، في صيف 1962، رفضت قيادة فتح ذلك، ونظرت بعين الشك إلى قدرة قيادة الإخوان في ظل ظروفها الصعبة على القيادة والتوجيه وتحقيق الطموحات. وهذا، وإن كان يدل على وجود صلة قوية بين الإخوان وفتح، إلا أنه يدل على أن قيادة فتح كانت تملك من الجرأة والثقة ما جعلها ترفض التوجيه، كما يدل أن فتح كانت قد اختطت منذ أمدٍ خطاً مستقلاً في التعبئة والتنظيم والعمل. وأمرت كلاً من فتح والإخوان أفرادهما منذ صيف 1963 بالتميز إما لفتح أو الإخوان، وخسر كلا التنظيمين العديد من أفرادهما.

ومن الناحية التاريخية فيظهر أن فكرة فتح نشأت مع أبي جهاد ووسط رابطة طلبة فلسطين الدارسين في مصر سنة 1956، وعندما تخرّج هؤلاء عملوا في أماكن عملهم الجديدة وعبر اتصالاتهم على إنشاء أنوية للحركة. ويبدو أن أول وأنشط هذه الأنوية كان في الكويت حيث ترجع بداية نشأته إلى أكتوبر 1957 وتحديداً في منطقة الصليبيخات، وكان من أوائل مؤسسي هذه النواة أبو جهاد وياسر عرفات ويوسف عميرة وسليمان حمد وعادل عبد الكريم وغيرهم. وقد أصدرت مجموعة الكويت مجلة "فلسطيننا" في لبنان في نوفمبر 1959 (واستمرت في الصدور حتى نوفمبر 1964)، وقد كان ذلك وسيلة جيدة للتعرف والتواصل مع أولئك الذين يحملون الأفكار نفسها في البلدان الأخرى ودعوتهم للانضمام للحركة. وحسب أبو إياد صلاح خلف فإن أول اجتماع تأسيسي لممثلي الحركة كان في الكويت في 10 أكتوبر 1959. أما خالد الحسن فيذكر أنه قد تشكلت مجموعات مشابهة في السعودية (عبد الفتاح حمود)، وفي قطر (محمد يوسف النجار ومحمود عباس)، وفي العراق وغازة ودمشق وألمانيا وإسبانيا والنمسا، وأن ممثلي هذه المجموعات قد اجتمعوا في الكويت في سنة 1962 وتوحد الجميع في إطار حركة فتح. وربما يتحدث خالد الحسن عن مرحلة ثانية من التوسع والانطلاق لفتح.^[291]

وبشير أبو إياد إلى أن اسم الحركة "فتح" والبرنامج السياسي للحركة قد تمت الموافقة عليه في عام 1958. وأنه كان في الكويت أكثر من 35 مجموعة أو منظمة فلسطينية، تم توحيد معظمها في فتح حوالي سنة 1961.^[292]

الرؤية الفكرية والسياسية:

أتمت حركة فتح في مؤتمرها الثاني سنة 1968 صياغة وثيقة "مبادئ وأهداف وأساليب حركة فتح" وقد أقرت في المؤتمر الثالث سنة 1971، والرابع 1980 مع بعض التعديلات. غير أن حركة فتح منذ إنشائها ركزت على فكرة تحرير فلسطين، وتميزت بالتأكيد على الهوية الوطنية، واستقلالية القرار الفلسطيني، واستبعاد الأيديولوجيات من هوية الحركة، ليتوحد الجميع في معركة التحرير. ومن خلال استقرار مجمل أدبيات الحركة على مدى سنوات عديدة، يمكن اختصار مبادئها واستراتيجياتها ورؤيتها في النقاط التالية: [293]

1. لا يمكن استرداد فلسطين إلا عن طريق الحرب الشعبية طويلة الأمد والنضال العسكري.
2. لمعركة التحرير الأولوية على أية تناقضات فكرية أو سياسية أو اجتماعية، ولا بد من استقطاب كل القوى النائرة وتوحيدها في المعركة ضد الكيان الصهيوني، ولذلك لا بد من استبعاد الأيديولوجيات والمبادئ، حتى ينشغل الجميع بمعركة المصير. فلا أيديولوجيات إسلامية أو يسارية أو قومية، وإنما الهوية التي تجمع الجميع هي البندقية "هويتي بندقيتي".
3. تحرير فلسطين هو الطريق إلى توحيد الوطن العربي، (وليس الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين).
4. ضرورة تحرير الإرادة الفلسطينية، والمحافظة على استقلاليتها في القرار وفي القتال، أي تحقيق "القرار الوطني الفلسطيني المستقل".
5. فتح حركة وطنية ثورية مستقلة.
6. معركة تحرير فلسطين واجب عربي وديني وإنساني.
7. الكيان الصهيوني مؤسسة عنصرية عسكرية متكاملة دخيلة وغريبة، وإن قيام دولة فلسطينية عربية ديمقراطية – يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود بحقوق متساوية – على أنقاضه أمر حتمي.

وقد أضاف المجلس الثوري لحركة فتح بعد حرب 1973 مبدءاً يقول إن للشعب الفلسطيني وحده حق ممارسة السيادة الوطنية على أي جزء من أرض فلسطين يتم تحريره.

وبشكل عام رفضت فتح أن يكون لها أيديولوجية أو عقيدة سياسية محددة، وفتحت المجال أمام مختلف الأفراد من كافة الأطياف الفكرية والسياسية (إسلامية – قومية – وطنية – يسارية ..) للانضمام إليها، ولهؤلاء أن يحتفظوا بفكرهم، ولكن عليهم ترك انتماءاتهم التنظيمية والحزبية السابقة. أي أن فتح أرادت أن تكون إطاراً جبهوياً يستوعب تناقضات المجتمع الفلسطيني، ويوجهه نحو الحرب مع العدو الصهيوني.

ولذلك نجد في قيادات فتح ورموزها شخصيات ذات خلفيات إخوانية "إخوان مسلمين" كما أشرنا سابقاً، أو من حزب التحرير مثال خالد

الحسن، ونمر صالح "أبو صالح"، ومحمود مسودة "أبو عبيدة"، أو من حزب البعث مثل فاروق قدومي، وسميح أبو كويك "قدري"، وخالد الشرطي، ومحمد أبو ميزر "أبو حاتم"، أو ذوي خلفيات يسارية مثل ماجد أبو شرار... وبدأ واضحاً أن ذوي الخلفيات الإخوانية كانوا لفترة طويلة المجموعة القيادية الأكبر عدداً، وشكلوا قطباً استأثر بمعظم المناصب الهامة خاصة في الشؤون العسكرية والمالية والتنظيمية. وإن خف أثرهم مع الزمن باستشهاد أعداد منهم (عبد الفتاح حمود (أول شهيد من أعضاء اللجنة المركزية)، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وأبو جهاد...) أو بخروج واعتزال و وفاة آخرين.^[294]

وقد حافظ الصف القيادي الأول على قدر عال من التماسك التنظيمي والولاء لفتح. واستطاع توظيف الخلفيات الفكرية المختلفة لأفراده في تطوير العلاقات والاستفادة من اتجاهات وأنظمة متناقضة. بل إن هناك من يرى أن قيادة فتح تقوم بتنفيذ لعبة "تبادل الأدوار" عندما يجنح البعض للتنازل أو التساهل فيقوم آخرون بالتشدد وتعلو صرخاتهم بالنقد، ثم ما يلبث الجميع أن يتعاون بشكل أو بآخر لتنفيذ التوجه الجديد. فمثلاً عندما قامت المجموعة المتنفذة في م.ت.ف بتوقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993 وجه أعضاء آخرون في قيادة فتح وم.ت.ف انتقادات عنيفة وقاسية للاتفاق (فاروق قدومي، هاني الحسن، خالد الحسن، عباس زكي، صخر حبش، محمد غنيم، ومحمد جهاد... وغيرهم) ففاروق قدومي الذي اعتبر مسيرة اتفاق أوسلو مسيرة عابثة،^[295] شارك في اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وفي أحد هذه الاجتماعات لو انسحب لما اكتمل النصاب الذي أعطى الشرعية لبعض اتفاقات أوسلو. وهاني الحسن الذي عدّ التسوية وفق أوسلو ضرورة إسرائيلية وضرورة أمريكية وطالب "بإسقاط الخط السياسي لمدرسة العجز الذاتي"،^[296] ما لبث أن تولى بنفسه بعض أخطر الملفات التي أوكلها إليه عرفات في إطار التسوية. وقد أسهم هذا النهج في استيعاب قيادة فتح التناقضات داخلها وامتصاص الغضب في قواعدها وفي أوساط الشعب الفلسطيني عامة، وإشعار الجميع بالأطمئنان بأن هناك من يُعبر عن آرائهم في الصف القيادي الأول. وبالتالي لا داعي لاتخاذ أية إجراءات أو تصرفات حادة. غير أن هناك من يرى أن الأمر مرتبط بالسلوك الفردي للرئيس، وأن باقي قيادة فتح مضطرة بعد أن يستبد بها الغضب، إما إلى مسابرة الواقع الجديد الذي يفرضه عرفات، "رعاية للتماسك والمصلحة العامة"، وإما إلى الحذر والانكفاء حتى يتم الوصول إلى صيغة استرضاء معينة، وإما إلى الاستقالة والانعزال، وإما إلى الانشقاق. وغالباً ما يلجأ الصف الأول إلى الصيغتين الأولى والثانية.

غير أن التنظيم الذي يفتقد إلى هوية عقدية محددة سيجد نفسه عرضة لعدد من المشاكل والتحديات:

1. في غياب الهوية العقدية كثيراً ما تلعب "المصلحة" و"ضغط الأمر الواقع" أدواراً أكبر، وتحلّ الاعتبارات التكتيكية مكان الرؤى الاستراتيجية. وبالتالي تفقد المسيرة بوصلتها، وتحيد عن دربها، وتتحجم طموحاتها وأهدافها.

2. إن وجود رؤى فكرية مختلفة يوجد تعارضات جدية في مفاهيم وأساليب التربية والتعبئة والتوجيه، وفي الطرح السياسي والإعلامي، وفي تحديد الأصدقاء والأعداء، وعقد التحالفات، وفي استيعاب الأحداث والتعامل معها، وفي اتخاذ القرارات.

3. إن الجذور الأيديولوجية والحزبية السابقة للأعضاء أوجدت مناخاً ملائماً للخلافات، ولنمو الكتل الداخلية والمجموعات المحسوبة على شخصيات قيادية، مما يهدد بالانشقاقات والصراعات الداخلية.

4. وقد حدثت النقاط الثلاث السابقة بشكل أو بآخر في "فتح"، وأصبح الزعيم أو "الختيار" يأسر عرفات في النهاية هو النقطة التي تلتقي حولها عناصر فتح، مما أضعف البناء المؤسسي للحركة، وسمح لعرفات بهامش واسع في القيادة واتخاذ القرار السياسي والعسكري والمالي للحركة ول م.ت.ف.

وقد تعرضت فتح إلى عدد من الانشقاقات والأزمات طوال الأربعين سنة الماضية، لكن ذلك لم يؤثر على سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى كونها العمود الفقري لها. كما ظلت الحركة الأكثر حضوراً على الساحة الفلسطينية مستفيدة من تجربتها النضالية ومن الدعم المالي الذي توفره لها م.ت.ف (ومن بعد ذلك السلطة الفلسطينية). ولا ينافسها في الشعبية الجماهيرية إلا تيار الإخوان المسلمين الذي تمثل بعد سنة 1987 في حركة حماس. وعادة ما تتبادل مع حماس السيطرة على الجامعات والنقابات المهنية والبلديات. وفي انتخابات المجلس التشريعي للحكم الذاتي في يناير 1996 (التي قاطعتها حماس والمعارضة الفلسطينية) فاز ممثلو فتح بنحو 60 مقعداً من أصل 87 مقعداً.

ومن أبرز الأزمات والانشقاقات التي تعرضت لها فتح: [297]

1. أزمة تنظيم الكويت 1965 — 1966 عندما أصدرت اللجنة المركزية العليا للحركة بتاريخ 29 إبريل و2 مايو 1966 قراراً بسحب الثقة من "عضو الحركة السابق محمد ياسر عرفات القدوة الملقب بجرير رؤوف — الدكتور أبو عمار — وإحالته للتحقيق فوراً" حيث اتهمته بإعداد تقارير كاذبة، والتمرد على القرارات الجماعية، وتحريض بعض القواعد على قيادة الحركة، واتباعه سياسة الاستنزاف ومحاولة شراء ضمائر المناضلين، وإفشائه أسرار الحركة لعناصر من خارجها ... وغير ذلك. وقد تم تطويق هذه الأزمة في نهاية 1966 على حساب خروج عضوين قياديين هما عادل عبد الكريم وعبد الله الدنان.

2. تمرد أبو عبيدة 1967 — 1968: امتد الوجود المعارض لعرفات بامتداد كتلة الكويت إلى الأردن بعد حرب 1967، واتخذ شكلاً عسكرياً يقوده أبو عبيدة. وقامت قيادة الحركة بفصل تنظيم الكويت بمجمله، ثم حدثت مفاوضات أدت إلى اتفاق في إبريل 1968 بإلغاء قرار فصل أبي عبيدة، وأن تتم دعوة المجلس الثوري للنظر في مواضع الخلاف ومحاسبة القيادة، وأن تتم دعوة مؤتمر الحركة في يوليو 1968 بحيث تبتق عنه القيادة العليا للحركة عن طريق الانتخاب. وقد نقل أبو عبيدة إلى السودان، ثم توجه إلى القاهرة، واعتقل في ظروف غامضة، وعُذب بشدة حتى أصيب بانهايار عصبي.

3. أزمة التنظيم في لبنان 1972: عندما انتقل عرفات إلى لبنان، وحاول إمساك زمام الأمور مباشرة بيده، حدثت أزمة تنظيمية خصوصاً مع معتمد إقليم لبنان يحيى عاشور (أبو حمدان) ،

اتخذت شكل تمرد مباشر واعتصام في تل الزعتر وعمليات اعتقال وخطف وتصفية، حتى أحكم عرفات سيطرته.

4. حركة فتح "المجلس الثوري": انشق عدد من قيادي فتح بقيادة صبري البنا (أبو نضال) وناجي علوش، وأبو داود (محمد عودة) متهمين القيادة بالانحراف عن خط التحرير الذي تمثله فتح. وأنشأوا حركة فتح "المجلس الثوري"، وأعلنوا التزامهم بمبادئ الحركة وأهدافها وبرامجها ونظامها الداخلي، ودعوا إلى "خوض الصراع لإنقاذ الحركة". ومارس هذا التنظيم أحياناً أساليب الاغتيال والتصفية لعدد من عناصر فتح الذين يرون أنهم يخرجون عن الخط الوطني، فاعتالوا عصام السرطاوي وأبو إياد صلاح خلف. ولقي هذا التنظيم دعماً من العراق وليبيا.

5. فتح "الانتفاضة": وهو أبرز الانشقاقات عن فتح، وقاده أبو موسى ونمر صالح (أبو صالح) في مايو 1983، ولعبت التدايعات التي نتجت عن الاجتياح الصهيوني للبنان سنة 1982، واعتراض العديدين على التوجهات السياسية لقيادة فتح وخصوصاً نحو التسوية، وعلى العديد من المسلكيات التنظيمية والمالية والعسكرية ... وقد أدى هذا الانشقاق إلى حدوث صدامات عنيفة بين الطرفين في النصف الثاني من عام 1983، ولقي هذا الانشقاق دعم ورعاية سوريا.

6. وقد مثلت المفاوضات السرية التي أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو في سبتمبر 1993 أزمة جديدة لفتح، حيث جرت دون علم واستشارة معظم قيادات فتح وم.ت.ف. ولقيت الاتفاقات وتشكيل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني معارضة شديدة من العديد من قيادات فتح. وتعرضت فتح جماهيرياً لأزمة التعامل مع إفرازات أوسلو وانعكاساتها، فضلاً عن ظهور الكثير من المعارضة والتذمر داخل صفوفها، فقد انحسرت شعبيتها الجماهيرية خصوصاً في خارج فلسطين، وبالذات في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

فتح والكفاح المسلح:

كان لفتح شرف تفجير الثورة الفلسطينية المعاصرة في ليلة الأول من يناير 1965، وصدر البيان الأول معبراً عن روح وطنية إسلامية، ومما جاء فيه "اتكلاً منا على الله، وإيماناً منا بحق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب، وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس، وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج، وإيماناً منا بمؤازرة شرفاء العالم، فقد تحركت أجنحة من قواتنا الصاربة ...". [298]

وقد عملت فتح في ظروف صعبة ووسط أجواء الإيمان بالخيار الرسمي العربي، وانتظار جمال عبد الناصر لتوجيه ضربه المرتقبة إلى الكيان الصهيوني. وقد اتهمتها الأنظمة العربية بمحاولة جرّها إلى المعركة مع الكيان الصهيوني قبل موعدها، وقبل استكمال الاستعدادات اللازمة لها. وقام ناطق مصري - بتوجيه من الحكومة - باتهامهم بأنهم متطرفو ومتعصبو الإخوان المسلمين الذين تلقوا تمويلهم من الإمبريالية والمخابرات الأمريكية CIA، واتهمهم أحد الأنظمة الخليجية بأنهم شيوعيون، كما اعتبرهم أحمد الشقيري - رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك الوقت - بأنهم أعداء حركة التحرر الفلسطيني!! وقد أمرت "القيادة العربية الموحدة" التي

شكلتها الأنظمة العربية للتجهيز لتحرير فلسطين، في مارس 1965 بإيقاف أنشطة حركة فتح، وحاولت دول الطوق القبض عليهم ومنعهم من العمل، فسقط أو شهيد لفتح "أحمد موسى" برصاص قوات أحد الدول العربية بينما كان عائداً مع رفاقه من عملية فدائية نفذها ضد الكيان الصهيوني. واعتقل عرفات في سوريا في أواخر 1965 ثم أفرج عنه بعد أيام للاشتباه به في قضية تفجير خط النفط "التابلاين"، ثم اعتقل هو وأبي جهاد وأبو علي إباد وأبو صبري في فبراير 1966 مع سبعة أعضاء آخرين بتهمة الضلوع في مقتل اثنين من رجال العاصفة (الجناح العسكري لفتح) من ذوي الخلفيات البعثية. ثم أفرج عنهم إلا واحداً بعد التدخل لدى وزير الدفاع الجديد حافظ الأسد. وكان عرفات قد سُجن لأيام في لبنان سنة 1965. كما جرت اعتقالات أخرى لرجال فتح في الأردن (بما فيها الضفة الغربية) ولبنان وسوريا ومصر، وعذب بعض المعتقلين وماتوا في السجون العربية.^[299]

وعلى أي حال، فقد استطاعت فتح تنفيذ حوالي 200 عملية عسكرية قبل حرب حزيران/ يونيو 1967.^[300]

ومثلت مرحلة ما بعد حرب 1967 مرحلة ازدهار حقيقي ونمو متسارع لحركة فتح، إذ إن هزيمة الأنظمة العربية وضـياع ما تبقى من فلسطين، أفقد الشارع الفلسطيني والعربي الثقة بهذه الأنظمة التي اضطرت لفتح المجال للعمل الفدائي الفلسطيني الذي اكتسب شعبية كبرى فلسطينياً وعربياً. ومنذ ذلك الوقت، مثلت فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية. واخترق ياسر عرفات الحدود إلى الضفة الغربية المحتلة، ونظم خلايا المقاومة هناك حيث مكث أربعة أشهر، ويُعد يوم 29 أغسطس 1967 الانطلاقة الثانية لفتح من خلال تفجير المقاومة المسلحة في الداخل.

ويُعد معركة الكرامة 21 مارس 1968 حدثاً فاصلاً في تاريخ فتح، إذ فتحت الباب أمام تدفق جماهيري هائل للانضمام إليها بعدما أبداه مقاتلوها من بطولة وصمود، وما أوقعوه من خسائر جسيمة في القوات الصهيونية الغازية، فخلال 48 ساعة تقدم لعضويتها خمسة آلاف قبلت منهم 900. وفي الشهر التالي أعلن ياسر عرفات متحدثاً رسمياً باسم فتح. وأخذت الحركة موقعها كأوسع الحركات جماهيرية في الشارع الفلسطيني.^[301]

وفي الوقت نفسه تواصلت المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وحركات المقاومة الفدائية وعلى رأسها فتح. وكانت فتح تنظر بعين الشك والريبة لطبيعة القائمين على م.ت.ف والراعيين لها، ولطبيعة تركيبتها وحقيقة أهدافها. لكنها كانت لا ترى مانعاً من الاستفادة منها كواجهة لأنشطتها.

وقد وافقت فتح على دخول منظمة التحرير الفلسطينية بقصد "تثويرها"، وتمكنت في المجلس الوطني الرابع في يوليو 1968 من فرض شروطها بتغيير الميثاق القومي الفلسطيني - الذي يُعدّ دستور م.ت.ف - إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث اتخذ طابعاً أكثر وطنية وثورية. كما غيّرت بُنية المجلس الوطني الفلسطيني ليقتصر عدد أعضائه على مائة فقط بعد أن كان في حدود 450. وفي المجلس

الوطني الخامس في فبراير 1969 سيطرت قيادة فتح على قيادة م.ت.ف وأصبح ياسر عرفات رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وببقى الجدل قائماً حول ما إذا تمكنت فتح من "تشوير" المنظمة، أم أن المنظمة تمكنت من "تسييس" فتح، إذ إن أعباء تكريس الهوية الوطنية الفلسطينية، وإيجاد مكانة لائقة لم.ت.ف كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني عربياً ودولياً، والاضطرار للدخول في تشابكات وتناقضات الأوضاع السياسية العربية والدولية، والانجرار نحو تقديم مشاريع وحلول "واقعية" تحت الضغوط المختلفة، والسعي للحفاظ على "المكاسب" السياسية ... كل ذلك أسهم في تفريغ المخزون الثوري للحركة. وجعل عملها العسكري محكوماً بالعديد من المعايير والضوابط و"المحرمات" السياسية.

وعلى أي حال، فقد تحملت فتح عبء الكفاح المسلح الفلسطيني لفترة طويلة ومثلت الفترة 1968 - 1970 في الأردن مرحلته الذهبية، إذ نفذت حوالي 2000 عملية سنة 1969. كما مثلت الفترة 1970 - 1982 درجة لا بأس بها وخصوصاً في 1970 - 1975 قبل الانشغال بمستنقع الحرب الأهلية اللبنانية. وانخفضت وتيرة العمليات إلى نحو 360 عملية سنة 1978. [302]

وببدو أن حركة فتح تمكنت من استيعاب العديد من عناصرها المتشددة من خلال منظمة "أيلول الأسود" التي نفذت عدداً من العمليات العنيفة والتي استهدفت شخصيات أردنية كاعتقال وصفي التل في 28 نوفمبر 1971، ونفذت عدداً من العمليات الخارجية خصوصاً ضد الصهاينة والمصالح الإسرائيلية في الخارج، وكان أبرزها عملية ميونخ في 5 سبتمبر 1972 حيث احتجزت 11 رياضياً ومدرّباً "إسرائيلياً" كانوا يشاركون في دورة الألعاب الأولمبية، وأدت العملية في النهاية إلى مقتل كل "الإسرائيليين" المحتجزين ورجل شرطة ألماني، واستشهاد خمسة فدائيين واعتقال ثلاث فدائيين آخرين. وقد رفضت فتح رسمياً الاعتراف بعلاقتها مع أيلول الأسود لكنها اعترفت أن أغلب أعضائها "كانوا" من فتح. ويظهر أن صلاح خلف "أبو إياد" كان على صلة وطيدة بهذه المنظمة. [303]

ونفذت فتح عدداً من العمليات الفدائية القوية في السبعينيات مثل عملية سافوي في 6 مارس 1975 في تل أبيب، وأدت إلى مقتل نحو خمسين جندياً وخمسين مدنياً صهيونياً، [304] وعملية كمال عدوان في 11 مارس 1978 التي أدت إلى مقتل 37 وجرح 82 صهيونياً. [305]

وتشير إحصاءات مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء في م.ت.ف في مطلع الثمانينيات إلى أن عدد شهداء فتح يبلغ 56% من مجموع شهداء الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وإلى أن نسبة الأسرى من فتح في الأرض المحتلة هي بين 70 - 80% من مجموع الأسرى. [306] ولعل هذه النسبة بقيت كما هي حتى اندلاع الانتفاضة المباركة في ديسمبر 1987، عندما أخذت "حماس" تبرز كقوة كبرى موازية لفتح، بل واندفعت حماس أكثر في العمل الفدائي في التسعينيات في الوقت الذي أخذ العمل الفدائي "الفتحائي" بالانحسار لصالح مشروع التسوية السلمية الذي تبنته قيادتها. ويظهر

أن حركة فتح أخذت تتبنى من جديد العمل الفدائي ضد الأهداف الصهيونية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 وأعلنت كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح عن العديد من العمليات الفدائية.

البنية التنظيمية وقيادتها:

تتكون البنية التنظيمية لفتح [307] من:

1. المؤتمر العام: وهو السلطة العليا داخل الحركة، ويجب أن يعقد (من الناحية النظرية) مرة كل ثلاث أعوام، وقد سبق له الانعقاد بضعة مرات (الثاني 1968، الثالث 1971، الرابع 1980 ...) ولا يجتمع بانتظام لأسباب داخلية وخارجية.
2. المجلس الثوري: ويتكون من مسؤولي وقادة الأجهزة والأقاليم والقوات إلى جانب 25 عضواً منتخباً من المؤتمر العام وعشرة أعضاء من ذوي الكفايات تضمهم اللجنة المركزية، ومجموع أعضائه 120 عضواً.
3. اللجنة المركزية: وهي القيادة المركزية للحركة، ويقوم المؤتمر العام بانتخاب أكثر من ثلثي أعضائها، وتتكون من 18 عضواً.

وتعرف القوات العسكرية لفتح باسم "قوات العاصفة" وتتولى اللجنة المركزية تعيين قيادتها العامة.

وقد استشهد معظم الأعضاء التاريخيين للجنة المركزية لحركة فتح أمثال عبد الفتاح حمود، ومحمد يوسف النجار، وكمال عدوان، وخليل الوزير، وصلاح خلف، وأبو الهول.

ومن الأعضاء التاريخيين في مركزية فتح ممن لا يزالون يشغلون مناصب فيها ياسر عرفات، وفاروق القدومي، ومحمود عباس (أبو مازن)، وسليم الزعنون. وانضم محمد غنيم (أبو ماهر) للجنة المركزية في أغسطس 1968، وهاني الحسن في مايو 1980، وفي أغسطس 1989 انضم إليها صقر حبش، وحكم بلعاوي، وانتصار الوزير، والطيب عبد الرحيم، وأحمد قريع، والعقيد يوسف، ومحمد جهاد، وعباس زكي. وحل نبيل شعث وعبد الله الإفرنجي سنة 1991 مكان صلاح خلف وأبي الهول إثر حادث اغتيالهما. وفي 1994 انضم زكريا الأغا رئيس اللجنة العليا لفتح في قطاع غزة، وفيصل الحسيني رئيس اللجنة نفسها في الضفة الغربية إلى اللجنة المركزية (توفي الحسيني في الكويت في مايو 2001).

وقد انتقد عدد من أعضاء اللجنة المركزية اتفاقات الحكم الذاتي (أوسلو 1993 وما تلاها)، ورفض محمد غنيم وفاروق قدومي ومحمد جهاد دخول أراضي الحكم الذاتي، وقام محمد غنيم في سنة 1997 بتقديم استقالته من قيادة دائرة التعبئة والتنظيم في الحركة واكتفى بعضويته في المركزية. [308]

فتح والتسوية السلمية:

منذ أن سيطرت فتح على م.ت.ف حدث بينهما نوع من التماهي والتداخل بحيث أن سياسات ومواقف كل منهما أصبحت عملياً شيئاً واحداً. وعلى ذلك فموقف فتح من التسوية هو عملياً موقف م.ت.ف

نفسها. غير أن قيادة فتح وخصوصاً الميدانية حاولت الاحتفاظ بنوع من المسافة الفاصلة بين الطرفين، حتى لا تتحمل فتح الأوزار والمساوئ والسلبيات الناتجة عن عملية التسوية وتشكيل السلطة الفلسطينية. وتعامل ياسر عرفات وقيادة السلطة الفلسطينية بشيء من المرونة مع قيادات فتح الراضة لاتفاقيات أوسلو، أو الناقدة لممارسات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني، مع ملاحظة أن معظم عناصر فتح في الداخل مستوعبة في مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية. وقد سعت فتح إلى التناغم مع الموقف التفاوضي الفلسطيني، ومحاولة تصليه لتحقيق مكاسب أفضل، وليس إسقاطه. وقد ازداد هامش المرونة اتساعاً مع اندلاع انتفاضة الأقصى حيث قامت قيادات فتح الميدانية (أمثال مروان البرغوثي) بالمشاركة بالانتفاضة، وقامت بالتنسيق مع حماس وغيرها، لتفعيل الانتفاضة وتطويرها. كما قامت عناصرها بالعديد من العمليات الفدائية، رغم أن الموقف الرسمي لقيادة السلطة (التي هي قيادة فتح) يرفض هذه العمليات بل وعادة ما يُدينها.



جورج حبش
الأمين العام السابق للجهة الشعبية لتحرير
فلسطين



ياسر عرفات
رئيس حركة فتح ورئيس منظمة التحرير
الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية
الفلسطينية



خالد مشعل
رئيس المكتب السياسي لحركة حماس



الشيخ أحمد ياسين
مؤسس حماس



رمضان عبد الله شلح
الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي

هوامش الكتاب

- [239] انظر: عجاج نويهض، مرجع سابق، ص 314 - 315.
- [240] انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 104 - 107، 115 - 116، 138 - 139، 150 - 151، 166 - 167، 173 - 174، 197 - 198.
- [241] كان للعائلات نفوذ كبير في العمل الوطني الفلسطيني في مرحلة الاحتلال البريطاني، وقد جرت عملية فرز واستقطاب شديد حول عائلتين مقدسيتين كبيرتين هما عائلتا الحسيني والنشاشيبي. وقد أضر ذلك بالعمل الوطني والوحدة الوطنية الفلسطينية، إذ قدّم البعض مصالح عائلته - وفق معايير التنافس والحسد - على المصالح العامة وعلى مواجهة الاستعمار البريطاني والمشروع الصهيوني.
- [242] انظر: بيان الحوت، مرجع سابق، ص 335 - 337، ويوميات أكرم زعتر، ص 76 - 78، والموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 27 - 30.
- [243] حول الهيئة العربية العليا، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 556 - 561.
- [244] انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 377 - 379.
- [245] حول حكومة عموم فلسطين، انظر: المرجع نفسه، ج2، ص 342 - 344.
- [246] حول م.ت.ف، انظر بالتفصيل في: أسعد عبد الرحمن، منظمة التحرير الفلسطينية، والموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 313 - 325.
- [247] حول الميثاق الوطني الفلسطيني، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 404 - 406، وفيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني: 1964 - 1974: دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1980)، ص 37 - 89.
- [248] انظر مثلاً في: صلاح خلف، مرجع سابق، ص 73 - 75.
- [249] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 98 - 103.
- [250] حول المجلس الوطني، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 94 - 121.

- [251] حول المجلس المركزي، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 321 - 322.
- [252] حول اللجنة التنفيذية، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 318 - 321.
- [253] حول دوائر م.ت.ف، انظر: المرجع نفسه، ج4، ص 322 - 325.
- [254] ما كتبناه هنا حول جماعة القسام يعتمد أساساً على المادة الموجودة في كتابنا الذي سبقته الإشارة إليه الطريق إلى القدس، ص 143 - 146، ولمن يرغب في التفصيل يمكنه الرجوع إلى دراستنا عن القسام وحركته في كتابنا "التيار الإسلامي في فلسطين"، ص 227 - 327، 361 - 388، 479 - 480.
- [255] انظر حول شخصية القسام: محسن صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، ص 231 - 247.
- [256] صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ص 23.
- [257] أميل الغوري، مرجع سابق، ص 248، والتوكيد للباحث.
- [258] عوني العبيدي، ثورة الشهيد عز الدين القسام وأثرها في الكفاح الفلسطيني (الزرقاء (الأردن): مكتبة المنار، دون تاريخ)، ص 9.
- [259] بيان الحوت، مرجع سابق، ص 317 - 318.
- [260] سميح حمودة، مرجع سابق، ص 42.
- [261] انظر: صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ص 31؛ ويوميات أكرم زعيتر، ص 30؛ ومحمد نمر الخطيب، مرجع سابق، ص 87.
- [262] انظر: علي حسين خلف، تجربة الشيخ عز الدين القسام (عمان (الأردن): دار ابن رشد، 1984)، ص 44 - 47، 58 - 60، وسميح حمودة، مرجع سابق، ص 48 - 50.
- [263] بيان الحوت، مرجع سابق، ص 324، وكامل خلة، مرجع سابق، ص 584.
- [264] صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص 79، وصبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ص 33 - 34.
- [265] صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين، ص 33 - 34.
- [266] إبراهيم الشيخ خليل، "رسالة من مجاهد قديم: ذكريات مع القسام"، مجلة شئون فلسطينية، العدد 7، مارس 1972، ص 29، وبيان الحوت، مرجع سابق، ص 323.
- [267] انظر: صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص 68، ومحمد عزة دروزة، فلسطين وجهاد الفلسطينيين، ص 29.
- [268] عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص 99.
- [269] كامل خلة، مرجع سابق، ص 584.
- [270] علي خلف، مرجع سابق، ص 53 - 54، ومحمد نمر الخطيب، مرجع سابق، ص 88، وانظر:
- S. Abdullah Schleifer, "The life and Thought of Izz-Iddin Al-Qassam", The Islamic Quarterly, Vol. 23, No. 2, 1979, p. 75.
- [271] صبحي ياسين، حرب العصابات في فلسطين، ص 70.

- [272] عوني العبيدي، مرجع سابق، ص 42.
- [273] انظر: عبد الستار قاسم، مرجع سابق، ص 64 - 67، وكامل خلة، مرجع سابق، ص 593 - 594، وانظر:
- The Palestine Police Force, Annual Administrative Report, 1935 (Jerusalem: Government Printing Press, Undated), p. 40.
- [274] حول دور القساميين في الثورة الكبرى، انظر: محسن صالح، التيار الإسلامي في فلسطين، ص 361 - 388.
- [275] حول دور القساميين في حرب 1948، انظر: المرجع نفسه، ص 479 - 480.
- [276] عيسى خليل محسن، فلسطين الأم وابنها البار عبد القادر الحسيني (عمان: دار الجيل، 1986)، ص 141 - 144.
- [277] أميل الغوري، فلسطين عبر ستين عاماً، ص 232 - 235.
- [278] المرجع نفسه، ص 232.
- [279] المرجع نفسه، ص 243 - 244، وأميل الغوري، إظهار حقائق وتفنيد أباطيل: ردود على مقالات السيد قاسم الريماوي (دون مكان: دون ناشر، 1974)، ص 21.
- [280] أميل الغوري، إظهار حقائق وتفنيد أباطيل، ص 22.
- [281] عيسى محسن، مرجع سابق، ص 171.
- [282] المرجع نفسه، ص 171 - 176.
- [283] المرجع نفسه، ص 177 - 195.
- [284] الكيلاني، مرجع سابق، ص 70.
- [285] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 125 - 126.
- [286] المرجع نفسه، ج2، ص 126.
- [287] عبد الله أبو عزة، مرجع سابق، ص 71 - 96.
- [288] سليمان حمد، مقابلة، الكويت، 25 يناير 1986.
- [289] Helena Cobban, The Palestinian Liberation Organisation: People, Power and Politics (U.S.A.: Cambridge Univ. Press, 1988), pp. 23-24.
- [290] وذلك حسب شهادة اثنين من رفاق أبي جهاد في هذا العمل، وهما فوزي جبر، مقابلة، الكويت، 20 نوفمبر 1999، ومحمد الخصري، مقابلة، جدة، 15 سبتمبر 1998.
- [291] حول هذه الفقرة، انظر: صلاح خلف، مرجع سابق، ص 59، وسليمان حمد، مقابلة، الكويت، 25 يناير 1986، وانظر:
- Alan Hart, Arafat: A Political Biography, 4th edition (Bloomington & Indianapolis (U.S.A.): Indiana Univ. Press, 1989), p. 123, pp. 556-557, and Cobban, op. cit., pp. 23-24.
- [292] صلاح خلف، مرجع سابق، ص 59، 68.
- [293] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 206.
- [294] انظر: نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح: من التأسيس إلى الانتفاضة (دون مكان: دون ناشر، 1984)، ص 17 - 20.
- [295] انظر: جريدة الشرق الأوسط، 6 مارس 1995.

- [296] الشرق الأوسط، 15 فبراير 1995.
- [297] انظر حول الانشقاقات من 1 - 5 في: نزيه أبو نضال، مرجع سابق، ص 39 - 60.
- [298] انظر نص البيان في: رياض الريس، مرجع سابق، ص 37.
- [299] حول الاتهامات التي وُجِّهت إلى فتح وحول معاناتها، انظر: صلاح خلف، مرجع سابق، ص 78 - 80، ورياض الريس، مرجع سابق، ص 40.
- [300] صلاح خلف، مرجع سابق، ص 83.
- [301] المرجع نفسه، ص 96 - 97.
- [302] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 207.
- [303] رياض الريس، مرجع سابق، ص 85 - 92.
- [304] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 527 - 528.
- [305] المرجع نفسه، ج3، ص 661 - 662.
- [306] المرجع نفسه، ج2، ص 207.
- [307] المرجع نفسه، ج2، ص 206 - 207.
- [308] انظر: الشرق الأوسط، 29 إبريل 1997، والقدس العربي، 18 مارس 1997.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - بشكل أو بآخر - امتداداً للفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب التي نشأت في مطلع الخمسينيات في بيروت وكان من أبرز مؤسسيها جورج حبش، الذي أصبح أميناً عاماً للجبهة منذ إنشائها سنة 1967 وحتى سنة 2000. وكان فرع فلسطين في حركة القوميين العرب قد شكل في مايو 1964 "الجبهة القومية لتحرير فلسطين" وجناحها العسكري "شباب الثأر" الذي أخذ يمارس منذ نوفمبر 1964 العمل الفدائي، حيث قدّمت أول شهدائها "خالد أبو عيشة" في 2 نوفمبر 1964. [309] ولكن يبدو أن هذه البداية كانت متواضعة متقطعة ولم تستمر. وفي مؤتمر حركة القوميين العرب المنعقد في سنة 1966 اتخذ قراران رئيسيان:

1. إلحاق العناصر الفلسطينية في حركة القوميين العرب بمجموعة تسمى إقليم فلسطين، والموافقة على فكرة الكفاح المسلح مع إرجاء البدء به. وقد تولى قيادتها جورج حبش، ومعه أحمد اليماني (أبو ماهر)، وعبد الكريم حمد (أبو عدنان)، ووديع حداد.
 2. تبني "الاشتراكية العلمية" طريقة عمل لحركة القوميين العرب.
- [310]

وبعد حرب 1967 سعى "إقليم فلسطين" في الحركة إلى تشكيل إطار جهوي يضم مختلف الفصائل الفلسطينية، لأنه كان يرى أن م.ت.ف بشكلها الرسمي لا تصلح أن تكون الإطار المناسب. وقد نتج عن ذلك إنشاء "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" التي ضُمَّت:

1. الجبهة القومية لتحرير فلسطين "شباب الثأر".
2. منظمة أبطال العودة التي كانت تنتمي بشكل غير مباشر إلى حركة القوميين العرب.

3. جبهة التحرير الفلسطينية التي كان يتزعمها أحمد جبريل.

كما انضم إليها عدد من المستقلين، ومجموعة من الضباط الوديعين.
[\[311\]](#)

وصدر البيان السياسي الأول لهذه الجبهة في 11 ديسمبر 1967، واتخذت الجبهة طابعاً يسارياً، وبدت المنافس الرئيسي لحركة فتح، ولكن سرعان ما عصفت بها انشقاقان كبيران أضعفا قدرتها على العمل الجبهوي واستقطاب الشارع الفلسطيني. وكان الانشقاق الأول هو انسحاب عناصر جبهة التحرير الفلسطينية في أكتوبر 1968 بزعماء أحمد جبريل الذي شكل الجبهة الشعبية - القيادة العامة. أما الانشقاق الثاني فقادته نايف حواتمة في 22 فبراير 1969 والذي شكل الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين.

وقد أقرت الجبهة في أغسطس 1968 تبني الماركسية - اللينينية، مما أدى إلى خلافات واسعة داخلها، فبعضها اعترض على الفكرة (انشقاق أحمد جبريل) وبعضها استعجل تطبيقها (انشقاق نايف حواتمة). غير أن الجبهة الشعبية صنفت نفسها بأنها منظمة "بورجوازية" تقوم بـ "عملية التحول" إلى تنظيم ماركسي - لينيني. وفي مؤتمراتها التالية (فبراير 1969، مارس 1972، 28 إبريل - 3 مايو 1981) أكدت تطورها إلى استكمال تحولها للماركسية - اللينينية، واستمرت في تطبيق البرامج الملازمة لذلك.[\[312\]](#)

وحسب النظام الداخلي للجبهة فإن مبادئها الأساسية هي: المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية، ووحدة الحزب، والنقد الذاتي، وجاهزية الحزب والثورة، وأن كل عضو سياسي في الجبهة هو مقاتل، وكل مقاتل سياسي.[\[313\]](#)

وترى الجبهة أنه "لا يمكن أن يكون هناك ثورة دون نظرية ثورية"، ولذلك فهي تركز على الفكر السياسي والرؤية الواضحة للعدو ولقوى الثورة، وعلى أساسها يتم وضع استراتيجية المعركة. وحسب رؤيتها الماركسية فهي ترى أن:

1. الكيان الصهيوني قاعدة بشرية مسلحة تستند عليها "الإمبريالية" الاستعمارية الأمريكية والغربية للوقوف في وجه حركة التحرر العربي.

2. الصراع مع "الرجعية العربية" أمر رئيسي وليس أمراً ثانوياً، ولذلك فهي لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية".

3. ضرورة الربط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي، وتعتقد أنه من الخطأ تذويب النضال الفلسطيني في إطار النضال القومي، كما أنه من الخطأ عدم ربطه بالنضال القومي.

4. الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والرجعية وممارسات النظام الرأسمالي العالمي.

5. حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد هي الطريق الوحيدة للتحرير، وأن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالقوة.
6. هدف الثورة تحرير فلسطين وتشديد دولة ديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية.
7. الصراع مع العدو ليس قائماً على أساس ديني أو قومي، وعملية تحرير فلسطين هي عملية تحرير "للجماهير اليهودية" التي حشدتها الإمبريالية والصهيونية، ولذلك فمن الطبيعي أن تتحالف الثورة الفلسطينية مع القوى اليهودية المناهضة للإمبريالية والصهيونية. [314]

المواقف السياسية:

نظرت الجبهة الشعبية في البداية نظرة سلبية لـ م.ت.ف باعتبارها لا تملك عناصر البناء الثوري السليم وشروط الانتصار. وعندما استقال الشقيري من قيادة م.ت.ف وانفتحت باتجاه سيطرة المنظمات الغدائية عليها، تخلت الجبهة الشعبية عن سعيها لإيجاد "جبهة وطنية" بديلة وشاركت في المنظمة ممثلة بعشرة أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع (يوليو 1968) وسعت في الوقت نفسه إلى منافسة فتح على قيادة م.ت.ف. ولأنها لم تكن راضية عن نسبة عضويتها في المجلس فقد انسحبت من المنظمة خلال 1969 - 1970، ووافقت على أن تمثل رمزياً بعضو واحد في المجلس السابع (30/5 - 4/6/1970)، ثم عادت للمشاركة في المجالس التالية. ثم إنها قامت بتعليق عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف سنة 1974، حيث رأت أن القيادة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح فسّرت برنامج النقاط العشر الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر (يوليو 1974) بشكل مغاير لما فهمته الجبهة، وأن قيادة فتح قبلته كستار للانحراف عن الثورة والسير في خط الاستسلام. ولذلك قامت الجبهة الشعبية ومعها جبهة النضال الشعبي والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية بتشكيل "جبهة الرفض للحلول السلمية" في 10 أكتوبر 1974. [315]

عادت الجبهة الشعبية للمشاركة في قيادة م.ت.ف سنة 1979، ثم ما لبثت أن قاطعت الدورة 17 للمجلس الوطني في عمان سنة 1984 منادية بضرورة تحقيق وفاق وطني قبل عقده. وفي عام 1993 قامت بتعليق مشاركتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف إثر توقيع اتفاق أوسلو. ولكنها قامت بالمشاركة في جلسات المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في غزة سنة 1996 لتغيير الميثاق الوطني الفلسطيني بطلب من الكيان الصهيوني، وبدأت تتقارب مع قيادة السلطة الفلسطينية منذ النصف الثاني لعام 1996 وانسحبت من تحالف الفصائل العشر المعارضة لاتفاقات أوسلو.

وهكذا لعبت الجبهة الشعبية دور "الشريك المنافس" لفتح داخل م.ت.ف، وعندما عجزت عن المنافسة تحولت إلى دور "الشريك المشاكس"!! لكن قيادة فتح تمكنت في النهاية من جرّها إلى أن تكون أكثر طواعية، وأن تراعي شروط اللعبة.

وبالنسبة للتسوية السياسية، فقد رفضت الجبهة الشعبية في البداية كل المشاريع المطروحة، لكنها صوتت سنة 1974 إلى جانب برنامج النقاط العشر الذي يؤيد قيام سلطة وطنية على أي جزء يتم تحريره

أو ينسحب منه الصهاينة، والذي يعدُّ الكفاح المسلح وسيلة رئيسية للتحرير (وليس الطريق الوحيد). غير أنها سرعان ما شكّلت جبهة الرفض، المشار إليها سابقاً، لأن البرنامج كما فهمته فتح يتطلب الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وإقامة علاقات دبلوماسية معها، والعيش مع العدو ضمن حدود أمنة. ثم تخلت عن جبهة الرفض بعد ذلك بنحو أربع سنوات، وعدّلت موقفها معتبرة أن قيام الدولة الفلسطينية هو خطوة تكتيكية نحو تحرير كامل فلسطين. وفي سنة 1985 رفضت الجبهة اتفاق عمان الذي وقعته قيادة م.ت.ف مع الأردن بإقامة كونفدرالية أردنية - فلسطينية. وفي المجلس الوطني التاسع عشر في نوفمبر 1988 وافقت على مشروع إعلان الدولة الفلسطينية الذي استند إلى قرار الأمم المتحدة (29 نوفمبر 1947) رقم 181 بتقسيم فلسطين، لكنها صوتت إلى جانب رفض قرار الأمم المتحدة رقم 242 (نوفمبر 1967) القاضي بالتعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين. وفي سنة 1991 رفضت مشاركة م.ت.ف في مؤتمر السلام بمدريد، كما رفضت اتفاق أوسلو سنة 1993، وانضمت إلى تحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي نشأ لإسقاط هذا الاتفاق، لكنها انسحبت منه بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات، واتخذت خطأً أكثر مهادنة للسلطة الفلسطينية تحت ضغط ظروف أزمته المالية وضغط تيار من القياديين في الداخل والخارج يدعو إلى التعامل بـ"واقعية"، وإلى المشاركة في السلطة ووقف الكفاح المسلح.

قيادة الجبهة وتواجدها الشعبي:

هناك ثلاث هيئات قيادية مركزية هي المؤتمر الوطني وهو أعلى سلطة حال انعقاده وقد انعقد ست مرات كان آخرها في إبريل 2000، واللجنة المركزية وهي هيئة وسيطة، والمكتب السياسي ويمثل القيادة التنفيذية للجبهة، ويتولى رئاسة الجبهة أمين عام، [316] وقد ظل جورج حبش (مسيحي أرثوذكسي من مواليد اللد سنة 1926) أميناً عاماً حتى إبريل 2000 عندها قدم استقالته وخلفه أبو علي مصطفى في هذا المنصب. وقد تمكن الصهاينة من اغتيال أبي علي مصطفى في أغسطس 2001.

وكانت الجبهة الشعبية تعدُّ الثانية من حيث الشعبية الجماهيرية بين فصائل م.ت.ف (بعد حركة فتح) حتى ظهور التيار الإسلامي منذ النصف الثاني للسبعينيات من القرن العشرين، والذي تم التعبير عنه بعد ذلك من خلال حركة حماس التي ظهرت سنة 1987. ولا تزال تحصل في الانتخابات الطلابية واستطلاعات الرأي على 3 إلى 5% من الأصوات، ولها حضور أكثر تميزاً في الأوساط المسيحية الفلسطينية.

الكفاح المسلح:

شكلت الجبهة الشعبية ثاني قوة مسلحة بين الفصائل الفلسطينية (إلى أن ظهرت حماس)، ونشطت داخل فلسطين خلال 1968 - 1973 خصوصاً في قطاع غزة وجمال الخليل، إلى أن قتل الصهاينة آخر زعمائها محمد محمود الأسمر المعروف بـ "جيفارا غزة" في ربيع 1973. كما قامت بعمليات هجومية عبر الحدود، ودافعت عن الوجود الفلسطيني في المخيمات في الأردن ولبنان. غير أن أكثر ما اشتهرت به هو العمليات الخارجية وخصوصاً اختطاف الطائرات، وكان أولها خطف طائرة "إسرائيلية" في يوليو 1968، أما أشهرها فكانت في سبتمبر 1970، حين خطفت أربع طائرات، ونقلت ثلاث طائرات منها إلى ما أسمته "مطار الثورة" قرب الزرقاء، بعد أن نسفت إحداها في مطار القاهرة. وقد ارتأى الكثيرون أن هذا أعطى المبرر أو دفع السلطات الأردنية بعد ذلك بأيام لمهاجمة قواعد الثورة الفلسطينية ونصفيها. وقد لاقت عملياتها الخارجية شهرة واسعة وأجبرت العالم على الالتفات للشعب الفلسطيني الذي اقتلع من أرضه، لكنها في الوقت نفسه لاقت معارضة عالمية كبيرة من الدول اليسارية والشيوعية كروسيا والصين فضلاً عن الدول الغربية، كما لقيت معارضة قوية في أوساط الثورة الفلسطينية نفسها. ورغم أنها أعلنت انتهاء هذا النوع من العمليات لكنها قامت بخطف طائرتين سنة 1973، وشاركت في هجوم على مصفاة للزيت في سنغافورة. [317]

وعلى أي حال، فقد مرّت عمليات الجبهة الشعبية بمرحلة انحسار منذ منتصف السبعينيات، غير أن مقاتليها لا يزالون يقومون ببعض العمليات بين حين وآخر وخصوصاً بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 ديسمبر 2000. وتعدّ عملية اغتيالها لوزير السياحة الصهيوني ربيع زئيفي في أكتوبر 2001 من أبرز وأبرع العمليات، وقد نفذتها انتقاماً لاغتيال الصهاينة للأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى. وكان زئيفي جنرالاً في الجيش وبعث من أكثر الصهاينة تشدداً.

الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تمثل هذه الجبهة انشقاق العناصر الأكثر يسارية في معسكر اليسار الفلسطيني الذي كانت تمثله الجبهة الشعبية. وقد اتهم مؤسسو هذه الجبهة رفاقهم في الجبهة الشعبية بأنهم يمينيون!! وحسب نايف حواتمة فإنه ورفاقه نجحوا في فرض برنامج يساري واضح في مؤتمر الجبهة الشعبية المنعقد في أغسطس 1968 (في أثناء وجود جورج حبش في السجن في سوريا)، وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية جديدة سيطر عليها "اليساريون" (حواتمة ورفاقه) بنسبة عشرة إلى خمسة. لكن "اليمينيين" (رفاق حبش) استخدموا القوة لإجبارهم على التخلي عن النتيجة، وقبول قيادة جديدة غالبيتها الساحقة من الجناح "اليميني" وبقي "اليساريون" ممثلين في النهاية بشخص واحد. [318]

وقد احتدم الخلاف بين الطرفين لعدة أشهر مما أدى في النهاية لانشقاق العناصر الأكثر يسارية بقيادة نايف حواتمة (وهو أردني من مواليد السلط سنة 1935 لعائلة مسيحية إنجيلية) ومعه عبد الكريم حمد (أبو عدنان) وقيس السامرائي (أبو ليلي). وأعلنت الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين في 22 فبراير 1969،

وحاولت الجبهة الشعبية تصفيتها، لكن حركة فتح قامت بحمايتها. وقد حذفت كلمة الشعبية من اسمها سنة 1975.

تبنت الجبهة الديموقراطية نفس البرنامج السياسي والعقيدة الأيديولوجية التي تبنتها الجبهة الشعبية في أغسطس 1968، غير أنها كانت أكثر "تطرفاً" في تبني الماركسية – اللينينية وقد عبّرت عن نفسها من خلال مجلة الهدف. ویتهمها العديدون بأنها سبب رئيسي وراء جرّ الثورة الفلسطينية إلى الصدامات مع السلطات الأردنية. إذ رفعت شعار "كل السلطة للمقاومة" قبل معارك أيلول / سبتمبر 1970 بأسابيع، وعقدت في 22 أغسطس 1970 مؤتمراً طالبت فيه بوضع حد لازدواجية السلطة في الأردن وبإعطاء الفدائيين السلطة التامة، وخاضت عدة اشتباكات مع الجيش الأردني على أمل إرغام "فتح" على الانضمام للمعركة. وعندما وقعت معارك أيلول التي أدت إلى ضرب المقاومة الفلسطينية في الأردن وحرمانها من العمل المسلح فيها، لم تتردد الجبهة الديموقراطية في أن تنحي باللائمة على غيرها، مدّعية أن المقاومة دفعت ثمن سيطرة اليمين على غالبية قيادات فتح!! وقامت الجبهة الديموقراطية بعد هذه الأحداث بمراجعة "نقدية" لأدائها. وقد أصبّرت على منهجها الماركسي – اللينيني، لكنها أخذت تتبنى سياسيات أكثر "واقعية" تراعي – حسب تقديرها – ظروف المرحلة وإمكانات الشعب الفلسطيني.^[319]

وإذا كانت الجبهة الديموقراطية بسبب حجمها المحدود (تأتي ثالثاً بعد فتح والشعبية في فصائل م.ت.ف) لم تستطع فرض سيطرتها، فإنها على الأقل أسهمت في تحريك المبادرة السياسية الفلسطينية باتجاه يقترب من أطروحاتها "الواقعية" إذ دعت سنة 1973 إلى "برنامج مرحلي" لتحرير فلسطين، والذي كان أساساً لما تبنته م.ت.ف رسمياً بعد ذلك، فيما عرف ببرنامج النقاط العشر في المجلس الوطني الـ 12.^[320] وقامت في مرحلة مبكرة منذ 1969 بالاتصال بقوى "اليسار الإسرائيلي"، ثم تبعها فتح بعد ذلك ثم تبنته م.ت.ف رسمياً سنة 1977.

وقد شاركت الجبهة الديموقراطية في أوّل مجلس وطني لـ م.ت.ف. يعقد بعد تأسيسها (المجلس الوطني السادس 1969) وظلت على عضويتها في المنظمة، وحافظت على علاقات أوثق مع فتح، لكنها رفضت المشاركة في المجلس الوطني السابع عشر الذي عقد في عمان سنة 1984 حيث كانت الساحة تموج بتداعيات الخروج الفدائي الفلسطيني من لبنان، وانشقاق أبو موسى وطررد ياسر عرفات من سوريا، ومحاولة التخلص من أنصاره في شمال لبنان، ثم ذهابه إلى مصر التي كان العرب يقاطعونها بسبب كامب ديفيد. وفي المجلس الوطني الـ 19 قبلت الديموقراطية إعلان الدولة الفلسطينية وأيدت تطبيق القرارات الدولية بما فيها قرار 242. وقد اعترضت الجبهة الديموقراطية على مؤتمر مدريد، وعلقت عضويتها في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بسبب اتفاقات أوسلو (سبتمبر 1993)، وشاركت في تحالف الفصائل العشر، لكنها خالفت الكثير من سياسات حماس إلى أن انفصلت عن هذا التحالف أواخر سنة 1996. ويبدو أنها عانت من عقدة التوفيق بين رغبة قيادتها (حواتمة) بالزعامة والتوجيه على خلفية دوره التاريخي، وبين حجمها الصغير وأيديولوجيتها اليسارية التي فقدت بريقها، وانحسرت عن الساحة الجماهيرية.

تعرضت الجبهة الديموقراطية للانشقاق عندما خرج عنها ياسر عبد ربه (أحد القياديين البارزين) ومؤيدوه في أواخر الثمانينيات حيث حظي بدعم وتأييد ياسر عرفات، وقد أصبح تنظيمه الذي حمل اسم الجبهة الديموقراطية مقرباً من فتح ثم من السلطة الفلسطينية. وحمل هذا التنظيم اسم "فدا" بعد اتفاقات أوسلو، والتي أيدها إلى جانب فتح.

وقد تميزت قيادتها بنوع من "البراجماتية"، وفي أواخر التسعينيات جرت محاولات لدمج الجبهتين الشعبية والديموقراطية، وتشكلت القيادة الموحدة للجبهتين، حيث سعى حوامة للهيمنة على الشعبية في ظل مرض زعيمها حبش وتقدمه في السن، ولكن الدمج لم يتحقق إلى الآن. ورغم معارضتها لاتفاقات أوسلو، إلا أن شخصياتها قدموا طلبات لدخول مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وعلى رأسهم حوامة نفسه. وقام حوامة بمصافحة رئيس الكيان الإسرائيلي في عمان سنة 2000. كما طالبت الجبهة الديموقراطية بالمشاركة في مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية والكيان الصهيوني المستندة أساساً على اتفاقات أوسلو.

ومن الناحية العسكرية فإن البعض كان يعدّها القوة العسكرية الثانية بعد فتح في أيام السبعينيات، ونفذت عدداً من العمليات المشهورة مثل عملية ترشيحا في 15 مايو 1974 والتي أدت إلى مقتل 27 من الرهائن الإسرائيليين المحتجزين وجرح نحو 70 آخرين. [321] وكان للجبهة الديموقراطية دور في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في الأردن ولبنان. ويقوم رجالها على فترات متباعدة ببعض العمليات داخل الأراضي المحتلة لكنها تفتقر للقوة والنوعية مقارنة بعمليات حماس والجهاد الإسلامي. وتمكنت في انتفاضة الأقصى الأخيرة من تنفيذ عملية اقتحام نوعية لمستعمرة "إسرائيلية" في قطاع غزة.

الجبهة الشعبية - القيادة العامة: [322]

ترجع جذور تشكيل هذه المجموعة إلى سنة 1959، عندما أنشأ أحمد جبريل (وهو ضابط فلسطيني مُسرَّح من الجيش السوري) حركة فدائية صغيرة اسمها "جبهة تحرير فلسطين". وفي منتصف 1965 بدأت عملها العسكري بعد أن تمكنت من توفير ثلاث مجموعات مقاتلة. وسقط أول شهيد لها "خالد الأمين" في هجوم على مستعمرة "ديشوم" في الجليل الأعلى.

توحدت هذه الجبهة مع "أبطال العودة" و"شباب النار" لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ديسمبر 1967، لكنها ما لبثت أن انفصلت عنها في أكتوبر 1968 احتجاجاً على برنامجها السياسي الماركسي، ولأنها ترغب في التركيز على العمل العسكري دون الانشغال في المتاهات السياسية. ومع ذلك فقد احتفظت باسم الجبهة الشعبية مضيئة إليها كلمتي "القيادة العامة" للإشارة إلى توجهها العسكري. وعُبر برنامجها السياسي الصادر عن مؤتمرها الأول المنعقد في نهاية 1968 عن روح قومية عربية. وفي مؤتمرها الثاني في سبتمبر 1969 تبنت بالإجماع الاشتراكية العلمية (الماركسية) وتبنت برنامجاً سياسياً منطلقاً منها. وعُبرت عن نفسها من خلال

مجلة "إلى الأمام"، كما لا تزال تمتلك "إذاعة القدس" التي تبث من لبنان. ومنذ التسعينيات أخذت الجبهة في نبذ الماركسية، وأخذت تتجه أكثر نحو الخطاب القومي الإسلامي، كما يلاحظ في خطابات أحمد جبريل وإذاعة القدس.

وعندما تشكلت م.ت.ف سنة 1964 عدّتها "جبهة تحرير فلسطين" لعبة بيد الأنظمة العربية لاحتواء التحركات النضالية الفلسطينية، ولكنها شاركت فيها اعتباراً من أول مجلس وطني انعقد بعد انفصالها عن الجبهة الشعبية (المجلس السادس في يونيو 1969). وفي 1974 شارك طلال ناجي في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف مندوباً عنها. وقد اعترضت على برنامج النقاط العشر، وانضمت إلى جبهة الرفض ولكنها لم تجمد عضويتها في قيادة م.ت.ف. وفي سنة 1983 دعمت الانشقاق داخل حركة فتح الذي تزعمه أبو موسى، ثم قاطعت المجلس الوطني الـ 17 الذي عقد في عمان سنة 1984، وشكلت - مع الجبهة الشعبية والصاعقة - جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، وظلت منذ ذلك الحين على معارضتها القوية لقيادة م.ت.ف ومقاطعتها للمجلس الوطني. ولا تزال تعارض التسوية السلمية ومشاريعها وشاركت ضمن تحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي تشكل لمعارضة اتفاق أوسلو سنة 1993 ولا تزال عضواً في هذا التحالف. ولها علاقات حسنة بحماس والجهاد الإسلامي، وبكل من يشارك في المقاومة المسلحة ضد الصهاينة.

وقد ركزت القيادة العامة على الفعل العسكري وقامت بعدد من العمليات الجريئة مثل عملية الخالصة في 11 إبريل 1974، وأم العقارب في 14 يونيو 1974. ونجحت سنة 1979 في إرغام الكيان الصهيوني على إطلاق سراح 78 أسيراً فلسطينياً مقابل الإفراج عن أسير صهيوني. [323] كما نجحت عام 1985 في إطلاق سراح 1150 من السجناء والأسرى الفلسطينيين مقابل تسليم ثلاث جنود صهيونيين كانوا أسرى لديها. وفي 25 نوفمبر 1987 نفذ الشهيد خالد أكر عملية الطائفة الشراعية التي أدت إلى مقتل ستة جنود صهاينة، وكانت أحد شرارات تفجير الانتفاضة الفلسطينية المباركة في 9 ديسمبر 1987. وقد حظيت هذه الجبهة بشكل عام بدعم سوريا وليبيا.

وقد تعرضت هذه الجبهة لانشقاق أحمد زعرور الرجل الثاني فيها سنة 1969 والذي شكل منظمة فلسطين العربية، كما انشقت عنها مجموعة بقيادة محمد عباس (أبو العباس) الذي أطلق على تنظيمه اسم "جبهة التحرير الفلسطينية" وهو الاسم القديم الأول لهذه الجبهة. وقد حظي أبو العباس بدعم من العراق ثم من فتح. وقد تعرضت الجبهة التي قادها أبو العباس هي الأخرى لانشقاق فانفصل عنها أبو جابر آخر سنة 1983، وانقسمت على نفسها سنة 1983 إلى ثلاث أجنحة: جناح أبو العباس، وجناح طلعت يعقوب، وجناح عبد الفتاح غانم. وعاد أبو العباس ليهيمن على الجبهة بعد وفاة طلعت يعقوب سنة 1988، غير أن انشقاقاً آخر حدث في سنة 1993 على خلفية الموقف من اتفاقيات أوسلو، فانقسمت إلى فصيل مؤيد لأوسلو بقيادة أبو العباس وآخر معارض لها بقيادة أبو نضال الأشقر.

واللجنة الشعبية (القيادة العامة) تواجد عسكري وسياسي في لبنان وسوريا، غير أنها تفتقر للقاعدة الجماهيرية في الداخل.

طلّاع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة): [324]

تم تشكيل هذه المنظمة سنة 1967 بناء على قرار حزب البعث العربي السوري في مؤتمره التاسع بدمشق سنة 1966، وبالطبع فإن هذه المنظمة ذات توجه قومي. ويتركز تواجدها في سوريا وحيث يكون النفوذ السوري في لبنان. وكانت تعدّ فصيلاً كبيراً في أواخر الستينيات، وكان لها تواجدها في الساحة الأردنية 1967 – 1970، وحاولت إسقاط نظام الحكم في الأردن عن طريق بعض ضباط الجيش الأردني. وقد كان لها تمثيل قوي في م.ت.ف، وتولى زهير محسن أمينها العام رئاسة الدائرة العسكرية في المنظمة. لكنها عبّرت بشكل عام عن التوجهات الرسمية للحكومة السورية فوَقفت مع انشقاق أبي موسى (فتح الانتفاضة) في مايو 1983، ومع طرد عرفات من سوريا 24 يونيو 1983، ومع حصار مخيمات شمال لبنان وإرغام عرفات ومؤيديه على الانسحاب من طرابلس في ديسمبر 1983.

وقد قاطعت الصاعقة المجلس الوطني السابع عشر في عمان سنة 1984، وشاركت في جبهة الإنقاذ الفلسطينية المناهضة لعرفات وقيادة م.ت.ف، كما شاركت - ولا تزال تشارك - في تحالف الفصائل العشر المعارض لاتفاقيات أوسلو.

ورغم أن الصاعقة مدعومة بإمكانات سوريا إلا أنها تفتقر للقاعدة الشعبية في الداخل وفي مخيمات الفلسطينيين في الأردن.

جبهة التحرير العربية: [325]

تشكلت في إبريل 1969 بتوجيه ودعم من العراق، وانضمت إليها كوادِر حزب البعث العربي الموالي للعراق، وتألّفت أكثرية عناصرها من أفراد من العراق ولبنان والأردن وأقلية من الفلسطينيين، وتبنت الطرح القومي. ومنذ نشأتها وحتى أحداث أيلول / سبتمبر 1970 استفادت من تواجد الجيش العراقي في الأردن. لكنها واجهت مشكلة توفر قواعد لها بعد خروج المقاومة من الأردن، خصوصاً وأن سوريا أغلقت الباب في وجهها بسبب خصومة البعثيين في سوريا والعراق، وحدث أن صادرت سوريا أسلحتها أو قبضت على رجالها.

واحتفظت الجبهة بمراكز لها في جنوب لبنان، وشاركت في الدفاع عن المخيمات الفلسطينية وقامت بعدد من العمليات الموجهة إلى داخل فلسطين، واكتسبت حجمها من دور العراق وحجمه في القضية الفلسطينية، وكانت ممثلة في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف بالدكتور المؤرخ عبد الوهاب الكيالي. وقد انضمت لجبهة الرفض سنة 1974 دون أن تنسحب. ونبعت مواقفها السياسية من العسكرية وغيرها من مواقف العراق. وهي بشكل عام تفتقر كثيراً إلى القاعدة الشعبية. ويتولى قيادتها حالياً ناصيف عواد. وهناك مجموعة منشقة عنها تحمل الاسم نفسه بقيادة جميل شحادة ولها وجود ضعيف في الداخل.

حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

ظهر اسم حركة المقاومة الإسلامية مع انطلاق الانتفاضة المباركة في ديسمبر 1987. ولكن الحركة عرّفت نفسها منذ البداية بأنها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين". والحقيقة أن حماس هي أحد أشكال المقاومة التي قرر الإخوان المسلمون الفلسطينيون تبنيها ضمن تاريخهم الطويل في العمل الشعبي والمقاوم. وبالتالي فإن حماس لم تأت من فراغ، وإنما هي استمرار لعملهم الذي نشأ في فلسطين منذ بداية الأربعينيات من القرن العشرين، واتخذ شكل العمل العلني المنظم وافتتاح الفروع والمقرات منذ أواخر سنة 1945 حتى وصلت نحو خمس وعشرين فرعاً قبل حرب 1948. وهي امتداد لعملهم الجهادي ضد المشروع الصهيوني (والذي يعتبرونه جزءاً من عقيدتهم) منذ أن شاركوا بقوة في حرب 1948، وفي عمليات المقاومة في قطاع غزة 1953 – 1955، وفي معسكرات الشيوخ (تحت غطاء حركة فتح) في 1968 – 1970، وفي محاولات الشيخ أحمد ياسين المبكرة في أوائل الثمانينيات إلى أن كشف تنظيمه العسكري (المجاهدون الفلسطينيون) واعتقل سنة 1984. وفي صيف عام 1985 اتخذت قيادة الإخوان المسلمين قراراً باستغلال أية أحداث للاشتراك في المواجهة ضد الاحتلال، أي قبل سنتين من بدء الانتفاضة. وقد استشهد اثنان من شباب الإخوان في المواجهات التي شهدتها جامعة بيرزيت سنة 1986. غير أن الجديد في حركة حماس أنها:

1. حسمت حالة "التقطع" في الأداء الجهادي الإخواني، وحولته إلى حالة دائمة مستمرة.
2. وفرت غطاءً حركياً مقاوماً لجماعة الإخوان، يتسم بالمؤسسية التنظيمية والسياسية والعسكرية، وله قيادته السياسية المعلنة.
3. نقلت الوضع الداخلي للإخوان الفلسطينيين نقلة نوعية، بحيث أصبح العمل التنظيمي والتربوي والتعبوي يخدم الفعل الجهادي واستراتيجية المقاومة.
4. حسم ظهور حماس حالة النقاش التي استمرت سنوات طويلة حول "جدلية الدولة والمقاومة"، أي هل ينتظر الإخوان إقامة الدولة الإسلامية حتى يبدأ مشروع التحرير أم لا. وكان الحسم باتجاه أن مشروع الدولة الإسلامية ومقاومة العدو الصهيوني خطان متوازيان مكملان لبعضهما البعض، ويسيران جنباً إلى جنب دونما تعارض.

وقد تمكنت حماس منذ البداية من الاستناد على أسس أيديولوجية وحركية وشعبية صلبة، مكنتها من الوقوف في وجه الضربات القاسية التي تلقتها من الكيان الصهيوني ومن السلطة الفلسطينية بعد ذلك، وقد أعانها على ذلك:

1. عراقية وقدم التنظيم الإخواني الفلسطيني، إذ أنه أقدم تنظيم حركي فلسطيني، لا يزال يحتفظ بفاعليته على الساحة.
2. تراث الإخوان المسلمين العالمي الفكري والدعوي والتربوي الضخم، الذي أنتجته مدرسة الشيخ حسن البنا ومفكروها في بلدان العالم منذ الثلاثينيات وحتى الآن. مما ساعدها كثيراً في تحديد الرؤية والأولويات والمواقف منذ مراحل مبكرة من نشأتها.
3. استناد الإخوان إلى ماضي جهادي مقاوم يفخرون به منذ 1948.

4. شمولية دعوة الإخوان وتكاملها، بحيث لم تركز على مشروع المقاومة العسكرية فقط، وإنما مثلت دعوة إصلاح ومدرسة تربية وهيئة اجتماعية خيرية. وتغلغت في أوساط الناس، بحيث استفادت من هذه الأنشطة في تجنيد عناصرها وتجديد نفسها، مما جعل عملية اقتلاعها أمراً يكاد يكون مستحيلاً.

وهذا ما يفسر أن حماس منذ نشأتها لم تبدأ من ذيل القائمة الطويلة لمنظمات المقاومة الفلسطينية، وإنما قفزت مباشرة لتكون المنافس الأول والقوي لحركة فتح التي تعد العمود الفقري لـ م.ت.ف. إذ إن حركة الإخوان المسلمين بدأت تسترد عافيتها في الوسط الفلسطيني منذ منتصف السبعينيات، وبدأت تفوز في الانتخابات الطلابية في الجامعات منذ أواخر السبعينيات. ومن الجدير بالذكر أن هذه الحالة لم تكن متعلقة فقط بالداخل الفلسطيني فقط. وإنما شملت الفلسطينيين خصوصاً في الأردن والكويت وأوروبا والولايات المتحدة. ففي آخر مارس 1976 نزل الإسلاميون الفلسطينيون المحسوبون على تيار الإخوان في (قائمة الشباب المسلم) في انتخابات الاتحاد العامل لطلبة فلسطين في ثانوية حولي بالكويت، وهي المدرسة التي كانت تتبع م.ت.ف. في دوامها المسائي، وفيها أكثر من 1200 طالب فلسطيني، حيث كانت أكبر معقل طلابي فلسطيني منفرد. وقد تقاسموا مع فتح المقاعد الخمسة حيث فازت فتح بالكاد بثلاثة مقاعد بينما فازوا بمقعدين اثنين. وكانت هذه أول إشارة لعودة الإسلاميين الفلسطينيين إلى الساحة. ثم شكلت (قائمة الحق الإسلامية) القائمة الأقوى في انتخابات الاتحاد العام لطلبة فلسطين في جامعة الكويت خلال السنتين الدراسيتين 77/78 و 78/79 حيث قادها في سنتها الأولى خالد مشعل الذي أصبح فيما بعد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، وقد تعمدت قيادة الاتحاد "الفتحاوية" تعطيل الانتخابات لسنتين متواليتين لخشيتهما من خسارتها في الانتخابات أمام الإسلاميين، الذين تركوا الاتحاد في النهاية وشكلوا الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين.

ويبدو أن قرار اختيار الاسم قد اتخذ بالتنسيق بين الداخل والخارج، غير أن قيادة الخارج أعطت للداخل صلاحية اختيار التوقيت المناسب، وعندما وقعت حادثة دهس أربعة من العمال الفلسطينيين في 8 ديسمبر 1987، اجتمعت قيادة الإخوان في قطاع غزة ليلتها وقررت تشوير الوضع وهو ما بدأ فعلاً بعد صلاة فجر 9 ديسمبر 1987 عندما خرجت المظاهرات من مخيم جباليا وكان اثنين من تيار الإخوان هما أول شهيدين دشنا بدء الانتفاضة المباركة في فلسطين. وهما حاتم أبو سيس ورائد شحادة. [326] وفي 14 ديسمبر 1987 أصدرت حركة المقاومة الإسلامية بيانها الأول الذي عبر عن مجمل سياساتها وتوجهاتها. [327]

الطرح السياسي والفكري:

ترتكز هوية حماس الأيديولوجية وطرحها السياسي والفكري على النقاط التالية: [328]

1. أنها حركة جهادية شعبية إسلامية تستند في فكرها ووسائلها وسياساتها ومواقفها إلى تعاليم الإسلام وتراثه الفقهي.
2. تؤمن بتوسيع دائرة الصراع ضد المشروع الصهيوني إلى الإطارين العربي والإسلامي، وأن تحرير فلسطين لن يتم إلا بتضافر جهود المسلمين جميعاً، وأن الإسلام هو المؤهل الوحيد لتفجير طاقات الأمة وتحرير الأرض المقدسة.
3. تؤمن أن قضية فلسطين قضية إسلامية أساساً، وأنها أمانة في عنق كل مسلم، وأن تحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان.
4. تعتقد أن الصراع مع العدو الصهيوني، هو صراع حضاري مصيري ذو أبعاد عقدية.
5. ترى أن مصالح الاستعمار الغربي الاستراتيجية والاقتصادية وخلفياته الثقافية والدينية قد التقت مع المطامع اليهودية الصهيونية في إنشاء دولة لليهود في فلسطين، حتى تُفَرَّق الأمة العربية والإسلامية، وتمزق وحدتها، وتبقىها ضعيفة متخلفة تدور في فلك التبعية.
6. تؤمن أن المعركة مع العدو اليهودي – الصهيوني معركة وجود وليس معركة حدود، وأنها معركة تتوارثها الأجيال، وأنها صورة من صور الصراع بين الحق والباطل.
7. تُميز الحركة بين اليهود بوصفهم أهل كتاب لهم أحكامهم الخاصة في كتب الفقه، حيث تُحفظ حرمانهم، وتضام حقوقهم المدنية وحرمتهم الدينية في إطار الدولة الإسلامية، وبين اليهود المعتدين الذين اغتصبوا فلسطين فوجب حربهم وقتالهم ليس لكونهم يهوداً وإنما لكونهم محتلين غاصبين لأرض المسلمين.
8. ترى أن الجهاد هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، لكنها ترى أن الجهاد يجب أن يستند إلى منظومة متكاملة: سياسية وتربوية واجتماعية واقتصادية لتوفير شروط النهضة الحضارية وحركة التغيير لبناء متكامل لحيل الجهاد والتحرير.
9. تؤكد على أن شعب فلسطين هو رأس الحربة في مواجهة المشروع الصهيوني، وأنه لا بد من إعداده ودعمه بكافة الوسائل ليقوم بدوره المنشود.
10. تسعى للجمع بين خصوصيتها الحالية كحركة وطنية فاعلة في الساحة الفلسطينية، وبين تسليمها بأن تحرير فلسطين يستدعي في النهاية حركة أو نموذجاً إسلامياً شاملاً.
11. ترى أن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة لا يصح التفريط أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها.
12. تُقر حماس التعددية السياسية، واختلاف وجهات النظر، مع سعيها لإيجاد قواسم مشتركة للتصدي للمشروع الصهيوني.

13. تُقرُّ حماس التعددية الدينية، وترى أن المسيحيين شركاء في الوطن، ولهم من الحقوق والواجبات مثل غيرهم، وأنهم يجب أن يأخذوا نصيبهم كاملاً في مقاومة الاحتلال.

أهداف حماس: [329]

تتلخص أهداف حماس الاستراتيجية في:

1. تحرير كل فلسطين من نهرها إلى بحرهما من العدو الصهيوني.
2. إقامة الدولة الإسلامية على أرض فلسطين.
- ولحماس أهداف مرحلية، تسعى لتحقيقها وصولاً للأهداف الاستراتيجية:
1. تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة أي الأرض المحتلة سنة 1967.
2. أسلمة المجتمع الفلسطيني، ونشر الأخلاق والمثل الإسلامية، والوعي والالتزام الإسلامي، باعتبارها أدوات أساسية لسمود الشعب وبدء مشروع التحرير.
3. الحفاظ على جذوة الجهاد وخيار الكفاح المسلح في وجه مشروع التسوية.
4. تفعيل العمق العربي والإسلامي باتجاه دعم قضية فلسطين.
5. محاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإيقاف مشروع الاختراق الصهيوني للمنطقة.
6. إنهاء الكيان الصهيوني آمناً واقتصادياً، وفضح ممارساته التعسفية، وكشف الظلم الذي يحيق بالشعب الفلسطيني.
7. تحقيق وحدة وطنية فلسطينية تجمع على برنامج المقاومة والتحرير.

مواقف حماس وسياساتها:

أ. فلسطينياً: [330]

القاعدة الأساسية التي تحكمها هي التعاون والتنسيق (أو على الأقل التنافس) مع مختلف الجهات في مشروع التحرير ومواجهة الاحتلال والحد من أخطاره.
موقفها من م.ت.ف:

وحسب ميثاقها فإنها تنظر باحترام إلى الحركة الوطنية الفلسطينية وم.ت.ف. وتقدر جهودها والظروف التي أحاطت بها، لكنها ترفض الفكرة العلمانية، لأنها تؤمن أنها لن تؤدي إلى التحرير. وأكدت حماس على قاعدة الوحدة الوطنية، وحرمة الدم الفلسطيني، وتجنب أي اقتتال فلسطيني - فلسطيني.

وعندما عرضت م.ت.ف على حماس الدخول في إطارها، رفضت حماس إلا بشروط أهمها رفض التفريط بأي جزء من أرض فلسطين، ورفض الاعتراف بالكيان الإسرائيلي وقرارات الأمم المتحدة التي تنتقص من حق الشعب الفلسطيني. كما طالبت بـ40% من مقاعد

المجلس الوطني الفلسطيني، وقد رفضت قيادة م.ت.ف هذه الشروط.

الموقف من الفصائل الفلسطينية:

احتكمت حماس إلى مبادئها وإلى قاعدة التعاون والتنافس في تحرير فلسطين وفي ضرب المشروع الصهيوني، ورفض الاعتراف بالكيان "الإسرائيلي". وقد واجهت في البداية مصاعب كبيرة في التعامل مع حركة فتح التي كانت تخشى من النفوذ المتزايد لحماس على حسابها. ولكن حدثت عدة لقاءات بين الطرفين وجرى أكثر من اتفاق لتجاوز الحساسيات ولتحقيق التنسيق الميداني، ولكن الأمر لم يكن يخلو من حالات احتقان متبادلة كانعكاس طبيعي للتنافس بين أكبر فصليين فلسطينيين. وتحسنت العلاقات مع اندلاع انتفاضة الأقصى (سبتمبر 2000) حيث اقتربت فتح أكثر من سياسات حماس في عمليات المقاومة وتفعيل الانتفاضة.

وتعاونت حماس مع الفصائل الوطنية الأخرى وخصوصاً المعارضة لاتفاق أوسلو، حيث كانت العمود الفقري لتحالف الفصائل الفلسطينية العشر الذي تشكل في أواخر سنة 1993 لمواجهة اتفاق أوسلو.

ولحماس علاقة أكثر تميزاً مع حركة الجهاد الإسلامي بوصفها الأقرب من الناحية الأيديولوجية. وكثيراً ما يُنسَّق الطرفان مواقفهما السياسية ويتحالفان في الانتخابات الطلابية، ويتعاونان أحياناً في تنفيذ العمليات العسكرية.

الموقف من التسوية السلمية: [331]

ترتكز حماس على الأسس الشرعية في رفض التسوية السلمية حسب موقف العلماء المؤثمين. ولذلك فإن موقفها يتسم بالمبدئية والعقدية ولا يترك مجالاً للمناورة، إلا ضمن الحدود التي تقبل بها اجتهادات العلماء.

وترى حماس أن التسوية السلمية في كل صيغها الحالية (فلسطينياً وعربياً ودولياً وإسرائيلياً) تنطوي على التفريط بمعظم أرض فلسطين، كما ستتطوي في النهاية على التفريط بحق ملايين اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم المحتلة، إذ يستحيل على الكيان الإسرائيلي قبول هذا الشرط لأنه سيفقده طابعه اليهودي، الذي نشأ المشروع الصهيوني لأجله.

ولا تمنع حماس من فكرة عقد الهدنة لزمن محدود مع الكيان الصهيوني مقابل الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، بشرط عدم إعطاء الشرعية لهذا الكيان على الأرض المغتصبة سنة 1948. وهذا ما يكاد يكون قبوله مستحيلاً من الطرف "الإسرائيلي" إلا بمزيد من العمل الجهادي المؤثر الذي يضطر الكيان للانسحاب - وفق حسابات الربح والخسارة - كما حدث في جنوب لبنان، وإن كان الأمر في الضفة والقطاع أشد صعوبة.

وتسعى حماس إلى إسقاط خط التسوية في الوسط الفلسطيني والعربي، وإحياء وتفعيل الخط الجهادي. وترى أن اتفاق أوسلو جاء لتصفية القضية الفلسطينية، وأضاع معظم حقوق الفلسطينيين، ويوفر الأمن للصهاينة، ويقمع العمل الجهادي الفلسطيني.

الموقف من السلطة الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي): [332]

ترى حماس أن سلطة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع هي إفراز من إفرازات اتفاق أوسلو، وأن الصهاينة وافقوا على إنشائها لأنها تُؤمّن لهم الكثير من المكاسب. وتعارض حماس المشاركة في المؤسسات السياسية للحكم الذاتي فقد قاطعت انتخابات المجلس التشريعي للسلطة، كما رفضت المشاركة في حكومتها.

وفي الوقت نفسه، رفضت حماس الدخول في مواجهات مع السلطة، وأكدت على حرمة الدم الفلسطيني، وعدم الانجرار إلى حرب أهلية تخدم في النهاية المشروع الصهيوني. وقد اضطرت أن تعض على جراحها لسنوات عندما قامت سلطة الحكم الذاتي بالعديد من حملات الاعتقال والتعذيب والملاحقة لعناصرها، ورفضت الرد على ذلك رغم شدة المعاناة. وكانت عادة ما توجّه انتقامها إلى "الكيان الإسرائيلي" باعتباره جوهر المشكلة والمسئول أساساً عن دفع السلطة إلى سياساتها التعسفية ضد المعارضة.

ب. عربياً وإسلامياً: [333]

الاهتمام بالبعد العربي والإسلامي هو جزء من إيمانها العقدي بالحل الإسلامي للقضية وتوسيع دائرة الصراع ضد العدو الصهيوني. وكان أبرز معالم سياستها:

1. تبادل التأييد والمؤازرة مع الحركات الإسلامية وتوثيق العلاقات معها على خلفية الاهتمام بإنجاح المشروع الإسلامي في أقطارها باعتباره خطوة في طريق التحرير، وعلى خلفية دفعها باتجاه الإسهام في العمل لفلسطين وقضيتها.
2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية، وعدم الدخول في محاور صراع بين هذه البلدان، أو تأييد طرف ضد آخر.
3. عدم إنشاء تنظيمات لحماس خارج فلسطين إلى الآن. مما قلّل من فرص الاحتكاك والانزعاج الأمني العربي.
4. محاولة بناء علاقات سياسية مثمرة مع الدول العربية، تمكّن حماس من العمل بحرية سياسياً وإعلامياً، توفر لها الدعم غير المشروط، وتُسهم في تصليب مواقف هذه الدولة ضد التسوية وضد التطبيع.

وقد نجحت حماس في تحقيق درجات متفاوتة من العلاقة مع عدد من الدول العربية مثل سوريا، والسعودية، واليمن، والكويت، والعراق، والسودان، وليبيا، وقطر، ولبنان. ولها علاقة جيدة بإيران. وتذبذبت علاقتها مع الأردن بين الترحيب وإنشاء المكاتب، وبين الاعتقال والطرد وسحب الجنسيات. ولحماس شعبية كبيرة في الأوساط

العربية والإسلامية، حيث يلقي تركيزها على العدو الصهيوني وعملياتها الاستشهادية وتجنبها خوض الصراعات الجانبية تقديراً كبيراً.

ج. دولياً: [334]

في البداية لم يكن حجم الحركة وشهرتها يسمحان لها بالاهتمام ببناء علاقات دولية، كما أن دول العالم كانت تركز نظرها على م.ت.ف. وفصائلها. غير أن إنجازات حماس على الأرض و ظهورها كثاني أكبر فصيل فلسطيني وبروزها كمنافس محتمل أو بديل لقيادة م.ت.ف. ... جعل بعض دول العالم تبدي اهتماماً في الاستماع إلى وجهة نظرها. وقد ظهر هذا التحول خصوصاً إثر أزمة إبعاد 415 فلسطينياً معظمهم من حماس في ديسمبر 1992 والتي شغلت العالم بضعة أشهر. و جرت بعض الاتصالات السرية مع سفارات بعض الدول الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا .. لكنها سرعان ما توقفت خشية من ردود الفعل "الإسرائيلية" ... وقد تركزت سياسة حماس على الصعيد الدولي في:

1. التأكيد على أن معركتها داخل فلسطين فقط، وضد العدو الصهيوني المحتل.
2. عدم استهداف أو ضرب المصالح الأمريكية أو الغربية. وتجنب فتح معارك معها.
3. التأكيد على حجم الظلم والإجحاف الذي ألحقه الغرب بفلسطين وشعبها من خلال بريطانيا وأمريكا وحلفائهما، وعلى مسئوليتهم التاريخية تجاه ذلك.
4. محاولة الاستفادة من القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة التي تجيز مقاومة الاحتلال، واستخدام المصطلحات السياسية السائدة عالمياً لإيصال خطابها السياسي.

هوامش الكتاب

- [309] انظر: فوزي تيم، "القوى السياسية الفلسطينية: القسم الأول: القوى العلمانية"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 358، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 18.
- [310] رياض الريس، مرجع سابق، ص 51.
- [311] المرجع نفسه، ص 49.
- [312] المرجع نفسه، ص 52 - 53، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 15.
- [313] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 15.
- [314] المرجع نفسه، ج2، ص 15 - 17.
- [315] انظر حول المجالس الوطنية الفلسطينية في: المرجع نفسه، ص 94 - 121، وانظر حول برنامج النقاط العشر، وموقف الجبهة الشعبية منه في: فيصل حوراني، مرجع سابق، ص 183 - 220.
- [316] انظر التشكيل التنظيمي للجبهة في: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 15.

- [317] حول هذه العمليات، انظر: رياض الريس، مرجع سابق، ص 55 - 59، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 18.
- [318] رياض الريس، مرجع سابق، ص 61.
- [319] انظر: المرجع نفسه، ص 64 - 66، والموسوعة الفلسطينية، ج 2، ص 12.
- [320] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 12 - 13.
- [321] المرجع نفسه، ج1، ص 539 - 540.
- [322] حول القيادة العامة، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 18 - 22، ورياض الريس، مرجع سابق، ص 69 - 71.
- [323] انظر: المرجع نفسه، ج2، ص 314 (حول عملية الخالصة)، وج 1، ص 290 - 291 (حول عملية أم العقارب)، وج2، ص 22 (حول عملية إطلاق الأسرى الـ 78).
- [324] حول الصاعقة، انظر: رياض الريس، مرجع سابق، ص 73 - 78، والموسوعة الفلسطينية، ج3، ص 114 - 116.
- [325] حول جبهة التحرير العربية، انظر: رياض الريس، مرجع سابق، ص 79 - 83، والموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 514 - 518.
- [326] انظر: غسان حمدان، الانتفاضة المباركة: وقائع وأبعاد (الكويت: دار الفلاح، 1989)، ص 36 - 38.
- [327] انظر نص البيان في: وثائق حركة المقاومة الإسلامية، سلسلة بيانات الحركة، رقم 1، إعداد المكتب الإعلامي لحماس (دون مكان: المكتب الإعلامي لحماس، دون تاريخ)، ص 17 - 18.
- [328] انظر حول الطرح الفكري والسياسي للحركة في: ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) الذي صدر في 19 أغسطس 1988، والمنشور في المرجع السابق نفسه، ص 137 - 168. وانظر: جواد الحمد وإباد البرغوثي (محررين)، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1987 - 1996، سلسلة دراسات رقم 20 (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997)، ص 117 - 221.
- [329] حول أهداف حماس، انظر مثلاً: محمد برهومة، "أهداف حركة (حماس)"، في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، ص 55 - 77، 99 - 105.
- [330] حول مواقف حماس فلسطينياً، انظر مثلاً: عبد الحفيظ علاوي وهاني سليمان، "علاقات الحركة على الساحة الفلسطينية"، في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، ص 263 - 285.
- [331] حول موقف حماس من التسوية، انظر مثلاً: أحمد عبد العزيز، "حركة حماس والتفاوض والتسوية مع إسرائيل"، في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، ص 225 - 240.
- [332] حول موقف حماس من سلطة الحكم الذاتي، انظر مثلاً: المرجع نفسه، ص 241 - 256. ومحسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 209 - 218.
- [333] انظر مثلاً: عبد الحفيظ علاوي وهاني سليمان، "علاقات الحركة على الساحة العربية والإسلامية"، في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، ص 287 - 291.
- [334] انظر مثلاً: المرجع نفسه، ص 293 - 301.

بنية حماس التنظيمية وقيادتها:[335]

في 18 أغسطس 1988 أصدرت حماس ميثاقها، وبدأت عملياتها العسكرية باختطاف وقتل جندي "إسرائيلي" في فبراير 1989. وشنت القوات "الإسرائيلية" حملة شاملة ضدها في مايو 1989 أدت لاعتقال معظم قيادتها، وعلى رأسها الشيخ المؤسس أحمد ياسين. وتوالى حملات الاعتقال، لكن حماس كانت قادرة على تقديم قادة جدد وعلى الاستمرار في أصعب الظروف. وتطور عمل حماس العسكري، فأنشأت كتائب "الشهيد عز الدين القسام" في 1992 التي مثلت جناحها العسكري الضارب. وشكلت عملية إبعاد 415 شخصاً معظمهم من قادتها ورموزها ورجالها (نحو 380) علامة فاصلة، حيث نجحت حماس في المعركة الإعلامية، واضطر الكيان الصهيوني إلى إعادتهم.

ونجحت حماس في تطوير عملها في 1993، لكنها ووجهت باتفاق أوصلو، مما حرمها من فرص النمو والتوسع. ولاقت مصاعب جمة بسبب ممارسات السلطة ضدها 1994 - 2000، لكنها ظلت محافظة على شعبيتها وحضورها السياسي وعلى عملياتها النوعية القاسية ضد العدو الصهيوني.

ويظهر من خلال أدبيات حماس أن لها عملاً مؤسسياً مبنياً على الشورى، لكنها تحرص على عدم الكشف عن آلياته لأسباب أمنية. ولحماس مكتب سياسي يترأسه خالد مشعل منذ 1996 وقد سبقه إلى هذا المنصب موسى أبو مرزوق وهو يتولى الشؤون السياسية للحركة وتمثيلها. كما أن لها مكتباً إعلامياً، فضلاً عن الجهاز العسكري الذي يعمل باستقلالية شبه تامة عن الخطتين السياسي والإعلامي. ومن أبرز رموز حماس في الداخل في قطاع غزة مؤسسها ومرشدها الشيخ أحمد ياسين، ود. عبد العزيز الرنتيسي، ود. محمود الزهار، وفي الضفة الغربية جمال منصور، وجمال سليم، وقد استشهدا في 31 يوليو 2001، وجمال النتشة وحسن يوسف، وفي الخارج خالد مشعل، وموسى أبو مرزوق، ومحمد نزال، وإبراهيم غوشة وغيرهم.

التأييد الشعبي:[336]

تحظى حماس بتأييد شعبي كبير في الأوساط الفلسطينية. وعادة ما تحصل في الانتخابات الطلابية والنقابات المهنية التي تشارك بها في داخل فلسطين على معدل عام بحدود 40 - 45% من الأصوات. كما أن التيارات الإسلامية المؤيدة لحماس تحظى بالشعبية نفسها أو أكثر في انتخابات الطلاب والنقابات والمخيمات في الأردن. وحسب استطلاعات الرأي العام التي تقوم بها جهات محسوبة عادة على م.ت.ف فإن حماس تحصل على 14 - 19% من الأصوات. ومن الصعب الركون إلى النتائج السابقة بسبب تشتت الشعب الفلسطيني، وبسبب أن الانتخابات التي شاركت بها تمثل شرائح معينة من الشعب، كما أن هناك ملاحظات على دقة مراكز استطلاعات الرأي العام من حيث توجيهها وتمويلها.

حماس والعمل العسكري:[337]

ترى حركة حماس أن العمل العسكري هو خيار استراتيجي دائم، وتتعامل مع المعركة باعتبارها معركة طويلة الأمد، ربما تتداولها

الأجيال. وهي في مثل أجواء التسوية السلمية وحالة استضعاف الأمة تسعى لإبقاء جذوة الجهاد مرفوعة تعبيراً عن عدم التفريط بالأرض المقدسة. ولكن الذي عقد الأمر في وجه حماس أنها أقيمت على الخيار العسكري حين أدبر الآخرون، وسارت عكس التيار، لكنها على أي حال تمكنت من إثبات نفسها.

بدأت حماس عملياتها باختطاف الجندي آفي ساسبورتس في 3 فبراير 1989 وقتله، عن طريق جناحها العسكري "المجاهدون" بقيادة الشيخ صلاح شحادة، لكن سرعان ما ضرب هذا الجناح العسكري في مايو 1989 إثر الحملة الشرسة التي قادتها سلطات الاحتلال. وتعزى بدايات تشكيل جناحها العسكري الحالي "كتائب عز الدين القسام" إلى مايو 1990 حيث أخذت عملياتها تتزايد وتشتد قوة وتأثيراً. وحسب إحدى الإحصائيات نفذت حماس سنة 1993 ما مجموعه 138 عملية خسر الكيان الإسرائيلي حسبما أعلن بنفسه 79 قتيلاً و220 جريحاً. واستشهد في 24 نوفمبر 1993 عماد عقل وهو أحد أبرز قادتها العسكريين.

ومنذ سنة 1994 زادت صعوبات العمل الجهادي إثر دخول السلطة الفلسطينية إلى مناطق الضفة والقطاع، ومع ذلك فإن الفعالية النوعية لأدائها قد تزايدت. وقامت حماس بتنفيذ خمس عمليات قاسية انتقاماً لمجزرة الحرم الإبراهيمي التي ارتكبتها الضابط الإسرائيلي باروخ جولدشتاين في المسلمين في أثناء تأديتهم لصلاة الفجر في الحرم الإبراهيمي مما أدى لاستشهاد 29 مسلماً وجرح أكثر من 300 آخرين (استشهد وجرح الكثير إثر المواجهات التي أعقبت المجزرة). وتمكنت حماس في العمليات الخمس - وحسبما ذكرته المصادر الإسرائيلية - من قتل ما مجموعه 39 إسرائيلياً وجرح 158. وقد برز نجم يحيى عياش في تلك الفترة، الذي اعتبر مسئولاً عن العمليات الاستشهادية التي اشتهرت بها حماس، حتى إن المحللين الإسرائيليين اعترفوا أن "حماس قد صكت نماذج جديدة للإنسان الفلسطيني وهم الاستشهاديون الجدد".

وفي يوم 5 يناير 1996 استشهد يحيى عياش، وقد ردت حماس بقسوة على استشهاده في الفترة 25 فبراير - 3 مارس 1996 مما أسفر عن قتل 45 "إسرائيلياً" وجرح 113 آخرين حسب المصادر الإسرائيلية التي تجنب دائماً للتقليل من خسائرها. وقد أدت هذه العمليات إلى حملة شرسة منسقة لاجتثاث حماس تولتها السلطة الفلسطينية والسلطات الإسرائيلية، كما استدعت عقد مؤتمر دولي لما أسموه "مكافحة الإرهاب" بحضور زعماء الدول الكبرى وعدد من زعماء العرب والعالم. لكن حماس تمكنت من استيعاب الصدمة حيث عادت للعمليات العسكرية التي ظهرت بشكل واضح سنة 1997 وبرز في القيادة العسكرية محي الدين الشريف وعادل عوض الله وعماد عوض الله الذين استشهدوا سنة 1998. وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى كانت حماس اللاعب الأكبر في العمليات الجهادية الكبيرة وخصوصاً الاستشهادية التي هزت الكيان الصهيوني وأحدثت توازن ردع حقيقي لأول مرة. وقد كانت عمليات كثيرة يصعب حصرها ومن أبرزها عملية سعيد الحوتري التي أدت إلى مقتل نحو 20 إسرائيلياً وجرح مائة آخرين.

حركة الجهاد الإسلامي:

شهدت سنة 1980 إنشاء حركة "الجهاد الإسلامي" في فلسطين، والتي قام بتأسيسها عدد من الشباب الفلسطيني الدارس في الجامعات المصرية برئاسة الدكتور فتحي الشقاقي رحمه الله.

وكان الدكتور الشقاقي قد انضم لجماعة الإخوان المسلمين في القطاع بزعامة الشيخ أحمد ياسين سنة 1968 واستمر في أطر الإخوان إلى أواخر السبعينيات. [338]

ويذكر الشقاقي الذي ولد في غزة سنة 1951 (عائلته تنتمي أصلاً إلى قرية زرنوقة قضاء الرملة) والذي درس الطب في جامعة الزقازيق بمصر 1974 - 1981، أن فكرة إنشاء حركة الجهاد الإسلامي نشأت أيام الدراسة الجامعية، وأنه كان هناك خلافات بينه وبين الإخوان في المنهج وطرق التغيير وقضية فلسطين والموقف من الأنظمة ومن العالم والواقع والأدب والفن. وأضاف أنه كان يشعر أنه "ليس للإخوان منهج وأن هناك فوضى في المفاهيم في إطار الحركة". [339]

وانتقد الشقاقي ما عدّه سكونية مناهج التكوين لدى حركة الإخوان، والتخبط في طرائق العمل، وإهمال جانب التخطيط وطغيان مبدأ السلامة والمبالغة فيها. [340]

غير أن الشقاقي يرى أن حركة الإخوان المسلمين حركة أم للتيار الإسلامي في المنطقة، وأن البنا كان رائداً كبيراً، وقال إنه وحركته يكتّون "كل احترام وتقدير لهذه الحركة على دورها التربوي وحفظها للإسلام في المنطقة". [341]

وقال الشقاقي أنه مع مجيء سنة 1978 كان التمايز واضحاً بينه وعدد من زملائه وبين الإخوان. وتابع الشقاقي الثورة الإيرانية باهتمام وانتهى من إعداد كتابه "الخميني: الحل الإسلامي والبديل" في يناير 1979 قبل نجاح الثورة، والذي صدر بعد نجاحها بأيام، ولم يلتق بأي مسؤول إيراني قبل ذلك، وقد اعتقل ليلة صدور الكتاب مدة أربعة أيام بسبب نشاطه الإسلامي في الجامعة، ثم أعيد اعتقاله في يوم 20 يوليو 1979 لأربعة أشهر، وبعد خروجه من السجن انقطعت صلته التنظيمية بالإخوان، حيث شعر أن فكرة "التأثير والتوافق لم تعد قائمة" بينه وبين الإخوان، فبدأ بتشكيل نواة حركة الجهاد الإسلامي في بداية 1980. [342]

وقبل أن يعود الشقاقي إلى فلسطين سنة 1981، كان قد سبقه عدد من إخوانه الذين تخرجوا سنة 1980 من الجامعات المصرية وبدأوا نشاطهم داخل الأرض المحتلة. وقد التحق الشقاقي بمستشفى فكتوريا بالقدس لمدة سنتين إلى أن اعتقل سنة 1983 لمدة عام لإصداره مجلة الطليعة، ثم أعيد اعتقاله سنة 1986 وحكم عليه بالسجن أربع سنوات بتهمة تشكيل تنظيم سري عسكري، ثم أبعد سنة 1988 إلى لبنان حيث عاش سنة واحدة ثم انتقل إلى دمشق. [343]

وحسب فكر حركة الجهاد الإسلامي فإنها جاءت لتعبر عن "الإسلام كمنطق، والجهاد كوسيلة، وفلسطين كهدف للتحرير" وأنها عندما قامت "كانت قوة تجديد داخل الفكر الإسلامي وداخل الحركة الإسلامية على مستوى الفكرة والمنهج والتنظيم وعلى مستوى الأداء داخل فلسطين".[344]

وبشكل عام فإن الحركة ركزت على المعاني الجهادية وتحرير الوطن وتنظيم العناصر للقيام بالعمليات العسكرية، وتأثرت بتجربة الجهاد الإسلامي في مصر والتجربة الإيرانية والتجربة القسامية. وحافظت على علاقات متينة بإيران منذ إنشائها وحتى الآن.

ويظهر أن المجموعة التي أنشأها فتحي الشقاقي كانت إحدى المجموعات الثلاث التي اجتمعت لتشكيل حركة الجهاد الإسلامي، والتي كان لها تقريباً نفس التوجهات السياسية والجهادية. وكانت المجموعة الثانية هي "سرايا الجهاد الإسلامي" وهي مجموعة يعود أصل تكوينها إلى عناصر من حركة فتح، تركزت أساساً في قلعة الشقيف في لبنان وتميزت بخبرتها وتكوينها العسكري. وقد أدت النقاشات داخلها إلى التحول من الخط اليساري الاشتراكي إلى تبني الخط الإسلامي، وبرز في توجيهها المفكر الفلسطيني المعروف منير شفيق، وفي قيادتها العسكرية أبو حسن قاسم "محمد محمد بحيص"، وحمدي "محمد باسم سلطان التميمي". وهي التي يعتقد أنها نفذت أشهر عمليات الجهاد الإسلامي في الثمانينيات، وهي عملية باب المغاربة في 16 أكتوبر 1986 والتي أدت إلى إيقاع ثمانين إصابة بين قتيل وجريح من لواء "غفعاتي" العسكري الإسرائيلي. وقد تأثرت هذه المجموعة كثيراً باستشهاد أبو حسن قاسم وحمدي في قبرص في عملية نفذتها المخابرات الإسرائيلية في 14 فبراير 1988، حيث فقدت العديد من خيوطها المرتبطة بالقائدين، كما أن عناصر أخرى انضمت لجسم المجموعة الأكبر (الشقاقي) بينما جمدت عناصر أخرى عملها.

أما المجموعة الثالثة فقد شكلها إبراهيم سربل الذي أعطى هو ومن معه البيعة للشيخ أسعد بيوض التميمي، وعرفت بالجهاد الإسلامي وقد فصلت هذه المجموعة فيما بعد الانسحاب من الوحدة مع الشقاقي ورفاقه. كما حدث داخل هذه المجموعة خلاف أدى لانقسامها إلى مجموعتين واحدة تتبع الشيخ أسعد (الجهاد الإسلامي "بيت المقدس") وأخرى تتبع إبراهيم سربل (الجهاد الإسلامي "كتاب الأقصى"). وقد انفصلتا فيما بعد عن مجموعة الشقاقي التي تعتبر الآن الجهة الأقوى تنظيمياً وعسكرياً وشعبياً بين مجموعات الجهاد الإسلامي. وحسب إبراهيم سربل فإن أولى عمليات مجموعته الجهادية تعود إلى شهر مارس 1982 لكنها أمرها كشف واعتقل أفرادها في نوفمبر 1983، ثم خرجوا في عملية تبادل الأسرى سنة 1985، حيث عادوا لممارسة العمل العسكري.[345]

وتعدُّ حركة الجهاد الإسلامي اليوم الأول لاشتعال الانتفاضة المباركة هو 6 أكتوبر 1987 عندما استشهد أربعة من رجالها في مواجهة عسكرية مع الجيش "الإسرائيلي".

وقد قامت الجهاد الإسلامي بعمليات نوعية جريئة، وقُدِّمت نماذج استشهادية متميزة وهي لا تزال تقف إلى جانب حماس في رفض مشاريع التسوية السلمية وتبني العمل الجهادي المقاوم.

ومن العمليات المميزة التي قامت بها عملية نتساريم في 11 نوفمبر 1994، وعملية بيت ليد في 22 يناير 1995، التي هزت الكيان الإسرائيلي إذ قُتل 21 جندياً وجرح 66 آخرين. ونفذت في 4 مارس 1996 عملية تل أبيب التي أدت لمقتل 14 إسرائيلياً وجرح 125 آخرين. [346] وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى قامت الجهاد الإسلامي بتنفيذ عدد من العمليات الاستشهادية التي أحدثت أثراً كبيراً.

وقد استشهد في 26 أكتوبر 1995 فتحي الشقاقي زعيم الحركة إثر حادث اغتيال قام به الموساد الإسرائيلي. وقد تولى القيادة بعده د. رمضان عبد الله شلح الذي لا يزال أميناً عاماً للحركة. [347]

هوامش الكتاب

[335] انظر مثلاً: عبد الستار قاسم وأسامة أبو أرشيد، "التمهيد"، في دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية، ص 43 - 48، ومحسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 187 - 188.

[336] انظر مثلاً: محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 184 - 187، وجواد الحمد وهاني سليمان (محرران)، انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994)، ص 15 - 42، 121 - 149.

[337] حول عمليات حماس 1989 - 1996، انظر: محسن صالح، الطريق إلى القدس، ص 189 - 205، وغسان دوعر، موعد مع الشباك: دراسة في النشاط العسكري لحركة حماس وكتائب عز الدين القسام خلال عام 1993 (لندن: فلسطين المسلمة، 1995)، وغسان دوعر، المهندس: الشهيد يحيى عياش رمز الجهاد وقائد المقاومة في فلسطين (لندن: فلسطين المسلمة، 1997).

[338] انظر: مقابلة لفتحي الشقاقي مع مجلة الوسط، لندن، 6 نوفمبر 1995.

[339] المرجع نفسه.

[340] محمد سعيد الموعد، "المصادر الفكرية لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين"، جريدة الحياة، 27 يناير 1995.

[341] الوسط، 30 يناير 1995.

[342] الوسط، 6 نوفمبر 1995.

[343] الوسط، 6 نوفمبر 1995، وانظر: جريدة الأسواق، عمّان (الأردن)، 30 أكتوبر 1995.

[344] الوسط، 30 يناير 1995.

[345] انظر: إبراهيم سربل، حركة الجهاد الإسلامي والانتفاضة (عمّان: دار النسر، 1990).

[\[346\]](#) انظر حول هذه العمليات في: فلسطين المسلمة، ديسمبر 1994، والرأي، 23 - 25 يناير 1995، والرأي، 5 مارس 1996، والحياة، 9 مارس 1996.

[\[347\]](#) الحياة، 30 أكتوبر 1995، والوسط، 6 نوفمبر 1995.

مشاريع التسوية السلمية

للقضية الفلسطينية

1937 - 2001

مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية

مقدمة:

يحمل مصطلح التسوية السلمية معنى محاولة فض النزاع بين طرفين أو أكثر حول القضية مثار الخلاف بالطرق السلمية، وعادة ما تتم بقبول الأطراف لحل يوقعون عليه، ويلتزمون بتنفيذه، بناء على اتفاقية محددة. وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاً "وسطاً"، إذ إنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية السلمية ليست بالضرورة حلاً دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تغيّر موازين القوى.

ولكن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ إن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، أو بين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد، أما المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة نتيجة احتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مفهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى. وهي بالتالي ليست صراعاً حدودياً أو إسقاطاً لنظام حكم ...، وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها مهما كانت .. تسوية طالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على دولتهم. ولذلك، فإن من عادة الحركات الوطنية في البلدان المستعمرة الكفاح من أجل حريتها واستقلالها، وإذ ما حدثت مفاوضات واتفاقيات فإنها لا تعطي للقوى الغاصبة حقاً في الأرض نفسها، وإنما قد توافق مرحلياً - بانتظار تحسن الظروف - على بعض الأمور التي قد تنتقص من حريتها وسيادتها كوجود قواعد عسكرية أو شروط اقتصادية مجحفة أو تحكم المستعمر بالشئون الخارجية.

إن أول ما يجب التنبيه إليه أن الوجود الصهيوني - اليهودي في فلسطين هو حالة استعمار واغتصاب بالقهر والقوة، وليس نزاعاً بين بلدين متجاورين. وإن جوهر القضية أن القوى الكبرى (وبالذات بريطانيا وأمريكا ..) قد سعت متحالفة مع الصهيونية العالمية لإيجاد كيان يهودي في فلسطين - قلب العالم العربي والإسلامي - يمتلك آليات القوة والتوسع، ويكون سيفاً مسلطاً على رقاب المسلمين في المنطقة يمنع وحدتهم ويضمن ضعفهم وتخلفهم، ويحرمهم من شروط النهضة الحضارية، ويبقى منطقتهم مصدراً للمواد الخام وسوقاً للسلع الاستهلاكية الغربية ...

وبالتالي، فإن أي مشروع يطرحه الغرب أو الصهاينة - أو يمكن أن يقبلوه - لا بد وأن يشترط بقاء هذا الكيان اليهودي - الصهيوني وقوته وازدهاره. وهو بالتالي لن يكون عادلاً مهما حصل الفلسطينيون أو العرب والمسلمون من "مكاسب"، لأنها "لن" تضمن استعادة الفلسطينيين لكامل حقوقهم في أرضهم وسيادتهم عليها أو خروج الغاصبين المحتلين. ولذلك، فإن أي حل يمكن أن يقبل به الفلسطينيون والعرب والمسلمون سيكون حلاً مؤقتاً، وسيزول بزوال مسبباته (ضعفهم وقوة خصمهم)، ذلك أن عناصر التفجير ستبقى (الإيمان بفلسطينية وعروبة وإسلامية الأرض، والشعور بالظلم...). وكما أن اليهود لن يتركوا عقيدتهم في "أرض الميعاد"، وكما أن الغرب لن يترك أطماعه، فإن العرب لن يتنازلوا عن حقوقهم، كما أن المسلمين لن يتركوا إسلامهم. وعلى هذا فإن أية تسوية "عادلة دائمة" يجب أن تتم بناء على زوال الاحتلال واستعادة الحقوق كاملة، وإلا فإن نذر الحرب ستظل تلوح في الأفق.

لقد تمت هجرة اليهود إلى فلسطين قهراً ودون موافقة أهل البلاد، وتملكوا الأراضي قهراً، وأنشأوا مؤسساتهم العسكرية والمدنية والاقتصادية قهراً ... تحت الاحتلال البريطاني. وأقاموا الكيان الصهيوني سنة 1948 على 77% من أرض فلسطين قهراً. وكل التسويات السلمية لا تحدث عن إزالة هذا القهر والعدوان، وإنما في أحسن الأحوال عن "قهر دون قهر"، بما يضمن إعطاء الشرعية لمعظم ما تم اغتصابه.

تطور مشاريع التسوية السلمية حتى حرب 1948

ركزت المطالب اليهودية - الصهيونية منذ أواخر القرن 19م على إنشاء وطن لليهود في فلسطين، ولم يُجمع اليهود أو الحركة الصهيونية على تحديد دقيق لحدود الدولة اليهودية المقترحة. لكن الأطماع وصلت بمؤسس المنظمة الصهيونية العالمية وأول رئيس لها "هرتزل" إلى الإشارة في مذكراته أنها ستكون من النيل إلى الفرات ضامة أجزاء كبيرة من مصر وكل بلاد الشام ومعظم العراق وشمال الكويت والسعودية بما فيها المدينة المنورة وخيبر^[1]. وهي تشبه التصوير الذي وُجد في خرائن روتشيلد الزعيم الصهيوني البريطاني، الذي أرسل إليه "وعد بلفور" رسمياً. ولكن "وعد بلفور" تحدث عن "إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين" دونما إشارة إلى حدودها، غير أن الصهاينة فهموا أن ذلك يشمل شرق الأردن. وقد قُدِّمت المنظمة الصهيونية العالمية سنة 1919 تصوراً لحدود الوطن القومي اليهودي، يشمل كل فلسطين الحالية وأجزاء من جنوب لبنان تبدأ من

ساحل صيدا شرقاً مخترقة الحدود الحالية مع سوريا، ثم تتجه إلى الجنوب ضامة مناطق الجولان، ثم تخترق شرق الأردن على خط سكة حديد الحجاز تقريباً ضامة كل مناطق الأغوار وإربد وعجلون والسلط والكرك ومعان، وصولاً إلى العقبة على الحدود الحالية مع السعودية، ثم تتجه شمالاً باتجاه العريش على البحر الأبيض المتوسط ضامة أجزاء من شبه جزيرة سيناء المصرية. واعتبرت الحركة الصهيونية ذلك تصوراً واقعياً يلبي الاحتياجات الضرورية لإنشاء الوطن اليهودي [2].

وحتى احتلال البريطانيين لفلسطين سنة 1918، لم يكن هناك ما يمكن التفاوض عليه، فاليهود كانوا 55 ألفاً أي 8% من السكان ولا يملكون أكثر من 2% من أرض فلسطين. وعندما أخذ المشروع اليهودي - الصهيوني في النمو في فلسطين بدرجة خطيرة، خصوصاً في الثلاثينيات من القرن العشرين، وعندما قام أبناء فلسطين بالثورات تلو الثورات دفاعاً عن أرضهم واستقلالهم، وعندما وجد الاحتلال البريطاني نفسه أمام مأزق الاستمرار في المشروع الصهيوني، وبالتالي إلحاق خسائر باهظة به في الجنود والأموال نتيجة الثورات التي ربما تؤدي إلى خروجه كمستعمر وإسقاط المشروع الصهيوني نفسه، فإن البريطانيين فضلوا التفكير في حلول "وسط" تضمن إنشاء كيان يهودي ولو على أجزاء من فلسطين ...، ومنذ تلك الفترة كثرت سلسلة مشاريع واقتراحات التسوية اليهودية والعربية والدولية والتي تجاوزت بضعة مئات إلى وقتنا هذا. وسوف نستعرض هنا المشاريع التي اتخذت طابعاً جدياً ولقيت تطبيقاً أو اهتماماً من الأطراف المختلفة، أو شكلت تطوراً في المواقف السياسية لمختلف الأطراف.

مشروع بيل لتقسيم فلسطين سنة 1937 [3]:

بيل Peel هو اسم رئيس اللجنة الملكية التي عينتها الحكومة البريطانية سنة 1936 نتيجة المرحلة الأولى من الثورة الكبرى التي حدثت في ذلك العام والتي أجبرت بريطانيا لأول مرة على إعادة النظر في مشروعها الاستعماري - الصهيوني في فلسطين. وقد وصلت اللجنة إلى فلسطين في 12 نوفمبر 1936 واستمرت تحقيقاتها سنة أشهر، وقدمت تقريرها وتوصياتها في 7 يوليو 1937 في مجلد من أكثر من 400 صفحة يُعدُّ في حد ذاته مرجعاً في تاريخ فلسطين الحديث، على الأقل من وجهة النظر البريطانية.

وقد توصلت اللجنة إلى حقيقة تعارض صك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي يتعهد بمساعدة الشعب الموضوع تحت الانتداب (الفلسطينيون) على ترقية نفسه والوقوف على قدميه، ويتعهد في الوقت نفسه بوضع فلسطين تحت ظروف تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي. واعترفت اللجنة أن الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم بأنفسهم، وكذلك اليهود. ورأت أن استمرار الانتداب يعني استمرار الثورة والاضطراب. ولذلك أوصت بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة يهودية تتضمن جميع مناطق الجليل ومرج ابن عامر في شمال فلسطين (بما فيها صفد وطبريا وبيسان وحيفا وعكا ..) والسهل الساحلي الممتد من شمال فلسطين إلى نحو 25 كيلومتر جنوبي تل أبيب، أما مناطق القدس وبيت لحم والناصرة مع ممر يصل القدس بيافا فتبقى تحت الانتداب. ويتم توحيد باقي أرض فلسطين مع شرق الأردن.

وقد رفض الفلسطينيون بشكل مطلق هذا المشروع، واستأنفوا بشكل أشد وأعنف المرحلة الثانية من الثورة الكبرى. أما اليهود، فقد رفضت قيادة الحركة الصهيونية ما قالته لجنة بيل من أن الانتداب غير عملي، كما رفضت الحدود المقترحة، لكنها فوضت لجنتها التنفيذية للدخول في مفاوضات مع بريطانيا للتحقق من خطة التقسيم، ثم إحالتها إلى مؤتمر صهيوني جديد لإصدار قرار بشأنها[4].

الكتاب البريطاني الأبيض مايو 1939[5]:

واشتهر كذلك باسم كتاب مكدونالد الأبيض على اسم وزير المستعمرات البريطاني مالكوم مكدونالد. وقد صدر هذا الكتاب بعد أن اشتعلت الثورة في فلسطين مرة أخرى بشكل أكثر قوة وعنفًا، وتمكنت من احتلال الريف الفلسطيني، وشغلت قوات بريطانية ضخمة في قمعها وسحقها، في وقت كانت بريطانيا فيه بأمس الحاجة لقوانينها مع تصاعد نُذُر الحرب العالمية الثانية. كما جاء إثر التقرير السلبي للجنة وودهيد التي عينتها بريطانيا لبحث التطبيقات العملية لمشروع التقسيم الذي قدمته لجنة بيل، وكذلك بعد فشل مباحثات مؤتمر لندن بين الوفود العربية وبريطانيا واليهود (فبراير - مارس 1939). ويبدو أن الآراء وسط البريطانيين أخذت تتزايد - نتيجة الثورة - بأن فلسطين لم تعد تستطيع أن تستوعب أكثر مما استوعبت من اليهود وإلا أخلت بحقوق غير اليهود، وأن بريطانيا وقت إلى هذا الحد بما عليها تجاه وعد بلفور. واعترف مكدونالد وغيره بقوة حجة العرب ومظلمتهم. وكانت أبرز نقاط هذا الكتاب، الذي تعهدت بريطانيا بتنفيذه بغض النظر عن قبول العرب واليهود أو رفضهم:

1. أكد أن بريطانيا غير عازمة على إقامة دولة يهودية في فلسطين.
2. سوف تقام بعد عشر سنوات دولة فلسطينية، يتقاسم فيها العرب واليهود المسؤولية والسلطة بما يحقق مصالح الطرفين.
3. تحديد الهجرة اليهودية خلال الخمس السنوات التالية بعشرة آلاف مهاجر سنوياً بالإضافة إلى 25 ألفاً يسمح لهم فوراً بالهجرة. وبعد هجرة هؤلاء (الـ 75 ألفاً) تتوقف الهجرة اليهودية، ولا تتم إلا بموافقة العرب، وبشرط ألا يزيد اليهود عن ثلث السكان.
4. وقف بيع الأرض نهائياً لليهود في فلسطين إلا في مناطق محددة، وضمن شروط لا تضر بالفلسطينيين حسب رأي المندوب السامي البريطاني.

شكّل هذا الكتاب انتصاراً سياسياً مرحلياً للعرب، لكن معظم القيادة الفلسطينية رفضت المشروع لشكهم أساساً في حقيقة الوعود والنوايا البريطانية، ولأنه ربط استقلال فلسطين بمدى موافقة اليهود وتعاونهم، وليس مثلاً بمجلس تشريعي منتخب، مما يعني عملياً تعطيل الاستقلال. كما أن الكتاب لم يعد بإصدار عفو عام على الثوار. ورأى الفلسطينيون أنه ما دامت بريطانيا مُصرّة على تنفيذ المشروع، فليس من الحكمة الموافقة المبكرة عليه، والزمن كفيل بكشف مدى جدتها[6].

أما الصهاينة فأصيبوا بانتكاسة وصدمة كبيرة، واتهموا بريطانيا بخيانتهم، وقرروا إسقاط الكتاب الأبيض بأي ثمن، وهاجمت بعض

عصاباتهم القوات البريطانية داخل فلسطين. لكن الصهاينة كانوا مضطرين للوقوف مع بريطانيا - على أي حال - في الحرب العالمية الثانية، ولذلك قال زعيمهم في فلسطين (بن جوريون): "سنحارب مع بريطانيا في هذه الحرب كما لو لم يكن هناك كتاب أبيض، وسنحارب الكتاب الأبيض كما لو تكن هناك حرب"!![7]

مشروع تقسيم فلسطين حسب قرار الأمم المتحدة 181 لسنة 1947:

استغل اليهود الصهاينة أجواء الحرب العالمية الثانية استغلالاً كبيراً، وسعوا إلى استثمار التعاطف الذي نشأ بسبب المذابح التي ارتكبتها هتلر ضدهم، والتي تم تضخيمها وتهويلها بشكل عظيم، مؤكدين أن لا بديل لنجاتهم إلا بإقامتهم في وطن قومي خاص بهم. وحوّل اليهود مركز نفوذهم إلى القوة العظمى الصاعدة الولايات المتحدة، وحصلوا على دعم الحزبين الجمهوري والديموقراطي لإلغاء الكتاب البريطاني الأبيض لعام 1939. وأظهر الرئيس الأمريكي الجديد "ترومان" تعاطفاً أكبر مع الصهيونية. وفي جو من الضغط الأمريكي - اليهودي والضعف العربي، قام البريطانيون بالتخلي رسمياً عن الكتاب الأبيض في البيان الذي أصدره وزير الخارجية بيغن Bevin في 14 نوفمبر 1945. وتشكلت لجنة أنجلو - أمريكية (بتوصية من بيان بيغن) للتحقيق في قضية فلسطين، مما أدخل أمريكا بشكل مباشر في القضية، وقد أوصت اللجنة بهجرة مائة ألف يهودي، وبحرية انتقال الأراضي وبيعها لليهود[8].

وعرضت بريطانيا في مؤتمر لندن 10 سبتمبر - 2 أكتوبر 1946 مشروعاً اتحادياً "مشروع موريسون" ويتضمن تقسيم فلسطين لأربعة مناطق إدارية:

- | | |
|-----------------|----------------|
| 1. منطقة يهودية | 2. منطقة عربية |
| 3. القدس | 4. النقب |

بحيث تمنح المنطقتان العربية واليهودية استقلالاً ذاتياً. وقد رفض العرب المشروع وأسقطوه[9].

بعد ذلك، قررت بريطانيا أن ترفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة بحجة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين[10].

فدعت في 2 إبريل 1947 الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية. وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في 15 مايو 1947 تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب UNSCOP) وتألفت من 11 دولة هي: استراليا - كندا - تشيكوسلوفاكيا - جواتيمالا - الهند - إيران - بيرو - السويد - الأورجواي - يوجوسلافيا - هولندا. ومهمة اللجنة التحقيق في قضية فلسطين، ورفع تقرير للجمعية العامة وتقديم الاقتراحات التي تراها ملائمة لذلك. وعقدت الانسكوب 16 اجتماعاً عاماً، و36 اجتماعاً خاصاً بين 26 مايو و31 أغسطس 1947، واستمعت لبيانات سلطات الانتداب البريطاني وشهادات العرب واليهود. وأقرّت في تقريرها أن العرب أكثر من ثلثي السكان وأنهم يملكون ما يزيد على 86% [النسبة الحقيقية أكبر وهي 93.5%] من أرض فلسطين، وأنهم بموجب حقهم الطبيعي القانوني توافون للحصول على استقلالهم الناجز.

وتضمن تقرير اللجنة توصيات وافق عليها أعضاؤها بالإجماع وهي:
إنهاء الانتداب البريطاني، واستقلال فلسطين على أن تسبق ذلك
مرحلة انتقالية، تكون السلطة في أثناءها مسئولة أمام الأمم المتحدة،
مع بقاء الصبغة الدينية للأماكن المقدسة.

وانقسم الأعضاء في تفصيلات النقاط الأخرى فانقسموا إلى أكثرية
قدمت المشروع التالي:

1. تقسيم فلسطين إلى دولتين يربط بينها اتحاد اقتصادي.
2. تكون الدولة العربية على مساحة 42.88% من المساحة لأرض
فلسطين ويسكنها 725 ألف عربي و10 آلاف يهودي.
3. تكون الدولة اليهودية على مساحة 56.74%، وسكانها 498 ألف
يهودي و497 ألف عربي.
4. يوضع للقدس كيان مستقل خاضع لنظام دولي خاص، تتولى الأمم
المتحدة إدارته عبر مجلس وصاية (القدس والبلدان المجاورة حتى أبو
ديس شرقاً وبيت لحم جنوباً وعين كارم غرباً) وتضم 105 آلاف عربي
و100 ألف يهودي.

أما اقتراح الأقلية فقدمته إيران والهند ويوجوسلافيا، وتضمن إقامة
دولة اتحادية عاصمتها القدس، تضم حكومتين مستقلتين استقلالاً
داخلياً.

وامتنعت استراليا عن تأييد أيٍّ من الاقتراحين.

وفي 3 سبتمبر 1947 جعلت الأمم المتحدة من نفسها لجنة خاصة
لبحث المشروعين، حيث عقدت 34 اجتماعاً بين 25 سبتمبر و25
نوفمبر 1947. ورفضت الجمعية العامة اقتراحاً بدعوة محكمة العدل
الدولية لتقرير صلاحية الأمم المتحدة في النظر في تقسيم فلسطين
بأغلبية 25 ضد 18 وامتناع 11. وبالعكس صوتت 21 دولة مقابل 20
على أن للأمم المتحدة صلاحية التوصية بتطبيق قرار التقسيم، دون
حاجة لموافقة أكثرية شعب فلسطين!! وتعكس حالة التصويت هذه
مخالفة الأمم المتحدة لأبرز موانيقها التي قامت على أساسها، وهي
حق الشعوب في تقرير مصيرها. وهذا انعكاس طبيعي لنفوذ الدول
الكبرى، وعدم عضوية أغلبية دول العالم الإسلامي وإفريقيا في ذلك
الوقت في الأمم المتحدة، لأنها كانت ما تزال تحت الاستعمار، مما
يجعل للدول الغربية ومن يدور في فلكها فرصة أكبر للنجاح في
التصويت.

وفي 25 نوفمبر 1947 وافقت اللجنة الخاصة على خطة التقسيم مع
وحدة اقتصادية بـ25 صوتاً مقابل 13 وامتناع 17. واختلف مضمون
القرار بأن أنقص من المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بجعله يافا
وحوالي 500 ألف دونم من صحراء النقب من نصيب الدولة العربية
لتصبح النسب 54.7% للدولة اليهودية (14400 كم²)، و44.8% للدولة
العربية (11780 كم²) ونحو 0.5% لمنطقة القدس. وُرفِع الأمر
للجمعية العامة لاتخاذ قرار يحتاج إلى أغلبية الثلثين الحاضرين

المشتركين في التصويت. ولم تكن القوى الكبرى تملك أغلبية الثلثين، وكاد في يوم 26 نوفمبر أن يحدث تصويت، ولو تم لسقط مشروع التقسيم، لكن رئيس الجمعية مندوب البرازيل أجل الجلسة. وقام اليهود والأمريكان بحملة محمومة نجحت بمختلف الوسائل في زيادة الأصوات المؤيدة، فقد استلمت زوجات ممثلي أمريكا اللاتينية هدايا كثيرة معظمها ألماس ومعاطف فرو ثمينة. وأمرت حكومة هايتي (التي كانت قد صوتت ضد التقسيم) مندوبها بالتصويت معه، بعد أن وعدتها أمريكا بالمساعدة الاقتصادية. واستخدم رجل الأعمال الأمريكي روبرت ناثن نفوذه الاقتصادي لشراء صوت جواتيمالا، وهددت شركة فايرستون ليبيريا اقتصادياً إن لم تتحول من الامتناع إلى التأييد، وتعرضت الفلبين لضغوط شديدة، وتدخل رئيس جمهوريتها، فأمر مندوبه بالموافقة على القرار. ووفق هذه الألعاب القدرة تم تقرير مصير أحد أقدس وأطهر البقع في الأرض. تُرى ما هو المنطق في أن يتقرر مصير شعب مسلم وأرض مقدسة بناء على أن زوجة فلان من أمريكا اللاتينية حصلت على طقم ألماس أو معطف فرو!! أو لأن ليبيريا تخشى نفوذ شركة أمريكية!!

وفي يوم 29 نوفمبر 1947 فاز قرار التقسيم بأغلبية 33 مقابل 13 وامتناع 10 (وكانت بريطانيا ضمن الممتنعين عن التصويت!!).

إن قرار الأمم المتحدة هذا من أغرب القرارات الدولية فقد:

1. صدر مخالفاً لأحد أهم أهداف المنظمة الدولية وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.
2. يفقر إلى أي سند قانوني، فالجمعية العامة لا تملك سلطة التصرف في شئون الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب، ومنها فلسطين. فقد أنشأت الأمم المتحدة نظام "الوصاية" وكان عليها أن تدخل في مفاوضات لوضع فلسطين تحت الوصاية، وتقرر إنهاء الانتداب على فلسطين، إذا كان قد حقق أهدافه في تهئية البلد للاستقلال.
3. ليس في ميثاق الأمم المتحدة أو أي هيئة رئيسية فيه سلطة تقسيم إقليم محدد دولياً خلافاً لرغبة سكانه.
4. هذا القرار يعد في الفقه الدولي - السائد في حينه - توصية غير ملزمة، صدرت وفق المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة، وهي لا يمكن أن تمس الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني.
5. قرار التقسيم - جداً - مخالف للعدل في التوزيع فلا هو راعى نسبة ملكية الأراضي (اليهود لا يملكون أكثر من 6.5%) ولا هو راعى نسبة السكان (اليهود 31.7%).

ورغم ذلك فإن مشروع التقسيم هذا قد اتخذ هالة كبيرة وقوة عملية لأنه يخدم الجانب اليهودي وأهداف القوى الكبرى. ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي أيد هذا القرار بقوة وعبا أنصاره باتجاهه. ورغم أن اليهود بذلوا جهد المستميت لإنجاح القرار واستقبلوه بفرحة عارمة، إلا أن الكيان الصهيوني لم يعترف مطلقاً "بشكل رسمي" بهذا القرار، وتعامل معه كأمر واقع ومسألة إجرائية. وسعى بعد ذلك إلى تجاوزه بشن الحملات الحربية التي وسعت كيانه إلى 77% نتيجة حرب 1948، (وإلى احتلال كامل فلسطين سنة 1967). وبعد انتهاء حرب

1948، لم تقم الأمم المتحدة أو القوى الكبرى بإلزام الكيان الصهيوني بالعودة للحدود المقترحة في قرار تقسيم فلسطين، وإنما سعت إلى تثبيت الحدود الجديدة وفق اتفاقيات هدنة عُقدت بين الجانب "الإسرائيلي" مع مصر في 24 فبراير 1949، ثم لبنان في 23 مارس ثم الأردن في 3 إبريل ثم سوريا في 20 يوليو 1949. وتعاملت القوى العربية والعظمى مع الأراضي التي ضمها الكيان الصهيوني إليه بالقوة في أثناء الحرب بوصفها جزءاً لا يتجزأ من هذا الكيان. وهذا يظهر لامبالاة حقيقية بموضوع الحقوق وقرارات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالفلسطينيين والعرب والمسلمين.

مشاريع التسوية السلمية 1948 - 1967:

كان القاسم المشترك لمشاريع التسوية في هذه المرحلة هو التعامل مع قضية فلسطين بوصفها قضية لاجئين، أي الشق الإنساني من الموضوع وليس السياسي. ففي 11 ديسمبر 1948 وبناء على مشروع بريطاني وافقت الأمم المتحدة على إصدار القرار 194 القاضي بوجوب السماح بالعودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى بيوتهم في أقرب وقت ممكن، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى بيوتهم، وأن يتم تعويض أي مفقود أو مصاب بضرر من الجهة المسؤولة عن ذلك. ويعني قرار العودة هذا أن:

1. العودة حق واجب التنفيذ.
2. وهي تتوقف على الاختيار الحر للاجئ.
3. وهي حق طبيعي وليس منة من أحد.
4. ولا يجوز لأحد منع هذا الحق أو حجب.
5. وأن عودته إلى وطنه هي عودة مواطن له كامل الحقوق المدنية والسياسية[11].

ومن الجدير بالذكر أن قرار حق العودة هذا قد جرى التأكيد عليه سنوياً في اجتماعات الأمم المتحدة، وصدر أكثر من 110 مرات حتى الآن، مع رفض "إسرائيلي" مستمر لتنفيذه، ودون أن تتحرك الأمم المتحدة بأي خطوة عملية لإلزام الكيان الصهيوني به. وقد كان قد تم تشريد 800 ألف فلسطيني من أصل 920 ألف كانوا يسكنون المنطقة التي استولى عليها الصهاينة. ويبلغ عدد هؤلاء الفلسطينيين نحو خمسة ملايين و100 ألف تقريباً (حسب سنة 2001).

وفي الوقت نفسه لم يستطع الفلسطينيون إنشاء الدولة العربية الخاصة بهم، إذ قام الأردن بضم الضفة الغربية رسمياً إليه بتاريخ 11 إبريل 1950، كما قامت مصر بوضع قطاع غزة تحت إدارتها.

وقد تضمن القرار 194 نفسه مادة تنص على تشكيل لجنة توفيق ومصالحة[12] بين الكيان الصهيوني والدول العربية. وتشكلت اللجنة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، ودعت اللجنة في أواخر 1949 الكيان الصهيوني لقبول عودة 100 ألف لاجئ فلسطيني مقابل الحصول على صلح مع العرب، لكن الكيان الصهيوني رفض ذلك بشكل قاطع. وتعاونت الدول العربية مع لجنة المصالحة، لكن إصدار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانها الشهير في 25 مايو 1950 بحماية

الحدود "الإسرائيلية" القائمة (رغم أنها تحتل مساحة إضافية من فلسطين تقدر بحوالي 23%) كشف النوايا الحقيقية لهذه الدول، مما دفع الدول العربية لرفض مقترحات لجنة المصالحة المتعلقة بترتيبات التسوية مع الكيان الصهيوني. وقد عقدت اللجنة مؤتمراً في لوزان بسويسرا في 26 إبريل 1949 وكان الكيان الإسرائيلي تحت ضغط الحاجة إلى قبوله عضواً في الأمم المتحدة فوافق ووقع على "بروتوكول لوزان" الذي تضمن:

1. أن تكون الخريطة الملحقة بقرار تقسيم فلسطين هي أساس للمحادثات بشأن مستقبل فلسطين.
2. انسحاب "إسرائيل" إلى ما وراء حدود التقسيم.
3. تدويل القدس.
4. عودة اللاجئين وحقوقهم في التصرف بأموالهم وأموالهم، وحق تعويض من لا يرغب بالعودة.

ولكن ما إن وافقت الأمم المتحدة على عضوية الكيان الإسرائيلي فيها حتى تنكّرت "إسرائيل" لاتفاقية لوزان، ورفضت تنفيذ شروطها. وقد عطلت "إسرائيل" أي عمل للجنة متعلق بتنفيذ التقسيم أو عودة اللاجئين. وبدا واضحاً أن الموقف الصهيوني وجد هوى غير معلن لدى لجنة المصالحة التي تعمّدت التقاعس وإماتة الموضوع، وافتقرت لأدنى درجات الجدية، وسكتت سكوتاً مريباً عن مصادرة الكيان الصهيوني لأراضي اللاجئين وأموالهم. ومن الجدير بالذكر أن لجنة المصالحة هذه ظلت (من الناحية الرسمية) مشكلة لعشرات السنين، وظلّ تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة يأسف سنوياً لعدم تمكن هذه اللجنة من إيجاد الوسائل لتحقيق أي تقدّم بشأن عودة اللاجئين، ويطلب منها أن تبذل جهوداً متواصلة من أجل ذلك (مثلاً قرار ب3419 في 8 ديسمبر 1975).

وفي إطار التعامل مع قضية فلسطين كقضية لاجئين أنشئت "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)" بناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 الصادر في 8 ديسمبر [13]. وأخذ يتضح مع الزمن أن مزاج القوى الكبرى العام يتجه نحو إيجاد حلول اقتصادية لمصاعب الحياة التي يواجهها اللاجئون، وتوطينهم حيث استقروا أو في أماكن أخرى، وليس إعادتهم إلى أرضهم أو إعطائهم حقوقهم السياسية في الهوية الوطنية وتقرير المصير والاستقلال.

وتوالى المشاريع التي تركز على قضية اللاجئين وعلى تحقيق تسوية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، دونما إشارة لإنشاء كيان سياسي فلسطيني. فكان هناك المشروع النرويجي في 26 نوفمبر 1952 الذي دعا إلى توقف الأعمال العدوانية والدخول في مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية. وكان هناك مشروع "جاما" الأمريكي 1955 - 1956، حيث يذكر مايلز كوبلاند أن روزفلت حصل على موافقة كل من بن جوريون وجمال عبد الناصر على عقد لقاء سرّي على متن يخت في البحر المتوسط. ولكن عبد الناصر أصّر أن توافق "إسرائيل" من حيث المبدأ على قبول عودة الفلسطينيين الراغبين في العودة وأن تحصل مصر على ممر يوصلها بالأردن، لكن المشروع فشل لرفض الجانب الإسرائيلي مناقشة أي تنازلات من طرفه. وهناك

مشروع جونستون الأمريكي 1953 - 1955 الذي استهدف تصفية قضية اللاجئين وقضية فلسطين، عن طريق تعاون الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي في استثمار مياه نهر الأردن بطريقة تكفل تطور المنطقة زراعياً، وتهيئة سبل الاستقرار فيها للاجئين، ولمزيد من المهاجرين اليهود. وقد رفض مؤتمر اللاجئين المنعقد في القدس في 20 مايو 1955 المشروع [14].

وهناك مشروع دالاس وزير الخارجية الأمريكي الذي دعا في 26 أغسطس 1955 إلى إنهاء مشكلة اللاجئين بعودتهم إلى وطنهم "إلى الحد الذي يكون ممكناً"، وبتوطين الباقي في المناطق العربية التي يقيمون فيها، ودعا إلى إجراءات جماعية لمنع أي حرب أو عدوان بين دول المنطقة، وإلى تسوية الحدود بين البلاد العربية والكيان الإسرائيلي [15].

وتعاونت مصر مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) خلال الفترة 1953 - 1955 في تنفيذ مشروع لتوطين لاجئي قطاع غزة في شمال غرب سيناء، وقد اتخذ المشروع أبعاداً مفصلة وجدية، غير أنه لقي معارضة شاملة وعنيفة من فلسطينيي القطاع، الذين خرجوا إثر الهجمة الصهيونية على القطاع في 28 فبراير 1955 في تظاهرات قوية تطالب بتشكيل جيش تحرير فلسطيني، وإيقاف مشروع شمال غرب سيناء، وإطلاق الحريات ... وتم إسقاط المشروع [16].

وفي 9 نوفمبر 1955 طرح رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن مشروعه الذي يدعو إلى الوصول إلى "صيغة تسوية" بين الموقف العربي الذي يطالب بحدود التقسيم عام 1947، والموقف الإسرائيلي المتمسك بحدود الهدنة. ورفضت "إسرائيل" المشروع وقال بن جوريون "إن غزو الدول العربية لأرض فلسطين في حرب 1948 قد جعل كافة قرارات هيئة الأمم المتحدة حول فلسطين لاغية وباطلة بدون أية إمكانية لإعادتها إلى الحياة" [17].

وفي 15 يونيو 1959 صدر عن همرشولد الأمين العام للأمم المتحدة مشروع ركز على حل مشكلة اللاجئين بتوطينهم واستيعابهم عبر مساعدة الدول التي يتواجدون فيها اقتصادياً، رغم إشارته إلى حфهم في العودة. وقد رفض الفلسطينيون هذا المشروع بقوة وأقام ممثلوهم في لبنان المؤتمر الفلسطيني الذي عقد في 26 يونيو 1959، والذي رفض تذويب الفلسطينيين في اقتصاديات الشرق الأوسط [18].

وفي 2 أكتوبر 1962 قدّم جوزيف جونسون رئيس مؤسسة "كارنجي" للسلام العالمي مشروعه لحل مشكلة اللاجئين بعد أن كلفته الحكومة الأمريكية سنة 1961 بدراستها، وأكد في مشروعه على حق اللاجئين الحر بالعودة أو التعويض، مشيراً إلى بعض آليات تنفيذ ذلك [19].

أما المشروع العربي الوحيد في تلك الفترة الذي يستحق الإشارة باعتباره اختراقاً للإجماع العربي حول "السلام" مع الكيان الصهيوني،

فكان المشروع التونسي الذي قدمه الحبيب بورقيبة رئيس تونس في 21 إبريل 1965 وتضمن:

1. أن تعيد "إسرائيل" إلى العرب ثلث المساحة التي احتلتها منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية.
2. يعود اللاجئين إلى دولتهم الجديدة.
3. تتم المصالحة بين العرب وإسرائيل بحيث تنتهي حالة الحرب بينهما.

وقد رحب الكيان الإسرائيلي بمقترحات بورقيبة بوصفها اتجاهاً جديداً في التفكير العربي، لكنه رفض التنازل عن أي جزء من الأرض التي استولى عليها. وقد قوبلت مقترحات بورقيبة باستهجان ورفض عربي شعبي ورسمي عارم[20].

وقد ردّ "ليفى اشكول" رئيس الوزراء الصهيوني على بورقيبة بمشروع تسوية أعلنه في 17 مايو 1965 مبني على تثبيت الأوضاع القائمة مع تعديلات طفيفة، ومفاوضات مباشرة وإحلال سلام دائم وتطبيع العلاقات مع البلاد العربية[21].

مشاريع التسوية 1967 - 1987:

أفرزت حرب يوليو 1967 حقائق جديدة على الأرض، فقد احتل الصهاينة ما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، فضلاً عن سيناء المصرية والجولان السورية. وكانت كارثة بحق، فقد تبخرت ثقة الأنظمة العربية بقدرتها على تحرير فلسطين، كما تبخرت ثقة الجماهير العربية بهذه الأنظمة. وتحول الشغل الشاغل للأنظمة العربية عن تحرير الأرض المحتلة عام 1948 إلى تحرير الأرض المحتلة سنة 1967، أو تحقيق أي تسوية سلمية تضمن "إزالة أثار العدوان"، أي عدوان 1967. وبالتالي تمكن الكيان الصهيوني من فرض جدول جديد لمشاريع التسوية، تركز على أراضٍ لم تكن محتلة أصلاً بحيث أصبحت هي موضوع المساومة، وليس أرض 1948 التي ضُمن الصهاينة أن تخرج عن دائرة البحث ابتداءً. ورغم أن مؤتمر قمة الدول العربية الذي انعقد في الخرطوم في 29 أغسطس 1967 خرج باللائات الثلاث الشهيرة "لا صلح، لا مفاوضات، لا استسلام"، إلا أن ذلك كان استجابة للحالة النفسية للجماهير العربية المصدومة التي تطالب بالنار والانتقام، ولم يكن ذلك خطأ أصيلاً يرفض على أساسه مشاريع التسوية، إذ إن الأنظمة العربية سرعان ما ستتعامل مع هذه المشاريع. كما أنها لن تقوم بتنفيذ خطط عمل استراتيجية تخدم تلك الشعارات المعلنة.

وقد أصبحت مشاريع التسوية من الكثرة بحيث يصعب مجرد سردها، غير أن الإطار العام للمشاريع العربية ستركز على انسحاب الكيان الصهيوني من الأرض المحتلة سنة 1967، والإطار العام للمشاريع الإسرائيلية ستركز على إنهاء حالة الحرب وإقامة علاقة طبيعية مع البلاد العربية، مع إنكار حقوق الشعب الفلسطيني. أما الإطار العام للمشاريع الدولية فسيحاول الجمع بين الرؤيتين العربية والصهيونية، بحسب الجهة التي تقدم المشروع وطبيعة علاقتها بالطرفين.

مشروع آلون[22]:

بعد شهر واحد من حرب 1967 طرح وزير الخارجية الإسرائيلية إيجال آلون مشروعه الذي حظي بشهرة واسعة وتضمنت أفكاره:

1. الحدود الشرقية للكيان الإسرائيلي هي نهر الأردن وخط يقطع البحر الميت من منتصفه.

2. ضم المناطق الغربية لغور الأردن والبحر الميت بعرض بضعة كيلومترات إلى نحو 15 كيلومتراً، وإقامة مستوطنات صهيونية زراعية وعسكرية ومدنية فيها بأسرع ما يمكن، وإقامة ضواحي سكنية يهودية شرقي القدس.

3. تجنّب ضم السكان العرب إلى الكيان الإسرائيلي قدر الإمكان.

4. إقامة حكم ذاتي فلسطيني في الضفة الغربية في المناطق التي لن يضمها الكيان الإسرائيلي.

5. ضم قطاع غزة للكيان الإسرائيلي بسكانه الأصليين فقط، ونقل لاجئي 1948 من هناك وتوطينهم في الضفة الغربية أو العريش.

6. حل مشكلة اللاجئين على أساس تعاون إقليمي يتمتع بمساعدة دولية، وتقوم "إسرائيل" بإقامة عدة قرى "نموذجية" للاجئين في الضفة وربما في سيناء.

ورغم أن آلون طرح مشروعه على حكومته إلا أنها لم تقم بمناقشته أو تبنيه رسمياً. ومع ذلك، فإن هذا المشروع أصبح بعد ذلك أساساً تنطلق منه معظم - أو كل - مشاريع التسوية الإسرائيلية حتى أواخر القرن العشرين مع بعض التعديلات أو الديكورات الطفيفة.

قرار مجلس الأمن 242 في 22 نوفمبر 1967[23]:

يعد قرار مجلس الأمن 242 من أهم المشاريع التي لا تزال تستند إليها كافة مشاريع التسوية إلى الآن. وقد قدّمت بريطانيا هذا المشروع ووافق عليه مجلس الأمن الدولي بالإجماع. وكان مجلس الأمن قد انعقد في الفترة 9 - 22 نوفمبر 1967 واستمرت اجتماعاته 107 ساعات في 32 جلسة، قدمت فيها أربعة مشاريع: سوفيتي وأمريكي وبريطاني، ومشروع قدمته ثلاث دول هي الهند ومالي ونيجيريا.

أما نص القرار فنذكره لأهميته ولأنه الأكثر تداولاً حتى الآن: "إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراضٍ بواسطة الحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بآمن، وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق:

أولاً: يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبادئ التالية:

أ. سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير.

ب. إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها

السياسي، وحققها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحرّة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانياً: يؤكّد أيضاً الحاجة إلى:

- أ. ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- ب. تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- ج. ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.

ثالثاً: يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يقيم ويجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادئ الواردة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدّم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن".

ومن أبرز عيوب هذا القرار أنه:

- لا يعيّن بوضوح الخطوط التي يجب أن ينسحب منها الكيان الإسرائيلي.

- يُقرّ للكيان الإسرائيلي ما حازه من توسع غير قانوني قبل حرب 1967.

- لا يتناول جوهر "النزاع" وهو قضية فلسطين إلا من زاوية اللاجئين، أي أنه لا يتعرض للحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- يجعل الانسحاب "الإسرائيلي" رهناً بتحقيق شروط أخرى.

- تم حذف "ال" التعريف في النص الإنجليزي (The) ليصبح الانسحاب من "أراض" وليس "الأراضي" التي احتلها الصهاينة. بمعنى أن الانسحاب لن يكون بالضرورة شاملاً من كل الأرض. أما النصين الفرنسي والإسباني فقد أبقيا على أداة التعريف، ولذلك ذكرت فرنسا والاتحاد السوفييتي ومالي والهند ونيجيريا قبل الموافقة على القرار أنها تفهم أن الانسحاب سيكون شاملاً. وبالطبع، فإن الكيان الإسرائيلي والأمريكان يرفضون الرجوع إلا إلى النص الإنجليزي.

وفي الفترة 9 - 12 ديسمبر 1981 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة قرارات كان من ضمنها أن قرار 242 لا يؤمن مستقبل الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة، وأكدت حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة الوطنية. [24].

وقد رفضت م.ت.ف وكل المنظمات الفدائية الفلسطينية قرار 242 حين صدوره لأنه يعني "تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية". كما رفضت سوريا والعراق والجزائر هذا القرار، أما الأردن ومصر فقد وافقتا على القرار [25].

وقد عينت الأمم المتحدة جونار يارنج (سفير السويد في موسكو) مبعوثاً خاصاً لها لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وقد قام بعدة جولات واتصالات على مدى يزيد عن ثلاث سنوات ..، حيث ركزت المطالب العربية على اشتراط أن أيّ تسوية سلمية تعني العودة إلى حدود ما قبل حرب 1967 مع عودة اللاجئين. أما الكيان الإسرائيلي فركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح وأن يبقى شرم الشيخ بيده، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، لكنه رفض إعادة قطاع غزة والجولان، وأصر على بقاء القدس الموحدة (الشرقية والغربية) جزءاً من الكيان الإسرائيلي، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية. وهذا ما تم عرضه في مشروع إسرائيلي عرف باسم رئيسة وزرائها "مشروع جولدا مائير" في 9 فبراير 1971. وفشلت في النهاية مهمة يارنج، رغم كثرة المشاريع المتبادلة بين الطرفين[26].

مشروع روجرز 25 يونيو 1970:

وليم روجرز هو وزير الخارجية الأمريكي، وقد طرح مشروعاً على الأردن ومصر والكيان الإسرائيلي يستند أساساً إلى تنفيذ قرار 242، وإقامة مباحثات للتوصل إلى اتفاق سلام "عادل ودائم" على أساس الاعتراف بالسيادة وسلامة الكيان الإقليمي لكل طرف واستقلاله السياسي.

وافقت مصر في 23 يوليو والأردن في 26 يوليو 1970 على مشروع روجرز. وقد رفضته "إسرائيل" في البداية، لكنها عادت تحت الضغط الأمريكي فأبدت موافقة متحفظة في 6 أغسطس 1970. وقد أحدثت موافقة مصر والأردن انشقاقاً في الصف العربي، وهاجمته م.ت.ف وفصائلها الفدائية بشدة لأنه يعني التنازل نهائياً عن هدف تحرير فلسطين وإنكار حقوق الشعب الفلسطيني. غير أن الكيان الإسرائيلي نفسه حاول التهرب وإفشال المشروع لأنه يتضمن انسحاباً من بعض الأراضي، ثم إن الأردن انشغل بتصفية العمل الفدائي في الأردن في سبتمبر 1970، كما توفي جمال عبد الناصر في الشهر نفسه، مما جمّد هذه المبادرة عملياً[27].

مشروع المملكة العربية المتحدة 1972:

بعد أن تمكنت السلطات الأردنية من السيطرة تماماً على الأوضاع وتصفية التواجد الفدائي الفلسطيني (أيلول / سبتمبر 1970، وتموز / يوليو 1971)، أعلن الملك حسين في خطاب له في 15 آذار / مارس 1972 مشروع "المملكة العربية المتحدة". وهو مشروع جاء استثماراً من السلطات الأردنية لما بدا انتصاراً على م.ت.ف والفصائل الفلسطينية، وجزءاً من "المعركة" بينهما على تمثيل الفلسطينيين أو جزء منهم.

تلخص برنامج "المملكة العربية المتحدة" في أن تتكون هذه المملكة من قطرين فلسطين (الضفة الغربية وأي جزء يتم تحريره أو يرغب بالانضمام) والأردن، ويرتبط القطران بوحدة فدرالية تحت سلطة الملك. وهناك سلطة تنفيذية مركزية يتولاها الملك ومعه مجلس وزراء مركزي. وهناك سلطة تشريعية مركزية يتولاها الملك ومعه "مجلس

الأمّة" ينتخب أعضاؤه بالاقتراع السري المباشر وبعدّ متساو من الأعضاء لكل من القطرين، ولكل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً، وله سلطة تشريعية خاصة به هي "مجلس الشعب"، وللمملكة قوات مسلحة واحدة قائدها هو الملك [28].

ولم يكتب لهذا المشروع النجاح، فالضفة الغربية تحت الاحتلال "الإسرائيلي" الذي لا يرغب بالانسحاب، كما كان لـ م.ت.ف. والمنظمات الفدائية تواجد وتأييد قوي في الساحة الفلسطينية يمكن أن يعطل هذا المشروع، وقد رفضت م.ت.ف. وكافة فصائلها المشروع الأردني، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني لـ م.ت.ف. دورة استثنائية في نيسان / إبريل 1972 وانعقد بموازاته مؤتمر شعبي حضره نحو 500 شخص يمثلون بشكل واسع الأوساط الفلسطينية حيث تم رفض المشروع [29].

قرار مجلس الأمن 338 (سنة 1973):

أصدر مجلس الأمن هذا القرار في 22 تشرين أول / أكتوبر 1973 والذي على أساسه توقفت حرب تشرين / أكتوبر 1973 التي خاضتها مصر وسوريا ضد الكيان الإسرائيلي. وقد دعا إلى البدء فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن 242 بجميع أجزائه، وإلى عقد مفاوضات تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط [30]. ووافقت مصر وسوريا والأردن على القرار، كما وافقت عليه "إسرائيل" بشيء من التحفظ، بينما رفضته م.ت.ف. مؤكدة أنها ليست معنية به، وأنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري "ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن، وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه" [31].

وبناء على قرار 338 فقد انعقد في جنيف مؤتمر السلام للشرق الأوسط في 21 - 22 كانون أول / ديسمبر 1973. وقد وضع الكيان الصهيوني تعقيدات كبيرة في وجه التنفيذ الفعلي للقرار، رغم مشاركته في المؤتمر. وقد شاركت فيه مصر والأردن بينما رفضت سوريا المشاركة، ولم يتمخض عن هذا المؤتمر شيء عملي سوى تشكيل لجنة عسكرية، تولت فك الاشتباك بين القوات المصرية والصهيونية على جانبي قناة السويس [32].

الفلسطينيون وحق تقرير المصير في الأمم المتحدة [33]:

شهدت منتصف السبعينيات من القرن العشرين نجاحات دبلوماسية فلسطينية كبيرة على صعيد الأمم المتحدة باتجاه إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وعلى رأسها الحق في تقرير المصير والاستقلال.

وكانت الأمم المتحدة قد أشارت لأول مرة للفلسطينيين باعتبارهم شعباً في قرارها 2535/أ، ب، ج الصادر في 10 كانون أول / ديسمبر 1969 عندما ذكرت لأول مرة "حقوق شعب فلسطين الثابتة". وفي نهاية 1970 اعترفت الأمم المتحدة لأول مرة بحق شعب فلسطين في تقرير مصيره، وعدّت ذلك عنصراً لا غنى عنه في إقامة سلام عادل

ودائم في الشرق الأوسط. وقد اتخذ هذا القرار بأكثرية غير كبيرة من 47 ضد 22 وامتناع 50. ثم أخذت قرارات الأمم المتحدة تزداد قوة ووضوحاً وتأييداً عالمياً. كما في القرارين: 2787، و2792/د في 6 كانون أول / ديسمبر 1971، وقرار 2963/هـ في 13 ديسمبر 1972، وقرار 3089/ج، د في 7 كانون أول / ديسمبر 1973.

وبعد قرار 3210 في 14 تشرين أول / أكتوبر 1974 تطوراً ذا أهمية، إذ اعتبر أن الشعب الفلسطيني هو الطرف الأساسي المعني بقضية فلسطين. وقرر دعوة م.ت.ف "الممثلة للشعب الفلسطيني للاشتراك في مداولات الأمم المتحدة"، وصوت مع القرار أغلبية ساحقة من 105 ضد 4 وامتناع 20. ودعي أبو عمار ياسر عرفات لإلقاء خطاب م.ت.ف في الأمم المتحدة حيث ألقى كلمته في منتصف تشرين ثاني / نوفمبر 1974، والتي لقيت اهتماماً وتجاوباً عالمياً كبيراً.

وصدر إثر ذلك "قرار تاريخي" للأمم المتحدة يحمل رقم 3236 في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974 بأغلبية 89 صوتاً مقابل 8 وامتناع 37، ويحمل هذا القرار عنوان "حقوق الشعب الفلسطيني" وفيه يؤكد الحقوق الثابتة لشعب فلسطين، وخصوصاً:

- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي.
- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- الحق في عودة اللاجئين، والمطالبة بإعادتهم.
- الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني، وأنه أمر لا غنى عنه لحل قضية فلسطين.
- أن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.
- حق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكافة الوسائل، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وناشد القرار جميع الدول والمنظمات الدولية مدد يد العون للشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه، كما طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقيم اتصالات مع م.ت.ف في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين.

وبموجب قرار الأمم المتحدة 3237 (22 تشرين الثاني / نوفمبر 1974) مُنحت م.ت.ف مركز مراقب دائم في الأمم المتحدة. وفي السنة التالية قررت الجمعية العامة تأليف لجنة من 20 دولة للبحث في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الثابتة وفق قرار 3236 حيث تقوم اللجنة بتقديم تقرير سنوي حول ذلك.

وقد رفضت الجمعية العامة 1979 اعتماد ما جاء في اتفاقية كامب ديفيد المصرية "الإسرائيلية" حول فلسطين. وفي 15 ديسمبر 1980 أصدرت قرارها 35/169 أكدت توصياتها السابقة في قرار 3236، وطالب مجلس الأمن الدولي بوضع جدول زمني لانسحاب الكيان الإسرائيلي من الأرض المحتلة سنة 1967، وتسليم الأرض للأمم المتحدة التي تسلمها بدورها إلى م.ت.ف بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

وتكمن أهمية هذه القرارات في تحوّل قضية فلسطين من قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وتحرير أرضه، كما أنها ترفع الشرعية عن اغتصاب الصهاينة للأرض المحتلة سنة 1967 بما فيها القدس، فضلاً عن حق الفلسطينيين في العودة للأرض المحتلة سنة 1948. كما أصبح للفلسطينيين من يتحدث باسمهم باعتراف عربي ودولي باعتباره ممثلهم الشرعي الوحيد (أي م.ت.ف). ورغم أن هذا الأمر قد زاد من "إقليمية" القضية الفلسطينية، إلا أنه جعل هذه القضية عصيّة على التذويب أو القفز عن حقوق الشعب الفلسطيني وفق أي تسوية قد تشارك بها أطراف عربية أخرى. ثم إن هذه المكاسب السياسية قد حققت تعاطفاً دولياً واسعاً، وعزلت الكيان الصهيوني سياسياً، بالإضافة إلى قطع معظم دول العالم علاقاتها به.

غير أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة لا تعني شيئاً كبيراً، فهي مجرد توصيات، والجهة الوحيدة القادرة على إصدار قرارات ملزمة هي "مجلس الأمن" حيث إن من حق أي من الدول الكبرى الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين) اتخاذ حق النقض "الفيتو Veto" ضد أي مشروع لا يتوافق مع مصالحها. وعلى ذلك، فقد كان الأمريكان جاهزين دائماً لاتخاذ قرار الفيتو ضد أي قرار يلزم الكيان الصهيوني بأي أمر يراه تنازلاً أو إضعافاً لخططه وبرامجه. وبذلك تظل الأمم المتحدة منيراً دولياً للدعابة والعلاقات العامة أكثر من أي شيء آخر، خصوصاً عندما يتعلق الأمر بقضية فلسطين.

م.ت.ف وبداية المسار السلمي:

كان المطلب الفلسطيني الشعبي والرسمي الذي لا يقبل التنازل أو المساومة هو تحرير فلسطين كاملة من النهر إلى البحر، وإخراج المهاجرين اليهود الصهاينة منها. وقد أخذ هذا الموقف بالتبدل من الناحية الرسمية أو من ناحية متصدري العمل الفلسطيني منذ 1968. إذ عرض أبو إياد صلاح خلف في 10 تشرين أول / أكتوبر 1968 هدف فتح الاستراتيجية وهو إنشاء دولة ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود في مساواة تامة وتكافؤ كامل. وهو ما تم تبنيه في م.ت.ف في المجلس الوطني الخامس في شباط / فبراير 1969 [34]. ويعني ذلك أن الفلسطينيين لم يعودوا يُصّرون على خروج المهاجرين اليهود المعتدين من فلسطين، مهما كان عددهم وسنة هجرتهم، مع إعطائهم حق المواطنة الكاملة فيها.

وإثر الخروج الفدائي الفلسطيني من الأردن، والأوضاع المحلية والدولية بعد حرب تشرين / أكتوبر 1973، أقر المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر "البرنامج السياسي المرحلي" في دورته الثانية عشر في 1 - 8 حزيران / يونيو 1974 في القاهرة. وقد أفسح هذا البرنامج مجالاً هاماً للتحرك السياسي الفلسطيني، ووضع عبارات مبهمة تُهيئ لاحتمال المشاركة في التسويات السياسية. فقد نصّ ميثاق م.ت.ف على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، بينما ذكر برنامج النقاط العشر أن "منظمة التحرير تناضل بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على

كلّ جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها". فلم يعد الكفاح المسلح طريقاً وحيداً للتحرير، كما وافق البرنامج لأول مرة على تجزئة مشروع التحرير خطوة خطوة، ورفض المنهج السابق الذي يؤكد على شمولية التحرير كأمر لا يقبل التنازل [35].

وقد أعطى هذا البرنامج انطباعاً لدى البلاد العربية والعالمية أن م.ت.ف قد أصبحت أكثر "إيجابية" وأكثر "واقعية"، وهو ما أعطى القيادة الفلسطينية مجالاً أكبر للمناورة السياسية. وقد تحققت نتائج ذلك عاجلاً في قمة زعماء الدول العربية في الرباط في تشرين أول / أكتوبر 1974 الذي اعترف بـ م.ت.ف ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني [36]، وفي دعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لـ م.ت.ف للمشاركة في أعمالها، وإلقاء عرفات لخطابه فيها في 13 تشرين ثاني / نوفمبر 1974 [37]. وحققت م.ت.ف العديد من المكاسب السياسية على منابر الأمم المتحدة.

غير أن الحملات العسكرية الشديدة التي تعرضت لها المنظمة في الأردن ولبنان وداخل فلسطين، مُترافقة مع التوجه العربي، وخصوصاً المصري، نحو التسوية، قد أضعف من إمكانات التأثير العسكري الحاسم الذي يمكن أن تقوم به م.ت.ف وفصائلها ضد الكيان الصهيوني ...، وهو ما فتح المجال أكثر لمزيد من النشاط السياسي على حساب غيره من خطوط العمل. ولأن أي تسوية سياسية هي عملياً انعكاس لحالة موازين القوى، فقد تضاعفت مع الزمن قدرة م.ت.ف على فرض شروطها وتصوراتها، وأخذت تتنازل تدريجياً عن مطالبها، كما سنرى لاحقاً.

وقد ترافق التحرك السياسي مع تنازل متعلق بالاتصالات السياسية باليهود (وخصوصاً داخل فلسطين) والتي كانت تعدّ قبل ذلك نوعاً من الخيانة. إذ سمح المجلس الوطني الفلسطيني الثالث عشر (القاهرة 12 - 22 آذار / مارس 1977) بذلك مؤكداً على "أهمية العلاقة والتنسيق مع القوى اليهودية الديمقراطية والتقدمية المناهضة داخل الوطن المحتل وخارجه ضد الصهيونية كعقيدة وممارسة" [38].

اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الإسرائيلي 1978 [39]:

قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة مفاجئة إلى الكيان الإسرائيلي في 19 تشرين الثاني / نوفمبر 1977 وألقى خطاباً في الكنيسة "الإسرائيلي" ودعا إلى تسوية سلمية. وبدأت بعد ذلك لأول مرة مفاوضات مصرية - "إسرائيلية" مباشرة وعلنية. وقد نتج عنها توقيع اتفاقيات كامب ديفيد في الولايات المتحدة في 17 أيلول / سبتمبر 1978 بين مصر (ويمثلها أنور السادات)، والكيان الإسرائيلي (ويمثلها مناحيم بيغين)، برعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 26 آذار / مارس 1979. والاتفاقية مقسومة إلى وثيقتين الأولى تناولت أسس علاقة الكيان الإسرائيلي مع البلاد العربية ومستقبل الضفة الغربية والقطاع، وأما الثانية فتحددت أسس معاهدة السلام بين مصر والكيان الإسرائيلي. وقد استرجعت مصر بموجب هذه الاتفاقية أرض سيناء وفق شروط تضبط وجود قواتها فيها. ووافقت مصر على إقامة علاقة سلام دائم، وتطبيع العلاقات سياسياً واقتصادياً وثقافياً ... مع الكيان الإسرائيلي.

وفيما يتعلق بالشعب الفلسطيني فقد دعت إلى مشاركة ممثلي الشعب الفلسطيني في المفاوضات، واقترحت حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة والقطاع بحيث يشترك في المفاوضات بشأنه وشأن مستقبله مصر والأردن و"الكيان الإسرائيلي" وممثلون عن الضفة والقطاع يضمهم في البداية وفداً مصر والأردن. وقد يضم الوفد فلسطينيين آخرين "وفقاً لما يتفق عليه" أي بمعنى أن للكيان الإسرائيلي حق رفضهم أو قبولهم. كما تضمنت التصورات التفصيلية التالية:

1. تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة والغربية وقطاع غزة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
2. تنسحب الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" وإدارتها المدنية بمجرد أن يتم انتخاب سلطة الحكم الذاتي من قبل السكان عن طريق الانتخاب الحر.
3. تتفاوض الأطراف (مصر، الأردن، ممثلو الضفة والقطاع، الكيان الإسرائيلي) بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة والقطاع.
4. سيكون هناك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع معينة، وستتضمن الاتفاقية ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي والخارجي والنظام العام.
5. ستتم المفاوضات وفق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 بكافة أجزائه. وستعالج المفاوضات - من بين أمور أخرى - موضوع الحدود، وطبيعة الإجراءات الأمنية.
6. يجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومطالبه العادلة.
7. سيشترك الفلسطينيون بتقرير مستقبلهم من خلال:
 - أ. يتم الاتفاق في المفاوضات بين مصر و"إسرائيل" والأردن وممثلي السكان في الضفة والقطاع على الوضع النهائي للضفة والقطاع والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية المرحلة الانتقالية.
 - ب. يعرض الاتفاق على ممثلي الضفة والقطاع المنتخبين للتصويت عليه.
 - ج. تتاح الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة وغزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمثيلاً مع نصوص الاتفاق.
 - د. المشاركة في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين الأردن و"الكيان الإسرائيلي".
8. سيتم تشكيل قوة شرطة محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين، وستشارك قوات "إسرائيلية" وأردنية في دوريات مشتركة، وفي العمل على ضمان أمن الحدود.
9. وعندما يتم إنشاء سلطة الحكم الذاتي (مجلس إداري) ستبدأ المرحلة الانتقالية من خمس سنوات. وستتم بأسرع ما يمكن، وبما لا يزيد عن السنة الثالثة من بدء هذه المرحلة، المفاوضات النهائية لتقرير الوضع النهائي للضفة والقطاع وعلاقتها بغيرها، والوصول إلى معاهدة سلام بين الكيان "الإسرائيلي" وبين الأردن مع نهاية المدة الانتقالية.
10. سيتم اتخاذ كل الإجراءات التي تضمن أمن "إسرائيل" وجيرانها.

11. خلال المرحلة الانتقالية تشكل لجنة من الأردن ومصر وممثلو الضفة والقطاع و"إسرائيل" للاتفاق على مدى السماح بعودة النازحين المطرودين من الضفة والقطاع سنة 1967. وستعمل مصر و"إسرائيل" والأطراف الأخرى المهمة لوضع إجراءات متفق عليها لتحقيق حل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين.

وقد ذكرنا تفصيلات كامب ديفيد لأنها أول تسوية سلمية متعلقة بفلسطين يتم الاتفاق عليها بين "الكيان الإسرائيلي" وأحد الأطراف العربية. ولأن اتفاق أوسلو مع م.ت.ف فيما بعد (سنة 1993) سيشكل النسخة المعدلة - وربما المشوهة - لهذه الاتفاقية.

لقد أثارت هذه الاتفاقية أحد أشد حملات الرفض والاحتجاج في العالم العربي، وانطلقت المظاهرات في كل مكان معبرة عن سخط جماهيري شامل. واتهم السادات بأشنع أوصاف الخيانة وبيع الحقوق العربية. وقامت جماعة إسلامية باغتياله في 6 أكتوبر 1981، ولم تخف قطاعات واسعة من العرب والمسلمين فرحها بذلك و"شماتها" به. وفي مؤتمر القمة العربية في بغداد 1979 تم قطع العلاقات السياسية مع مصر، وجرى عزل مصر عن محيطها العربي. كما تم تشكيل جبهة الصمود والتصدي مع عدد من الأقطار العربية (سوريا، العراق، ليبيا، الجزائر، اليمن الجنوبي، وم.ت.ف) لمواجهة مشروع كامب ديفيد. وعدت م.ت.ف في بيان أصدرته هذا الاتفاق "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948" وأنه يمثل "استسلاماً كاملاً من جانب السادات لمشروع مناحيم بيغن" وأن السادات أعطى "تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية" وأن "الاتفاق بين تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية، في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورة تحت إشراف وتخطيط الإمبريالية الأمريكية". وأكد البيان أن شعب فلسطين "لا يمكن أن يساوم أو يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي ...". وأنهم لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصيرهم في "إطار خيانة كامب ديفيد" [40]. ومن العجيب أن قيادة م.ت.ف نفسها ستقوم بعد ذلك بخمسة عشر عاماً (إلا أربعة أيام) بالتوقيع على اتفاق شبيه وستتهم خصومها، بما اتهم به السادات خصومه، من عدم الواقعية والجهل، وستنزع كل القوى المعارضة والمجاهدة في السجون، وتتهمها بالوقوف ضد "المشروع الوطني"!!

وبالطبع فقد سقط الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد في ذلك الوقت لرفضه بالإجماع فلسطينياً، كما رفضته الأردن مما أفقده أية إمكانية عملية للتنفيذ.

مشروع خالد الحسن 1982:

قُدِّمَ خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني في 14 مايو 1982 مشروعاً سماه أفكار للنقاش لحل النزاع، حيث دعا إلى انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967، وإقامة الدولة الفلسطينية على تلك الأراضي، وأن تكون أحكام الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة هي المرجع القانوني [41].

والحسن بطرحه هذا يقترب كثيراً من المشروعات العربية - التي رفضتها م.ت.ف دائماً وبإصرار - التي تعترف ضمناً بالكيان الصهيوني وتقبل ما اغتصبه من أرض سنة 1948. وبالتأكيد فإن طرح الحسن (الذي ظهر وكأنه مشروعه الخاص) كان يعكس حالة النقاش الدائرة في صفوف القيادة الفلسطينية، وارتفاع أصوات التيار "الواقعي" المتراجع عن الثوابت ضمن م.ت.ف، وكان أقرب إلى بالون اختبار لجس نبض الشارع الفلسطيني والعربي وردود الفعل الدولية.

مشروع ريجان 1982:

مَثَّل الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان، وتدمير معظم البنية التحتية لـ م.ت.ف، وإجبار نحو عشرة آلاف من مقاتليها على الخروج من لبنان في صيف 1982، مرحلة جديدة في مسار التسوية السلمية، إذ وجدت القيادة الفلسطينية نفسها في تونس معزولة عن فلسطين، محرومة من أي قاعدة استراتيجية أو لوجستية في دول المواجهة مع الكيان الصهيوني. وساعد هذا الوضع على إيجاد أجواء عربية وفلسطينية جديدة تسير باتجاه متابعة منحنى التسوية الذي اختطته مصر. وأسهمت حالة العجز العربي وعدم جدية أو فاعلية برامج المقاومة والتحرير التي تُعلنها في طرح مشاريع تسوية تلقى قبولاً وتبنياً رسمياً عربياً، وتتضمن التنازل عن أرض فلسطين المحتلة عام 1948، والتعايش السلمي مع الكيان الصهيوني.

كان مشروع الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الذي أعلنه في 2 من سبتمبر 1982 من أوائل المشاريع التي طرحت إثر الاجتياح "الإسرائيلي" للبنان. وقد دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس والاتفاق على مستقبلها عن طريق المفاوضات. وتعهد بحماية أمن "إسرائيل". وبيدو أن هذا المشروع كان مقدمة لاستثمار الظروف السياسية التي نتجت عن الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وهو لا يختلف كثيراً عن الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد [42].

مشروع السلام العربي (مشروع فاس) 1982:

وكان في أصله مشروعاً طرحه الأمير فهد بن عبد العزيز قبل أن يصبح ملكاً على السعودية، وقد تبناه مؤتمر القمة العربية المنعقد في مدينة فاس بالمغرب في 6 - 9 أيلول / سبتمبر 1982، إثر الخروج الغدائي الفلسطيني من بيروت. وقد تضمن النقاط التالية:

1. انسحاب "إسرائيل" من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام 1967 بما فيها القدس.
2. إزالة المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي المحتلة عام 1967.

3. ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
 4. تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة م.ت.ف، وتعويض من لا يرغب بالعودة.
 5. إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر.
 6. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
 7. يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.
 8. يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادئ [43].
- وقد مثل مشروع فاس الخط السياسي العربي العام الذي ساد حقبة الثمانينات، والذي يجمع بين الاعتراف الضمني بالكيان الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية على الضفة والقطاع.

مشروع بريجنيف للسلام 1982:

وهو مشروع يمثل التصور السوفيتي للتسوية. وقد طرحه الرئيس ليونيد بريجنيف في 15 أيلول / سبتمبر 1982. وركز على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة بما فيها القدس الشرقية، وأكد على حق جميع دول المنطقة في الوجود والتطور السلميين والأمنيين، وعلى إنهاء حالة الحرب، وإحلال السلام بين الدول العربية و"إسرائيل"، وعلى إيجاد ضمانات دولية للتسوية [44].

وقد رحبت م.ت.ف والدول العربية بهذا المشروع الذي لا يختلف في جوهره عن مشروع فاس. قد أيد المجلس الوطني الفلسطيني السادس عشر المنعقد في الجزائر عن 22 شباط / فبراير 1983 مشروع فاس ومشروع بريجنيف، ورفض مشروع ريجان [45].

مشروع الكونغرس الأردني - الفلسطينية 1984 - 1985:

طرح الملك حسين لدى افتتاحه الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقدة في عمّان في 22 تشرين الثاني / نوفمبر 1984 الخطوط العريضة لمبادرة أردنية - فلسطينية مشتركة مبنية على قرار 242 كأساس للتسوية، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، في إطار مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد جرت مباحثات أردنية - فلسطينية مشتركة تم في ختامها إقرار الاتفاق الأردني - الفلسطيني في 11 شباط / فبراير 1985، وكان من أبرز أفكاره:

1. يتم التحرك الأردني - الفلسطيني على أسس الشرعية الدولية التي تمثلها قرارات الأمم المتحدة، التي تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني مع مراعاة قرارات 242 و338.
2. يجب أن تتم عملية السلام من خلال مؤتمر دولي تشارك فيه م.ت.ف.
3. الاعتراف بمبدأ السلام مقابل الأرض، وانسحاب "إسرائيل" الكامل من الأراضي المحتلة عام 1967، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

4. تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن وم.ت.ف علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية.

5. الاتفاق أنه في حالة نجاح مفاوضات الملك فهد في واشنطن وقبول الإدارة الأمريكية بمقترحاته، أن تقوم م.ت.ف بخطوات متقدمة نحو الاقتراح الأمريكي القاضي بالاعتراف المتبادل (مع الكيان الإسرائيلي)^[46].

عكس هذا الاتفاق تحسُّن العلاقة بين م.ت.ف والأردن، والتي شابها التوتر الحاد معظم فترة السبعينيات. كما عكس استجابة أكثر من م.ت.ف للتعامل مع الضغوط الدولية (الأمريكية و"الإسرائيلية" بالذات) التي تفضل التعامل مع قضية فلسطين من خلال البوابة الأردنية، فضلاً عن تراجع م.ت.ف عن إصرارها على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وعلى أي حال، فلم يكتب لهذا المشروع النجاح إذ لقي معارضة فلسطينية داخلية من بعض الفصائل. وقام الملك حسين بإيقاف المشروع في 19 شباط / فبراير 1986.

مشاريع التسوية 1987 - 2000

تُمثِّل هذه الفترة مرحلة دخول م.ت.ف فيما كانت ترفضه من قبل، وتعدّه من المحرمات والكبائر. ولقد سارت الأنظمة العربية خطوات من التراجع والتنازل حتى وجدت نفسها في مربع التسوية الذي ذهب إليه نظام الحكم في مصر منذ أمد، وكَيِّفت نفسها مع الشروط الأمريكية - الإسرائيلية للدخول في المفاوضات.

عانت م.ت.ف خلال 1986 - 1987 حالة من الاستضعاف السياسي، وحالة متزايدة من محاولات التهميش. غير أن اندلاع الانتفاضة المباركة في 9 كانون أول/ ديسمبر 1987 وقر لها رافعة سياسية كبيرة، وكترّس من جديد الهوية الفلسطينية. وأظهرت الانتفاضة الدور الريادي لأبناء الداخل في المقاومة (الذين تمسّهم أساساً كل التسويات المطروحة) لتصفية القضية. وعادت الانتفاضة لتبرز من جديد الوجه القبيح للاحتلال الصهيوني، ومعاناة شعب يزرع تحت الاحتلال ويرفضه ويقاومه بكل ما لديه، حتى لو لم يكن ذلك بغير الحجارة. وتصدرت القضية الفلسطينية مرة أخرى جدول أعمال الأمم المتحدة والقوى الكبرى والبلاد العربية ووسائل الإعلام العالمية. وقد حاولت م.ت.ف اهتبال الفرصة لتقدّم نفسها طرفاً مقبولاً، ولا يمكن تجاوزها، لأية تسوية متعلقة بالقضية.

ولم تكن الرياح تجري بما تشتهي سُفُن المنظمة أو الشعب الفلسطيني، فقد كان هناك حالة عجز وتفكك عربي، وكانت العراق وإيران على وشك الخروج منهكتين من حرب الثمانية أعوام (1980 - 1988) التي دمرت اقتصادهما ومواردهما البشرية والمالية والعسكرية. وعانت البلدان النفطية من تراجع إيرادات النفط وانخفاض أسعاره. ثم ما لبث العالم العربي والإسلامي أن انقسم على نفسه إثر الاجتياح العراقي للكويت في 2 أغسطس 1990، وما تلاه من حرب الخليج التي أورثت وضعاً عربياً بائساً ممزقاً. ونصبت المساعدات المالية من البلاد الخليجية لـ م.ت.ف والفلسطينيين، بسبب استنزاف مواردها المالية في الحرب، وبسبب وقوف م.ت.ف إلى جانب العراق. فيما فرضت أمريكا هيمنتها وتوجهاتها على المنطقة. وفي الوقت نفسه انهار الاتحاد السوفيتي، وانهار معه النظام العالمي ثنائي القطبية الذي سيطر على السياسة الدولية طوال الفترة 1945 - 1990. وضعفت بالتالي قدرة دول العالم الثالث - وضمنها البلاد العربية والإسلامية - على الاستفادة من لعبة موازين القوى الدولية لخدمة مصالحها. وزادت صعوبة التحرر من الهيمنة الأمريكية التي أخذت تمثل القوة "البشرية" الكبرى الوحيدة، وسعت إلى تحويل العالم إلى نظام يدور حول قطبها (أحادي القطبية) ويخدم مصالحها. وأصبحت "شرطي" العالم، وقَدّمت مفاهيمها ومعاييرها للسياسة والاقتصاد بل والثقافة والحياة الاجتماعية لتكون الأساس الذي يحكم العلاقات الدولية وحياة الناس. وزاد الأمر سوءاً، أن النفوذ اليهودي - الصهيوني تزايد بشكل كبير ومكشوف في الحياة السياسية الأمريكية، وخصوصاً في إدارة بيل كلينتون (يناير 1992 - يناير 2001) الذي كان في جزء طويل من حكمه وزراء الخارجية والدفاع والمالية والزراعة وحاكم البنك المركزي، ومدير الـ سي.إي.إيه CIA وسبعة من أعضاء مجلس الأمن القومي الأحد عشر.. كلهم من اليهود!! رغم أن نسبة اليهود في أمريكا لا تزيد عن 2.2% من كل السكان. وقد مثل

ذلك كله وضعاً مثالياً بالنسبة إلى الكيان الصهيوني لعقد أي تسوية سلمية.

مشروع السلام الفلسطيني (نوفمبر 1988):

حاولت م.ت.ف استثمار الانتفاضة المباركة سياسياً، فشكّلت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة لينضبط إيقاع المقاومة مع إيقاع تحركها السياسي. وصدرت عن بسام أبو شريف - المقرب من ياسر عرفات - إحدى مؤشرات الاستعداد للتسوية والتنازل في الرسالة التي نشرها في جزيان / يونيو 1988 ودعا إلى السلام والتعايش مع "إسرائيل". وقد أفادت م.ت.ف من قرار الأردن في 31 تموز / يوليو 1988 فك روابطه الإدارية والقانونية مع الضفة الغربية، فأكدت بذلك تمثيلها الرسمي الوحيد لأهل الضفة الغربية. وقد سعى الأردن من خلال فك روابطه مع الضفة إلى إفشال الاقتراحات والأفكار التي كثر الحديث عنه "إسرائيلياً" والتي طرحت "الخيار الأردني"، وأن الأردن هي وطن الفلسطينيين، بل واجترأ بعضها ليتحدث عن إمكانية تغيير نظام الحكم في الأردن بحيث يتولى الحكم زعيم فلسطيني.

وعندما انعقد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر في 12 = 15 تشرين ثاني / نوفمبر 1988 تم وضع برنامج فلسطيني جديد، بناء على نصائح عربية وسوفييتية، تضمّن تنازلات جديدة، على أمل أن تجعل من م.ت.ف طرفاً مقبولاً (أمريكياً وإسرائيلياً) للدخول في أية تسوية سياسية. وفي هذا البرنامج:

1. اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية رقم 181 الصادر عن الأمم المتحدة في 29 تشرين ثاني / نوفمبر 1947.
2. اعترفت م.ت.ف رسمياً لأول مرة بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين ثاني / نوفمبر 1967.
3. وكان الاعتراف بالقرارين عند م.ت.ف سابقاً من "الكبائر" و"الخيانات" التي لا تعترف.
4. وحتى "يتجرع" الفلسطينيون عند م.ت.ف القرارين السابقين، فقد أعلن المجلس "استقلال فلسطين" الذي كان من الناحية الفعلية عملاً عاطفياً و"أملاً" أو "حلماً" لم تتراءى بداياته الأولى بعد. ولم تكن له أية إسقاطات حقيقية على أرض الواقع.
5. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، بمشاركة القوى الكبرى، وجميع أطراف الصراع بما فيها م.ت.ف. وعلى قاعدة قرار مجلس الأمن 242 و338 والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقها في تقرير المصير.
6. انسحاب الكيان الإسرائيلي من الأراضي المحتلة سنة 1967.
7. إلغاء إجراءات الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع وإزالة المستوطنات.
8. حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة.
9. وضع الضفة والقطاع لفترة محددة تحت إشراف الأمم المتحدة، لتوفير مناخ مناسب لأعمال المؤتمر الدولي، ولتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطتها الفعلية [47].

وبعض النظر عن الشكل الاحتفالي الذي ظهر فيه إعلان الدولة الفلسطينية، والتي اعترفت بها خلال بضعة أشهر نحو 120 دولة في العالم، فقد كان هذا المشروع مجرد اقتراب فلسطيني أكثر من مُربع الشروط "الإسرائيلية". وهو اقتراب لم يجابه بأي اقتراب "إسرائيلي" من المطالب الفلسطينية. لكن الولايات المتحدة كانت معنية بالظهور كطرف وسيط، وبإغراء الطرف الفلسطيني لتقديم المزيد من التنازلات، فاعتبرت هذا المشروع بادرة إيجابية غير كافية. واستفادت أمريكا من مجمل الحالة العربية والدولية التي ترى أن أوراق حل القضية الفلسطينية بيد أمريكا، والتي دفعت م.ت.ف لإيجاد السبل لفتح البوابة الأمريكية لها.

وقد اشترطت الولايات المتحدة - منذ أمد طويل - للدخول مع م.ت.ف في أي حوار ثلاثة شروط، الأول: الموافقة على قرار 242، والثاني: وقف العمليات العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي، والثالث: إعلان نية "الإرهاب". وحتى يسترضي أمريكا، قام عرفات بالتوقيع على وثيقة ستوكهولم في 7 كانون أول / ديسمبر 1988 التي تضمنت اعترافاً صريحاً بالكيان "الإسرائيلي" وقراري مجلس الأمن 242 و338 ونيد "الإرهاب". ولم يشفع لعرفات مشروعه السلمي وكل تنازلاته في الحصول على مجرد "فيزا" من الولايات المتحدة لإلقاء خطاب في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، مما اضطر الأمم المتحدة لنقل اجتماعاتها إلى جنيف حيث ألقى عرفات خطابه في 14 كانون أول / ديسمبر 1988. وفي 15 من الشهر نفسه اضطر عرفات لإعادة الاعتراف بعبارة صريحة محددة اشترطتها أمريكا بنفسها. وبعد ذلك بساعات أعلنت أمريكا فتح الحوار مع م.ت.ف، حيث بدأ في 16 كانون أول / ديسمبر 1988 في تونس، ومثل أمريكا فيه سفيرها في تونس روبرت بليثرو[48]. غير أن هذا الحوار كان أشبه بالتحقيق وجلسات الاستماع غير المجدية، ولم يرتفع بمستواه ولا بجديته إلى درجة المفاوضات الحقيقية. لكنه ظل "كوة" أمّلت م.ت.ف توسيعها، بينما أمّل الجانب الأمريكي جرّ م.ت.ف إلى مزيد من التنازلات.

مشروع شامير للحكم الذاتي (مايو 1989):

لم يكن رئيس الوزراء الليكودي المتطرف إسحق شامير يرغب بتقديم أية تنازلات للفلسطينيين، وكانت سياسته العامة بالتعاون مع شريكه في الائتلاف الحكومي حزب العمل هي القضاء على الانتفاضة وسحقها. غير أن الانتفاضة شوّهت الوجه "الإسرائيلي" دولياً، وكشفت زيف ادعاءاته وحقيقة احتلاله. كما كانت ظاهرة الانبعاث الإسلامي في العالم العربي، وتنامي التيار الإسلامي الجهادي في فلسطين، وظهور الأنظمة العربية الصديقة لأمريكا في وضع حرج تجاه شعوبها، كل ذلك كان طواهر مقلقة لأمريكا والكيان "الإسرائيلي". وهذا دفع أمريكا لتحريك عملية السلام، فكانت مبادرة جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي في النصف الأول من عام 1988 وهي أقرب إلى الشق الفلسطيني في اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. وعندما قام ياسر عرفات "بهجوم السلام الفلسطيني" وقدم مبادرة السلام الفلسطينية، اضطرت حكومة شامير لتقديم مبادرة "سلمية" تخرجها من زاوية الحرج السياسي، وتضع الكرة مرة أخرى في الملعب الفلسطيني.

وقد قدّم شامير خطته في عشرين نقطة، واعتمدتها حكومته في 14 أيار / مايو 1989، ووافق عليها الكنيست بعد أسبوعين من ذلك. ومثل مشروع شامير في جوهره - مرة أخرى - الشق الفلسطيني من اتفاقية كامب ديفيد مع مصر. فدعا إلى انتخابات في الضفة والقطاع (ما عدا القدس الشرقية) لاختيار فلسطينيين من غير أعضاء م.ت.ف، ليتفاوض معهم الكيان الإسرائيلي حول إقامة حكم ذاتي في مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات، يتم بعدها الاتفاق على الوضع النهائي^[49].

وقد ضغطت أمريكا على م.ت.ف للموافقة على خطة شامير، وهددت بتجميد الوضع السياسي. وقد رفضت المنظمة مشروع شامير لتجاهله الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. ووجدت م.ت.ف نفسها مرة أخرى في مأزق سياسي، لا تستطيع الخروج منه إلا بمزيد من التنازلات.

مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر 1991)^[50]:

سعت الولايات المتحدة إلى استثمار حالة التمزق والتشرذم العربي التي أعقبت حرب الخليج، فدعا الرئيس الأمريكي جورج بوش، بعد بضعة أيام من إجبار العراق على الانسحاب من الكويت، في 6 آذار / مارس 1991 إلى عقد مؤتمر دولي لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي". وقام وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر بست جولات مكوكية في الشرق الأوسط أثمرت عن إقناع جميع الأطراف بقبول المشاركة في مؤتمر مدريد بعد أن قدّم لهم عدداً من التطمينات والضمانات الأمريكية. وكانت الدعوة مبنية أساساً على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

وقد انعقد "مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط" في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (الذي كان يعاني حالة انهيار وأقول ألفت بظلالها على دوره الخافت في عملية السلام)، وبحضور أوربي شكلي. وقد ألقى اختيار مدريد بظلاله عند بعض الذين ربطوا بين الأفول الإسلامي في الأندلس، وما يمكن أن يحصل من أفول إسلامي في فلسطين نتيجة هذا المؤتمر. وشاركت أكثر البلاد العربية في المؤتمر (مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر، ودول مجلس التعاون الخليجي الستة). وتمكن الكيان الصهيوني من فرض شروطه على التمثيل الفلسطيني، فتمّ استبعاد المشاركة الرسمية لـ م.ت.ف في المؤتمر، وشارك ممثلون فلسطينيون عن الضفة والقطاع (بمباركة م.ت.ف) تحت الغطاء الأردني، وضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك.

وقد ابتدعت في هذا المؤتمر فكرة السير بمسارين في مشروع التسوية:

- المسار الثنائي: ويشمل الأطراف العربية التي لها نزاع مباشر مع الكيان الإسرائيلي، وهي سوريا، والأردن، ولبنان، والفلسطينيين.
- المسار متعدد الأطراف: الذي هدف إلى إيجاد رعاية دولية واسعة لمشروع التسوية، من خلال إشراك معظم دول العالم المؤثرة، وجميع

الأطراف الإقليمية والعربية. كما هدف إلى إيجاد تحوّل في الأجواء العامة في الشرق الأوسط بحيث يصبح الكيان الإسرائيلي كياناً طبيعياً في المنطقة. كما نقل بعض القضايا الحساسة إلى هذا المسار لتخفيف العقبات من طريق المسار الثنائي، مثل قضايا اللاجئين، والمياه، والأمن والحد من التسلح، والبيئة، والاقتصاد والتعاون الإقليمي، حيث شكلت خمس لجان لهذه القضايا.

واستطراداً نشير إلى أنه جرت عدة مؤتمرات دولية، وكثير من اجتماعات اللجان، لكن عدم تعاون الطرف "الإسرائيلي" إلا فيما يخدم مصلحته كان يجعل التقدم في كثير من الأمور مستحيلاً وغير ذي معنى. فكان الصهاينة يسعون إلى إحداث تقدم في الجوانب الاقتصادية لكسر حاجز المقاطعة مع الدول العربية وبناء علاقات سياسية معها. بينما كانوا يعطلون المسارات الحساسة كاللاجئين. وقد أخذ المسار متعدد الأطراف بالتعثر بعد الكشف الصارخ للنوايا "الإسرائيلية"، ومقاطعة سوريا ولبنان لهذا المسار. أما في المسار الثنائي فقد حصلت اتفاقات سلام فلسطينية - "إسرائيلية"، سنة 1993، وأردنية - "إسرائيلية" سنة 1994، بينما ظل المساران اللبناني والسوري متعثرين.

وفي المسار الفلسطيني - "الإسرائيلي"، رأس الجانب الفلسطيني حيدر عبد الشافي وساعده مجموعة شخصيات مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وغيرهم. وقد دخل في نحو سنتين من المفاوضات العقيمة مع الوفد "الإسرائيلي". وفي الوقت نفسه، كان ياسر عرفات وبضعة أفراد فقط من قيادة م.ت.ف يتابعون خطاً سرياً للتفاوض نتج عنه ما عُرف باتفاق أوسلو.

اتفاق أوسلو (سبتمبر 1993):

ربما نسترجع قبل الحديث عن هذا الاتفاق بعض خيوط الأحداث التي دفعت باتجاهه. ففي عام 1990 عُقد اجتماع سرّي في فيلا خاشقجي بباريس بين أرييل شارون وبسام أبو شريف ومروان كنفاني كان على جدولته إقامة حكم ذاتي فلسطيني في قطاع غزة. وقد دخلت النرويج على خط المفاوضات عبر تيرجي ود لارسن، وهو رئيس معهد نرويجي يبحث في ظروف وأوضاع الفلسطينيين في الأرض المحتلة. وقد تعرف على يوسي بيلين - أحد المقربين من بيريز - وعرض عليه في نيسان / إبريل 1992 عقد مباحثات سرية مع م.ت.ف. وقد أصبح بيلين بعد الانتخابات "الإسرائيلية" نائباً لوزير الخارجية (بيريز). وقام أحد الدبلوماسيين النرويجيين في أيلول / سبتمبر 1992 بتقديم عرض على بيلين بأن بلاده على استعداد لتكون المعبر السري للاتصال مع م.ت.ف. وفي ديسمبر 1992 بدأت الترتيبات العملية للمفاوضات السرية، فالتقى عن "الإسرائيليين" البروفيسور يائير هيرشفيلد أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، مع أحمد سليمان قريع (أبو علاء) رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح، في فندق سانت جيمس بلندن.

وفي 20 كانون ثاني / فبراير 1993 عُقد أول اجتماع بينهما، من أصل 14 اجتماعاً، في مدينة ساريسبورغ على بعد 60 ميلاً إلى الشرق من أوسلو، في أجواء سرية مطلقة. وفي نيسان / إبريل 1993 رفعت "إسرائيل" مستوى تمثيلها في المباحثات فعيّنت يوري سافير، مدير

عام وزارة الخارجية، رئيساً للوفد "الإسرائيلي"، وانضم إليهم يوئيل زنجر وهو محام خبير في القانون الدولي. أما "أبو علاء" فساعده مستشار قانوني اسمه طاهر شاش. وكانت الجلسات تتنقل من مكان إلى آخر ويمتد الاجتماع بضعة أيام. وسافر بيريز في 19 آب / أغسطس 1993 إلى النرويج حيث وقع في الليلة نفسها على مسودة الاتفاق. وقد استمر عقد هذه المفاوضات في أثناء انعقاد المفاوضات الرسمية المعلنة بقيادة حيدر عبد الشافي، ودون علم أي من أعضاء هذا الوفد الرسمي. كما أن مفاوضات أوسلو استمرت حتى بعد أن قام الوفد الرسمي بتعليق المفاوضات، إثر إبعاد الكيان الإسرائيلي لـ 415 فلسطينياً من حماس والجهد الإسلامي إلى مرج الزهور في جنوب لبنان.

وقد تم التوقيع الرسمي على اتفاق أوسلو في واشنطن في 13 أيلول / سبتمبر 1993، ووقعه عن الجانب الفلسطيني محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح، والذي تولى متابعة هذه المفاوضات السرية بنفسه. ووقعه عن الجانب "الإسرائيلي" شمعون بيريز وزير الخارجية، كما وقع وزيراً خارجية أمريكا وروسيا كشاهدين. ويُعدّ هذا الاتفاق بحق منعطفًا تاريخياً في مسار القضية الفلسطينية، فهو أول اتفاق يوقعه الفلسطينيون و"الإسرائيليون" ويتم بموجبه تنفيذ تسوية سلمية. وهو يعكس مدى التنازلات الهائلة التي اضطرت قيادة م.ت.ف. إلى تقديمها حتى تحصل على اتفاق شبيه في جوهره باتفاق كامب ديفيد 1978، والتي وصفت موقّعه (السادات) يومذاك بالخيانة والاستسلام، ودعت شعب مصر لإسقاطه. وهو يعكس بالتأكيد مدى الانتكاسات والتراجعات والضربات التي عانى منها مشروع تحرير فلسطين خلال الفترة 1978 - 1993. وقد كرّس هذا الاتفاق الانفصال التام بين مسار المفاوضات الفلسطيني - "الإسرائيلي" ومسارات المفاوضات العربية الأخرى، مما أفقدها القدرة على تنسيق المواقف والعمل المشترك. وتسارعت بعد ذلك وتيرة المفاوضات الأردنية - "الإسرائيلية" والتي أدت في نهايتها إلى عقد تسوية سلمية بين الجانبين في 26 تشرين أول / أكتوبر 1994، والتي عرفت بمعاهدة وادي عربة. أما المسارين السوري واللبناني فبقيا متعثّرين طوال السنوات الثماني التالية (حتى الآن).

وقد عُرف اتفاق أوسلو "باتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي" أو باتفاق غزة - أريحا أولاً. ووقعت كافة الاتفاقات التالية بين م.ت.ف. وبين الكيان "الإسرائيلي" بناء على هذا الاتفاق. أما أبرز النقاط في اتفاق أوسلو فهي:

1. إقامة سلطة حكم ذاتي محدود للفلسطينيين في الضفة والقطاع لفترة خمس سنوات.
2. تبدأ قبل بداية العام الثالث من الحكم الذاتي المفاوضات على الوضع النهائي للضفة والقطاع، بحيث يفترض أن تؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 242 و338.
3. خلال شهرين من دخول الاتفاق حيّز التنفيذ، يتوصل الطرفان لاتفاقية حول انسحاب "إسرائيل" من غزة وأريحا، تشمل نقلاً محدوداً للصلاحيات للفلسطينيين، وتغطي التعليم والثقافة والصحة والشئون الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

4. بعد تسعة أشهر من تطبيق الحكم الذاتي، تجرى انتخابات مباشرة في الضفة والقطاع لانتخاب مجلس فلسطيني للحكم الذاتي، وتقوم القوات الإسرائيلية قبيل الانتخابات بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان وإعادة الانتشار في الضفة.
5. يتم تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية تشمل الضفة والقطاع، على أن صلاحياتها لا تشمل الأمن الخارجي ولا المستوطنات الإسرائيلية، ولا العلاقات الخارجية، ولا القدس، ولا "الإسرائيليين" في تلك الأرض.
6. "إسرائيل" حق النقص "الغيتو" ضد أي تشريعات تصدرها السلطة الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية.
7. ما لا تتم تسويته بالتفاوض يمكن أن يتفق على تسويته من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
8. يمتد الحكم تدريجياً من غزة وأريحا إلى مناطق الضفة الغربية وفق مفاوضات تفصيلية لاحقة.
9. وقد أكد الاتفاق على نزع سلاح السلطة الفلسطينية "للإرهاب" و"العنف"، والحفاظ على الأمن، ومنع العمل المسلح ضد الكيان الإسرائيلي [51].

وبشكل عام، فإن أبرز الانتقادات والملاحظات على اتفاق أوسلو يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. قضية فلسطين قضية كل المسلمين وليس قضية الفلسطينيين وحدهم، وهي معركة بين حق العرب المسلمين وباطل اليهود الصهاينة. وهي معركة تتوارثها الأجيال ولا يجوز لجيل أن يرضخ أو يتنازل فيعظم حق الأجيال التالية. وقد أجمع العلماء الثقات على عدم جواز هذه التسوية بالشكل الذي تمت فيه، ودعوا إلى وجوب الجهاد لتحرير الأرض المباركة.
2. تفردت قيادة م.ت.ف. بالموافقة على الاتفاق والانفاقات التي تلتها، ولم ترجع حتى إلى الشعب الفلسطيني نفسه، الذي توجد فيه تيارات واسعة معترضة على هذه التسويات من الإسلاميين واليساريين والقوميين، وحتى في حركة فتح نفسها.
3. اعترفت قيادة م.ت.ف. "بحق إسرائيل في الوجود"، وبشرعية احتلالها لـ 77% من أرض فلسطين المحتلة عام 1948 والتي لا تجري عليها أية مفاوضات.
4. لم يتعرض الاتفاق لأخطر القضايا حيث تم تأجيلها إلى مرحلة المفاوضات النهائية، ولأن م.ت.ف. تعهدت بعدم اللجوء إلى القوة إطلاقاً، فقد أصبح الأمر مرتبطاً بمدى "الكرم الصهيوني" الذي يملك عناصر القوة وأوراق اللعبة، وهذه القضايا:
- أ. مستقبل مدينة القدس، والتي أعلنتها اليهود عاصمة أبدية لهم وصادروا 86% من أرضها، وأسكنوا في القدس الشرقية أكثر من 200 ألف مستوطن.
- ب. مستقبل اللاجئين الفلسطينيين الذين يزيد عددهم (سنة 2001) عن ستة ملايين و 200 ألف لاجئ (4.6 مليون خارج فلسطين، و 1.6 مليون داخل فلسطين وبالذات في الضفة والقطاع).
- ج. مستقبل المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث صادر الصهاينة نحو 62% من أراضي الضفة والقطاع، وأقاموا

أكثر من 160 مستوطنة في الضفة و16 مستوطنة في القطاع يعيش فيها 200 ألف يهودي مستوطن.

5. لا تتضمن مسئوليات السلطة الفلسطينية الأمن الخارجي والحدود، ولا يستطيع أحد دخول مناطق السلطة دون إذن "إسرائيلي". ولا يجوز للسلطة تشكيل جيش، والأسلحة تدخل بإذن إسرائيلي.

6. للكيان الصهيوني حق النقص "الفيديو" على أية تشريعات تصدرها السلطة خلال المرحلة الانتقالية.

7. لا يوجد في الاتفاقيات إشارة إلى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، أو إقامة دولتهم المستقلة، ولا تشير الاتفاقيات إلى الضفة والقطاع كأراضٍ محتلة، مما يعزز الاعتقاد بأنها أراضٍ متنازع عليها.

8. في الوقت الذي تعهدت فيه م.ت.ف (السلطة الفلسطينية) بعدم اللجوء إطلاقاً للمقاومة المسلحة ضد الكيان الصهيوني، وبحل كافة مشاكلها بالطرق السلمية، فإنها في الوقت نفسه أصبحت مضطرة - في ضوء تعهداتها السلمية - لقمع وسحق أية مقاومة مسلحة ضد الكيان الصهيوني، ومحاربة أبناء شعبها الذين يقومون بذلك. ووجدت نفسها - عملياً سواء رغبت أم لم ترغب - أداة لحماية "الأمن الإسرائيلي" في مناطقها، وقامت بحملات اعتقال واسعة وشرسة إثنائاً "لحسن نواياها"، وحرصاً على السلام مع "إسرائيل".

9. أدت الاتفاقية إلى حالة انقسام كبيرة في الصف الفلسطيني، فوقفت فتح ومؤيدوها إلى جانب قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية، بينما وقفت الفصائل الفلسطينية العشر وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي والجهتين الشعبية والديموقراطية ضد الاتفاقية وتعهدت بإسقاطها.

10. بما أن "ممثلي الشعب الفلسطيني" الرسميين هم الذين وقعوا الاتفاق، فقد فتح ذلك الباب واسعاً أمام الأنظمة العربية ودول العالم إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان الإسرائيلي على مستويات مختلفة. مما أدى إلى فك العزلة الدولية عنه، والتي عاناها طيلة 45 عاماً. وأصبح "إسرائيل" مكاتب تمثيل في تونس والمغرب وقطر وعمان وموريتانيا، كما أقامت نحو خمسين دولة أخرى علاقات دبلوماسية معها.

11. نشأت في الكيان الإسرائيلي (حتى اندلاع انتفاضة الأقصى) حالة من الاستقرار الأمني النسبي والازدهار الاقتصادي، فتضاعف الدخل القومي "الإسرائيلي" من نحو 30 ملياراً سنة 1993 إلى 105 مليارات دولار أمريكي سنة 1999. كما استقبل الكيان "الإسرائيلي" مئات الآلاف من المهاجرين اليهود.

12. أخرج الاتفاق الأمم المتحدة كمظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين. ولم تعد كل قراراتها المتعلقة بحق شعب فلسطين في تقرير المصير، أو بقرار تقسيم فلسطين سنة 1947، تشكل مرجعية يمكن الاحتكام إليها. وظلت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي الأكبر لعملية التسوية، وهي المعروفة بانحيازها الصارخ للجانب "الإسرائيلي" ...، ومن استرعى الذئب فقد ظلم!!

13. اتسمت العديد من بنود اتفاقية أوسلو بالغموض، وترك التفاصيل لمفاوضات مستقبلية. وقد أعطى ذلك فرصة كبرى للكيان الإسرائيلي (الطرف القوي في المعادلة) للتسويق والمماطلة، وفرض شروطه وطريقة فهمه للاتفاقية، وجرى تقزيم المكاسب الفلسطينية (المُقرّمة أصلاً) في هذه الاتفاقية. كما جرى تأجيل تنفيذ كثير من الاتفاقات التفصيلية. وأعطت "إسرائيل" لنفسها شرعية

إعادة سحب التزامات كانت قد أعطتها للسلطة، كما مارست سياسات الحصار الاقتصادي والأمني لإجبار السلطة على تنفيذ التصور "الإسرائيلي" للاتفاقية. وقد مضى على هذه التسوية ثمانية سنوات دون الوصول إلى الحلول النهائية، بينما أعلن العديدون من فلسطينيين و"إسرائيليين" وفاة هذه الاتفاقيات، لكنها على أي حال لا تزال القاعدة التي تتم على أساسها المفاوضات.

أما المدافعون عن اتفاقيات أوسلو فيتهمون خصومهم "بالعدمية" و"عدم الواقعية"، ويقولون إن هذا هو أفضل ما يمكن تحصيله في ظل اختلال موازين القوى، والعجز العربي والإسلامي الحالي. كما يذكر المدافعون أن هذه الاتفاقيات شكلت فرصة لـ م.ت.ف وشعب فلسطين لبناء الحقائق على الأرض وإقامة السلطة الفلسطينية واستنقاذ ما يمكن استنقاذه من أرض قبل أن تقضي عليها آلة الضم والمصادرة الصهيونية، وقبل أن يتم تذويب أو تضييع قضية فلسطين نفسها. ويذكرون أن "إسرائيل" اعترفت في هذه الاتفاقية رسمياً بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية والمشروعة، كما اعترفت لأول مرة بـ م.ت.ف ممثلة لهذا الشعب، واعترفت أيضاً بالوحدة الإقليمية للضفة والقطاع. ويقولون إن مسار أوسلو مهما حاول الصهاينة التهرب من التزاماته سيؤدي في النهاية إلى قيام الدولة الفلسطينية[52].

وعلى أي حال، فإن اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 كان دلالة وصول هذه الاتفاقيات إلى طريق مسدود.

اتفاق القاهرة (مايو 1994):

يشكل اتفاق القاهرة والاتفاقيات التالية اتفاقيات إجرائية تنفيذية لاتفاقية أوسلو نفسها. فقد فشل الطرفان الفلسطيني و"الإسرائيلي" في الاتفاق على تفصيلات المرحلة الأولى (غزة - أريحا) وانقضت المدة المحددة لانسحاب القوات "الإسرائيلية" قبل أن تبدأ هذه القوات بالانسحاب. وبعد مزيد من التعت "الإسرائيلي" والتنازل الفلسطيني توصل الجانبان إلى توقيع اتفاق القاهرة، الذي عرف أيضاً باسم (أوسلو) في 4 أيار / مايو 1994، والذي فصل المرحلة الأولى من الاتفاق والجدولة الزمنية لانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأريحا والترتيبات الأمنية المتعلقة بذلك. وبدأ دخول الشرطة الفلسطينية في 18 أيار / مايو 1994، وأدى أعضاء سلطة الحكم الذاتي اليمين الدستورية أمام ياسر عرفات في 5 تموز / يوليو 1994[53].

اتفاق طابا (أوسلو 2) (28 أيلول / سبتمبر 1995):

حسب اتفاق أوسلو، كان من المفروض أن تمضي ستة أشهر فقط تبدأ بعدها المرحلة الثانية من الفترة الانتقالية، وهي المتعلقة بتوسيع صلاحيات السلطة في المدن والريف الفلسطيني. لكن المفاوضات حولها امتدت عاماً ونصف، حيث سعى الكيان الإسرائيلي لفرض شروطه وتفسيراته الخاصة، وربط إمكانية التقدم بالمفاوضات بمدى تمكن السلطة من تحقيق الأمن "الإسرائيلي"، وبعبارة أخرى بمدى تمكن السلطة الفلسطينية من سحق المعارضة الفلسطينية المسلحة. ولم يتم ذلك إلا بعد أن "نجحت" السلطة إلى حد بعيد في الاختبار

"الإسرائيلي". وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في طابا بمصر، وجرى توقيعه في أجواء احتفالية كبيرة في واشنطن في 28 أيلول / سبتمبر 1995.

وتضمن الاتفاق توزيع الضفة الغربية إلى ثلاثة مناطق "أ" و"ب" و"ج". ومناطق "أ" هي مراكز المدن الرئيسية في الضفة ما عدا الخليل ومساحتها لا تتجاوز 3% من مساحة الضفة حيث سيكون الإشراف الإداري والأمني عليها فلسطينياً. ومناطق "ب" وهي مناطق القرى والريف الفلسطيني وهي نحو 25% وتخضع إدارياً للسلطة الفلسطينية، أما الإشراف الأمني فيكون "إسرائيلياً" - فلسطينياً مشتركاً. وأما مناطق "ج" فيكون الإشراف عليها إدارياً وأمنياً للكيان الإسرائيلي وهي نحو 70% من الضفة، وتشمل المستوطنات والمناطق الحدودية وغيرها[54].

وحفل الاتفاق بالمزيد من القيود والشروط الأمنية، وما إن بدأت القوات "الإسرائيلية" انسحابها من المدن وإعادة انتشارها، حتى بدت مناطق السلطة الفلسطينية كالجزر المحاصرة في بحر أمني "إسرائيلي". وتحول الاحتلال الإسرائيلي إلى نوع من "الاستعمار النظيف"، إذ أوكل المهام المتعلقة بإدارة السكان وضبطهم أمنياً وجمع الضرائب وأعمال البلدية وغيرها إلى السلطة، بينما تولى هو التحكم بمداخل ومخارج المدن والقرى، يُطبق عليها الحصار الأمني والاقتصادي متى شاء ويخضعها لشروطه.

وبعد تلك الترتيبات، تمت في يناير 1996 انتخابات المجلس التشريعي لمناطق الحكم الذاتي، والتي قاطعتها حماس وباقي الفصائل العشر، وفازت فيها حركة فتح ومؤيدوها بنحو ثلاثة أرباع المقاعد. كما انتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة بأغلبية 88%.

اتفاق الخليل (15 كانون ثاني / يناير 1997):

عاد حزب الليكود في مايو 1996 إلى سدة الحكم بزعامه بنيامين نتنياهو الذي كان معارضاً لاتفاق أوسلو، ويعتقد أن الفلسطينيين أخذوا أكثر مما ينبغي أو أكثر مما يستحقون. وقد اضطرت السلطة الفلسطينية إلى تقديم تنازلات جديدة فيما يتعلق بوضع مدينة الخليل الذي تم التوقيع عليه في 15 كانون الثاني / يناير 1997 وهو اتفاق قسّم المدينة إلى قسمين: يهودي في قلب المدينة بما فيها الحرم الإبراهيمي، وقسم عربي ويشمل الدائرة الأوسع للمدينة. وتم وضع ترتيبات أمنية قاسية ومعقدة لضمان أمن الـ 400 يهودي المقيمين في وسط المدينة، وبشكل يضمن راحتهم وتنقلهم بين أكثر من 120 ألف فلسطيني يسكنون الخليل، مما جعل حياة سكان المدينة الفلسطينية جحيماً لا يطاق.

وتضمن اتفاق الخليل إعادة جدولة زمنية لثلاث انسحابات (إعادة انتشار) من أجزاء غير محددة من الضفة تبدأ في مارس 1997 وتنتهي في يونيو 1998، بدلاً مما كان مقرراً في أيلول / سبتمبر 1997[55].

اتفاق واي ريفر بلانتيشن (23 تشرين أول / أكتوبر 1998):

تعامل نتنياهو مع السلطة الفلسطينية بكثير من اللامبالاة والازدراء والتعالي، ونشط أكثر في مجال توسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وتهويد القدس. ورفض تطبيق الاتفاقيات أو التعاون مع السلطة ما لم تثبت فاعليتها بنسبة 100% في مكافحة المعارضة الفلسطينية وخصوصاً حماس والجهد الإسلامي، وما لم تقدم أقصى درجات التعاون الأمني مع الكيان الإسرائيلي.

وقد تعثرت إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي مرة أخرى نتيجة التعتن الإسرائيلي. واضطر عرفات في 5 مايو 1998 أن يقبل أخيراً عرضاً أمريكياً - كان قد رفضه مراراً - بانسحاب "إسرائيلي" من 13% من الضفة الغربية. غير أن نتنياهو لم يوافق على هذا العرض إلا بعد أن وافق عرفات أن يكون هناك 3% من هذه الـ 13% على شكل محمية طبيعية. وفي 23 تشرين أول / أكتوبر 1998 وقع الطرفان اتفاقية واي ريفر بلانتيشن التي تضمنت الانسحاب الإسرائيلي من 13% من أرض الضفة. كما تضمنت إطلاق سراح بضعة مئات من أصل 3000 معتقل سياسي فلسطيني، والسماح بتشغيل مطار غزة والسماح بطريق آمن بين الضفة والقطاع.

وقد اتخذ اتفاق واي ريفر شكلاً أمنياً أكثر حرماً وتشدداً، إذ كان شرط تنفيذ ما سبق أن يُصعد الطرف الفلسطيني جهوده ضد ما أسماه "الإرهابيين" أي المعارضة الفلسطينية، ويصادر الأسلحة بناء على خطة أمنية مجدولة تحت إشراف المخابرات الأمريكية CIA، وإزالة كل ما يعادي "إسرائيل" في الميثاق الوطني الفلسطيني. وحسب الاتفاقية تنتسح السيطرة الإدارية والأمنية للسلطة لتغطي 18% من الضفة (مناطق أ)، ويكون لها سيطرة إدارية فقط على 22% (مناطق ب) ويكون ضمنها المحمية الطبيعية (3%) [56].

وفي 16 تشرين الثاني / نوفمبر 1998 طمأن نتنياهو مجلس وزرائه أنه حتى بعد تنفيذ اتفاقية واي ريفر فإن الإسرائيليين سيطلون محتفظين بالسيطرة الأمنية على 82% من الضفة والقطاع. وفي 20 تشرين ثاني / نوفمبر 1998 انسحب الكيان الإسرائيلي من 34 بلدة وقرية شمال الضفة. وأطلق سراح 250 سجيناً فلسطينياً معظمهم مجرمين عاديين وليس معتقلين سياسيين. ثم عاد مجلس الوزراء الإسرائيلي فقرر توقيف تنفيذ اتفاقية واي ريفر في 20 كانون أول / ديسمبر 1998. ورجع الإسرائيليون إلى عاداتهم في فتح وإغلاق "صنوبر" تنفيذ الاتفاقيات كما يشاؤون سعياً لابتزاز تنازلات جديدة.

اتفاقية شرم الشيخ (4 أيلول / سبتمبر 1999):

مع قدوم حزب العمل بقيادة إيهود باراك إلى السلطة من جديد في تموز / يوليو 1999 تجددت آمال السلطة الفلسطينية بالتعجيل بتنفيذ اتفاقات أوسلو، وحسم قضايا الحل النهائي. ورغم أن باراك قاد حملته الانتخابية على أساس الوصول إلى تسوية وتسريع عجلة المفاوضات، إلا أنه قدّم "لاءاته الخمس" التي استند على أساسها برنامجه "السلمي":

1. لا لإعادة القدس الشرقية للفلسطينيين، والقدس عاصمة أبدية موحدة للكيان الإسرائيلي.

2. لا لعودة الكيان الإسرائيلي إلى حدود ما قبل حرب 1967.
3. لا لوجود جيش عربي في الضفة الغربية (بمعنى أن أي كيان فلسطيني يجب أن يكون ضعيفاً غير مكتمل السيادة).
4. لا لإزالة المستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع.
5. لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي شرم الشيخ في 4 أيلول / سبتمبر 1999 وقع باراك وعرفات النسخة المعدلة من اتفاقية واي ريفر بحضور الرئيس المصري وملك الأردن. وهي تتعلق بموضوع تعجيل إعادة الانتشار الذي اتفق عليه سابقاً وماطلت "إسرائيل" في تنفيذه. كما تم الاتفاق على تمديد فترة الحكم الذاتي إلى أيلول / سبتمبر 2000، مع أنه ينتهي حسب "أوسلو" في أيار / مايو 1999. كما نص على الإفراج عن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين [57].

وعلى أي فإن اتفاق شرم الشيخ نفسه لم يسلم من التسويف، إذ إن موعد استكمال عملية التسليم كان ينبغي أن يتم في 20 كانون ثاني / يناير 2000، لكن الخلاف على ما يمكن تسليمه أخر التنفيذ إلى 21 آذار / مارس 2000 [58].

تطور مسار التسوية ومفاوضات كامب ديفيد (تموز/ يوليو 2000):

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية في أمس الحاجة لتحقيق مكاسب على الأرض خصوصاً فيما يتعلق بالحلول النهائية وتحقيق حلم إقامة الدولة الفلسطينية. فقد عانت السلطة من انتقادات عنيفة داخلية وخارجية بسبب ضعف أدائها في المفاوضات، وبسبب قمعها للمعارضة، والانتهاكات بانتشار الترهل والفساد في أجهزتها. وفي الوقت الذي استمر فيه التسويف والابتزاز "الإسرائيلي" اضطرت السلطة عدة مرات لتأجيل إعلان الدولة الفلسطينية الذي كانت تعد به الجماهير منذ أيلول/ سبتمبر 1998، ثم هددت بإعلانها في أيار/ مايو 1999، ثم أيلول/ سبتمبر 1999، ثم أيار/ مايو 2000، ثم أيلول/ سبتمبر 2000. وكان الصهاينة لا يتعاطون بكثير من الجدية مع هذه التهديدات لأنهم يعلمون أن هذا الإعلان السياسي لن يغير من واقع احتلالهم للضفة والقطاع، لكنه يمكن أن يسبب بعض المتاعب السياسية التي يمكن في النهاية التعامل معها. وقد بدا الوضع "مأساوياً" في شهر شباط/ فبراير 2000 لدرجة أن عمرو موسى وزير الخارجية المصري وصف المسيرة السلمية بأنها "عشية" بناء على الحالة المحيطة التي نقلها ياسر عرفات للرئيس المصري مبارك عندما التقى به في القاهرة [59].

غير أنه كانت هناك خشية "إسرائيلية" - فلسطينية - أمريكية من حالة الإحباط المتصاعدة في المنطقة، والتي يمكن أن تؤدي إلى انهيار مشروع التسوية. وأدركت الأطراف أنه لا بد من نهاية قصوى لحالة التسويف والابتزاز القائمة، وإلا فإن خيار الجهاد والمقاومة المسلحة سيعود للبروز من جديد.

ولذلك تواصلت مفاوضات المرحلة النهائية بشكل أكثر جدية في أماكن مختلفة مثل قاعدة بولينج الأمريكية في نيسان/ أبريل 2000، وفي استكهولم في أيار/ مايو 2000 وبدا أن الطرفين الفلسطيني

والإسرائيلي أخذًا يكشفان أوراقهما حول الوضع النهائي، وانتقلت اللغة "المتشددة" من الطرفين إلى "تفهم" أكثر لاحتياجات كل منهما.

وكان واضحاً في المفاوضات أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يسعى للاحتفاظ بتفوقه الاستراتيجي على العالم العربي حتى بعد تحقيق التسوية، حتى إن باراك وصف السلام القادم بأنه سيكون في بداية الأمر "سلاماً مسلحاً" [60].

وقد حاولت الأطراف بشكل حثيث الوصول إلى تسوية قبل قدوم الموعد الأخير الذي ضربه الفلسطينيون لإعلان دولتهم (أيلول/سبتمبر 2000). وفي حزيران/يونيو قال باراك عقب اجتماعه مع دينيس روس المنسق الأمريكي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط "إن مفاوضات السلام مع الفلسطينيين بلغت درجة نضج تسمح بالتوصل إلى اتفاق... وإن أياً من الطرفين لا يمكن أن يحقق كل أحلامه... إلا إن هناك فرصة فريدة للطرفين للوصول إلى اتفاق تاريخي" [61].

وقد نشرت "يديعوت أحرنوت" في 23 حزيران/يونيو 2000 نص وثيقة أمريكية تكشف استعداد "إسرائيل" للانسحاب من 90% من الضفة والقطاع ونقلهما للسيادة الفلسطينية الكاملة. والموافقة على أن يكون نهر الأردن والجسور المقامة عليه والأحياء العربية في القدس تخضع في النهاية لسيطرة الفلسطينيين، على أن تقوم "إسرائيل" بضم مناطق وتجمعات الاستيطان اليهودي الرئيسة في الضفة، ومن ضمنها تلك القائمة في محيط منطقة القدس. وعلى أن تحل مشكلة اللاجئين على أساس مبدأي التعويض والتوطين، ولتحقيق ذلك يحصل الفلسطينيون على 40 مليار دولار والأردنيون على 40 مليار دولار أخرى، ويحصل اللبنانيون على 10 مليارات والسوريون على 10 مليارات. واقترح أن تقوم أمريكا بتغطية 25% من هذه المبالغ التي ستصرف على مدى 10-20 عاماً عن طريق إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل الأونروا. كما وعدت الوثيقة بمساعدات غير محددة للفلسطينيين، منها خمسة مليارات لإنشاء بنية تحتية لتوفير المياه [62].

وفي الوقت نفسه تسربت الأخبار عن مشروع فلسطيني للتسوية النهائية، نشرته صحيفة "يديعوت أحرنوت" في 25 حزيران/يونيو 2000 على أساس ما أسمته "قائمة مطالب عرفات للسلام"، مشيرة إلى أنها نقلته عن مصدر إسرائيلي رفيع. وقد تضمن:

1. انسحاب إسرائيلي من 98.5% من الضفة الغربية.
 2. الموافقة على بقاء جزء من المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية داخل حدود المستوطنة بالإضافة إلى 50 متراً خارج جدرانها.
 3. الموافقة على أن الشوارع المؤدية للمستوطنات تكون تحت السيادة الإسرائيلية، أما جوانب الشوارع فتحت السيادة الفلسطينية.
- وقد أشارت الوثيقة إلى أن عرفات سيوفق في النهاية على كتل استيطانية بحدود 4% من الضفة.

4. توضع القدس العربية (الشرقية) تحت السيادة الفلسطينية الكاملة، وتكون عاصمة فلسطين، مع بقاء الحي اليهودي وحائط البراق "حائط المبكى" وحي المغاربة تحت السيادة الإسرائيلية، فضلاً عن القدس الغربية، ومستوطنات معاليه أدوميم وجيلو وراموت.
5. بالنسبة للخليل: يقوم الإسرائيليون بإخلاء مستعمرة كريات أربع وحي أبراهام أبينو في الخليل، ويُمنحون طريقاً حرة للوصول إلى الحرم الإبراهيمي.
6. يوافق الفلسطينيون على استئجار الإسرائيليين قطعة ضيقة على شريط غور الأردن لفترة محدودة وتحت السيادة الفلسطينية.
7. يجب أن يعترف الإسرائيليون بحق العودة الكامل للاجئين الفلسطينيين، وبالإعتراف بمسئوليتهم عما حدث لهم، وتعويض من لا يرغب منهم بالعودة.
- وقد أشارت الصحيفة إلى أن هناك ليونة خلف هذا الموقف الرسمي، إذ إن المسؤولين الفلسطينيين سيوافقون في النهاية على إعادة 100 ألف فلسطيني في إطار جمع شمل العائلات.
8. الموافقة على أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة من السلاح الثقيل.
9. تعويض الفلسطينيين عن المستوطنات الإسرائيلية التي ستضمها "إسرائيل" تحت سيادتها، وذلك بتسليمهم أرضاً مساحتها 200 كم² من الأرض المحتلة سنة 1948 (داخل الخط الأخضر). واقترح أن تتكون من جزأين، الأول منطقة طولية تستخدم ممراً برياً بحيث تصل بين قطاع غزة وحاجز ترقوميا في أطراف جبل الخليل على حدود الضفة الغربية. أما الجزء الثاني فيكون جنوب مرج ابن عامر في منطقة القرية العربية "مقيبلة".
10. الإفراج عن كافة المعتقلين وتنفيذ فوري للانسحاب حسب اتفاق أوسلو[63].

ومن خلال النظر في المشروعين السابقين (الوثيقة الأمريكية، ومطالب عرفات) يتضح أن الطرفين اقتربا بصورة أكثر جدية من تحقيق حل دائم. وفي الوقت نفسه حافظ الطرفان على حالة من التوتير الإعلامي، كجزء من مناورات التنسوية. فقد هددت السلطات الإسرائيلية باستخدام الدبابات والطائرات ضد المناطق الفلسطينية. وقد رد ياسر عرفات على ذلك في مهرجان خطابي في نابلس أمام الآلاف من مؤيديه من أنصار حركة فتح قائلاً "نحن مستعدون لأن نُشطب ونبدأ من جديد" وذكر إسرائيل "بهزائمها" في الكرامة وببيروت والانتفاضة، وهدد بإشعال الانتفاضة من جديد[64].

وفي الجهة المقابلة، لم يكن باراك يتمتع بوضع مريح في حكومته ولا في الكنيست يمكنه من اتخاذ قرارات مصيرية. وحتى لو وافق على الحد الأدنى من المطالب الفلسطينية، فإنه كان سيواجه احتمالات جدية بسقوط حكومته، وعدم تمرير الاتفاقيات في الكنيست أو في الاستفتاء الشعبي. فقد كان حزب العمل الذي يتزعمه باراك لا يملك أكثر من 26 مقعداً من أصل 120 ويحكم ضمن تحالف متنافر يجمع اليمين الديني المتشدد مثل المفدال وشاس كما يجمع اليسار العلماني "ميرتس". وقد تمكن حزب الليكود المعارض في 2 مارس 2000 من تعقيد الوضع بالحصول على قرار من الكنيست بأن أي

تسوية سياسية يجب أن تحصل على غالبية أصوات الناخبين المسجلين في استفتاء شعبي (وليس فقط أكثرية المشاركين في الانتخابات). وتزايدت معارضة اليمين الإسرائيلي للتسوية في شهر حزيران/ يونيو 2000، وانسحب عدد من الأعضاء اليمينيين من حكومة باراك مما أفقدها غالبيتها في البرلمان (الكنيست).

وفي يوم ذهابه إلى واشنطن للمشاركة في مفاوضات كامب ديفيد، اجتاز باراك "امتحان" إسقاط حكومته بصعوبة بالغة عندما طرحت الثقة بحكومته، وفاز الاقتراح بغالبية 54 صوتاً ضد 52 صوتاً، لكنه لم يكن كافياً لإجباره على الاستقالة لعدم حصوله على أغلبية 61 صوتاً. وعلى ذلك، فإن باراك ذهب إلى المفاوضات وهو يعي تماماً قوة المعارضة "الإسرائيلية" للتسوية، وإدراكه عملياً أنه على الأغلب لن يستطيع تسويق التسوية للشارع الإسرائيلي في ظل تلك الأوضاع، حتى لو أراد حزب العمل ذلك. وهذا يضع علامة استفهام على مدى جدية باراك وحكومته في مفاوضات كامب ديفيد.

ومع اقتراب انتهاء ولاية الرئيس الأمريكي كلينتون أخذ يسعى بقوة لتحقيق إنجاز تاريخي، فدعا إلى عقد مفاوضات التسوية النهائية في كامب ديفيد، بدلاً من في وسعة لإنجاحها، مفرغاً نفسه عدة أيام في أثناء انعقادها. وقد انعقدت مفاوضات كامب ديفيد 12-25 تموز/ يوليو 2000 بحضور كلينتون وباراك وعرفات. وظهر أن المشروعين السابقين كانا أساساً لتلك المفاوضات.

وكان موضوع القدس هو العقبة الكأداء التي واجهت المؤتمر، والتي أدت إلى فشله، كما بقيت معضلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة دون حل. وكان موضوع السيادة على القدس الشرقية والوضع النهائي للمسجد الأقصى بالذات هم النقطتان الأكثر حساسية. إذ أصر الصهاينة على القدس عاصمة موحدة "لإسرائيل"، وعلى نوع من السيادة على حرم المسجد الأقصى الذي يسمونه جبل (المعبد) الهيكل، ويحلمون بإنشاء الهيكل اليهودي الثالث عليه. فكانت هناك اقتراحات بأن تكون هناك سيادة يهودية على الأرض تحت المسجد الأقصى، أو بالاشتراك مع المسلمين بجزء من حرمه، أو حتى ببناء المعبد اليهودي على أعمدة عالية فوقه. وقد أصرت السلطة الفلسطينية على موقفها من السيادة على القدس الشرقية، وأبدت موافقتها على فكرة أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة لدولتين، واستعدت للاستجابة للمتطلبات الأمنية الإسرائيلية بشأنها. وقد جرت محاولات لإنقاذ الموقف باقتراح تأجيل موضوع القدس مدة سنتين آخرين غير أن عرفات رفض ذلك، وأصرّ على موقفه بإسناد مصري سعودي قوي، وصرح بأن "القدس تحرق الحي والميت"، وبأنه "لم يولد الزعيم العربي الذي يتنازل عن القدس".

أما بالنسبة للصهاينة فإن مجمل ادعاءاتهم التاريخية والدينية في فلسطين تتركز حول القدس وبالذات "جبل المعبد" حسب تسميتهم للمسجد الأقصى. وهم يسعون منذ العشرينيات من القرن العشرين لهدم الأقصى وبناء هيكلهم، وكان الزعيم الصهيوني ديفيد بن جوريون الذي قام على عاتقه الكيان الإسرائيلي وكان أول رئيس وزراء له يقول إنه "لا معنى لإسرائيل دون القدس، ولا معنى للقدس

دون الهيكل". وبحلول سنة 2000 كان الكيان الإسرائيلي قد قام بالكثير من الخطوات العملية لتهويد القدس الشرقية فأسكن فيها نحو 200 ألف مستوطن متوزعين على 27 مستوطنة وحي يهودي، وبحيث تفصل القدس عن محيطها العربي في الضفة. كما قام بعمليات حفريات مكثفة تحت المسجد الأقصى وصلت إلى عشر مراحل، وحفر خلالها أربعة أنفاق وفرّغ من تحته الأتربة، وحاول إزابة الصخور بالمواد الكيماوية مما هدد بانهيار المسجد الأقصى في أي لحظة. كما وقع أكثر من 120 اعتداء على الأقصى، حدث ثلثها في السنوات التي تلت توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993.

وقبل انهيار المفاوضات، وعندما أخذت نذر الفشل تلوح في الأفق عاد الطرفان للغة التهديد. فقد حذر باراك الفلسطينين من "مواجهة نتائج مأساوية في حال الفشل" وقال "إذا لم تصلوا إلى اتفاق معي فساكون آخر رئيس وزراء إسرائيلي يمكن التوصل إلى اتفاق معه"، كما بدأت القوات الإسرائيلية استعدادات عسكرية واسعة لخوض المواجهات في حال فشل القمة [65].

وذكر عماد الفالوجي وزير المواصلات في السلطة الفلسطينية أن المنطقة مقبلة على "مستقبل أسود" إذا فشلت قمة كامب ديفيد [66]. وتوقعت مصادر أمنية إسرائيلية حسيما نقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" أنه إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق فإن يتوقع حدوث مواجهات شاملة يحاول الفلسطينيون خلالها تحقيق عدة أهداف أبرزها:

1. توحيد الصف الفلسطيني من مؤيدي السلطة ومعارضيه، بقصد تصليب الموقف الفلسطيني تجاه المفاوضات.
2. تحقيق مكاسب إقليمية بتنظيم مسيرات ومظاهرات باتجاه المستوطنات "الإسرائيلية" ومناطق "ب"، ومحاولة الاستيلاء على ما يمكن الاستيلاء عليه سلمياً.
3. إظهار "إسرائيل" على أنها دولة محتلة عدوانية، لا تتورع عن ارتكاب المجازر لتكريس احتلالها، مما يضطرها في النهاية إلى الرضوخ للإرادة الدولية والانسحاب [67].

وعندما انهارت المفاوضات فعلياً أعلن الجيش "الإسرائيلي" استعداده لأي احتمالات مع الفلسطينيين. وفي الجهة المقابلة، أعلن وزير العدل الفلسطيني فريح أبو مدين بأن "الوضع خطير جداً، وكل الاحتمالات لدينا مفتوحة" وقال إنه إذا ما وصلت العملية إلى صدام دموي "فإن المنطقة ستنهار، بل كل الشرق الأوسط سينهار، وحتى عملية السلام مع مصر والأردن" [68].

ولم تكن هذه التوقعات بعيدة عن الموضوعية، والقدرة على الاستشراف السياسي للمستقبل، إذ وقعت انتفاضة الأقصى التي شغلت العالم ولا تزال تشغله منذ 28 أيلول / سبتمبر 2000.

مشروع بيل كلينتون للسلام كانون أول / ديسمبر 2000:

إثر فشل مفاوضات كامب ديفيد كانت كل عناصر تفجير الموقف جاهزة، فقد كان هناك حالة إحباط فلسطيني واسعة تجاه عملية التسوية، واضطرت السلطة الفلسطينية إلى تأجيل إعلان الدولة

الفلسطينية عن مواعدها المقرر في 13 أيلول/ سبتمبر 2000 إلى إشعار آخر. وكانت الحكومة الإسرائيلية بقيادة باراك تتكئ على أقلية برلمانية لا تمكنها من اتخاذ قرارات جريئة أو مصيرية، هذا إذا كانت هي أصلاً مخلصه في الوصول إلى تسوية تُرضي السلطة الفلسطينية. وظل الجد الأدنى الفلسطيني أعلى من السقف "الإسرائيلي"، خصوصاً فيما يتعلق بالقدس واللاجئين. وبدأ للطرفين أنهما قدما أفضل ما يستطيعان، وأنهما وصلا إلى طريق مسدود. ووفق الحسابات السياسية فإن "تنازل" أي طرف في تلك القضايا الجوهرية كان يعني سقوطه شعبياً، وبالتالي سقوط التسوية نفسها.

وعندما اشتعلت انتفاضة الأقصى إثر زيارة شارون لحرم المسجد الأقصى في 28 أيلول/ سبتمبر 2000 وجد الطرفان فرصتهما لتحقيق مزيد من الضغوطات لإجبار الطرف الآخر على التنازل. ودخلت المعارضة الفلسطينية وعلى رأسها حماس لتؤكد صحة الخيار الجهادي والكفاح المسلح، كما برز دعم في العالم العربي والإسلامي لم يسبق له مثيل للانتفاضة، مؤكداً حق الفلسطينيين في أرضهم ومقدساتهم وبناء دولتهم المستقلة. وفي الوقت نفسه، ازداد اليمين المتطرف قوة في الوسط "الإسرائيلي" الصهيوني. وانزوى خيار السلام مع ازدياد العجرفة الصهيونية وقتل الأبرياء وهدم البيوت، ومع ازدياد العمليات الجهادية القوية التي أحدثت لأول مرة "توازن ردع" مع الكيان "الإسرائيلي".

ورغم أن باراك استخدم كل ما في جعبته من وسائل إرهاب وتدمير وقتل ومن خبرات له كقائد للجيش ورئيس سابق للأركان، وفصح الوجه البشع له ولحزب العمل الذي عمل طويلاً على تجميله، رغم كل ذلك، فقد اضطر باراك للاستقالة في 9 كانون أول/ ديسمبر 2000 مما فتح المجال للتيافس على منصب رئيس الوزراء في انتخابات تعقد خلال سنتين يوماً.

وفي الولايات المتحدة فاز جورج بوش الابن مرشح الحزب الجمهوري على نائب الرئيس الأمريكي آل جور مرشح الحزب الديمقراطي بأغلبية ضئيلة. وسعى بيل كلينتون في الأيام القليلة المعدودة التي ظلت لولايته (حتى 20 كانون ثاني/ يناير 2001) إلى تقديم مشروع اللحطات الأخيرة، وإلى دعوة الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" للقدوم إلى واشنطن لإجراء المباحثات. واستناداً إلى ما سجله مسؤولون أمريكيون في 23 كانون أول/ ديسمبر 2000 في أثناء لقاء الرئيس كلينتون مع مسئولين فلسطينيين و"إسرائيليين" فإن مشروع كلينتون يتضمن النقاط التالية:

أولاً: الأراضي:

1. دولة فلسطينية على 94 - 96% من الضفة و 100% من القطاع.
 2. في مقابل الجزء الذي تضمه "إسرائيل" عليها أن تعطي 1-3% من "أراضيها" [الأراضي التي احتلتها عام 1948] إلى الطرف الفلسطيني، بالإضافة إلى معبر دائم آمن بين الضفة والقطاع.
 3. خريطة الدولة الفلسطينية يجب أن تستجيب للمعايير التالية:
- أ- 80% من المستوطنين اليهود يبقون في مجمعات استيطانية.

ب- تواصل الأراضي

ج- تخفيض عدد المناطق التي تضمها "إسرائيل" إلى الحد الأدنى.

د- تخفيض عدد الفلسطينيين الذين سيتأثرون بهذا الضم إلى الحد الأدنى.

ثانياً: الأمن: حضور إسرائيلي في مواقع ثابتة في وادي الأردن تحت سلطة قوة دولية، ولفترة محدودة قابلة للتعديل من 36 شهراً.

ثالثاً: القدس: المبدأ العام أن المناطق الآهلة بالسكان العرب هي مناطق فلسطينية، والآهلة باليهود هي مناطق "إسرائيلية".

رابعاً: الحرم (المسجد الأقصى): حل يضمن رقابة فعلية للفلسطينيين على الحرم، مع احترام معتقدات اليهود. وهناك اقتراحان: إما سيادة فلسطينية على الحرم، وسيادة إسرائيلية على حائط البراق وسيادة على المجال المقدس لدى اليهود أي المسطح السفلي للحرم.

أو: سيادة فلسطينية على الحرم وإسرائيلية على البراق، وتقاسم السيادة على مسألة الحفريات تحت الحرم وخلف حائط البراق.

خامساً: اللاجئين: المبدأ الأساسي أن الدولة الفلسطينية هي الموقع الرئيسي للفلسطينيين الذين يقررون العودة إلى المنطقة من دون استبعاد أن تستقبل إسرائيل بعضهم.

ويتم تشكيل لجنة دولية لضمان متابعة ما يتعلق بالتعويضات والإقامة.

سادساً: نهاية النزاع: يمثل هذا الاتفاق بوضوح نهاية النزاع، ويضع تطبيقه حداً لأي مطالبة [69].

وفي مفاوضات واشنطن وافق الطرف "الإسرائيلي" لأول مرة في 21 كانون أول/ ديسمبر على تقديم تنازلات بشأن السيادة على القدس الشرقية، وفي 27 من الشهر نفسه ألغى عرفات اجتماعاً مع باراك رافضاً الخطوط العامة للاتفاقية المقترحة. وفي 3 كانون ثاني/ يناير 2001 وافق عرفات من حيث المبدأ على مقترحات كلينتون كإطار للتسوية، لكنه أبدى تحفظات هامة عليها، وفي اليوم التالي رفض الإعلان بوضوح عن موافقته على المقترحات حيث لا يسمح المشروع لملايين اللاجئين بالعودة إلى الأرض المحتلة عام 1948، كما لا يحدد بوضوح الحدود المقترحة للدولة الفلسطينية. ولقي موقف عرفات دعم الزعماء العرب في اجتماع في القاهرة حول حق اللاجئين في العودة. وقد وصف البعض المقترحات الأمريكية بأنها مقترحات "إسرائيلية" بثوب أمريكي. ورغم أن "الإسرائيليين" وافقوا مبدئياً على الاقتراحات كإطار للتسوية إلا أنهم أبدوا من جهتهم بعض التحفظات. ورفض باراك سيادة الفلسطينيين على المسجد الأقصى [70].

وفشلت محادثات واشنطن وانتهت ولاية كلينتون دون التوصل إلى اتفاق.

وقد كان كلينتون من الغرابة والوقاحة إلى حد أنه وصف أن جوهر المشكلة "هو أن اليهود عندما عادوا إلى وطنهم وجدوا أن هناك شعباً آخر!!" حسبما ذكر في خطاب في واشنطن في 8 كانون ثاني/ يناير 2001 [71].

وفي محاولة أخيرة لإنجاز التسوية قبل الانتخابات "الإسرائيلية" عُقدت في "طابا" المصرية مباحثات 20 = 27 كانون ثاني/ يناير 2001 ولم تتمكن من الوصول إلى تسوية نهائية، لكن بياناً مشتركاً ذكر أن الطرفين "كانا أقرب من أي وقت مضى للوصول إلى تسوية" وأنهما سيوصلان المحادثات بعد الانتخابات "الإسرائيلية" [72].

شارون وتعطل مسار التسوية:

فاز أرييل شارون برئاسة الوزراء في الانتخابات العامة التي عقدت في 6 شباط/ فبراير 2001 ضد منافسه باراك وبفارق تاريخي كبير يزيد عن 25%، مما أكد ازدياد التطرف والتشدد لدى المجتمع الصهيوني.

وقد أعاد شارون مسار التسوية سنوات إلى الوراء، فعرض على الفلسطينيين حكماً ذاتياً على 40 - 45% من الضفة الغربية، ورفض الدخول في أي مباحثات قبل توقف الانتفاضة. وحاول أن يُسوَّق في أواخر نوفمبر 2001 فكرة دولة غزة أولاً.

لقد جاء شارون ببرنامج أمني يعد الصهاينة بالأمن عن طريق سحق الانتفاضة بالقوة. وهو باعتباره أشد الصهاينة تطرفاً، وأكثر من ولع في دماء الفلسطينيين منذ الخمسينيات مروراً بمذابح صبرا وشاتيلا سنة 1982، وأنشط من شجع الاستيطان ومصادرة الأراضي في الضفة والقطاع عندما كان وزيراً للإسكان...، فقد جاء إلى الحكم بعقيدة العسكري الجنرال ووزير الدفاع السابق الذي يرى العنف أفضل وسيلة للتعامل. ولذلك لم تكن عملية التسوية من أولوياته، ولا استرضاء الفلسطينيين ضمن برنامجه.

وقد وعد "الإسرائيليون" بالأمن خلال مائة يوم، لكنه فشل (بعد أكثر من سنة ونصف من انتخابه) في ذلك فشلاً ذريعاً، ولا تزال المقاومة الفلسطينية توجه ضربات قاسية في العمق الصهيوني الذي يعيش حالة من التردّي والهلع. لكن المجتمع "الإسرائيلي" لا يزال يدعم شارون وبرنامجه، لأنه ربما كان السهم الأخير في جعبة التطرف لديه، ولأنه يقود حكومة وحدة وطنية، أي أن البدائل الأفضل غير متوفرة حالياً.

ولأن المجتمع الصهيوني يعلم أن سقوط شارون يعني ثمناً كبيراً يجب دفعه للفلسطينيين.

مبادرة الأمير عبد الله:

وفي شهر فبراير 2002 رشحت أنباء عن مبادرة لولي العهد السعودي الأمير عبد الله في مقابلة أجراها الأمير مع توماس فريدمان كاتب التحقيقات في النيويورك تايمز وتداولتها وسائل الإعلام العربية في 18 فبراير 2002.

والمبادرة التي أكدتها السعودية رسمياً فيما بعد تركز أساساً على فكرة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض المحتلة سنة 1967

وقيام الدولة الفلسطينية عليها، مقابل السلام الكامل والاعتراف والتطبيع العربي الشامل مع "إسرائيل".

والمبادرة لا تختلف كثيراً عن المبادرات العربية السابقة، سوى - ربما - في وضوحها فيما يتعلق بالتطبيع العربي الشامل.

وقد لقيت المبادرة ترحيباً أمريكياً وأوروبياً مبدئياً، كما لقيت ترحيباً من الأمين العام للأمم المتحدة، ومن عدد من الأطراف العربية. ولكن حدثت تساؤلات حول موقف المبادرة من حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى أرضهم، وقد أكد الأمير عبد الله على عدم التنازل عن هذا الحق.

وقد حاول الكيان الإسرائيلي الالتفاف على المبادرة بإعلان أنها خطوة إيجابية واستعداد شارون لمقابلة الأمير عبد الله، غير أن شارون رفض مبدأ الانسحاب من كل الأرض المحتلة سنة 1967. وقد رفضت السعودية العرض الإسرائيلي، وقالت إن اختزال إسرائيل للمبادرة في شكل عقد لقاءات ثنائية يكشف رفض إسرائيل للمبادرة.

وقد قرر الأمير عبد الله طرح مبادرته في مؤتمر القمة العربي التي انعقدت في بيروت في 27 = 28 مارس 2002. وبالفعل، تبني مؤتمر القمة العربي المبادرة وجوّلها إلى مبادرة عربية شاملة، غير أن غياب 11 رئيس دولة عربياً بالإضافة إلى عدم قدرة ياسر عرفات على حضور القمة بسبب الحصار الإسرائيلي على مقره قد أضعف من قوة زخم هذه المبادرة.

قرار مجلس الأمن الدولي:

ومن جهة أخرى أصدر مجلس الأمن الدولي في 12 مارس 2002 قراره رقم 1397 أوضح فيه لأول مرة رؤيته لمستقبل الصراع بقيام دولة فلسطينية تتعايش إلى جانب "إسرائيل". ولكن هذا القرار لم يحدد جدولاً زمنياً لذلك، ولم يتخذ طابعاً إلزامياً "لإسرائيل" بالانسحاب، كما لم يحدد شكل الدولة ولا حدودها.

وبعد ذلك بنحو ثلاثة أشهر ونصف (26 يونيو 2002) قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش رؤيته للتسوية السلمية. ووضع شروطاً مستحيلة للوصول إلى قيام الدولة الفلسطينية. فقد طالب بوقف الانتفاضة وسيطرة السلطة تماماً على الأوضاع، وإصلاح السلطة ومؤسساتها، وتغيير القيادة الفلسطينية بما فيها عرفات.... وقد أثار شروطها مشاعر المرارة والسخرية فلسطينياً وعربياً ودولياً، وحتى في أوساط حلفائه الأوروبيين، بل وحتى من قيادات سياسية إسرائيلية. واعتبره الكثيرون ممثلاً ليس لمصالح وبرامج الإسرائيليين فقط، وإنما لرؤية شارون والليكود للتسوية... حتى إن عدداً من قيادات حزب العمل الإسرائيلي انتقدت المبادرة.

وقد عكست مبادرة بوش مدى النفوذ الصهيوني "الليكودي" في الإدارة الأمريكية، ومدى إغفال الولايات المتحدة في الاستخفاف

بحقوق الفلسطينيين حتى تلك التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة وقراراتها. بينما اعتبرها الآخرون أنها في أحسن الأحوال تعكس مدى جهل الرئيس بوش بحقائق الوضع على الأرض في فلسطين.

رؤية تحليلية للموقف العربي والفلسطيني و"الإسرائيلي" من التسوية

من خلال العرض السابق، لاحظنا أن إقبال الأنظمة العربية و م.ت.ف. على المشاركة في عملية التسوية السلمية ينطلق أساساً من خلفيتين:

الأولى: حالة العجز العربي واحتلال موازين القوى بما يجعل مستحيلاً في المدى المنظور تحرير فلسطين بالوسائل العسكرية.

والثانية: عامل الزمن، وشعور الأنظمة العربية أن الزمن لا يعمل لصالحها حيث يقوم الكيان الصهيوني ببناء الحقائق على الأرض، وأن الأولى إيقاف تمدد المشروع الصهيوني، وإنقاذ ما يمكن من أرض قبل فوات الأوان.

وقد يبدو هذا التفكير للوهلة الأولى منطقياً، لكن المشكلة الأساسية تكمن في التعامل مع العجز المؤقت باعتباره قدراً وعجزاً دائماً، وفي الاستسلام ابتداءً إلى مستقبل منهزم، فضلاً عن الحاضر المتردي. كما أنه تفكير لا يدرك تماماً حاجة العدو الصهيوني الماسة للتسوية لتجاوز العديد من أزماته ومشاكله. وهو تفكير يُعَبِّر عن إشكالية غياب الإرادة، وغياب الرؤية لأدوات التغيير في المستقبل، كما أنه لا يستوعب دروس التاريخ التي انتهت عادة بإزالة الاستعمار والاحتلال ولو بعد مئات السنين، ما دام هناك شعوب لم تنس قضيتها ومستعدة للبذل في سبيلها. وهو يكشف في الوقت نفسه حالة الأنظمة العربية في الانكفاء القطري على مصالحها الخاصة، وفقدانها لاستراتيجيات مشتركة جادة في تحقيق الوحدة التي لن تقوم إلا بزوال الكيان الصهيوني، كما أن الكيان الصهيوني لن يزول إلا إذا خطى مشروع الوحدة خطوات كبرى. وبميط التدقيق في الموضوع اللثام عن الأزمة الداخلية التي تعيشها هذه الأنظمة. إذ إن الانتصار على المشروع الصهيوني يستدعي مشروعاً حضارياً، وحالة نهضوية عامة، لا يمكن أن تكون بداياتها الأولى إلا بفتح أبواب الحريات للجماهير، والمشاركة الشعبية في الحكم من خلال مؤسسات شورية "ديموقراطية" تستطيع أن تنتخب الكفو، وتحاسب المقصر وتعزله. ويأمن الناس على حقوقهم وأموالهم وأعراضهم. وعند ذلك يمكن أن تعود الأموال المهاجرة والعقول المهاجرة ... ولا يمكن لهذا المشروع أن يستقيم إلا إذا توافق مع عقيدة الأمة وتراثها، بحيث يمكن أن يفجر فيها العزة والكرامة وروح التضحية والإبداع. وما دامت الأنظمة مستندة إلى الجيش والمخابرات وأقلية من المنتفعين ... فإن مشروع النهضة سيبقى معطلاً وبالتالي سيتعطل مشروع التحرير، وسيكون العجز والتسوية السلمية هو البديل الوحيد الذي تُلج الأنظمة على إقناعنا به.

كما لا بد من الإشارة إلى أن الأنظمة العربية والإسلامية تعاملت مع قضية فلسطين ليس بوصفها قضيتها الأساسية المركزية، وإنما بوصفها قضية "جيران" تعرضوا للظلم ويحتاجون بعض الدعاء والمساعدة. وعلى هؤلاء "الجيران" أن يُقدِّروا "الضيافة"، وأن يعلموا

أن للمساعدة حدوداً، فلا يستطيع هؤلاء تنظيم أنفسهم وتشكيل مؤسساتهم بحرية في تلك الأقطار، ولا يستطيعون إقامة قواعد عسكرية أو اختراق حدود بلاد الطوق العربي لتنفيذ عمليات المقاومة. والمشكلة هنا أن "النظام العربي" لا يشعر أن بيته هو الذي يحترق، وأن العدو انتهك حرمة منزله. وهذا جوهر إشكالية النظام القطري في التعامل مع قضايا "الأمة". على أن الوجه الآخر للموضوع هو عدم إدراك الأنظمة العربية والإسلامية لطبيعة المشروع الصهيوني وأهدافه، والذي لم يستهدف الفلسطينيين فقط ولا فلسطين وحدها. إن احتلال المشروع الصهيوني لفلسطين هو مجرد ركيزة ومنطلق لإبقاء الأمة العربية والإسلامية ضعيفة مفككة يمنع وحدتها ونهضتها ويبقيها في دوائر التخلف والتبعية. لأنه يدرك تماماً أن قوة الأمة ووحدتها خطر أكيد على بقاءه ويعني زواله عاجلاً أم آجلاً. وبالتالي فإن شرط بُموّه وبقائه مرتبط بضعف الأمة وتفككها، كما أن وحدة الأمة ونهضتها مشروطة بإنهاء هذا المشروع وزواله.

وفي الجانب الفلسطيني يتنازع الفلسطينيون تياران أساسيان تجاه التسوية، الأول هو تيار القيادة المتنفذة في م.ت.ف وتدعمه أساساً حركة فتح وهو يدعم مسار التسوية واتفاقيات أوسلو، والثاني هو تيار المعارضة الفلسطينية الذي تقوده أساساً حركة حماس وعدد من فصائل المقاومة كالجهاد الإسلامي والشعبية والديموقراطية وغيرها. وفي مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يكاد التياران يتناصفان الدعم الجماهيري. أما في خارج فلسطين حيث يوجد أكثر من نصف شعب فلسطين، والذي ستحرمهم أية تسوية سلمية من حقهم في العودة إلى وطنهم، فإن هناك مؤشرات على رفض الغالبية لاتفاقيات أوسلو وما ينبنى عليها.

غير أنه ينبغي التفريق بين قبول الفلسطينيين للتسوية السياسية كحل مرحلي هو أفضل ما يمكن تحصيله في الطرف الراهن، وبين إيمانهم بحقهم المطلق في فلسطين من نهريها إلى بحرها، وإيمانهم بضرورة زوال الكيان الصهيوني. بمعنى أن الأغلبية الساحقة للفلسطينيين غير مقتنعة "بعدالة" التسوية السياسية أياً كانت، ولا مقتنعة بأن هذا الحل هو حل "دائم". وعلى سبيل المثال فعندما كانت اتفاقية أوسلو تعيش أفضل أيامها في البداية مع وعود الرخاء وانسحاب المحتلين وإقامة الدولة الفلسطينية فإن أكثر الذين عبأوا استطلاعاً للرأي العام حول موقفهم من اتفاق أوسلو أبدوا موافقة عليه (نحو 55%). وأجاب نفس الذين عبأوا هذا الاستطلاع على سؤال آخر حول إيمانهم بحقهم في فلسطين المحتلة سنة 1948 (الأرض التي قام عليها الكيان الصهيوني، والخارجة عن دائرة التفاوض أصلاً) فأجاب 86% بأنهم يؤمنون بحقهم فيها. مع العلم أن الذين قاموا بالاستبيان كانوا من مؤسسات تدعمها م.ت.ف التي تبنت التسوية.

وبالنسبة للشعب الفلسطيني فإن كلمة "الحل العادل والدائم" التي تُطرح عادة في كل مشاريع التسوية، تصبح مصطلحاً عبثياً يفقد دلالة الحقيقية. فهل يستطيع أحد أن يقنع 4.8 ملايين لاجئ فلسطيني خارج فلسطين بأن الحل العادل الدائم يكمن في توطينهم حيث هم، وفي ترك أرضهم لليهود الصهاينة؟! وفي أن للصهاينة حقاً في 77% من أرض فلسطين لينشئوا عليها دولتهم لقد أشارت استطلاعات الرأي العام التي أجريت مؤخراً وسط اللاجئين الفلسطينيين أن 98%

منهم يرفضون التنازل عن حقهم في العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948، ويرفضون التوطين أو التعويض. وفوق ذلك من يملك أن يقنع العرب بالتخلي عن عروبة فلسطين؟ ومن يملك أن يقنع المسلمين بالتخلي عن إسلاميتها وقديستها؟

إن إشكالية التسوية تكمن في أنها تحمل بذور فشلها في ذاتها، وتحمل عناصر تفجيرها في بنودها. وستبقى مسألة الأرض وهويتها، ومسألة العودة، ومسألة القدس ... تضطرم في النفوس وستظل تتفجر بين أن وآخر لتؤكد أن "السلام" غير عادل ولا دائم.

وقد أفرزت انتفاضة الأقصى واقعاً جديداً وُجد مختلف التيارات الفلسطينية (بما فيها فتح) حول برنامج المقاومة. واكتسب خيار الجهاد مصداقية وشعبية متزايدة، ووصل الأمر إلى أن يزيد عدد مؤيدي العمليات الاستشهادية (حتى وإن كانت ضد المدنيين الإسرائيليين) في استطلاعات الرأي العام المحايدة في الضفة والقطاع إلى نحو 80%. وقد وضعت الانتفاضة مشروع التسوية في مهب الريح. وإذا كان هذا المشروع يمشي على عُكازين في السنوات الماضية، فقد بدا عاجزاً حتى عن استخدام العكازات!!

أما في الجانب "الإسرائيلي" الصهيوني فإن الرغبة في التسوية السلمية تركز أساساً على قضية جوهرية تؤرق قاداته وهي التحول إلى كيان سياسي "طبيعي" في المنطقة. وتحويل النظرة إلى الكيان الصهيوني من كيان "سرطاني" وخطر يجب استئصاله، إلى "ظاهرة صحية" طبيعية. لأن الجانب الصهيوني يدرك تماماً أن لا مستقبل له في المنطقة دون ذلك. وأنه ما دامت حالة العداء موجودة وما دامت المعركة معركة أجيال متواصلة، فإن العرب والمسلمين سيملكون يوماً ما - مهما طال - أدوات القوة والدمار الشامل، كما لن تبقى الظروف السياسية العربية والإسلامية والدولية على حالها إلى الأبد، وبالتالي فإن هذا الكيان سيبقى مهدداً بالزوال لحظة تغير موازين القوى.

لقد دفع هذا الشعور رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ناحوم جولدمان (1956 - 1968) N. Goldman، وهي المنظمة التي أنشأت الكيان الصهيوني إلى القول "لا يوجد لإسرائيل مستقبل على المدى الطويل دون تسوية سلمية مع العرب". بل واعترف أن بن جوريون (الذي قام على أكتافه إنشاء الكيان الصهيوني، وكان أول رئيس وزراء له والشخصية الأولى فيه حتى نحو 1963) قال له سنة 1956 إن الدولة اليهودية ستستمر في العشر أو الخمس عشر سنة القادمة ولكن احتمالات وجودها بعد ذلك هي 50%. وعلى هذا فإن الجانب الصهيوني بحاجة ماسة إلى تسوية تضمن بقاءه. وأفضل وقت يمكن عقد تسوية فيه هو هذا الوقت الذي اجتمعت فيه خمسة عناصر قلما تجتمع في طرف تاريخي واحد وهي:

1. قوة الكيان الصهيوني بحيث يستطيع هزيمة البلاد العربية مجتمعة.
2. قوة النفوذ اليهودي الصهيوني الدولي، وبلوغه درجة كبرى من العلو في الأرض، تمكنه من الضغط والتأثير على القرار السياسي في الولايات المتحدة ومعظم الدول الكبرى.

3. وقوف الدولة الأقوى في العالم "الولايات المتحدة" مع الكيان الصهيوني، وتحالفها الاستراتيجي معه، وخضوع العالم حالياً لوضع "أحادي القطبية" بقيادة الولايات المتحدة وحدها.
4. حالة ضعف وعجز وانهزام عربي وإسلامي عام.
5. إن م.ت.ف وهي الطرف الذي يمثل الفلسطينيين قد دخلت بقوة في مشروع التسوية، وقبلت بالاعتراف بالكيان الصهيوني، وحقه في العيش ضمن حدود آمنة على 77% من أرض فلسطين التاريخية.

لكن الصهاينة ينقسمون إلى مدرستين تجاه التسوية السلمية، وشكل تحقيقها:

المدرسة الأولى: مدرسة حزب العمل ومن يدور في فلكه، وهو الحزب الذي قام على عاتقه إنشاء الكيان الصهيوني وقيادته حتى سنة 1977 (ثم تداول القيادة مع الليكود). وهي مدرسة تركز على الحفاظ على الطابع اليهودي للكيان الإسرائيلي، وتسعى بشكل أكبر إلى التحول إلى كيان طبيعي في المنطقة. هي بالتالي لا تضع في هذه المرحلة عملية التوسع الجغرافي على رأس أولوياتها، لأنها تدرك أن ضم أراضي جديدة يسكن عليها ملايين العرب، في الوقت الذي نصبت فيه بنايع الهجرة اليهودية ... سيؤدي إلى فقدان الكيان هويته اليهودية، كما سيشغله بمصاعب أمنية واقتصادية كبيرة، ولذلك تسعى هذه المدرسة لتحقيق مخططها الصهيوني في هذه المرحلة من خلال الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وتحولها إلى كيان طبيعي من خلال إيجاد أوضاع سياسية وثقافية وإعلامية وأمنية تخدم مثل ذلك التصور. والمنظر الرئيسي له الآن هو شمعون بيريز الذي طرح أفكاره من خلال كتابه "شرق أوسط جديد".

المدرسة الثانية: مدرسة حزب الليكود، وهو الحزب الذي يتداول السلطة مع حزب العمل منذ 1977 (بيغن - شامير - نتياهو - شارون ..). وهي مدرسة تمجّد استخدام القوة، وتؤكد على فكرة الحدود التاريخية للكيان الإسرائيلي. وكان مؤسس الحزب ورئيسه بيغن يقول "أنا أقاتل، إذن أنا موجود"، وهو وحزبه يعدّان الأردن أرضاً إسرائيلية محتلة. ومع ذلك فإن هذه المدرسة مستعدة للتعاطي مع العمل السياسي وفق ما يخدم المصلحة الإسرائيلية تكتيكياً. لكن هذه المدرسة لا تثق بأن العرب والمسلمين سيتحولون يوماً ما إلى أصدقاء، وهي ليست مطمئنة إلى فكرة التحول إلى كيان طبيعي، وإن كانت ترغب بذلك. كما أنها لا ترى في ظلّ الأوضاع وموازين القوى التي تمثل إلى صالحها بشكل صارخ ما يجبرها على تقديم تنازلات للفلسطينيين والعرب. وترى أن الأفضل هو العمل الحثيث على استجلاب مزيد من اليهود وتهويد للضفة والقطاع، وبناء حقائق على الأرض يستحيل التنازل عنها، وخلال ذلك الزمن إما أن يستجيب العرب والفلسطينيون للتصور الليكودي للتسوية (حكم ذاتي على السكان وليس على الأرض)، أو أن يكون قد تم تهويد الأرض. كما يأمل بعض المحسوبين على هذه المدرسة بتحقيق تهجير طوعي أو قسري للفلسطينيين من الأرض المحتلة سنة 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة ... وبذلك "يحلّون المشكلة من جذورها" ويجيبون على مسألة تحدي بقاء الدولة اليهودية.

وعلى ذلك، فإن إشكالية التسوية عند الصهاينة مرتبطة بعملية المزاجية بين مثلث:

1. الحفاظ على الأمن.
2. والحفاظ على الأرض.
3. والحفاظ على الهوية اليهودية للدولة.

وقد تختلف أضلاع المثلث وزواياه عند جهة دون أخرى بناء على ترتيب الأولويات أو تحليل الأمور. لكن هناك قواسم مشتركة بين كافة الأطراف الصهيونية من أقصى يمينها إلى أقصى شمالها:

1. لا تنازل عن الأرض المحتلة سنة 1948 أي نحو 77% من أرض فلسطين.
2. لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة عام 1948، لأنه يعني عملياً فقدان اليهود للأغلبية السكانية وفقدان المشروع الصهيوني لأساس تكوينه، وهو بناء الدولة اليهودية. (اللاجئون الفلسطينيون الذين ينتمون إلى مدن وقرى وبادية الأرض المحتلة سنة 1948 يقدرون بخمسة ملايين ومائة ألف حالياً، فلو عاد هؤلاء وانضموا إلى إخوانهم المليون و150 ألف فلسطيني لا يزالون يعيشون تحت حكم الكيان الإسرائيلي في أرض الـ1948 لأصبح عددهم أكبر من المجموع الكلي لليهود في فلسطين. إذ يقدر عدد اليهود في فلسطين المحتلة بخمسة ملايين حسب إحصاءات سنة 2000).
3. لا تزال الأغلبية الساحقة لكافة التيارات الصهيونية ترفض التنازل عن السيادة عن القدس الشرقية، وخصوصاً منطقة المسجد الأقصى، باعتبارها "جبل المعبد".
4. توافق كافة الأطراف الصهيونية أن الدولة الفلسطينية إذا ما قامت في الضفة والقطاع فيجب ألا تكون مكتملة السيادة بالمفهوم المتعارف عليه سياسياً ودولياً، كأن تكون منزوعة من السلاح الثقيل، وأن تضمن الأمن الصهيوني من جهتها.

وأن على العرب والفلسطينيين الذين لا تعجبهم القواسم الصهيونية المشتركة، أن يبحثوا عن حل غير التسوية السلمية. وقد يوافق الصهاينة على عودة رمزية لنسبة ضئيلة من اللاجئين، وقد يوافقون على بعض الترتيبات الحدودية بتبادل بعض الأراضي، بشرط ألا يغير ذلك من جوهر الأوضاع.

وقد انعكست مفاوضات كامب ديفيد (يوليو 2000) وانتفاضة الأقصى (منذ 28 سبتمبر 2000) على مزاج المجتمع الصهيوني تجاه التسوية. إذ ظن "الإسرائيليون" أنهم قدموا أفضل ما لديهم في المفاوضات "دونما فائدة"، وأدت حالة "الإحباط" هذه إلى تزايد الشعور بأن الفلسطينيين لا تنفع معهم سوى لغة القوة. وقوّت الانتفاضة هذه المشاعر فانزوى ما يسمى بتيار "معسكر السلام" الإسرائيلي، بل وأظهرت الكثير من رموزه عنفاً وتطرفاً وشراسة كبيرة. وتمكن تيار الليكود من الفوز بانتخابات رئاسة الوزراء بأغلبية تاريخية لم يسبق لها مثيل (بفارق 25.7%) وظلت إلى الآن استفتاءات الرأي العام تدفع باتجاه الخيار الأمني، واستخدام وسائل أكثر وحشية وعنفاً.

وما يهمنا الإشارة إليه هنا الآن هو أن التيار المعادي للتسوية السلمية، وفق الحد الأدنى الفلسطيني، بل ووفق الحد الذي طرحه حزب العمل هو تيار واسع قوي يمكن أن يتسبب في إسقاط التسوية أو تعطيلها، وهو ليس تياراً معارضاً بعيداً عن السلطة، وإنما هو تيار يشارك في الحكم بل وينفرد به أحياناً عديدة، كما حدث خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. وبالتالي فهو ليس مجرد تيار معارض يمكن قمعه وإسكاته كما يحدث في بلادنا العربية.

إن سلوك المجتمع الصهيوني النفسي العام يتأثر أساساً بقضيتين أو عقدتين اثنتين:

الأولى: الأمن.

والثانية: الوضع الاقتصادي.

ولا شك أن هناك عوامل أخرى تلعب دورها كالجوانب الدينية والتاريخية. لكن عقدتا الأمن والمال هما جزء من التكوين التراتبي الديني التاريخي اليهودي نفسه. وقد أشار إلى جانب منهما القرآن الكريم، إذ قال تعالى: "ولتجدنهم أحرص الناس على حياة يود أحدهم لو يعمر ألف سنة..."، وذكر الله تعالى قول اليهود: "إن الله فقير ونحن أغنياء".

وهاتان القضيتان لهما دورهما الجوهري في صناعة الرأي العام "الإسرائيلي"، وفي صناعة القرار السياسي، وفي سلوك الفرد "الإسرائيلي" العادي. وعادة ما يتعامل المجتمع الصهيوني مع مشروع التسوية حسب ما يمكن أن يوفر له من أمن ومنافع. ولذلك فإنهم عندما تعاملوا مع السلطة الفلسطينية كان كل شيء مرهوناً بما يمكن أن توفر لهم السلطة من أمن من خلال تولي مهمة قمع المعارضة الفلسطينية ومنعها من مواصلة الكفاح. ولم يتعاملوا معها بروح الشريك السياسي المكافئ، بقدر ما أرادوا التعامل معها كوكيل يتولى تنفيذ "المهام القذرة" بالنيابة عنها. ولذلك عندما اندلعت الانتفاضة ارتفعت الأصوات بوجوب تغيير ياسر عرفات واستبداله، وكأنما هو موظف لديهم، وليس باعتباره شخصاً آخر يمثل شعباً آخر.

إن فكرة المشروع الصهيوني نفسه قائمة على إقناع اليهود بتوفير الأمن لهم والذي فقدوه بسبب ظهور المشكلة اليهودية في شرق أوروبا، وتداعيات اضطهاد الزعيم الألماني هتلر لهم. ولأن "رأس المال جبان" فإن المشاكل الأمنية تؤدي عادة إلى أزمات اقتصادية، وهروب المال وأصحابه طلباً للسلامة. وهذا يُفسر جانباً من الهجرة اليهودية المعاكسة إلى أوروبا وأمريكا بأعداد ضخمة إثر اندلاع انتفاضة الأقصى.

وعلى ذلك فإن السلوك "الإسرائيلي" يتجه عادة إلى التشدد والتصلب والقسوة في أثناء الأزمات في سبيل المحافظة على الأمن. لكنه لا يستطيع تحمّل مشاكل وتحديات أمنية حقيقية ودائمة. وهذا ما يفسر قسوته في الرد لمحاولة حسم الأمور بسرعة، لكن المقاومة إذا صبرت وصمدت واستمرت في ضربها الموجه بحيث جعلت التكاليف "الإسرائيلية" أعلى من المكاسب، فإنه سيرتد ليحاول أن يجد الأمن في التسوية أو الانسحاب بعد أن فشل في إيجادها عبر آلة الحرب.

وطبيعة المجتمع الصهيوني لا تميل إلى التصحية والموت في سبيل المبادئ، ولا تتحمل الخسائر البشرية كثيراً. ونقطة الضعف هذه لديهم، هي نقطة القوة لدى المسلمين. وهي التي أدت في النهاية إلى انسحاب الكيان الصهيوني من جنوب لبنان دون قيد أو شرط.

وبشكل عام، فمن المتوقع أن يستمر "المجتمع الإسرائيلي" على تشدده وأن تستمر السياسات الحكومية "الإسرائيلية" على تصليبها وغطائها، طالما لا تزال موازين القوى تميل إلى صالحها، وطالما لم تفقد أملها في سحق الانتفاضة. ولذلك فإن قدرة الانتفاضة على الاستمرار ستؤدي إلى سقوط شارون وسقوط الخيار الأمني الإسرائيلي. لكن القيادة السياسية الفلسطينية والعربية - على الأغلب - لن تستثمر ذلك باتجاه مشروع تحرير، وإنما باتجاه تسريع مشروع التسوية نفسه وفق ظروف أفضل بالنسبة لها.

انعكاسات مشروع التسوية على المنطقة

حقق المشروع الصهيوني نجاحاً كبيراً عندما عقد اتفاقية التسوية مع مصر أكبر وأقوى البلاد العربية، حيث تمكن من تحييدها وعزلها لسنوات عن محيطها العربي، مما هيا له فرصة الاستفراد بشكل أفضل في تنفيذ مشروعه في المنطقة، فتضاعفت وتيرة الاستيطان والتهويد في الضفة والقطاع، وتم ضرب البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية في لبنان. في الوقت الذي نحى فيه العرب جانباً الخيار العسكري مع خروج مصر من المعركة.

على أن توقيع قيادة م.ت.ف على اتفاقات أوسلو (1993)، وتوقيع الأردن على اتفاقات وادي عربة (1994) قد أدخل المنطقة في أوضاع جديدة. وبدا أن الكيان الصهيوني أخذ بالتحول إلى كيان طبيعي في المنطقة ... بينما أخذت تتصاعد وتيرة التطبيع وفتح العلاقات العربية والإسلامية مع الكيان الصهيوني. ولولا أن المقاومة الفلسطينية قد استمرت تحت قيادة حماس والجهاد الإسلامي والمعارضة الفلسطينية، ولولا أن الصهاينة قد استمروا في عنجهيتهم وإرهابهم وتسويقهم، ولولا أن انتفاضة الأقصى قد تفجرت، ولولا أن الشعوب العربية والإسلامية لا تزال ترفض بقوة التعامل مع الكيان اليهودي - الصهيوني ... لولا ذلك لربما سار التطبيع مسيرة كبيرة.

إنه إن قُدِّر لهذا المشروع النجاح وفق التصور "الإسرائيلي" - الأمريكي فإنه سيكون له انعكاسات خطيرة على المنطقة العربية والإسلامية، وبسبب المساحة الضيقة للكتابة في هذه الدراسة فإننا نحيل القارئ الكريم لبعض الدراسات المتخصصة، مثل كتاب التطبيع لغسان حمدان، وغيره كما يظهر في الهامش [73]، ونظهر هنا أبرز الآثار:

فمن الآثار السياسية للتسوية:

- تسويق الكيان الصهيوني ككيان طبيعي في المنطقة، له حق العيش ضمن حدود آمنة، أي حصول الكيان على "شرعية" فلسطينية - عربية.
- تكريس حالة التجزئة والقطرية والضعف في العالم العربي، وهي حالة لا يمكن أن يستمر الكيان الصهيوني بدونها.

- إسقاط قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بفلسطين كقرار تقسيم فلسطين، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرض 1948.
- زيادة التوتر داخل الصف الفلسطيني، حيث توجد معارضة قوية واسعة للتسوية.
- قمع كافة الحركات الإسلامية والوطنية المعارضة للتسوية في البلاد العربية، وقطع الطريق عليها للوصول إلى الحكم وفق الطرق الدستورية.
- وهذا، سيؤدي تراجع مسار "الديموقراطية" والحريات في العالم العربي، مما سيحدث حالة احتقان وأزمات داخلية كبيرة.
- هناك مخاوف كبيرة حقيقية من أن تمارس "إسرائيل" دور شرطي المنطقة الذي يحمل عصاه الغليظة لكل من يخرج عن "الطاعة".
- هناك احتمالات كبيرة أن تستمر البلاد العربية تدور في فلك التبعية للقرار السياسي "الإسرائيلي" - الأمريكي - العربي.
- توفير ظروف أفضل للهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة حيث الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي.
- وفي الجانب الاقتصادي:

- سيستفيد الكيان الصهيوني من القدرات المالية الهائلة والإمكانات الاقتصادية التي لديه في محاولة السيطرة على اقتصاديات المنطقة.
- ستنتهي المقاطعة الاقتصادية العربية - الإسلامية للكيان الصهيوني التي كلفته عشرات المليارات من الدولارات.
- ستوفر أجواء التسوية فرص نمو اقتصادي أفضل للكيان "الإسرائيلي" وهذا ما حدث فعلاً خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين إذ قفز الناتج القومي "الإسرائيلي" من 15.3 مليار دولار أمريكي سنة 1983 إلى 105.4 مليار سنة 1999، وارتفع دخل الفرد "الإسرائيلي" إلى 18.300 دولار أمريكي ليشكل أحد أعلى الدخول في العالم.
- سيقوم الكيان الصهيوني بالاستثمار الاقتصادي في المنطقة حيث هناك عمالة أرخص، وشركات غير قادرة على المنافسة، مما يفتح المجال إلى مزيد من الأرباح. وسيكون أقدر على الإضرار بالاقتصاد المحلي لأي دولة عن طريق ضرب الأسعار أو السحب المفاجئ للأموال أو طرد العمال وغير ذلك. وهناك أخبار كثيرة عن نتائج سلبية ومأساوية أحياناً للتعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني، فقد تحدثت تقارير عديدة عن دمار في محاصيل القمح والقطن المصرية باسم استخدام بذور مستوردة من الكيان الإسرائيلي كما حدث دمار مماثل في محاصيل الطماطم في المغرب للسبب نفسه.

وفي الجانب العسكري والأمني:

- تعمل الدول العربية - وعملت - على منع استخدام أراضيها كقواعد للعمل الفدائي، ومنع أي عمليات فدائية عبرها، وعلى حماية الحدود "الإسرائيلية" من جهتها.
- تحقيق الهيمنة العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، ومنع الدول العربية من تطوير قدراتها العسكرية.
- تسهيل النشاط التجسسي "الإسرائيلي" في البلاد العربية تحت غطاء السفارات والسياحة والوفود وغيرها.

وفي الجانب الثقافي:

- إعادة النظر في مناهج التدريس، وحذف الآيات والأحاديث والمواد الدراسية المعادية لليهود والكيان الإسرائيلي (وقد حدثت العديد من المراجعات فعلاً).
 - منع المواد الإعلامية والثقافية التحريضية وخطب الجمعة الموجهة ضد اليهود والكيان الصهيوني.
 - استخدام وسائل الإعلام والثقافة لتقديم صورة إيجابية عن اليهود والكيان الصهيوني.
 - التوقف عن تدريس قضية فلسطين، وعدم الإشارة إلى فلسطين بحدودها التاريخية. وتقديم "إسرائيل" بدلاً عنها ككيان جغرافي مجاور.
 - إلغاء روح الجهاد، وإضعاف روح المقاومة والتصحية واعتبارها إرهاباً.
 - فتح المجال للمواد الثقافية اليهودية والرؤى الصهيونية لغزو عقول العرب والمسلمين.
- وفي الجانب الاجتماعي:

- استجلاب الكتب والدوريات والبرامج والأفلام الإسرائيلية الصهيونية التي تحمل في جنباتها الكثير من الفساد والتحريض على الرذيلة.
- ظهرت الكثير من الدلائل على قيام المخابرات "الإسرائيلية" بتعمد ترويج المخدرات في مصر وغيرها.
- ظهرت العديد من الدلائل على تعمد الصهاينة إرسال شبكات فساد إسرائيلية من العاهرات وبائعات الهوى بقصد إفساد القيم في المجتمع المصري والأردني (الذين وقعا معاهدتا سلام). كما كشفت حالات تعمد نشر مرض الإيدز، حيث اعترفت عدد من الفتيات اليهوديات بتجنيد الموساد لهن بعد إصابتهن بالإيدز، حيث تم إقناعهن بالذهاب إلى الأندية الليلية ونشر الإيدز باعتباره خدمة قومية للكيان الإسرائيلي، وقد نشرت مجلة المجلة السعودية تحقيقاً عن هذا الموضوع.
- تشجيع وتمويل الرحلات واللقاءات الشبابية المختلطة بين الجنسين من عرب ويهود، نشرًا للفساد، وتجنيداً للشباب في "الموساد" الإسرائيلي.

الحكم الشرعي للتسوية السلمية مع الكيان "الإسرائيلي"

تؤكد معظم فتاوى العلماء المسلمين الموثوقين على حرمة التسوية السياسية مع الكيان الإسرائيلي، وقد كان هناك حالة إجماع على إصدار مثل هذه الفتاوى من العلماء المسلمين المشهورين سواء كانوا رسميين أو غيرهم، وقد استمر ذلك حتى سنة 1977 عندما قام السادات بزيارة إلى الكيان الإسرائيلي حيث صدرت بعض الفتاوى الرسمية من بعض المؤسسات المصرية لدعم موقفه في ضوء المعارضة الشعبية الواسعة في معظم أرجاء العالم الإسلامي. وبشكل عام لجأت الأنظمة لتبرير مواقفها السياسية لتحصيل فتاوى من علماء موظفين لديها. غير أن التيار العام لعلماء المسلمين غير المرتبط بالخوف على الوظيفة والمصلحة استمر في تأكيد تحريم التسوية السلمية إلى وقتنا هذا.

وقد صدرت مئات الفتاوى بهذا الصدد منذ قرار الأمم المتحدة إنشاء الكيان الإسرائيلي. وتحمل الفتاوى عادة نفس المضامين الأساسية دونما أي اختلاف جوهري. وأبرز هذه المضامين:

1. إن فلسطين أرض عربية إسلامية.
2. فلسطين ملك لأجيال المسلمين، وليس لأحد حق التنازل عنها كائناً من كان.
3. الجهاد هو طريق التحرير.
4. اليهود الصهاينة معتدون غاصبون، ولا يجوز إقرار الغاصب على ما اغتصبه.
5. ضرورة إعادة القضية إلى هويتها الإسلامية، وتعبئة طاقات الأمة باتجاهها.

ومن نماذج الفتاوى، الفتوى التي أصدرها علماء الأزهر إثر قرار تقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 والتي جاء فيها "إن قرار هيئة الأمم المتحدة قرار من هيئة لا تملكه، وهو قرار باطل جائر ليس له نصيب من الحق ولا العدالة، ففلسطين ملك العرب والمسلمين ... وليس لأحد كائناً من كان أن ينازعهم فيها أو يمزقها ... اعلّموا أن الجهاد قد أصبح فرض عين على كل قادر بنفسه أو ماله، وأن من يتخلف عن هذا الواجب فقد باء بغضب من الله وإثم عظيم"[74].

وفي عام يناير 1956 أصدرت لجنة الفتوى في الأزهر فتوى تقول إن "الصلح مع إسرائيل - كما يريده الداعون إليه - لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه، وتمكين المعتدي من البقاء على عدوانه" وأضافت إن على المسلمين "أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى أهلها ...، وأن يعينوا المجاهدين بالسلاح وسائر القوى على الجهاد في هذا السبيل ... ومن قصّر في ذلك أو فرّط فيه أو خدّل المسلمين عنه أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار والصهيونية من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام ... فهو - في حكم الإسلام - مفارق جماعة المسلمين ومقترف أعظم الآثام"[75].

وجاء في فتوى شيخ الجامع الأزهر ومفتي الديار المصرية الشيخ حسن مأمون "إن ما فعله اليهود في فلسطين هو اعتداء على بلد إسلامي يتعين على أهله أن يردوا هذا الاعتداء بالقوة حتى يُجلّوهم عن بلدهم، ويعيدوها إلى حظيرة البلاد الإسلامية وهو فرض عين على كلّ منهم، وليس فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين. ولما كانت البلاد الإسلامية تعتبر كلها داراً لكل مسلم فإن فرضية الجهاد في حالة الاعتداء تكون واقعة على أهلها أولاً، وعلى غيرهم من المسلمين المقيمين في بلاد إسلامية أخرى ثانياً، لأنهم وإن لم يُعتد على بلادهم مباشرة إلا أن الاعتداء قد وقع عليهم بالاعتداء على بلد إسلامي هو جزء من البلاد الإسلامية.

... الصلح إذا كان على أساس ردّ الجزء الذي اعتُدي عليه إلى أهله كان صلحاً جائزاً، وإن كان على إقرار الاعتداء وتشيته فإنه يكون صلحاً

باطلاً، لأنه إقرار لا اعتداء باطل، وما يترتب على الباطل يكون باطلاً مثله" [76].

وفي فبراير 1968 أصدر العلماء المشاركون في المؤتمر الإسلامي الدولي في باكستان فتوى جاء فيها "أن الصلح مع هؤلاء المحاربين لا يجوز شرعاً، لما فيه من إقرار الغاصب على غصبه، والاعتراف بحقية يده على ما اغتصبه. فلا يجوز للمسلمين أن يصلحوا هؤلاء اليهود المعتدين، لأن ذلك يمكنهم من البقاء كدولة في هذه البلاد الإسلامية المقدسة. بل يجب على المسلمين أن يبذلوا قصارى جهودهم لتحرير هذه البلاد" [77].

وأعد د. محمد عثمان شبير دراسة حول هذا الموضوع بعنوان "حكم الصلح مع اليهود" سنة 1983، ثم اختصرها على شكل فتوى في أكتوبر 1989 جاء فيها:

"أما بعد ... فإن الصلح مع اليهود اليوم لا يجوز شرعاً لعدم توفر أي شرط من شروط عقد الصلح فيه. فقد وضع علماؤنا الأمجاد شروطاً ينبغي أن تتوفر في عقد الصلح مع المحاربين من غير المسلمين ومن هذه الشروط:

الشرط الأول: أن يتولى عقد الصلح إمام المسلمين أو نائبه، فإن لم يكن فأهل الحل والعقد، ممن تنطبق عليهم المواصفات الشرعية، وإلا اعتبر العقد غير صحيح عند جمهور الفقهاء. وينبغي على إمام المسلمين ألا ينفرد بمثل هذا القرار الخطير، وإنما يجب عليه مراجعة العلماء العاملين الذين نذروا حياتهم لله تعالى ولمصلحة الأمة، وأي قرار يصدر على غير هذه الصفة فلا يصح.

والملاحظ اليوم أن قرار الصلح مع اليهود يتخذ في غياب العلماء المخلصين الحريصين على مصلحة الأمة، فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

الشرط الثاني: أن يتحقق من الصلح مصلحة حقيقية راجحة: كتنقية المسلمين والاستعداد لجولة قادمة.

ويتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود اليوم، نجد أنه لن يحقق للعرب والمسلمين مصلحة راجحة، وتكون المكاسب الكبرى في هذا الصلح لصالح اليهود، إذ سيحصلون بموجبه على الاعتراف الدولي الكامل بهم، وهذا بالتالي سيؤدي إلى التغلغل الاقتصادي الصهيوني في المنطقة العربية والإسلامية، ونشر الفساد والانحلال في صفوف شباب الأمة، والقيام بدور الشرطي لضرب أي تحرك عربي وإسلامي صادق، وتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.

أما المصلحة التي سيجنيها الشعب الفلسطيني من وراء هذا الصلح فهي إقامة دولة هزيلة على جزء يسير من أرض فلسطين. فهذه

المصلحة تتضاءل أمام المصالح التي يحققها الأعداء من وراء الصلح، فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

الشرط الثالث: أن يخلو عقد الصلح من الشروط الفاسدة، ومثل الفقهاء لذلك باقتطاع جزء من دار الإسلام، وإظهار الخمر والخنازير في دار الإسلام.

وبتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود نجد أنه لا يتحقق فيه، لأن الصلح يقوم على مبدأ "مقايضة الأرض بالسلام" أي لا يمكن أن يتحقق الصلح بدون اقتطاع اليهود للجزء الأكبر من فلسطين. ومن جهة ثانية فإن الصلح سيؤدي إلى اختراق اليهود للمنطقة العربية والإسلامية لنهب ثرواتها، وإفساد شبابها، والقضاء على قوتها العسكرية والمعنوية. فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

الشرط الرابع: أن يكون عقد الصلح مقدراً بمدة معينة، فلا يصح الصلح المؤبد، وبخاصة مع الغاصبين المعتدين على الأعراض والأديان والمقدسات.

وبتطبيق هذا الشرط على الصلح مع اليهود اليوم نجد أنهم يريدونه صلحاً دائماً، يتنازل بموجبه المسلمون عن جزء كبير من الأرض المباركة، ولا يجوز لهم أن يطالبوا بذلك الجزء المقطوع فيما بعد. ولضمان ذلك لا بد أن تكون تلك الدولة التي يسعى إليها رموز الفلسطينيين في الخارج منزوعة السلاح أو مرتبطة في اتحاد كوندراي مع الأردن بحيث، لا تقوم لها قائمة في يوم من الأيام. فلا يتحقق هذا الشرط في الصلح مع اليهود اليوم.

فإذا كانت شروط عقد الصلح غير متوفرة في الصلح مع اليهود اليوم فلا يجوز الصلح شرعاً، ولا بد من أن تكون معاملة المسلمين لليهود قائمة على أساس الجهاد، وأنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ويجب على المسلمين أن ينتبهوا جيداً لمخاطر الوجود اليهودي على الأمة الإسلامية، ويحذروا منها حذراً شديداً، ويخلصوا الأمة من السرطان اليهودي الذي غرس في جسمها، لئلا يستفحل أمره وينتشر خطره" [78].

وعندما قامت م.ت.ف بعقد مجلسها الوطني التاسع عشر في منتصف نوفمبر 1988، واعترفت بالكيان الإسرائيلي وقرار تقسيم فلسطين، ودخلت بشكل حثيث في عملية التسوية السلمية. قام العشرات من كبار علماء المسلمين والشخصيات الإسلامية المرموقة وقادة الحركات الإسلامية بالتوقيع على فتوى في أواخر عام 1989 بشأن الصلح مع اليهود. وجاءت توقيعات هؤلاء العلماء من 19 بلداً (مصر، وفلسطين، والأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، والكويت، وعمان، وتركيا، والهند، وأفغانستان، وماليزيا، وباكستان، والجزائر، والمغرب، والسودان، وتونس، وجزر القمر، وغينيا) وشارك في التوقيع الشيخ يوسف القرضاوي ومحمد الغزالي وغيرهما ... وكانت هذه التوقيعات

هي ما أمكن جمعه على عجل، دونما حملة منسقة مستمرة ... وقد جاء في الفتوى:

"ونحن نعلن بما أخذ الله علينا من عهد وميثاق في بيان الحق، أن الجهاد هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأنه لا يجوز بحال من الأحوال الاعتراف لليهود بشبر من أرض فلسطين. وليس لشخص أو جهة أن تُقر اليهود على أرض فلسطين أو تتنازل لهم عن أي جزء منها أو تعترف لهم بأي حق فيها.

إن هذا الاعتراف خيانة لله والرسول وللأمانة التي وكل إلى المسلمين المحافظة عليها ... إننا نوقن بأن فلسطين أرض إسلامية، وستبقى إسلامية، وسيحررها أبطال الإسلام من دنس اليهود كما حررها الفاتح صلاح الدين من دنس الصليبيين. ولتعلمن نبأه بعد حين ... [79].

وعندما وقعت قيادة م.ت.ف اتفاقات أوسلو في سبتمبر 1993 تتالت الفتاوى من علماء المسلمين في معظم بلدان العالم الإسلامي والمهجر بعدم جواز عقد الصلح مع الكيان الصهيوني. وكان أبرزها فتوى وقعها معظم العلماء المشار إليهم في الفتوى السابقة مع كثيرين غيرهم. وأصدر علماء فلسطين وعلماء الأردن فتاوى مماثلة.

وقد عكست هذا الفتاوى حقيقة أن التيار السائد بين علماء المسلمين (غير الحكوميين الرسميين أي غير المحسوبين على الأنظمة التي تدعم السلام ...) هو تيار رافض للتسوية، ويعتقد بحرمتها من وجهة النظر الشرعية.

وتكمن أهمية هذه الفتاوى في تأثيرها الشعبي الواسع على جماهير المسلمين في العالم، وفي أنها تمثل قاعدة انطلاق صلبة للتيارات والحركات الإسلامية التي تتبنى الجهاد طريقاً للتحرير. كما أنها تمثل ركيزة هامة للوقوف في وجه التطبيع وإقامة أية علاقة طبيعية مع الكيان الصهيوني. وبذلك فإنهم تسهم في إبقاء وترسيخ حالة العداء، وتوجد حالة من التوتر الذي يجعل الانفجار في وجه العملية السلمية أمراً محتملاً عندما تنضج الظروف الملائمة له.

- [1] انظر: أسعد زروق، إسرائيل الكبرى: دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، ط2 (بيروت: مركز الأبحاث (م.ت.ف)، 1973)، ص 87-89.
- [2] انظر: هند البديري، مرجع سابق، (ملحق الخرائط)، وعبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 112.
- [3] نشرت بريطانيا هذا المشروع ضمن ما يعرف بتقرير بيل، انظر: حكومة فلسطين، تقرير اللجنة الملكية: الكتاب الأبيض رقم 5479، النسخة العربية الرسمية (القدس: حكومة فلسطين، 1937).
- [4] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج1، ص 492-494.
- [5] See: Palestine Statement of Policy, May 1939, Cmd. 6019 (London: H. N. S. O., 1939).
- [6] انظر: الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص 300-302، وخلة، مرجع سابق، ص 733-743.
- [7] الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 72.
- [8] انظر: فلاح علي، مرجع سابق، ص 141، وص 181، وص 195-197، وص 205، وحرب فلسطين 1947-1948 (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ص 26، وص 87.
- [9] الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 52-54.
- [10] حول رفع قضية فلسطين إلى الأمم المتحدة وصولاً إلى اتخاذ قرار التقسيم، انظر مثلاً: المرجع نفسه، ج1، ص 558-563، وانظر: Zafrul - Islam Khan, Palestine Documents (New Delhi: Pharos Media, 1998), pp.232-268. (Hearafter reduced to as Palestine Documents).
- [11] انظر نص القرار في : Palestine Documents, pp.276-279.
- [12] انظر حول هذه اللجنة في: الموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 19-21، ومنير الهور وطارق الموسى، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، ط2 (عمان (الأردن): دار الجليل، 1986)، ص 38-39.
- [13] انظر نص القرار في : Palestine Documents, pp.288-289.
- [14] حول المشروع النرويجي ومشروع جاما ومشروع جونستون، انظر: الهور، مرجع سابق، ص 50-55.
- [15] انظر: المرجع نفسه، ص 55-57، والموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 393-394.
- [16] انظر: حسين أبو النمل، مرجع سابق، ص 84-96.
- [17] الهور، مرجع سابق، ص 57-58.
- [18] المرجع نفسه، ص 60-63، والموسوعة الفلسطينية، ج4، ص 548-549.
- [19] الموسوعة الفلسطينية، ج2، ص 110-111.
- [20] الهور، مرجع سابق، ص 63-64.

- [21] المرجع نفسه، ص 64.
- [22] المرجع نفسه، ص 80-82.
- [23] انظر: المرجع نفسه، ص 84-85، والموسوعة الفلسطينية، ج 2، ص 183-185، وانظر:
- Palestine Documents, pp.296-297.
- [24] الموسوعة الفلسطينية، ج 2، ص 260.
- [25] انظر: الهور، مرجع سابق، ص 86-87، وصلاح خلف، مرجع سابق، ص 123، وص 140.
- [26] حول مهمة يارنج وجولاته، انظر: الهور، مرجع سابق، ص 86-113.
- [27] حول مشروع روجرز انظر: الهور، مرجع سابق، ص 121-127، والموسوعة الفلسطينية، ج 2، ص 488-490.
- [28] الهور، مرجع سابق، ص 129.
- [29] حوراني، مرجع سابق، ص 178-181.
- [30] الهور، مرجع سابق، ص 136-137، وانظر نص القرار في: Palestine Documents, pp.307-308.
- [31] الهور، مرجع سابق، ص 137-139.
- [32] المرجع نفسه، ص 147-157، والموسوعة الفلسطينية، ج 2، ص 568-571.
- [33] حول هذا الموضوع، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 1، ص 552-557.
- [34] انظر: صلاح خلف، مرجع سابق، ص 104.
- [35] انظر: حوراني، مرجع سابق، ص 204-216.
- [36] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 595-596، وصلاح خلف، مرجع سابق، ص 155-161.
- [37] انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 4، ص 603-606.
- [38] المرجع نفسه، ج 4، ص 115.
- [39] حول نصوص كامب ديفيد، انظر: الموسوعة الفلسطينية، ج 3، ص 625-630، وانظر:
- Palestine Documents, pp.337-342.
- [40] انظر: بيان م.ت.ف. في: الهور، مرجع سابق، ص 195-196.
- [41] المرجع نفسه، ص 212-213، وقد نشرته جريدة الرأي الأردنية في 15 مايو 1982.
- [42] انظر: الهور، مرجع سابق، ص 215-218.
- [43] انظر: المرجع نفسه، ص 218-222، وانظر: Palestine Documents, p.373, pp.381-383.
- [44] الهور، مرجع سابق، ص 222-223، وانظر: Palestine Documents, pp.383-384.
- [45] انظر: الهور، مرجع سابق، ص 226.
- [46] المرجع نفسه، ص 230-231.
- [47] غطت الصحافة العربية بكثير من الاهتمام هذا المجلس وقراراته، انظر مثلاً صحف، القبس والوطن والأنباء الكويتية، 13-16

نوفمبر 1988، وانظر نص القرارات الإنجليزية في: Palestine Documents, pp.410-418.

[48] انظر صفح القبس والوطن والأبناء، 8، و 5-17 ديسمبر 1988.

[49] انظر نص المشروع في: Palestine Documents, pp.424-428.

[50] حول مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات التي حدثت في إطاره، انظر، جواد الحمد، "مشاريع التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط"، في المدخل إلى القضية الفلسطينية، ص 484-492، وانظر: Palestine Documents, pp.463-484.

[51] انظر نص الاتفاق في: عماد يوسف، الانعكاسات السياسية لاتفاقات الحكم الذاتي الفلسطيني (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994)، ص 128-136، وانظر: Palestine Documents, pp.500-512.

[52] امتلات الصحف العربية والعالمية بآلاف المقالات التي تحلل الاتفاقيات، وتمدحها أو تنقدها، كما ظهرت الكثير من الكتب والدراسات مما يستحيل الإشارة إليه في الهامش. انظر على سبيل المثال: منير شفيق، أوصلو "1" "2": المسار والمآل (لندن: فلسطين المسلمة، 1997)، وجواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط: وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط)، 1996، ص 15-71.

[53] انظر: الدستور، 4-5 مايو 1994، وداود سليمان، السلطة الوطنية في عام 1994-1995 (عمان (الأردن): مركز دراسات الشرق الأوسط، 1995)، ص 23، وانظر نص الاتفاق في: Palestine Documents, pp.521-534.

[54] جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، ص 43-44. وانظر النص الإنجليزي للاتفاق في: Palestine Documents, pp.603-815.

[55] انظر صفح: القدس العربي، والخليج، والرأي، 16 يناير 1997، وفلسطين المسلمة، فبراير 1997.

[56] انظر: القدس العربي، والخليج، 24 أكتوبر 1998، وفلسطين المسلمة، ديسمبر 1998.

[57] انظر: القدس العربي، والخليج، 5 سبتمبر 1999، وفلسطين المسلمة، أكتوبر 1999.

[58] انظر: الرأي، 22 مارس 2000.

[59] جريدة الاتحاد (الإمارات)، 7 فبراير 2000.

[60] الخليج، 8 إبريل 2000.

[61] الخليج، 24 يونيو 2000.

[62] الخليج، 24 يونيو 2000.

[63] الخليج، 26 يونيو 2000.

[64] الخليج، 26 يونيو 2000.

[65] الخليج، 20 يوليو 2000.

[66] الخليج، 22 يوليو 2000.

[67] الخليج، 22 يوليو 2000.

[68] الخليج، 26 يوليو 2000.

[69] الخليج، 3 يناير 2001.

[70] هذه الأخبار وغيرها من الأخبار المماثلة تنشر عادة في اليوم التالي في الصحف العربية والعالمية، بحيث تصبح معلومات يعرفها الجميع، وقد اخترنا صحيفة الخليج مصدراً أساسياً للأخبار، واهتمنا بتوثيق تلك الأخبار والتصريحات الهامة التي قد لا يتنبه لها القارئ المتخصص، وينصح القارئ المهتم بمتابعة تطورات لأحداث لقضية فلسطين بالرجوع إلى اليوميات التي يحررها موقع passia.org على الانترنت تحت عنوان Chronology, Palestine facts.

[71] الخليج، 9 يناير 2001.

[72] انظر: يوميات 27 يناير 2001 تحت عنوان: Recentments في موقع: passia.org.

[73] انظر: غسان حمدان، التطبيع، (بيروت: دار الأمان، 1989)، ومنير شفيق، اتفاق أوسلو وتداعياته (لندن: فلسطين المسلمة، 1994)، وإدوارد سعيد، أوسلو 2: سلام بلا أرض (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1995).

[74] فتوى علماء المسلمين بتحريم التنازل عن أي جزء من فلسطين (الكويت: جمعية الإصلاح الاجتماعي، 1990)، ص 47-50.

[75] المرجع نفسه، ص 53-59.

[76] المرجع نفسه، ص 63-66.

[77] المرجع نفسه، ص 69-73.

[78] المرجع نفسه، ص 79-81، وانظر الدراسات كاملة في: محمد عثمان شبير، حكم الصلح مع اليهود (الكويت: الرابطة الإسلامية لطلبة فلسطين، 1983).

[79] فتوى علماء المسلمين، ص 16-24.